

٧٧
رقم ٥٥
الكتاب رياضية

ما شاء الله لا قوة الا بالله

(الجزء السابع)

من شرح المحقق الجليل
الفاضل المدقق سيدي أبي
عبد الله محمد النوراني على المختصر الجليل
للإمام أبي الفياض سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

(وبها منته حاشية نادر زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوي تمتد الله الجميع برحمته وأكرمهم بفضل فضله جنته)

﴿ طبع على نمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي ﴾

﴿ الطبعة الثانية ﴾

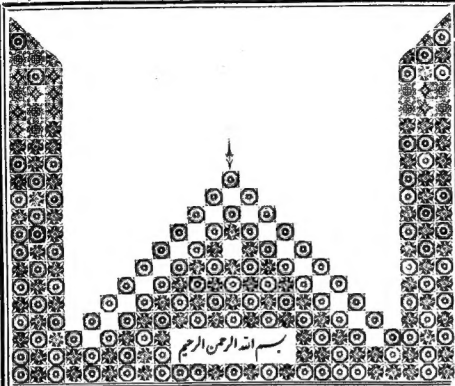
بالطبعة الكبرى الاميرية بيولا تمصر المحجة

سنة ١٢١٧

معمرية

(بالقسم الادبي)

(باب الاجارة) (قوله وما يتعلق بذلك) أى كاجتماع البيع مع الاجارة (قوله بمعنى الثواب) أى الذى هو الجزاء من ذلك موجود فى الآيات جزاء عن استيفاء المنافع (٣) ودائرة الاستدعاء فلا يردان الجزاء ليس بمصدر (قوله الجلبية) صفة للاحلاق (قوله)



ولا بد ذكر فيه الاجارة ذكر اهداب والجمام والودور والارض وما يتعلق بذلك

والاجارة مأخوذة من الاجر بمعنى الثواب والمشهور فيها كسر الهمزة وحكى فيها الضم ايضا حكاه المبرد وقد غلب وضع الفعالة بالكسر للصنائع نحو الخياطة والتجارة والفعالة بالفتح لاختلاق النفوس الجلبية نحو السجادة والفساحية والفعالة بالضم لما يطر من المحقرات نحو الكساسة والفلانة والاصل فى مشروعهما قوله تعالى فان ارضه من لكم فأتوهن أحورهن وقوله تعالى حكاه عن نبيه شعب مع موسى عليه الصلاة والسلام إلى أن يرد أن أتيتك أحدى ابنتي هاتين على أن أخرجنى عنى حج وشرع من قبلنا شرع لنا لما يردنا من فذ كرنا جميل الاجارة ومضى عوضها وقال عليه الصلاة والسلام من استأجر أحدا فليعلمه أجره وعرفها ابن عرفة بقوله بيع منفعة ما أمكن نفسه غيرة فبينة ولا حيوان لا يقبل بعوض غير ناشئ عنها بعضه ببعض بعضها فاقوله بيع منفعة آخر جبهه بيع الذوات وقوله أمكن نفسه أخرجه كراه الدار والارض فالعقد المتعلق بمنافعة ليس باجارة وانما هو كراه وقوله ولا حيوان أخرجه كراهه الرأجل وقوله بعوض جزء من أجزائها ثم وصفه بأنه غير ناشئ عنها لبعضها القراض والمساواة والضمير فى بعضه عائد على العوض وفى بعضها عائد على المنفعة وانما زاد لفظة بعضه ليدخل فى الحد قوله تعالى أن يرد أن أتيتك أحدى ابنتي هاتين على أن أخرجنى لان هذه الصورة أجمعوا على أنها اجارة عوضها البضع وهو لا يتبعض فلو أسقطنا لفظة بعض من شرط هذه الصورة ومن الحد فتكون غير متعكس وهى اجارة شرعية وأرأى كلنا خمسة المنفعة وسأقضى قوله بمنفعة تقوم الخ والمؤجر والمستأجر وقد أشار إليها بقوله (هذه الاجارة بعاقدة) وهو المؤجر والمستأجر والعوض أشار إليه بقوله (وأجر كالبيع) وسكت عن

فأتوهن أحورهن) أى والاجارة عوض الاجارة (قوله عنى حج) أى أعوام على رضى الغنم (قوله ما يردنا من) أى ولم يردنا من (قوله تاجيل الاجارة) أى التأجيل التسرب للاجارة لأن نفس الاجارة مؤجلة (قوله ومضى عوضها) أى وهو عقد على احدى ابنته وهى الصغرى التى أرسلها فى طلبه هكذا قال كثير من المفسرين وقيل الكبرى ثم تأمل فى ذلك فان ذلك لا يظهر الا اذا كانت الغنم للزوجة فيصل على ذلك أو أن شرعهم كما افاده شيخنا عدل الله فتضى ذلك والاستدلال على مجرى جواز الاجارة ثم فى أنه يشترط أن تكون الاجارة متعقولة والانتفاع بالبيع ليس متعقولا والجواب المنع دليل على أن من غصب امرأة ووطئها يأنه مهرها (قوله غير شريطة) أى وأما ما كتبت عليها فقال لها الاجارة وحالة القضاة اعتبار أن لا يستحق بالانقيام جعالة وباعتبار اذا كانت يستحق بحساب ماسا اجارة (قوله بيع منفعة الخ) الصواب العقد على منفعة لأن الاجارة ليست بيعا بالناقص الاعم ولا بالناقص الاخص (قوله أخرجه كراه الدار) الاولى أن يقول أخرجه بالعقد على استيفاء منافع الدار الخ فلا يقال فيه اجارة وانما يقال كراهه كذا يقال فى قوله أخرجه كراه الرأجل والدواب من الجمر والخل ودخل فى الاجارة العقد على منافع الثواب (قوله جزء من أجزائها) أحدا من

من أركنها وليس للاحتراز (قوله ليخرج القراض والمساواة) الاولى أن يقول أخرجه بالعقد على استيفاء منافع الحيوان العاقيل اذا كان بعوض ناشئ عنها فلا يقال اجارة بل يقال قراض أو مساقاة (قوله عوضها البضع) أى استيفاء منفعة البضع أى وخرج بقوله بعضها الجعالة فان بعض العوض لا يتبعض ببعض المنفعة لانه لا يستحق الانقيام العلى (قوله هذه الاجارة الخ)

وحاصل ما قبل هذا ان السبعة اذا اجر نفسه فهي لازمة صحيحة ولا كلام للولى الا ان يحايى وأما الوارث الصغير والعبد أنفسهم فالولى والسيد الفسخ والمضاف قولهم بطلان الاعداء انتفاء المدة فلهما على من استأجرهما ألا كثر من أجره المثل وعما ساء وما استأجر الابو له من نفسه فيعوز ان كان مالقا لان كان صبا وأما الاخني فان كان الاب فقيرا أو كان لتعلمه الصنعة جاز ويقضى على ذلك الصغير من أجرته وبحسب ما زاد ولو كان الاب فقيرا وإذا اجر نفسه سلمته ويقضى على اجازة الولى كالأب وبعدها وقوله وسكت الخ فليس هناك ان أراد من خارج فقيرها معلوم من خارج والا نهى كغيرها (قوله صحة عقد الخ) لاجابة لتقدير عقد لان الاجارة عقد ولو بعد فالاضافة للبيان (قوله بشرط لزوم الخ) زاده كان فيه اشارة الى ان الاولى للصف أن ينسب عليه ويرد عليه ما تقدم من السبعة اذا اجر نفسه فانها لازمة واجب بان الزوم من حيث نفسه فلا ينافى أنه من حيث المال ولذا قلنا فيما تقدم ان الأبا يحايى (قوله كالنفي في البيع) فصار الحاصل ان المعنى شرط الاجارة التي هي عقد من العقود أن تكون صادرة من عاقد كالعاقد الصادر منه البيع وأن تكون باهر كالاجر النفي في البيع مراد به العوض الذي هو الثمن (قوله ولا تصح به الاجارة) أى اجارة الارض بما يخرج منها (قوله لا يلزمه قرب) أى لان الحكم قد يتخلف لوجود ما مع الشارع (قوله معلوما) اما جملته (٣) وتفصيلا أو تفصيلا فقط كحراسة الاندركل

اريد بقدر (قوله وتبقى السلع) فيه نظرا وهو منهي عنه فقط (قوله قاعدة ابن القاسم الخ) أى قاعدة ابن حبيب أن الاجارة على التخييل حتى يشترط تأخيرها (قوله وبها يظهر الخ) ولذا قلنا ان الاجارة انما يجب تخيلها الا عند هذه الامور وأما عند فقدها فلا يجب التخييل الا اذا استوفى العمل على ما ياتى في قوله والاقيامة (قوله أى ولم يجر العرف بعدم تخيله) المناسب بقول ويجرى العرف بتخييله وذلك لان عبارة صادقة بان لا يجرى بشئ وهو في تلك الحالة كالجرى مع عدم التخييل فيفسد العقد ولو لم بالفعل عالم بشرط التخييل والحاصل انه اذا انشئ عرف بتخييله ولم يشترط تخيله يكون فاعدا كانت المنافع معينة

الصيغة لوضوحها وسهولة أمرها وتيسر قصورها الها لها ما دل على الرضا وان يعاطا والمعنى أن شرط صحة عقد عاقد الاجارة التبريز بشرط لزوم عقد عاقدتها التكليف كالبيع بشرط الاجرى الاجارة كالنفي في البيع من كونه طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه معلوما ولا يرد كراه الارض بما يخرج منها ولهذا قال السالط ان قلت اجارة الارض بما يخرج منها يصدق عليه شروط الاجارة ولا تصح به الاجارة قلت وجود الشرط لا يلزمه قرب الحكم وكمن مسئلة يكون الثمن فيها في البيع طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه معلوما ووجدت شروط البيع كالمال يبيع البيع كالبيع عندئذ اجماعا وتقرىق الامم ولهذا وتبقى السلع وغير ذلك (ص) وجعل ابن عيينة (ش) قاعدة ابن القاسم ان الثمن في البيع على الحاصل والاجرة في الاجارة على التناجيل وبهذا يظهر كلام المؤلف الذي معناه أن الاجر اذا كان معنا فانه يجب تخيله أى ولم يجر العرف بعدم تخيل المعين فان جرى بذلك فقد المقدور وعلى ما فصل كما ياتى في قوله وفسدت ان اتى عرف بفهم المعين أى ولو غلبت الآن بشرط التخييل في العقد (ص) أو بشرط أوعادة (ش) أى وكذلك يجب تخيل الاجر اذا شرط عند عقد الاجارة بتخييله وأجره العادة بتخييله في الاجارة ثم لزوم التخييل في هذه المسائل لحق الله تعالى في الفرع الاول والاخير وعلى الثاني والثالث فانتفاوت في الاول والاخير مفسد للعقد لا في الثاني والثالث فنفى عن الثالث فمقتضى على المسأرا بالتخييل والامر في ذلك ظاهر ثم الفساد في الفرع الاول مقيد بما اذا كان التأخير أكثر من ثلاثة أيام (ص) أو في مضغونة لم يشرع فيها (ش) أى وكذلك يجب تخيل الاجر اذا كان في منافع مضغونة لم يشرع فيها والأدلى الى ابتداء الدين بالدين بانه أن تمت مضغونة ثلاثا لاداة وضعت مضغونة له بالاراهم ومفهوم قوله لم يشرع فيها انه لو شرع أو مضغونة شرع فيها لا لا فهذه أربع صور وأما اذا كان العرف بتخييله أو اشترط تخيله كانت المنافع معينة أو مضغونة فهي أربع صور وهذا اذا وقع العقد على البت فان وقع على الخيار فسد في هذه الاربع أيضا (قوله أو بشرط أوعادة) أى ولم يكن معنا هو معطوف على معنى ان عين لان في المعنى تعيينه أو بشرط والحاصل انه اذا اشترط تخيل غير المعين أو جرى العرف به وجب تخيله كانت المنافع معينة أو مضغونة شرع فيها لا فلا لا يشترط تخيله ولا جرى العرف به وكانت معينة جاز تخيله وتأخيرها الفرض أن الاجر غير معين (قوله في الفرع الاول) وهو قوله ابن عيينة وقوله والاخرى التي هو قوله أو مضغونة تجوز ما يعلم أن قوله أو بشرط أوعادة في غير المضغونة لان في المضغونة يجب تخيل الاجر كان معنا لم لا جرى العرف بتخييله أو تأخيرها ولم يجر بشئ وقوله الثاني الى الذى هو قوله أو بشرط وقوله والثالث أى التي هو قوله أوعادة (قوله فنفى على المسأرا بالتخييل) أى لجهة الاجارة (قوله والامر في ذلك ظاهر) أى خلاصته يحتاج لاقامة دليل عليه (قوله مقيد الخ) وأما ثلاثة أيام فيعوز لانه ابتداء دين بدين فهو تأخير ذلك وهذا في التقيد وأما اذا كان عرضا فيعبر فيه التفصيل السابق في باب البيع على ما يشرى اليه قوله وسبعها واستثنى كروها الثلاث وسبع دار لتبضع بعد عام وبرؤية لا يتغير بعدها وظالم ولا وصف على خياره الخ (قوله الى ابتداء الدين بالدين) أى ابتداء دين في مقابلته دين

أربع صور وهذا اذا وقع العقد على البت فان وقع على الخيار فسد في هذه الاربع أيضا (قوله أو بشرط أوعادة) أى ولم يكن معنا هو معطوف على معنى ان عين لان في المعنى تعيينه أو بشرط والحاصل انه اذا اشترط تخيل غير المعين أو جرى العرف به وجب تخيله كانت المنافع معينة أو مضغونة شرع فيها لا فلا لا يشترط تخيله ولا جرى العرف به وكانت معينة جاز تخيله وتأخيرها الفرض أن الاجر غير معين (قوله في الفرع الاول) وهو قوله ابن عيينة وقوله والاخرى التي هو قوله أو مضغونة تجوز ما يعلم أن قوله أو بشرط أوعادة في غير المضغونة لان في المضغونة يجب تخيل الاجر كان معنا لم لا جرى العرف بتخييله أو تأخيرها ولم يجر بشئ وقوله الثاني الى الذى هو قوله أو بشرط وقوله والثالث أى التي هو قوله أوعادة (قوله فنفى على المسأرا بالتخييل) أى لجهة الاجارة (قوله والامر في ذلك ظاهر) أى خلاصته يحتاج لاقامة دليل عليه (قوله مقيد الخ) وأما ثلاثة أيام فيعوز لانه ابتداء دين بدين فهو تأخير ذلك وهذا في التقيد وأما اذا كان عرضا فيعبر فيه التفصيل السابق في باب البيع على ما يشرى اليه قوله وسبعها واستثنى كروها الثلاث وسبع دار لتبضع بعد عام وبرؤية لا يتغير بعدها وظالم ولا وصف على خياره الخ (قوله الى ابتداء الدين بالدين) أى ابتداء دين في مقابلته دين

(قوله بناء على أن قبض الخ) جواب عما يقال أنه ولو شرع فيها العلة موجودة لأن المتافع لم تقبض كلها وحاصل الجواب أن قبض أوائلها
كانه قبض كلها كلها أو قال ذلك لكان أحسن فلم يلزم المحذور المذكور (قوله لا مسم الخ) هذه العلة لا يظهر لها محقق لأن تلك العلة إنما تظهر
في جانب تأخير الاجرة لا في جانب تأخير المنفعة التي هي بمنزلة رأس المال (قوله أو في مقصود الخ) هذا كلام القاني والاحسن الذي يدل
عليه النقل ما نقله عجم وهو أن أثر المتافع الضعيف بحيث لم يشرع فيها يجب التحجيل جمعه إن وقع العقد في أمان أو ما نوقع قبل وقوعه
قبل زمان الحج ونحوه فإنه يجب التحجيل ما نقله في الإبداء كان هو جميع الكراء أو بعض الكراء ولا فرق بين أن يكون الكراء في المجموعة
معيناً أم لا جرى العرف بتججيله أم لا أو ما جاز المتافع (ع) العينة فإنه أعما يجب تججيلها بشرط أودعه فإن انتفى فان كان معينا فقد عُدَّ

الكرأوان كان غير معين لم يفسد عقد
الكرأوان يجوز حينئذ تججيله (قوله
والقول قول المكري) أي لانه بائع
والمكثري مشترك في المنفعة ويقضى على
المشتري بدفع ما في جهته (قوله والا
نفاضة) هذا في غير الصانع والاجرة
في غير بيع السلم إذ الصانع
والاجير في غير بيع السلم لا يستحقان
الابتسام أهل الاشرط أو عرف
وأما نفاضة دار أو أرض أو ثوب أو
نحوها أو عمل اجير في بيع سلم في
هذه كل ما حصل ما ينتفع به المستاجر
فانه يجب عليه دفع أجره لا الاشرط
أو عرف (قوله ولم تكن عادة الأولى
أن يرد يقول ولم تكن مضبونة
والفرق بين الصانع والاجرة أن
الصانع إذا كان كالمطبخ فصانع
والاجير كالبائعين زاد الصانع
من عند نفسه أصنافه وباعه وله من
عرفه (قوله كما يشعرون) التبادر
رجوعه للفني لأن الشارع تكلم
على ما قاله المصنف وهو لفظ اليوم
ولم يقل زائدة (قوله نفسدا إذا
انقضى عرف الخ) علل الفساد بأنه
بشرط التأجيل يلزمه الدين بالدين
وعامة الثمنين وبما يجب التحجيل
لحق الأدهم كراه أرض النيل إذا
رويت (قوله كما يأتي) أي عند قول
المصنف أو بدنا نرى عذبت الاشرط

الخلف والصورة أم لم تكن حاضرة تجلس العقد فلا يصح دفعها أجره الاشرط الخلف من المكثري لأن بشرط الخلف يطعنه
بقوم مقام التحجيل كما إذا استأجره على شيء بالدرهم المعينة المطبوعة التي يندفع لان في الموضوع الفصلان بخلاف الحاضرة لا يتأني فيها
ذلك بل إن كان العرف تفديها جازوا لا الاشرط الخلف (قوله فانها تكون فاسدة) وكذا يفسد المجل إذا لم يكن أن يكون العقد الواحد
مصحفاً في شيء ففاسد في شيء آخر وقوله ولا يجوز في شيء من ذلك الخ (قوله على أن يخترها) أي يفسد معين وان لم
يعن مالكل (قوله على المشور الخ) ومقابلها محاكم عبد الوهاب من المنع إذا كانت في غير المبيع فإذا كانت في المبيع فهو محل رفاق
فقوله في العبارة لا تقول في المبيع المتأخر ولو في غير المبيع لأنه محل الخلاف فتدبر (قوله بشرط أن يعلم وجهه ووجهه) ويزاد وأن

يسرع في العمل أو يضرب أجل الاجارة واعلم أن ماله غايه يكتفي فيه تعيين العمل كالمطبخة والمال غايه لا يدفع من بيان الاجل كل شيء
(قوله فلا اتنى الامران) أي اللذان هما معرفة الخروج وأما مكان الاعادة (قوله كل شيء على أن يعصره) ظاهر هذا أن الزيتون
لا يعرف خروجه أصلاً وليس كذلك (قوله بغير شرط) أي من غير معرفة خروجه وإمكان اعادته زاد بعض الشراح قالوا وحل الصفة إذا
ضرب بالاجارة أجلاً والامكان اجتماع البيع والجعل وظاهره ولو وقع تعيين الاجارة بالعمل (قوله بل هو أول من الجلد) أي في أنه لا يجوز
أن يدفع أجره لصلاح (قوله أنه لا يجوز أن يستأجر على الذبح) ومثل ذلك في المنع دفع الجلد على الذبح أيضاً لوجود العلة وهي احتمال
عدم خروجه للملحان القطع (قوله وأما أن استأجره على السخ وحده) أي برأسه أو أكارهه والمال حاصل أن الاستأجر على السخ
بالا كل عزم مثل الرأس في أنه أن كان قبل الذبح لا يجوز وبعد يجوز بخلاف (هـ) الاجارة يجلد بها وقطعة من لحمها على سلتها لا يجوز
سواء كان قبل الذبح أو بعده

يطبخه أو يمكن اعادته كالخمس على أن يصنع قسداً فإذا اتنى الامران كل شيء على أن
يعصره فلا وان كانت الاجارة في غير نفس المبيع جازت بغير شرط (ص) وبكذلك لصلاح وتخالفه
لخيطان (ش) مدطوف على كعب جعل أي لا يجوز للشخص أن يستأجر شخصاً على سخ شاة مثلاً
يجلد لها وهي اجارة قاسدة ولا فرق بين كون الشاة مذبوحة أو حية لأنه لا يستحق الجلد الا بعد
تمام لحمه وقد يقطع قبل الفراغ وقد يسلم ومثل الجلد اللحم بل هو أول من الجلد كما أشاره
تت وأما يقلل أن اللحم دخل تحت الكف كما قاله ابن غزالي لأن الكف لا يشبهه للتشبه لا للتبديل
لعطفه على قوله كعب جعل واستظهر الخطباء أنه لا يجوز أن يستأجر على الذبح أو هو مع السخ
برأس الشاة أو بالا كارع لأنه لا يدرى هل تصدق كلها أم لا وأما أن استأجره على السخ
وحده بعد الذبح فذلك جائز لأنه لا غرض فيه بعد أن تفرقه ثم أنه يجوز بيع جلود نحو السباع
على ظهورها بخلاف بيع جلود الغنم على ظهورها على المذهب وكذلك تكون الاجارة قاسدة
إذا استأجره على طمس الخطبة بفعالها ليس بغيرها وبقرها وبصفاتها شبيهت الحراف غير المرقى أما
لو استأجره بكيال معلوم من الثاقلان يقول للملحان الجنيه والثلث صاع من الثاقلان (ص)
وجزئاً بئساج (ش) قال مالك في المدونة وإن واجرته على دبح جلود أو علمها أو نسج ثوب
على أنه نصفه إذا فرغ لم يجز قال ابن القاسم لأنه لا يدرى كيف يخرج ولأن المال كان
مالاً لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجره أصبح فان ترك ذلك فلا أجر عمله والثوب والجلود بل
يريد أنه لم يجعل له النصف الا بعد الفراغ من العمل ففي هذا أن قامت الجلود ببدانها صنع بعد
الذبح فله النصف ببقية يوم خرجت الجلود من الذباغ ولزم أن النصف الآخر وعليه أجرة
المثل في ذباغ الجميع يعني إذا قامت الجلود ببدانها صنع فله النصف الذي جعل له ببقية
فدفعها للثأجر لأن البيع فيه فاسد وقد فلت فغير قيمته مدوناً وأما النصف الآخر فهو
ملك له وعليه أجره مدفعه أيضاً وأما لو جعل له النصف قبل الذبح على أن يدفعها بجمعة
فأقامت الذباغ له نصفها ببقية يوم قبضها ولو أجر عمله في نصفها لا يتبع في نصف الذباغ يعني
إذا دفع له قبل الذبح على أن يدفعها بجمعة فان ذلك لا يجوز وإذا قامت الذباغ فكونت عليه قيمة
النصف الذي هو أجره يوم القبض كقول لان البيع فاسد وقد فلت كما مر وأما النصف الآخر
فهو له وعليه أجره مدفعه واستمر المثل في جزئه الثوبين جزء الغزل فانه يجوز ومعنى ذلك أن
يقوله للثمن من الغزل كذا تفعل فيه ما شئت في نظير نسجت وأما لو جعل له أن ينسجها

الصف الذي كان جعل له لأنه لما قامت عنده فقد ملكه فسدق قيمته مدوناً لأنه أخذ جزءاً بالجمع وأما القسم الثاني وهو أن
ملكه من الآن فملكه بعد الفوات أن الصانع فغير قيمة نصفه يوم قبضه غير مدون ولا يأخذ أجره لأنه ملكه ببقية
وبأخذ أجره النصف الثاني (قوله يوم خرجت الجلود) وكان الأصل أن تكونه قيمته يوم القبض لأنه لما جعل له النصف
الابعد الفراغ من العمل فكان القبض انما حصل حينئذ (قوله فأقامت الذباغ) أي بقيام الذبح أي فالذباغ مفقود وأما الشروع فيه
فيل هو فوت أم لا فيه خلاف كما يفيد ما مر عرفة (قوله لا يتبع في نصف الذباغ) عليه أنه لو قبضه أي أنما حكمنا بالقيمة التي هي قيمة
الفساد لا يتبع (قوله على أن يدفعها بجمعة) وأما أن جعل له الجز قبل الذبح ولا يجز عليه في دفعه ثم يخرج جزه فليجوز فالأقسام ثلاثة وأما
أن أطلق قالها ثم أجره في نفسه الخلاف الذي بين ابن القاسم وابن حبيب في المسئلة الثانية (قوله وأما أن جعل الخ) بقى ما لم أعطه

الصف الذي كان جعل له لأنه لما قامت عنده فقد ملكه فسدق قيمته مدوناً لأنه أخذ جزءاً بالجمع وأما القسم الثاني وهو أن
ملكه من الآن فملكه بعد الفوات أن الصانع فغير قيمة نصفه يوم قبضه غير مدون ولا يأخذ أجره لأنه ملكه ببقية
وبأخذ أجره النصف الثاني (قوله يوم خرجت الجلود) وكان الأصل أن تكونه قيمته يوم القبض لأنه لما جعل له النصف
الابعد الفراغ من العمل فكان القبض انما حصل حينئذ (قوله فأقامت الذباغ) أي بقيام الذبح أي فالذباغ مفقود وأما الشروع فيه
فيل هو فوت أم لا فيه خلاف كما يفيد ما مر عرفة (قوله لا يتبع في نصف الذباغ) عليه أنه لو قبضه أي أنما حكمنا بالقيمة التي هي قيمة
الفساد لا يتبع (قوله على أن يدفعها بجمعة) وأما أن جعل له الجز قبل الذبح ولا يجز عليه في دفعه ثم يخرج جزه فليجوز فالأقسام ثلاثة وأما
أن أطلق قالها ثم أجره في نفسه الخلاف الذي بين ابن القاسم وابن حبيب في المسئلة الثانية (قوله وأما أن جعل الخ) بقى ما لم أعطه

الفرز على جزءين من الفلز أو من الثوب فاصل ابن القلم المتع وصدر به في الشامل وظاهر ابن حبيب يجوز (قوله وإن من الآن) فإن ملكة بعد الطعام ومات قبل الطعام فحيث من ربه ورجع الاجرة عليه بالاجرة جسد هوان مات بعد الطعام فإن ربه يرجع نصف قيمته ويرجع الاجر بجميع الاجرة وإن ملكة قبل الطعام وهلك سواء هلك قبل الطعام أو بعده فإن مصيبته منهما وتبرأ جعان (قوله للفردين السلفية والثنية) حاصل ما يشهد كلام بهرام أن قول شارحنا سواء كان المقوم مثلاً أو فمات في فيه كالزجول على الرضاع ذراهم واشترط نقد هوان كان خروجا عن فيه فانه إذا كان ذراهم مثلاً واشترط نقدها يؤدى القرد بين السلفية والثنية وقوله أو مقوماً كانا (٦) جعله نصف الحيوان الصغير (قوله ألا يدري ما الذي يأخذ) أي هل المقوم

أوقعته (قوله وكذا ادعى إلى الشهر) أي يجوز أن لم يفسد (قوله وفي كلام الزرقاني نظر) أي وذلك لأنه جعل مقدما بهرام هذه العلة أعنى السرد بين السلفية والثنية واعترض عليه بأن هذه لا تجرى في مسئلتنا هذا لأن الرضيع مقوم وإنما كان فيه نظر لأن الشارح يفسد الأمرين وعلة مسئلتنا القرد (قوله انقض زيتوني) محل الفساد إذا قال له انقض سبلك وأما بالعصا فيجوز هكذا فإيدان العطار واستبعده أو الحسن بان النقص باليد غير معتاد أي فالتقص بالعصا المانع بناء على استبعاد التقيد (قوله فانه جائز) أي أنه من مقدوره (قوله كما يأتي) أي في قوله كاحصد وادرس فالتفاد عند اجتماعهما (قوله اعصر زيتوني وما عسرت) أي ومثله اعصره ولأن نصفه (قوله فهو جهل بالكيف) تنقش تستأنف وتقول وبالكم أيضاً أي وجهل بالكم أيضاً (قوله احصد زري وادرسه الخ) وكذا لا يجوز ادرس زري هذا وما درست فلأن نصفه لما فيه من بيع الحنفية مثلاً في مثيلها ونيتها على غير كسل ثم لا يخفى أن قول

بجدهم و يقطع بهذا كمال ما يخصه فلا يجوز (ص) أو رضيع ومن من الآن (ش) عطف على ثوب أي وكذلك تكون الاجارة فاسدة ان استأجره على ارضاع حيوان صغير صامت أو ناطق يجوز منه ولو قبض ذلك الجزء من الآن لأن الصبي قد يتعذر رضاعه بموت أو غيره ولا يلزم به خلفه فصيحة تدل الاجرة فيه كالتنقي في الامور المحتملة بشرط كما قاله الشارح أي والتنقي في الامور المحتملة لا يمنع سواء كان المقوم مثلاً أو مقوماً أم لا فالقرد بين السلفية والثنية وأما الثاني فالقرد ألا يدري ما الذي يأخذ وما يدل ما يأتي في قوله وكذا ادعى إلى الشهر وفي قوله وكبسه نصف الخ في كلام الزرقاني نظر انظر في الكبير (ص) وما عسقت أو خرج في نفس زيتوني أو عصره (ش) يعني وكذلك تكون الاجارة فاسدة إذا قال له انقض زيتوني فما سقط ذلك نصفه أو ربه وما أشبه ذلك من الاجزاء وعلة الفساد القرد للجهل في قدر ما يبيع فهو جهل في الكم أما لو قال له انقض زيتوني كله ولأن نصفه مثلاً فانه جائز وكذلك يجوز الاجارة إذا قال له القط زيتوني وما عسقت فلأن نصفه أو ربه فانه جائز وكذلك يجوز الاجارة إذا قال له احصد زري وما عسدت فلأن نصفه أو ربه فانه جائز وادرسه ولأن نصفه لم يجوز كما يأتي لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب فهو لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج ولا لك ولو بعته زرعاً جازاً فليس على أن عليك حصاده ودرسه لم يجوز لانه استأجره جازاً فإيدان جلت ام وكذلك لا يجوز الاجارة إذا قال له اعصر زيتوني وما عسرت فلأن نصفه مثلاً وعلة الفساد الجهل بصفة الخارج فهو جهل بالكيف وبالكم أيضاً فقلوه في نفس زيتوني راجع لقوله وما سقط وقوله أو عصره وراجع لقوله وأخرج وقوله وما عسقت الخ على حذف مضى يرشده السابق لأن الكلام في الاجارة وهي لا بد أن يبقى فمات في فيه لستأجره أو يجوز ما سقط أو يجز ما خرج وبعبارة الواو عطفة لشيء محذوف على قوله ونسدت الخ أي ونسدت إذا استأجره ما سقط أي يجوز فهو من عطف الجبل ويجوز أن يكون قوله وما عسقت عطفاً على معنى ان انتنى عرف تجيل المعين أي ونسدت بانتفاء عرف تجيل المعين ويجوز ما سقط (ص) كاحصد وادرس ولأن نصفه (ش) أي وكذلك تكون الاجارة فاسدة إذا قال له احصد زري وادرسه ولأن نصفه مثلاً وعلة الفساد ما مر ومثله ادرسه ولأن نصفه قال صحت ولو قال احصده كله وادرسه وصفه ولأن نصفه فلهك بعد حصاده فضعاه كله من ربه والاجرة أجرمته لتفاد الاجارة (ص) وكذا الارض بطعام أو بما تنبت (ش) هذا عطف على مع جعل والمعنى أن أرض الزراعة لا يجوز كراؤها بالطعام على المشهور سواء كان الطعام نبتة الارض كالقمح ونحوه ولا كالنبت لانه يؤدى إلى بيع الطعام بالطعام إلى أجل وكذلك

الشارح احصد زري وادرسه أي اتق في قول المصنف كاحصد وادرس (قوله ومثله ادرسه الخ) أي فانه فاسد لا يجوز بخلاف احصد فقط فان ذلك جائز عب (قوله على المشهور) ومثاله بكري بكل شي وهو قول الاصلي وغيره من أهل المذهب ومحل الفساد إذا أمكن كراؤها بنفسه أو ما لو تضرع ذلك لغيره من زرعها فيجوز وكذا أرض الملاحة والطرارة فيجوز كراؤها بالطعام (قوله كالنبت) أي وكل حيوان الذي لا راد الا للمنع كنعى العز والسمك والطرار والضأن فهذه لا يجوز كراء الارض بها ولا يجوز أخذها عن ذراهم أ كرت الارض بها بخلاف ما راد للثنية فيجوز كراؤها بها وأخذها عن ذراهم أ كرت الارض بها (قوله لانه يؤدى لبيع الطعام بالطعام) فتدبغ الطعام الذي يذفعه كراءه بالطعام الذي يخرج منه أو قوله ونحوه أي ونحو النطن أي كالنكتان والزعفران

لا يجوز كراؤها بما تشبه سوله كان طعاماً أو غيره كالطين وغيره وعلى الفساد المزانية
وأما أرض غير الزراعة كاللدور والحواشيت فله يجوز كراؤها بالطعام أجماعاً ولا بأس بكساره
أرض الزراعة بالماء ولوماء من ولا يجوز كراؤها بشيء غيره ويجوز بيع الأرض بالطعام
وهو معلوم قوله كراه (ص) الاكتساب (ش) أي لا أن يكون مانتة الأرض مما يطول مكته
فيها حتى يمد كانه أجنبي منها كتسبوعود الهندى وصنديل وما أشبه ذلك فانه حائر كراؤها به
والصنديل هو الذي يصنع منه الطيب ويجوز كراؤها بما تشبه ولا يشترط أن يفسد
والفضة والرماس والتماس والحشيش والحلفاء (ص) وحل طعام بلده بنصفه الآن بقضه
الآن (ش) بالجر عطف على مدخول الكاف في قوله كع جعل أي أن الاجارة تقصد فيما إذا
استأجره على جعل طعام ونحوه لبلد كذا بنصفه مثلاً لا أن ينقص الجزء المستأجر به الآن
وعلمنا المنع لأنه معين تأخر قبضه ومعنى قوله الآن بقضه الآن أي الآن بشرط قبضه وان لم
يقضه بالفعل وكان العرف تأخره ومثل اشتراط القبض ما إذا جرى العرف بتجسده وعمله
لأن هذه المسئلة من جهة الأجرة تعين فغيري فيها تفصيلاً وحيث ذيقال أن وقت هذه
الاجارة المدة كودنو العرف التجمل فلا بد من التجمل كأمرو والانسداد العقد وان كان العرف
التأخراً ولا عرف لهم فلا بد من اشتراط التجمل والانسداد العقد وحيث قلنا لا بد من التجمل
فينبغي أن يتغير هذا التأخير اليسير كاليومين والثلاثة إذا تقرر هذا فإن حل كلام المؤلف
هنا على ما إذا كان العرف في التجمل فقوله الآن بقضه الآن على ظاهره وان جعل على ما إذا
كان العرف التأخراً وألا عرف لهم فلا بد من حل قوله الآن بقضه الآن على أن الغرض منه
الآن بشرط قبضه الآن القبض مع عدم الاشتراط غير كاف (ص) وكان خطته اليوم بكذا والا
فبكذا (ش) يعني وكذلك تكون الاجارة فاسداً إذا استأجره على خطاطة فوبس على أنه
أن خطه اليوم فله درهم وان لم يخطه في هذا اليوم فله نصف درهم وعلى الفساد الجهل بقدر
الاجرة وان وقع وعاطفه أجرة مثله سواء زاد على التسمية أو نقص عنها فقوله وكان خطته عطف
على قوله كع جعل (ص) واعمل على داني فاحصل فله نصفه (ش) عطف على قوله كع جعل
أي وكذلك تكون الاجارة فاسداً إذا قاله اعمل على داني أو اعمل على داني أو على سفيق
أو قاله اعمل في جماعي أو في داري وما أشبه ذلك فاحصل من عن أو أجرة ذلك نصفه وعلة
الفساد الجهل بقدر الاجرة وسواء عمل عليها بنفسه أو أكرها لن عمل عليها وقوله فاحصل
أدخل الفاسد فيه لكون ما بعدهما جواب بشرط مقدراً وإذا علمت فاحصل (ص) وهو قائم
وعليه أجرهما (ش) يعني أن ما حصل من العمل على الدابة أو اللقنة أو في الحمام أو في الدار
فهو العمل عليه وبالارض وما معها أجر مثله بالغة ما بلغت كأما كثر ذلك كراؤها
ابن بونى ولوعده ولم يبدئاً كان مطالبا بالكره لأنه متعلق بنفسه وقال ابن حبيب عاقبه
عن العمل عاقه وعرف ذلك بأمر معروف فلا شئ عليه إذا لم يكرها بشئ مضمون عليه (ص)
عكس لتكرها (ش) العكس باعتبار أن ما حصل من كراء الدابة وما معها يكون للثالث وعليه
للعامل أجر مثله بالغة ما بلغت لا أجر نفسه اجارة فاسدة وليس المراد العكس العكس في
الحكم لأن الحكم فيها الفساد كاللا ولو قاله أكرها فعمل عليها فيكون ما حصل للعامل
وعليه أجرهما وان قاله اعمل عليها أكرها فقال ابن القاسم ما كريت به للاجيرة ولو بها أجرة
المثل وقال في كتاب الشفعة ما كريت به لرجلان ضمانت فانهما يتبعان في البيع الفساد
وكلام المؤلف فيما إذا اطلع على ذلك إلا بعد العمل والافسخ (ص) وكيفية تصفان ما بيع
نصفاً لا بابلد أن اجلا ولم يكن الثمن متنيا (ش) عطف على قوله كع جعل والمعنى أن من باع

فليس ذلك طعاماً فلتع إذا كريت
للازراعة وأما لو كريت أرض
الزراعة لبنه فله يجوز كراؤها
بذلك كلدور فله يجوز كراؤها
بذلك (قوله الاكتساب) وأدخلت
الكاف الحشيش والحلفاء ونحوهما
مما يشبه نفسه واستنتت (قوله)
كأمة أجنبي منها) الظاهر أن هذا
ينبغي كما نخص منها إلا أن يقال لما
كان يطول مكته فيها ولا يتزع
للانتفاع بها عدا كأمة أجنبي منها
بخلاف ما لا يطول بما تزع ولا انتفاع
بعد كتمز منها (قوله وحل طعام
بلده بنصفه الخ) وإن ائز وجهه
إلى البلد المشترط فإن الطعام يكون
له بوعيه أجرة كراهية أو أجرة
المثل ابن بونى وهو الصواب
(قوله وكان خطته الخ) والمنع
حيث كان على الإلزام ولو لواحدهما
فإن كان على الخيار لكل جاز (قوله)
واعمل على داني) أي ولا يقيد
باحتطاب ولا غيره فإن قيد العمل
بالاحتطاب جاز بل كلام للمصنف
ما إذا قال أكرها فعمل عليها (قوله)
فاحصل من عن أو أجرة) أي
ما يحصل على الدابة من طيب
مثلاً وقوله أو أجرة كافي الذي قاله
اعمل في حمام (قوله عكس لتكرها)
أي وموضوع المصنف أنه
قاله خذها لتكرها أو أكرها
كما يفيد قول الشارح وأما قوله
أكرها فعمل عليها ففسد ذكره
الشارح (قوله فقال ابن القاسم
ما كريت به للاجيرة) هذا تقدم
لشارح في قوله أو أكرها الخ (قوله)
ما كريت به لرجل) أي وعليه
أجرهما فهو ما قولان مرجحان

واقصر نت على الاول فنقدر ترجمه (قوله من غير زادة) حاصله انه باع له نصفه وحمل غنمه مسمرة في النصف الثاني وقوله ما يصلح ان يكون اجارة في مقوله آخرت على كذا فيكون العقد لازما وقوله أو جعله أي بان يقول له جعلت على كذا فيكون العقد غير لازم (قوله أن يضربا لبيع النصف الثاني أجلا) (أ) أي وان لم يكن الاجل فربما يجوز تأخير المعين اليه كاليوم واليومين والثلاثة كما

في الأخيرة عن الموقر خلا لا لا ي
الحسن (قوله يبيع معين يتأخر
قبضه) وذلك لان قبضه متوقف
على الشروع في المسمرة ولا يشرع
فيه الا بعد أن يصل البلد وقوله
لا يقبضه الا إلى أجل بعيد لما
تقدم أن قبضه متوقف على
الشروع في المسمرة وقوله لانه
ممكن من قبضه أي المسمرة
(قوله وينبغي اذا كان قريبا جدا) أي
كالثلاثة ايام (قوله لانه رخصة
ذلك) أي حصة ما بقى من الاجل
ووجهه انه انما أخذ جميع النصف
على أنه مسمر عليه جميع الاجل
فاذا بيع قبل تمامه لا ينعقد بيع
الاجرة وانما يستحق بحسب ما ذهب
من الاجل ويصرف ما لم يخلص
بقية الاجل فان قلت انه اذا كان
مقوما وباع في أول الاجل رد
ما قابل القبضة الفرق قلت الفرق
ان الغيبة عن المثل تعدل باختلاف
المقوم (قوله فهو مالم يلج) لان
المراد بين العمل هو النصف الذي
اشتراه لمصعد دعوى المشاركة (قوله
هو بعض السلعة المقود عليها)
حاصله أنه باع النصف دينار
والمسمرة في النصف الثاني فصدق
البعض هو نصف ذلك النصف
الواقع في مقابلة المسمرة والنصف
الثاني من ذلك النصف واقع في
مقابلة الدينار وقوله أن يكون كله
أي المبيع كله الواقع في مقابلة
المسمرة والدينار (قوله وجاز

من رجل نصف ثوبا وعد مثلا دينار على أن يبيع له النصف الآخر أي جعل من النصف
المبيع للسمسار مجموع الدينار ومسمرته على بيع النصف الآخر فانها فاسدة قاله في قوله بان
يبيع نصفه يعني على ويحتمل أن تكون البعاء العوض أي بان يبيع له نصف عد مثلا على
مسمرته في بيع النصف الآخر فقط من غير زادة وعليه وجه الشارح ونحوه الشيخ الثاني
وهو المتبادر من كلام المؤلف لان الاصل في الباقي نحو بعته بكذا أن تكون داخل على
العوض نحو بعته بدرهم مع أنه ليس هنا بيع حينئذ وانما هما يصلح أن يكون اجارة فقط أو
جعل أو كلام المؤلف لا يصلح جعله على هذا انشراط في الجواز ضرب الاجل مع أنه يصح العقد
على جعل الشارح وان لم يضرب الاجل سواء كانت جعله وهو ظاهر أو اجارة لان التعيين
بالعمل فيها كاف للتعين بالزمان لا يقال ساقى ما يفيد أن التعيين بالعمل لا يكفي هنا لانا
نقول ما ساقى من أن التعيين بالعمل لا يكفي بمحله حيث انضم لاجارة يبيع كافي الجمل الاول
لان فيه بعاء اجارة ان ضرب بالذلك أجلا أو مع جعله أن لم يضرب بالذلك أجلا ولا يصلح حل كلام
المؤلف الاعله لقوله ان أجلا وبعبارة أخرى المنع يبيع معين يتأخر قبضه ولا يجوز الا بشرط
ثلاثة الاول أن يكون محل البيع بالبلد الذي ههنا الثاني أن يضرب بالبيع النصف الثاني أجلا
الثالث أن لا يكون المبيع مثليا فاشترط البلد لاسم من يبيع معين يتأخر قبضه الى تلك البلد قال
أبو إسحق لانه اشترى شاة بعينه لا يقبضه الا إلى أجل بعيد وهو بأوغه لبلد لانه اذا وقع
على شرط أن يبيع في بلد العقد فيجوز لا تمام العلة المذكورة لانه ممكن من قبض نصيبه من
الآن الشيخ أبو الحسن ومعنى قوله ببلد آخر أي لا يجوز تأخير المعين الى مثله وبنى اذا كان
قريبا جدا أن يجوز لانه كالبلد الواحد انتهى واشترط الاجل ليكون اجارة وهي تجامع البيع
واذا لم يشترط الاجل فتكون جعله وهي لا تجامع البيع واشترط كون المبيع غير مثلي لئلا
يكون نازعا لسلطان باع في نصف الاجل لانه رخصة ذلك وتارة ثمان باع في آخر الاجل
أو مضى الاجل ولم يبيع وعبارة المحققين والعلم في كون الفتن غير مثلي لانه ان كان مثليا فقد
قبض اجارته وهي عملا يعرف بعينه وقد يبيع في نصف الاجل فرد حصة ذلك فنصير اجارة
وسلما انتهى وفهم من التعليل أنه اذا شرط عليه ان باع في نصف الاجل لا يرد باقي الاجر
بل يتركه أو يأته بطعام آخر نبيعه فانه يجوز وقد ذكر في الأخيرة هذا الثاني وقوله ولم يكن
الثنى مثليا أي عن العمل الذي هو المسمرة على بيع النصف الآخر وحديثه فهو مالم يتغير
بالفطن أو بالمبيع والحلى والغزل من المقوم كافي باب الغصب كما استظهره بعض وعبارة الفتن
هو بعض السلعة المقود عليها أي اذا كان نصف المبيع مثليا فعين ذلك أن يكون كله مثليا
(ع) وجاز نصف ما يحتطب عليها (ش) هذا شروع في الكلام على المواضع التي تجوز في
الاجارة والمعنى انه يجوز لا انسان أن يؤجر داره أو سفينة لمن يحتطب عليها ويستقى وله
نصف ذلك لان الاجرة ههنا معلومة بخلاف ما مر من قوله واعمل الخ ولا فرق بين أن يكون
لهذا انقله ولا خر مثلها ولهذا هو مولا خر مثلها أولا هذا خمسة ايام ولا خر مثل
ذلك كل ذلك جائز وقوله عليها أي على الدابة المملوكة من السباق اذا كان ما يحتطب عليها

نصف الخ) الجواز يقيد بقدر أن أحدهما أن يعلم ما يحتطب عليها يعرف أو غيره فانها ان لا يدعى الصفقة معلوما
المذكورة ولانا قد نصفنا لا بعد بيعه حتمها أو بعد نقله حتمها لموضع كذا فمتنع أي وجاز اجارة ما قبل ما يحتطب عليها نصف
وفي بعض النسخ يحذفها وعلمه فالحصري في حاز لكر امر اداه العقد وقوله نصف بدل من الضمير المستتر ولا يحتاج لربط لكن ينبغي أن
يخط الحكم البدل ولا يصلح تعلق الحكم بالنصف اعني تعلق بالفعل (قوله المملوكة من السباق) كيف هذا مع قول النصف واعمل

على داني الخ الآن قال انه لا يتحمل المسددهن غير المتعلق به البطل من جمع الضمير لها فاحتاج الى ان يقول المعلومة من السابق
ولعل الوجه ان يقول المعلومة من المعنى لأن من المعلوم ان الاحتياط انما يكون على الدابة (قوله السقينة) بشرط ان يعين ما يحتمل
عليها من بلد معينة لا غير معين من بلد غير معينة كصنف ما يحتمل عليها ما عدا في السنة فتعني الاضرب كان يكون لا يكرى الاعلى
هذا الوجه (قوله وهو آيين) ولعل وجه الايشنة انها دابة معينة فلم يتعلق العقد الاجرة اذا تلفت انفسه تلك العقد (قوله وصاع دقيق
منه) اي او من غيره (قوله اذا كان لا يختلف خروج الدقيق) أي يعلم عدم (٩) الاختلاف أو يشك وهذا في الدقيق أو يعبر فقط في

الزيتون لأن يشك فالمسائل ثلاث
علم عدم الاختلاف فيهما الجواز
الاختلاف فلا خلاف في عدم
الجواز شك فانه يحتمل الدقيق على
عدم الاختلاف وفي الزيت على
الاختلاف (قوله وفي عبارة) هذه
العبارة ذاتي قبلها الحاصل أن
معنى التي قبلها أن العقد لا يجوز
الآن يسع الطحن أو العصر فرفع
العقد أو يقع العصف في أول الامر
على شرط التحار اذا طحن ولم يأت
على الصفة فيرد أن يقال لا يعقل
وقوع العقد بعد الطحن ولا يعقل
شرط التحار لانه اذا طحنه ولم يجده
على الصفة يشفع العقد وهذا
الثاني ذكره الشارح ولم يذكر
الاول ولكن يدفع الاول بان المراد
حتى يطحن البعض أو يعصر
البعض فتدبر وقوله من أخذه أي
لامن حين العقد ولعل هذا حال
الاطلاق وأما اذا عين المتعاقدان
في صدا مذهبها أمدا فانه يعمل به
(قوله فانه كان قيمة تعليم الخ)
مثلا قيمة تعليمه في السنة بتبناها
اشاعروا وكذا اقامة علمه ومن المعلوم
أن تعليمه في النصف الاول صعب
وعله قليل فاذا مات في أثناء السنة
فوجدنا قيمة تعليمه في النصف الاول
غاية قيمة علمه أربعة ففقد وصل

معلوما يعرف أو غيره واحترز بقوله ما يحتمل عليها من نصف عن ما يحتمل عليها
لا يجوز لقوله الفرعي ومثل الدابة السقينة والشكة فلو تلفت الدابة بعد أن أخذ العامل نقلته
فيما إذا قال اعمل عليها اليوم لك وغدا لم نقل جهان يأتيه بأخرى يعيد له عليها وقيل له كذاؤها
وهذا قول ابن القاسم في العتبية وهو آيين وان مات بعد أن أخذ ربه المال نقلته فيما إذا
عكس في المثال فلعامل على ربه اجرة فاشل وليس له أن يكفاه أن يأتي بداية أخرى (ص)
وصاع دقيق منه أو من زيت لا يختلف (ش) يعني وكذلك يجوز الاجارة فربل على طحين خبطة
معلومة وله من دقيقه صاع اذا كان لا يختلف فزوج الدقيق وكذلك يجوز أن تستاجر
رجلا على عصير يتونل بفسط من زبته اذا كان لا يختلف فزوج الزيت فقوله لم يختلف
يرجع لهما وان اختلف فزوج ما ذكر يجوز ذلك حتى يطحن أو يعصر الا أن يجزى كره المؤلف
في باب البيع وفي عبارة انه اذا اختلف فزوج ما ذكر يجوز ولا ينافي فيه التقييد الفنى في البيع
وهو التحار لان العمل هنا قد حصل فلا يمكن فسخ الاجارة اذ لم يجده جيدا (ص) واستحار
المالك منه (ش) يعني أن من أجره أودته مثلا لشخص فانه يجوز له أن يستأجر تلك
العين المستأجرة من استأجرها بمثل الاجرة أو أقل أو أكثر فالصدر مضاف الى فاعله قال حاولو
وظاهره سوا كان استثماره بمغنى الاجرة الاول أم لا وسواء كان الاجل الى الاجل الاول أو
أقل أو أكثر ولكن ينبغي أن يتجمع هاتما متجمع في بيع الاجل ويجوز هاتما ويجوز هناك لان
الاجارة بيع منافع حكمها كالبيع فإذا كثر الدار أشهر اعشر في ختمه الى مضى ذلك الشهر
ثم المالك كره امانته بمقايمة تقدا أو الى اجل دون الاجل فانه يمنع دفعه قليل عادل له
كثير (ص) وتعلمه به سنة من أخذه (ش) يعني أنه يجوز له أن يدفع غلاما الى من يعلمه
الصناعة الغلانية بعد سنة من يوم أخذه وبعبارة أي وجاز الاستجارة على تعلمه به سنة
والظاهر أن هذا لا يختص بمن يعقل وقوله سنة فيقي العمل وأما التعليم فهو مطلق ولا مفهوم
لسنة وقوله من أخذه مستأنف وكان فائلا لانه لا ابتداء السنة من ماذا فقال من أخذه أي
والسنة محسوبة من يوم أخذه قال عبد الحق في نكته عن بعض شيوخه ان مات العبد في نصف
السنة فان كانت قيمة تعليمه في النصف الاول من ثلث قيمة تعليمه في النصف الثاني وقية هههه في
النصف الاول نصف قيمة تعليمه في النصف الثاني يرجع على ربه بثلث قيمة تعليمه انتهى بيان
ذلك والحال ما ذكر أن العلم وجبه على ولي الصغير ثلثا اجرة المثل ووجب الصبي على العلم ثلث
اجرة المثل فيعلم للعلم ما ياتي له وهو ثلث ثلثه الثلثين تأمل (ص) واحسد هذا وثلث نصفه
(ش) أي وكذلك يجوز الاجارة اذا قال له احسد هذا الزرع وثلث نصفه أو لفظ هذا الزيتون
وثلث نصفه أو لفظ نصفه وثلث نصف ما لقطت أو جرحي هذا وثلث نصفه أو اجنحه وثلث نصفه

(٣ - نثرى سابع) المعلوم ثلث اجرة السنة والمعلم مستحق ثلثها غناية فرجع على أبي الطيفسار بارعة وقوله ثلثا اجرة
المثل أراد ثلث قيمة التعليم وقوله ثلث اجرة المثل أراد ثلث قيمة التعليم والا فهو مشكل لأن الاجارة حصصية والنظر لاجرة المثل بقضى
بفسادها وليس كذلك وحاصل ما في المقام انما اذا مات في نصف السنة فلا حوالا لثلاثة سوى العمل والتعليم وهو ظاهر وتارة يزبد
العمل على التعليم فلا رجوع لابي الصبي على المعلم وتارة زيد التعليم فالامر بظاهر المراد بخدمته ولو في كلام الشارح أيا خدمته
في الصناعة التي أراد تعليمها

(قوله وهي اجارة لازمة) اغنامه على أن هذه اجارة لازمة دون غيرها مما سبق ودون ما بعده فانه ليس يلزم لأن من باب الجمالة لا الاجارة (قوله والدراس والتذرية علمها) فلو شرط في الزرع قسمه قائل بجز لا نه خطر ويذكره التفاضل (قوله لا نه جعل الخ) انما كان من باب الجمالة لعدم تعيين قدره والى محصده بخلاف ما تقدم في قوله احصدها فالشارع المعين وانما ذكره المصنف هنا في باب الاجارة وان كان محله باب الجمالة لانه لما كان مأخوذا بحساب كل ما حصد شبه الاجارة في أن من أفراد الجمالة ما اذا قال له انفضه كله وهو لا كان من باب الاجارة مثل احصده وله العلم بكن من مقدوره جعل من باب الجمالة لانه حينئذ يكون فيه غرر أو ما زوال له احصدا أو زوالا ودراس فقط فالنوع في صورتين (١٠) ولعل الفرق خفة الفرق في احصده فقط دون الصورتين ووجهه شدة الفرق في

ادرسه أن الدراسة لا يوقفه على حد له ليس من مقدوره ويختلف (قوله اذ انما هذه الاجرة) أي فيض التذرية ولو تقو عايناه على أن الله تامة كراختياره كذا جزم بعض أشياخ عجم والذي يفيد الشئ عبد الرحمن أن المضار التذرية شرط ومثله شرط التذرية (قوله وما عايناه) أي (الخ) فلو قال له وما عايناه إلى البلد الفلانية فيصاحبه بلز (قوله) ان رغايه) أي عايناه مسافة وقوله حذف بعد وما أي المسافة (قوله وهو من موضع) المناسب حذف من (قوله بفتح الجيم) وعلى كسرهما يصير مكررا مع قوله قياسا في واختار المالك منه وهذا ما لم تكن الارض محسنة أو استأجره شخص فليس لمستهها أن يكره لغير مكره بما دونه في المد الأولى ما سألني عن الناصر عند قول المصنف وبيع دار لتبضع من أن المسقى للارض المحسنة لا يجوز له أن يخرج المكرى وهو صاحب الخلو فالخالص أنه لا يجوز لتسقى أو الناظر أن يكرى الارض

لك ذلك جائز وهي اجارة لازمة والدراس والتذرية علمها (ص) وما حصدت فلا نصفه (ش) يعني أنه اذا قال له ما حصدت من زرع هذا فلا نصفه فانه جائز وهو غير لازم فله الترك متى شاء لانه يجعل وكذلك اذا قال له ما لفظت فلا نصفه أو ما جئت فلا نصفه أو انفضه كله ولا نصفه بخلاف ما نفقت أو سكت أو زرع أو عصرت فلا نصفه والفرق أن الحصد وما معه من مقدوره بخلاف النفض والعصر والتجريك ومثل الخ في النفض اذا كان اليد أو ما اذا قال له ما نفقت باله صا فلا نصفه فهو جائز كقوله وما حصدت فلا نصفه على ما قاله ابن العطار (ص) واجارة ذابة لكذا على أن استغنى فيها صاحب (ش) عطف على فاعل جائز أي وكذلك يجوز الاجارة اذا قال المكرى المكرى أنا أخذت ذابة لك إلى المدينة مثله لا بد من اوان واجدت حاجتي في أشياء الطر يترجعت وحاصبتك فحسبه ما جرت عليها ذاب لم ينفذ الاجارة والافضل التردد هاهنا والساقية والثنية فلو قال له أخذه الى المدينة دينار وما عايناه بلز (قوله) ان الارض بعد ذلك فصاحبه لم يجر للفرق بالمسافة ولا منه وما عايناه بل بالسقنة والدار كذلك والظاهر أنه يصدق أنه استغنى عنها في الموضع القلاني لو نازعها وقال له لم تستغن أصلا أو استغنت في الموضع القلاني لموضع آخر بعد لانه آمن وقوله في أي في المسافة المدلول عليها بقوة لكانه اذا هو غاب حذف مبدؤا للدلالة عليه بالغاية اذ هي تستلزم المبدأ وهو من موضع العقد بلزم عود الضمير على غيره كور (ص) واستغناؤه وجر (ش) المصدر مضاف إلى مفعوله ومؤجر بفتح الجيم وهو أعم مما قبله والمعنى أن العين المستأجرة ذابة أو عدا أو غير ذلك يجوز اجارته إلى استأجرها ونفقه مدة في مدة التواجر وفيه تكرار مع قوله وأرض سنين لذي شخص به سنين مستقبله وان لم يترك لأزجر به مال هو أتم مما هنا (ص) أو مستغنى منه فته (ش) كان يبيع شيئا ويستغنى منفعته مدة معينة حتى قيم الزينة غالباً فلا يشتري أن يواجرها مدة بعد المدد المستثناة لقبضها المستأجر بعدها والمدد المستثناة صرح المؤلف بأنهم أعام في الدار وسنن في الارض وصرح في الدابة يجوز استئثاره ثلاثة أيام لاجتماعه وكذا متوسط ثم ان قوله واستأجر مؤجر عطف على فاعل جائز وقوله أو مستغنى عطف على مؤجر وقوله منفعته هو مفعول عطف على أنه نائب الفاعل يستغنى اذ هو اسم مفعول (ص) والتذرية ان لم يشترط غالباً (ش) الضمير المحرور بالخرف في جمع لشيء المستأجر والشيء المبيع المستغنى منفعته أو بقل فيها بضمير التثنية لان العطف بما وقعوا المطابقة وعندها والمعنى أنه يجوز التذرية فيما ذكرنا كان لا يشترط في الغالب قبل تسليمه ان استأجره أو لم يشره أي بان كان الرقبة يؤمن ضاؤها

لغير صاحب البناء حيث وقعت الاجارة ابتداء اجارة التملك كما سألني (قوله وهو أعم) لانه شامل للدابة وغيرها (قوله وفيه تكرار) ووجه كونه تكراراً أن المؤجر المالك كورها شامل لما اذا كان أرضاً أو غيرهما لكن المكره انما هو الثاني لا الاول (قوله وأرض سنين) حاصله أن أرضه أكثر من في السنين الماضية لذي مؤجر به فيجوز كراؤها سنين مستقلة عن أكثرها في السنين الماضية ولغيره (قوله هو أتم مما هنا) ولعل وجهه الانعقاد من حيث بيان أن محل الجواز اذا كان لذي مؤجر لا ذى زرع (قوله وسنن في الارض) أي عشرة كباقي المؤلفين بها (قوله وصرح في الدابة) والعبد كالدابة على ما عليه ابن الجلب (قوله أو بشره) المناسب أن يقول قبل تسليمه ان استأجر من مؤجره أو قبل تسليمه للباشر من المشتري التي المشتري منفعته

وعلم

والحاصل أن يحججه شرطاً في جواز اجارته أى أن شرط جواز اجارته كل من التوفر والسكنى منفعته مدته في مدة التواجر الاول وتلي مدة الاستئذان لا يتغير كل منهما في مدة الاجارة الاولى ومدة الاستئذان بالموافق بما يقبل على الظن بشاؤنه بما له ما فيها وفيه ما ساقى فيه احتمال بقاءه وتغيره والاول يجوز فيه العقد والتقدم والثاني لا يجوز التقدم واختلاف هل يجوز العقد ام لا وهذا جعله شرطاً في التقدم وهو مشكل بالنسبة لما يحتمل بشاؤنه وتغيره على السوا فانه في هذه الاجوزات التقدم باقتضى انتهى وشارحنا رحمه الله لما جعله شرطاً في التقدم احتاج الى أن يشهد بقوله أى بان كانت الرقبة ثمنين بشاؤنا وعدم تغيره فان جعل المصنف على ظاهره الشامل لصورة التساوى (قوله ولا يجوز ذلك في الحيوان الا في المدة القصيرة كعشرة أيام) هذا في الحيوان الرقبة لا في زيادة الانتفاع بها ركو بالاجلا أو عاقلان هذا في قول المصنف وركوبها الثلاث (١١) لاجعة وركوب المتوسط الخ (قوله وان لم يسم ما يخص كل سنة) فلو كانت سنة تخالف

وعدم تغيره وانما ايجازوا اشتراط التقدم في العقار على أن يقضى الى سكنى ولم يجوزوا ذلك في الحيوان الا في المدة القصيرة كعشرة أيام (ص) وعدم التسمية لكل سنة (ش) يعني أنه يجوز للتخصيص أن يستأجر الرقبة سنين معلومة باجر معلومة وان لم يسم ما يخص كل سنة من الاجرة كما يجوز له أن يستأجر الرقبة مدته سنة باجر معلومة وان لم يسم ما يخص كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر من الاجرة (ص) وكذا أرض لتتخذ مسجداً أو للتقضى له إذا انقضت (ش) يعني وكذلك يجوز كراه الأرض لمن ينفذها مسجداً فالاجارة اذا بشرط في المجلس التأيد كما يأتي فاذ انقضت مدة الاجارة ترجع التقضى له بأى علم شاء بفعله به ما شاء وترجع الأرض لما عليها فان أراد المالك بقاءه الساقى في أرضه على حاله حيا لم يجز بقاءه على ذلك ولو أراد بقاءه بقاءه على حاله حيا لم يجز مالك الأرض على ذلك بخلاف ما اذا استخفت الأرض بعد بنايتها مسجداً فان التقضى لا يكون له بقاءه ويلزمه أن يجعله في مسجداً آخره لان الباقي خرج عنه الله على التأيد (ص) وعلى طرح مبته (ش) يعني وكذلك يجوز الاجارة على طرح التسمية والدم وما أشبه ذلك وأما على جعله الانتفاع بما لا يجوز ولذا يقبل المؤلف على حل مبته وقوله وعلى طرح مبته متعلق بمحذوف معطوف على جازو التقدير واستيعار على طرح مبته وانغش على المصدر محذوف ليكون المعمول جازوا ويجوز على ما فيه واحتمل ذلك لانه ليس في اللفظ ما يصلح أن يعطف هذا عليه (ص) والقصاص والادب (ش) يعني وكذلك يجوز الاجارة على القصاص ومعناه أن من وجبه قصاص على شخص وثبت عند الحاكم وأسلم لمحققه فانه يجوز له أن يستأجر من يقتضيه من غيره وكذلك يجوز له أن يستأجر شخصاً بربوبه ولله أو عبده وأحترز بالقصاص عما لو استأجره على أن يقتله رجلاً ظالمًا وغير ذلك من المحرمات فانه لا يجوز أن يزل ذلك وفعل عليه القصاص ولا أجره كما ساقى في باب أحكام المعاهد (ص) وعبد خمسة عشر عاماً (ش) أي أعمته بجوار اجارة العبد خمسة عشر عاماً أى بالتقدم ولو بشرط وأما الغاية فقد جازت ما ساقى الآن أن يكون في سفر فغاية ذلك الشهور قال فيها لأب بأسارة العبد عشرين سنين وخمس عشرة سنة ولا يرى به بأسا والدار ابن أى ذلك فيها جاز ويجوز تقدم الاجارة فيه بشرط ابن يونس يجوز اجارة الدار ثلاثين سنة بالتقدم والمؤجل لانها مأمونة وبهارة

لمسجد بل الدار على حبس كما قد تقدم التسمية عليه (قوله فلا يجوز) أى ولو لفتح كلابه كذا قدر (قوله وثبت عند الحاكم) لكن بشرط عدله الحاكم وان لم يعلم عدالة الشهود أو لم يعدالة الشهود ووجه ذلك وان لم يكن الحاكم عادلاً بل جائراً في غير هذه النازلة (قوله يؤيده ولده أو عبده) وصدق الاب والسيد في الولد والد المدعى هذا بالنسبة للعبد فقط وان كان صغيراً وأما الولد الكبير فلا يدين الثبوت (قوله وعبد خمسة عشر) الحكمة في أن المدعى في العبد أكثر من المدعى في الدار بان العبد اذا حصل له مشقة يجبر بحال نفسه بخلاف الدار لا تأتي فيها ذلك فتدعى ذلك الى ان لا فيها (قوله فغاية ذلك الشهور) وجده عندى مانعه أى ما عدا السنة (قوله لا مأمونة) أى غالباً وأما لو كانت الدار غير مأمونة فانه يجوز كراهة ذلك المسند بتغير شرط التقدم ومنها في التفصيل الأرض وكونها مأمونة الرى حاصل ما يستفاد عما تقدم من كلام عرج أن الامن يغلب ثلث الامن تنوع التقدم على العبد وعلى شرط التقدم واستواء الامر ينسوغ التقدم على العبد دون التقدم وأما غلبة ثلث عدم الامن فلا يجوز عقداً ولا تناد

سنة أو شهراً كذلك كدور مكة وحصل مانع فان شرط الرجوع للتقويم جازاً تنافاً والقسمه قد انشاقاً واستكرارها للقيمة عند ان القسم وروايت عن مالك في السدنة والتسمية لغو ويقضى بالقيمة ومالك العقد فاسد انظر نت وقوله قد انشاقاً معناه ما لم توافق التسمية القيمة فان وافقها صح الرجوع لهما ان الرجوع للقيمة ضمناً (قوله لم يجز بقاءه على ذلك) وأما لو أراد ب الأرض أن يدفع للاستأجر فمبته متوقفاً وبقيته مسجداً فان كان على الادب جبر المستأجر على القول والا فلا يجزى على ذلك كما لو أراد أن يقيه للانتفاع بغيره ونحوه ومحمذ يقول شارحاً لم يجز بقاءه على ذلك معناه اذا لم يدفع صاحب الأرض قيمة الانتفاع أو أراد دفع قيمة الانتفاع ولم يقيه مسجداً أو أبقاه مسجداً على الغوام (قوله ويلزمه أن يجعله في مسجداً آخر) لا مشهور

(قوله ولائى أحسن من قول المؤلف الخ) هذا بقيدانه يستغنى به عن هذا لأن حاصله أن شرط جواز التقدان بكون الغالب عدم
التغير بهذا المورد من قوله إن لم يتغير غالباً (قوله فليست هذه مكررة) أقول إذا كان شرط التقدان بكون عدم التغير غالباً أو
لاستوى الأمران فلا يجوز شرط التقدان سطر حيث قد يقال في تلك الاشياء في المدة المستأجرة هل عدم التغير أو استواء الأمرين
أو غير ذلك فليست التقيد الأمرى في العبد بخمسة عشر عاماً لجواز أن يكون الغالب في العشرة الأعوام عدم التغير في بعض العبيد
وما زاد لا يكون كذلك فلا يجوز شرط التقدان في العشرة لأن يدو حيث قد يكون الأولى حذف قوله وعدمه عشر عاماً لأن المرجع
للصاحب المقدّم وكذا يقال في غير العبد (١٣) (قوله فتارة يقيد بالزمن وتارة يقيد بالعمل) مثال الأول أن يستأجر على الخياطة

بومثلاً ومثال الثاني أن يستأجر
على أن يحيط بوباء معينا وكلاهما
جائز (قوله خلافاً لمراد الساطي)
فالساطي وجهه أنه تردد هل مثلاً
راجع ليوم وخياطة أو لخياطة فقط
هذا حاصله فعلى ما قاله الشارح نقول
الشهر والجمعة والسنة كاللوم
والجسدية وما أشبهها من الأشياء
المعنوية كخياطة ثوب (قوله وتاليا)
أى وأما الزائد الزمن على العمل فيجوز
وهذا ما ذهب اليه ابن عبد السلام
وقوله أو مطلقاً وهذا ما ذهب اليه
ابن رشد والحاصل كقول القائلين
أنه لا يمكن تخيجه على طريقة ابن
ابن عبد السلام فتمسكه لولا على طريقة
ابن رشد بتأمله والاعلى الطريقتين
لأنه أعياش لهما ما تردد لا يختلف
ثم نقول وعلى القول بالفساده أجرة
مثله فأنه ما بلغت زادت على
ما عمله أيام على يوم أو أكثر
وأما على القول بالصحة فإن عمل في
الزمن الذى عينه فله المسمى وإن
عمل في أكثر فقال ما أجرته على
عمله في الزمن الذى عينه فله
قبل خمسة مثلاً فقال ما أجرته على
عمله في الزمن الذى عينه فله
قبل أربع خط فيمن المسمى
فجهل أنه لم يرض بدفع الأجرة التى

سميها الآن العمل في الزمن الذى سمي (قوله جاز عند ابن عبد السلام اتفاقاً) أى كتحقق نقص
(قوله أى أن تبسرا الخ) لعل وجه التبسر أنه يحصل في جزء لطيف من الزمن وإن لم يكن في القدرة لجواز أن لا يجبي مشتهر ولكن
المشقول أن الحكم سواي جري بأن الخلاف في المشتق هل هو مبيع أو مشتري فكان البائع بالبيع الجاع ثم اشترى المتفعة تلك المدة وهذه
باب المبيع وأوجب بأنه جرى الخلاف في المشتق هل هو مبيع أو مشتري فكان البائع بالبيع الجاع ثم اشترى المتفعة تلك المدة وهذه
أجرة ومثل البيع الأجل (قوله فإنه لا يجوز استئنا من متفعته) كزمن عشرة أيام هذا إذا غداً كوجوب ما ساقى في التقيد بالثلاثة
في دابة الركوب كذا ما ذهب بعض شيوخنا ولكن ساقى أن قوله فيما ساقى واستئنا كزمنها الثلاثة لا يحصل ليس المراد حاجة

واستئناه

الر كوب فخط بل دابة الانتفاع أعسم من أن تكون الركوب أو العمل فالمسؤول أن العشرين في الحيوان الرقني والثلاث في دابة أعم من دابة الركوب أو دابة العمل (قوله وان كان غير مجموع) يشمل الخناز (١٣) والمكروه (قوله واسترضاع) عمل الرضاع عند

الابوين حيث لا عرف الامراة
لا يرضع مثلها عند الناس أو يكون
الابو ضعلا لارضع مثلها عنده
فذلك لها (قوله في كفسل خرقه)
دخل تحت الكاف جميعه أي
غسله بالماء الحار ودف ريحانه
وويطه في فخفته وجعله (قوله ولو كان
الرضيع محرم الاكل) بكيمش
صغيرا أو مبر صغيرا أو غيرها فلا يوله
الصغير اذا لم يجد أمه أو رضعه
يرضع على الجارة قاله شيخنا عبد الله
(قوله فيصرون أن تكريه له جارة)
وأما بقرة فلا يجوز لما فيه من
ضياغ المال بغير وجه شرعي (قوله
وطرقة النسي ضعيفة) أقول
اذا تأملت ما تجد هامافقة ونه
ما يحتاج إليه الزا من ربحان
أوزيت أو غسل خرقه غير داخل
في الاجرة الآن تكون العادة
أنها في مالها فان لم يكن عرف فليس
عليها غير الرضاع الا بشرط
(قوله لما يلحقه من الضرر) أي
بشغلها عنه خصوصا اذا كانت
تخدمه عليها (قوله ليس لايها
فرضها) أي ولا ينظر ما حصل له
من الضرر ومقابل ذلك أنه
الفسخ (قوله حيث حصل الضرر)
أي أو يتحقق الضرر (قوله هذا اذا
كانت عالة) أي وليس لرب الطفل
الزناها رضاعه يوما بعد يوم كما
كانت مع الاولى التي ماتت لكثرة
منه حال عدم رضاعه كل يوم (قوله
وعارضها الخ) المعارضة باعتبار
تقديم الحق (قوله والجواب

واستناحر كوجبها الثلاث لاجعة وكما متوسط من أن ضمانها فيما اذا كان الاستثناء ممنوعا من
البائع لانه يبيع فاسد لم يقبض وان كان غير مجموع فمن المتابع وقوله أو أرض معطوف على دار
الممول يبيع وقوله لشراى الى عشرة أو بعد عشر وعلى كل فهو عطف على بعد عام الممول
لنقبض فهو من باب العطف على ممولين لم يلحقين مختلفين وهو لا يجوز على الصحيح الا أن يحصل
أو بمعنى الواو المعطوف محذوف تقديره أو سبع أرض (ص) واسترضاع والعرف في كفسل خرقه
(ش) يعني وكذلك يجوز الاجارة على الاسترضاع للطفل لنص القرآن والضرورة العامة
الذي ذلك وان كان المان عتافا فلا يدخل في قوله الا في الاستغناء عن قصد وسواء كانت
أجرة الترضع أو طعاما ولا يكون من باب بيع الطعام بالطعام الى أجل للملة السابقون ولو كان
الرضيع محرم الاكل فيصرون أن تكريه له جارة رضعه للضرورة وبعتبر العرف في كفسل
خرقة ان كان على أيه أو على الموضوعة وقوله والعرف كلام مستأنف أي واعتبر العرف الخ
أو والعرف معتبر في كذا ويحتمل أن يكون معطوفا على فاعل جاز والمذهب أنه اذا لم يكن عرف
على أيه وطريقة النسي ضعيفة فلو قال وغسل خرقه على أيه الا للعرف ليستغفنه أنه على
أيه اذا لم يكن عرف لكان أحسن (ص) ولزوجه فوضعه ان لم يأت (ش) يعني أن المراد اذا
أجرت نفسها للرضاعة بغير إذن زوجها فانها لا يفسخها لمصلحة من الضرر وسواء كان له ولد أم لا
وله أن يحجزه فلو لم يزل زوجها بذلك لا بعد أن طلقها فليس له فسخه والمذهب أن النسي بصفة
اذا أجرت نفسها للرضاع ولغيرها أن الاجارة لازمة لايها ليس لايها ففسخها (ص) كاهل
الطفل اذا جلت (ش) التسمية في فسخ الاجارة والمعنى أن النظر للمستأجرة للرضاع اذا جلت
فلاهل الطفل أن يفسخها الاجارة لان لبنها يضر بالطفل ولها بحساب ما لرضعت فلو
كانت أكلت الاجرة لم تحجب عليها الا أنه يتطوع بفسخها لها قاله ابن عبد السلام وبعبارة كاهل
الطفل اذا جلت لانه متفلسف الضرر والخوف وما يقع من قوله وجعل تطر عطف على ما مضى
به الاجرة عليه حيث حصل الضرر بالفعل ليس انما عبر بأهل الطفل دون الولي لكون
شاملا لادم أيضا (ص) وموت احدى الطرفين (ش) يعني أنه اذا استأجر نظرين معا في عقد
واحد رضاع طفل فمات احداهما فلا تفسخ العقد ولها أن ترضى برضاع الطفل وحدها
وأما ان استأجر واحدا بعد آخر فمات الثانية فالرضاع للاولى لازم كما كانت وأما ماتت
الاولى فعليه ان ياتي بأخرى ترضع مع الثانية كافي المدونة قال عبد الحق هذا اذا كانت عالة
حين اجارتها أي ما يقع الا لزمها طاعة جديس وعارضها أبو محمد السطري بقوله في الجملة اذا أخذ
جيدا بعد جميل والثاني عالم بالاولى لزم الثاني جميع الكفاية فلم يجعل له جهة بخلاف الظن
فالجواب أن الكفيل الثاني دخل على جميع المال والنظر الثانية انما دخلت على القيام بنصف
مؤنة الولد (ص) وموت أيه ولم تقبض أجرة الا أن يتطوع به من تطوع (ش) يعني وكذلك
لظن أن تفسخ عقد الاجارة اذا مات أبو الطفل والحال أن التطر لم تقبض أجرها قبل موت
الابير بدوم تركه لا الا لأن يتطوع بفسخ عقد الاجرة لثقل ثقله لا كلام لها في فسخ الاجارة
بل هي لازمة لها في علم عقد الرضاع وأما ان كانت قبضتها قبل موته فلا كلام لورثة عليها
والاجارة لازمة لها وترجع الورثة على الطفل بما يخصهم من الاجرة (ص) وكله وور مستأجر

الخ) وجواب آخر أن الضمان معروف بخلاف الاجارة فانها من قبيل البيع وهو منى على المشاة (قوله وترجع الورثة الخ) أي فليس
اعطى الابنة أجرة رضاعه فممنه وانما الرضاع عليه فرض انقطع عن الابن ولو كان بعبه الرضيع لرجع ميراثه وبين الام

عند موت السبي مع أنه مختص به الابيض جمع بقيته على الضي ومحل كونهم يشقون الضي حيث لم يعلم أن الأب اختارهم وضع
جميع الاجرة خوفاً أن يموت الابيض فيكون الضي بشئ من باقيه لان ذلك هبة من الاب (قوله فليس للمستأجر أن يفسخ عن نفسه)
أي وورضى المستأجر أن يعطى الاكل الطعام الوسط وأى الاجل من ذلك فليس المستأجر مجعاً على ذلك فالة الساطي (قوله لان
النكاح منى على المكارمة) أي وأما البيع (١٤) فبقي على المساحة والجارة من باب البيع ومقتضى الفرق المالك كورا الخ ليرقى

أوجرباً كله أو كولا (ش) التسمية فيما للمستأجر فيه فمع الاجارة والمعنى أن من استأجر
أجيراً بأكله قطره أنه أكل ذلك فانه ان يفسخ الاجارة عن نفسه لانه كعيب ظهر به الا أن رضى
الاجير بما كولا وسط فليس للمستأجر أن يفسخ عن نفسه وأما الزوجة تظهر أكلة فان النكاح
لا يفسخ بذلك وعليه كفايتها لان النكاح منى على المكارمة والمستأجر اسم مفعول وجعله
أوجرباً كله صفة وقوله أكل لا صيغة مبالغة فقد استغنى عن قول ابن نونس خارجاً عن عادة
الناس في الاكل وهو حال من المضاف اليه ووجد شرط المسألة وهو كون المضاف هنا
صالحا للعمل في الحال لان ظهر ومصدر (ص) ومنع زوج رضى من وطء ولم يضر (ش) يعنى
أن الزوج اذا رضى لزوجته أن تؤجر نفسها للرضاع وقعت فان الاجارة لم يهاولوا كانت شريعة
لا يلزمها رضاع ولا هو يمنع الزوج حينئذ من وطئها وسواء كان وطءه يضر بالطفل أم لا وسواء
اشترط ذلك عليه أم لا خلافاً لاصبح فيها فلو تعدي ووطئ فهل تفسخ الاجارة أم لا قولان
قبل لاهل الطل النكاح وقيل ليس لهم الفسخ (ص) وسفر كان ترضع معه غيره ولا يستتبع
حضانة كعكسه (ش) بالجر عطف على وطء والمعنى أنه كايمنع من وطء زوجته المستأجر للرضاع
بأنه كذلك يمنع من السفر بها حينئذ وان كان ذلك بغوايته فلها أن يفسخ الاجارة ويسافر بها
وكذلك تمنع الطل من أن ترضع مع الطفل غيره ولو كان بها كفاية لغيره لآهله اشترط واجمع
لبنها الا أن يكون معها اولاد رضيع حال العقد فانها لا تمنع من رضاعه معها لانه حينئذ غيرة الشرط
ومن استأجر امرأة ترضع ولده لا يلزمها أن تحضنه وكذلك من استأجرها على حضانته
لا يلزمها أن ترضعه ان لم يكن عرف أو شرط والا عمل به ففاعل يستتبع خبر يعود على
الامرضاع السابق تنبيهه وأما سفر الاوثر بالوطء فليس لهما أخذ الولد الا أن يدفع الى
الطريق جميع الاجرة كمال المدونة واذا جرت المرأة نفسها بغير إذن زوجها لم يعلم الا بعد مدة
فتنازع معه لمن يكون ما أخذت في أجرة رضاعها فوقع الحكم بان ماضى من المدة لا يجاميه
وله فسخ الاجارة فيما يستقبل ولا حجة للزوج بانه ملك منافعه اذ باعتها بغير اذنه لانه ليس له عليها
الامنافع الا ما الباطنة كإفالة المذالى (ص) وبيع مسلعاً أن يجبر بفنائه أن شرط
الخلف (ش) هذا عطف على فاعل جاز وصورتها بعض باع مسلعاً آخر تساوى مائة وخمسين
مثلاً جماعته على أن يجبره سنة قال الاصران عن السلعة مائة دينار وعده سنة فيها وحل الشارح
في الصغير والوسط معترض بل وان المسألة شروطاً متعاقبة أحداهما أن يكون الثمن معلوماً
الثاني أن يكون العمل الى أجل معلوم الثالث أن يعين النوع الذى يجبر فيه الرابع أن
يكون موجوداً في السنة الخامس أن يحضر الثمن ليخرج من ذمته الى أمانته فلا يدخله
سلف جرمته لانه دين في الذمة فيضاً فان يكون قصداً يؤخره ويزيده فيه السادس
أن يكون مديراً لان المشتكر انما يبيع اذا غلبت السلع وذلك يؤدي الى الاجل المجهول السابع

عديم مع ظهور كولا ولكن اتقى
الناسر بعد مدته لانهم لم يعدوا
من عيوب البيع وفيه نظر لان
المصنف لم يحصر عيوب البيع
بل قال وبما العادة السلامة منه
ثم ذكر أمثلة بالكاف تدل على
عدم الحصر (قوله وهو حال من
المضاف اليه) أي وليس مفعول
ظهور لانه لازم (قوله ومنع زوج
رضي الخ) مفهوماً أن السد لا تمنع
والعلة تقتضى استواءهما كذا قال
عج ولكن جزم القفا باستواءهما
(قوله خلافاً لاصبح فيما) أي في
التعميم فانه يقول لا بد من حصول
الضرر أو اشتراط عدم الوفاء
(قوله ولا يستتبع حضانة) أي
لا يلزمها حضانة لانها على
المعقود عليه (قوله لمن يكون)
خبر مقدم وقوله ما أخذت مبتداً
مؤخر (قوله فوقع الحكم) أي حكم
القضاء (قوله الاشياء الباطنة)
كالجن والطبق واصل كلام أهل
المذهب أن الذى يملكه الزوج من
زوجته انما هو الانتفاع فان
استصفت صداقاً في وطء اكرها
أو شبهه كان لها لاله (قوله وحل
الشارح الخ) أي لانه قال يعنى اذا
باع مسلعاً على أن يبيعهما ويجبر
فيها (قوله أحداهما أن يكون الثمن

معلوماً) هذا فيهم من تلقى التجارة لان البعالة لا تكون الابيض معلوم (قوله الثاني أن يكون الى أجل معلوم) اخذ من ان
قوله سنة أو سنتين أو أكثر (قوله أن يعين النوع الذى يجبر فيه) وذلك لان التجارة من جهة الثمن ولا بد من علم وذلك لان ما يجبر فيه
من الانواع يختلف مؤتمته بالثقل والخفة فيفسد ما أشق من بعض (قوله الرابع أن يكون موجوداً في السنة) هذا من جعل الفعل
مضارعاً للمقتضى للتجدد شيئاً فيفسد أم موجود في جميع السنو فيفسد أم يدر كاهو الشرط (قوله أن يحضر الثمن) أي وأن يشهد
على ذلك هذا ما أخذ من حيث ان الاضافة في غنها العهد الحضور معنوي في قوله قولنا هذا الثمن الحاضر فيفسد بذلك المعونة اشترط

الاشهاد (قوله أن يشترط الخلف) هذا مصرح به والمشتري البائع له في ذلك من التفرض وبعض الشيوخ فهم أن المشتري انما هو المشتري لان المشتري له في الشرط فائدته في عدم الرجوع عليه بشئ على تقدير ان كان من التفرض ولا بد من الرجوع عليه لان المشتري من كل منهما لانه يفيد ما خلق الله تعالى ثم ان ذكر الشرط يفيد ما لو جرى عرفه لا يكتفى عن شرطه ثم اذا حصل شرط الخلف وحصل تلف البعض ورضي رب السلعة بالتجزئة بما في جاز (قوله أن لا يتغير في الرجوع) هذا من استفاد من جعل التلف من جهة التفرض ولا بد من علمه والرجوع ليس معلوماً وقيدان عرفه لما في انما يمكن الرجوع في مدة الاجارة متقدرا والاجاز في تنبيهه لو اخلل الحضور والرجوع والخسارة على المشتري ورجع البائع عليه بقيمة ثمنه (١٥) لان تجارة سنة من جهة التفرض فاما ان كان التفرض من جهة التجرة

وقية التجرة خسران فبرجع بثمنه قيمته من بائعه على المائة ان كانت السلعة فان كانت فاقمة قيل يرجع شركا بينهما أو بثمن قيمتها فيه نظرا ومثل ذلك اذا خسر التفرض ولم يشهدوا واشترط عليه التجرة بالرجوع فالرجوع البائع والخسارة عليه وتعامل أجزمه وترد السلعة ان كانت فاقمة فان كانت متصفة بالقيمة (قوله وهو واضح) وهذا يفيد أنه لا يلزم البائع الخلف أي صورة المستند أن العقد وقع على شرط الخلف ولا يلزم من شرط الخلف عند العقد أنه يلزمه بعد ذلك الخلف قررره شخصاً عابداً الله رحمه الله (قوله ثم اطلع على عيب) أي يعلم عيب نصفه وهو يتفرق في المائة هذا هو الماردان الزاد أنه ترك التجرة نصفه (قوله في السنة الأشهر الماضية) أي لانه كشف العيب أنه لا يلزمه الاجارة المخفضة وسبعين لايام المائة (قوله لم يجز) أي فالحق فله وله أجر متعلقه كباقي (قوله وسواء الخ) أي فالحق فله على كل حال (قوله فان امتنع رب المائنة من الخلف) أي بعد

أن يشترط الخلف والا أدى الى القدر الثامن أن لا يشترط أن يتغير في الرجوع لان الرجوع مجهول قال عبدالحق واذا التجر بالمائة فقصت في خلال السنة فلما لم يرد على المائة التجرة فيها المشتري ولا كلامه انتهى وهو يفيد أنه لا يلزم البائع الخلف وهذا واضح سواء وافقه المشتري على ذلك أو طلب الخلف لانه لاحق في الرجوع ثم قال عبدالحق ايضا ولو استخف السلعة الشراة وقد اتجر المشتري بعض السنة كان له أجر المثل فيما تجر ورجع على البائع بثمنه والرجوع والخسارة في المائة التي تجر بها البائع وعليه فلو لم يتجر المشتري بالمائة النصف السنة ثم اطلع على عيب في السلعة التي اشترى وقد كانت قيمة العيب قد وصلت له فان كانت قيمة العيب تنقص المائة رجع المشتري السلعة على البائع ربع المائة وهي خمسة وعشرون ورجع ايضا ربع قيمة الاجارة في السنة الأشهر الماضية ويتفرق في السنة الأشهر الباقية بخصم تسعين ديناراً لانه يحيط عنه ربع ما استؤجره ولو اطلع على العيب قبل أن يتجر في شيء وقد كانت السلعة وكان العيب ينقص المائة ربع كان له ربع على قيمة خمسة وعشرين ويتجره بخصم تسعين في السنة التي استأجره يتجر بها (ص) كغتم عنت (ش) هكذا الصواب كما في نسخة ابن غازي لما وافق نص المدونة والمعنى أنه يجوز للخصم أن يستأجر شخصاً من رايه غشاً بعينه سنة اجرة معلومة شرط أن يشترط في العقد أن ما من ضمن الغتم أو ما تلف منها الخلف فان لم يشترط الخلف في العقد لم يجز فان امتنع رب المائنة من الخلف قبل الرأى اذهب سلاماً يأخذ جميع الاجرة (ص) والانه الخلف على أجزم (ش) أي والايان كانت الغتم غير معينة فللرأى الخلف بالقضاء على رب المائنة فيما هلك منها في تمام عمله وسواء اشترط الرأى الخلف عند العقد أو لم يشترط فان امتنع رب المائنة من الخلف قبل العمل اذهب سلاماً يأخذ جميع الاجرة وفي بعض النسخ كغتم لم تعين ويمكن تعينه بجعل التشبيه في الجواز دون قوله ان شرط الخلف أي جاز بيعه سلمة على أن يتجر بثمنه سنة ان شرط الخلف كما يجوز الاستئجار على رعايته ثم تعين وقوله والايان عنت واللام في قوله فله الخلف على أجره بمعنى على الضمير عائداً على المستأجر وهو الرأى وهو على حذف مضاف أي فعلى المستأجر شرط الخلف على أجره وهو رب الغتم فان لم يشترط الخلف لم تستد الاجارة وله أجر منه (ص) كراكب (ش) أي أن الراكب اذا تعذر ركوبه فان الاجارة تنسخ ويلزمه أوورثته انما ان يأتوا بحلفه أو يدفعوا جميع الاجرة فهو تشبيه في الخلف أي كما يجب خلف الراكب اذا تعذر ركوبه ولا يصح الكراهة لما يستوفى به وحل الشارع ايضا وان

دخلهم على شرط الخلف وما شئنا أو تلف فانهم ان لم يأت بالخلف يستحق الرأى جميع الاجرة (قوله والضمير عائداً على المستأجر) أي يدفع الجميع فرجع ليس للرأى أن يجعل مكانه راعياً آخر ولو رضاه الغتم ويضمن ولو كان مثله في الامانة فله ان حبيب ويضمنون وقال ابن ابي الايمان ان كان مثله انتهى (قوله فعلى المستأجر شرط الخلف) أي اشتراط الخلف أي يجب عليه اشتراط الخلف على ربها حتى يصح العقد فتدبر (قوله ولامه أوورثته) سواء كانت الدابة معينة أم لا بخلاف موت الدابة فان كانت معينة فصح العقد والا فلا ثم لا يخفى أن هذا التفرق بمنطوق قوله لا يلا فصارا تفرق بالشرح ترجيح لعدم كرهه بحافيا يأتي (قوله تعذر ركوبه) ومن ذلك الهابة المكثرة تعذر ركوبها فاعتذر عنها فعلى وليها الكراهة (قوله وحل الشارع واضح)

أى لا يجعل التقدير من جهة الدابة وقيدها غير المعينة الآن في الملاقاة الخلف على غير المعينة عند العقد يجوز (قوله فالتسوية في مطلق الخلف) إنما غير علق لأن الخلف في الأول تلف ما يستوفى به التقديف الثاني على كلام الشارح تلف ما يستوفى منه وأما على الحل الأول فهو تلف ما يستوفى به منهما (قوله ولا يشترط هنا وصف البناء) أى بخلاف البناء على الحداد قال توفيقه شى لا يحدد به مرض الحداد أو يضيّق مجرى النهر ثم وجدت عندى ما نصه ولا يشترط وصف البناء أى ما يبنى به من حجر أو غير أو الأضلاع من بناء الطول والعرض (قوله لا تتوصل به إلى منافعك) فإن استحق ذلك الموضع فإن الأضلاع تنقسم (قوله لا نمن باب) كل أموال الناس بالباطل) فإن قلت فهو مقلد ما وقع في العقد المذكور لم يبط حكمه لعدم من باب كل أموال الناس بالباطل من حيث أنهم لم يقم بمقابلة منفعته شرعية (قوله ويجوز وعطفه على غنم من قوله كغنم عفت) أى على غنم عفت مدخوله الكفاف أى والمعنى كما يجوز الاستغفار على رعي غنم معينة (١٦) يجوز الاستغفار على البناء على حافى نهره (قوله كالخمرانة) أى التى هي في دار الجوار

التي يخرج الماعنة إلى الخارج
أو إلى الخليج كافي مصر وحاصل ذلك
أن المستأجر هو المسيل للشوب
ليدار والمراد بالمرحاض ما كان
للمستأجر وقد جعل المص اسم
مكان يصيب فيه الماء يصعب أن يواد
بنفس المرأة النسوة قبل الجار لأنها
يصيب فيها ماء البر فقلته يكون
إضافة مسيل لها لبيان وضعه أن
يراد بها نفس المرحاض لأنه يصيب
المستأجر فيه الماعنة ومن حجة
الإنسان قلته تكون إضافة
مصب مرحاض لبيان (قوله)
ومصب بمعنى انصباب أقول ولا
يد من تقدير مضاف والمعنى جاز
استثمار مسيل ما أدى انصباب
من مرحاض وقوله من الرخص
وهو المص أي لأن المستأجر كما
فما يصيب فيها الماعنة ومن حجة
الإنسان (قوله دليل الخ) أي أن
قوة الاترك الخجل على تقدير
المضاف المذكور والربيع على
ظاهر دليل على أن المراد الممنع من

فإذا كانت الدابة غير معينة ونصه يعني أن من أكرى دابة غير معينة فليكره الموضع كذا
فهلك فعلى المكركى خلفها انتهى فالتشبيه في مطلق الخلف أو ما المعينة فتنتفع الجارة
بجوز الالة يتوقفها (ص) وحقائق هرك لينى يتواطرن فى دار (ش) يعنى أنه يجوز لك
أن توارى حقائق هرك لمن يتنى عليه بينا ولين نصب عليه رحا ولا يتوطر هنا وصف البناء
وكذلك يجوز لك أن تستأجر طرفا دار وجعل لتوصل منها إلى منافعك ومات بدوالا لم يحضر
لأن من باب كل أموال الناس بالباطل والمعطوفه دار وانما المراد طرف فى أرض غيرك
كانت دارا وأراضا وبستانا أو نحو ذلك فقوله وحقائق هرك بالجر عطف على موجوب قوله
واستجارمو جر كانا بعده ذلك ويجوز عطفه على غنم من قوله كتم عنت وكذا القول فى
طريق وما بعده (ص) ومسيل مص مر حاض (ش) الثلاثة اسم مكان فمسيل اسم المكان
التي يدل فيه الماء كقصر أو مصب اسم المكان التي يصب فيه الماء ومر حاض اسم المكان
الرحض وهو مصب الماء أى وجاز استجار مكان يصب فيه الماء وبعبارة مسيل اسم مكان
ومصب مصدومعى أى أنصب ومر حاض من الرض وهو الصب (ص) لاميزاب (ش)
أى لاشراعهاميزاب دليل قوة (الامتزاق فى أرضه) أى الآن يكون الميزاب مفدا ومضافا
للمزق تستأجر من جارك مسيله ليجرى ماء ميزابك فى أرضه ليخرج إلى خارج دار الجار ويستفر
فما فيصير ويصير كصلة مصب المرحاض لافرق بينهما والاشتقاق مطع لأن هذا استجار
والمتنى منه بيع وبعبارة لاميزاب على حذف مضاف أى لاشراعهاميزاب وهو معطوف
على مسيل لآلى مر حاض دليل قوة الامتزاق فى أرضه أى وجاز استجار طرف فى دار
لأشراعهاميزاب لأنه يقل ويكثر ويكون ولا يكون وسواطال أمدا الماء وأقصر والطريق بقية
الفصله ضعيفة وهذا الفرع علس من باب الأجار ونواخها من باب البيع واغذا كره ليرتب
عليه قوله الامتزاق فى أرضه والاشتقاق مطع (ص) وكراعى ماء طعام أو غيره (ش)
معطوف على فاعل جاز والمعنى أن من له رحا تدور بالماء يجوز له أن يكرىها بطعام أو غيره كما
فى المدونة وانما نص على ذلك لأن الرحى لما كانت منشئة بالأرض ويعمل فيها الطعام فقد

الاستحارة فنقاض قوله الأثر الثاني أرضه (قوله بديل الخ) راجع لقوله في حذفه مضاف أي لاشراء الخ بديل
 الخ أي قوله الأثر الثاني فميد على تقدير المضاف المذكور كما تقدم واللام التناقض فتدبر (قوله ويستقرها) أي في خارجها
 (قوله وهو معطوف على مسهل) المناسب عطفاً على استحار (قوله والطريقه الفصله مضمونه) حاصلها التفرقة بين الامد القصور
 فلا يصح لانه لا يقع فيه الطرغور وروا الكثير جدا يصح لان الامد الكثير جدا يقع فيه الطرغور جرى المتعارف (قوله اعلاو ذكره
 لرب الخ) لامعنى الترتيب مع كون الاستثناء منقطعاً والجواب أن الترتيب من حيث ان كلامهما متعلق بالمزاج (قوله وانما نص
 الخ) جواب عما ورد من بعض الاشياخ قالوا انظر ما في يتوهم هل لانها لا كان يفيح عن افاكنا ثم اشترى منافع هذا الماء بطعام
 اوله لا ما كانت متشبهه بالارض يعمل فيه الطعام فقد يتوهم أنهم كرا الارض بالطعام انتهى ومعنى تشبهه متعلقه ثم بعد كنى
 هذا رأيت شب قال مانصه فقد يتوهم أنهم كرا الارض أي ارض الزراعة بالطعام فلا كلام انما هو اذا كانت ارض الزراعة وأما

لو كانت بغير أرض الزراعة كالقودم فلا كلام في الجواز فان اقتلع الماء الذي تدور به فهو عذوب وجب فسح الكراخان عادي بقية
 المسدود الكراخان اختلف في الاقطاع وعلمه فان تصادقا على وجود الماء في أول المسدود في آخرها ما قول المكري والافله مكري
 (قوله وعلى تعليم قرآن) أي قرأه في المحفظ من غير حفظ كالأبض وكذا الحفظ حتى لا يتكرر معه قوله الاقوى على هذا لان
 السراية الحفظ ولا يضرب لفظي الكلمتين (قوله من حيث هو) أي من حيث ذاته بقطع النظر عن كونه في شهر أو شهرين أو أكثر
 ان كونه على الحذف اجماله لكن انما حصل الترك فلم يعلم بحسبه لان النظم انتفع كذا وجدت عندى في كتابي أيام الحضور وعلى
 الاشياخ **تيسير** يفهم من قوله اوعلى الحذف انه لا يجوز الجمع بينهما أي الحفظ وكونه في شهر مثلاً وهو الشهر وقيل يجوز وعلى
 الاول فالفرق بين ماهنا وبين تساوى القولين فيما اجمعوهما وسواء كانا مكرراً أم لا مع الزمن هناك تحقيقاً وتجرباً
 وعدمه ههنا بلادة التعلم وعدم سرعة حفظه وعدم تحري ذلك (١٧) (قوله أن الفقه فيه حق وباطل) أي بناء على أن الحق
 عند الله واحد وهو طريقة

الاصولين الراجحة والاحسن
 أن يقال انما كره الاخذ عليه
 للابطل طلبة (قوله لا يفهمه)
 أي بل مثله مسانة أو مباينة أي
 كل شهر بكذا أو كل سنة بكذا أو كل
 يوم بكذا (قوله اما على الحال)
 أي حال كون التعليم مشاهرة أي
 ذات مشاهرة (قوله ومثل ذلك
 الكتابة) أي كتابة القرآن فانها جازية
 والجازية عليها جازية (قوله أي
 الاصراف) أي الفاضل في قول
 المحنف أخذهما تعدى على الحذف
 لان المعنى المتقدم وهو الحفظ بل
 بهذا المعنى وهو الاصراف فهو
 استخدام ومحل أخذهما لم يشترط
 علمهما فعمل بشيئنا عبد الله رحمه
 الله (قوله وانها راجعة) قال الرزلي
 وحكم القضاء به اعتمدنا من دينار
 الى دينار ونصف على المتوسط وإلى
 الاقل فيما دونه وقد رآه تبارين على
 الخالي الى دينارين ونصف فان أخرج

بتوهم انه من كراهة الارض أي أرض الزراعة والطعام يفهم من هذا أن المؤلف لو حذف
 قوله أو غير ما نشره لاستفادته مما قبله بالاولى (ص) وعلى تعليم قرآن مشاهرة أو على الحذف
 (ش) أي وكذا يجوز الاجارة على تعليم القرآن كله أو بعضه مشاهرة أو على الحذف والمراية
 الحفظ من حيث هو وهو بالذات الجمعة بخلاف الاجارة على تعليم القرآن مكرهة والفرق أن
 الفقه فيه حق وباطل والقرآن حق لا شبهة فيه وان تعليم الفقه باجرة ليس عليه العمل بخلاف
 تعليم القرآن وقوله مشاهرة لا يفهمه منصوب ما على الحال أو على زرع الحافض أي على
 المشاهرة وهو المناسب لطيف قوله أو على الحذف عليه ومثل ذلك الكتابة (ص) وأخذها
 وان لم يشترط (ش) يعني أن المعنى بأخذ الحذف أي الاصراف وان لم يشترط أي بقضى له بها
 ولا حذفتها وانما راجعة إلى حال الاب في يسره وعدمه ويتصرف فيها أيضاً إلى حال الصبي
 فان كان حافظاً فتكون حذفتها أكثر من التي لا يحفظ ثم يحتمل أن يقرأ وأخذها بالقرآن
 على أنه فصل ماضٍ وبالسكون على أنه مصدر فعلي الاول يكون أخذها واجبا فيبقى جماعلي
 الاب وغيره من جرن العادة بأخذها منه اذا امتنع وان لم يكن شرط حيث جرى العرف بها
 وهو قول صنون وعلى الثاني يكون معطوفاً على فاعل جازة فلا يفيد وجوب أخذها بل جواز
 وهذا الإنشائي أنه بقضى له بها حيث طلبها وأجرى العرف بها ولا أنها واجبة لان وجوبها
 لاعلمه ومحل الحذف من السور ما تقر به العرف مثل لم يكن وعم وتبارك والفتح والصالحة
 والعرف يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة (ص) واجارة ما عوت لتخصه وقد رد (ش)
 يعني أنه يجوز اجارة ما ذكره والاولى أن يقول أنه ليس عمل نحو الغر بال والمختل لان الماعون
 الوعاء وانما خص على جواز اجارة ما ذكره كان مما يصرف بعينه أم لا رد القول ابن العطار
 ومن وافقه من منهم كراهة ما لا يعرف بعينه كقدور الخمار فيعرفها الدهان بحيث لا يعرف
 الآن يتقش عليها (ص) وعلى خبر بجر اجارة وجعالة (ش) يعني أن المعاقدة على حفر البئر
 جازية لكن تارة تكون اجارة بان يوصف البئر وعين مقداره والحفر واذا انتهت قبل تمام

(٣) - خروشى سابع) الابائه قرب محلها زمه وان بقي مالها مال كالدس ونحوه وسقطت ولو ترك المعلم التعليم وقد قرب محلها فلا
 شيء فيها **فائدة** في لومات أو الطفل أو المعلم فلا يقضى بالحذف لانه انما اتى الاب فحذوه شيئا من جزعته حتى مات وان مات المعلم
 فهي هبة لعين مات قبل وصولها له وبني أن يبيد هذا الاول بما اذا لم يذهب الاب على نفسه وعليه لو أشهد بقضى بها أو أخذت
 من تركه الرزلي بمقتضى قوله وهو قول صنون) مقابله لا يقضى بها عند جبر بان العرف وهو قول أبي ابراهيم (قوله ولا أنها واجبة) أي
 ولا ينافي أنها واجبة فهو معطوف على قوله لا ينافي أنه يقضى بها المعطوف محذوف كاندراء ما قبل (قوله باختلاف الأزمنة) فحذوه أخذ
 على شيء متلافي بعض الازمنة تدور بعض (قوله نحو الغر بال والمختل) بضم الميم والخاء على غير القياس فهو من الالفاظ الغريبة عن
 القياس كأفاده شيئا السد محمد البليدي رحمه الله تعالى (قوله كان مما يعرف بعينه) كأفاده المكتوب عليه تلا قوله أو لا كالصنوع
 التي لم يكن مكتوباً عليها ولم تكن بعلامه (قوله ومن وافقه) أي كان الخمار وابن قنوح (قوله بغيرها الدهان) أي لانه بغيرها الدهان والحاصل
 أن مراده قدور الخمار مطلقاً معلا ذلك بأنه بغيرها الدهان (أقول) وقد يوجب عدم العرفه وان لم يصبر تشييدها (قوله واذا انتهت)

هذان علم تصوري الاجارة وأما وصف السر ونوعين المحرف فلا يمتنع في الاجارة والمخافة كما ذكره عي وكذا يكون اجارة تارة اذا تلفظ بلفظ الاجارة ولا فرق بين أن يكون في الموات أو ملكك وتارة يكون حاله اذا تلفظ بلفظ الجمالة أو قال لا أستحق الانبتمام العمل ولا يكون ذلك الا في الموات فان لم تلفظ باجارة ولا بجمالة ولم يذكر كون الاستحقاق بالكل أو بالبعض فان كان في ملكك فهو زوجي يحمل على الاجارة وأما ان كان في الموات فانظر هل يحمل على الاجارة أو الجمالة أو يكون العدة فاسدا (أقول) والظاهر جملة على الجمالة يعني انه اذا تلفظ بلفظ الاجارة وكان الاستحقاق لا يكون الا بالكل فهل يكون ذلك عدة فاسدا أو تلفظ بلفظ الجمالة وكان كران له بحساب ما عمل فهل كذلك يكون فاسدا (قوله والفرق) أي من جهة أخرى غير الفرق الاول (قوله وظهر بها بنفسه لا يستحق شيئا) فيه نظر لانه سابق في هذه الصورة ان أجر عمله فله فمما مضى (قوله بل ربما كان ذلك ضررا عليه) لانه يجوز أن يأخذها صاحب أو سارق (قوله أي بكرة اجارة الخ) أي (١٨) ذهب أو فضة يذهب فيها أو فضة نقدا أو إلى أجل (قوله على أحد القولين) أي

وهو الثاني المشار به بقوله أولاهم كانوا يرون أن اجارته زكاته أي أن الخالي المباح لا زكاته وعلقوا عدم وجوب الزكاة فيه بأن اجارته لمن يتزين به هي زكاته وإذا كان كذلك فصارت منفعة معدة للاجارة فلا يكرى لان الكراهية يكون في مقابلة منفعة فلم تؤد زكاته أي والشارع طلب زكاته التي هي الاجارة والخالي اذا كان محرما لاشك أن فيه الزكاة (قوله وهل كراهته تنقصه) لما كان النقص غير محقق متفق لم يحرم بذلك (قوله أولاهم كانوا يرون) أي العلماء كما وجدته عندي (قوله وأن يكون جمعا) أقول وعلى أنه جمع فالمراد الجنس لأن الكراهية متعلقة بالجمع ومن ذلك يظهر أن الاولى ارادة الأفراد أي جنس الخالي (قوله ليكرها) احتراز عما اذا أكرهاها للعمل فانه يجوز له أن يكرها العمل مثله بأبضه ما نأق (قوله فلو

العمل فله بحساب ما عمل وان انهدمت بعد الفراغ فله جمع الاجرة وتارة تكون جملة فلا يستحق شيئا انبتمام العمل والفرق بين الاجارة والجمالة أن الجمالة لا تكون الا بتمام العمل فيه نفع للبايع حين الترتل لو ترك بخلاف الاجارة ولهذا لا يجوز أن يباعه على حفر بئر الا في الموات ويقتولنا حين الترتل ان دفع ما يقال قد ضرر حوايجنا بالجمالة على حقل خشبية مع انه اذا ترك كما في أثناء الطريق وظهر بها بنفسه لا يستحق شيئا وبحيث شدة لاشك أنه حصل له نفع فكان ينبغي أن لا يجوز الجمالة وحاصل الجواب أنه حين الترتل لم يحصل للبايع نفع بل ربما كان ذلك ضررا عليه فقوله اجارة أي في ملكك وغيره كالديات وجمالة في غيره لا في ملكك لانه يحصل للبايع منفعة بالترادف لم يتم العمل (ص) ويكره حلي (ض) أي بكرة اجارة الحلي والمراد به غير محرم الاستعمال كما يدل عليه التحليل للكراهية على أحد القولين وقد ذكرهما تت فقال وهل كراهته تنقصه وقد أخذ في مقابلته نقدا وأولاهم كانوا يرون أن اجارته زكاته خلاف وقد ذكره غيره أيضا وعلى كلام المؤلف فيحمل أن يكون مفر داف يكون بفتح الميم وسكون اللام وأن يكون جمعا فيكون بضم الميم وكسر اللام (ص) كما يجامر مستأجر دابة مثله (ض) هذان اضافة المصدر الى فاعله والنعني أن من استأجر دابة لم يكرهه أن يكرها من مثله ليركها وان وقع وضاعت لضمان عليه حيث كان مثله في خفته وأمانته فالتشبيه في الكراهية وكذا عدل عن العطف الى التشبيه لأجل رجوع القيد الى ما به الكاف ومن الدابة الثوب وينبغي أن تكون الكتب مثل الثياب لاختلاف استعمال الناس فيها فلو أكرهاها لضمان على المكري الاولى في الثوب دون الدابة وهل لضمان ضمان تهمة فزول مع البينة وهو الذي ينبغي أم لا وينبغي أن يكون محل الكراهية في كراهية الكوب ما لم يضطر لذلك لتعذر كونه متلافا حصل ضرورة فلا (ص) وأولفت لثله (ض) يعني أن اللفظ اذا استأجر دابة ليركها يكرهه أي بكرة بما لفظ مثله ليركها فان قيل هذا يستفاد من المعطوف عليه فافادته فاجوب بأن هذا ما كان قد يتوهم فيه الجواز لكونه دابة دخل على اعطائه ثم انظر فقد يتساهل في ما فيه عليه لائق وحيث شدة دبر كماله كما يجامر مستأجر دابة ليعرظ مثله وأولفت مثله

أكرها أي الذات المحترمة أعمن من الثوب وغيره (قوله ضمان تهمة) أي (ص) لضمان عليه بضمن مطلقا متبينة أم لا (قوله ما لم يضطر الخ) اعلم أن محل الكراهية حيث لم يؤجرها بمحض ضرره أو يؤجرها وارثه لموته بأن يكون هو الذي أكرها من مودته قبل موته ومجملها أضحاح جعل حال المكري وأما ان علمه الرضا فلا كراهية وان علمه عدم الرضا فهل يكون كشرطه أن لا يكرى لثله فيفسد العقد لانه شرط مناقض لقتضاه لأن يسقطه أو ليس كالشرط فالعقد صحيح ويحرم عليه ذلك بحرم (قوله ما لم يضطر الخ) لا يشترط الاضطرار بل متى بدت له الاطامة اضطر أم لا ساغ له ذلك في المدونة ولو بدت من المقر أو مات أكرت من مثله انتهى (قوله وأولفت لثله) اللام الداخلة على لفظ زائدة (قوله مثله) صفة ليعرظ أي أن غير اللفظ أجراها ليعرظ مثله (قوله وأولفت مثله) أي وأجرها لفظ لفظ مثله اشارة إلى أن لثله الواقعة في المصنف مشتملة لموصوف محذوف أي لفظ مثله وعلى هذا فمفهوم عطف المقارن لامن عطف الخاص على العام لأنه لا يكون باو وفي بعض النسخ أو تو ببثله أي

بكر من استأجر نوبالجهه أن يكره له وضحه المكزي الاول الالينة على تلغه من غير تعدى الثاني لان ضمان الاول ضمان ثمه
 فيقول مع البيئة لان ضمان عدماو يجزى في النوبو شوما تقدم على ماظهر فاذا استأجر لميجل عليه شيأ فلا يكره أن يؤجره في حل
 مثله وان يؤجره بضرته أو لم يعدم اذ تلبسه أو وارانته (قوله وتعلم فقهه وفراض) أي اذا كان عيناً وأماو كان كفاً
 فسأق أي يجوز أخذ الاجرة على الفرض الكفاي (قوله بل يكره بيع كسب الفقه) أي عالم يجزى (قوله بائز لضرورة الغرماء) بل
 واجب وعن محمد بن عبد الحكيم بيعت كسب زهر التي ألفها ثمانية دنانروا صعبا متوافرون أو كان أي وصيه (قوله تعلم على
 الفراض) هو المناصحة (قوله وعلى كفاية ذلك) أي عالم يجزى لها وكذلك كسب الفقه الاجارة علمها مكروهة عالم يجزى (قوله واجارة
 كسب فيها ذلك) معطوف على قوله الاجارة وكذلك قوله أو بيعها وقوله بدليل ما فيه أي الذي هو قوله واجارة كسب فيها ذلك (قوله المراد
 بالحق التطريب) عبارة عن أي التغميم وهو معناه (قوله وهو قطع الصوت) المراد عدم اتصال الحروف ببعضها ببعض (قوله
 على حد المعروف) أي على طريقته المعروفة عندهم والمراد الخ لم (١٩) يخرج به القرآن عما اجعت السبعة على وجوه

وأما ما اختلف في وجوه فصلي
 القول بوجوه به تحرم الفراض بخلافه
 وعلى القول بعدم وجوه ينبغي
 قراءة القرآن بخلافه والصحيح أن
 ماورد السبع لا يجوز الفراضه
 وقوله وانما عبر هنا بالمراد
 للاختصار ظاهر أنه عبر فيها
 تقديم بالالان الذي هو جمع لئن
 مع أنه ما عبر بتلخيص فكان الأولى
 أن يسطر لفظ هنا وقوله وعبر
 بالمراد للاختصار (قوله نوع من
 الصيدان) تبين في ذلك جهرا ما ولكن
 المناسب ما ذكر عن الرافعي لانه
 يخرج عن الأول أشياء كثيرة (قوله
 الاوتار والمزاهر) وعبارة أخرى
 فيشمل الاعواد والرب والسطة
 والكبجاء - بذلك (قوله ولا
 يلزم) أي مقتضى القياس الجواز
 ولذلك قال بعضهم فان قلت فعلهما
 في العرس جائز قل كراهة
 والسبيل تعطى حكم مفصدها

(ص) وتعلم فقهه وفراض كسب كسب (ش) أي وما هو مكروه أخذ الاجرة على تعليم
 الفقه لا بل طالبه والطالب بخلافه وكذلك يكره أخذ الاجرة على تعليم فقه الفراض
 لاهله المذ كونه كذلك يكره بيع كسب الفقه ما لم يكن مفلا كما مر في الفاس أنه بائز
 لضرورة الغرماء وأما أخذ الاجرة على تعليم عمل الفراض فلا كراهة فيه وعطف فراض
 على فقه من عطف الخاص على العام وقال الشارح قال في المعونة أكره الاجارة على تعليم
 علم الشعر والضوء على كفاية ذلك واجارة كسب فيها ذلك أو بيعها وقد كره مالك بيع كسب
 الفقه فكيف يبيعه وما كره يبيعه فلا يجوز اجارته انتهى أي يجوز أن يستوى الطرفين بدليل
 ما قبله وافقه لغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من
 أدلتها التفصيلية (ص) وقراءة بطن (ش) المراد بالحق التطريب وهو قطع الصوت
 بالانقاص على حد المعروف والمعنى أنه يكره أخذ الاجرة على الفراض بالانقاص فهو على حذف
 مضاهية أي وأجرة قراءة حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وليس المراد أنه يكره
 الفراض بالحق كما هو ظاهر العبارة لا بل لازم التكرار مع ما سبق في صعود السلاوة من قوله
 وقراءة بطنين من غير فائدة وانما عبر هنا بالمراد للاختصار (ص) وكراهة ومعرف
 العرس (ش) الذي يضم الدال وفصله لغة هو المدور المفتي من جهة واحدة فان غشي منها
 وكان مرعافاً والمزهر والمعرف نوع من أنواع الصيدان ونقل بعض عن الرازي أن المعازف
 المسلحة ويشمل الاوتار والمزاهر انتهى والمعنى أن مالكاً كره كراهة ذكر للاعراس ولا
 يلزم من اباحة ضرب الف في العرس اباحة اجارته فيه وأما اجارة المعرف في غير الاعراس
 فانه لا يجوز والمراد العرس خصوص النكاح (ص) وكراهة كسب كسب (ش) يعني أنه يكره
 للسلم أن يواخره أو ولما وعد المسلم اودابته للكافر ومجملها اذا كان المسلم يجوز له فعل
 ذلك لنفسه كليا طسطة والبناء الحوش وما أشبه ذلك وأما ما لا يجوز للسلم فعله لنفسه

قلت سد القدر بعة أي لو جاز في العرس لتوصل الى كراهة في غيره انتهى وعبارة أخرى ان هذا مبني على أنه مرجوح الفعل
 وهو قول مالك في المدونة لا على أنه من الجائز الذي استوى فصله وترك (قوله والمراد بالعرس خصوص النكاح) وعبارة غيره
 المراد به خصوص النكاح وعبر عن المدونة قليلا بل المراد بالعرس كل فرح كاجتماع بعض الناس ببعض في ليل معلومة ويجعلونه
 فرحا وسورا فلا يجوز فيه ما ذكرته في ثم الخ غير بان قول المصنف وكراهة ومعرف العرس لا يفيد حرمة الآلة التي هي من
 أفراد المعرف مع أن العتد الحرفة والحاصل أن البدر نقل من جماع الآلة عن عيان والمزاري وأن ابن رشد نص على أن
 كراهة كراهة المعازف إنما هي على القول بوجوه اعراس الآلة في العرس انتهى وخلاصته أن العتد حرفة ما استعمل الآلة فيصير
 الاستفزاز عليها (تنبيه) بقي كراهة في غير العرس وعن ضربه في غيره والحكم الحرمة كإن ذلك في رسالة متعلقة بذلك (قوله
 كليا طسطة) يحمل على ما إذا كان يستبد ذلك الكافر وأما إذا كان في حاشيته ويخط به كل الناس فهو جائز يبقى النظر فيما إذا كان
 يخط به في حاشيته ولا يخط الآلة والظاهر الكراهة

(قوله كعصه الحجر) أي وأما إذا كان مخدمه في بيته أو يجري خلفه فهو حرام ويضجر متى الملق عليه فلم يطلع عليه الأبعد الفوات فلا يتصدق عليه بالمعروض فخرمة هذا الخقم من حرمة العيص كما أفاد بعض شيوخنا ومثل ذلك الأراضياع (قوله أو على أنه) منصوب معطوف على قوله على نزع الخلقض وكان الأولى الصاق به (قوله وكذلك بكرة الإنسان أن يبنى مسجد الكراة الخ) أي لانه ليس من مكالم الإخلاق فإن بناءه له ابتداء ثم قصد أخذ الكراة أي بصل كراه القصد الثاني وكذلك بكرة أخذ الكراة أي بصل بينه كافي المدونة وأجاز غيرها أخلف في البيت واعترض الحطاب على المصنف بأن أكثر عابان أهل المذهب عدم الجواز لا الكراهة وقول الشارح ممن يصل أشار إلى أن محل (٣٠) الكراهة إذا أخذت من المصلين وأما من بيت المال فلا كراهة كذا وجدت عندى

بما كتبت زمن الأخذ عن الشيوخ (قوله بكرة السكنى فوقه بالاهل) هذا إذا بنى السكنى قبل التخصيس بأن قصد ذلك قبل بناء المسجد أو حال بناءه أو بعده وقبل تحييسه وقوله وما ينافي الخ أي فيصل على ما إذا بناءه بعد تحييسه وانظر لوجه جعل فعل الواقمن من البيت فوقه بالاهل هل هو قبل تحييسه أو بعده (قوله) أو أن الكراهة هنا الخ (استظهروا الجواب الأول) والتقليل بقدر قوة ما قلناه أنصارو تأمل (قوله) وأنها جائزة) كأنه مبني الكراة أو العباداة (قوله تتقوم) مضارع تقوم أي تقبل التقوم فيجوز إثبات تأنيبه وحذف احدا منها وهو دفع التاء لانه لازم لا يبنى للفسول وقال بعضهم بضم الأولى والصواب الأول (قوله بالباسية الخ) جعلها للمعوض أولى من جعلها للباسية والمعنى حصص الاجارة بعاقده أو جرف مقابله منفعة تتقوم أي تقبل القيمة لو تفتت بخلاف التفاحة فإن راجح احتمالها أنه إذا تفتت قاله ع (قوله وأجر يدفع) يدفع ليس بشرط (قوله لشيء بها في الزحف) كما عدا ناعصر) وهو الذي يقال له

كعصر الخمر وروى الخنازير وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز له أن ياجر نفسه وما ذكره لكافر فإن فعل فإن الاجارة ترد قبل العمل فإن خانت بالعمل فإن الآخرة تؤخذ من الكافر ويصدق بها على الفقراء أما بالسلم لأن يأخذ لاجل جهل ونحوه ظاهر لا تؤخذ منه ونصب قوله كافر على نزع الخلقض وأما الاجارة لعبد الذي قد مر أنه مكروه في باب الزكاة عند قوله وبيع أو اجارة لعبد أو على أنه مفعول ثان لذكر الله اسم مصدر بمعنى كراهه فنصب مفعولين ومفعوله الأول كعده وهو أولى لأن النصب على نزع الخلقض مقصور على السماع (ص) وبناءه مسجد للكراة أو سكنى فوقه (ش) يعني وكذلك بكرة الإنسان أن يبنى مسجدا للكراة أي بأخذ آخرة ممن يصل في فيه وكذلك تكراة السكنى فوقه بالاهل وما ينافي في باب الاحياء من منع السكنى بالاهل فوق ظهر المسجد محمول على أن المسجد يربى للكراة فخرمة فوق حرمة المسجد المبني للكراة كأنها أو أن الكراهة هنا محمولة على المنع فيوافق المنع الاتي كما نقله الناصر لقضائي على التوضيح وأما السكنى فوق ظهر المسجد بغير أهل فإنها جائزة وكذلك السكنى بالاهل تحت المسجد سواء بنى المسجد للكراة أم لا (ص) تنعقه تتقوم (ش) بالباسية تتقدم وبحث الاجارة بتعاقد أو أجر يدفع بسبب منفعة تتقوم والمعنى أن الاجارة لا تصح إلا بعد دفع كمال قدر البيع ودفع أجر بسبب منفعة تحصل للستاجر وأن تكون هذه المنفعة لها قيمة ومعنى تتقوم أن تكون لها قيمة يحجز بذلك عمالوا الستاجر ففاحة للثم أو استأجر الطعام لزمين الخواص فإنه لا يصح الاجارة لقيمة له وكذلك كل ما لا يعرف بصفته فإنه لا يجوز استيفاءه خشية السلف زيادة الاجارة وانظر حكم من استأجر مكا أو زبادا التسم هل هو مثل استيفاء التفاحة للثم ونحوه وهو الظاهر ومثل هذا واقعا لم كراه التسمع لشيء بها في الزحف كما عدا ناعصر وبعبارة المأخوذ من قوة كلامهم أن معنى تقويمه لا يدخلها تحت التقويم بأن تكون الذات بحيث تنأثر باستيفائها من حيث استيفائها تأثر غير عارض في مقابلة الاجارة التي هي كالقيمة للذنوات وأما تأثر التفاحة ونحوها بالثم فقامها من مرور الزمان وليس فاشا عن الاستيفاء من حيث انها استيفاء (ص) فاعلم على تسليمها (ش) يعني أن المنفعة التي تحصل للستاجر من شروطها أن تكون مقدرة وعلى تسليمها للستاجر حراف لا يجوز اجارة الاعي الخط والآخرس للكلام وشرا فلا يجوز الاجارة على اخراج الحان والدعا وحل المروط ونحو ذلك لعدم تحقق المنفعة ولا على تعلم الغنام ودخول الخائنض المسجد (ص) بلا استيفاء عين قصدا (ش) تتقدم أن

الاجارة

شعب القاعة أي عشي بها القارة من غير أن يقدوا مالو كان على وجه أن يقدوا أو يأخذ منها بحسب ظاهروا وبدا الباقي فلا يجوز وتقدمت عند قول المصنف لا منها أو أريد البعض (قوله من حيث انها استيفاء) ظاهر العبارة أنه ناشئ عن الاستيفاء لا من تلك الخيفية وليس كذلك لانه لا استيفاء أصلا كما يشير إليه قوله أو لا وأما تأثرها في مرور الزمان فتقدر (قوله وشرا) قد يقال يستغنى عن ذلك بقول المصنف ولا حطر كافي عب (قوله لعدم تحقق المنفعة) يفيد أنه لو تحقق المنفعة باق قد قال الابي وأما ما يؤخذ على حل المعقود فإن كان مرقبه بالرقبة العربية جازوا أن كان مرقا الهجمة لم يجوز فيه بخلاف وكان الشيخ يقول أن تكرره المنفعة جاز انتهى (قوله بلا استيفاء عين قصدا) قال بهرام وقوله قصد الاحتراز من اجارة الثياب ونحوها فإن سبغها وان ذهب بالاستعمال لكن بحكم النبع ولم يقصد بخلاف الفترة والشاة والحاصل أن محط الفائدة قوة قصد أو لا في الاجارة استيفاء عين

لكن لا قصد (قوله فلا تستأجر الشاة الخ) لانه ليس في ذلك بيع منفعة بل بيع ذات كافي غي (قوله ولا خطر) لا يخفى أن من الخطر
 الانتصار على صنعة أتيم من نقد (قوله ولم يصحها) فيجوز اجازته لمن يقرأ فيه وهو مبالغة في قوة تنقوم أي تأثر استيفائها بالان أو رافقه
 وكتابه وتأثر الفرافرة فيه وجعل ذلك المصلحة مقرا انتهى وانظر لوجهه متحررا بكرة أو يجر وهو الظاهر (قوله ونذر انكشافه)
 مسورة ذلك أن يقول أستاذنا حرمك أرضك ان انكشفت ولم يتفك هذا وقع في المدونة قال عجم وظاهر المدونة ان اجازة الارض التي
 غمرهاؤها ونذر انكشافه لا يجوز الا بشرط الانكشاف عنها أي الدخول على ذلك وجواز هذه المسئلة انما مشروط بعدم التقديف
 حصل ولو لم يطرأ وجد المنع (قوله خلا فلا ينحجب في منعه اجازته) أي لان (٢١) اجازته كانتا من فقر آخر توسعه عن الورق وانط فابن
 حبيب وافق على جواز بيعه

ويختلف في اجازته فقد بيعت
 المصاحف في أيام عثمان رضي الله
 عنه فلم يكرأ أحد من الصحابة ذلك
 فكان اجازة (قوله فلا نزاع في الجواز)
 أي ويجوز بشرط التقديف
 ما لو كان انكشافه مستويا وهو
 أولى من صورة التدوير في جواز
 العقد ومثله في عدم جواز التقديف
 (قوله ولذا قال على الاحسن) أي
 فهو راجع لقوله أو شجر فقط (قوله
 هل هذه) بيان الخلاف في حال
 (قوله المعطوف محذوف) انما جملته
 محذوف لان لا لا تعطف الا الفقرات
 أي الاسماء المقدرة (قوله أي
 لا يجوز اجازة الاشجار الخ) لا يعني
 ان اطلاق الاجازة عليها محذوف
 ليس فيها بيع منفعة وانما هي
 بيع ذات كاعلم من كلامه فلا
 يحتاج الى ذكرها في محذور بلا استيفاء
 عن قصد ان يبيع جعلها محذوره
 ان استأجر النضر لآخرين الضيف
 عليها واخذ ثمنها والشاة لا انتفاع
 بها في شيء يجوز لا انتفاع بها فيه
 ولاخذ ثمنها (قوله أسقط الشرط
 الاول فقط) وهو قوله لادن
 تعداد الشياه وكثرتها أي فالشرط

الاجازة بيع منفعة مخصوصة فكانه قال حصصة بيع المنفعة المخصوصة بشرط أن تكون
 المنفعة مما تنقوم وأن يقدر على تسلمها وأن لا يكون فيها استيفاء معين قصد فلا تستأجر الشاة
 لاخذ ثمنها أو وصفها ولا الاضمار لاخذ ثمنها أو بشرط ثباتها اذا وجدت الشروط كما ساقى
 الاضمار ومثله من استأجر ارضها عن أوبى وشاة ثلثها اذا وجدت الشروط كما ساقى
 فان فيها استيفاء معين قصد وهو الثمن والماء (ص) ولا خطر وتعين (ش) الخطر المنع والرد
 بالمعنى ما لا يقبل الشاة ولو كان غرض من أمثله الخطر أي المنع الاستعجار على صنعة آتية
 من نقد واستعجار الحاضر على كنس المسجد ومن أمثله المنع من ركعتي التهجور ركعتان قبل الظهر
 وغير ذلك (ص) ولو صحها وأرضها غمرهاؤها ونذر انكشافه وشجر الضيف عليها (ش)
 مبالغة في الجواز فإذا أوفرت فيه الشروط يعني أنه يجوز استيفاء الضيف لمن يقرأ فيه الجواز
 بيعه خلا فلا ينحجب في منعه اجازته وكذلك يجوز اجازة الارض التي غمرها الماء بشرط عدم
 انتفاء الاجرة فقي وبد التقدي ولو طلق وجد المنع وتيد بندوا الانكشاف ليكون في حيز المبالغة
 فهو محل الخلاف أو ما لو كان انكشافه غالبا فلا نزاع في الجواز كأنه لا نزاع في المنع اذا كانت
 لا تنكشف أصلا وكذلك يجوز اجازة الاشجار لمن يحجب عليها ثيابه لان الاشجار تنقص بذلك
 منفعتها وتأثر فقره وأرضها المعطوف على مصفاه فهو في حيز المبالغة ولذا قيد محل الخلاف
 بقوله ونذر انكشافه اذهي جملة ما ضربة حالية فيفسد به معاقده وقوله غمرهاؤها مضافة لارض
 وفيه حذف تقدير غمرهاؤها وقوله وشجر الضيف الخ معطوف أيضا على مصفاهه والخلاف
 ولذا قال (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال في التوضيح والخلاف فيها خلاف في
 حال هل هذه منفعة منقوصة أم لا (ص) لا لاخذ ثمنه (ش) المعطوف محذوف
 أي لا شجرة لاخذ ثمنه أي لا يجوز اجازة الاشجار لاجل اخذ ثمنها لان ذلك يؤدي الى بيع
 الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها وقوله (أو شاة ثلثها) يبيع عطشه على ما هو جائز وهو
 قوله أو شجر الضيف الخ حيث استوفى شروط بيع اللبن وقد مر في باب السلم أن يبيعه ان وقع
 جزا فالأدمن تعدد الشياه وكثرته لو أن يسلم في الابن وهو من الربيع وأن يهرطاجه محلاها
 أي يقدره ليعلم البائع قد رما يبيع ويهرطاجه المشتري قد رما يشتري وأن يكون الى أجل لا ينقص اللبن
 قبله وأن يشري في ذلك في يومه أو في أيام مسيرة وأن يسلم الى ربه الى غيره وان وقع البيع
 على الكيل أسقط الشرط الاول فقط وأصل الجواز مع هذه الشروط أن الشياه لا تكثر بان
 كانت عشرة مثلا أو ازيد من ثمانية منها غير معينين فقد دخل على أنه لبن ثمانية غير معينين

الاول والجموع (قوله وأخذ لبن ثمانية) أي لا أكثر فلا يجوز كالأشاة شاة الله وأما لبن واحدة ويجوز بالمرق الاول ثم بعد هذا
 كالمهذه خطأ كما قد عصى نت قالنا معني كالعشرة أن يكون اشترى لبن عشرة مثملا لمعني اشترى لبن شاة
 أو ثمانية هذا معني الكثرة والقلة قال في كتاب التجارة لارض الحرب ومن اشترى لبن غنم باعها إلى افاضهم أو شهرين أو الى أجل
 لا ينقص اللبن فيه فان كانت غنما يسيرة كشاة أو ثمانية لم يجز ان تلبس مأمون فلو لم تجز ثمانية أكثر من الغنم كالعشرة ونحوها ان كانت
 في الابن وعرفا وجهه حلالا وان لم يعرف وجهه لم يجز ذلك وان اشترى لبنها ثلاثة أشهر في ثمانية فانت حرس بعد ان حلت جميعها ثم ابرأ
 قطر فان كانت المسئلة قطن والباقية قطن فطر كمن الشهر من الثلاثة في قدر ثمنها في ربحه فان قبل النصف فقد قبض
 نصف صفته بنصف الثمن وذلك ثلثا النصف الباقي قبل قبضه فيه الرجوع بحصته من الثمن وهو ثلثا نصف الثمن وذلك ثلث الثمن

أجمع ولو كان موث هذا الميثاق قبل أن تحلب الشرايع بثلثي جمع النخيل انتهى عما مضى وانما حازرهما من النعم الكثير ولا يؤمن فيها
بأشعة الموت وغيره لكن هي آمن من القلة لان الكثرة اذا ما سمها بعض او جعل لسنه في بعض وقديس قبل لن واحد يتوزن بدل
أخرى والله المعتادة والزيادة المعتادة لا تسمى منه بخلاف غير المتأدبه تعذر أن تصور عجم ومن تبعه للكثرة فان يسلم
في شئنا أو أكرم من عدد كبروا السادة (٢٢) أو الشانان معينان خطأ صراح وان تبع فيه الشيخ عبد الرحمن وكانهما لم يقفا
على كلامهما في كتاب القارة لأرض

لان الفرض أنها مساوية في اللبن وهذا لا غريقه وحينئذ يراد بالشافعي كلام المؤلف الجانس
فصدق بالمعتمد كما هو من جملة الشروط وبهم عطفه على المنوع حيث انقزم بعض هذه
الشروط وهذه ليست من باب الاجارة لان هذا يسع ذات وهو اللبن والاجارة يسع المساقع (ص)
واغتفر ما في الأرض ما لم يرز على الثلث بالتقويم (ص) يعني أن من أكرى أرضاً أو داراً فيها شجر
منه فاشترط المذكور ادخال الشجر المذكور في عقد التواجر فان ذلك حازر حيث كانت قيمته الثلث
فاقل بان يقال ما قيمة كراء الأرض بلا شجر يقال عشرة مثلاً وما قيمة الثمرة منفردة بلا أرض بعد
اسقاط الكلفة يقال خمسة فاشترط بقوله بالثمة ووم إلى أن الثلث فادونه انما ينظره بالتقويم
لأنما استوجر العصبية لانه قد يزيد على القيمة وفهم من قوله ما لم يرز على الثلث عدم اغتثار
ما زاد عليه ولو شرط منه قدر الثلث فأقل وهو المشهور ولو لم يقع اشترط لدخول الشجر
المذكور فلا يدخل في عقد الكراء بل هو للكرى وقوله واغتفر الخ أي وان كان فيه استيفاء
عن قصد اليساره وادفع الضرر في الدخول عليه لاجل الشجر وهذا بالنسبة للشجر وما للزرع
فلا يفتر اشتراطه اذا كان ثلثاً قال فيهما من أكرى أرضاً فيها زرع أو قبل لم يطب فاشترطه
فان كان نافعاً جازوا بل يفرق هذا الثلث اه والفرق بين الاصول والزرع أن الزرع أخفض من
مرتبة الاصول الا ترى أنه لم يجز مساواته بالاشروط ومنه ما بن عبدوس رافعاً وازا اشتراطه
مقبس على جواز مساواته ومساواته مقبسة على مساواة الاصول فهو مقبس على مقبس كما قاله
أبو الحسن على المدونة (ص) ولا تعلم غناه أو دخول حائض المسجد أو دار لتختص كنيسة
كيسها ذلك وتصديق بالكراء وبفضله النخيل على الاربع (ص) يعني أن الاجارة على تعليم
الغناء لا يجوز ومثله أن الطرب كالعود والمزمار لان ثبوت الملك على العوض فرع ثبوته على
المعوض وتعلم ان الله اذا حرم شيئاً حرمه وكذلك لا يجوز اجارة المساقض على أن تصدق
المسجد نعم ان كانت الاجارة متعلقة بفهما فيجوز لها أن تصب من يخدم المسجد عنها نياية
لا ضرورة وكذلك لا يجوز لأهل أن يكرى دار مثلاً لن ينفذها كنيسة أو خاتمة وكذلك معها
لذلك ورز العدنان وقع فان كانت باستيفاء المنفعة أو بعضها فاشترطه بأنه تصديق بجميع الكراء
للقوم اوجوا في الاجارة وبفضل النخيل عن غن المثل في البيع بان يقال ما يساوي غن هذه الدار
أو هذه الأرض لن ينفذها كنيسة أو خاتمة مثلاً فيقال خمسة عشر ثم يقال وما يساوي لو بيعت
لن لا ينفذها كنيسة ولا خاتمة فيقال عشرة فيصدق بالجملة الزائدة على ما رجح ابن ونس
والنسخ بين الكراء والبيع أنه لما كان يعود للكرى ما كراءه يمكن عليه ضرورة فذلك
لزمه التصديق بالكراء جميعه بخلاف السائق فإنه لا يعود له ما عداه فلو وجب عليه التصديق
بجميع لا شد ضرره والأرض كالدار من أنه يتصدق بالكراء وقبل تصديق من كراء الأرض
بالزائد كما في البيع والفرق على هذا أن الدار لما كانت لا ينتفع بها إلا باعتبارها ما بالدار كان

تعليم الغناء لا يجوز) فسه أن الغناء المجرد عن مقتضى الصريح الكراهة ففضله ذلك أن تكون الاجارة مكرهه الدوام
لأحراراً (قوله على ما رجح ابن ونس) أي من أقوال ثلاثة قيل تصديق بالنخيل والكرام وقيل تصديق بفضله الكرام أو بفضله النخيل
وقيل في البيع تصديق بالفضله وأما في الكراء فيصدق بالجميع (قوله ان الدار) حاله أن المنظور فيها الناموا للأرض غير منظور إليها
ويشتر أن الدوام في مقلتها أي مقابلها الأرض التي شأنها أن لا تصدق لئلا تصدق بالجميع بخلاف الأرض السراج ويصدق فهو
تكاف فقول الشارح ان الدار أي أرض الدار وقوله فكان الدراهم انما وقعت في مقابلتها لث الأرض أقول الذي يترتب على قوله لما الخ

أن يقول فكان الدراهم انما وقعت في مقابلته أثناء لاق مقابلته ذات الارض الآن يقال أراد بذات صاحبة والمعنى صاحبة الارض التي هو الدار وقوله فانه ينتفع به من غير بناء أي فاجتمع بناءه عن البيع فلذلك رد الزائد بخلاف الدار لما كانت الارض غير مقصودة بالدراهم الواقعة في مقابلته ليست بمثابة عن البيع فلذا ردت كلها (قوله ولا تمنع) المراد به ما يطلب من الشخص فعله ولا تمنع النية فيه (قوله لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه) وإذا كان لا يجوز أن يكرى نفسه فيه لا يجوز ذلك لأن كراهة ولائمه وكان الظاهر في معنى كلام المصنف أن يقول يعني أن الذي تمنع فعله على المكلف نفسه لا يجوز أن يكرى غيره في فعله لانه لا يقبل النية وما لا يقبل النية لا يجوز ولا يصح الكراء على فعله (قوله بخلاف فرض الكفاية) نحوه قول ابن الماجب بخلاف غسل المستوحل الحائزة وحرق القبر فقال ابن عبيد السلام انما قد وصف التعيين من (٢٣) العبادة بازاء استخفاف عليها ألا ترى أن غسل البيت

وماعطف عليه عبادة لكن لما لم تمنع جازا الاستخفاف عليها فان قلت هذا منقوض بصلاة الحائزة فانما غير متعينة ولا يجوز الاستخفاف عليها قلت لما كانت عبادة صورة منع الاستخفاف عليها كغيرها من العبادة المشاركة لها في الامتناع بالصورة بخلاف الغسل والجل أي القائل بكون للعبادة والنفقة وغير ذلك وكذا حمل الحائزة مشاركة في الصورة أشياء كثيرة فاذا علمت ذلك فقول المصنف بخلاف الكفاية أي بعض الكفاية وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يمكن الاستخفاف فيه كالأطعمة في حاشية القاني (قوله وعين منظم) أي لفراصة وكأية أو صنعة قال الزرقاني ولا يلزم اختيار حالهما لا مكان علم ذلك بالنظر إلى ذات الشيء الرضيع من نظره وقوته وكبره وصغره والتعلم يعلم غالباً ذلك وهو يولد له النظر اليه انتهى (قوله ودار وحائز) أشعر عليه بالاعتبار بأن العوالب والشئ لا يلزم تعيينها بل يجوز على معين وفي

الدراهم انما وقعت في مقابلته ذات الارض وأما الارض فانه ينتفع به من غير بناء فلانفعه فيها هي المقصودة بالاجارة (ص) ولا تمنع ركعتي الفجر بخلاف الكفاية (ش) يعني أن الذي يمنع فعله على المكلف سواء كان في نفسه واجباً أو غير واجب لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه ومن باب أولى ما هو أعلى من ركعتي الفجر بخلاف فرض الكفاية فان الاجارة تجوز على فعله لانه يقبل النية كالاجارة وغسل الميت طمئنت عليه فيقتل لا يجوز الاجارة عليه (ص) وعين منعلم وضع ودار وحائز وبناء على حدار ومحل (ش) يريد أن ذلك يلزم تعيينه حال العقد والافسد فاما تعيين التعلم والرضيع فلا خلاف حال التعلم بالدار كالمواصلة وحال الرضيع بكرة الرضاع وقلته وكذلك يلزم تعيين الدار المكتوءة والحائز ولا يصح أن يكرى مضمون في النعمة إلا بد من ذكر موضعهما وحدودهما وبحول ذلك مما يختلف فيه الاجرة وكذلك إذا أكرى حدار الرضي عليه بناءه لا بد من تعيين قدر الناموسقته وكونه بالطوب أو بالحجارة أو غير ذلك ويلزم أيضاً تعيين المحمل إذا أكرى المركب فيه ومحل لزوم تعيين ما ذكر من هذه الامور ان لم يوصف والا كلف بالوصف عن التعيين بقوله (ان لم يوصف) راجع للجميع لكن النافع على الحداد لا عين فيه الا الوصف وهو ظاهر وعلى هذا فمقالة القمي في الرضيع وافق للذهب وذكر الشارح كلام القمي فقال وقال القمي أو وصفاً من الرضيع من غير اختبار رضاعه حازعاً لاجارة عليه (ص) ودابة كروبان شئت فخر ونوع وذكورة (ش) يعني أن الدابة غير المضمونة لا بد أن تكون مبنية أي مشاهدة مع الاشارة وان كانت مضمونة لم يلزم تعيينها بل الواجب تعيين جنسها كخيول أو ابل أو بغل أو نوعها كبردن أو غرير أو بخت أو عرب أو كورنها أو أوتنها فإذا قال أكريت منك دابة أو أكريت منك دانتك هذه أو سفينتك هذه كانت معينة وان قال أكريت منك دابة أو سفينة أو دابة أو سفينة أو سفينتك كانت مضمونة ولو كانت حاضرة مشاهدة ولو لم تعلم دابة أو سفينة غيرها ولا يفرجهما الضمان إلى التعيين لا الاشارة اليها والوصف في هذا الباب يسوم مقام التعيين كما قال المؤلف كان يقول دانتك البشاء أو السوداء أو غورك وكذلك قاله أكثر من الخط في هذا الثوب وأليني في هذا الحائط فهو مضمون حتى يقول بنفسك وحيداً فقد حذف المؤلف قوله ان لم يوصف من ههنا دلالة الاولى

المنهوه وكذلك (قوله وبناء على حدار) احتراز من كراء الارض للبناء عليها فلا يجب تعيين ما بين يمين كونه يجزر أو طوب (قوله محل) بفتح أوله وكسر ثالثة معار كفيه من شقة وشقة أو شقة لانه يختلف باختلاف السعة والضيقة والطول والقصر وأما كسر أوله وفتح ثالثة فمعلقة السيف ثم انهم استظهروا أنه لا يكتفى وصف المذكور انما أحضرت مجلس القدمين غير رد على لا بد من رؤيتها (قوله فخر ونوع) أو اقصر على النوع اكان أولى لانه يعلم منه تعيين الجنس بالطريق الاولى (قوله يعني أن الدابة غير المضمونة) اذا رد بالاعتد على غيرها وليس المراد أنها كانت معينة قبل العقد لانه لا معنى لتعيين المعين (قوله ولو كانت حاضرة مشاهدة) لا احتمال انهاء البديون (قوله يقوم مقام التعيين) أي في صحة العقد فقط وأما في الخروج عن كونها معينة فالحال كونه معينة بحيث تنسخ الاجارة بغيرها فلا بد من الاشارة اليها حساً (قوله حتى يقول بنفسك) أي أو يعرف أنه يملك نفسه أو كان علمه مقصوداً فانه في التوضيح محذوران وقع الكراء على الاطلاق جل على المضمون حتى يدل دليل على التعيين وقوله وان شئت فخرى معطوف على مقدراً

ودانتر كوب ان عينت وان ضمنت فخص (قوله وأراد به الصنف الذي لا يخ) المناسب أن يقول أطلق الجنس وأراد به النوع كالخيل والابل لان الجنس مطلق الحيوان وقوله وأطلق النوع الخ المناسب أن يقول أطلق النوع وأراد به الصنف وهو الجنس والعرباسين الجبال مثلا **تنبيه** على التعين اذا كان في الموضوع الصنفان وأما اذا لم يكن الا الجنس والعرب فلا يشترط ذكر الصنف شيئا (قوله الآن يكون معه راع الخ) اذا علمت ذلك تعلم أن معنى كلام المصنف ليس راعى أى بكل حالة الابداحة المشتركة (قوله وبزمنه) أى (الواقع) قوله فان الاجرة الخ) قال عجب وطريقه معرفة ذلك أن يقال ما أجرته على أن يراها وحدها فاذ قبل عشرة مثلا فقال ما أجرته على أن رعاها مع غيرها فاذ قبل عماية فقد نقص الجنس فغير مستأجره من أن منعه الجنس من المسمى وبين أخذ ما أجر به نفسه ويجري نحوه في أجزائه فله ح وهذا حث على بأجر كاشعر بقوله فأجره فان عمل عاها فانه يقطع من الكراماقد ماعل لقوله أى بقدر ما نقص من المسمى (قوله فان الاجرة تكون لمستأجره الاول) هذا حث أجرت نفسه فيما يشبه أجره أجر الاول وأما اذا استأجره شرابا دينار فغير نفسه (٣٤) في أمر مخوف وما يدينار وأقاتل في دفعه في سهمه عشرة دينار فانه يقطع من

الاجرة التي استأجره بمائة تعطيله كقوله ابن بونين فان عمل بغير أجر فلا يجوز من الكراما بفساد ماعل الاول وهذا حث على بعض ما استأجر عليه والأفلاشي للمستأجر عليه ان لم يكن استأجر جميع متفقته (قوله وان شأرك) ونظير أزدك فيما اذا كان الاجر الاول أكثر أو العكس (قوله وليس كذلك) أقول اذا كان الموضوع عدم القوة فلا يسوغ له رضى الثانية سواء كانت الاولى قسمة أو كثيرة كانت الثانية ثلثية أو كثيرة فلا يصح الاحتمال الاول ولا الثاني فالتناسب أن يجعل الاستثناء منقطعاً أى ويكون قوله أو نقل مع القوة كانت الاولى أو الثانية وتقول المصنف الاشراك أو نقل لاحاجة اليه مع مفهوم قوله أو نقل لأن الغالب أنه بقوى كما كان معه مشاركة أو نقل والقسمة والكثرة بالنسبة لقوته وصفه وهو مرفوع عطف للفعل على اسم يشبه الفعل الذى هو مشارك وكلام المصنف فيه اذا استأجره على عدم معين وأما اذا استأجره على رضى غنم لم يعين عددها فذكر به راعى التعميم أنه ليس في هذا الحالة رعاية غيره سواء كان بقوى على ذلك أم لا لان منافقته كما هو امرت لمستأجره ونظام المصنف الاطلاق واذا استأجره على غنم فليس له أن يأتى بغير لانها أشد تنوعا بخلاف العكس **تنبيه** قال ابن ناجي أقام شعبان هذا أن المؤبد أى ومن يشبهه من تعليم صنعة لا يزيد على كثر ما يطبق (قوله يعنى الراعى الخ) والفرق بين قوله الغنم لا يلزمه رعيه ولما رآه الذى وضعته في السفر يلزم الجبال حله أن الحاصل من أولاد الغنم ضرر الراعى وجن العقدا ولا دعى فشاؤها العقد والضرر والحاصل الجمال مشقة الحمل والولد كان محمولا قبل وضعه فيستحب (قوله ألتياء) من أذا دفوس وقفاى ودلاء (قوله على المستأجر) لا يخفى أنه بقوى أرفع الجسيم بالنظر لالة البناء المستأجر بالفتح في ذلك البناء وبكسر الجيم بالنسبة لنقش الرعى وهو من استأجر الرعى من ربه لا الجين عليها (قوله وهو المستأجر) بالكسرى الاول الذى هو رب الثوب وقوله والاخير تأى الذى هو رب البقيق وقوله ورب الرعى في الوسطى أى الذى

ورب

بالنسبة لقوته وصفه وهو مرفوع عطف للفعل على اسم يشبه الفعل الذى هو مشارك

وكلام المصنف فيه اذا استأجره على عدم معين وأما اذا استأجره على رضى غنم لم يعين عددها فذكر به راعى التعميم أنه ليس في هذا الحالة رعاية غيره سواء كان بقوى على ذلك أم لا لان منافقته كما هو امرت لمستأجره ونظام المصنف الاطلاق واذا استأجره على غنم فليس له أن يأتى بغير لانها أشد تنوعا بخلاف العكس **تنبيه** قال ابن ناجي أقام شعبان هذا أن المؤبد أى ومن يشبهه من تعليم صنعة لا يزيد على كثر ما يطبق (قوله يعنى الراعى الخ) والفرق بين قوله الغنم لا يلزمه رعيه ولما رآه الذى وضعته في السفر يلزم الجبال حله أن الحاصل من أولاد الغنم ضرر الراعى وجن العقدا ولا دعى فشاؤها العقد والضرر والحاصل الجمال مشقة الحمل والولد كان محمولا قبل وضعه فيستحب (قوله ألتياء) من أذا دفوس وقفاى ودلاء (قوله على المستأجر) لا يخفى أنه بقوى أرفع الجسيم بالنظر لالة البناء المستأجر بالفتح في ذلك البناء وبكسر الجيم بالنسبة لنقش الرعى وهو من استأجر الرعى من ربه لا الجين عليها (قوله وهو المستأجر) بالكسرى الاول الذى هو رب الثوب وقوله والاخير تأى الذى هو رب البقيق وقوله ورب الرعى في الوسطى أى الذى

هو المستأجر بفتح الجيم أي المستأجر طاحونه (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة تخالف الأولى قطعاً لأن الشيء المصنوع على الأولى الرى لأنه مصنوع فيها النقش وعلى الثانية القمع لأنه مصنوع فيها الطحن (أقول) وذهب شب إلى الثانية بجعل الشيء المصنوع اللقيق وذهب عب إلى الأولى بجعل الشيء المصنوع الرى وكلام شارحنا في حل عكس كل واحد شبهه بقوى العبارة الثانية حيث قال فيها أن لم يكن عرف رى ربه الشيء المصنوع وهو المكترى وهما على المكترى وقد عدلت أن ربه الرى مكرراً لكن قال شب في شرحه أن ربه الرى مكرراً أيضاً لأن معناه أن ربه الرى استكثر من بطن له قومه وشوهه على رطام انتهى أي فصار وبالذقيق والحاصل على هذا أن ربه الرى صار بالشيء المصنوع أردت به الرى أو اللقيق فحصل (٢٥) الجمع بين العبارتين وعلى هذا الجمع فيقول قوله

في العبارة الأولى على المستأجر بفتح الجيم الذي هو البناء ومن استأجره ربه الرى بطينه عليه قومه (أقول) وبقي الكلام حيث ذهبنا إذا استأجر انسان طاحونه من ربه يطحن عليها الناس وأولها والناس فإن لم ينظر لهذا الجمع جاء التعارض بين العبارتين لكن يقال ما العزل عليه من العبارتين حيث ذهبنا أن المصنوع إذا لم يوجد إلا واحداً من أهل هذه الصانع هل يجبر على منعه بأجرة مثله أو لا قولنا الساطي وعندى أنه كان من التبعات كطبايط لم يجبر وإن كان من الحاجات أجبر كالقراقرز انتهى (قوله شيء) يركب عليه أصفر من البرذعة هذا ما عندنا من بغير في شرح البخاري أي يركب عليه بدلا عن البرذعة وليس المراد أنه يحصل تحت البرذعة أو فوقها إلا أنه خلاف ما في القاموس أنه البرذعة أي بالذال المحجمة والذال المهملة (قوله وهو المكترى) أي الذي هرب اللقيق فهو ذو العبارة الثانية

وربه الرى في الوسطى وبعبارة ونقش الرى يعني أن أجرة نقش الرى يعمل فيها على العرف بين ربه الرى وربه اللقيق فإن لم يكن عرف فعلى ربه اللقيق فصورتها أن الرى مكررة للطين عليها فقوله ربه الرى الشيء المصنوع (ص) عكس كل واحد شبهه (ش) العكس هنا حيث لا عرف أي لا مرمكوس في الألف وهو شيء يركب عليه أصفر من البرذعة وشبهه من صرح ولجام ونحو ذلك وهو أنه في الأمور السابقة حيث لا عرف على ربه الشيء المصنوع وهو المكترى وهما على المكترى هذا حقيقة العكس ولو كان حيث لا عرف على المكترى كأنهم الشارح لكن ما سألوا لم يقبله أي هذا عكس كل واحد شبهه (ص) وفي السر والنازل والمعالق (ش) أي وكذلك يعمل بالعرف في أحوال السر والنازل ومقدار الأقامة فيها وفي المعالق التي يحتاج إليها المسافر للسر ونحوه فقوله وفي السر عطف على قوله في الخط وكأنه أعاد الخبر لأنه قد كان لم يكن عرف في السر والنازل فلا بد من تعيينه والاقصد الكراء وأما المعالق وما معها إذا لم يكن عرف فلهما فلا يلزم المكترى عليها (ص) والزائدة وطايطه تجعل بدل الطعام المحمول ونحوه (ش) الزائدة الخارج ونحوه فمرجع في جملة العرف فإن لم يكن عرف لم يلزم المكترى حل ذلك وكذلك يرجع فيما تحت المكترى في المحمل من تراش إلى العرف وكذلك إذا نقص الطعام المحمول بأكل أو بيع وشوهه فأراد صاحبه أن يعرض به أو أراد صاحبه توفيره من الأكل والبيع وأراد المكترى تخفيفه فله يرجع في جميع ذلك إلى العرف وهو قول المدونة وإذا نقصت زائداً لم يلزم وأريدت فأراد ما عاها أو إلى الجمال جلا على ما تعارفه الناس وقال غيره فإن لم يكن أهم سنة فعليه حل الوزن الأول المشترط إلى تمام غاية الكراء أو الحسن وقول القير تفسير ولو زاد الوزن المشترط بطم لم يلزم غير الوزن المشترط فله حصون (ص) كترع الطبلستان فائدة (ش) يعني أن من استأجر طبايط فله يلزمه أن يترعه في أوقات ترعه عادة كالليل والنهار فلا مفهوم لقائته فإن اختلف العرف في البس لم يلزم بوقت ترعه وأدوام لبسه قال ابن عبد السلام ومما يرجع فيه إلى العرف في هذا الباب في المكان كارجع إليه في الزمان ما قاله بعض الشيوخ من أكثر على جناح ودباب إلى موضع وفي الطير نهر لا يجاز الأعلى المركب وقد عرف ذلك كليل وشبهه فجواز التمتع على ربه ودباب على ربه أو أن كان يخاض في الخايض فاعترضه حلان لم يلزمه بل على فعل التمتع على صاحب الدابة وتلك جامعة نزلات به وكذلك أن كان النهر شتو لا يحمل بالمطار إلا أن يكون وقت الكراء قد علموا بوجه وعلى

(٤ - خرشي سابع) كما قلنا ولا (قوله في أحوال السر) أي من السر من هو بين أوسط وقوة والنازل إلى مواضع النازل ولأردنا بأحوال السر كثرة أوقاف لاستزمت ذلك العمل في مواضع التزلزله هكذا ظهر في وقوله والمعالق جمع معصوف بضم الميم كعصفور وعصافير وهو ما يعالقه المسافر معه من جن وعسل مثلاً (قوله ووطايطه) وكذا الفطايط سكنت عنه مع أنه مما يعمل بالعرف فيه لفهمه بالأولى لأنه لا يمكن الاستغناء عنه بخلاف وطايطه (قوله وقول القير تفسير) أي تعيين لقوله جلا على ما تعارفه الناس (قوله كترع الطبلستان الخ) بفتح اللام ونهها وكسرهما كآل القاضي في المشارق لأن الكسر أفصح (قوله وشبهه) أي كليل (قوله إن كان يخاض) أي النهر وقوله في الخايض أي حاله كونه معدوداً في الخايض أي من جملة الخايض وكأنه جمع مختصة (قوله فاعترضه حلان) بكسر الحاء كافي ضبط بعض شيوعنا أحسن كثير (قوله شتو يا) أي يكون في الشتاء وقوله يحمل بالمطار أي يكثر بالمطار

(قوله فيكون كالتزام) أي فحمل المتاع على ربه والى الواب على وجه الحصول أنه إذا كان معلوما حين العقد يكون حل كل شيء على صاحبه وإذا لم يعلم به وقت العقد كان مسيئته بالجمال يكون حل الجميع عليه (قوله قال ابن عرفه قال) أجاب بعض الشيوخ بأنه لا تعارض لأن رب الحمل في زيادته بالمطر مقصر حيث أنه لا يحمل وقاية تمنع المطر عنه فلهذا قصر بتوك (قوله وهو أمين) أي في غير الطعام والادام وأما فيه فهو محمول على الحاشية حتى ثبت الإمانة أو يصدق به أو كان بحضوره والمراد بحضوره بمصاحبة ولو في بعض الطريق ولو صاحبه في بعض الطريق ثم غارقه وأدى تلفه بعدم غرقه فإنه يصدق قال في التوضيح ولعل وجهه أن مصاحبه بعض الطريق ومغرقته في باقيه دليل على أنه أمانا فحمل المتاع من حفظه واحترازه ولا كذلك إذا لم يصاحبه أصلا وهذا يقتضي أنه إذا لم يكن فيه إذا غارقه اختيارا والمراد بالطعام (٣٦) ما تضرع إليه الأيدي من معن أو غسل ولحم وزيت وشيرج مثلا لا تقمع ونول

والحاصل أن المستاجر بالكسر يصدق مطلقا وأما المستاجر بالفتح فقهه تفصيل فإن كان المستاجر عليه غير طعام أو طعام كقمح مما لا تسرع إليه الأيدي يصدق وأما الذي تسرع إليه الأيدي كالزيت والسمين والعسل فلا يصدق ولا بد من الإثبات إلى آخر ما تقدم (قوله) وقيل يحلف مطلقا أي كإنهما أم لا قائلا لا قد ضاع وما فرطت (قوله وقيل يحلف غير المثلث ما فرطت) أي ولا يحلف على الضياع يصدق من غير حلف عليه والفرق أن غير المثلث إذا وقع منه ضاع انما يكون من نقر يطمع غالبا فينكح حلقه ما فرط **تنبه** لانحناء على السمار لا في الثمر ولا في السلعة التي يبيعها ابن رشد الآن يدعى ببيع سلعة من رجل عنه وهو مستكر فلا خلاف أنه يضمن لنقر يطمع ترك الشهادة ولو جرى العرف بتركه أذيس هذان المسائل التي يراى فيها ذلك (قوله)

ذلك دخلا فيكون كالتزام انتهى ونفسه إن عات عن بعض شيوخ الفتوى قال إن عرفه انظر هذا الأصل مع زيادة وزن حل الغاية بالمطر يعني هل يضمن ما تعارض أم لا (ص) وهو أمين فلا ضمان (ش) يريد أن من استاجر شاة فدعى ضياعا وتلفه فإنه يصدق ولا يضمنه لأنه أمين على الأصح سواء كان عينا قاب عليه أم لا والضمير في وهو أن نولي للعقد وعليه أول نولي العين المؤجرة وكل منهما شامل للزجر كالرعي والمستاجر ككسرى الغاية الشخ زروق ويحلف إن كان تمت ما قد ضاع وما فرطت ولا يحلف غير المثلث قاله ابن القاسم وقيل يحلف مطلقا وقيل يحلف غير المثلث ما فرطت انتهى (ص) ولو شرط إثباته أن يأت بسمه الميت (ش) يريد أن الضمان ساقط عنه ولو اشترط عليه أن يأت بسمه طامات منها من فإنه لا يضمن وإن يأت بذلك فهو مبالغة في عدم الضمان لكن ربما أوهم كلامه صحة عقد الاجارة مع أن ما طل لأنه شرط مناف لمقتضى العقد فلا أجر فالمثلث سواء زادت على التسمية أو نقصت قاله ابن القاسم وانما يفسد الكرام حيث لم يسقط الشرط قبل الغنات والاصح الاجارة والغنات بانقضاء العمل كما يدل له ما ذكره الخطيب عن الارشاد فلقاطة في أثناء العمل يعمل به كاسقاطه قبله (ص) أو عثر بدهن أو طعام أو بآنية فأنكسرت ولم يتعد أو انقطع الحمل (ش) هذا عطف على شرط فهو في خير المبالغة وعلى مقدرة تقدير وهو أمين أن ادعى التلف وعثر الخ والمعنى أن من أخرج شخصاً من دهن أو طعام على ظهره أو أدواته فعهزها والغاية أو انقطع الحمل فلف مناعه فإن المكسرى لا يضمن من ذلك شيئاً إذا لم يتعد أو يفر من ضعف حمل ونحوه وأشار بقوله (ولم يفر) يفعل إلى أن القرو والقبول لا أثر له مثاله أن يأتي بشقة نسلط فيقول له حل تكفي هذه فيقول نعم وهو يعلم أنها لا تكفي فيذهب صاحبها فيصلا فلا تكفي وأما أن قاله إن كانت تكفي ففصلها فقال لا تكفي وهو يعلم أنها لا تكفي فإنه يضمن ومثاله أيضاً أن يقول له الصرقي في درهم يعلم أنه زائف وأنه طيب وفي المسئلة خلاف ما قاله أن كان بأجرة شين والافلا ورابعها العكس والصواب عدم الضمان ولو علم بالزاداة لأنه من القرو والقبول ومن علم منه ذلك عوقب وأخرج من السوق ومثال القرو والقبول كراهه بجبل رث أو مشبهه في موضع تغرقه ومفهوم ولم يتعد أنه أن تعدي بان أخرق في السير مثلاً فإنه يضمن وكان له من الاجرة بحسب

أو طعام أي غير دهن والاقليم عطف لعام على الخاص وهو لا يجوز إذ هو من خصوصيات الواو لا وأعلم أن غير الدهن ما سار والطعام بالاولى في عدم الضمان (قوله فإن المكسرى لا يضمن) فهو صاحب الغاية أو الظاهر كأن يحمل على ظهروه فهو مكر لظهره (قوله ولم يفر) يفعل صادق بعدم القرو وأصلاً بالقرو والقبول (قوله إلى أن القرو والقبول) يستثنى من من دلل على ما يحاربه بأنه يضمن على المذهب خلافاً لما سئى عليه المصنف ويحل عدم الضمان في القرو والقبول حال يضمنه عقد أو لا يضمنه كان يقول هي سليمة وتولى العقد عليها فهو كالفعل (قوله ومن علم منه عوقب) أقول ومن المصالح العامة القول بالضمان حيث أخذنا جراً كما سئى عن عجز في الفقهاء ثم بعد ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله رحمه الله ما نصه فيه نظر بل الصواب الضمان إذا انضم لقروه عقد كما إذا عقد معه بمديد مثلاً وقوله وورثه وقاله طبعاً ووازن وهو على خلاف ذلك لأن القرو والقبول إذا انضم له عقد صار من الضمان فلهذا كان عقد ما إذا عقد مع شخصاً المذكور أنه إذا كان بأجرة شين وهو لم يتعد (قوله أخرق في السير) أي أسرع في السير

(قوله والمحصل) ليس المراد حاصل ما تقدم بل المراد حاصل الفقه فيما يتعلق بهذه المسئلة أنه حيث ضمن في تلف المحمولات كأنه بحسب ما شرط طعاما كان أو غيره (قوله وان لم يضمن فلا كراه) إمام يكن التلف بسبب إلقاء فيه وهل له أن يضمنه حصل منه بقية المسافة ويطعمه بقية الأجر وهو الظاهر وأوضح المقصد وقوله وأما في الركوبات حيث تلف المراكب وبقراشين بالنساء للمعول (قوله مطلقا) أي سواء ضمن أو لا (قوله كداس ولو حيا) أي ما لم يجعل رب الثياب ثيابه رهنه عند في الأجرة والأضمن وما لم يجعل حارسا لنفاشته كإذ كان مشهورا بالقيام وجعل حارسا لن تفرقه والأضمن كإذ أظهر كنبه وحمله أضامه لم يفرط في الحارس وأما في نام في وقت لا ينام فيه الحارس أو تركه العس في وقت يعس فيه الحارس فانه يضمن بكل شرح شب (قوله ككرم ومثل) أي كداس كرم ومثل (قوله وأما لقوله) بالعين في نسخه والموجود (٣٧) في ثبوت الخمر أجمع خفي بالخاء (قوله لا نذكر

الترام المايلزم) قال عجم وقد يقال تضمنهم من المصالح العامة واعلم أن هذا ليس من المعروف الذي قال به الامام من التزم معروفا لزمه لان هذا الجارة فيه أجر والمعروف لأجر فيه (قوله وعن أشهب) هذا مقابل لقوله وظاهره الخ ثم ان حاصل كلام أشهب أنه يقول بالضممان حدث كان الاجر ينصب عليها والحاصل أن أشهب يقول محل عدم الضمان اذا كان تحت يدو اما اذا لم يكن تحت يده فانه يضمن لكن يجرم بهذا القيد ان يونس والنسي وغير واحد وكذلك قال ابن الحاجب تعالى ان شاس والاجراء والصانع تحت يد الصانع أمانه فقال في توضيحه واحترز بقوله تحت يده عما لو غاوا عن الصانع فانهم يضمنون (قوله أو يعلم) فقد نص أشهب الى آخر ما ذكره ثم عن أشهب يجرم بجعله تقيدا للشروط وكذا يظهر من ابن عرفة وقال ابن عبد السلام أنادقوه تحت يد الصانع الاشارة

لمسار والمحصل أنه حيث ضمن في المحمولات كأنه بحسب ما شرط وان لم يضمن فلا كراهه الاعلى والبلاغ وأما في الركوبات فله بحسب ما شرط مطلقا (ص) كداس ولو حيا (ش) أي وعكذ الانشمان على حارس ولو كان حيا مائما صاع من الثياب ولو أخذ على ذلك أجزا وتكر الحارس ليشمل جميع الحراس ككرم ومثل ودار الا أن يتعدى وسواء كان ماهره طعاما أو غيره فغاب عليه أم لا الا أن يظهر منه خيانة فانه في الطراز من التفسير اذا قل الحارس جاء في انسان يشبه فقد دفع اليه الثياب وكذا يضمن اذا في انسان لياخذ في يافته ثم غاب منه أنه صاحبها وأما لفقره في الحارات والساوان لا ضمان عليهم ولا عبرة بما يكتب عليهم من أنه اذا ضاع شيء في دار يضمنونه لان ذلك التزام المايلزم ولا ضمان حيث لم يفرطوا كما في به الشيخ عبد الرحمن الاجهوري ونقله عنه الشيخ كريم الدين (ص) وأجبر لصانع (ش) أي وهكذا لا يضمن الاجير الذي تحت يده الصانع ما تلف منه لانه آمنه وظاهره وسواء غاب عليه أم لا وعن أشهب في الفصال تكثر عند السداب وأجر آخر يبعثه الحر يشي منها نفسه بقدي نلقه أنه ضامن وقال ابن مسير هذا اذا جره على على أبواب مقاطعة كل قوب بكذ أو أمان كان وأجره يوما أو شهر أو سنة فدفع اليه شياء بعد في داره أو غاب عليه فلا ضمان عليه فقوله وأجبر الخ عطف على حارس (ص) وسائر (ش) أي ولا ضمان على سائر طواف في المزايد أو علم أنه يبيع للناس ولا عذر عليه فيمن يظن عبا ما عن عيب أو اشتقاق والتابعة في ذلك على رب المبيع وقيد ابن رشد عدم الضمان بالمشتبه بالخسر وإن قل المؤلف (ان ظهر خسر على الاظهر) أو المايل للجلال فعليه الضمان بأخذون السلع عندهم كالصانع وقيد بعضهم عدم ضمان السمار ان ظهر خسر بعد ما إذا لم ينصب نفسه والاشمن وصار كالصانع (ص) ووفى غرق سفينته بفعل سائق (ش) يعني أنه لا ضمان على النوف وهو خادم السفينة كان جها أم لا اذا غرق بسبب فعل سائق فعله فانه من علاج أو موج أو ريح وأما ان غرق بفعل غير سائق فيضمن الاموال والدية في ماله على المذهب ما لم يقصد قتلهم والقتل بمـم وقيل الدية على عاقفته (ص) لان خالف مـم في شرط (ش) أي فانه يضمن تعديه مثل أن يقول لا تزع في الموضع القلبي في مـم فيه فلهك بعض الماشية لاجل ذلك فيضمن قيمته في يوم التعدي ما لم يكن مـميا

التي موجب سقوط الضمان عن الصانع الاسفل قال شذنا عبد الله أو يعنى الواو أي ويعلم أنه يبيع الناس (قوله ولا عذر عليه الخ) فذا سئل عن رب المتاع فقال لا أعره فقال ابن أبي زمين يملك أنه لا يعرفه كذا رأيت له كثر من شيوخنا قاله وينبغي على أصولهم ان ننكل عن العين وأستراه السلطان أن يعاقب بالجن على قدر ما رآه (قوله وأما الجلوس) هذا مذهبهم قول المصنف طواف والحاصل أنه حيث نصب نفسه فانه يضمن مطلقا ولو ظهر خسر لان الصانع التائب نفسه يضمن ولو ظهر خسر وهذا كذلك وان لم ينصب نفسه فيفضل فيه ان لم يظهر خسر يضمن والا فلا ضمان من عب وانظر هذا القيد هل هو معتبر اني (قوله يعني أنه لا ضمان على النوف) أي ولا أجر للتوفى ولو وصلت غاية المسافة والحال أنه لم يضمن مـم في مكان أخر اخرج المال ما ان انقضت مدة بعد الوصول يمكن صاحب الاجال أن يخرج أجرة أي بحيث لو بدلا خرجها فتوا في فرقته فلا ضمان لانه لا تصعب مـم منه وعليه أجرة السبينة (قوله أو ريح الخ) ظاهر عبارة أن الموج والريح من أفراد العمل وليس كذلك (قوله لان خالف مـم في شرط)

أخبرنا ما أومكنا فالاول كمل في قبل ارتفاع (٢٨) الذي عن النبات قبل زوال الشمس الصغيرة والثاني كقول لا رجع موضع كذا

أخوف وحوشه (قوله راجع لقوله
أوغر بفعل) وأما إذا خالف مرعى
شرط أو أن ترى بلاذن في يوم التعدي
كذلك قال عجب وبحت فيه بعض
الشيوخ بان الظاهر رجوعه للجمع
ووافقهم به سماعي بخلافه المرعى
المشترط وهو الظاهر ثم ان الذي
غر بالفعل لمن الكرا بمجابه
طعاما أو غيره قامت بينة بالثبوت
أم لا وله أن يلزمه حمل مثله
بقية المسافة وبعابه بقية الاجرة
وهو الظاهر أو ينسخ العقد (قوله
ولو محتاجا له عمل) أي ولو كان
عمل المصنوع محتاجا لثابت الغير
لانتميه أمين وبهذا التفرع بطور
أن عمل فاعل محتاج لثابت فاعل
لانه لازم (قوله أو بلا أجر) رديه
على من يقول انما ضمن ما فعله
بأجر وحكي بعضهم الاتفاق عليه
(قوله ببقية يوم دفعه) أي لا
أن يرى عنده بعد ذلك فيغير قيمته
بمؤثرته فان تعددت الرؤى
غرم وقت آخر رؤى به وكذا اذا
اعترف أنه اغتاف بعد ذلك
وكانت قيمته أكثر من قيمته يوم
آخر رؤى بان تعددت ذكره الموان
(قوله هو خاص الخ) أراد أن ترتب
السقوط على البينة انما يتم فيما
إذا عاها لاخذها لان دعوى أخذه
يعلم أنه ما عنده فهو بمثابة ما إذا
رى عنده أي وأما في مثله ما إذا
لم يدعه لاخذها والفرض أن البينة
قد قامت فلا حاجة إلى أن ترتب
سقوط الاجرة على إقامة البينة
لانه عند قيام البينة النافية لضمان

ونحوه والا فلا ضمان لانه أمه على ذلك وقوله لان خالف الخ المعطوف محذوف إذا لم يطف
بلا الجبل وهو معطوف على مدخول الكاف أعني حارث أي لا راع ان خالف وقوله أو صانع
معطوف عليه أيضا ويجوز أن يرغ فيها بالعطف على أمين من قوله وهو أمين (ص) أو أن ترى بلا
اذن (ش) أي وهكذا يضمن إذا أنرى على المشاة غير اذن أهلها فاعطت تحت الفحل أو من
الولد أو لا الزنا مطلق الفحل على الاثنى لطرف وهذا ما لم يكن عرف أن الراعي ينزى (ص) أو
غير بفعل (ش) لا يفتي عنه قوله ولم يفر بفعل لانه ليس مفهوما شرط أو أنه أعاده ليرتب عليه قوله
(فبقية يوم التلف) والمعنى أنه إذا غر بفعل وتلف فله يضمن قيمة الشيء يوم التلف وأما ان
خالف مرعى شرط أو أن ترى بلاذن فله يضمن فيسالم يوم التعدي بقوله يوم التلف راجع لقوله
أوغر بفعل (ص) أو صانع في مصنوعة لا غيره (ش) يعني أن الصانع لا يضمن الا ما كان عليه
صنعة فلا يضمن الكتاب إذا دفعه المتسوخ له لنسخه فله انما صنعة له فيه وكذا اذا دفعه
سقايا صوغ له على فصله ودفع معه الحفن فضاع فله لا يضمنه وكذلك طرف القمح اذا ماع من
عند الطيان ونحوه مما هو محتاج اليه ولهذا قال (ولو محتاجا له عمل) وأما ما لا يحتاج اليه فأنرى
في عدم الضمان كأحد الخفين محتاج اليه اصلاح في دفع الفردين إلى الصانع فتضيع التي
لا صنعة لهما (ص) وان يبيته أو بلا أجر (ش) هذا مبالغة في ضمان الصانع والمعنى أنه يضمن
ما تلف بماله فيه صنعة وان صنع ذلك بيته أو ما لو نوسوا عليه بأجر أو بغيره وسوا تلف
بصنعة أو بغير صنعة ما لم يكن في ذلك نقر نقر كقتل القصوص ونقب القوالب ونقود السيف
وأراق الخبز عند الفرن ووضع النوب في قدر الصباغ الا أن يتعدى فيها أو اغتاف الخ على ما إذا
غله الصانع في بيت نفسه لثلاثتهم أم لا كان يبعده في بيته كأنه لم يصب نفسه قوله أو بلا
أجر عطف على بيت فهو في حيز المبالغة وعلى جميع الصانع البينة أنهم ردوا المتاع الذي علوه
بأجر أو بغيره وأخذوه بيته أو بغيره ما إذا أقر وأبوه وساق في هذا المؤلف حيث قال ولارد فله
وان بلا بيته (ص) ان نصب نفسه وغاب عليه القيمة يوم دفعه (ش) يعني أنه بشرط
لضمان الصانع لمصنوعه شروط منها أن نصب نفسه للصنعة لعامة الناس بحترز يعين
الاجرة الخاص لخاص أو لجماعة مخصوصين فانه لا ضمان عليه ومنها أن يقبض على الذات
المصنوعة أما ان لم يقبض علم بان علمها في بيتهم أو لو غتافا أو بحضوره ولو في غير بيته فلا
ضمان فالمراد بالقبضة عليها أن لا يعملها بحضوره بها أو في بيته ومنها أن يكون مصنوعة مما
يقاب عليه أما لو دفع شخص غلامه إلى عمله ونصب نفسه لذلك وغاب عليه وادعى هو وبه
لم يكن عليه ضمان ومنها أن لا يكون في الصنعة نقر أو ما كان مكان فيها نقر كقتل
القوالب ونحوه فلا ضمان عليه فيها الضمير في وغاب عليها راجع لذات المصنوعة أو الاشياء
المصنوعة واذا ضمن الصانع فاعلم يضمن ذلك الشيء الذي تلف عنده ببقية يوم دفعه إليه
قال في الموازنة والواضحة وليس له أن يقول أنا أدفع الاجرة وأخذ قيمته معي لا أن يرشد
أن يفر الصانع أنه تلف بعد العمل وبعبارة ببقية يوم دفعه هذا صريح في عدم لزوم
الاجرة لانه ضمن قيمتها يوم قبضها غير مصنوعة وقوله بعد الا أن تقوم بيته أي فلا ضمان سواء
دعا لاخذ أم لا وقوله فتسقط الاجرة هو خاص بعينه ما اذا دعا لاخذ لا لقوله ببقية يوم
دفعه أيضا لما قتله وانما ضمن الصانع هنا مصنوعة ببقية يوم دفعه وما من يوم التلف
والفرق أن تلك الاشياء لا ضمان فيها بالامالة وهذه الضمان فيها أصلي (ص) ولو شرط نفسه

(ش)

القيمة التي كان حقها ان تعتبر يوم الدفع يعلم أنه لا أجر فلا حاجة إلى الاخبار بسقوطها
ولما في ذلك من الدقة قال فتأمل (قوله ولو شرط نفسه الخ) أي عند ابن القاسم خلافا للشهاب

(قوله) وهو بفسد العقد بشرط المذكور (أى الآن يسقطه) (قوله) تنسقط الاجرة) ظاهره ما شاهدته البيهقي بالتفصيل العمل أو بعده وقال بعضهم ان شهدت بذلك بعد العمل لنسقط الاجرة والاسقطت (قوله) جواب شرط مقدر (أى المقادير) قوله وحديثه فنسقط الاجرة لان المعنى وانما كان كذلك نسقط الاجرة (قوله) اكنى بذلك (أى بنى الضمان) (٣٩) عن عدم التسليم فقوله وتب على ما ذكر

(ش) ويدان الضمان ثابت على الصانع ولو شرط نفسه فهو مبالغ في الضمان ويقصد العقد بالشرط المذكور لانه شرط مناف للمقتضى العقودوله أجزائه على أن الضمان عليه لانه انما رضى بالاجر المسمى لاسقاط الضمان عنه وترديد الزكاف في الفساد لا عمل له (ص) او بدلا لخدم (ش) عطف على شرط نفسه فيه الخلاف والمعنى أن الضمان ثابت على الصانع ولو دعه عامه لا خذالشيء المصنوع حتى يصير الى يديه وهذا اذا لم يكن الصانع قبض الاجرة ولا فلا ضمان لانه صار كالودع (ص) الا ان تقوم بينة فنسقط الاجرة (ش) اي الا ان تقوم بينة فلا ضمان حينئذ وسنحذف الاجرة فنقوله فنسقط الاجر وجواب بشرط مقدر فان قلت سقوط الاجرة متبني عن عدم التسليم لاعتني الثمن فالجواب انه لما كان ياتين من سقوط الثمن عدم التسليم امكن كفي بذلك ورتب على ما ذكرني الضمان (ص) والا لا أن يحضر له بشرطه (ش) هكذا ايضا لغنى الضمان على الصانع عما اذا لم يحضر المصنوع قاله واما أن حضره ورأه صاحبه مصنوعا على صفة ما شرطه عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه مودعي ضماحه صدق لانه خارج عن حكم الاجارة الى حكم الاداء فعوله بشرطه أي على الصفة المشروطة بينهما (ص) وصدق ان ادعى خوف موت قصر أو سرقة فمخوره (ش) الضمير في صدق الرأى وكذا في غيرهما ان الرأى اذا خاف موت شاة فذبحها لم يضمن ويصدق اذا حاصبها مذبوحه وكذا يصدق فيما هلك أو سرق ولو قال فذبحتها ثم سرفت صدق على المشهور فالضمير في مخوره الرأى لا لربها وخوفى كلام ابن عرفة في هذه المسائل يخالف المتهمدون غيره وبصاروه غيبى أن يخلف ومن نسب للدونة العين فقد غطا بل ظاهرها عدم العين ثم ان الرأى انما يصدق فيما ذكر كسب لم يسل وأكلها وأمانا قال ذبحتها اخوف الموت وأكلها فلا يصدق وينبغي ما لم يجعل له أكلها فان جعله صدق وكذا اذا جعل له أكل بعضها حبث في باقيه والا ضمنه والمقتضى مثل الرأى يصدق ان ادعى خوف موت فخر كما ذكره الشارح في القطة وانظر اذا ادعى المقتضى أنه ذبح أو تحسر خوف الموت وأكل هل حكمه حكم الرأى فلا يصدق أم لا (ص) أو قلع ضرر (ش) هناه متخوفة أي أو قلع ضرر ما ذون فيه والمعنى أن الحجام اذا ادعى قلع الضرر المأذون فيه ونزع في ذلك بأن الملقوع غير المأذون فيه فان القول بقوله وله من الاجر تمامه له الا أن يصدق الحجام على ما طاله فلا أجره وعليه التقاص في العمد والعقل في الخطا ولا مفهوم للضرر بل السن والناب كذلك وانما يخص الضرر بالناب كزان الغالب أن الوجع يقع فيه (ص) أو صيفا (ش) هو بالناب عطف على خوف أي وهكذا يصدق الصانع ان ادعى أنه صبغ الثوب بعشر درهم عصفرا مثلا وادعى أن ربه أمره وقال ربه انما أمرته أن يجعل فيه خمسة فقط مع عين الصانع أن أشبه أن يكون فيه بعشر تروان أو بلا يشبه صدق قرب الثوب بخان أو بلا يشبه فله أجر مثله وبعينه سواء كان تنازعهما في الصفة أو في قدر الاجرة ثم ان هذا مكررمع قوله وأه استصنع وقال ودعه وقوله أو خوف في الصفة أو في الاجر ونقوله وان ادعاه وقال يرفقني ويمكن جعله على صورة تدفع بها التكرار وذلك بأن يجعل على ما اذا كان الصانع يخط ويصبغ فيقول ربه دفعته لك لخطه

من الاجر) وانظر هل يمين يجري فيها جري في التبين قبلها (قوله ان ادعى انه صبغ الخ) أي فقول المصنف وأصبغاه هناك ان ادعى صبغاً أي خذوا من الصبغ (قوله صدق رب الثوب) أي ان أنسبه (قوله في الصفة) أي في كونه أخضر أو أحمر (قوله ثم ان هذا مكرم مع قوله وانما استمتع وظل يومه) وجه التكرار ان قوله وأصبغاه معناه ادعى اليه اتع الصبغ وادعى به خلافه وهذا صادق في ذلك

(قوله على صفة الصبغ) أي من كونه أحر أو أخضر أي أنهم اتفقوا على الصبغ وما اختلفوا إلا في كونه أحر أو أخضر مثلاً (قوله) شمل هذه الصورة أي صورته ماذا كان يخط ويصبغ (أقول) وفي عب والاحسن أن يجعل ما هنا مجازية فيه ما بعد من الانقسام (قوله فيها كما) أراد الهلاك ولو كما كسر وي سكن الميم وعفو قصاص كأيافي ومرض صبي تعلم ومن مرض لا يقدر على استيفاء ما استوفى عليه وتناظره فخصها بغير تلف ما يستوفى منه ولا يحتاج لحكم به ولا إلى تراصم ما عليه وفي الشيخ أحد فيها سيأتي بعض مخالفة (قوله الأصبي تدر) (٣٠) أي أو بالغ وقوله تعلم أي لصنعة والمعاد الأصبي تعلم ورضيع مات كل قبل تمام مدة

ويقول الآخر دفعته لأصغه وهذا إذا حل قوله أو خولف في الصفة على صفة الصبغ فإن حل على أهم منه شمل هذه الصورة فلا يندفع التكرار وقوله (فوزع) راجع إلى المسائل الأربع (ص) وفصحت تلف ما يستوفى منه لايه (ش) أشار بهذا القول أهل المذهب أن كل عين تستوفى منها المنفعة فيها كما تنفخ الإجارة كونها إجارة المعينة وانعدام الدار وكل عين تستوفى بها المنفعة فيها كما لا تنفخ الإجارة على الأصح كون الشخص المستأجر للعين المعينة ويقوم وارضه مقامه ورضه الإجارة أربع مسائل صديان ورضان صديا التعليم والرضاغة ورضان التزوي والرضاغة والباي أشار بقوله (ص) الأصبي تعلم ورضيع وقرن زو وروض (ش) زاد المأزوي على هذه الأربعة ماذا استأجره على أن يصعد رزعه الذي في أرضه وليس له غيره أو يبنى له حائطا في داره ثم يحصل ما من ذلك وزاد غيره انحطاط دفعه له الثوب يخطه لباس لا إجازة وليس له غيره وزاد البايع - ثلث العليل يشارطة الطبيب على برئه فيموت قبل ذلك أو زاد غيره من استأجر على أن يصنع في الجواهر النفيسة صنعة ثم يهلك وفي التوضيح ما يفيد أن المشهور في هذه الأمور عدم الفسخ وبعبارة المراد بالتلف التعذر فكما إذا نزل مطر منع الناس البناء أو الحراث أو أفسد الحراث أو فسد ثوبه والتلف ليس شرطاً وانعاع به لأن الغالب أن التعذر إنما يكون بسبب التلف منه وما من قوة ما يستوفى منه موصولة وهو من صبغ القوم أي تلف الشيء يستوفى منه أي تلف كل ما يستوفى منه لا ينكره بمعنى شيء لا ينكره في سابق الأوقات فلا عوم فيها وقوله لايه لا ما يستوفى به أي لا الذي يستوفى به أي لا كل ما يستوفى به الأصبي تعلم الخ لأن الاستثناء من معيار العموم ويجعلنا موصولة في الأول والثاني ينطبق على القاعدة التي ذكرها أهل المذهب ولا يخرج عنها شيء قوله منه كان الواجب تقديمه على عامله فيقول ما منه يستوفى أيضا الحصر والاختصاص أي تلف كل ذات لا يستوفى إلا بها وهذا إنما يكون في الدابة المعينة وأما غير المعينة فلا تنفخ الإجارة تلفها لكن كلامه إلا في كراهه الجواب بدل على ذلك فإن كلامه بقيد بعضه بعضا (ص) وسنقطع فسكت كمعاقص (ش) هنا عطف على صبي لأنه يجوز على البدلية من به أي وكذلك تنفخ الإجارة في هاتين المسكتين وهما إذا استأجر على قطع سن أو ضرب فسكن ألمها أو على أن يقص من شخص فيعقوبه غير المستأجر من القصاص كما إذا نزل أو لادامته إلا التعذر لا تلف فيه ما مان كان العاقب هو المستأجر فلا تنفخ الإجارة فيعقوبه فمعنى قوله وسنقطع أنه استأجر على قطع سن فسكت وبعبارة لا تساعد لأن معناها أنه استأجر على سن قطع فسكت فالمستأجر عليه السن وهذا لا معنى له في العبارة أن يقول وقطع سن فسكت اللهم إلا أن يرد وسنقطع أي استأجر على سن لاجل قطعها ونسيه تكلف وقوله فسكت أي السن أي ألمها فاكسب الضافي

الإجارة أو قبل الشروع فيها (قوله) وقرن زو أي يسنو عليها مات أو أعقت من مرة فتنفخ الإجارة وأما موت ذكر زو فداخل في قوله تلف ما يستوفى منه فلا اعتراض على إطلاقه لشمول الفرس لذلك وأما الحصان خاص بالذكر وقوله وروض أي رياضة أي تعلمها حسن البرجات وأما كسرت فتنفخ الإجارة وله بحسب ما على (قوله) على أن يصعد رزعه أي العين أي أو يجرث أرضه المعين والحاصل أن هذه الجزئيات كلها يستوفى بها المنفعة (قوله يدفعه الثوب) أي وتلف الثوب لا يستوفى به (قوله) وفي التوضيح أقول حيث أن صاحب التوضيح أخذنا كرفع انصار المصنف رحمه الله على الأربعة (قوله المراد بالتلف) التعذر أي في قوله وفصحت تلف الخ (قوله منع الناس البناء) أي فتعذر المستوفى به وقوله أو أفسد الحراث أي الذي يجرث به المستأجر الأرض لا أن المراد أن الحراث مستأجر لأنه يكون حينئذ مستوفى منه لأنه يقصص حيث كان معينا ولكن حيث كان مرادنا بالتلف أي الإشارة بقوله وفصحت تلف الخ الصادق بالمستوفى منه والمستوفى

به لاجل ذلك (قوله ينطبق على القاعدة) أي وما استوفى منها التي هي تنفخ الإجارة بكل تلف ما يستوفى منه ولا تنفخ تلف كل ما يستوفى به إلا هذا الأمر الأربعة (قوله لا تنفخ الإجارة) المراد بذلك لزوم جميع الإجر (قوله كلامه إلا في) أي فلا حاجة إلى هذا الحصر (قوله وهذا لا معنى له) لأن المستأجر عليه إنما هو القطع لذات السن وكلامه وهم أن ذات السن هي المستأجر عليه (قوله إلا أن يردنا) لا يخفى أن البحث ياق وهذا المعنى الذي أراد لا يخرج عن مدلول العبارة التي ورد عليها الاعتراض (قوله فاكتب الضافي) لاجل ذلك لأننا قلنا أن الضمير عائد على السن الأية على حذف ضافي

(قوله والا فلا يصدق الخ) هذا ما لا يعرفه قائلنا بعد ذلك والظاهر أن عينه تجري على أيمان التهم قال عجم ثم إن بعض أسياني استظهر خلاف ما استظهره ابن عرفة لأنه لا يعلم إلا أنه حصل ذلك أنه يقول يصدق في سكن الألام الأقرنة تدل على كذبه (قوله ونصب الدار) لا مفهوم لدار بل كذلك غيب الغاية ونصب (٣١) منفعتها كما هو النص (قوله لم يصب) أي لم يجري في

المستأجر ما جرى في مال الأرض
بمستدرك الغاصب وبفضل فيه
تفصيله (قوله فلا يحسب به من
الاجرة) قال عجم هذا بحث ضئنا
البروني ولا يعول عليه (قوله
وهو مصيبة تركت به) والفرق بين
هذه وبين قوله والاحسن في
المقدم من أن ما تقدم خالصه
يجرد حق صاحبها ولا يحق له فيها
وأنما قصده مجرد تخصيص ما دفعها
لصاحبها وما هاته الخ فيها فبما هو
أنه خالصه احتسب بما خصصه
(قوله وانظر عند جهل الحال) أي
وعدم القرينة (قوله غير ظاهرة
للجل) أي وما تقدم جلت بعد ذلك
فهو هنا متعدي فاصححت أن
يقض رضاءها هنا بخلاف ما هنا
تجبر الأولى في الفسخ وهذا الجواب
ردمان ناجي لأنه لا يفرق بينهما (قوله
لا تندرج مع الخ) مفهوم أنها
لو قدرت مع على الرضاء لتفسخ
الآن بضربه في المفهوم تفصيل
(قوله وإن حل ما هنا على التفسير)
أي ويجعل الموضوع واحد وقوله
ويجعل أنه من الخ أي والموضوع
واحد أي فيكون معنى أو لا على
التفسير وهنا على التفسير وقوله
أو كررها أي ويكون ما هنا محولا
على التفسير الأول والموضوع
واحد وأجيب بجواب بأن ما حكم
فيه بالتفسير حيث لا ضرورة ولم

من المضاف إليه التائب وعدل في قوله كعفو القصاص عن العطف إلى التشبه لأن الس
ما يستوفي به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك بل هو مانع شرعي من استيفاء
المنفعة وقوله فسكت أي حيث وافقه الجبر على ذلك والا فلا يصدق الأقرنة
(ص) ونصب الدار وغصب عنه فها (ش) أي وكذلك تنفسخ الاجرة إذا غصبت
الدار المستأجرة أو منفعتها إذا كان الغاصب لانتهاه الأحكام والفسخ في هذين حق للمستأجر
فه البقاء على اجارته وحسنه بصير المستأجر غنة المالك فيجبر فيه ما جرى في قوله وإن زرع
فاستحق الخ في أفتي بأن الدار على الزارع أجرة المثل لفسخ اجارة المستأجر بالغصب فقد
أطلق في محل النقد فلم يصب ولعل المؤلف صرح بلفظ غصب ولم يكتب بلفظ على الدار دفع
توهم كون منفعتها منصوبة ما عني أنه مفعول فلا يثبت الفسخ إلا بقصد التيسير وليس كذلك
فلو كتف المستأجر ما لا على تخليصه من الغاصب فلا يحسب به من الاجرة وهو مصيبة تركت
به وبعبارة ومعنى الفسخ في هذه المسائل أنها صار عرضة الفسخ لأنهم اسخطوا الفعل ببليل
قوله الآن يرجع في بقية (ص) وأمر السلطان بأغلاق الخوانيت (ش) أي وكذلك تنفسخ
اجارة الخوانيت إذا أمر السلطان بأغلاق الخوانيت ولم يتمكن المكثري من المنفعة وهو
المشهور والمدار بالسلطان هنا والقهر وعلى السلطان الاجرة حيث قصد غصب المنفعة
لأن الذات وانظر عند جهل الحال (ص) وحل غلظ أو مرض لا تندرج مع على رضاء (ش) أي
وكذلك تنفسخ الاجرة بظهور رجل بأن كانت الظروف العقد غير ظاهرة للجل ثم ظهر أو
بمرضه ما لا تندرج مع على الرضاء وهذا التفرع لا يخالف هذا ما من قوله كهل الطفل
إذا جلت من أن أهل الطفل يجبرون لجهله على ما إذا حصل للجل بعد العقد والا فلا كلامه
متعارض حيث حكم هناك بالتفسير وهنا بالفسخ تفسير تجبر وإن حل ما هنا على التفسير تكررت
السئلة ويحتمل أنه منى في كل على قول أو كررها جلت الظاهر وهو الظاهر لأن الموضوع أنه
خيف على الطفل الضرر بدون الموت وأنما يخسر وأمر ذلك لأن الضرر ليس محققا لأنه أمر
مخوف محتمل وقوعه وعدم وقوعه ما إذا خيف الموت فباعتبار الفسخ وهنا كلام طوبى لظن
في التكبير (ص) ومرض عبده هو ملك الكالدوا لأن يرجع في بقية (ش) أي وكذلك تنفسخ
الاجارة في هذه الاماكن لأن المستأجر لا يمكنه الانتفاع مع شيء من ذلك ولو رجع العبد من
الأن أو أفاق من مرضه في بقية المدفونة عامه إلا أن يتفاحق ذلك وكال الأسمن أن
يزيد بعد قوله أن يرجع لفظة أو يبعث ويكون قوله في بقية راجعها ما وقد يقال كذا في ذكر
أحد ههنا من الآخر وبعبارة الآن يرجع الخ راجع لجميع المسائل أي لأن يرجع الشيء
المستأجر على حاله التي كان عليها قبل المنافع فإنهم كلامها تمام المدفونة فقط عن المستأجر
ما يقابل أيام الهرو وبغلا يجوز أن يتفاحق في قضاء هذه الهرو ولأنه فسخ طاق الغنة في مؤخر
قدوجب للمستأجر ما يقابل مدة الهرو ومن الاجرة فيفسخها في شيء لا يتفاحق له المهم الآن يكون
فيض الاجرة (ص) بخلاف مرض دابة يسفر ثم تصح (ش) أي فان الكرامة تنفسخ ولا يعود

يتحقق الموت وهنا تحقق الموت فلذلك حكم بفسخ التسميم وهو جواب ظاهر موافق للقواعد (قوله لك العدو) أي بمرض حرب وما نزل منزتها
كقطر يصدق في الاسلام فان هرب القريب لم يفسخ وتقط أجرتهم وهو به (قوله إلا أن يكون قبض انجرة) أي قبض المستأجر
الاجرة أي استرد ههنا من المكري هذا هو المراد وليس المراد إلا أن يكون المؤجر قبض لأنه لا يصح لما يلزم عليهم فسخ طاق الغنة في مؤخر

(قوله لا خلاف السؤال) أي السؤال الامام كما أفاده بعضهم (قوله لكان الحكم فيها مساواة) الظاهر أن يقول لا انعكس الحكم والمقصود بظاهر (قوله وبغوها) أي كحافيه (قوله عقد عليه) أي لم يقر عليه فان أجزأه لم يثبت فظاهر كل يكون كاجارة السفيه لعينه فلا تطرل بساغة وانما تطرل لشدته وادار شده بل رأي فيما يبي أن يكون كالشهر أو أن يكون كالسفيه ثلاث سنين (قوله قبل انقضاء المدة) المتاسم أن يقول حال العقد مفهومة أما إذا كان ثلث بلوغه أو لم يظن شأنا ثم تدان الحكم ليس كذلك وأنه لا يلزمه بقصة المدة برشده وسكت عما إذا بلغ سقيا وقوله (٣٣) وأما في سلعه لا يجزئ أن موضوعه أنه ثلث عدم بلوغه وأما إذا ظن بلوغه أو لم

ان يحتمل ما لم يحتمل من الضرر بالصبر وانما فرق بين العبد والهابه لا اختلاف السؤال لان العبد في الحضر والهابه في السفر ولو كان العبد في السفر والهابه في الحضر لكان الحكم فيها مساواة ونحوه في التكت ثم جئني أن يقرأ قوله ثم نصح بالنصب عطفًا على مرض اذ هو ممدود وتقديره بخلاف أن عرض دابة بغير ثم نصح فهو مصدر مؤول عطف على مصدر صريح (ص) وخبر أن تين أو مسارق (ش) أي وخبر المسافر في فتح الاجارة ان ظهر أن العبد المأمور مسارق لانها عيب يجب اخبار الكليع وهذا حديث كان استخارة مقدمة في داره ونحوها مما لا يمكن التقط فيه منه وأما أجزأه مدار السكتها ونحو ذلك فلا تنفيخ الاجارة لثنتين أو مسارق كما أشار في المساقاة بقوله وان ساقته أو أكرته فالتنفيخ سار فالتنفيخ ولو حفظ منه وكان في قوله أو فسق مسافر الخ (ص) ورشد صغير عقد عليه أو على سلعه ولو الاظن عدم بلوغه وبني كالشهر (ش) أي وكذلك تنفيخ الاجارة برشد الصبي إذا أجزأه عليه أو أجزأه سلعه كدرا أو دوابه أو رفيقه أو نحو ذلك لأن الاظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة وقد بني كالشهر وبسبب الايام يلزمه بقصة المدة بالنظر للعقد على نفسه وأما على سلعه فذهب ابن القاسم أنه يلزمه فيها ما يلزم في سلع السفيه وهي ثلاث سنين وبعبارة ورشد صغير معطوف على تلف أي وقصفت برشد صغير ومعناه ان شاء الصغير وقول بعض معطوف على خبره فنه نظر لثانين المؤلف باله وفي بعض النسخ كرشد بالكاف وهو تشبيه في التعبير بظاهر كلام المؤلف أن الاستثناء يرجع لثنتين وهو مذهب أشبه وهو ضعف (ص) كسفه ثلاث سنين (ش) تشبيه في حكم المستثنى وهو الزوم أي كسلع سفيه أي كالعقد على سلع سفيه أي كعقد الولي على سلع سفيه ثلاث سنين أو بني من مدة الاجارة ثلاث سنين من ربع أو رقيق فانه بني فيما على حكم الاجارة اذا انتقل الى حال الرشد لاني فعل ما يجوز ولا مفهوم ثلاث سنين وانما المراد مدة برشدي أو تشبهوا ليس الولي أن يعتد على نفس السفيه الا لعينه وإذا أجزأه السفيه نفسه فلا كلام لولي الا أن يحايي وكذلك الامام ان برشد لان تصرفه في ذلك لا يجر عليه فيه فهو كصرف الرشيد بظاهر كلام المؤلف أنه لا يعتبر في السفيه ثلث عدم رشده ولا ثلث رشده حال العقد على سلعه أو على نفسه لعينه بخلاف الصغير لان المدعى معلوم بخلاف الرشد (ص) وبعبارة مضمون وقف أجزأه مات قبل تقضيها على الأسع (ش) يعني أن الشخص اذا وقف شيا على أولاده طقة بعد طقة أو بطنًا بعد بطن أو على زيد بعد علي عرفوا فاحترت الطبقة الاولى أو البطن الاول أو أجزأه زيد ثم مات المجر وانتقل الحق لمن بعده فان الاجارة تنفيخ لمن انتقل اليه الاجارة وظاهره ولو كانت المدة الباقية يسيرة لا حقي في التعبير وقوله وبعت الخ ولو كان المستحق

يظن شيا فالحكم ليس كذلك والحاصل أنه نارة يظن بلوغه أثناء مدة الاجارة ونارة يظن عدم بلوغه ونارة لا يظن شيا وفي كل اما أن يعقد على نفسه أو على سلعه فهذه ستة وفي كل نارة يبلغ سقيا ونارة يبلغ رشدا فبني اثنا عشر فان ثلث بلوغه أو لم يظن شيا فبني يبلغ رشدا يتغير في الفسخ والبقاء عقد على نفسه أو على سلعه فهذه أربعة وان بلغ سقيا في بني اذا كان على سلعه لا على نفسه يتغير فهذه أربعة أيضا وأما اذا ظن عدم بلوغه فان بلغ سقيا فلا خيار له فيها اذا كان على سلعه وأما اذا كان على نفسه فيلزمه ان بني كالشهر وبسبب الايام فهذه اثنتان وأما ان بلغ رشدا فان كان في سلعه فيفصل فيه ان بني ثلاث سنين لزمه وان بني أكثر لا يلزمه وان كان على نفسه فان بني كالشهر لزمه مثل ما اذا بلغ سقيا (قوله وانما المراد مدة رشدي أو تشبهوا) هذا يدل على أنه يتعين عليه البقاء ولو أكره من ثلاث سنين وهو خلاف ما يقدره شرح عيوش من أنه مفهوم (قوله الالعينة) وأما لغير عينه فليس كذلك لان

الولي انما تسلط على مال السفيه لا على ذاته واذا وقع ذلك فهو مقسوخ ابتداء وهذا كما علم يمكن لطرف الضعفة ناطرا والافيلزمه ولو رشد وليس له الانحلال حتى تنقضي المدة (قوله واذا أجزأه السفيه نفسه الخ) الحاصل أن السفيه اذا عقد على نفسه ثلث رشده أو ظن علمه أو لم يظن شيا فلا كلامه اذ ارشد حتى تنقضي المدة فهذه ثلاث صور وأما اذا عقد على سلعه ورشد فلا كلامه اذ انقضى من مدة الاجارة ثلاث سنين كذا في بعض الشروح (قوله أو بطنًا بعد بطن) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله فان الاجارة تنفيخ) ومثل ذلك من كان مقررا في رقة على سبيل البر والصدة وأجزأه مدمومات وقررا لما كره غيرها وكانت مقررة على أهل مذهب مثلا فأجزأه الاعلم مدة مدمومات قبل انقضاءها وانتقلت لغيره أو كانت على امام مسجد أو غير ذلك فأجزأه العالم المجدا وغيره

ومات وانتقل الحق لغيره (قوله لان كلامه في ناظر غير مستحق الخ) حاصله ان الناظر غير المستحق اذا اجر الحاد الموقوفه أو الارض الموقوفه مدة ثم مات فلا تنفس الاجازة وكذا لا تنفس عت احد المتكربين والفسخ وعمله انما يتعلق بالمسوف منه أو بباين في العدة من مؤبر أو مستاجر (قوله الاما نوب) ثم بين مقدار القرب والظاهر السنة والستة وخرجوا وقوع وجرمات المصرفان الاجارة تنفس (قوله الى ان ينقضي أمدا لخدمة) ظاهر ان أمدا لخدمة (٣٣) زمن معين (قوله باعتبار الحكم) أي باعتبار الحكم

ناظرا كما في الخطاب ولا يخالف كلامه من انه لا تنسخ عت التاظر لان كلامه في ناظر
غير متحقق وقوله وأما المعمر فلا يجوز ان المقرب أو المأخوذ من حرم ما شاء ان أن ينقضي
أمره لخدمة (ص) لا باقرار المالك (ش) عطف على بنكف والمعنى أن المؤجر لدار أو لعدد
أو لعدة إذا قال ان التي المؤجر لعمره وأنه كان اشتري ذلك في قبل عقد الاجارة فلا تنسخ
الاجارة بذلك لأنه يتهم على نقضه لو سماه المؤجر مالكا باعتبار الحكم وضرورة المسئلة مجرد
اقرار من غيره وتتمثل اقرار المالك بالبيع اقراره بالاجارة لفيد أو لعدد القصة الاكثر
من كثره مثلها لوما كرسته (ص) أو خلف ريدانية في غيره معين ومع وان كانت
مقصده (ش) خلف بمعنى تخلف وهو عطف على اقرار والمعنى أن الاجارة لا تنسخ اذا
تخلف المكري عن الانسحاب بالدية في الزمن الذي واعد المكري أن يافيه فيها فمعه وان كانت
ما يقصده ويرى منه من تشيع فخصص أو تلقى رجل ان لم يكن الزمن معيناً ولم يكن جملة عت
الدية إلا أمان كان الزمن معيناً كما كثر من ذلك اركب عليها في هذا اليوم
أو تخدمني أو تخيط لي أو وطن لي في هذا اليوم أو قال أجمع عليها بأن المكري بالتي المكري
الي أن اتقضى ذلك الزمن المعين أو قلت الخي فان الكسرة ينسخ لان أيام الحج معينة وليس
للمكري الرضا مع المكري بالتي على الاجارة اذا قصد أكثر اليوم فسح الدين في الدين
فان لم يقدر فيجوز ان تنقضاء المدة كورة والمراد بالزمن المعين أن لا يجمع معه العمل أمان
جمع بينهما فالعبرة بالعمل كان يقول أكرى منك اباك أركب عليها في هذا اليوم أو ثوبك
أطحن عليه ارب في هذا اليوم أو نحو ذلك فالعبرة بالركوب والطين ولا عزم فخصص الزمن
وأما الحج فهو غير معين لكنه ألحق به أي حقيقة غير معينة لأنها كما هو حد في هذا العام فهو جد
في العام الثاني وان كانت بأيام معينة (ص) أو فسق مستأجر وأجر الحاكم ان لم يكنك (ش)
بريدان الاجارة لا تنسخ نظره والمستأجر فاسق يترب فيها التمر أو زني أو نحو ذلك الا أن
الحاكم بأمره بالكف عن ذلك فان لم يفته أجره عليه وأخر جمعها للظني وأرى أن يجوز
منها ان لم يتيسر كراؤها من يومه وما قرب ذلك حتى يأتي من يكثر بها فان لم يجد أكثر ما يجرى
الشهر الذي كراه لم يسط عنه الكراة كلام المؤلف في الكراة الوجيبة أو المشاهرة ونقد
الاجارة والا فلا تغير لازم بل تعرض المؤلف لما اذا كان مالك الدار طفا ونحوه وقد تعرض
لذلك الشارح فقال قال المالك في كتاب ابن حبيب الغاسق المعلن بشقه يكون بين أظهر القوم
في داره فنه ان الامام يعاقبه على ذلك فان لم يفته آخر به عنهم وبع عليه وعند النعمي
ان لم يجر بالعقوبة تكري فان لم يفته بيعت وظهر الصنيع أن الاول هو المذهب (ص)
وبعت عبداً وحكمه على الرق وأجرته ليدان أراد أن يجر بعدها (ش) هذا معطوف على
قوله لا باقرار المالك والمعنى أن من وأجر عبداً سنة مثلاً ثم أعقبه فأجره فان الاجارة لا تنسخ
ويستمر رقيقاً الى تمام المدة ولو مات سيده قبلها سواء أراد ان يجره بعد هاهنا لا تعلق حتى

(هـ - خروبي صالح) قوله كان يقول أركب عليّ في هذا اليوم الخ) هذا الأصح لأن هذا جملة فيها سبق مثلاً لما إذا كان الزمن معيناً وأما قوله ليطن عليّ الرديف في هذا اليوم فهذا يعني إسقاطه لأنه لا فائدة لاجتماعين الزمن والعمل وقسمه بخلاف ما علم وساقى الكلام عليه وقوله لكنه الخ لم يأت بالزمن المعين فتفسر في الجوف في الزمن المعين (قوله أن أراد أن يفسر بعدها) أي وأما أراد أن يفسر من الآن وأولاً وأوردته فهي بعد (قوله ويستريح رفقاً الخ) أي حكمة حكم الزماني في شهادة وقصاصة وعمله لافي قوله

السيد لها ان كانت آمنة فحكمها حكم الحرف الوطء **(فصل ٣٤)** كراه الدواب (قوله بالا جاز قلن يعقل) تقدم عن ابن عرفة ما يخيد أن
 القدح على ما لا يعقل من التباين وغيرها غير السقينة والحجوان الذي لا يعقل اجازة (قوله بيع متفعة الخ) لو قلنا متفعة على متفعة
 حيوان لا يعقل لكان أخصروا وسلم بما روي عليه من أن ذلك ليس بعالا بالمعنى الاعم ولا بالمعنى الاخص وبهذا يرى أن يقال لم يرد
 هنا موضع بعينه ببعضه ببعضها كما فصل في الاجازة ليشمل ما اذا زوج امرأ متفاعة دابة على القول بتركها اهتد عليه وعلى القول
 بجمعها على أن التعريف شامل للصحيح (٣٤) والفساد (قوله في صحة عقد عاقده) فيدان الكراهة ونفس العقد والعناية

تؤذن بالغايرة فتسبب (قوله ان
 المتعالي) بيان للاعم وكانه يقول
 ويحتمل أن المراد اعم من ذلك
 بان يقول الخ تصور للعموم الشامل
 لما تقدم وغيره وقوله هناك أي
 في باب الاجازة يجوز هنا في باب
 الكراهة وقوله وانه اذا استأجر دابة
 بأكلها أي اذا استأجر رجلا كله
 وظهرا وكولا بغيره ولو بعينه بقوله
 وانه اذا اشترى دابة الخ لكان
 أحسن لان كلامه في بيان أن
 ما جرى في باب الاجازة من الاحكام
 يجري في باب الكراهة والخاص أن
 المعنى على هذا الاحتالان
 الاحكام المتعلقة بالكراهة كالاحكام
 المتعلقة بالاجازة ولا شك أنه ما
 لغنى على الاحتال الاول (قوله
 ولو قال الخ) أي لان المسند من
 قوة على ان عليك علفها أن العلف
 تابع وأن المقصود الدراهم (قوله
 وهذا في قوة الاستثناء) أقول
 لاستثناءه على الاحتال الثاني
 لان احكام الكراهة مساوية لاحكام
 الاجازة فبحسب احتياج الاستثناء على
 الاحتال الاول (قوله أن تكون
 معلومة على التحقيق) لما قلناه
 يجوز كراه الدابة بعلفها وعلفها
 ليس معا لوعا على التحقيق وقوله
 فضرورة أي فالضرورة تكون في

المستأجر بالعين المستأجرة وذلك لو أسقط حقه فمات من المدفع فزعتقه ولا كلام لسيده
 وأما الاجرة التي بعد العتق في بقية زمن الاجارة هل تكون لسيده أو للعتق فيها تفصيل فان
 أراد السيد أنه من الآن فالاجرة قيم العبد وان أراد أنه من بعد المدة فالاجرة قيم السيد
 فقوله ان أراد أنه من بعدها الشرط راجع لقوله وأجره من سيده فقط خلافا للشيخ عبد الرحمن
 فإنه جعله راجعا الى قوله وحكمه على الرق أيضا
(فصل ٣٥) ذكر فيه كراه الدواب والناس للاختصار أن يسقط قوة فصل وكراه الدابة
 كذلك وبذكر ما بعده من المسائل الا أنه قال ذلك لاشارة الى ما اطلع عليه أهل المذهب من
 الفرق بين التعبد بالاجازة وبينه وبين كراه الدواب لا يعقل قال ابن عرفة في تعريفي ذلك بيع
 متفعة ما أمكن نقله من حيوان لا يعقل (ص) وكراه الدابة كذلك (ش) والاولا استئناف أي
 أن كراه الدابة بشرط في صحة عقد عاقده وأجره كالبيع هذا معنى كذلك كما في باب الاجازة في
 قوله صحة الاجازة بعاقده وأجره كالبيع ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك وأن الذي يجوز هنا
 يجوز هنا وما يمنع هناك يمنع هنا وأن الكراهة لازم لهما بالعقد كالاجازة وانه اذا استأجر دابة
 بأكلها أو وقع كالأجزاء من الاجر وظهور أنها كونه نصرا للمستأجر وكذا ان كان عليه طعام
 ربه أو أمان كان على ربه طعام المستأجر فصل كذلك أم لا نعم المراد بالكراهة هنا المعنى
 المسدري وهو العقد لا المعنى الاسمي والاولا مسدق الاعلى الاجرة ويكون سائسا كغيرها
 (ص) ويا زعي أن عليك علفها (ش) أي ويجوز أن تكثر دابة من شخص على أن عليك
 علفها ولو قال ويا زعي بعلقها كان أولى إذ فهم منه جواز كراهتها بدراهم وعلفها بالاولى لكونه
 صار تابعا وهذا في قوة الاستثناء ما شمله عموم قوله وكراه الدابة كذلك لان من جملته ما شأنه أن
 تكون الاجرة متعاقبة على التحقيق وهذه المسائل لا شقوت أن تكون الاجرة متعاقبة على
 التحقيق وإنما اجازوها للضرورة وكان القياس المنع والعلف بفتح اللام اسم لما يعلف للدواب
 كالشعر مثلا وبالسكون اسم للفعل وهو مساولة ذلك لهما لوجودها كونه أو وجودها كولا
 فله الفسخ ما لم يرض بها بالوسط (ص) أو طعام ربه أو عليه طعامك (ش) أي ويا زعي
 الدابة على أن عليك ما تكثر طعام ربه الدابة أو كراهتها بدراهم على أن على ربه طعام المكثر
 وان لم توصف الحقيقة لانه معروف قال المغربي أي وعليه هو طعامك معناه اذا لم يكن أكثرها
 بطعامه والامتنع لما يشك من طعامه بطعام غيره يبيد (ص) أو لكها في حوائجها (ش) قال
 في المدونة من اشترى دابة ليوكبها في حوائجها ثم رافان كان على ما ركب الناس الدواب جاز
 وهكذا يجب تفصيل كلام الشيخ عاقل وان ركب الناس اذا لم يكن معروفا عند الشكاريين
 الجيز (ص) أو يطين بها شهر (ش) أي وكذلك يجوز أن تكثر منه دابة لتطين عليها الخطوة

الاجازة والكراهة أو ما غفلنا في الاجازة تقدم بما يجوز استخاره رجل با كله (قوله والسكون اسم للفعل) شعرا
 أي والمراد الاول بدليل قوة أو طعام ربه لوجه كان العلف بفتح على وب الدابة بفتح على مساولة بطريق الاصالة وعلى
 ذلك فهل يجوز أنوعا على أن عليه مساولة ذلك (قوله ما لم يرض بها بالوسط) أي وليس للكثرة جبره عليه لان فيه ضررا بخلاف
 الزجر فيه فزجره ففهموا كونه كالتقدم وان وجد الاجرة قبل الكل أو الزجر قليلته فلا يلزمه الاما بالكل خلافا لان عر أن لهما
 الفضل بصرفه فيهما أحبا (قوله أو طعام ربه الخ) أو ما نفعه خلو يجوز الجمع انفس لهما تقدم لا (قوله قال المغربي) كنت رأيت في

الخطاب أنه أو الحسن الصغير وراثت في بعض التقايد أن المراد أنه أو عيسى القبر في شيخنا ناجي (قوله ولا مفهوم لشهر) وفي
عب خلافة حيث قال وثنا هو قوله شهر أن أكرمته لا يجوز لكثرة الغرر اه وبما شبه ولا مفهوم والمراد من زمانه معينا وقد
يقال أن أكرمته لا يجوز لكثرة الغرر اه والحق أقول الظاهر الجواز (٣٥) (قوله وقال البساطي) اعراب البساطي يرجع

شهر ابيته أى والطين ينهمر معروف ولا مفهوم لشهر بل المراد ضا معينا ثم ان قوله أو
ليركبا الخ معطوف على قوله على أن علك علفها أى حاز كراؤها على أن علك علفها أو
الركوب أو والطين أو الخ وكذا على حل أى وقوله شهر ابتنازه كمن يركب وطين
على أنه ظرف له أى من باب الخسف من الاول دلالة الساقى عليه وقال الساجي يجوز أن
تكون الام في قوله أوليركبا أو ليطين أو ليصل بمعنى على معطوف على قوله أن علك وظاهر
قوله أو ليطين به شهر أو لوسى قد مر بالطين فيه وقد ذكرنا شرحه أما ناعين الزمن والعمل
أنه لا يجوز فاته قال ويجوز أن يجمع بين تسمية الارادب والابام التى طين فيها وانما يجوز
على تسمية أحدهما اه وقد تقدم في باب الاجارة الخلف فيما أجمع بينهم المشاورة بقوله
فياصم وهل تضدان جهما وتساوا أو مطلقا لخلاف فصله أن هذا ذكرنا شرحه من المنع
على أحد القولين المتقدمين ويحتمل أن يكون باقيا هنا يفرق بين ما هنا وما مر به من عمل
الدابة بقل ويكتفى بغيره من متطالع العلم وجود الاختيار بخلاف ما مر (ص) أو ليصل على دوابه
ماتة وان لم يسم مالك (ش) أى ويجوز أن يكون دواب أن يوارىها الشخص على أن يحمل عليها
ماتة أو بد أو قنطار بكذا وان لم يسم مالك بابه من مقدار ما يحمل عليها وانما حذف المميز
لعم الموزون والمعدود والمكمل ونبه بالاضافة على أن الجواز مشروط بكون الدواب كلها
لشخص واحد أما لو كانت الدواب لجالشنى وجعلها مختلف بميزان لا يدري كل واحد بما
أكرى دابته كلبى أو فان سمي مالك واحد القدر جاز وان اختلف فلا يجوز حتى يعين ما يحمل
على هذه وما يحمل على هذه وهكذا تأخيل البالغة فيه تفصيل إذ شغل ثلاث صور أحداها
أن يسمي مالك ويقدريه الثانية أن يختلف قدره وبين ما تحمله هذه وما تحمله هذه
وكلتاها جائزة الثالثة أن يختلف قدره ولا يمين ما تحمله هذه من هذه وهذه فطمة وأما نسخة
المواق ولم يسم مالك ففي مفهومها تفصيل فلا اعتراض عليها (ص) وعلى حل أى لم يرد ولم
يلزمه القادح (ش) دعى أن الكرا على حل رجل أو امرأتين لمهما جاز لتساوى الاحسام
فإن تأه بقادحين لم يلزمه ذلك والقادح هو العظيم التفسير وحيث لم يلزمه القادح فاته تأهيه
بالوسط من الناس أو تركى الا بل في مثل ذلك والعقد من مولى الاتقى من القادح مطلقا بل
حكمنا حكم الذكرفان استاجر على حمل أدى وأناه امرأه أو فاته ينظر لهما أن كانت من القادح
لا يلزمه والأزمنة وأمان استاجر على رجل فأنه امرأه أو فاته الكلام في عكسه نظر والظاهر
الجواز وأما ليرض أن قالت أهل المعرفة أنه كلفادح فله حكمه وكذا من يغلب عليه النوم
أوعادته عقر الدواب ركوبه كذا في (ص) بخلاف ولودته (ش) أى فله يلزمه جهل لانه
محمول معها حين العقد أو لأنه ما دخل على ذلك وظاهر كلامهم ولو طالت المدة بحيث يتغير بها
الوفاة لا يقال يلزم على التعديل المتقدم لزوم جهل زيادة البلع عن أنه لا يلزم بحمله لأن قول بانه
قد يفرق بشدوره بالنسبة لجل المرأة (ص) وبيعها واستنثار كويها الثلاث لا جعة وكه
الوسط (ش) أى وكذلك يجوز بيع الدابة واستنثار كويها اليومين والثلاثة لا بالجمعة

في مستثنائه كائن في بعض الثلاث مع أن المقصود استغراق جميع الثلاث إشارة بعض المتأخرين وقال القاني واستثناءه معطوف على سبع والثلاث نظير لركوب (قوله ذكره المتوسط) أي عند التخي ومنه غيره ولكن ينسج المقتل لانه ما به الفتوى (قوله كالاربعة الياوم والخمسة) والسادس ملحق بالجمعة كافر في شئنا (قوله بل وكذلك استثناءه عليها) أو جعلها كافي شرح عب وكذلك استثناءه عنها ولينها فهو كالركوب ثلاثة أيام قال شب في شرحه وهذا لا يخالف ما ظاهرا في باب الاجارة من أنه لا يستثنى في الحيوان الا عشرة أيام لان المراد بالحيوان الرقيق فهو يغفر فيه عشرة أيام بخلاف إلى آخر ما ذكرناه سابقا (قوله وكراهية) أي معينة شهرا أي بعد شهر وأما غير المعينة فلا بد من الشروع (٣٦) أو نهيل جميع الاجرا في الحج كما تقدم وفي بعض النسخ إلى شهر وهي أقرب

لا خلاف ما في من نسخة شهر ومثل الشهر لشهران كافي المدونة ولو نص عليه ما فهم الشهر بالاولي (قوله ان لم ينفذ) أي لم يشترط التقد ثمان عبارة تقيدها اذا شرط التقد لا يجوز لشهر ويجوز لذونه وهو صادق بعشرين يوما مع أن ما ذكره الاقفوس في معنى التسع فيما زاد على عشرة أيام وكلام ابن تونس يقتضي جوازها في نصف شهر ونحوه ولكن كلام ابن تونس مفروض في القسمة وكلام الاقفوس يمكن حمله على غيرها وحينئذ يطلب الفرق (قوله والرضا بغير المعينة) أي من عبد أو دار أو ثوبا أو دابة وان كان سابقا فيها (قوله الى زوال الضرورة) أي لا مطلقا لما فيه من فسخ ما وجبه من الاجرة في منافع يتأخر قبضها في بيع وانظر هل الاضرار بالشفقة الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال أي في موضع لا يجد فيه من يكره ولا يشترط ان يصل إلى حالة يباح فيها كل الميتة خلافا لبعضهم والظاهر أن المراد بها ما هو أعظم فإن لم يضر منع مع التقد ولو طوطا على المذمومة (قوله تمامه فانه حسن) ولا يخفى ان فيه فسادا من جهة المعنى

فصاعدا فلا يجوز لان المتاع لا يدري كيف ترجع اليه فيؤدي إلى الهلاك في المبيع ويكره المتوسط من ذلك كالاربعة الياوم والخمسة ولا منه هو لمركوبها بل وكذلك استثناءه عليها وينبغي أن يكون الثوب كالدابة وعلف الدابة في هذه المدة على المشتري كالدابة المستأجرة وضعتها في الدابة لما تروى والمركوبه من المشتري وفي المنعوع من البائع (ص) وكراهية شهر ان لم ينفذ (ش) يعني أنه يجوز ان يكرى دابته المعينة على أنه لا يقضها المكري الا بعد شهر ليستوفي منافعها بشرط أن لا يشترط تقبيل الاجرة فان اشترط ذلك فقد عدا الكراهية بالفعل لا بالاعتقال لتعليل المنع التقد بتردد المقودين بالسلفة والخفلة لا بغير فساد الا بالتقد بالفعل لاننا نقول بشرط التقد محمول على التقيد بشرط في فساد العقد (ص) والرافض بغير المعينة الهالك ان لم ينفذ أو فسد واضطر (ش) يعني أن الهالك المعينة اذا هلك بغير بعض الطريق فلا يجوز للمكري أن يعطى للمكري دابة أخرى بغيرها بغيره ان كان تقدا لاجرة للمكري لانه فسخ ما وجبه من الاجرة في منافع يتأخر قبضها على أن قبض الاوائل ليس قبض الاواخر اما ان لم يحصل تقدا لاجرة أو حصل واضطر للمكري الثانية ضرورة شديدة فيجوز له أن يقبلها الى زوال الضرورة فقوله المعينة أي الذات كانت دابة أو ثوبا أو دابة الهالكه صفة للمعينة ولا يجوز أن يكون صفة لغيره لان اضافة غير إلى المعينة لا يقدر بشرطها بل وصفها بالمعرفة فتأمل فانه حسن وسواء كانت الاجرة معينة أو مضبوطة وقوله ان لم ينفذ بفتح الهاء منه من فسادها لا يبالا لا ينفذ (ص) وفعل المستأجر عليه ودونه (ش) أي وجازل المستأجر أن يفعل المستأجر عليه بعينه أو ما هو مساو له أو دونه ولا يفعل ما هو أشر منه وان كان أقل قدرا فان قلت لم ترك النص على فعل مثله قلت لان فيه تفصيلا فتم ما هو جائز ومنه ما هو ممتنع كما يفهم ما قوله أو ينتقل للبدوان ساوت الخ فان قلت البدون كذلك ليس له أن ينتقل لكون المسافة فكان عليه تركه قلت لان ذلك بل هو جائز كما بينه ان شاء الله تعالى وبعبارة وكلام المؤلف في الجمل أو الركوب وأما في المسافة فلا وسأفي أنه لا يجوز أن ينتقل للبدوان ساوت الا بانه وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة والتاسيف لقوله وكراهية الدابة أي يقول للمكري عليه لكنه تنبه على أن هذا اصطلاح غالب ثم ان قوله وفعل المستأجر بالرفع عطف على فاعل حاز أي وحاز فعل المستأجر عليه ويجوز حينئذ تصديق على الظرفية وهو الا حسن ثم في هذه الحالة لانها مضافة ويجوز

لانه لو جعل صفة لذلك المكان المعنى ولا يجوز الرضا بالهالكه وهو باطل وبيان ذلك أن الصفة في نية حياؤه لم يوصفها وهذا لا يصح بخلاف ذلك مرت بالرجل الصالح فان قولنا مرت بالصالح صحيح ومفهوم المعينة جواز الرضا بسبل الهالكه المضبوطة (قوله ودونه) أي قدرا شررا أي لا أكثر قدرا ولو أقل شررا ولا دونه قدرا أو أكثر شررا فان خالفتم (قوله فنه ما هو جائز) وهو ما كان في المحمول ومنه ما هو ممتنع وهو ما كان في المسافة (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة أحسن من الاولى (قوله وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة) خصوصاً وقد فلتا يجوز في الأدنى من المسافة (قوله اصطلاح غالب) أي كون الاشارة يقال في العاقل والركا في غيره اصطلاح غالب أي لا دائم أي فاهما من غير الغالب (قوله لانها مضافة) وأما اذا لم تصف فتبقى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه وقوله

جرها

ويجوز جرحها هذا مقابل الأحسن (قوله وجل برؤيته الخ) أراد بالرؤية العينية أي بان يرفعه لجهة العلوم لا حتى يعرف نفسه من خفته وقوله ولا يشترط بيان جنسه لا يقال كيف تعلم الجنس مع وقوع العقد على رؤيته لا تقول المرفى مقداره لا نوعه بان يكون في عدل مثلا كذا أكاده بنصر الشيوخ (قوله وقد التلثة الأخيرة) الحق مع الباطن من أن القيد الذي هو قوله ان لم تتفاوت تراجع للأخير الذي هو المدد وقاله تعالى لا يشترط جرحهم في شروحه الثلاثة وبه قرأ ابن عبد السلام وابن فرحون وهو الظاهر وما احتج به من قوله لان بعضها تتفاوت كاردب القول مع اردب الفتح لا ينض اذ كاردب الجنس لا يمتنع كافي التوضيح ذكره محشي نت والحاصل أن قول المصنف أو كيهل بان يقول اردب قم أو اردب قول مثلا وقوله أو وزنه بان يقول قطار من مثلا لأنه يتصير على اردب أو قطار وقوله أو عدده بان يقول عشرون بضعة وعشرون بطبيعة مثلا (٣٧) والاول مما تتفاوت أو اردب بخلاف الثاني

فانه مما تتفاوت أفراده فإذا قال أستأجرك على حمل اردب من محبوب وأطلق فلا يصح كقوله شيئا ثم أعلم أن ظاهر المصنف أن ذ كاردب لا يكتفي بظاهر قوله الا أن يصلح عليها ما شاء مفهومه أن يلو بين ولو الجنس يجوز وهما قولان ذكرهما الشارح عن الاندلسيين والقرويين ولكن المعقول عليه ما أخذ من منطوق المصنف هنا لا ما يأتي كما أفاده بعض من حقق وكان ظهري قبل أن أراه فقه الجد (قوله يحتاج لتأويل) أي بان يراد بالجل المحمول وانما يحتاج للتأويل لان الفى يرى انما هو المحمول وأما الفعل فلا يرى والمصنف قال برؤيته وأما قوله لا يمتنع وجود محمول فلا ظهور له نعم لو جعله وجهنا ناسا فيقول أولان الجل يستلزم محمولا فالظهر راجع لذلك اللازم (قوله ان لم يق عليه) أي على النقد أي المنقود أصلا أو غاب عليه غيبة لا يمتنع انتفاعه به (قوله أو

جرحا عطف على لفظ المستأجر (ص) وجل برؤيته أو كيهل أو وزنه أو عدده (ش) هذا مما لا يخاف فيه وهو جواز كراهية الجارية ليجعل عليها أجلا ما برؤيته وان لم يوزن أو يعد أو يكال ولا يشترط بيان جنسه لا اكتشاف برؤيته أو كيهل أو وزنه أو عدده بان يكتفى منه دابة لجل اردب أو قطار أو عشر بن بطبيعة مثلا وقد التلثة الأخيرة بقوله (ان لم تتفاوت) لان بعضها وان تساوى في النكل وما بعده قد يكون أقل من بعض كاردب قول و اردب ميم مثلا وجعله الباطن قيد في المدد فقط وفيه نظر وبعبارة ان لم تتفاوت أي تتفاوت بال وأما البشير كآرامان والبشير فلا يضير كراهية اليه كلام من شاس والجل بكسر الحاء هو المحمول بليل عود الضمير في قوله برؤيته انه هو الذي يرى وأما بفتح الحاء فيحتاج لتأويل لأنه يقتضى وجود محمول وعلى الثاني الباطن (ص) وأما قبل النقد فبعد ان لم يق عليه والا فلا بد من المكترى فقط ان انقصا أو بعد سبب كسبر (ش) كلام المؤلف هذا فاما اذا وقعت الاقالة بز ياد من المكترى على المتابع ومن المكترى على الاجرة أو أمان وقعت على رأس المال بخارزة من غير تفصيل سواء قبل النقد أو بعده غاب المكترى على النقد أم لا انتفاعا على المتبع حينئذ هو الهمة على السلف زيادة ومنها ينسب الثاني أن كلام المؤلف ما يدل على أن مراده الاقالة بزيادة فلا يحتاج الى نسخة ان غاى وأما زيادة الخ ومعنى كلام المؤلف أن من اكترى من رجل دابة خازنه أو ثابله لا قبل أن ينقد الكراه سواء كان مما يقاب عليه أم لا كانت على رأس المال أو أزيد كانت الزيادة ذاتها أو ذراهم أو عرضا نقدا لانه اشترى الركوب الذي وجب للمكترى بالزيادة التي وجبت له ونعم لاحل لان المتابع دين عليه المكترى فخصه في دين الى أجل أو بعد النقْدان لم يقب المكترى غيبة يمكن فيها الانتفاع به كانت الزيادة منه أو من المكترى لكن يشترط تجميع الزيادة ان كانت من المكترى لانها اذا كانت مؤجلة صار فسخ ما في الهمة في مؤخر لان المكترى ترتيبه في ذمة المكترى ركوب فخصه في شيء لا يتجمله وهو الزيادة من المكترى ولا يشترط تجميع الزيادة ان كانت من المكترى لانها لم يحصل غيبة على النقد صار كله لم يقب فان غاب المكترى على النقد غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فلا يجوز الاقالة الا من المكترى فقط لان المكترى الهمة السلف بزيادة وانما كانت الغيبة

بعد سبب كسبر معطوف على المكترى لان الغاربي يجوز عطف الظرف المنصوب على الجار والمجرور كما في التقى ذكره عند أقسام الطيف (قوله لا انتفاعا على المتبع الخ) لكن بشرط التجميع أي على تقدير اذا وقع ذلك بعد النقد لا بمن تجميع رأس المال والا منعت أيضا الفسخ المكترى ما في ذمة المكترى من كرامتافع مضمومة في مؤخر (قوله سواء كان مما يقاب عليه أم لا) هذا التعميم صحيح في ذاته أي بالنظر لفقه لا في حل كلام المصنف لان القرض أن الاقالة على غير رأس المال (قوله نقدا) أي أن تملك الزيادة تكون نقدا وقوله فسخها في دين الى أجل أي وهو الزيادة التي تدفع عند الاحل ولا يفتى أن ذلك انما هو في الزيادة من المكترى وأما من المكترى فيجوز ما لا لا مانع (قوله لا انما لم يحصل غيبة صار كله لم يقب) فلم يلزم عليه بغير ذمة المكترى غايه ما هناك تعريضة للمكترى ان كانت الزيادة صادرة منه مؤجرة ومفاد هذا أنه لا يشترط مقاصة وفي شرح عي لكن لا بمن المقاصة أي ولا يكتفى وجودها حيث لم يدخل عليها وهو ما قاله بعض مشايخنا أو وجودها كتحصيل لم يدخل عليها وهو ظاهر كلام ابن يونس

(قوله ان دخلا على المقاصة) يفيد أن الزاد من جنس الاجرة لان المقاصة لا تكون الا في الجنس الواحد أو ما كان كائنه من غير جنسه فان كانت عرضا جازا تأخير وان كانت داهرا لم الاجرة ذاتا غير أو بالعكس امتنع لانه صرف مؤخر والحاصل على ما في عني تارة فالماضي شارحنا وعب أن المقاصة شرط في الاقالة من المكثري بعد التقسوة غاب عليه المكثري أو لا وسواء حصل سير كثير أم لا وانما اعتبر المقاصة في زيادة المكثري بل التقيد بل التهمة حينئذ من يسع عرض وقيد بتقديره على كفي شرط زيادة المكثري وهو تجهيلها (قوله فقد أخذ أول مما دفع) أي وانما نحن للاجر العتق ومن الدخول على المقاصة حصلها بالفعل وان لم يدخلها عليها حيث لا يشترط عندهم اخذ بقال لاحاقه لقوله لان المكثري الخ فهو يقول لانهم لما تقاصوا لم يلزم عليه تغير العشرين وانما في ذلك تعدد ذمة واحدة واعلم ان يحصل تجهيلها ان كانت من المكثري حيث كان الكراه مضمونا أو ما في ذمة معينة فلا يجب التجهيل انما يقعها لا تكون في الذمة فلا يلزم على تأخير الزيادة فسخ ما في الذمة في مؤخر (تنبيه) موضوع كلام المصنف في كراهية الاسترازة عن الاقالة زيادة في الدورة قبل جمع ولو بعد كثير سكنى وان جعل (٣٨) الزيادة لوجود ذمة سلف بزيادة لا تنازع غالبا بكثير سكنى أو انها معلقة لذلك

بخلاف الدواب وعليه اقتصر في الذخيرة وقيل يجوز وان لم يسكن كثيرا ولا يغسل الزاد لانها معينة فلا تكون في ذمة المكثري فلا يلزم بتأخيرها فسخ الدين في الدين ولا استرازة عن الاقالة في الارض فانها كالو والآن تكون غير مأمونة الى فان الزيادة فيها من المكثري في الموضع الذي تصح فيه الاقالة بزيادة لا يجوز ان تقسدا الزيادة وتكون موقوفه لاحتمال عدم الرى في فسخ الكراه (قوله هكذا اقره الشارح) وعبارته يعنى ان الحاج يجوز له ان يكسرى من رجل بعيره مثلا ويشترط عليه ان يحمل كل ما يأخذه من هديه اذا كان مقدرا ذلك معروفة عندهم فان لم يعرف ذلك لم يجوز للفرر والجهالة طاه في المدونة (قوله هدية

المذكورة سلفا لان الفسبة على ما لا يعرف بعينه تعدد سافا وانما يجوز من المكثري ان دخلا على المقاصة كما اذا استأجره بعشرة ونقدتها وقاب المكثري عليها ثم نقلا قبل السير مثلا على درهمين يدفعهما المكثري للمكثري ويدخل على اسقاط الدرهمين بمال المكثري ويرجع عليه المكثري بقية لان المكثري دفع عشرة وأخذ ثمانية فقد أخذ أقل مما دفعه فلامتعة في ذلك هذا اذا لم يحصل سير كثير فان حصل سير كثير تنق مع ذمة سلف بزيادة فتجوز الاقالة من المكثري بزيادة بشرط تجهيلها مع أصل الكراه لتصل السلامة من فسخ ما في الذمة في شيء بعينه مؤخر وهو الزيادة المؤخرة ومن المكثري بشرط المقاصة كما يفيد النقل وقوله واقالة عطف على فاعل جاز وقوله ان لم يغب عليه أي التقيد بمعنى المقدور ذاهوا في تصور هدية القيمة وقوله والافلا تصريح بمفهوم الشرط لاجل الاستئناس بالشرط (ص) واشترط هدية مكية ان عرف (ش) أي جاز واشترط حل حل هدية مكية على الجبال ان عرف قدر ذلك كذا قرره الشارح وقرره الباطي على أنه يجوز بل الدابة ان يشترط على الحاج هدية مكية ونسب كل للبدونة وبعبارة هدية مكية هو ما يحمل العا من كسوة وطيب للكعبة وهذا هو المنقول وسبق المؤلف في الدابة وفي الحل وفي قوله وفعل المستأجر عليه ومثله لا أضرب بعد ان يكون معنى الهدية ما لم يد لا لاجر مكية (ص) وعقبه الاجير (ش) أي يجوز للمستأجر ان يشترط العقبه على الجبال وهي عندهم معروفه رأس سنة أميال ومعناه أنه ركب الميل السادس وفي تدب اشترط عقبه الاجير لضربا من الكراهة في فعل مثل ما استأجر له وو جرحه بلضرب جامن الحرمة في فعل الاضرب عما استأجره قولان والمتبادر من كلام المؤلف الجواز المستوي الطرفين فلا يؤخذ منه نذب ولا وجوب وقوله الاجير أي اجير المكثري كالمكاه ثم ان قوله وعقبه الاجير يجوز فيه الرفع بالعطف على

مكة) أي ما بهدى الاجير مكية (قوله هو ما يحمل عليه من كسوة وطيب) هذا فقر رأوا الحسن فاعل على المدونة قال وناظره جازا تطبيقا وكسوتها الآن الصدقة أفضل كما قال في كتاب الصلاة الاول والتصدق بشئ ما يغفر به المسجد أو يجبر أحب الي انتهى وقدمنا أن كسوة الكعبة مخصص لهوم النهي عن كسوة الجدار انتهى وت حيث كان هذا هو المنقول عن أبي الحسن حلالا للصدقة وت عين ما قلناه من ان الجبال من المدونة أي اذا كان معنى المدونة ما قلناه أو الحسن لا غير (قوله أي يجوز للمستأجر الخ) أي يشترط المستأجر على الجبال انه بعد كل خمسة أميال يركب خدما المستأجر الميل السادس لأن المستأجر يشترط تركه بنفسه كما توهم وان كان يمكن كالأول أن يرى جاله لجلس شيء الا ان قوله أجبره بعدد وان صح في نفسه (قره رأس سنة أميال) أي في الاصل وأما ما قلناه مرة بما اتفقا عليه من قليل أو كثيرا وعلمى به العرف (قوله في فعل مثل الخ) أي على تدبر ان يكون جاله مثله وفي اشترط ذلك السلامة من ذلك وقوله هو جرحه بلضرب جامن الحرمة الخ أي على تقدير ان يكون الجبال أنزل منه وتزل وركب مكانه وفي اشترط العقبه سلامة من ذلك (قوله قولان) أي بالوجوب والتدب أو قول ماوجه الحكم يكون أحدهما مختارا والتدب لاحتمال مع احتمال غيره ولعله خلاف في حال فنقول بالكراهة يرى القالب تساوى الرجال ومن يرى الحرمة لا يسل ذلك وقوله المتبادر الخ أي ولا يقول على ذلك لما عجلت من الخلاف

(قوله لغير وجه من الجهلة) هكذا في نسخة مصحاحي لا كثر من وجه من (٣٩) الجهلة لا يمكن أن يحتمل أن يعرض واحدا أو أكثر

ويحتمل خفة المرض وشدة وطوله
أو قصره وفي نسخة لطرو وجه
من الجهلة وقوله والصورتان
متقاربتان المناسب أن يقول
مقتدات إذا أريد بالشراء شراء
المنفعة أو متباينتان أن أريد
بالشراء حقيقة ويكون الشرط
والعالم بهضم على بعض قدس
(قوله كدواب الجال) أي أولر حلين
(قوله وتظهره ولو اختلف الجال)
لا يبين قيد أي بأن تقول وحصل
اتعين فيما يحمله على كل واحدة
على حديثه والاشتماع (قوله وان
نقد) أي ولا يصح الا بشرط النقد
لا يوجد (قوله ومفهوما الخ) أي
لكن لا بد من التحميل بالفعل ولا
تتوقف الصحة على اشتراط التحميل
بل على حصوله (قوله وكلام المؤلف)
أي الذي فيه أن التحميل المعين يكتفي
حيث كان العرف يقيمه إذا كان
غير ثابت بمعنى غائبة وغير ذلك
شامل للدراهم والدنانير والفاضة
وأما الدنانير المعينة الفاضة فلا
يكتفي فيها بشرط التحميل بل لا يصح
الكراه بها الا بشرط الخلف أي
بشرط الاتيان بخلفها ان تلفت
كل أو بعضها أو ظهر فيها زانف أي
لعدم تعلق الاغراض بذاتها فلذا
اغترفها التأخير بشرط الخلف
بجلاف المثل غير المعين من الطعام
والعروض فان الاغراض تنعلق
بها فلذا اشترط فيها التحميل
ولم تكف اشتراط الخلف (قوله على
يدقاض مثلا) دخل تحت مثلا
ما إذا كانت تحت يدومع (قوله
وشروط الخلف يقوم مقام التحميل)

فأجل جاز على حذف مضاف أي وجاز اشتراط عقبة الاجر ويجوز فيه الجر بالعطف على هدية
(ص) لاجل من مرض (ش) موزها الشارح في رجاله كثر وعلى حل أزوادهم وعلى حل من
مرض منهم لانه مجهول والساطي على ما إذا كثر مشاة مجالا ولزادهم واشترطوا حل من
مرض منهم لا يجوز لتفسير وجه من الجهلة وقد بطل الصريح المرض فيؤدي للتخاسم والصورتان
متقاربتان ومثل المرض التبع (ص) ولا اشتراط ان ماتت معنة أتاها بغيرها (ش) يعني أن من
اكثر دابة معنة بشرط في أول كراهه ان ماتت أتاها بغيرها (ش) يعني أن من
هذا اذا نقد الكراه ولو طوعا ولا يصير لم يدين في دين وان لم يتعد جاز ولا ينافي كلام المؤلف
قول ان القاسم ان سأل أن يحمله من محل زمامه ويرد عليه دينار أو من زمامه فيحل ويريد
دينارا أنه جائز لان هذا الانتقال من صفة والاول في الركوب (ص) كدواب الجال (ش) يعني
أن الدواب اذا كانت لرجل شلت لكل دابة أولوا احدا وحده لغيره أكثر والجل يختلف فلا يجوز
أن يكرى الا بعد تعيين ما يحمله على كل واحد ما لو كانت كل دابة مشتركة بينهم أو بينهم بأجزاء
مختلفة واختلف الجال فإذا كانت الدواب مشتركة بينهم بأجزاء مشتركة جاز في اتفاق الجال
بأن يتفق وزن ما يحمله لكل دابة كقطار مثلا أو بطعة ويتفق وزن الموزون في البيوتة والاجر
ويتفق المكيل فيماد كراي النقل والخلفة فله يجوز الكراه ولو كانت الدواب لرجل ولو لم تكن
مشتركة بينهم واختلف عدد ما لكل أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة اذ يعلم حينئذ ما يحمله كل
دابة وقد مر ما ينوب عن مجملها من الاجرة متى كانت الدواب مشتركة بينهم بأجزاء متساوية فانه
يجوز الكراه أيضا فله ثبت وظاهره ولو اختلف الجال قدرا ولو يتفاوت بسوسة وثلاثة وخفة وأجرا
فقد علم من هذا أن كلام المؤلف مقيد بمعاذا لم تكن الدواب مشتركة بينهم بأجزاء متساوية
وبما إذا لم يتفق الجال فان كانت مشتركة بينهم بأجزاء متساوية أو اتفق الجال جاز الكراه فيها
كامر (ص) أولا يمكنه أو لم يكن العرف بتقديمه فان نقد (ش) أي وكذا لا يجوز أن يكرى
دوابه إلى أمكنة مختلفة كقرفة وأفرقية وطبعة من غير تعيين لاختلاف اغراض المكاريين لان
المكاري قد يرغب في ركوب القو به البعيد ويريد الضيقة الثلاثية الضيقة القو به فيدخله
الخطا وطرو وكذلك لا يجوز الكراه اذا وقع بشئ معين ولم يكن عرف ذلك البلد نقدا ذلك المعين وان
وقع النقد بالفعل بعد العقد لان بشرطه في أصل العقد فيجوز أن عبارته صادقة بأن يكون
العرف تأخير نقد المعين أو لم يكن عرف مضبوط بان كلوا يتكادون بالوجهين جميعا ومفهومه
لو كان العرف في البلد نقد ذلك المعين جاز وهذا مكره مع قوله سابقا وقد ثبت ان اتفق عرف
تحميل المعين وكره لأجل قوله وان نقد وكلام المؤلف خاص بغير الدنانير والدراهم بدليل قوله
(ص) أو بدنانير عينت الا بشرط الخلف (ش) أي وكذلك لا يجوز الكراه بدنانيرا أو دراهم معنة
غائبة بان كانت له دنائير موقوفة على يدقاض مثلا الآن بشرط المكاري أنها ان تلفت أو بعضها
أخلفها فله يجوز بشرط الخلف يقوم مقام التحميل أما الحاضرة فلا ينافي فيها اشتراط الخلف
بل ينظر فان كان العرف نقدا جاز وان لم يكن العرف نقدا لا يجوز الا بشرط التقيد
بالفعل لا بالقوله كدواب لرجل أي ككراه دواب العمل لرجل أو لا يمكنه مختلفة فتقوله أو
لا يمكنه معطوف على المقدود بدواب ولا يصح عطفه على لرجل لانه يقتضي أن الرجال
المكروهون والحال أنهم هم المالكون وقوله أو لم يكن الخصة لموصوف محذوف معطوف على
المقدود بل دواب وهو كراه وتقديره ككراه دواب العمل أو كراه لم يكن العرف فيه تقديمه

أي تحميل المعين غير هال التحميل لما عرفت من أن العقد عليها لا يصح إلا مع شرط الخلف حيث كانت غائبة

(قوله لا يخرجهما من الفساد الى الجواز) أي بل لا يضمن شرط الخلف (قوله والفرق الخ) أقول لا ينبغي أن حاصل ما تقدم أن العن
 القاسية لا يكتفي فيها بالتجمل بل لا يضمن شرط الخلف وغيره لا يكتفي بشرط التجمل بل لا يضمن التجمل فبمثل ما لا يفرق فيه
 فقوله والفرق أن الخلف لما كان مشروطاً (ع) وكما لم أعين لا يفيد شيئاً (قوله حيث جازت إذا اشترط التجمل) أي ولا يكتفي

شرط الخلف عنه ولا يحتاج إليه
 بخلاف الفرواق المعينة لا يضمن
 شرط الخلف ولا يكتفي بشرط
 التجمل فإذا علمت ذلك فالفرق
 الذي أعلاه الشارح لا يظهر تدبر
 (قوله أو يمتثل كراء الناس)
 الدونة أو يمتثل ما تنكرى الناس
 فقال أو الحسن أمافي المستقبل
 فجهول وانظر إذا كان منسل
 كراء الناس في الماضي هل يجوز
 لأنه معلوم أو لا يجوز لاختلاف
 أكره الدواب ولا تنكر الموالف
 في المسائل كلها تابع للدونة
 فعليه أن يتبع لفظها بالتعبير
 بالمستقبل (قوله يعني أن من أكرى
 دابة ولم يسلخ الخ) لا يعني أن هذا
 غير مناسب لأن يكون حلال القول
 المصنف أو يجعل عليها ما شاء
 ما رده أي أي شيء أراد فلا
 يتأتى أن يقال مع هذا حيث لم يجر
 عرف (قوله يفيد أنه لا بد) أي
 الذي هو مفاد قوله أو كرهه أو وزنه
 أو عده (قوله في كلامه إشارة
 لكل منهما) المعد الأول (قوله
 والافيكذا أو جئنا) والمنع في قوله
 أو جئنا مطلق وأما الأول وهو قوله
 فيكذا فمحل المنع إذا كان على
 الأزام ولولا حده ما كان على
 وجهه يرد النظر (قوله أو ينتقل
 لبلد وان ساوت) لأن ربهما قد
 لا يكون لغرض في الموضع الذي
 ذهب به إليه لثبوت عليهما
 كقاصب ومحل المصنف في كراء

مضعون أو معين ونقد الاجرة فان كان معيها لم يقد الاجرة أو تقدم يعرف بعينه حاز (قوله الأباذن) أي
 ربهما) أي يجوز لانهما ابتداء عقد (قوله صارت بمثابة) أي فيجوز مع الاذن بخلاف الدابة وقرى بقر آخر وهو أن المسافعين مع التنازل
 كالشيء الواحد بخلاف الدابتين فان التباين بينهما أشد من تباين المسافعين (قوله حتى ينص عليه) أي على منعه وفيه أن التوهم إنما

يظهر اليه فيما بعد المصلحة لا فيما قبل (قوله كراهضونها) لا يعني أنه تقدم أن المصنف قال وحل برؤيته أو كحل الخ فلا يصح العقد على الكراه المضمون الذي لا يضمن فيه عين المحلول أو على أن يحملها ما شاع قبل هذا من القائل الذي تبعه شارحنا حتى قل (قوله بأن يحملها حل مثلها) أي دخل معه على أن يحملها لجل مثلها ثم أنكر خبره بأن هذا يعارض قوله وحل برؤيته الخ قوله لغرضين الخ ظاهرهما أنه إذا أكرها إلى هودونه أمانة لا ضمان عليه إلا أن غيره واحد أفاد أنه يضمن إذا كانا كرى لن هو أقبل أمانة تكافى المدونة قال بعض الشراح وتظاهر كلامه الضمان بذلك وإن لم يكن هو أمينا وهو ظاهره (٤١)

قديري ربه أن الأول برأي حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني (قوله حيث لم يعلم) أي الثاني بتعدي الأول وعلمه بتعدي الأول بأن يعلم أنها سببه يكره أو أن يبرأ منه من الكراه وأما مجرد العلم بأنها سببه يكره فلا يكون ذلك علم بتعديه والحاصل أن الرب الدابة أن يضمن المكسرى الثاني أيضا إذا كان عالما بتعدي الأول أو لم يكن عالما بتعديه وكان التلف بجناية عمدا أو خطأ على أحد القولين وحيث أنه لم يعلم بأن يتبع أيهما شاء سواء كانا ملين أم لا لأن لم يعلم الثاني بتعدي الأول ولم يكن التلف من سببه إلى آخر ما في الشراح (قوله في المشتري من القاصب) أي الذي هو غير عالم (قوله لكن في حال رده) أي عند من الماشون وأصبغ إلا أنه أي أصبح قيد الضمان في هذه الحالة بما إذا كثرت الزيادة وأما بين الماشون فلم يقيد ومقاده من أنه المقتدر (قوله فخرها كراهه الأول) هكذا ذكره ح عن المدونة والمراد أهم مطلقا سواء أراد أخذ القصة أو كراه المثل في الزائد (قوله أي سببه) أي أنهم قول المصنف بزيادة أن المراد بسبب الزيادة يخرج ما إذا كان

أي بالفعل أو بالقول إن كراهها كراه مضبوطة أو لا يصلح عليها ما شاع فلا كان حلت زنة الفصل بأن سمى له وزنا مطلقا أو بالقول بأن جلاجل مثلها فلا كراهة بالمكسرى وقوله (كالتفينة) تشبيه في قوله وكراه الدابة كذلك إلى هنا فهو تشبيه في جميع ما مر لا في مقابلة فقط من قوله والكراهة لأن لم تحصل زنة (ص) وضمن أن كرى لغرضين (ش) أي وكذا لو كرى لجل هو أقبل منه أو أضر وهو مساو له في التقبل أو دونه فيه وإذا كرى لغرضين فرب الدابة أن يضمن المكسرى الثاني أيضا حيث لم يعلم وكان التلف بسببه عمدا أو خطأ على أحد القولين في المشتري من القاصب وكذا إذا علم بالتعدي ولو كان التلف بسمو أو لم يعلم بالتعدي ولم يكن التلف من سببه فإن علم بأنها يضمن كراهها يكرهه أنه أن يرجع عليه يضاف عدم المكسرى الأول وأما أن لم يعلم بذلك أن اعتقد بأنها ملكه أو لم يعتقدها فلا رجوع عليه بحال (ص) أو عبطت بزيادة مسافة (ش) أي وكذا يضمن المكسرى إذا زاد في المسافة التي كرى إليها ولو قلت كليل وعطيت وسواء أعطيت في الزيادة أو في المسافة التي وقع العقد عليها لكن في حال رجوعه ولا يعلم من كلامه ما يضمنه وقد ذكره في المدونة فقال إذا باع المكسرى الدابة التي كرى إليها زاد ملامسا فلا يضمن فطبت الدابة فخرها كراهه الأول والخيار في أخذ كراه المثل ما بلغ أو قصة الدابة يوم التعدي ويستثنى من الزيادة في المسافة ما يعدل الناس إليه ربه فلو تركه لعل حكمه وهو عدم الضمان وأفهم قوله بزيادة أي سببها سواء كانت تعبط مثلها أم لا بخلاف لو كان العطب بأمر سمو (ص) أو حل تعبط به (ش) أي وكذلك يضمن إذا زاد جلاجل تعبط بمثلها وعطيت وحاصل ضمانه أنه أن زاد من أول المسافة خسر ربه ما بين أخذ تعبطها ولا شيء من الكراه الأول ولا من كراه الزائد وبين أخذ الكراهين وإن زاد في أثنائها خسر بين أخذ تعبطها مع كراه ما قبل الزائد وبين أخذ الكراه الأول أن كان استوفى المسافة أو قدمه مع كراه الزائد فهو بخير بين أمرين هذا إذا تلفت وأما أن تعيط فيفضل الأرض منزلة القيمة والموضوع بحال أي وهو أنه تعدي بزيادة الجمل ونكر حل ليشمل زيادة الوزن ابن ونس قيدوا الجمل عما تعبط به وأطلقوا في المسافة حصول الزائد في الجمل في الجمل دونها فتكلمها تعدي فلا يضمنه وبعضه (ص) والاف الكراه (ش) أي وإن زاد في المسافة ولم تعبط أو زاد جلاجل تعبط بمثلها وعطيت أو لم تعبط فأنما عليه الصكر واعتما أي كراه الزائد بالقلم ما بلغ مع الكراه الأول ولا تخييره في القيمة وقوله (كان لم تعبط) أي كان زاد في الجمل ما تعبط به ولم تعبط به هذا التقرير يفهم منه أن قوله كان لم تعبط مغاير لما دخل تحت اللفظي مسئلة خاصة مغاير لما قبلها وهي وإن أمكن دخولها تحت قوله والاف الكراه لكنه أفرد هالكه وهو التصريح بأن الضمان

(٩ - خري سابع) العطب بسمو أو فلا ضمان ولو قال وأفهم قوله بكذا أنه لو كان بسمو لا يضمن وإن كان أحسن قوله بمنزلة القيمة أي فيخير بين أرض العطب وبين كراه الزائد قبله الأكثر منها حيث كان العطب بسبب الزيادة وهذا متعين لا يعدل عنه أي وكذا يقال فيما إذا تعيطت بزيادة المسافة (قوله ليشمل زيادة الوزن) أي كما يشمل زيادة الكيل والعدد (قوله ابن ونس الخ) بحث المصنف فيه بأن الدابة إنما هلك بجموع التعيب الحاصل بسبب التصرف المأذون فيه السابق مع غير المأذون فيه وفقر بعضهم بالعمل (قوله بالغا ما بلغ) أي ولو تعيطت لأن العيب ليس باقوى من هلاكها بخلاف تعيبها بزيادة تعيط مثلها أو الأصل أنه نأز في المسافة ونأز في الجمل ولو كان ما أن تعيط أو تعيب أو لا وقد عرفت أحكامها من الشراح وعلقتنا حتى ما إذا تعيطت لا بسبب الزيادة فالحكم أن

له كراهة الزائد وأرض العبدان لم يكن يسعوا (قوله ليس بمجرد الزيادة) أي اني تعطلت بها (قوله الآن يصحها كثيرا) ومثل
الحبس الكثير وكوب الأميال الكثير ومثل ذلك تغير الاسم أو الفعل والحاصل أنه التغيير في الحبس الكثير كالشهر أو الكوب
الكثير الذي هو منطقة تغير الاسواق ومثل ذلك ان تغيرت الاسواق بالفعل وان لم يكن الزمان كثيرا وإذا حبسها خمسة عشر يوما أو أكثر
فقط لم يجزئه العطار يكون الحكم كذلك أيضا (قوله فله كراهة الزائد أو قيمتها) أي وسواء كان بها حاضر أو لا كما قاله ابن القاسم (قوله
هذا مستثنى) وانظر ذلك مع التأمل في معنى قوله والأفكار المطابقة له مستقلة وذلك ما تقدمت أن الخلفي وان زاد في المسافة ولم
تعطل أو زاد حلالا تعطلت به وسواء (٤٣) عطبت أم لا (قوله) ولأن فسخ عضوض) ظاهره يشل ما لو فعل به ما يأم من مع عدم

العض يجعل شبكة (قوله) وقد
الخصي) هذا القيد ضعف
والحاصل أنه إذا اكترأ واشترط
أنه يسره به نهارا أو كان العرف أنه
لا يسره إلا نهارا أو دخل على
الاطلاق فانه يحمل على أنه صح
تقيين أنه أعشى ولو بعد علم
المسافة أي اكترأ فيها فانه يتقرر
لما يؤبره على أنه سالم العيب
وعلى أنه مبيع ويحط بنسبة ذلك
عما اكترأ به وأما إذا اكترأ على
أنه يسره به نهارا فانه تقيين أنه أعشى
فلا كلام له وأما ان اكترأ على أنه
يسره به ليلا فانه تقيين أنه أعشى
فانه يحط عنه من الكراهة أرض
العبد فان سافر به نهارا ولم يسره
ليلا في الغرض المذكور فله كراهة
مستثنى يسره به نهارا مع أرض
العبد عنه **في تنبيه** في ظاهر كلام
المصنف سواء كان في مكان
مستعقب أي يمكن الافاسة فيه
أم لا وقيد به بعضهم عاذا كان في
مكان مستعقب أي لانه يمكن
استنثار غيرها حيث لا يعتاد
ويحط عنه قيمة العيب (قوله على
أنه اسم كان الخ) أقول ويجوز
بوجه صفة تخشع لم يكن من

ليس بمجرد الزائد بل هو متوقف على العطب فان أهل المذهب أطلقوا في الضمان مع الزيادة
فربما يتوهم أن الضمان بمجرد الزيادة فصرح المؤلف بأنه لا ضمان بالامع العطب فهو من
المعنى عندهم بالاحتراز (ص) الآن يصحها كثيرا (قوله كراهة الزائد أو قيمتها) (ش) هذا
مستثنى من قوله والأفكار الكراهة وهو استثناء متصل أي إلا أن يصحها المكثري زمنا كثيرا على
ما اكترأها كالواكترأها يوما أو يومين فخصها بغيرها فله كراهة اليوم كراهة الزائد الذي حبسها
فيه إذا زادت على الماهل بتغير وسواء استعملها أم لا أو قيمتها يوم التصديق مع الكراهة الأولى ومفهوم
كثيرا أن العطب يسره كالسوم ويحويه ليس له الا كراهة الزائد وفهم من قوله فله أنه مخير في أحد
الامرين وهو كذلك وتخوف المدونة وبعبارة المراد بالكثرة ما كانت فيه أسوأها التي تزداد
له كراهة أو بما حبسها عند خروج الفضل للشامشلا (ص) ولأن فسخ عضوض
أوجح أو أعشى أو دبره فاحشا (ش) العضوض الذي يعض من يرب منه كافي الشارح
ونحوه لا في الحسن وبه يعلم أنه ليس المراد من عضوض المبالغة فيه يعني أن المكثري إذا طلع
على أن الذمة المكترأ فيها عيب من هذه العيوب بطلان تخير بين الفسخ بين البقاء عليها بالكراهة
الذي وقع العقد عليه لان خبرته تنفي ضررها بالجرح القوي الرأس الذي لا يتقارن بالضرر
والأعشى الذي لا يصير بالليل وفيد الخلفي حيث يحتاج اليه بالليل وظاهر المدونة كظاهر
المؤلف خلافه ولو لم يطلع على أنه عضوض أو أعور أو أعشى أو جرح الاسد انضماما فانه
الكراهة فانه يحط أرض العيب عن المكثري وفي أي الحسن ما يفيد واعلم أن أعشى وصف
لا فصل فلا إشكال في عطفه على عضوض وقوله أو دبره فاحشا على أنه اسم كان المخدوفه تكون
الجملة معطوفة على المعنى والتقدير ولأن فسخ ما كان عضوضا أو جرحا أو أعشى أو كان دبره
فاحشا (ص) كان يلحق لك كل يوم أربعين درهم فوجد لا يلحق الارديا (ش) تشبه في خبر
المكثري بين الفسخ والبقاء فان فسخ فله في الارديا نصف درهم وان بقي فعليه اكترأ كله
فانه بعض فقط ينبغي أي لان خبرته تنفي ضرره ويحل عليه قوله فيما يأتي فان بقي فالحكم هو أن
خبره بأن الجميع بين الزمن والعمل بقصد الكراهة حيث تنو با على المعتاد وأزاد العمل على الزمن
اتفاقا فان زاد الزمن على العمل فهل تقصد وهو ما ثمرة ريد أولا وهو ما يفيد كلام ابن
عبد السلام اعتمادا وحينئذ فيحصل ما هنا على أنهم ما حين عقدا الكراهة اعتقادا أن الزمن يزداد
على العمل وقول المؤلف فوجد الخ ظاهر في أنهم ما يذ خلا على ذلك وأجاب بعضهم بأن الامام
حوزها الجميع بين العمل والزمن لانه فوقع العاقدة على ذلك ولم يجز ذلك في الصانع لكثرة

عطف الفقرات أي أو حيوان دبره فاحشا فتدبر (قوله كان يلحق الخ) لا يخفى أن ذلك مشاهرة صحيحة المعاقدة
وهي غير لازمة فيحصل ذلك على أنه تفقد الكراهة (قوله لان خبرته تنفي ضرره) فيه نظر لان الزامه جميع الكراهة في كل يوم مع كونه
لا يلحق الارديا الزام لم يدخل عليه فاصوب ما في محشى تب من أنه اذا بقي فله نصف درهم (قوله اعتقادا أن الزمن) هذا الجواب
انما يتم إذا كان المراد أن عدم طمئنه للاردين يضيي الزمن عن طمئنه ما مع قدرته على ذلك وان كان المراد فوجد لا يلحق الارديا
بجزء من الزمن لطمئنه ما فلاتنا في هذا الجواب ويكون الجواب أن كلام المصنف هذا على مرضى ابن عبد السلام من أنه يجوز
الجميع بين الزمن والعمل حيث يبع الزمن كثيرا (قوله وأجاب بعضهم بأن الامام الخ) أي مع التساوي بين الزمن والعمل

(قوله وان زاد المكسرى) على مثل الثالث كجوزيقي كلام المصنف في قوله ثم تبين ان جعل فاعل زاد المكسرى، لكثرت كلام المصنف في قوله ونشره ونشره (قوله يحصل ان يكون مستأنفا) وهو ان زاد النقص في الجمل وهو ما قبله اولا وقوله يحصل اتمين بقية ما قبله اى بان يحصل في العين وقوله يحصل اتم اعم اى شامل للعمل والظن **﴿فصل جاز كراه جام﴾** (قوله جاز كراه جام) انما جاز كراهوا في قوله وان كان مر جوا كما يفيد قول الامام واقعه ما دخوله بصواب اى حسن وبعضهم جله على المتع اذا كان يغروه وجهه الشرى (قوله اشتراء المانع) انظره فانه شامل لما سبق وغيره وقوله فهو بيع انظره مع ما تقدم من خروجه من معنى البيع باللفظ الاعوم والمعنى الاخص ولعل هذا طرفة اخرى (٤٣) غير طرفة بان عرقه فلا اعتراض (قوله كقرن

المحافظة فيها على ذلك فالفرق في الاول قليل بخلاف الثاني وعهدته عليه انتهى (ص) وان زاد
أو نقص ما يشبه الكيل فلائلا وعليك (ش) أي وان زاد المكسرى في جمل الغاية على
ما استأجرها أو نقص عنه ما يشبه اختلاف الكايل فلائلا أمكرى في الزيادة شي ولا عليك
أمكرى في النقص شي وبما يتحمل أن يكون قوله وان زاد الخ مستأنفا ويحمل أن يضمن ثمة
ما قبله ويحمل أنه أمر وهذا أم فائدة في مثل النزوع عنها

فصل في ذكر فيه كراهة الجاهل والدار والعبد والارض واختلاف المتكاريين (ص) جاز
كراهة جاهل وزائفة كبيعها أو نصفها (ش) قال ابن رشد الكراهة اشتراط المنفعة فهو بيع
من البيع عيبه ما يحلها ويحرم ما يحرمها فلا يجوز فيه الفرور والجهل قال الفاكهاني
الكراهة عند ودو المعنى أنه يجوز كراهة الجاهل ما أشبه ذلك كقرن ومعل فروج وكذلك يجوز
كراهة زائفة أو ربع أو سواها وفي ظاهره ولو بعدت القضية كما كثرنا دارا بمصر وهو بمكة
برؤية سابقة أو وصف أو اختيارا دارا كما يجوز بيع كل من الجاهل والدار وجزء من الاجزاء
الشائعة كربع ونحوه وفي بعض النسخ كبيعها بنسبة الضمير وهي أحسن ثم إن كراهة في كلام
المؤلف يحمل أن يكون بمعنى الكراهة فعل منه حكم الا كراهه من باب أولى ويحمل أنه بمعنى
ا كراهة فعل منه حكم الا كراهة فعله بمعنى الا كراهه ويكون الا كراهه من باب أولى والرد
على المخالف في الا كراهة وقوله أو نصفها فاصدبه الرد على أبي ثور وبني حنيفة القائلين بفتح كراهة
ما ذكر والمقبي عند أبي حنيفة والخالية أنه لا يجوز كراهة الجزء من الشاع الا للشرع ولو قال
المؤلف كبيعها أو نصفه شد كراهة الضمير العائد على المذكور فيحمل الدار والجاهل كأن أحسن
لان الجاهل شد كراهة ان يقل أن الضمير العائد على الدار والجاهل باعتبار التخليب لقرب
الدار لكن القاعدة تغليب المذكور على المؤنث أو باعتبار النجعة (ص) أو نصف عيب (ش)
أي كذلك يجوز كراهة نصف عيب أو بدله لا مفهوم للتصغير يستعمل المكسرى يوما والاخر
يوما وان كان غلة أو قسمها على قدر الحاصل (ص) وشهر على أن سكن يوما ثم إن ملك
النجعة (ش) يعني أنه يجوز كراهة الدار والحافوت وما أشبه ذلك شهر على شرط أن سكن
المكسرى يوما فأكرمن الشهر زمة الكراهة أي القصد ومحل الجواز أن دخلا على أن المكسرى
عليك بقية المذهب السني والاسكان وأما رد دخلا على أنه نخرج المكسرى جعلها ولا
بصرف المكسرى في المدينة كما ولا غير فان ذلك لا يجوز فقوله إن ملك البقية أي إذا دخلا

في باب الاجارة لان الكلام هنا في استظهار العقارات

(قوله أو على أنه لا تصرف) معطوف على قوله على أن المكترى وقوله ولا غيره أي من أسكنه لغيره فلا ينافي أنه يسكن هو وقوله في الأول أي التي هو قوله على أن المكترى إذا خرج وقوله في الثاني أي التي هو قوله أو على أنه لا تصرف وقوله وهذا أي ما ذكر من عدم الجواز في الثاني ما لم يسقط نحو ما لا ينزعة وبعض القرو وبين كيدل على ذلك نصوصهم فقد زاد ابن عرفة عن المدونة ما لم يشترط عليه أن خرجت فلس ذلك أن مكترى البت (٤٤) ونقلها للشمي بزائدة لا خير فيها والكراه لازم والشرط باطل قال بعض الشيوخ موضعها ذلك الفرق بين عرفه

والشمي أن العقد عند ابن عرفة فاسد وإسقاط الشرط يصححه وعند الشمي صحيح والشرط باطل لا يعمل به (قوله فهو بالشار) أي فهذه مشاهرة لا وجبة (قوله وليس الخ) يحمل هذا على ما إذا تعدى تغير ما قبل في الغاية المعينة فيما تقدم ثمان ظاهر كلام الشارح أنه لا فرق في ذلك بين كون المتعدي يسكن بها أو منع المفتاح أو إيجازها للغير ولكن تذكرت حاصل ما في ذلك أنه لو أمكنه رب الدار من إيجازها للمكترى مائة دينار لم يكن رب الدار فيها ولا مكنته فيه فيها ولا مانعاً منه المفتاح فجميع الكراه لازم للمكترى كذا كثر أبلأ أو دواب لم يكرها فإنه يكرها في أن يكرها فإن عليه جميع الكراه إذا لم يكنه ديهانه سنة مثلاً فذكر يكرها في السنة لا خرف للمكتر لا كثر من كراه المثل وما أكثر به وعليه حينئذ دفع جميع الكراه لرجاء أو يحبط عنه خمسة سنة من الكراه فالتأخير بين ثلاثة وتارة يسكن بها بنفسه أو يتعمن المفتاح فإنه يسقط عن المكترى حصه ذلك (قوله أو مسألة الخ) هذا يقتضي أن المشاهرة ما عيرت بلفظ الشهر وأن في عبارة المصنف حذفاً وقوله بعد قال المشاهرة الخ ينافيه ويقتضي

على ملك البقعة أما بالشرط أو بعدم اشتراط ما ينافي ذلك كالإطلاق بخلاف ما إذا دخل على ما ينافي ذلك كدخولها على أن المكترى إذا خرج رجعت الغات المستأجرة بها أو على أنه لا تصرف فيها بكرة ولا غيره فإن العقد لا يجوز وإن أسقط الشرط في الأول فلا بد من فسح العقد لما فيه من الغرر وإن أسقطه في الثاني صح العقد وهذا نحو ما لا ينزعة وبعض القرو وبين ولكنه مخالف لقول الشمي أنه شرط باطل وقوله على أن سكن أي فهو بالتأجير ما لم يسكن ثمان قوله وشهر أعطف على مقداره قبله تقديره ما زكراه جام وداراً ما عطفوا وشهراً وأما ذكر منع إيجازها في المعطوف عليه لاجل قوله على أن سكن يوم الخ ويحتمل أن يكون من عطف الجبل أي أو جاز الكراه شهر الخ (ص) وعدم بيان الابتداء أو جل من حين العقد (ش) هذا معطوف على كراهي أو جاز كراه جام وعدم بيان الابتداء أو جل من حين العقد يجوز مدة معلومة كقولها أستأجر منك سنة مثلاً من غير أن يذ كر الابتداء أو يحمل ابتداء ذلك من يوم العقد فإن وقع على شهر فإن كان في أوله لمزمه كله على ما كان عليه من نقص أو تمام وإن كان في أثنائه لمزمه الكراه في ثلاثين يوماً من يوم عقد أو كذلك في السنة إن كان في أول شهر لمزمه أثناعشر شهراً بالآله وإن وقع بعد ما مضى من السنة عشرة أيام مثلاً حسباً أحد عشر شهراً بالآله وشهر راعى تمام ثلاثين يوماً فظاهر قوله وجعل من حين العقد سواء كان الكراه وجبة أم مشاهرة أما الأول فظاهر وأما الثاني فلاماً لما كان متكاملاً من السكن وإن لم يكن العقد لازماً كذا ذلك ما لم يصل عن نفسه وإذا مضى بعض المدقة قبل تمكنه سقط عنه ما مضى به من الكراه ويسكن بقية المدقة وليس له بدل ما مضى منها قبل تمكنه قال في مختصر المتوسطة فإن منعه منها بعض المدقة المسترطوة ثم تمكنه فقلبه بحسب ما سكن ولا يكون له أن يذ بعد المدقة بقدر ما منع منه انتهى وشحوفي المدونة (ص) ومشاهرة ولم يلزم لها إلا بقدر فقدرة (ش) هذا معطوف على شهر أي أو جاز الكراه مشاهرة أو مسافة أو مياومة إلا أنه غير لازم لها فكل منها لا انحلال متى شاء مثل أن يقول أستأجر منك كل شهراً أو سنة بكذا إلا أن يكون جعله شيئاً من الإيجاز فإنه يلزمه بقدر ما جعل فإذا قال مكترى منك كل شهر بدنياً مثلاً لم يجعل له خمسة أشهر فإنه يلزم خمسة أشهر فالمشاهرة لقب للمدة غير المحدودة والوجبة لقب للمدة المحدودة وقوله ولم يلزم أي الكراه لها ما لا دار والمجورود متعلق بفعل يلزم فلا يقال يلزم منه بنفسه فلا شيء عداً باللام قوله فقدرة أي فيلزم قدره ما لم يشترط عدم الإيؤم فيعمل به ويجري مثله في الوجبة (ص) كوجبة بشهر كذا وهذا الشهر أو شهر أو إلى هكذا (ش) هذا تشبيه في الإيؤم المفهوم من قوله فقدرة ولما كان الوجوب أسهل السقوط كقولها فإذا أوجب جنتو بها أي سقطت وكان انقطاع يلزم مكانه الذي سقط فيه سمى الواجب لازماً قلنا أوجب وجبة لزماً وهو المعنى أن

إن لا حذف في عبارة المصنف لا أولى أن يجري على سن الآتي (قوله فالإيؤم الخ) لايحي أن فاعل لزماً ونحوه والجواب الإجابة أن هذا على مذهب الكوفي القائل بجواز أعمال شهر المحدث والمستتر وقد يقال إن معنى قلته أنه من شرطه فلا ينافي أنه في المعنى متعلق بحذف أي الكراه المتعلق بها والأقرب أن اللام زائدة وقوله ويجري مثله في الوجبة فتقول تلزم ما لم يشترط عدم الإيؤم (قوله أي فيلزم قدره) فيه إشارة إلى أن قدره فاعل لعل لم يحذف مع أنه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل (قوله سمى الواجب لازماً) جوب لم يأت سمى الواجب في الشرع لازماً وقوله فلذا أي فلو كان الوجوب يلزمه السقوط سميت تلك العقد وجبة لزماً وبها

(قوله أوسن) وحدث عندى ما نصه يحمل على ثلاثة وان كان جمع كثرة (قوله وجه كونه وجيبة الخ) اعلم ان هذا التوجيه بارى سنة مع انه يحكى فيه التأويلين فالأول ما هو واقع في بعض النسخ أشهر بصيغة الجمع كما قال ابن تاجى لا ينسكبة التأويلين بعد ذلك في سنة دليل على أن الأول أعماها وأشهر بصيغة الجمع أو أنه منى على كلام الفنى والمقدمات تأول كلفه المذونة والحاصل أن المعتد كالأفاده بعض شيوخنا مثل سنة شهر افراق بينهما وقد قال أى على الافراد بما ذكر شهر أو لا إشارة الى اعتداد أحد القولين ثم يحكى الخلاف بعد ذلك كما يتفق (قوله هل يكون ذلك وجيبة) هذا (٤٥) تأويل ابن بابية والاكثر على المذونة بل هو ظاهرها

وقوله وأغير وجيبة هو تأويل ابن محمد صالح (قوله عشر) لا مفهوم لعشر (قوله فيجوز النقد تطوعا) لا يحنى أن مع النقد تطوعا الدوران بين السلفية والتمنية كما هو ظاهر وبالجملة أن المسرد الدوران المتنوع لان الدوران المتنوع انما يكون مع الشرط (قوله عند ابن القاسم) ومقابل له ما له بد الملك فانه تفصيل لا مضاف لا دأى بله (قوله يفيد أن شرط النقد لا يجوز الخ) والمعمل عليه هذا دون المفهوم من قوله وان سنة كما هو المفهوم من بعض الشراح (قوله الامامة الرى) أى بان كانت من أرض المشرق (قوله الامامة الرى يجوز كراؤها) أى كالأرض المشرق طامه يجوز كراؤها أربعين عاما كما فى الخطاب (قوله سنين كثيرة) ذكر الخطاب انما كرى بالنقد الثلاثين عاما والاربعين انتهى والتظاهر أن ذلك كتابة عن الكثرة فلاجل ذلك لم يلتفت لنقله (قوله النقد) أى شرط النقد ولو لاربعين كذا فى الشراح ويحمل ذلك على بعض أراض النبل مما شأنه الرى (قوله أرض النبل الامامة) فيسمى ان ذقتيته أن

الاجارة الوجيبة لازمة له ما حصل تقدم الى آخر الاجل الفنى جماء ما لم يشترط أحدهما الخروج حتى شاء فيكون العقد مخلصا من جهة ولها الفاظ كما قال المؤلف فاذا قاله أ كرى منك شهر كذا أو سنة أو هذا الشهر أو هذه السنة أو أشهر أو سنين أو الى شهر كذا أو الى سنة كذا أو الى يوم كذا كل ذلك وجيبة لازمة لهما لا خيار لاحدهما إلا أن تراضيا على فسخ ذلك والله فى شهر كذا التصور رأى كوجيبة صورة شهر كذا أو وكذا وقوله بشهر كذا معر بالاضافة وقوله أو هذا الشهر معر بضم الشارة وقوله أو أشهر أو وجه كونه وجيبة أن الانتداعا كان من حين العقد فمصر بمنزلة قوله هذا الشهر (ص) وفى سنة كذا أو بلان (ش) سنة منصوب على الحكاية والمعنى أنه اذا قال أ كرى منك سنة بكذا هل يكون ذلك وجيبة بمنزلة هذه السنة أو غير وجيبة بمنزلة كل سنة بكذا وبعبارة يحمل أن يراد فى ذلك كل سنة فلا يكون وجيبة وأن يراد سنة واحدة فتكون وجيبة فلا جارى الخلاف (ص) وأرض مطر عسرا ان لم يتقد (ش) يعنى أن أرض المطر يجوز كراؤها عشرين سنين ان لم يشترط النقد فى العقد والافسد الدوران الثمن مع الشرط بين التمنية والسلفية ومع غير الشرط لا بدور فيجوز ان نقد تطوعا فقوله ان لم يتدأى بشرط وشرط النقد كالنقد بشرط ولا مفهوم لعشر ولا مفهوم لأرض المطر لان كراهية جمع الأراضي بغير نقد جارى عند ابن القاسم وقوله وأرض مطر بالجر عطف على جماع أى أرض غير مأمونة دليل الاستثناء بعد وقوله (وان سنة) مبالغة فى المفهوم والمعنى أن شرط النقد فى العقد يفيد ولو فى سنة من السن المذكورة ثم ان المبالغة على السنة يفيد أن نقد بعضها أى بشرط لا يفيد ما تقدم أول باب الجباين من قوله وأرض لم يؤمن ربه مع التعليل يفيد أن شرط النقد لا يجوز وان وقع فمما قل (ص) الا المأمونة (ش) أى فيجوز النقد فيها مع الشرط والمعنى أن أرض المطر المأمونة الرى يجوز كراؤها السنين الكثيرة ويجوز النقد فيها مع الشرط ثم ان الاستثناء متصل لان المستثنى والمستثنى منه فى أرض المطر وقوله (كأنل والعينة فيجوز) تشبيه أى كما يجوز فى أرض النيل والعينة بفتح الميم وهى كسر العين وهى التى تسمى بالعين السانية والا تار بالعينة النقد لا تمثيل للأصغر الموقفا كما عن أرض المطر المأمونة فلم يعلم حكمها هل يجوز أو لا بشرط النقد أم لا وقد نص مالك على جواز اشتراط النقد فيها (ص) ويجب فى مأمونة النيل اذا رويت (ش) النيل بكسر النون فبضم مصر والمعنى أن أرض النيل المأمونة اذا رويت فانه يجب النقد فيها أى يحق ربه بالكرام على المكثرى لانه صار متمكنا كما كراما أو أملا أرض السنى والمطر فلا يجب على المكثرى نقد الكرام حتى يتم الزرع ويستغنى عن المعاونة ابن رشد وخروج مأمونة الرى غير مأمونة كالتوقعه الى لا يلفها النيل لما أراضها فوه اذا رويت أى تحققر بها وان تروا بفعل وبيله التعليل وقوله ويجب الخ أى وعكس كما فى من قوله

غير المأمونة الرى اذا رويت لا يجب النقد فيها وليس كذلك ولكن شارحنا مع ظاهر عبارة المصنف فالاولى للمصنف أن يقول ويجب فى أرض النيل اذا رويت (قوله وان تروا بفعل) لكن ربه يجوز ربه لمكونه اشدية الانخفاض وفى ربه من البصر فانه يزاد من البصر روى منها فلا متافاة بين قول الشارح محقق ربه وقوله وان تروا بفعل الا أن خبره بان هذا المخالف للنقل بل حيث أنه لا يجب النقد الا بالنسبة بان ذهب النيل عنها فلا معنى لما قاله ربه الله انصار وحب التفتن منطبا الامر بن وجود الرى بالفعل وان تمكن من الزرع (قوله وبيله التعليل) أى الذى هو قوله لانه صار متمكنا والحق أنه لا يدل لان يتمكن

مختلفة عما دخل على أن يقطع الفلز غرسه فدخل على أمر معروف بخلاف الزرع ما يمكن لغيره على الفلز لم يدخل على أمر معروف فلذلك يجوز الآن بكريه الآن بعد غرام زرعه فلا بأس به أذ هو أمر معروف ولذا جازل أو الحسن قوله الآن بكريه الآن غرام الزرع فلا بأس بذلك أي بعد الزرع وان إلى معنى يعدوهوا الظاهر إذا لمعنى لا يفتاها على ظاهره لأنه لا يترتب كراهة مثل في المدعى بقتل الزرع فلا معنى لاعتدالكرا على ذلك لأنه محسوس تحت رحمة الله (فان قلت) ما الفرق بين الزرع والشجر (قلت) فذلك بعض شيوخنا للفرق أن الزرع يفسد بقلعه بخلاف الشجر لا يفسد بل يمكن (٤٧) غرسه أو يستمر (قوله أو بالرفع) لا يفتي أنه على الرفع يكون عاما بخلاف الجرفاته

ينزل إلى عام طيبه وليس لك أن تستأجرها مادام زرع هذا فيا وبعبارة بالمرع عطا على شجر أي لا استأجر غير ذي زرع أو أرض زرعها أي زرع الفيرق في شجر باللام أو بالكاف أو بالرفع على أنه مستأجر وان لم يحذف وهو من عطف الجمل أي جازا استقرار أرض سنة لا زرع فلا يجوز استأجره لغيره به ونفسه به فهمه عاذا كان الزرع يعلم أنه يتم في مدة الاجارة ضعيف لان الزرع اذا انتقضت مدة الاجارة لم يكن رب الأرض ملحقا بملكوته كراهة زرعه بخلاف الشجر فان له ان امر الفارس بقلعه كما امر والشجر اذا كان فيه غرق قد أبرك بعتلة الزرع (ص) وشرط كس مرأض (ش) أي ويجوز أن يفتي العرف أن كس المرأض عليه من مكرا أو مكرا ينشوطه على غير معروف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والماء كقضى المكري وقوله (أو مرمة) عطف على كس وكذا يقال فيما بعده يعني أنه يجوز للمكري أن يشترط على المكري ما يحتاج إليه الدار أو الجمل من المرممة وهي إصلاح ما هو من بنائها من كراهة الواجب (ص) وتطمين من كراهة الواجب لان لم يجب أو من عند المكري (ش) أي وكذا يجوز للمكري أن يشترط على المكري أن يطين الدار بشرط أن يكون ذلك من كراهة واجب على المكري بشرط أو عرف وتطمين الدار هو طها أي جعل الطين على سطحها وقد بدت الموقوفة بأن يسمى مرة أو مرتين في السنة لأن قال كلما احتاجت لانه مجهول وكذلك لا يجوز اشتراط ما ذكر من كراهة لم يجب على المكري لانه ساف وكرهوا اذا وقع وزلزال المكري قيمة ما سكن المكري والمكري قيمة ما رم وكذلك لا يجوز اذا وقع العقد على شرط كون ما يحتاج اليه من مرممة وتطمين من عند المكري للجهة فقوله من كراهة واجب راجع للتزيم والتطمين وأما الاول فعلى المكري فلو كان على المكري بالعرف واشترطه على المكري حاز من كراهة واجب فلو رجع المكري بعد عقده مع المكري أن يفعل ما ذكر من كراهة واجب وقال للمكري لا تنصرف فلسه ذلك (ص) أو حرم أهل ذى الجمال أو نورتهم مطلقا (ش) يعني أنه لا يجوز للمكري أن يشترط على المكري حرم أهله أي غلهم أي كلما احتاجوا إلى الحميم لانه مجهول الآن بشرط شامع أو ما يجوز وكذلك لا يجوز اشتراط قوة أهل ذى الجمال على المكري للجهة وسواء عرف المكري أهل ذى الجمال أو لم يعرفهم وهو المراد بالاطلاق وهذا بخلاف اشتراط خياط يخطط له ولعله ما يحتاجون إليه في السنة أو الخياطان يخرجه ولعله ما يحتاجون إليه في السنة أو الشجر أو الأسبوع لان ذلك معروف عند الناس فهو جاز اذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون إليه فله مالك (ص) أولم يعين في الأرض بناء وغرس وبعضه أشتر ولا عرف (ش) عطف على لم يجب والمعنى أنه لا يجوز أن يستأجر الأرض على أن يفعل فيها ما يشاء من بناء وغرس ولم يعين ذلك حال العقد والحال أن بعض ذلك أضرم بعض ولائم

بترك إلى عام طيبه وليس لك أن تستأجرها مادام زرع هذا فيا وبعبارة بالمرع عطا على شجر أي لا استأجر غير ذي زرع أو أرض زرعها أي زرع الفيرق في شجر باللام أو بالكاف أو بالرفع على أنه مستأجر وان لم يحذف وهو من عطف الجمل أي جازا استقرار أرض سنة لا زرع فلا يجوز استأجره لغيره به ونفسه به فهمه عاذا كان الزرع يعلم أنه يتم في مدة الاجارة ضعيف لان الزرع اذا انتقضت مدة الاجارة لم يكن رب الأرض ملحقا بملكوته كراهة زرعه بخلاف الشجر فان له ان امر الفارس بقلعه كما امر والشجر اذا كان فيه غرق قد أبرك بعتلة الزرع (ص) وشرط كس مرأض (ش) أي ويجوز أن يفتي العرف أن كس المرأض عليه من مكرا أو مكرا ينشوطه على غير معروف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والماء كقضى المكري وقوله (أو مرمة) عطف على كس وكذا يقال فيما بعده يعني أنه يجوز للمكري أن يشترط على المكري ما يحتاج إليه الدار أو الجمل من المرممة وهي إصلاح ما هو من بنائها من كراهة الواجب (ص) وتطمين من كراهة الواجب لان لم يجب أو من عند المكري (ش) أي وكذا يجوز للمكري أن يشترط على المكري أن يطين الدار بشرط أن يكون ذلك من كراهة واجب على المكري بشرط أو عرف وتطمين الدار هو طها أي جعل الطين على سطحها وقد بدت الموقوفة بأن يسمى مرة أو مرتين في السنة لأن قال كلما احتاجت لانه مجهول وكذلك لا يجوز اشتراط ما ذكر من كراهة لم يجب على المكري لانه ساف وكرهوا اذا وقع وزلزال المكري قيمة ما سكن المكري والمكري قيمة ما رم وكذلك لا يجوز اذا وقع العقد على شرط كون ما يحتاج اليه من مرممة وتطمين من عند المكري للجهة فقوله من كراهة واجب راجع للتزيم والتطمين وأما الاول فعلى المكري فلو كان على المكري بالعرف واشترطه على المكري حاز من كراهة واجب فلو رجع المكري بعد عقده مع المكري أن يفعل ما ذكر من كراهة واجب وقال للمكري لا تنصرف فلسه ذلك (ص) أو حرم أهل ذى الجمال أو نورتهم مطلقا (ش) يعني أنه لا يجوز للمكري أن يشترط على المكري حرم أهله أي غلهم أي كلما احتاجوا إلى الحميم لانه مجهول الآن بشرط شامع أو ما يجوز وكذلك لا يجوز اشتراط قوة أهل ذى الجمال على المكري للجهة وسواء عرف المكري أهل ذى الجمال أو لم يعرفهم وهو المراد بالاطلاق وهذا بخلاف اشتراط خياط يخطط له ولعله ما يحتاجون إليه في السنة أو الخياطان يخرجه ولعله ما يحتاجون إليه في السنة أو الشجر أو الأسبوع لان ذلك معروف عند الناس فهو جاز اذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون إليه فله مالك (ص) أولم يعين في الأرض بناء وغرس وبعضه أشتر ولا عرف (ش) عطف على لم يجب والمعنى أنه لا يجوز أن يستأجر الأرض على أن يفعل فيها ما يشاء من بناء وغرس ولم يعين ذلك حال العقد والحال أن بعض ذلك أضرم بعض ولائم

المكري وفيها موضع آخر ما يفيد أنه على المكري وجع بينهما بان الاول في الموجود قبل الكرا والى في الحادث بعد بان الاول في الفناء والجما من الثاني في غيرهما (قوله أو عرف) أي يشترط المكري على المكري التجهيل أو بجري العرف أي ويجهد الكرا على المكري (قوله الآن بشرط شامع أو ما) أي كان يدخلوا كل شهر مرة أو بجري العرف بشئ معلوم والحاصل أنه اذا علم عندهم والوقت الذي يدخلون فيه جاز والافلا (قوله لان ذلك معروف عند الناس) أي فالدار على معرفة عيال الرجل ثم لا يفتي أن هذا يناقض قوله آخر اذا عرفت عيال الرجل وما يحتاجون لانه يفيد أنه لا بأس من زرع لا أمر واحد فقط (قوله من ينشون غرس)

أى من بناء أو غرس أى استأجره البنا لم يسبق فوج ما فيه هل تراو حاط ولا مانع من المطلق البناء على السر والجمهور أو استأجره القرس ولم يسبق فوج ما يفرسه هل جبر أو غيب مثلاً ولا يخفى أن السر أضر من الحاط والجبر أضر من الغيب ويحتمل كما هو ظاهر الشارح أن المراد لم يسبق فوج ما يفرسه هل هو بناء أو غرس ثم لا يخفى أن قوله بعضه أضر قيد كما يستفاد من كلام الشارح فقهومه أنه إذا لم يكن أضر فليس حكمه كذلك منع أن لا يجوز قطع ما بين بعض أفراد القرس أضر من غيره وبعض أفراد البناء أضر من غيره كما عرفت فلا يظهر وجه ذلك القيد وكذلك ما ياتي البص على الاحتمال الثاني بالاولى ثم يمكن أن يصور عدم الضرر فيما إذا قال استأجر من أن الأرض على أن أزرع فيها ما يحيل خبراً أذهو شامل للقمح والشعير وليس بعضهم أضر فلا يحتاج لبیان حينئذ إلا أن ذلك ليس غشياً للجمهور عنه وذلك لأن معنى المصنف (٤٨) لا يجوز أن لم يسبق فوج من القرس والحال أن بعض أنواعه أضر من بعض فقهومه أنه إذا كان بعض أنواعه

عرف بضره ففوقه أو لم يعين بالبناء للفعول فإن عين ما يفعله فيها جاز وكذلك إذا لم يكن أضر فله جاز ولو لم يعينه كما إذا استأجر الأرض لزراعة شعير أفسد الفرس زرعها حنطة أو لأشرفى ذلك وجهة ولا عرف وجهة حاله **(فائدة)** صرح جماعة ببيع القرس والزرع في المسجد وقالوا لا يجوز الحفر فيه ولا الدفن فيه قالوا لعل من يذ كر الكراهة أراد كراهة التصريم (ص) وكراهة كيل بمجاعة أو بعرض (ش) أى وكذلك لا يجوز كراهة الوكيل مقوضاً كل أناساً لأرض موكلة أو ذار بمجاعة لأن الوكيل لا يتصرف إلا بمقتضى ما أخذه والمصلحة لموكلة وكذلك لا يجوز له أن يكرى ذلك بعرض لأن المالك أن الأرض والمالك لا يكرى إلا بالتفقد وله فتح عقد الكراهة وإجازه أن لم يفت فأن يرجع على الوكيل بالماضي فلا يملك ولا يرجع على الوكيل على الساكن فإن كان الوكيل عبد يرجع على الساكن الكراهة ثم لا يرجع على الساكن على الوكيل ويجزى مثل ذلك في تأخر الوقت حيث جاز في اجارة الوقت لا بمنزلة الوكيل ونسب أيضاً أن يكون الوصي كذلك يجامع التصرف عن الغير في الكل على غيره وجه المصلحة (ص) وأرض مسددة لقرس فإذا انقضت فهو لرب الأرض أو نصفه (ش) يعنى وكذلك لا يجوز أن يكرى الأرض مدة عشر سنين مثلاً على أن يفرس فيها شعير إسماعيل فإذا انقضت المدة كان الشعير كله أو بعضه لرب الأرض في آخرها وعله الفساد للقرس والمجاعة لأنه أكرى أرضه بشعير لا يدرى أين أم لا فلا قال لرب الأرض ذلك نصف الشعير أو ربعه من الآن حازع دنانير القاسم وهو المشهور لأن ما أجرة به هنا معلوم مررت قوله فهو أى القرس وهو الاجرة وقوله أو نصفه بالرفع عطف على ما أجرة به أو نصفه لرب الأرض وإذا وقع على مال المولى فقيل أنه كراهة فاسد وهو ظاهر قول المدونة لأنه أكرى أرضه بشعير لا يدرى أين أم لا وقيل اجارة فاسدة وعلى الاول فالقرس لمن غرسه وعليه لرب الأرض كراهة المثل وبوت بالقرس وعلى الثاني بفسخ متى أطلع عليه والقرس لرب الأرض وعليه أجرة عمله وقعة القرس يوم وضعه وبطله أيضاً بما كل من أقر فيما مضى (ص) والسنة في المطر بالحصاد وفي السقي بالمشهور (ش) يعنى أن من استأجر أرض المطر أو أرض التبل سنة فأنها تنقضى فيها بمحصاد الزرع ومنها أو ما أرض السقي أى التي تسقى بالآلة سنة تنقضى فيها بالمشهور أى فيلزم فيها التساع عشر شهر أقوله بالحصاد

فقهومه أنه إذا كان بعض أنواعه ليس أضر بعضه من بعض فلا يمان لتوعد ذلك القرس مع أننا جازمون قطعاً ما بين بعضه أضر من بعض المثال الذى ذكرنا هنا هو بعض أفراد نوع من القرس أى بعضه أضر من بعض فليس التفاوت بين أنواع القرس بل بين أصناف نوع منه (قوله) كما إذا استأجر الأرض لزراعة شعير (الح) تنظير (قوله) وكراهة كيل بمجاعة (الح) وإذا وقع الكراهة بفسخ مجاعة بان وقع بكرة المثل فلا تسخ وقولهم الوقت يقبل الزيادة يجوز على ما إذا وقع الكراهة بدون اجرة المثل ثم زاد به شخص حتى وصله لاجرة المثل فتقدر (قوله) مسددة لقرس) أو ما مسددة لئله فهو جائز قال في المدونة فإن أعبرته أرضك لبنى فيها ويسكن عشر سنين ثم يخرج ويدع البناء فإن بين صفته البناء ومبلغه أى المدة التي يسكن فيها المكثري فهو جائز وهو اجارة وإن لم يصغه لم يجز فلو قال أسكن ما بدا لي لم يجز فإن وقع

ذلك كراهة أرضك ذلك أن تعطيه قيمته فلو علوان أعبرته سنين على أن يفرسها أصول على أن يكون لك بعد المدة لا يجوز أن يسلك خدم معروف انتهى أى لأنه لا يمكن معرفة مدة القرس التي يكون عليها بعد انقضاء مدة العارية بخلاف البناء فإن صفته تعرف بعد انقضاء مدة العارية يذ كر ما بين العقد واصلاح البناء إلى أن ياتي على الصفقة ليس فيه من المثقة كما في اصلاح القرس (قوله وهو المشهور) ومقابل لا يجوز وهو من دين ودين وحاصله أنه مثله المولى اجارة وهذا مقارسة فلا تضرر بينهما كاذكر في ك ومثل ذلك ما إذا جعله كله من الآن كما استظهره (قوله كراهة فاسد) أى أكرى الأرض كراهة فاسد فقد تعلق العقد بما لا يقبل وقوله وقيل اجارة فاسدة أى أكرى المكثري فقد تعلق العقد بتنازع ما يقبل (قوله وبوت بالقرس) أى لأنه لما تعلق العقد بتنازع الأرض وحكمه بفساده وشأنه الفسخ والفسخ عند عدم الخير وغرسها تقييد فلذلك مدقق بخلاف القول الثاني الذى يقول بالاجارة وان العقد تعلق بتنازع العاقل والعاقل لم يحدث فيه تغيراً فلذا حكى بنا بالفسخ متى أطلع عليه

(قوله وكانت الارض تزرع من تأومر تن) **والظاهر أن المراد بالحصاد في الزرع الاولى حيث تمت ترويع الارض من تين ثم بعد كتي**
 هذا وجدت عن شيخنا عبد الله قاتلا ما نصه والعبرة بالحصاد الاول (قوله أو جذه) الجذ هو القطع ولوأ به يتعلمه لكان أحسن وقوله
 كل زرع راجع للحصاد وقوله والعرب والفت راجع للفتح وقوله والموتوخة راجع لقطع وقد تحذف بعض البلاد
 وقوله فلو كانت مما يخلف بولونا كالبرسيم (قوله في المذالح) أي اللدة الزائدة يقطع النظر عن الكرا في السنة وأما نظركم في
 هذه المدة ولا ينظر لتسبته لكراه السنة وهذا على ما يستحسن والمصنف ما ش عليه والحاصل أن مستحقنا طر ح قوله فيها على حساب
 ما كرى منه فهو ما ش عليه ولا يتطرق إلى كرى منه ومعنى على حساب ما كرى منه على ما قاله ابن بونس أي قال ما كرهه كراهها
 في السنة فيقال خمسة مثلاً فيقال وما فيه كراه هذا الامداد الذي قاله دينار (٤٩) فيعطى لراثة من جش الكراه كان قد لا
 أو كثيرا والحاصل أن المستفاد

من ابن عرفة وبعض الشراح
 اعتماد كلامهم منون وضعف
 ما قاله ابن بونس (قوله لان السنة
 فيه بالحصاد) أي لزرها ونظيره
 سواء تأخر الزرع عن السنة أولا
 لانه ليس لصاحب الارض قطع ولا
 أجره قلته نت (قوله لم يؤمر) انما لم
 يؤمر ليس فيه تلفش وإذا كان
 كذلك فرب الارض أن يأمر
 المستاجر بقطع حصره ولم يذكر عيج
 وأخذ كراهه عند قول المصنف
 وأرض سنين لم يضر بها (قوله
 وأما لو كان يظن الخ) هذا ضعيف
 والمقصود لو كان به يظن بقاءه
 فالحكم كما قال المصنف (قوله
 فهو رب الارض) انظر لو لم يكن
 له رب هل يكون رب الحب أو هو
 مباح كالغلب كما قاله عجم فان قلت
 سيأتي في المسوات أن حره من
 الاحياء فاجواب أنه له حيث لم
 يعرض عنها وما هنا قد عارض
 عنها (قوله بل هو فرض مسئلة)
 أي مسئلة كان آثاره اياها
 (قوله فان بقيت فهو له) أي وكذا

كانت الارض تزرع من اراضي السنة أو مرة والحصاد في كل شيء بحسبه أي بحصده أو قطعه أو
 جذه أو رعيه كالزراع والعرب والفت والموتوخة والكيون ونحوها فلو كانت مما يخلف بولونا
 فبأخر بطن (ص) فان تمت وله زرع أخضر فكمرا مثل الزائد (ش) يعني أن مدة الاجازة إذا
 انقضت ولا يستاجر في الارض زرع أخضر فله بل يرب الارض أن يبقيه فيها ليعلم طبعه وله
 على المكثري أجر كما مثل أي فما زاد على السنة يلزم فيه كراه المثل إلى أن يستوفي الزرع ولو بقي
 الزرع في الارض بعد انقضاء مدة الاجازة فهو الشجر من مثله لا يقال ما تساوى هذا الارض في
 المسئلة لو أكرت فيقال يساوي كراهها كذا فيعطى الرب الارض وهذا مقر على ما قلناه ولا
 يصح نفعه على الاول لان السنة فيه بالحصاد وقوله وله زرع أخضر أي زرع لم يتم أي أشجر
 لم يؤمر أي كان يظن الزارع عليه بعد المدة يروا ما لو كان يظن غياه بعد ما يكثر فهو مستعد
 فرب المستجر ان شاعرت أرضه فافذر زرع أو أقره ما لا كثر من قيمة الكراه ومن كراه الوجبة
 (ص) وإذا انتقل للمكثري حب فبنت قابلا فهو رب الارض (ش) يعني أن من أكثر أرضا
 فزرعها فقد حصاده انتفع من حب في الارض بآفة كبر أو غسرا فبنت قابلا في زمن
 قابل كان في عامه أو في العام القابل فانه يكون رب الارض لان الاول أعرض عنه عادة والقاء
 في قوله فبنت للتعقيب وتقيب كل شيء بحسبه ولا مفهوم للمكثري بل هو فرض مسئلة بل كل
 ما ينتفي في الارض المزروعة بكرة أو غيره فبنت فيها بعد علم مدة زراعتها فان ذلك لمكرها
 لازارعتها وهذا حيث انقضت مدة كرامن انتفع به فان بقيت فهو له وأما أن كراهها بها
 لغیره ونبت في مدة كراهها لغیره فهو رب الارض لا للمكثري قياسا على مسئلة الصيد
 ومفهومه انتفع به ولو نبت في سنة مذكورة ونبت في السنة التالية لا يكون الحكم كذلك وهو
 كذلك فيكون له وبكون عليه كراهه وهل عليه كراهه في العام الذي لم يبت فيه يجبر على
 ما يأتي من أنه اذا كان له طش ونحوه لا كراه عليه فيه ولا نفع له الكراه (ص) كثر حره
 السبل اليه (ش) يعني أن السبل اذا جرح جرحا إلى أرض غيره فبنت فيها لم يكن
 لصاحب الارض التي انجر اليها وكذلك اذا جرح السبل زرع وجرح إلى أرض جرح فبنت فيها فهو
 رب الارض ولا شيء فيه لصاحبه فقول كثر حره السبل أي كثر حصص السبل الزرع اليه
 وقوله حره ان جعلت الضمير الزرع أو أنه له رب الارض واخذ منه أربحية هذا القول ون

(٧ - خرشي سابع) اذا أكرها قابلا عسا كثر ما الاول فيما يظهر (قوله فاساعلى مسئلة الصيد) أي اذا لم يطره الصائد
 الصيد فلدارم أن الصيد عليه ودخل اذ فارقته يكون رب الارض أو المراد بها مالك ذاتها لا مالك منفعتها (قوله فهو رب الارض)
 عبارة قاصرة فلا حسن مافي عجم حيث قال وأما لو جرح شجرة فان كانت اذا قلت لتنت أو كانت اذا قلت لتنت وأي دهم من أخذها
 في هذه الثانية فان رب الارض مخبرين أن يعطى قيمتها مقلوعة بين أن يأمره بقلعها وما اذا نبت اذا قلت لتنت وطماها بها
 لغيرها كان ذلك وان أراد أن يجعلها حطباً كان رب الارض منع من قلعها وهل يعطيه قيمتها مقلوعة ترد فيه شيئا فالاول نظر
 لقوله بها والثاني احتمال أن يسدوله عودها لكانها وينبغي أن يكون القول قول دهم انه يأخذها لغيرها فالقول الآخر يجعلها حطباً
 وأن يكون حكم الزرع الذي حره السبل حيث كان يبت بارض ربه حكم الشجر الذي يبت بارض ربه

(قوله وزم الكراما التكن) احترزه عماداً اتنى كروى غمر ماؤها وندركنا فلهذا لم يزم الكراما وان صحت ما رتبها ولا يجوز النقد فيه القول قول المكبرى حين في عدم التكن ان نازعه المكري فان أقر المكبرى بالتكن لكن ادعى أنه حصل مانع فانقول للمكري وعلمه اثبات المانع لان الاصل عدمه وكذلك اذا ادعى ما سقط الكراما لقول للمكري (قوله وكذلك الجراد الخ) الحاصل امان لكل قبل الطران فلا يلزم لقوله الجراد يبيض (٥٠) في الارض وأما وطولت فليزمه كاسيا في قريبا (قوله فثقت الحرت) أي منعت

الناس من أن يصحروا نحو ما من أذية الجراد للزرع التي تكون بعد الحرت (قوله وان فسد بلحثة) أي تعطل بلحثة وذلك أعظم من أن يكون بعد اوجود ام لا (قوله كسود) يفصح اراءه يصح أن يقرأ بكون الراء (قوله وجراد) أي طرا الجراد بعد اوجود وان الزرع فلا ينافي قوله سابقا فاصحت في الارض (قوله وغير ذلك) أي من جيش وغاصب وعدم اثبات حب (تنبيه) محل لزوم الكراما مع فساد بلحثة ما يحصل فيه ما يوجب اسقاط الكراما ان لو كان بقايا كسقط السمة حتى لم ينجح الزرع لم يتم لاجل القطع فلا كراه عليه كاذ كره ابن رشد والغنى (قوله بعد فوات امان الزرع الذي كبرت) اعلم انه وقع التردد هل يعتبر اذا حصل الفرق بعد ما حرت لشيء خاص امان ما حرت له أو امان ما زرع فيها مطلقا فلا يفسر شارحا الاول ولكن ذكر الشرح بعد الرحمن عن المدونة ما يثبت اذ منتهى الثاني (قوله واحترزه بما اذاعده اهل البلد) أي عدم اهل البلد لسكا وتسلطه في من بلد مجاور فلهم حيث جرى عرف بتسلفهم منهم كذا يظهر كافي شرح عبق ما اذا كان يحكمهم

حطته للبذر اذ اعفوه به ان الزرع له به المسئلة ذات قولين والمقتضى ان لكل منهما المناسب لكلام الغنى وان رددناه به فيحصل الضمير للبذر وأما التجزيفه من فرض المؤلف الكلام في البذر أو الزرع أهمل به ويحمل على ما اذا كان اذ قلعت الثبوت والافهوسر بالارض وعلمه فثقت مقلوبا (ص) وزم الكراما التكن (ش) هذا شروع منه في مواضع يلزم فيها الكراما والغنى أن المكبرى يلزمه الكراما بالتكن من التصرف في العيب التي استأجرها كما يلزم المشتري الثمن اذا عكن من الثمن اشتراه وقوله وزم الكراما التكن أي في أرض التنبيل اذا روت ونحو ذلك وهذا أعظم من قوة قبل ويجب في ما مونة التنبيل اذا روت ثم انما غما يلزم الكراما بالتكن حيث لم يخش من نحو الفارغ اذا كان من زرع الارض ولعلكن خشي ان زرع أكله الفأرو ونحو فانه لا يلزمه الكراما الساجي وكذلك الجراد اذا باشت في الارض فثقت الحرت في امان الزراعة خيفة أن يؤذي ما يخرج منها فضلا كراه صاحب الارض (ص) وان فسد بلحثة (ش) يعني أن الكراما يلزم المكبرى بالتكن من التصرف في العيب التي استأجرها وان فسد زرعها لاجل جائحة تركت كبردا أو جلد وحر او غير ذلك مما لا دخل للارض فيه على ما ساقى في سانه وهو غير له ما لو غصبه غاصب فالكرام لازم (ص) أو غرق بعد وقت الحرت (ش) أي وكذلك يلزمه الكراما اذا غرقت الارض بعد فوات امان الزرع الذي استأجره وسوا من غيرها وأما لو غرقت قبل الايمان وانكشفت فيه أو غرقت فيه وانكشفت فيه لزمه الكراما وهاتان الصورتان منطوق قوله وزم الكراما بالتكن وأما لو غرقت قبله وانكشفت بعده فلا كراه وهذا مفهوم وقوله وزم الكراما بالتكن فاشتمل كلامه منطوقا وموعا على الاربعة صور قوة أو غرق بالصدر عطف على جائحة أو بالفعل عطف على فسد (ص) أو علمه بذرا أو سجنه (ش) أي وكذلك يلزمه الكراما اذا امتنع من الزرع لعدمه من البذر أو لاجل سجنه وسوا من ذلك لانه ممكن من أن يكرها لغيره فالضمير في عدمه ما دعي المكبرى واحترزه بما اذاعده اهل البلد فانه حينئذ لا كراهه والسجن يفصح السين لان المراد به الفعل وأما بالكسر فهو اسم للكان وهذا حيث لم يقصد من سجنه سجنه أن يحول بينه وبين زرعها فان قصد ذلك سقط عنه الكراما والكراه على المانع وقوله أو عدمه عطف على جائحة لكن قد مضى معنى تعطل والمراد بالبذر ما زرع في الارض كان بذرا أو شتما كالقصب والكراث والفجل (ص) أو انه دمت شرفات البيت (ش) يعني وكذلك يلزمه جميع الكراما فيما اذا اتهمت شرفات البيت أو نحوها ولم يتقص من قيمة الكراما شيئا بدليل ما يأتي فلو اتفق على الشرفات شيئا من عنده فانه يكون منطوقا بذلك ولا شيء إلا أن يأخذ النقص فله أخذه ان كان يتنفع به كما قاله ابن تومس (ص) أو سكن اجنبى بعضه (ش) أي وكذلك يلزم المكبرى جميع الكراما فيما اذا كسرت دارا أو

الناس من بلد مجاور فلهم هل ذلك ليس عمدا لاهل البلد وهو الظاهر (قوله والكراث) نحوها أراد به الكراث الذي له رأس كالسجل وقوله والفجل له في بعض البلاد (قوله شرفات) الشين مضومة والرامنة ليس انكسر فيها فالرامنة مضومة أو مفتوحة أو ساكنة (قوله ان كان يتنفع به) أي بعد اخذ مفهومه أما اذا كان لا يتنفع به بعد اخذ ليس له أخذه وهو من حق المكبرى (قوله سكن اجنبى بعضه) أي سوا سكن بلذ المكبرى أو غصبا ويرجع على الاجنبى باجرأه ل من المصلحة التي سكنها من الدار أو ما لو سكن الاجنبى سكن المكبرى فانه يكون عتابة ما اذا سكن المكبرى

(قوله يحيط عنه من الكراء بقية ذلك) بأن يقال ما قبة كرائها ذلك فقال عشر توما قبة كرائها دون ذلك يقال تسعة فسقط عن المكثري عشر الكراء المبني (قوله) يقيد القسم الأول بما إذا لم يضرب بالمكثري) فإذا ضرب بالمكثري فغير فيه بين الفسخ وبين البقاء فليزومه جميع الكراء وليس له الباقى من اسقاط حصه المضر من الكراء (قوله ما إذا أشغله بمتاعه) وزيد على ذلك ما إذا لم يكن منه (قوله) أو عطف بعض الأرض الخ) أما العطف فخلق وأما الفرق فيقيد بأن يكون قبله بأن الحرف لا بعده فليحيط به جميع الكراء (قوله أو غرق) بكسر الراء (قوله قبل الزراعة) أي قبل إبان الزراعة أو عند إبان الزراعة أي واستمر الفرق حتى قالت الأباة (قوله فله لاشئ على المكثري من الكراء) أي لاشئ عليه في الباقي القليل وسيأتي الكلام عليه (قوله) فبصته أي يحيط عن المكثري بحصته إن قام به ولا يحيط وعقد الكراء لازمه في السنة فإن ادعى القيام وشأنه المكثري عمل بقول المكثري كما يعمل به إذا تنازعا في وقت انعدام بيت منها (قوله الصالحوا على أنفسهم) أي فقط أو عليها جميعا الصالح بصورتين فهذه صورتان ثلاث وقوله وأما إذا صلحوا أي فصل الخلاف هذه الصورة فالمتفق عليه ثلاث والخلاف فيه واحدة (قوله) أو عليه مامعا) صادق بصورتين صورة الأجل وصورة ما دأعين لكل منهما حافدا معناه فلهذا صور

نحوها أو سكن شخص أجنبي بعضها ويرجع على الأجنبي بأجر تمثيل ما سكنه وأما لو سكن صاحب الدار بعضها فإن المكثري لا يلزمه سوى حصه ما سكن فقط كإباني (ص) لأن نقص من قبة الكراء وإن قل (ش) يعني أن الشئ التهدم كاشرفات ونحوها إذا نقص من قبة الكراء شيئا فإنه يحيط من الأجرة بتقدير ذلك وكذلك إذا تهدم ما به الجبال كيباض ونحوه فإنه يحيط عنهم من الكراء بقية ذلك ولا خسار للمكثري والكراء لازمه وقوله وإن قل أي إن لم يقل بأن كان كثيرا بل وإن قل لكن يقيد القسم الأول بما إذا لم يضرب بالمكثري بدليل قوله بعد وفي مضر الخ ويحتمل أن تكون الواو للجمال ويكون معنى القليل الذي لا ضرر فيه على المكثري وهذا هو الذي يظهر من حل الشارح يظهر ذلك بآتي تأمل (ص) أو أنه يهدم بيت منها (ش) يعني أن الدار المستقرة إذا تهدم بيت منها ولا نفسه تركب على الساكن فله يحيط عنه بقية ذلك من الكراء فإن كان فيه ضرر كبير على الساكن فله تخيير بين أن يسكن بجميع الكراء ويفسخ الكراء عن نفسه وقوله أو أنه يهدم بيت منها لا يشمل في شمول ما قبله فهو من عطف الخاص على العام وأما وهو متنع ويجب يحمل الأول على ما لا يشمل الثاني (ص) أو سكنه مكره (ش) يعني وكذلك يحيط عن المكثري من الكراء بقدر ما يقابل الحصه التي سكنها المكثري ما أجرة سنة ثلاث يسكن المكثري قدر ما من العن المكثري وقد تقدم منهم مكره في قوله أو سكنه أجنبي من أن الكراء يلزم المكثري من غير أن يحيط عنه شئ والضمير في سكنه مكره قوله بيت منها ومثل حكمه إذا أشغله بمتاعه (ص) أو لم يأت بسلم إلا على (ش) يعني أن الدار المكثرة إذا كان فيها ما لو يسفل ولم يأتها المكثري للمكثري بسلم يصعد عليه الماول ينفع به فإنه يحيط عن المكثري بقدر ما يقابل حصه العلوانه ينفع به (ص) أو عطف بعض الأرض أو غرق (ش) يعني أن الأرض إذا عطف بعضها أو غرق بعضها يرد قبل الزراعة كافي المدونة فله يحيط عن المكثري بقدر ما يقابل ذلك من الكراء والمراد ببعض دون الجبل وأما إذا غرق جملها أو كلها أو عطف جملها أو كلها فله لاشئ على المكثري من الكراء أما أن حصل الفرق بعد وقت الحرف فيلزمه جميع الكراء ولعل المراد بوقت الحرف الغالب في تلك البلدة لا نقص الأرض بانفرادها وقوله (فحصه) راجع للسائل الست (ص) وفي مضر كمثل فإن بقي فالكراء (ش) يعني أن المكثري بخير أو حصل عطل فيما كثر له بأن صار يتتابع المظرمها أو أنه يهدم يسير من حدراة الدار أو تهدم الباذخ منها أو ما أشبه ذلك بين أن يسكن أو يخرج فإن لم يخرج وبقي ساكنها فله يلزمه جميع الكراء وقوله وفي مضر من غير نقص منافع والاحت عتبه من الكراء وقوله كمثل تمثيل بالاخفاف على الهدم وهو (ص) كمثل أرض صلح (ش) التشديد في لزوم الكراء المسمى أن أرض الصلح إذا عطلت فتبذل زرعها فله يلزمهم الكراء كاملا لا ليس بأجرة محقة وإنما صلحهم السلطان على أن عليهم ما صلحوا به بخلاف أرض الخراج كإرض مصر فإنها بأجرة محقة ولها أرض عنوة أجرها السلطان فإذا عطلت سقطت الأجرة كإرضه وظاهره سواء كان العطل قطريا بعد الزرع أو قبله والذي في المدونة وأما أرض الصلح التي صلحوا عليها إذا زرعوا فعطلت فليعلم خراج أرضهم انتهى (ص) وهل مطلقا أو لا الآن يصلحوا على الأرض تأويلان (ش) أي وهل لزوم الكراء إلا على أرض الصلح سواء صلحوا على أنفسهم فقط أو على الأرض فقط أو عليها مامعا وهو معنى الإطلاق أو يحصل الزم إذا صلحوا على أنفسهم وأما لو صلحوا على الأرض فقط فمطلعت بعض زرعها فله يلزمه شئ وبعبارة المراد بالمصلحة على الأرض المصلحة عليها فقط بقدر معين سواء وقع الصلح على الجباية بقدر أو بأشياء أو أموالا ووقع الصلح على الرقاب فقط أو عليها

أو بيع (قوله سواء وقع الصلح الخ) أي

فصل الخلاف صورتان فهذه العبارة مخالفة للاولى الا ان هذا التعميم لا يناسب قوله عليه فقط بقدر معين فالاولى حذف فقط لاني
هذا التعميم (قوله وفي كلام الزرقاني نظر) اي لان الزرقاني قال محلها حيث صالحواعلى الارض أو عليها وجه النظر ان قوله أو عليها
صادق بتعيين مالكل أولا بان دخلوا على الاجال أي مع أنهم اذا دخلوا على الاجال من محل الوفاق وقوله الا أن تؤول عبارة اي بان
يقال ان قوله أو عليها مع تعيين مال الارض من موقع الصلح به ينهاتان عجم اعتمد ظاهر كلام الزرقاني فقلبه يكون الخلاف في ثلاث
صور (قوله عكس تصاروع) هو خبر مبتدا (٥٢) محذوف أي وهو عكس تلف الخ أو حال أي حال كون ذلك عكس تلف (قوله

خمس أفنية) كذا في الموازية
ابن عرفة عن التميمي هذا ان كان
مفرقا في الفدان لانه كانها لا
وذكر ابن يونس كلام المسوازية
ولم يقده (قوله الخالف بالنسي
والاثبات) أي فهو عكس في الحكم
فقط لا عكس في الحكم والتصوير
معامل العكس في الحكم
والتصوير ان يقال مثلا من زيد
ثم يرق فلا قطع وأدرك عكس ذلك
(قوله ويحصر المكثري الخ) هذا
مذهب ابن القاسم وقال غيره فيها
لا يحصر ابن عبد السلام وعليه
العقل في بلادنا ولو طاع المكثري
بالاصلاح من ماله أي لا يلجسه
من الكرا سجير ربه لانه منعه
مضار قاله ابن حبيب فان انقضت
الوجبة اخذته بقبضته منقوضا
كان باذن أولا (قوله كما قاله الشيخ
أحمد بن عبد الحق) أي الشافعي
جوابا في غايته سئل عنها (قوله وان
حبر لحق الوقف) وحسنه فلياني
في الوقف يرجع بقبضة ساكنه فانما
سواء كان باذن الناظر أو بغير
افنه حيث كان يحتاج للاصلاح
كما هو فرض المسئلة (قوله اصل له)
كان المصلح وبالحال أو بالنظر لانه
قام عنه واجب بخلاف المبالا لم
يقم عنه واجب لان الشخص

وعلى الارض بقدر معين ولم يتيسر ما للارض منه فان الكرا الام لا لهم في العطش بانفاق فالصور
أربع وفي كلام الزرقاني نظر الا أن تؤول عبارة انقصر الشرح الكبير (ص) عكس تلف
الزرع لكثرة دودها وأغرها وعطش أو يني القليل (ش) يعني أن الحكم هنا عكس الحكم
فيمضي فكما يجب جيع الكرا فقياسا يسقط جيعه هنا تلف الزرع لاجل دود الارض أو
لاجل دأرها ولأجل قسمة متضمن اذ دعاها أو يني القليل من الزرع خمسة أو ستة
أفنية من مائة فدان ولا شيء عليه أيضا لهذا القليل ظاردا بالعكس التقلب الثاني والاثبات
لا العكس في الحكم والتصوير معاملة ثباتي ولو قال لودها كان احسن اذ لا يشترط الكثرة
وسواء كانت الارض معناه بذلك أم لا (ص) ولم يجبر أجر على اصلاح مطلقا (ش) يعني أن مالك
الربة لا يجبر على اصلاحها سواء كان الذي يحتاج الى اصلاح يضرب بالساكن أم لا وسواء
كان يمكن منه السكني أم لا وسواء حدث بعد عقد الكرا أم لا ويجبر المكثري بين أن يسكن
بجميع الاجرة أو يخرج فان أنفق المكثري من عنده شيئا في اصلاح العين المكثرة فانه يجعل
على التبرع وأخذ بعض من مسئلة المؤلف هذه انه لا يجبر من خر به بجوار شخص يحصل منها
ضرر كارق ونحوه على عمارتها ولا يبيعها ولا ضمان عليه ان جاء للص منها الى الجيران وعلى
ذوى الممران حفظ منافعهم في كل وقت كما قاله الشيخ أحمد بن عبد الحق والشيخ سالم وكلام
المؤلف شامل للوقف فلا يجبر الناظر على العارة لاجل المستأجر وان حبر لحق الوقف (ص)
بمختلف ساكن أصلي بقية المدة قبل خروجه (ش) يعني أن رب الدار اذا علم ما تلزمه من
الدار قبل خروج المكثري منها فانه لا خيار له حيث يدل بجبر على السكني بقية المدة قبل خروجه
جميع الكرا فان أصلي ذلك بعد خروجه منها لم يكن له أن يجره على عوده اليها بقية المدة فقوله
أصل صفة لساكن أي تم الاصلاح قبل تمام المدة وقبل خروجه جعلاؤه نائب الفاعل
وبقبة طرف لا صلح وقبل خروجه طرف أيضا (ص) وان أكثر باحوا فأراد كل
مقدمه قسم ان أمكن والألا كرى عليها (ش) يعني أنها اذا أكثر باحوا فأراد كل واحد
منهم مقدمه فانه يقسم بينهما ان يحمل القسم وان لم يقم له كرى عليها وسواء انفق
صنعتا أو اختلفت لا اختلاف الاغراض في ذلك وهذا حيث لا عرف ومن لا اكثره الا لشراء
واذا انفق على المقدم واختلف في الجهة فالترعة انذلس هذا كاختلاف القرض في المقدم
والموخر (ص) وان غارت عين مكثري سنين بعد زرع نفقت حصته سنة فقط (ش) يعني أن من
أكرى أرضا سنين ليزرعها فغارت عينها أو انه ستمت بترها بعد ان زرع وأكرى بها أن يصلح فان
لمكثري بها أن ينفق عليها حصته تلك السنة لاجل الضرر ولو لم ينفق له فانه عليه واجب
فان زرع على حصته سنة كان متطوعا بما زاد فلم يزرع الارض ولا شيء التخل حتى غارت العين

لا يجبر على اصلاح ملكه (قوله طرف أيضا) لا يعني أن تعلق قوله قبل خروجه بقوله أصل يعني عن تعلق بقية فانه
فانما ينسب أن يجعل قوله بقية المدة متعلقا بحذوف والتقدير فيجبر على السكني بقية المدة أو رزته السكني بقية المدة وبعبارة أخرى
له نائب فاعل وقوله بقية المدة طرف لا صلح وقوله قبل خروجه يدل من قوله بقية المدة (قوله سنين) لانه مفهوم لقوله سنين يدل سلك
المصنف اتحاد كسرين رد الى بقول تنقأجرة السنين كاله فانه عليه واجب (قوله نفقت حصته) أي صرفت حصته سنة والمراد
بحصة السنة ما يخص تلك السنة من الاجرة تنقأجرة السنين (قوله النون وقع الفاعل كسر هالا بمن باب تصريف (قوله ولا شيء التخل) اشارة

لما في المدونة قالت وكذلك من أخذ خذلا مساقعة فغار ماؤها فله سق عليها قدر حمة صاحب الأرض من التمرة سنة ثلث لا أكثر ثم قال وليس النور كذلك لان المكثري لا ينقصه فيها والنزوع اوساق قد تقدمت له فقة فمع او عمل وفي فقهه احياء زرع ولولم يزرع الارض ولا في الخلل حتى غارت لم يكن للكثير ان يسق فيها شيئا اه (٥٣) فلتشرح أبحث في العبارة قوله ما يحصل بالفاق

فانه لا يسق شيئا على اصلاحها و كان له ان يسق عن نفسه فان اتفق من عنده كان متطوعا وكلام المؤلف حيث كانت الارض مأمونة فلا يسق شيئا أن يرى بها من الاصلاح و بسيط عنه الكرامة لان نذر زرعها من العاش ولعل المراد بالأمونة ما يحصل بانفاق حصة السنة فيها الا من من عطفها في تلك السنة (ص) وان تزوج ذات بيت وان بكرا فلا كرامة الا ان تبين (ش) يعني أن من تزوج ذات بيت غلث ذاته او منفعة باجره و حبة او مشاهير مع حصول تقدسكن معها فانه لا أجر له اعله لان النكاح مبني على الكرامة ومثل ملكها ما اذا كان المال لا يباها أو امهالان العادة تجارة بعدم المطالبة نعم ان بنت الزوج عند ابتداء السكنى ان عليه الاجرة فان الكرامة لازمة للشرط وأما ملك أسرارها فحقا للخمى أرى ان طالت المدّة فلا تنفي لها عنده وان قصرت لم يحصل انهما لم يسكنها الا باجره وأما اذا هانها وأما الزوج فهما كالزوجة الزوجة وأما آخره أو عمة فينبغي أن يكون لهما عليه الاجرة اذا قالوا انما يسكنها بالاجر والفرق بين أخت الزوجة وأعوها بين أخت الزوج أو عمة أن العادة تجارة بانضمام البنت اليها خشيّة الفتنه وحفظها للعرض بخلاف أخت الزوج أو عمة فانه لم تجر عادة بانضمامه اليها لانه لا يخشى منه ما يخشى من البنت وبعبارة الا أن تبين له عند العقد وفي شرح العاصمية ما يفيد ان المراد الا أن يحصل منها بيان في أي وقت فيكون لها الكسر من ذلك الوقت ولو بعد عقد من الدخول (ص) والقول لا يجزأه وصل كتابا (ش) يعني أن من استأجر أجرا على تسليم كتاب الى بلد كذا واستأجره على تسليم جمل الى بلد كذا فانه بعد ذلك ادعى انه أو لم يوف له فان القول قوله مع عصبه في أمديله من له لأنه اتهمته و يستحق الاجرة فكلام المؤلف هنا في استحقات الاجرة لا في الضمان عنه حيث أنكر المرسل اليه الوصول فلا تخلفه بين ما هنا وبين قوله في الوديعة عطف على ما فيه الضمان أو المرسل اليه المنكر ولا يشته وبين قوله في الوكلاء ومن ان أفضى الدين ولم يشهد وتقدم أن غير الدين كالدين (ص) وأما استصنع وقال وديعة (ش) يعني أن الاجراء ادعى الاستصناع ورب المتاع يقول بل هو دية عنه فله فالحق قول الصانع لان حلاوه للصنعة كانه أقر بما يشبهه ولا خرافة على الاشبهه وبعبارة لان الغالب ان ما يدفع للصانع للاستصناع والادعاء نادر والتادير لاحكامه كقوله القمى وعليه فينظر ما وجد حرجه وان أشبه لهذا ولعل معناه ان يدعى الصانع ما يشبهه ان يصنع في ذلك الشيء وأختره به عما اذا ادعى الصانع استصناع ما كذب القمى يستدعوه كدعواه فانه لا حق افتق خطا على الخط وأعداها حيث لا موجد لذلك (ص) أو خولف في الصفة (ش) عطف على معنى أنه استصنع أي والقول للصانع ان خولف في الاستصناع أو خولف في الصفة وليس معطوفا على استصنع كما هو ظاهر والمعنى أن الصانع يصدر اذا اختلف مع رب الشيء المصنوع في الصفة حيث أقر بما يشبهه كما اذا قال أمرني بصيغة أجرة أو سود وقال ربه أخضر مثلا ومقاد كلام ابن عرفة انه في اختلافهما في الصفة يصدر الصانع ان أشبه وظاهره بغير عين فان لم يشبه صاحب رب الشيء المصنوع وثبت له الخبر في أخذ مودع قية الصبيخ وفي أخذ قية أبيض وظاهره وان لم يشبه وحصل تخيير حيث لم يسلمه الصانع بخانا والا فلا خيار له وظاهره

فانه لا يسق شيئا على اصلاحها و كان له ان يسق عن نفسه فان اتفق من عنده كان متطوعا وكلام المؤلف حيث كانت الارض مأمونة فلا يسق شيئا أن يرى بها من الاصلاح و بسيط عنه الكرامة لان نذر زرعها من العاش ولعل المراد بالأمونة ما يحصل بانفاق حصة السنة فيها الا من من عطفها في تلك السنة (ص) وان تزوج ذات بيت وان بكرا فلا كرامة الا ان تبين (ش) يعني أن من تزوج ذات بيت غلث ذاته او منفعة باجره و حبة او مشاهير مع حصول تقدسكن معها فانه لا أجر له اعله لان النكاح مبني على الكرامة ومثل ملكها ما اذا كان المال لا يباها أو امهالان العادة تجارة بعدم المطالبة نعم ان بنت الزوج عند ابتداء السكنى ان عليه الاجرة فان الكرامة لازمة للشرط وأما ملك أسرارها فحقا للخمى أرى ان طالت المدّة فلا تنفي لها عنده وان قصرت لم يحصل انهما لم يسكنها الا باجره وأما اذا هانها وأما الزوج فهما كالزوجة الزوجة وأما آخره أو عمة فينبغي أن يكون لهما عليه الاجرة اذا قالوا انما يسكنها بالاجر والفرق بين أخت الزوجة وأعوها بين أخت الزوج أو عمة أن العادة تجارة بانضمام البنت اليها خشيّة الفتنه وحفظها للعرض بخلاف أخت الزوج أو عمة فانه لم تجر عادة بانضمامه اليها لانه لا يخشى منه ما يخشى من البنت وبعبارة الا أن تبين له عند العقد وفي شرح العاصمية ما يفيد ان المراد الا أن يحصل منها بيان في أي وقت فيكون لها الكسر من ذلك الوقت ولو بعد عقد من الدخول (ص) والقول لا يجزأه وصل كتابا (ش) يعني أن من استأجر أجرا على تسليم كتاب الى بلد كذا واستأجره على تسليم جمل الى بلد كذا فانه بعد ذلك ادعى انه أو لم يوف له فان القول قوله مع عصبه في أمديله من له لأنه اتهمته و يستحق الاجرة فكلام المؤلف هنا في استحقات الاجرة لا في الضمان عنه حيث أنكر المرسل اليه الوصول فلا تخلفه بين ما هنا وبين قوله في الوديعة عطف على ما فيه الضمان أو المرسل اليه المنكر ولا يشته وبين قوله في الوكلاء ومن ان أفضى الدين ولم يشهد وتقدم أن غير الدين كالدين (ص) وأما استصنع وقال وديعة (ش) يعني أن الاجراء ادعى الاستصناع ورب المتاع يقول بل هو دية عنه فله فالحق قول الصانع لان حلاوه للصنعة كانه أقر بما يشبهه ولا خرافة على الاشبهه وبعبارة لان الغالب ان ما يدفع للصانع للاستصناع والادعاء نادر والتادير لاحكامه كقوله القمى وعليه فينظر ما وجد حرجه وان أشبه لهذا ولعل معناه ان يدعى الصانع ما يشبهه ان يصنع في ذلك الشيء وأختره به عما اذا ادعى الصانع استصناع ما كذب القمى يستدعوه كدعواه فانه لا حق افتق خطا على الخط وأعداها حيث لا موجد لذلك (ص) أو خولف في الصفة (ش) عطف على معنى أنه استصنع أي والقول للصانع ان خولف في الاستصناع أو خولف في الصفة وليس معطوفا على استصنع كما هو ظاهر والمعنى أن الصانع يصدر اذا اختلف مع رب الشيء المصنوع في الصفة حيث أقر بما يشبهه كما اذا قال أمرني بصيغة أجرة أو سود وقال ربه أخضر مثلا ومقاد كلام ابن عرفة انه في اختلافهما في الصفة يصدر الصانع ان أشبه وظاهره بغير عين فان لم يشبه صاحب رب الشيء المصنوع وثبت له الخبر في أخذ مودع قية الصبيخ وفي أخذ قية أبيض وظاهره وان لم يشبه وحصل تخيير حيث لم يسلمه الصانع بخانا والا فلا خيار له وظاهره

وظاهره ولو لم يزرع في ذلك والظاهر انه اذا وجدت قربة لم يعمل بها أو اراد المصنف اختلافهما في صفة لاجتماع عمل واحد كاسود وأزرق وأما ان قال به أمر تل بصيغة كل والصانع أزرق فالحق قول ربه في تخفيف الاجر للصانع في عدم لزوم طاعته (قوله وظاهره بغير عين) أقول وكذلك مستصنع الاستصناع لا عين عليهم من هذه الجهة وان كان يخلف على ما ادعاه من الاجرة ان أشبهه والا فاجر المثل

فلا يحج عن ابن عرفة (قوله لان غيرته تنفي ضرره) هذا تعليل لما فيه التضييع وهو اذا لم يسلط له مجازا ولا اذا سلط له مجازا فقدم كلامه ظاهر لانه اذ نه في الاستمتاع والحاصل ان قوله وظاهره ان الماعن فيما قبل القيد وبعد واما التعليل فانه راجع لما قبل القيد فقط (قوله لا كيناه) قال عبيد بن القيس يستفاد من كلامهم بان الماعن وهو المواقف التي يعاودها اذا لم يضر الصانع ولكنه تشبهه ولم يشبهه بها فانه يعمل بقول الصانع وعليه فقول المصنف وحار ليس بشرط في قبول قول الصانع مطلقا بل في قبول قوله حيث تشبهها واما ان تشبهه احدهما فانه يعمل بقوله وان كان الحار غيرته وان لم يشبهه واحد منهما فهل يعمل بقول الحار منهما او الواجب احره المثل ولا ينظر للحواشي وقال القاني قوله وماز ينبغي أن (٥٤) يكون هذا عند تشبهها او لا فلا تنفع الحيازته بخلاف ان تشبهه احدهما فالقول

ولو كان الصبي يقتصه وهو ظاهر لان خبره تنفي ضرره فان أي ربه من التصريح ومن الحلف
المذكور واشترط هو الصانع هذا بقية قوله بأبيض وهذا بقية مصنفه وظاهره وان لم يحلف
الصانع (ص) وفي الآية (ش) يعني أن الصانع اذا ادعى من الاجرة ما يشبهه أن يكون اجرا
لذلك الشيء المصنوع وخالفه به في ذلك فان القول قول الصانع مع يمينه بأخضا ادى من
الاجر أشبهه به أم لا فان أشبهه بالشيء المصنوع فقول قوله مع يمينه وأخضا ادى من
ما حلف عليه فان لم يشبهه بالحلفا وكان لصانع أجره مثله فقلوه (ان أشبهه) راجع لقول
الاربعة وقوله (وحاز) خاص بالاختلاف في الاجرة فان لم يحز الصانع مصنوعة فالحلف قول
المالك كماله فقلوه (لا كيناه) مفهوم حاز به ما يشبهه فقلوه ونشد البذل والنون أي والقول
للاجر كيناه لا كيناه فلا يكون القول قوله لعدم حوزة يصح كونه ما يشبهه وتكون مخففة
أي القول لا الجبر في كيناه لا في كيناه القرف بينهما الحوز وعدمه وهذا الجبر دمال بل
وكذلك لو كان حياط غير حاز كالأواني يخط في بيت رب الخط ولا يكتفه منه بل اذا أراد أن
يخرج بتركه ولا يخطه وانما عسر في قبول قوله في قدر الاجرة الحيازة لانه يترتب من باع سلعة ولم
يخرجهما من تحت يده (ص) ولا يرد عليه (ش) يعني أن الصانع اذا ضمن المتاع وقال رددته
له به وكبه فان القول قول المالك ولو كان الصانع قبض المصنوع من به بلا يمينه واليه أشار
بقوله (وان بلا يمينه) والقرف يمينه بين المودع اذ قبض الوديعة بلا يمينه وادعى ردها له بانه
مصدق أن المودع قبض الوديعة على غرض الضمان والصانع قبض ما فيه صنعة على وجه
الضمان وكلام المؤلف هذا في الصانع وهو مخصوص بما لا يقبل فيه دعوى التلف بان كان
مما يقبل عليه لان ما لا يقبل عليه اذا ادعى رده به فانه يقبل قوله لان دعواه تلفه مقبولة
لان يكون قبضه يمينه مقصودة فتثبت كالمرفق في باب العارية عند قوله ~~كك~~ دعواه ردها لم
يقض (ص) وان ادعى وقال قرف مني وأراد اخذ دفع قيمة الصبي يمين ان زادت دعوى
الصانع عليها وان اختار تضمينه فان دفع الصانع قيمته بأبيض والاعمى والأحلفا واشتركا (ش)
يعني أن الصانع اذا ادعى الاستصناع وقال رب المتاع بل سرق مني فان اراد رب المتاع اخذ
الشيء المصنوع فانه يدفع أجره عمل الصبي يمين ان زادت دعوى الصانع على الاجرة
المذكورة فائدة هذا استقام الرأفة على رب المتاع وان اراد رب المتاع أن يضمن الصانع فان
دفع الصانع قيمة الشوب أبيض له به فلا عين على واحد منهما وان أنى تحالفان لم يحلف

انما استمعوا له وان ليدكر معه سرقة ونكولهما كلفهما وقضى خالف على ناكل فاذا اختلف
 النوب فقط قضى له بقية ما ابيض ان شاء اخذ وقضى قيمة الصبغ ولو نقصت النوب لار حصة تنفي شره الا ان يحققوا سرقة او
 غصبه بان اخذ يدون قيمة الصبغ (فوله وشركا) والاشترائه ولو نقص بسبب الصبغ لان الاشترائه بقية ابيض وبقية اصبغ
 لاعاد له اصبغ وتعتبر القيمة يوم الحكم وتظهر فائدة الخلاف انه اذا بيع بغير فائه وزع على حسب قيمته ابيض وقيمة الصبغ فاذا
 كانت قيمته ابيض عشرة وقيمة الصبغ في هذا خمسة فقيمة الخمسة عشرة ثلث فاذا بيع النوب بمصوغا خمسة عشر او اثني
 عشر او غير ذلك فان كل واحد ما اخذ بنسبة ماله (فوله ان زادت) فيدق قوله قيمة الصبغ في قوله يمين أي هذا الميزان ساوت او
 نقصت أخذ ما دعي فقط ولا يعطى اكرمه ولا يعنى على ربه

(قوله وإذا قرأناه بالفتح لا تنصيح) حاصله أن أقرأناه بالفتح فالمراد قيمة العمل والمصوغ وكذا إذا قرأناه بالكسر نزيها لا مرمزا
 معا (قوله فأنهما أيضا لسان) التي في كلام غيره أنها لسان لبيان حقيقة قوله لأن الخلق العاقل من جملة خلقه وأما قوله لا تنصيح
 يخرج من الحلف والاشترك وهو المعتقد كما أفاده النقل (قوله فقوله الخ) لا يخفى أن هذا لا ينفع على ما ذكره بل لا ينفع على
 الذي تقدم أنما هو تخيير الألات (قوله أي عيننا) أي تبين أخذ المثل ولا يجوز أخذ سوقيه ولو رضى ببدل ما بعده ووجه ما به ينز
 عليه بيع الطعام بالطعام متفاضلا والحاصل أن ابن القاسم يقول (٥٥) يخبر في دفع مثله أو في دفعه ملتونا أو أن غيره يقول

لا يجوز أخذ ملتونا وإنما أخذ
 مثله وهل خلاف أو وفاق فيحصل
 كلام ابن القاسم على ما أثارني
 ربه بأخذه ملتونا وكلام غيره على
 ما لا يرضى إلا أن لا يخبر بأن المفاد
 من كلام ابن القاسم أن التخيير
 للألات قال أنه يخبر في دفع مثله
 أو في دفعه ملتونا ومفاد هذا
 الترفيق أن التخيير ليس هو
 والحاصل أن هذا التوفيق يعارض
 ما يستفاد مما تقدم أن التخيير للألات
 فإن قلت ما يقول ابن القاسم في علته
 المقابلة وفي لزوم بيع الطعام
 بالطعام متفاضلا قلت أجيب عن
 ابن القاسم بأنه ليس فيه التادية
 المذكورة أن الصانع يقول لم أتعده
 فيما فعلته في طعامي حتى يجب
 علي مثله بل انتبه بأخذك قسم أذفع
 لك الاماثل وأنت ظلمتني في عدم
 دفع العوض وهذا واضح على أن
 الألات غير نافذة وأما على أنه نافذ
 فكيف يقول أنه يبيع بغير عوض
 أخذ ملتونا لما فيه من التفاضل
 بين الطعامين إلا أن يكون أشبه
 يقول أنه غير نافذ قال الخطاب
 والظاهر أن المؤلف جعله على
 الخلاف وترك قول ابن القاسم
 لترجيح التخيير عنده أه (قوله

الثوب) ولأنه ما استصنعه وحلف الصانع أنه استصنعه ويشتر كان فيه هذا بقيمة غيره
 معمول وهذا بقيمة عمله لأن كل واحد منهما مدام على صاحبه فالصغير المنصوب في ادعاءه عند
 على الاستصناع المذهب من قوله استصنع وقوله سرقناه للجهول ليسهل ما إذا قال سرقه
 غيره أو سرقته متى والحكم واحد لأنه إذا قال سرقته متى نظري الصانع فإن كان ممن لا يشار
 إليه بذلك عوقب الثوب والام ما بق قوله وأراد أن جعل مقعوه محذوقا وأراد عدم
 تقصيره بديل قوله وإن اختار تخمينه كان قوله أخذ فعلا ما ضا ويمن متعلقا به ولا يحتاج
 إلى حذف وإن جعل أخذ معمول أراد كان قوله يمين متعلقا بمحذوف أي أخذه يمين والمراد
 بالقيمة الجبر والصبيغ بالفتح العمل أي دفع أجره العمل ولو قال قيمة الصنعة كان أولى لأنه أعم
 من الصبيغ والطرز والخياطة وغير ذلك بالكسر المصوغ وهو إذا قرأناه بالفتح لا تنصيح عليه
 قيمة المصوغ لأن الأجرة في نظيره وهو المصوغ (ص) لأن في الماثل السويق
 وأبي من دفع ما قال الألات قد سرقه (ش) يعني أنهما إذا اختلفا في السويق أي خلطه
 بأن قال الألات أمرتي أن آتته بخمسة أرطال من اليمن مثلا وقابل السويق ما أمرتك أن
 تلتني بشئ أصلا فأنما ياتيها الثاق وقال له صاحب السويق ادفع له ما تملك به وهو الخمسة الأرطال إن
 شئت وخذ سوقيه بثلث ملتونا فأن دفعه ذلك فلا كلام وإن أي من دفع ذلك قبل الألات أعمره
 مثل سوقيه غير ملتون ولا يأخذ ملتونا فإن أي قبل له أبلغ بثلثه لصاحبه ولا شيء إلا ولا
 يكره أن يشر بثلثه هالوجونا لئلا وعدوه جود في الثوب فتقوله قبل سوقيه أي عنافتك
 ما شئت أي قول غير ابن القاسم بناء على الخلاف أو أن رض يأخذ ملتونا فيكون ما شئت على
 قول ابن القاسم بناء على الوفاق وبعبارة وكلام المؤلف فيما إذا أدى المسمى منه وأما نادى
 الوديعه قال للصانع كما مر في قوله وأنه استصنع وقال وديعه وقد أشار لهذا الشارح (ص)
 وله وللعامل يمين في عدم قبض الأجرة وإن بلغا الغاية إلا طول فليكتبه يمين (ش) الضمير فيه
 يرجع إلى الأجير المتقدم ذكره والمعنى أن الأجير إذا طلب أجره وقال رب المتاع قد دفعته إليك
 فإن القول قول الأجير في عدم قبضه ما به وكذا إذا نزع رب المتاع الجاهل في قبض الأجرة
 فإن القول قول الجاهل بحسبه أنه ما قبضه ولو كان ذلك الاختلاف بعد بلوغ الغاية إلى البلد التي
 تنكروا بها إلا أن ياتوا بالزمان بعد تسليم المتاع لربها يقول المكترى وهو صاحب
 المتاع بحسبه إلا أن يقيم الجاهل بينة أنه لم يقبضه وأما قول محمد بن سليمان الأحمدي يوم أو يومين
 وما فر بينهما المكان القول قوله بحسبه فظهر من هذا أن التازعة هنا بين رب الجاهل ورب الأجير
 في الأجرة وقوله فيما ساقى وإن قاله بطله بطله الخ التازعة فيها في المسافة فقط وقوله وإن قال

وبعبارة الخ) الصواب أن كلام المصنف في مسئلة السويق شامل لما إذا أدى ربه السرعة أو الوديعه ولا يثبت أن ذلك مكررمع ما تقدم
 لأن ما تقدم في المصنوع والمقوم وما هناء على الحكم يختلف لأنه لا اشتراك فيه ولا يختلف في العبارة الأولى أحسن لعمومها (قوله إلا أن
 يقيم الجاهل بينة) المراد إلا أن يقيم الجاهل بينة تشهد بأقرار المكترى بعد التسليم بأن الكراهة في قبضه ثم يقبضه المكترى منه وأما
 لو أقامه قبل التسليم ثم حصل التسليم والطول فلا تنفع بينة ولا يصدق المكترى في دفع الأجرة (قوله وما فر بينهما) أي من
 السومين أي يطاول ما زاد على اليومين وما قاربها بعد تسليم الأجير المكترى وانظر ما لمراد بالمراد بين اليومين
 والظاهر أنه الثالث

(قوله عاطفة على الاجراء) أى عطف على الاجراء وقوله والجمال عطف على ذلك أى على الاجراء والاولى أن نزيد أيضا بمحتمل أن يريد بقوله ذلك أى قوله والجمال وتكون (٥٦) نكتة ذلك قريبته وان كان الاصل فى العاطف بالاولى أن تكون على الاول

(قوله والاول والقصير بالعرف)

هذا كلام القاضى نهى طريقة مبانة للاولى الى اشار لها بقوله وأما لو ظم بعد ثان الخ والاول هو المفاد من النقل الآن يقال الاول مفسرة للعرف فلا تخالف (قوله

أنه لا يرى الاشبه مع قيام السلطة)

أى لأن البائع والمستمرى عند قيام السلطة يتساويان

ولا يتقدم على غيره وقوله وليس

هنا مقوت أى فى حالة عدم السير

أوقفه السير وأما إذا كثر السير

أو بلغ المسافة طيه غزاة الشوات

فى باب البيع (قوله خلافاً لأن عبد

المالك) أى فانه مقابل ما قاله ابن

القاسم والاولى أن يقدمه على

قوله وليس هنا مقوت ليكون نصا

فى أنه المقابل لقول ابن القاسم كما هو

الواقع والحاصل أن هؤلاء يقولون

يعتبر الاشبه مع قيام البيع كما هو

الواقع (قوله أى المدينة المنصوصة)

أى لا الاقليم بنحاه (قوله يرجع

لهذا أيضا) أى بحسب المعنى

لا بحسب اللفظ والاقول المنصف

حلف المكترى جواباً عن (قوله

وللكرى الخ) الفرق بين شبهه

المكترى وحده فان القول قوله الا

أن يحلف الجالو بين شبهه المكترى

فقط فان القول قوله ولو حلف

المكترى (قوله أو أشبهوا انتقد)

قال الشيخ أحد تأمل الفرق بين

البيع والكره فان القول فى البيع

قول المشتري إذا أشبهها وفى

الكره القول بقول المكترى إذا

انتقد اه ولعل لأن حصول النقد

أكثر منك المدينة الخ المتنازع فيها ثم إن الواو فى قوله وله عاطفة على الاجراء من قوله والاول والقصير بالعرف (ص) وان قال بغيره وقال بل لا فرق بين حلفا وفسخ ان عدم السير أو قل وان نقد (ش) يعنى أن الجال صاحب المتاع اذا تنازع فى المسافة فقال الجال وقع الكراهية بينا البرقة وهى القرية وقال صاحب المتاع بل لا فرق بينة وهى البعيدة بالمائة فانها بينا الغان ويبدأ صاحب الظهر بالعين لانه بائع ثم يفسخ الكراه ان عدم السير أو بعد سير قليل بحيث لا يضر على الجال فى رجوعه ولا يضر على صاحب المتاع فى طرح متاعه ولا فرق حينئذ بين أن يكون صاحب المتاع دفع الاجرة للجال أم لا فالضيق فى حال الاول العمال وفى الثانى المكترى ولو حذف عديمه أو وقدم لفظ قل على السير فقال ان قل السير لكان متعسبا لهما من الاختصار لاستفادة حكم ما إذا عدم السير قوله ان قل السير بالاولى ثم انه لا يضره الى دعوى شبهه كادل عليه اطلاق المؤلف هنا توضيحه فيما بعد وهذا على أصل ابن القاسم فى اخذ لاف المتبايعين أنه لا يرى الاشبه مع قيام السلطة وليس هنا مقوت خلافاً لابن عبد الملك وابن وهب وابن حبيب ثم ان المؤلف لم يبين فى هذه المسئلة المبدأ من أين لانه لا يتفق بغيره من اذا اختلفت الاغراض انما هو فى الغاية وحيث اطلقت فى رقة فى المدونة فالمراد بها القير وان أى المدينة المنصوصة (ص) والا فكفوت المبيع (ش) أى وان لم يعد السير ولا ليل كثر أو بلغ الغاية الى ادعائها المكترى فان القول قول المكترى ان أشبهه خاصة سواء نقد الكراء أو لم ينفذ واما ان أشبهها فمفسدة تفصيل سابق فى كلامه وإذا كانا القول قول المكترى فانه يحلف ويلزم الجال ما قاله الآن بحلف الجال على ما دعى فتكون له حصه المسافة أى مسافة رقة على دعوى المكترى ويضخ عنه الباقي ومن هذا التقرير يعلم أن التشبيه غير تام لاهم فوات المبيع القول فيه للمشتري اذا أشبهه أشبهه الا حرام لا وليس المكترى هنا كذلك فقوله فيما بين حلف المكترى ولزم الجال ما قاله الآن بحلف الخ يرجع لهذا أيضا (ص) وللكرى فى المسافة فقط ان أشبهه قوله فقط أو أشبهوا انتقد (ش) الاولى اسقاط رقة فى المسافة فقط لانه موضوع المسئلة والمعنى أن المكترى والمكترى اذا اختلفا فى المسافة فقط كما هو فرض المسئلة وأشبهه قول المكترى فقط وهو الجال وقد سار سيرا كثيرا أو بلغ رقة التى هى القرية فالقول قوله سواء انتقد الكراء أم لا وكذلك القول قوله إذا أشبهها معا وانتقد الكراء ثم يرجع جانبه بالنقد وقوله وللكرى الخ كأنه قال فالقول للمكترى ان أشبهه وللكرى الخ (ص) وان انتقد حلف المكترى ولزم الجال ما قاله الآن بحلف على ما دعى فله حصه المسافة على دعوى المكترى وفسخ الباقي (ش) أى وان لم ينتقد الجال الكراء والموضوع به أنه أشبهها ما عاصر ح فانهم لم يفسدوا لانه ليس مقهورا شرطا وحينئذ يحلف المكترى ويلزم الجال أن يسير على ما قاله وهو رقة المسافة الآن يحلف الجال أيضا على ما دعاه من المسافة وهى رقة القرية فله حينئذ حصته على دعوى المكترى وهى رقة القرية البعيدة ويضخ الباقي بان يقال ما تناهى حصه رقة القرية بمن ابتداء السير الى اربعة البعيدة المائة المكترى بها باعتبار السهولة والعودة والامن والخوف يقال مثلا اربع أو اضعف أو غير ذلك فأخذ الجال من المائة ثلثا النسبة وما تقدم كلامه مع دعوى الاشبهه بدليل ما بعده وقوله الآن يحلف الخ راجع لجميع الباب أى حيث كان القول قول

المكترى

لمارح جانب المكترى أشبهه المشتري (قوله وفسخ الباقي) أى بعد رقة أو السير الكثيران كان

فى مستتبب الاوصلة الى امن (قوله راجع لجميع الباب) مراده بجميع الباب مستثنا قول المكترى هذه والتي قبلها فرجوعه هذه

من حيث اللفظ والمعنى ولقي فيها من حيث المعنى كآلة دم (قوله على أصل ابن القاسم) أي التي أشاره بقوله سابقا أنه لا يرى إلا شبهه مع قيام السعة (قوله فإن الحكم فيها) أي في مسئلة المصنف هذه التي نحن فيها (ص ٥٧) (قوله لا أخذهما من المفهوم) أي مفهوم

وبلغا الثانية أي مع ملاحظة أن السير الكثير حكمه بلوغ الثانية
الآن قوله لا أخذهما من المفهوم
ينكسر على قوله أولا أنكلا على ماص
(قوله وترك هناك بلوغ الثانية)
لأن قوله والافقوت المبيع
المستدر منه أنه إذا كان السير
كثيرا فقط وان كان يصدق بلوغ
الغاية إلا أنه غير مستلزم (قوله
حلقا) فيصحب الجبال ما كبرت
اللاذنية بجائته ويحذف المكثري
انما كبرت منك لئلا يتخمين
(قوله وفسخ) مرتب على دعوى
الجبال ولا يتوقف على حذف
المكثري وانما حلقه لاسقاط تخمين
عنه على دعوى الجبال (قوله فإن
كان بعد ما انتقد الجبال الكراه)
أي الكراه على دعوى المكثري
وهو المحسوس كآلة دم بهرام (قوله
فقط عنه المحسوس الأخرى)
أي وبزمنه محسوس فقط وبلغه
المدنية بعد السير الكثير وقوله وان
أشبه المكثري أي وبديل قوله وان
أشبه الخ وقوله وان لم يشبه الخ كلام
مستأنف (قول المصنف فاقول
للعمال في المسألة) أي التي ادعاها
وبلغة المدينة بعد السير الكثير
(قوله ولو أشبه المكثري فقط)
فاقول قوله أيضا هو تابع في ذلك
للتاق وهو يخالف ما سياتي من
أنه إذا أشبه المكثري فقط فندام
حكمه كما إذا أشبه ما لم يحصل
نقد وهذا لا في هر الذي أفاده
عج وادى أنه المنقول وتبعه

المكثري فانه يحلف ولام الجبال ما قال الآن يحلف الخ وقوله ما قال فاعل لزم والجبال مفعول
مقدم (ص) وان لم يشبه أحقا فسيذكره المثل فيما مشى (ش) أي والموضوع بحاله بعد السير
الكثير ومن نكل منهم فاضى لا أثر له ونكلوهما كلفهما وظاهر كلامه أنه لا فرق بين
النقد وعدمه مع عدم التشبه لهما ولتخص المسئلة كما قاله ابن بونس وبيناه على أصل ابن
القاسم أن ننظر فإن أشبه قول المكثري خاصة فاقول قوله انتقد أول منتقد وان أشبه قول
المكثري خاصة فاقول قوله نقد الكراه أول منتقد وان أشبه ما قاله ما عاترت فان انتقد الكراه
فاقول قول المكثري وان لم ينتقد فاقول قول المكثري وإذا كان القول قول المكثري فيحلف
ويكون له جميع الكراه وإذا كان القول قول المكثري يحلف ولزم الجبال ما قال الآن يحلف
على ما دعي فيكون له حصصه مسافة رقة على دعوى المكثري ويصح عنه الباقي وان لم يشبه
قول واحد واحتج الفاروقا وتساوا كان له كذا المثل فيما مشى وأبهم نكل قضى عليه من حلف (ص)
وان قال كبرت لك المدينة عاتته وبلغها وقال بل لك ما قبل (ش) اعلم أن اختلافهما في
المسئلة الأولى انما كان في المسافة فقط والخلاف بينهما في هذه في المسافة وفي قدر الأجزاء
وقد اختصر المؤلف الكلام فيها بما لا يورث من كره حكم ما إذا كان اختلافهما قبل الركوب
أو بعد ركوب يسيرا أو بعد ركوب كثير اعتمادا على ماص في المسئلة الأولى فإن الحكم فيها إذا
تخالف قبل الركوب أو بعد سير يسيرا والصالف والتفاضل أو ما بعد سير كثير فالحكم فيه حكم ما إذا
بلغ المدينة فترك هذا لعدم السير أو قبل لا أخذهما من المفهوم وترك السير الكثير أنكلا
على ماص وترك هناك بلوغ الثانية أنكلا على ما هنا هو صريح (ص) فان انتقد فاقول
للجبال فاشبهه وحلفا وفسخ (ش) يعني أنه إذا كان اختلافهما بعد أن بلغا المدينة يريد
وبعد سير كثير فلا يخفى ما أن يكون اختلافهما قبل النقد أو بعده فان كان بعد ما انتقد الجبال
الكراه فاقول قول الجبال فيما إذا ادعياها ما يشبه لأنه ترجح جانبه بالنقد ودعوى التشبه في
المسافة التي بلغها وهي المدينة فيحلف للجبال لتسقط عنه مسافة ما بقي ويحلف المكثري
لتسقط عنه المحسوس الأخرى فالساعات عند ابن القاسم عزلة السلع خافات مضى وما بقي يقع
التزاع فيه فقوله فيما يشبه المراد شبههما معا بدليل قوله حلقا وقوله وان أشبه المكثري فقط
فاقوله يمين وان لم يشبه أحقا وفسخ بكره المثل فيما مشى وسكت عنه لوضوحه أولا لأنه ماص
عليه وبعبارة ولو أشبه المكثري فقط فنصص عليه ولو أشبه المكثري فقط فاقول قوله أيضا
فيلزم للجبال أن يجمله في المسئلة بما قال وان لم يشبه أحقا وفسخ بكره المثل فيما مشى وترك
المؤلف هاتين الصورتين أنكلا على ماص (ص) وان لم ينتقد فاقول للجبال في المسافة
والمكثري في حصتها كما ذكر بعينيهما (ش) أي وان لم ينتقد المكثري للجبال التحمين التي أقرها
يريد الموضوع بجملته أي أشبه ما أو أشبه قول المكثري فاقول الجبال في المسافة أي في أن
المسافة إلى المدينة فقط ولا يقبل قوله في المائة والاقول للمكثري في حصتها أي المسافة بما
ذكر من التحمين ولا يشبل قوله في أن المسئلة أي ان الكراهية لان بلوغ المسافة المطاوعة رج
قول مدعيها وعدم التقدير رج قول المكثري بعينيهما أي يحلف كل منهما على ما ادعاه فيحلف
للجبال ما كبرت لك اللادنية بجائته ويحلف المكثري انما كبرت منك لئلا يتخمين

(٨ - خرى سابق) عب وشب ثم قال واعلم أن من جهة ما اعتبر في شبه المكثري أن يكون ما أقضه موافقا لدعوى المكثري
وزائد على دعواه كآلة ادعى المكثري أن الكراهية وداعى المكثري أنها خمسة وقد أقضه عشرة فإنه لا يكون قول المكثري مشبها
في الفرض المذكور ولو ادعى أن ما أقضه من ادعاه وداعى أو سلف عند المكثري كذا في بعض التقارير وهو حسن الآن

تقوم فرقة على صدق المكثري (وهو قبل التأسيس هذا المقام) هذا لا يتأتى على نسخة القول للجمال ثم يتأتى على تقدير أن النسخة للجمال من غير أنبات فالقول له وإن أشبه (٥٨) قول المكري حفظ فالقول له بين تقدم أو لا يأخذ الماتة لا يلزمه غير ما

المدينة ولو حلف المكري (قوله) قضى بأعدلهما) وكذا بقضى بذات التاريخ ونقد منه (قوله قضى بأعدلهما) أي مع غيره لأن مزيد العدالة منزلة شاهد على باقي كذا أخذه بعض الشراح (قوله وإن لم يشبه قول المكري) أي حلف أول يحلف فذلك مع قوله أو أشبه ولم يحلف ثلاث صور (قوله إن أشبه مع غيره) الحاصل أنه قد استفيد من كلامه فيما يقبل فيه قول المكري فقط وتمام يقبل فيه قول المكري فقط صور لا يقبل فيها قول واحد منهما وهي ما إذا أشبه المكثري ولم يحلف أو حلف ولم يشبه أو لم يشبه ولم يحلف ويحري مثل ذلك في المكري وقد تكلم المصنف على بعضها بقوله وإن لم يشبه حلفا أي ويجب الفسخ وكراه المثل فيما مضى قال عجم والطاهر أن حكم باقي الأمور كذلك وهو ما إذا أشبه كل منهما ولم يحلف (قوله حلفا ووجب الفسخ) قال عجم ومن المعلوم أنهما إذا تكلما يكون كذا إذا حلفا الماتة، وأن تكلوا لهما كحلفهما (قوله سواء أشبه قول أحدهما) صادق عاذا أشبهاهما لأن الواحد مفهومه مفهومه لم (قوله وقوله ووجب الفسخ) كذا في نسخته والناسب أن يقول وقوله فيما مضى يتنازع الخ العامل الأول يكون الخذف والتقدير فإقره المكثري كإن لم يشبه فيما مضى والعامل الثاني قوله فتقول رجا

أي يقول رجا فيما مضى أي بالنسبة لما مضى والتشذره كراء المثل فيما مضى أي كراء المثل بالنسبة لما مضى (قوله القول دون المكري) أي والفرض أنهما أشبهاهما أو أشبه المكري خلافا لطلاق المصنف هذا هو الواقع للقول أي وما إذا تقدم أو لا أو أشبه المكثري فقط فحكم ذلك حكم ما تقدم فيما إذا لم يحصل نقد (قوله ولا فسخ) بخلاف الماتة المقدمة وهي

وأخذ بالجمال حصصا المسافة بأن يقال متساوى حصصا المدة من ابتداء السراى مكة باعتبار السهولة والوعورة والامن واخوف فقال الربع أو النصف مثلا فمضى الجمال من الحسين تلك النسبة قوله للجمال قبل المناسب هذا القاء أي للجمال والحواب أن حذف القاصع مدخلها حاز كقوله عليه الصلاة والسلام لأنك إن نذرهم أغنته خيرا فهو خير والتقدير فهو للجمال أي القول قوله وقوله في حصصهما كراء فاشبه حصصا المدة من الحسين في الحقيقة أعلمنا قول المكثري وحكم ما إذا أشبه المكثري وحده سواء نقد للجمال أم لا تحكم ما إذا أشبهوا لم ينقد (ص) وإن أشبه قول المكثري فقط فالقول له بين (ش) أي وإن لم يشبه الاقول المكثري وهو الجمال فالقول له بين يأخذ الماتة ويترك المكثري مكافئة فإن لم يشبه قول واحد منهما حلفا وفسخ بكره المثل فيما مضى (ص) وإن أقامنا بينة قضى بأعدلهما ولا سقطتا (ش) أي وإن أقام كل واحد منهما بينة على دعواه بدليل فقه قضى بأعدلهما كان ذلك قبل الركوب أو بعد أن بلغا المدة فانه يقضى بأعدلهما وهو يشمل صورتين ما إذا كانا عدلتين واحدهما أزيد عدالة وما إذا كانت احدهما عدلة فقط فإن تساوا باسقاطا وصارا كمن لا بينة لهما فقصى كل مسألة على تفصلها وبعبارة وكلام المؤلف لا يشمل ما إذا كانت احدهما عدلة والأخرى فاسقة اللهم إلا أن يراد بالتفصيل في كلام المؤلف ولو على سبيل الفرض أي ولو فرض أن الفاسقة عدلة كانت هذا عدل منها وهذا القسم أشبه بعضهم ومنه بقوله زيد أعلم من الجمار أي لو فرض أن الجمار علم كان زيدا علم منه راجع المرادى على التسهيل قوله وإن أقامنا الخ راجع لجميع الباب (ص) وإن قال كثيرون عشر افسسين وقال بل خسانة حلفا وفسخ (ش) يعنى أن من أكرى أرضا أو دارا سنيين ثم تنازع في قدر المدة والأجر فقال المكثري كثيرون عشر سنيين بخمس سنين وقال رب الأرض أو الدار بل خمس سنيين جماعة ولا بينة لواحد منهما فانهما يتضامان ويبدأ صاحب الأرض بيمين والموضوع أن التنازع وقع قبل الزرع ولا يرى هنا نقد ولا عدله (ص) وإن زرع بعضا ولم ينقد فلهما ما أقر به المكثري إن أشبه وحلف (ش) يعنى إذا كان تنازعا بينهما بعد أن زرع المكثري بعض المدة أو سكن الدار بعض المدة والحال أنهم لم يقدم الكراء فلهما ما أقر به المكثري فيما مضى من المدة لأن المكثري ترجح جانبه بعدم النقد واستيفاء المنفعة ودعوى التشبه ويحلف على ما أقر به سواء أشبه قول المكثري أم لا فقوله فلهما أي فلهما بحسب ما أقر به المكثري (ص) والافقول رجا إن أشبه وحلف (ش) أي وإن لم يشبه قول المكثري أو أشبه ولم يحلف فالقول له بين أن أشبه مع غيره (ص) وإن لم يشبه حلفا ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ الباقي مطلقا (ش) أي وإن لم يشبه قول صاحب الدار والأرض والاقول المكثري فانه أيضا لقان أي يحلف كل واحد منهما على ما ادعاه ويقضى لرب الدار أو الأرض بكره المثل فيما مضى من المدة أي فيما زرعه أو سكنه وفسخ الباقي في المستقبل سواء أشبه قول أحدهما أم لا وهو مرادنا بالطلاق وانما فسخ العقد في شبه المدة لغير عوف كرائهم أكثر من دعوى المكثري وقوله ووجب كراء المثل فيما مضى تنازع فيه جميع العوامل السابقة (ص) وإن نقد فتدرد (ش) هنا قسم قوله ولم يتعدى وإن نقض المكثري الكراء أو الموضوع بحاله فهل القول قول المكثري لأنه ترجح جانبه باتخاذ الكراء أو لا فسخ أو لا يكون القول قوله

باب الجعل

مسئله عدم التقيد بالصنع في بقية المدة المطلقة او ما بقي من المدة المتفق عليها ثم

(قوله ذكر فيه الجعل) أي من حيث الصفة المشار لها بقوله صفة وأراد بها يتعلق بها المسائل الأتية (قوله ببعض أحكام) أي تتشارك مع الإجارة في بعض الأحكام وتنفرد عنها في البعض أما الاشتراك فمما اشترط في الإجارة أن تكون ظاهرة متفهما بها الخ يشترط في الجعل أن يكون كذلك وصرحنا بالجعل هو المهر مثلا المجهول ومثل الخ الخافعة أن الإجارة لازمة بالعقد ودون الجعل (قوله أصل منفرد بالخ) سيأتي بقوله أن الإجارة أصله فأما أن يقال إن قوة لا يقاس عليه تفسير فلا يبقى ما سأتاني من أن الإجارة أصل (قوله وهو أن يجعل الخ) هذا أمر يف غير تعريف ابن عرفة (قوله ولا يتقدم إياه) أي لا يشترط تقدمه لأن التقيد شرط عاجز (قوله) في زمن معلوم أي المشاركة بقوله الاشتراط ترك ما شاء فانه في المعين (قوله فانه منفعة) معمول لقوله يعمل أي فانه منفعة أي بعد تمام العمل فلا ينافي قوله الآن مما لا منفعة فيه للجعل (قوله على خلاف في هذا) سيأتي أن المصنف يذكر حيث قال وفي شرط منفعة الجعل قولان (قوله على أنه) أي إذا خلع على أنه (قوله مما لا منفعة) (الخ) (٥٩) يحتمل أن يكون حال من ضمير بكمله أي

حال كون ذلك العمل من عمل لانفعته فيه للجعل إلا بعد علمه وجعله حال من قوله فانه منفعة مبيزة بعيد (قوله والخطر) عطف صراف (قوله والأصل فيه) أي في جواز (قوله وليس جانه) أي بصواع الملك الذي قد ضوهل بعرض الطعام وأنه زعيم أي كضل (قوله من كافة المسلمين) أي غير المانعين وقوله من قتل قتلا فلا عليه لا يخفى أن الجعل هنا الذي هو الأجر غير معلوم وإن كان هو السلب المعتاد لا يختلف إلا أن يقال الغالب عليه عدم التفاوت ووجود التفاوت نادر (قوله) يخرج بالآدمي كراه السفن (الخ) الأولى أن يحذف كراه ويشول ويخرج بالآدمي السفن أي فإن العقد على منفعته لا يقال فيه حجة وقوله والمساغة (الخ) الأولى أن يقول ويخرج بعوض عما

بل يرجع في ذلك للأشبه كما لم يتفقد على التفصيل المتقدم

باب ذكر فيه الجعل وما يتعلق به

وأفرد عن الإجارة بباب لاختصاصه ببعض أحكام والجعالة بتفصيل الجعير وكسرها ونحوها ما يجعل على العمل وهو رخصة فهو أصل منفرد لا يقاس عليه وهو أن يجعل الرجل لرجل أجرا معلوما ولا يتقدم إياه على أن يعمل في زمن معلوم أو مجهول فانه منفعة للجعل على خلاف في هذا على أنه أن كله كان له الجعل وإن لم يمتد فلتأني له مما لا منفعة فيه للجعل إلا بعد علمه وقد أنكره هذا العقد جماعة من العلماء وأما أمن الضرر والخطر والأصل فيه قوله تعالى ولن جاعله بل بعير وأما به جميع العمل من كافة المسلمين وقوله عليه الصلوات والسلام يوم نحين من قتل فتبلا فله سلب وسدان عرفه حقيقة العرفية بقوله عقد معاوضة على عمل أدى بعرض غير ثابت عن محله بل يجب الاتصافه وخروج بالآدمي كراه السفن وكراه الأرضين والرواحل وبقوله غير ثابت عن محله المسافة والقراض وشركة الحرث وقوله به قال ابن عرفة ما معناه أنه جبه خوف نقض عكس الحسد أو الرسم بقوله إن أتيتني بعبدى إلا بقر ذلك عمله كذا أو خدعته شهرا فانه جعل وإن كان فاعدا الجعل بعوضه والمعرف حقيقة المعروضة للخدمة والفساد وبأن ذلك أن الترخيف لما به الجعل المطلق القابل للتعديل والفساد ولو اقتصر على قوله غير ثابت عن محله لمحافظة على طرده لأخراج المسافة والقراض لكان رسمه غير معكس فيقال حافظ على طرده فأخل بعكسه فإن صورة النقض المذكور من الجعالة الفاسدة وقد شاركت القراض فيما خرج به لأن عوضه ناشأ عن محل العمل فتكون خارجة والقصور دخولها وإن كانت فاسدة فزاد به لتدخل الصورة المذكور وضمير محله عائد على

إذا كان العرض ناشأ عن محله فإن العقد في ذلك لا يقال فيه حجة بل قراض أو مساقاة أو شركة وقوله ما معناه أي كالأمانة أي لم يتركها ابن عرفة بل معناه (قوله أو الرسم الخ) كآته أراد بالرسم التعريف ويكون نوعا في العبارة والمعنى واحد ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن هذا يحتمل أن يكون حدا أو أن يكون رسما والحدثي آخر (قوله) ناشأ عن محل العمل أي الذي هو العبد إلا بقي مثلا والحاصل أن محل العمل المال في القراض والعبد في الجعالة فالقراض الذي يأخذه العامل في كل ناشأ عن محل العمل وهو المال والعبد إلا أنه في القراض ناشأ عن المال بسبب عمل العامل والسبب من وجوده لوجوده من عدمه والعدم وتوهم وجوده عمل العامل في المال ذلك الربح وأما الجعل فانه وإن ناشأ عن محل العمل وهو العبد إلا أنه ليس بسبب عمل العامل لأنه لا يلزم من الاتيان بالعمل خدمته إياه فإذا علم ذلك فقوله به متعلق بآدمي والتي منسب تارة على السيد الذي هو قوله به وكأنه قال لم يكن ناشأ عن محل العمل بسبب عمل العامل فلا ينافي أنه ناشأ عن محل العمل وهو العبد لا بسبب عمل العامل كقوله الصورة فإن الجعل ناشأ عن العبد وخرج منه لكن ليس بسبب عمل العامل الذي هو الجعل أي لا يلزم من وجوده وجود أي ولا يكون عمل العامل سببا على ما فيه

ونأمل قولنا فعلمنا فلا تنقذ وتارة ينصب على المقصد كأننا حصلناه تحت إتيانه بالعبد الاتي دينا فان ذلك المجعل لم نشأ عن المجل أصلا أي لم يخرج من العبد فليس العبد بنا فعليه (قوله انه غير مأخوذ) أي خارج (قوله لان عوضه الخ) المناسب لفظ ابن عرفة أن يقول لان عوضه هو ان نشأ أي خرج من محل العمل وهو العبد لكنه ليس بسبب عمل العامل الآن معنى كلامه صحيح في حد ذاته معنى أن العوض وهو خدمته شهر المخرج من نفس على العامل الذي هو الاتيان بالعبد أي يمكن الاتيان سببا فعليه نفسه وقوله بل أخذ من محل أي بل أخذ من محل العمل أي بعض على العبد لاسبب عمل العامل بحيث يلزم من إتيانه بخدمته شهرا وذلك لان لا يلزم من إتيانه به أن يخدمه شهر الجواز أن يجعله دراهم في مقابلة إتيانه ألا يعطيه شيئا انه يدعي تعريف ابن عرفة ما إذا جعله على غرض أصلا حتى تبلغ حد كفايته والاصول بينهما ما كان هذا ناتجا عن محله وأوجب بان هذا ليس بحالة محضه وانما هي جعالة واجارة وبيع كما قاله ابن عرفة (قوله في الآدمي) أي مثلا (قوله أي صحة المجعل الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف صحة مبدأ أو قوله بالتزام خبره الباقي بالتزام سببية وقوله التزام أي على تقدير إتيانه أي بالعبد الاتي مثلا الا أنك خبر بان المفهوم من أنه صحة المجعل لان يكون الامن الرئيسي مع أن قضية الاحالة على الاجرة المحالة على البيع أن المجعل اذا وقع من نفسه أو وصي يكون صحته غير لازم لان يقال (٦٥) أريد الصحة الصحة التامة التي معها لزوم (قوله الخ) لا يفتي أن المجعل كما يشترط

فيه العلم بشرط أن يكون طاهرا متفعليه الخ فقد ورأى تسليمه وأوجب بأنه انما اقتصر على ذلك دفع وهم اشتراط جهله كالجماع عليه اذ من شرطه أن يجهلا مكانه ثم انه اعترض بان التزام المجعل فرع عن لزوم العقد مع أن العقد غير لازم وأوجب بعدم التسليم لان للشخص أن يلزم درهما الشخص والدرهم ليس لازما له قبل ذلك وقوله لانه التي تظهر فيه الخ لا يفتي أن كلام المصنف ليس في لزوم العقد بل في التزام العوض وقد تقدم أن التزامه لا يلزم أن يكون فرع عن لزوم العقد (قوله وبه يدفع اعتراض ابن غازي) أي لانه قال يشترط في

عمل آدمي وضعه كذا وقد رد عوض من صفته انه غير مأخوذ من محل العمل بسبب عمل عامله فاندخل صورة الجمالة الفاسدة لان عوضه غير ثابت عن عمل عامله بل أخذ من محل العمل لاسبب عمل عامله وقوله لا يجب الاتيان بالمجعل لصفة العوض أي بعوض موصوف بكونه لا يجب الاتيان به فخرج بذلك الاجارة في الآدمي لان عوضه يتبع على قدر العمل (ص) صحة المجعل بالتزام أهل الاجارة (ش) أي صحة عقد المجعل كائنه وحاصله بسبب التزام أهل الاجارة بجعله معلوما والمراد بالاهل المتأهل أي الصالح العقد الاجارة وتقدم أنه أقال عاقدا لاجارة على البيع وتقدم في البيع ما مضى وشروط عاقده غير الابدس كقرود ولزومه تكليف الخ وقوله (جعلاع) أي عوضا معلوما وانما اقتصر على إتيانه الذي تظهر فيه فائدة لزوم العقد بعد الشروع في العمل وأما المجهول فلا يجب عليه الزوم لا قبل ولا بعد فتصبح فائدة الاشتراط فيه بدفع اعتراض ابن غازي وبعبارة المراد بالمجعل الاول العقد والثاني العوض وانما كتنى بشرط الجماع عن شرط المجهول لانه كان شرطيا للجماع كان شرطيا للمجهول فاكتنى بأحد المتساويين عن الآخر والاقبال جعلاع وعلا لكون قوله بالتزام الخ شرطيا للمجهول فاضاوم شرط المجعل أن يكون فيما يجعلا مكانه فان علم أحدهما مكانه فان ذلك لا يجوز فان علم الجماع فقط وجعل العامل نفسه الاكثر من المجعل وأجر المثل وان علم المجهول فقط فلا تنفي له وقال ابن القاسم في العتبية بقدر تعبه (ص)

العامل أيضا التأهل فلم يقتصر على اشتراطه في الجماع فقط (قوله والمراد بالمجعل الخ) دفعه اعتراضه وأرداعه بصفة المصنف بان في كلامه دورا اذا أخذ المجعل في تعريف المجعل بناء على أن ذلك تعريف الجواب ما علمت ذلك أن تقول انه يدعي اعتراض على المصنف من وجه آخر وذلك لانه يقتضي أن صحة هذا العقد متروكة على التزامه قبل يقيدان بكون هذا العقد معلوما قبل ذلك وهذا فاسد قطعا (قوله وانما كتنى) جواب ثان عن اعتراض ابن غازي (قوله لانه ما كان شرطيا للجماع كان شرطيا للمجهول) لا يفتي أنه على هذا الجواب يكون في عبارة المصنف حذف وكذا قال بالتزام أهل الاجارة جعلاع وعلا مع أن عمل العامل لا يتعلق به الالتزام أصلا لان يقال ارتكب السمع وان المعنى انه لا يستقيم العوض الا اذا حصل منه العمل وهو الاتيان بالعبد الاتي مثلا (قوله فان ذلك لا يجوز) ثم انه لا يفتي أن من ادعى عدم العلم بهما كان القول بقوله لان الاصل في العقود الصحة (قوله فلا تنفي) أي لان الاتيان به صوابا عليه حيث علم مكانه وبه لم يعلم ونسبى اذا علم انه جعل منه نظر السبق الجماع بالعادة كذا قيل والذي أقوله انه اذا علم كل منهما مكانه وتعاقد معه على أنه ما في به من الموضع المعلوم مكانه لا يجوز في ذلك وبكونه ما تعاقد معه عليه في مقابلة تعبه وسفره للوضع المعلوم لهما (قوله وقال ابن القاسم في العتبية بقدر تعبه) ضعف كما يستفاد من كلام غيره وبعبارة شب فان علمها أو أحدهما فاسد يكون على الجماع في علمه دون المجهول الاكثر من المجعل وأجر المثل ولا يفتي المجعل له في علمه دون الجماع ولا يكون أنما ضمانان لم يعلم به بعوضه ولو أخذ جعلاعا على اعلامه بعوضه رد ولو أنكر الجماع على المجهول فالتقول

الحاصل اه وقد علمت الكلام في علمها قوة مستحقة السامع بالتام أي السامع من الجماع أو بواسطة ان ثبت أن الجماع وقع منه ذلك فالمراد السامع واسطة وبلا واسطة ولتعدد وتظهر أن المراد السامع من علم بقوله به وقوله بتحققه في قوة الحصر أي لاستحقة الاتمام (قوة ترك على) أي أجرة عمل (قوة كأي شعيرة التعبير بكراه) أي لما علمت أن التفرقة بين الاجارة والكراه اصطلاح غالب فقط (قوله وقعت بلفظ اجارة أو جملة) فيه إشارة إلى أنها (٩١) اجارة وتعطي حكم اجارة البلاغ وأن الصدق فيها لازم ولو قدر أن التعبير وقع بلفظ جملة (قوله وأدخلت الكافي) فيه شيء وذلك لأن كلف التشبيه لا تدخل شيئاً (قوله لأنها اجارة مضمونة) راجع لقوله وقعت بلفظ اجارة وقوله وعلى بلاغ راجع لقوله وأدخلت الكافي ما أشار إليه ابن الحاجب ونصه مشاورة الطبيب على البرء والمعلم على حفظ القرآن والمخاطبة على استخراج الملبس بغير شدة الأرض وبعد المأوكر السقيفة متروك بين الجعل والاجارة التوضيح هكذا كان بناس الاربعه وزاد المغارسة وهي أن يعطى الرجل أرضه لمن يرض فيها عدد من الاشجار فإذا بلغت كذا وكذا كانت الأرض والاشجار بينهما قال وكن هذا الفروع مختلف فيها وسبب الخلاف في جمعها تردد هاتين العقدتين ان عهد السلام وتظهر المذهب أن هذه الفروع كلها من الاجارة الأمثلة الحاضرة فانه من الجملة ولا يقال ان الاجارة على البلاغ مساوية للجعل لأن الاجارة فيها الاتمام العمل لانه لا يلزم استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره فان الاجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجملة ونص يحدون على أن الاصل في مداواة المريض الجملة ووجه تردده هذه الامور بين الجملة والاجارة أنه لما يمكن للعامل شيء الاتمام شابهت الجملة ولما كان اذا ترك الاول تمكمل غيره العمل يكون الاول بحسبه شابهت الاجارة وقوله بتعريف شدة الأرض وبعد الماء الباء للمصاحبة وهي تجري مجرى الشرطية (ص) الآن يستأجر على التام فنسبة الثاني (ش) هذا يخرج من قوله يستحقه السامع بالتام أي قبل التام لا يستحق شيئاً الآن يستأجر به أو يجعل من يتم عمله فانه يكون للاول نسبة عمل الثاني أي بنسبة ما أخذ الثاني سواء عمل الثاني قدر على الاول أو أقل أو أكثر لان الجماع قد انتفع بماعه المجهول له مثل أن يجعل للاول خمسة على حل خشبة مثلا الى موضع معلوم بلفظها نصف الطريق وتر كما يجعل للاخر عشرة دراهم مثلاً على بلفظها نصف الاخر فان الاول يأخذ عشرة لانه الذي يتوب فعل الاول من اجارة الثاني لان الثاني لما استوفى نصف الطريق بعشرة علم أن قيمة اجارته يوم استوفى عشرون ولا يقال ان الاول قد رضى أن يجعلها جميع الطريق بنسبة فكان يجب أن يعطى نصفها والمغالبة جائزة في الجعل وغيره لا نقول لما كان عقد الجملة متخللاً من جانب المجهول له بعد العمل فلما تركه بعد أن حل نصف المسافة صار تركه ابطالا للمقدم أصله وصار الثاني كاشفاً فيما لم يستحقه الاول فبقي الجماع للاول نسبة انتفاعه بالثاني ثم انه لا مفهوم لقوله يستأجر أي ويجعل أو يأبى به بنفسه أو غلامه فقوله فنسبة الثاني أي للاول من الاجر بنسبة عمل الثاني لو كان له نسبة قد دخل في ذلك ما اذا عمل مجتاهدا ولو

غير ما يسترد بين الاجارة والجملة وأما كراه السفن وكراه هذه المسائل المترددة كالاجرة في الاجارة الصريحة كذا أفاد بعض الشيوخ (قوله الآن يستأجر على التام) أي به اخترازا عما استأجر أو جعل نفس العامل الاول على التام فيستحق الجعل المفقود عليه أولاً فقط وأهم قوله الآن يستأجر على التام أنه لو انتفع به في الحل التخيول لم يعمل بسبع أو غيره فانه من المسمى بحسبه وهو كذلك (قوله ما اذا عمل مجتاهدا) أي بما وعلمه بنفسه

يستحقه السامع بالتام (ش) يعني أن العامل أن أتم العمل يستحق الجعل والا فلا يستحق شيئاً وكان القياس أنه أجر عمله جوازي الاجارة كانت السنة بترخيص تركه عمل ليمتد في الجملة وبقت الاجارة على حالها (ص) ككراه السفن (ش) هذا تشبيه في أنه لا يستحق فيه الاجر الا بالتام وهو اجارة واجارة لا جملة كأي شعيرة بالتعير بكراه قال في المدونة من اكسرى سفينة فغرفت في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراهها وأرى أن ذلك على البلاغ وبعبارة تشبه في أنه لا يستحق شيئاً الا بالتام العمل وقعت بلفظ اجارة أو جملة لانها اجارة مضمونة وعلى بلاغ وأدخلت الكافي ما أشار إليه ابن الحاجب ونصه مشاورة الطبيب على البرء والمعلم على حفظ القرآن والمخاطبة على استخراج الملبس بغير شدة الأرض وبعد المأوكر السقيفة متروك بين الجعل والاجارة التوضيح هكذا كان بناس الاربعه وزاد المغارسة وهي أن يعطى الرجل أرضه لمن يرض فيها عدد من الاشجار فإذا بلغت كذا وكذا كانت الأرض والاشجار بينهما قال وكن هذا الفروع مختلف فيها وسبب الخلاف في جمعها تردد هاتين العقدتين ان عهد السلام وتظهر المذهب أن هذه الفروع كلها من الاجارة الأمثلة الحاضرة فانه من الجملة ولا يقال ان الاجارة على البلاغ مساوية للجعل لأن الاجارة فيها الاتمام العمل لانه لا يلزم استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره فان الاجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجملة ونص يحدون على أن الاصل في مداواة المريض الجملة ووجه تردده هذه الامور بين الجملة والاجارة أنه لما يمكن للعامل شيء الاتمام شابهت الجملة ولما كان اذا ترك الاول تمكمل غيره العمل يكون الاول بحسبه شابهت الاجارة وقوله بتعريف شدة الأرض وبعد الماء الباء للمصاحبة وهي تجري مجرى الشرطية (ص) الآن يستأجر على التام فنسبة الثاني (ش) هذا يخرج من قوله يستحقه السامع بالتام أي قبل التام لا يستحق شيئاً الآن يستأجر به أو يجعل من يتم عمله فانه يكون للاول نسبة عمل الثاني أي بنسبة ما أخذ الثاني سواء عمل الثاني قدر على الاول أو أقل أو أكثر لان الجماع قد انتفع بماعه المجهول له مثل أن يجعل للاول خمسة على حل خشبة مثلا الى موضع معلوم بلفظها نصف الطريق وتر كما يجعل للاخر عشرة دراهم مثلاً على بلفظها نصف الاخر فان الاول يأخذ عشرة لانه الذي يتوب فعل الاول من اجارة الثاني لان الثاني لما استوفى نصف الطريق بعشرة علم أن قيمة اجارته يوم استوفى عشرون ولا يقال ان الاول قد رضى أن يجعلها جميع الطريق بنسبة فكان يجب أن يعطى نصفها والمغالبة جائزة في الجعل وغيره لا نقول لما كان عقد الجملة متخللاً من جانب المجهول له بعد العمل فلما تركه بعد أن حل نصف المسافة صار تركه ابطالا للمقدم أصله وصار الثاني كاشفاً فيما لم يستحقه الاول فبقي الجماع للاول نسبة انتفاعه بالثاني ثم انه لا مفهوم لقوله يستأجر أي ويجعل أو يأبى به بنفسه أو غلامه فقوله فنسبة الثاني أي للاول من الاجر بنسبة عمل الثاني لو كان له نسبة قد دخل في ذلك ما اذا عمل مجتاهدا ولو

غير ما يسترد بين الاجارة والجملة وأما كراه السفن وكراه هذه المسائل المترددة كالاجرة في الاجارة الصريحة كذا أفاد بعض الشيوخ (قوله الآن يستأجر على التام) أي به اخترازا عما استأجر أو جعل نفس العامل الاول على التام فيستحق الجعل المفقود عليه أولاً فقط وأهم قوله الآن يستأجر على التام أنه لو انتفع به في الحل التخيول لم يعمل بسبع أو غيره فانه من المسمى بحسبه وهو كذلك (قوله ما اذا عمل مجتاهدا) أي بما وعلمه بنفسه

(قوله لكان أشمل الخ) وأولى وقال الآن ينتفع به لتشمل ما لو باععه صاحبه قبل تمام العمل لكن في صورة البيع قبل تمام العمل
أما يكون العمل ينسبته لعمله المسمى له ابتداء لأنه ليس له هنا فإن هذا ما استظهره عجم في شرحه (أقول) والظاهر خلافه بل
البايع على ونزرة واحدا لوجود العلة المشتركة بالبايع والقول الخ في صورة البيع (قوله فاستأجر على مائتي) أي أو باععه بموضع
الفرق أو انتفع به من جهته من وجود الانتفاع (قوله وليس له كراء مذهب) أي لعدم تمكنه من قبضه وقوله وكذا الفرق في نسخة الشارح
وكذا ما للكاف ولا مناسبة لها فالأولى جعلها لا تكون لتعليل لمحدوف وبصر المعنى وليس له كراء مذهب بالفرق لعدم تمكنه
و تلك العلة يعلم أن الفرق المكسرى في نقل (٦٣) متاعه بصير مائتا لانتفاء تلك العلة لأنه صار مكنها (قوله قبل أن يقبضه) أي

بعد أن يعمل عمله بال كائيدوه
فإن علمت ذلك فقول المصنف
بالتام حقيقة أو حكما كهذا ولو
قال المصنف أو استحق فيكون
معطوفا على يستأجر لكان أحسن
وأقل كلفة (قوله عند ابن القاسم
الخ) أجل في ذلك الخلاف وبعبارة
تتم مفعلة ببيان المراد ونصه
وان استحق الشيء الجماعل على
تحصيله بعد أو غيره لغير من جاعل
عليه وأما الجعل يلزم الجاعل إذا
أقبحه العامل عند ابن القاسم
ولم يسله الجاعل لأنه الذي أدخله
في العمل بظاهره ولا رجوعه
بالجعل على من استحقه وهو ذلك
عند ابن التمام وقال محمد عليه
الأذن من المسمى أو جعل المثل
الأن قال تمت ثم بايع على ما لو
كان عبدا واستحق بحرية فقال
ولو بحرية فإن الجعل لازم
للباعل عند ابن التمام وعليه
جماعة وأشار بولونقول أصبغ
بقوطه عنه وأما ان استحق
برق فلا إشكال في لزوم ذلك ولا شيء
على مستحقه عند ابن القاسم

قال الآن يتم العمل لكان أشمل ثم ان الاستثناء يرجع لكراء السفن وما قبله كما هو ظاهر
كلام المؤلف كالشارح لكه خلاف ما يفيد كلامه في التوضيح ومن وافقه من أنه راجع لما
قبل كراء السفن ولا يصح رجوعه لكراء السفن وعليه في استناجر مراكم الجعل كتم الفرق في
أنهاء الفرق بن وذهب بعض التميم وبي البعض فاستأجر على مائتي فان للأول كراء مائتي إلى جمل
الفرق على حساب الكراء الأول لأن نسبة الثاني وليس له كراء مذهب بالفرق وهكذا الفرق
المكسرى في نقل متاعه بعد بايع الغاية بأن عليه جميع الكراء (ص) وان استحق ولو بحرية
(ش) يعني أن المجهول له يستحق الجعل على الجاعل إذا أتى بالعبد إلا أن البايع لا يبره ولو استحقه
مخصص يحرمه قبل أن يقبضه به لأنه هو الذي روطه في العمل ولا يرجع الجاعل بالجعل على
المستحق عند ابن القاسم وهو المشهور وهو بالغة في استحقاق الجعل (ص) بخلاف مونه (ش)
يعني أن الجاعل إذا أتى بالعبد إلا أن البايع لا يبره به فإنه لا يستحق شيئا من
الجعل لعدم تمام العمل كالأمر بالعبد وأما مونه بعد أن أسلمه لسيده فإنه لا يستحق الجعل
بتملحه ومن المعلوم أن حقيقة الموت عرض يضاد الحياة وهو عدم الحياة فإذا أسلمه منفرد
المقاتل فقد سلمه حيا وقد أعطوا حكم منفرد المقاتل حكم الحي في بعض المسائل والفرق بين
الاستحقاق بحرية وبين مونه لعدم العمل لعدم التبع باليت وأيضا الاستحقاق يحصل عن عبادة
من المائتي في الجلة بخلاف الموت والظاهر أن القتل والأسر والغصب كالموت (ص)
بلا تقدير زمن الإبطر ترك متى شاء (ش) يعني أن الجعل لا يجوز فيه تقدير الاجل للجعل
والفرق أن لو قدر زمن يقع فيه لا احتمال أن ينقض قبل تمام العمل فيذهب عمله باطلا الآن
بكونه اشترط عليه أن يترك العمل متى شاء فله يجوز ضرب الاجل فيه حيث تخطه الفرر
فقوله الإبطر ترك متى شاء متنى من مفهوم ما قبله فإن قيل شأن هذا العقد الترتك فيه
متى شاء فلم كان العقد غيرا عند عدم الشرط وأجب بأن الجعول له عند عدم الشرط دخل
على التمام وان كان له الترتك وحيث قد فرر وقوى وأما عند الشرط فقد دخل استدعى أنه
مخبر بفرره وخفف (ص) ولا تفتد مشروط (ش) يعني ومن شروط صحة الجعل أن لا يشترط
التقدير فيه فإن شرط التقدير العقد سوا محصل تقدير الفعل أم لا وإن الجعل بين اثنين
أن وجد إلا أن يوصله إليه به والسلفية أن لم يوصله إلى ربه بأن لم يجده أصلا أو وجد وهو ربه
منه في الطر بيق وأما التقدير فطوقا جازا فتأولوا بالشرط فقد لكان أحسن لأن عبارة تعطى

(قوله عرض يضاد الحياة) فيكون وجوده يمكن رؤيته (قوله فقد سلمه حيا) والظاهر أن هذا عام في سائر أفراد
الحيوان حتى في غير الأدمي فإذا سلمه حيا زبته العوض ولا يزال غير الأدمي لأفائدة فيه بعد انقضاء مقابلة لا تقول ان المصنف إنما
أسقط العوض بالموت فقط والاصل الموم وأيضا منفرد المقاتل فعل فيه الذ كذا على بعض المذاهب (قوله في بعض المسائل) كالأ
ما تمارونه منفرد المقاتل بعد أن أنفذت مقابله ولم يخرج رجوعه فانه مونه في تلك الحالة (قوله ولعله عدم التبع باليت) لا يعني أن هذا
موجود في الذي مات بعد التبع الآن يقال بالقبض وصل إلى الجمل (قوله والظاهر الخ) لا يعني أن مقتضى الفرق المذكور أنها
لا لا استحقاق للموت والظاهر أن هبته كالعتق وأما ما قيل روبة العامل فلا يصح (قوله بلا تقدير زمن) أي سواء شرط عدم التقد
أو سكت سواء وقع بلفظ جملة أو لا بلفظ جملة ولا إجازة (قوله الآن يكوننا شرط عليه الخ) قال الثاني وتبعه شب والحاصل أن

معنى كلام المصنف أن ما قد يضمن لأب من اشتراط الترتيب في شأونه بحسب ما عمل ونفذ بشرية العمل وهي القرامين اضعاف العمل بالاطلا فالحكمة تفرق على ايراد الشرط الثاني في كلامه ولا يضمن هذا انتهى (قوله ولأننا كيد النقي) فيه أنه إذا كان العطف على مدخول الجار لا يكون لنا كيد النقي ولا تكون لنا كيدا إذا كان العطف على تقدير (قوله وليس المراد تظاهر العبارة الخ) إنما تظاهر العبارة لأنه يمكن التأويل بأن يراد بعبارة اشتراط وفي العبارة تقدم وتأخير والتقدير بلا اشتراط نقد (قوله والالكان التهدير الخ) أي وليس هذا صحيح لأنه يقتضي أنه لا يضمن التقدير بالفعل وأما قوله ولا يضمن ما فيه فليس من تطابق بل من ربط بقوله معطوف على تقدير زمن والمعنى ولا يضمن ما في ذلك العطف لأنه ليس المعطوف عليه جار والمجرور بل المعطوف عليه المجرور وقوله سموا أي لا يلبس المعطوف عليه قوله بل بل المعطوف عليه مدخول الباء (قوله وأجاب بعض الخ) لأنه لما كان حرف الجر مفعولا منزلة الجزاء لعدم الفصل بينهما فهو غير مستقل فقلت قال معطوف على قوله (٦٣) بلا تقدير زمن وإن كان حرف الجر ملاحظا من جهة العمل (قوله جازت فيه

الاجارة) أي وحسب ذلك يكون الجعل أخص من الاجارة فيطابق ما في التهذيب من أن الجعل أخص وأما كلام المصنف فيهم بحسب ظاهر من أن الاجارة فاعل جاز أن الاجارة أخص والجعل أعم ومع تسليم كلام التهذيب وارجاع كلام المصنف في كما أناده الشارع من أن الجعل أخص يجعل الاجارة متبداً بخلاف التحقيق والتدقيق كما قال عجمان بينهما العموم والخصوص من وجه يتجهان في مسائل ونفرد الجعل في مسائل والاجارة بمسائل وحسب تصح الجعالة في شيء لا تصح فيه الاجارة فخر الأبار والعيون وقصوهما في أرض ملكك تجوز اجارة لاجعالة وأما ما جعل من الاعمال كالناتن بالابق تصح فيه الجعالة لا الاجارة وتجوزان في حفر ثمرات فان عين شيء فيها كان اجارة والا كان جعالة وقيت

أن الذي يقصد الجعل أنما هو التقدير بالفعل لا بشرطه وليس كذلك وبعبارة ولا نقد مشروط معطوف على قوله بلا تقدير زمن أي ولا تقدم مشروط ولأننا كيد النقي والصايف الواو وليس المراد تظاهر العبارة والالكان التقدير بحسب الجعل بلا تقدم مشروط ولا يضمن ما فيه ولهذا جعله الباطلي سهواً فقال وقول الشارع أنه معطوف على بلا تقدير زمن سهواً انتهى وأجاب بعض عن الشارع نظره في التشرح الكبير (ص) في كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس (ش) معنى هذا الكلام أن كل شيء جاز فيه الجعل يحذف الألف في الموات جازت فيه الاجارة وليس كذلك ما جازت فيه الاجارة يجوز فيه الجعل كسابقة فبوجوده خدمة شهر ويباع بملح كسيرة وخر الآبار في ملكه وأما ما منع الجعل في هذا الأمر مثلاً لا يقع للجاعل فيه منفعة أن يثبت المجهول في الجعل فالاجارة أعم منه والجعل أخص منها فكل موضع جازت فيه الاجارة لا يلزم أن يجوز فيه الجعل إذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص فلا يلزم من وجود الحيوانية وجود الناطقية وكل موضع جازت فيه الجعل تجوز فيه الاجارة إذ لا يلزم من وجود الأخص وجود الأعم فلا يلزم من وجود الناطقية وجود الحيوانية فالضعية في جاز يرجع للجعل والاجارة متبداً أو كل ما جاز فيه غير مقدم (ص) ولو في الكثير لا كبيع بملح كثيرة لا يأخذ شيئا من الجاعل (ش) المشهور أن الجعل يجوز على بيع أو شراء بملح كثيرة أو على شرائه على شرط أن لا يأخذ شيئا من جعالة إلا أن يقع أو اشتري الجميع فلا يجوز والعرف كالشرط وأما ودخلا على أنه بحسب ما باع أو ابتاع جار لا يقال الجعالة لا يستحق العامل فيها شيئا إلا ابتداء العمل فانه قد تمقتض للشرط لا تقول كثرة السلع عمالة عقدة متعددة وهو يستحق جعالة في كل عقدة بانتهاء عملها فيها وحسب ذلك الشرط مناف لمقتضى العقد والاستثناء من قوله ولو في الكثير (ص) وفي شرط منعة الجاعل قولان (ش) يعني هل من شرط صحة الجعل أن يكون الجاعل فيه منفعة أو لا بشرط ذلك فيه خلاف وينبغي على ذلك لو جاعل شخص شخصاً أن يبعده عن هذا الجعل وينزل منه من غير أن يكون الجاعل منفعة بآثار حاجة منه هل يصح أم لا ولا يجوز الجعل على إخراج الجان عن الرجل

صورة لا تصح اجارة ولا جعالة ما لا يجوز له فعله كعمل الخمر أو ما يلزم فعله كاصالة قال بحسبى ثم وهو غير مسلم فقد قال أبو الحسن الصغير ولا يعرض على هذه الكلية بالابق لكونه لا يجوز فيه الاجارة بل يجوز على أن يطلب كل يوم كذا أو يطلب من موضع كذا وله كذا انتهى (قوله أو على شرائها) فيه إشارة إلى أن الكاف أدخلت الشراء على الصواب خلافاً للعوفي (قوله وأما ودخلا على الخ) أي بشرط أن لا يسله جميع الثياب وأن بشرط أنه الترتيب متى شاموا اشتراط أن لا يدفع إليه الثياب لأنه قد لا يبيعه فتعذر بها حفظ العامل لها وإذا سكت عن شرط أن لا يأخذ شيئا إلا بالجميع فالظاهر عدم الجواز لأن الجواز مقيد بما إذا دخل على أن كل باع شيئا أخذ بحسبه انتهى (قوله وفي شرط الخ) محتمل أن كان بعد تعلم العمل واقتصران بونس على اشتراطها تظاهر كلامه في بعض التنبيهات أنه المشهور وأما قبل تمام العمل فهل بشرط انتفاء منفعة الجاعل أم لا قولان أيضاً انتهى والحاصل أن أقوى القولين اشتراط المنفعة والا كل من باب كل أموال الناس بالباطل

(قوله لا نه لا يعرف حقيقته) أى حقيقته إخراج الجاهل أى لا يدرك حله من كونه يحصل أو لا يحصل قال الأبي في شرح مسلم وكان الشيخ يقول إن تكرار النفع بذلك فانه يجوز ولو باللفظ الجمعي وبعضهم يقول إن كان ذلك باللفظ العصري يباين والأقل قال بعض الشيوخ من شيوع شيوختنا ينبغي أن يقول على ما للشيخ ووجه ما قال الشيخ كأفاده بعض شيوختنا بعض شيوختنا تكرار النفع يؤذن بأنه ليس قيمته شئ متوحد انتهى (قوله أولم يقل شياً) أقول إن المصنف يصدق بهذا لأن السالبة تصدق بشئ الموضوع (قوله الأباقي) بضم الهمزة وتوحيدها بالجمع أتى (قوله فانه ما يتصل بالان) قال عجم ويبدأ أحدهما بالقرعة تقرير وقد يقال يبدأ بالبايع لانه ما يتصل منافع (قوله) وبعبارة وإن أشبههما فالقول لمن يسه العبد هذا الجمل يخالف الجمل به ونسبه عيب بعض التقارير بعد أن ذكر القول الأول وقوله والظاهر الخ هذان تمته هذا التقرير والمعنى فإن وجد ولكن ليس يبد واحدهما معاً في موضوع ما إذا أشبههما أى وأما إذا أشبه أحدهما فالقول قوله كإصص عليه والظاهر فقه هذا التقرير ولذا أقصر بعضهم عليه (قوله لا في السماع وعدمه) أى وهو الذى حل به ت المصنف (٦٤) فانه قال بعد تعالفاهما أى بأن يدعى العامل أنه سمع وأتى به بالالف وقال

لا نه لا يعرف حقيقته ولا يوقف عليه وكذلك الجمل على حل المربوط والمصور لانه لا يعرف حقيقة ذلك كإذ كره المواق (ص) ولم يسمع جعل مثله ان اعتاده (ش) يعنى أن المالك إذا قال من أتى بعدى الآتى أو يعبرى الشاردهه كذا أولم يقل به شيئاً فانه يخص لم يسمع كلام سيده لكن عادت طلب الضوال والاباق فانه يستحق جعل مثله سواء كان جعل مثله مثل المسمى أو أقل أو أكثر منه فان لم تكن عادت طلب ما ذكر فلا جعل له وله النفقة كما يأتى وبظاهر فقهه ولم يسمع الخ ولو كان يربى يتولى الاتيان بنفسه أو بغيره (ص) فكذلك ما بعد تخالفهما (ش) يعنى أنه إذا تخالفاه عتد العمل في قدر الجمل ولم يتبهما فانه ما يتصل افان ورد العامل الى جعل مثله ومن أشبه بالقول فقهه وإن أشبهما معاً مثل ما إذا أشبه العامل فكرون القول وقوله وتكرولهما كلفهما وبغض الصالح على التاكل وبعبارة وإن أشبههما فالقول لمن يسه العبد وانظرا أنه لو لم يحز العبد واحدهما من حكم ما إذا لم يتبهما واحدهما ولا يظهر لاختلافهما فبفضل العمل فائدة لأن لكل ذكره كلام المؤلف فعمداً اختلاني في قدر الجمل لا في السماع وعدمه لأن المذهب في هذه القول قول به ثم سترقى العامل هل عاتده طلب الاتيان فانه جعل مثله وألفه النفقة (ص) ولرب تركه (ش) يعنى أن العامل إذا أتى بالعبد الآتى قبل أن يلتزم به بالجمل فانه أن يتكره له جابه ولا يقال للعامل حينئذ وسواء كان الجمل يسارى فقهه رقة العبد أم لا وأما أن أتى به العامل بعد أن التزم به بالجمل فانه يلتزمه ذلك ولو زاد على قيمة العبد لأن البدهو الذى ووط العامل في ذلك (ص) والألف النفقة (ش) يعنى أن من لم يسمع قول المالك من جانيه بعدى الآتى فله كذا جابه شخص ليس من عاتده طلب الضوال والاباق فانه لا جعل له وليس له إلا النفقة فقط أى نفقة الآتى أى ما أنفقته عليه من ما كل ومركب ولباس لأنفقته على نفسه وادبته مثلاً في زمن محصله فقهه على الآتى (ص) فان أقلت جابه آخر فكل نسبته (ش) يعنى أن العبد لا أتى إذا أتى به العامل ثم أقلت منه في أثناء الطر يق أى ولم يرجع الى مكانه الأول ثم أتى به شخص آخر لى أن سلجه

و لم يسمع بل أتى به حصة فيجعل للعامل جعل مثله وظاهر الشارح أن القول قول به بلا يعنى (قوله) قبل أن يلتزم به بالجمل (الخ) هذا التقرير وهو الذى ارتضاه محشى ت و ذكر من التقل ما وافقه أى من أن قول المصنف وله تركه فى الذى لم يلتزم أصلاً وجعل عجم فى الذى لم يسمع لم يوجد فى النقل ما وافقه ومن جعله التقل جمع عيسى ابن القاسم من جعل فى عبد له شتره ذناير لى جابه بجابه من لم يسمع بالجمل فان كان يأتى بالاباق فله جعل مثله والأله لاشئ له لانفقته انتهى فريد كرفسه أنه تركه ولا يربى رشح من تكلم على السماع انتهى (قوله) وأما أن أتى به العامل بعد أن التزم (الخ) هذا انما يكون عند السماع من به وبه وواسطة وأما أن التزم ولم يسمع فله جعل مثله (قوله) والألف النفقة) أى لو لم

يعتد أى والترض أنه لم يسمع (قوله أى ما أنفقته عليه الخ) هذا كلام القاتى وخالفه عجم قائلا لسيده والمراد بالنفقة أجره على نفسه وأطعامه وشراؤه فعلى به على كل حال سواء كان للعامل الجمل المسمى أو جعل المثل أو نفقة التخصيل الخ فإذا علمت ذلك فحق ما قاله القاتى لما قالوا مانه ما أنفق عليه إذا دل بسيد من الاتفاق عليه وهو مخالف للاتفاق على القسط فانه لا يرجع بهوا إن نظره أب أن المتفق على القسط لا يدخل على العرض غالباً لأن القسط هو ولا يسهل أب المتفق على الآتى لما كان يعلم أنه رقيق وسيد له ولوه فانه دخل على العرض وقال ابن الماحشون في مسئلة الآتى أيضاً أن لا يمكن شأنه طلب الاتيان فلا تضى فيه من نفقة ولا جعل انتهى (قوله) وإن أقلت الخ) بالنسبة للفاعل أى انقلأ وألفعل لانه لا يكون لازماً منه دينا ومن ذلك قوله فى الحد يث حتى إذا أخذ له بطلته (قوله فانه آخر) أى من غير استئصال ولا محاملة فهو غرقه قبل الآن يستأجر الخ وكان عادة الآخر ذلك فيما يظهر الآن العارضة حاصلة على ما قاله الشارح من أنه لا يفهمه بل يستأجر (قوله فكل نسبته) أى فكل نسبته فله

(قوله على حسب عظمها) فلما كان على أحدهما المال والأخر لالة أعلى من بالبدون الآخر (قوله هذاهو المشهور) ومقابله ما قبله نافع وابن عبد الحكم لكل نصف ما سمي به (قوله فلو جعل للثاني درهمًا كأول الآخر) أقول بفي ما إذا سمي لأحدهما ولو حب لا الآخر جعل مثله لاعتقاده طلب الأياق ولربيع به فاستظهر اشتراكهما في الأكثر حيثما اختلفا فسدرا (قوله وتعتبر قيمة العروض) فلو جعل لأحدهما عشرة قولاً آخر عرض وأنيابه ما فعلى قول ابن القاسم يقوم العرض فإن سادى خمسة فلصاحب العشرة ثلثاها وبخيرا الآخر بين أن يأخذ ثلث العشرة أو ما يقابل ذلك من العرض الذي جعله هذاهو الجاري على المشهور الذي ذكره الشارع وعلى مقابلة لهذا نصف العشرة ولا آخر نصف العرض ولو جعل لهما عرضا اختلفت قيمتهما أو انفتقت فالتاها أنه على ما تقدم كذا ذكروا (قوله والا كان الدرهم بينهما نصفين) أي لان الشركة متى أطلقت (٦٥) تنصرف للنصف أو أي بدل المدارة بينهما بالنسبة

لعمدة فإن جعل ينقسم بينهما على حسب فعلهما فإن جاء به الأول ثلث الطريق مثلا والثاني ثلثاه كان للأول ثلث الجعل وللثاني ثلثاه ما أو أتى به الثاني بعد جوعه لجعل الأول أو قرىا منه فلا شيء الأول فالصغير في سنته يرجع لكل أي بحسب سهولة والصعوبة في الطريق بحسب المسافة (ص) وأن جاء به ذو درهم وذو أوقل اشتركه (ش) الصغير في درهم جمع لأدرهم والمغني أن الرب الأبي إذا جعل لرجل بأن يعده الآخر درهمًا جعل لآخر نصف درهم على ذلك ثم أتاه بجعل فأنه ما شتر كان في الدرهم فأخذ الأول ثلثه وبأخذ الثاني ثلثه لأن نسبة نصف الدرهم إلى الدرهم ونصف ثلث ونسبة الدرهم لثلثان هذا هو المشهور فلو جعل للثاني درهمًا كالأول فأنساه جمعا كان لكل نصف مسمى له انضمامًا ولا فرق بين التقسدا والعروض وتعتبر قيمة العروض والمرداد بالشركة والقوة لا بالاصطلاحية والآن كان الدرهم بينهما فنصف بل المراد أنه بينهما بحسب نسبة الأقل لأكثر **قوله** لو كان الجعل عنهما منسبًا امتنع وللعاقل الانتفاع به أو بفهم المثل إذا أتى العبدوان كان منسبًا أو موزنًا لا يخشى تقصير ما أو وجود الأبي أو هو أباجزو ووقف وان خشي تقصيره كان هو ان امتنع للفرقة. **الخصي (ص)** ولكن كلامه الفسخ (ش) يعني أن الجاعل والمجول لا يجوز لكل منهما أن يحصل عن نفسه قبل الشروع في العمل بل دليل ما بعده لأن عقد الجعالة جائز غير لازم على المشهور وإطلاق الفسخ على العقد الجائز الغير لازم يجوز أن لا يطبق عليه الفسخ إلا بطريق التخيؤز والعلاقة هي مشابهة للعقد الألام (ص) وزنت الجاعل بالشرع (ش) يعني أن الجعالة إذا شرع العامل في العمل فيها فأنها تلتزم بالجاعل فيسقط خياره في الحل عن نفسه وبالعقد دون المجول فهو باق على خياره وهذا هو المشهور وظاهره ولو كان حاصل به الشرع لا باله والمراد بالجاعل هنا تلتزم الجعل لا من تعاطى عقد الجعل (ص) وفي الفاسد جعل المثل إلا يجعل مطلقًا أجرته (ش) يعني أن الجعل الفاسد جعل مثله أن العمل رده إلى صحيح نفسه وإن لم يتم العمل فلا شيء له هذا هو المشهور وقيل له أجرته مثله رده إلى صحيح أصله وهو الاجارة فيأخذ بحسب الاجارة اللهم إلا أن يجعل في الموضوع ثم العمل أم لا وهو مراده بالاطلاق كما إذا قاله ان جئتني بعدى إلا بتي فلن كذا وان لم تأت به فلن كذا أو فلن النفقة

(٩ - خروى سابع) على من تعاطى عقدا لجعل ولو وكلا وليس المراد اعتنا ذلك بل المراد ملتزم اجعل وقوله انه الى جميع الخ مناسب
 بخبره عن قوله وان لم يتم والمعنى اعتنا ان ذلك التفصيل ورد له الى جميع نفسه أى اجعل من حيث انه ان تم العمل اعطى والا فلا وان
 كان الجعل الصحيح عند تمام العمل ليس فيجعل المثل بل ما زادوا عليه من قليل أو كثير وقوله وقيل له أجره ثم له الفرق بين جعل
 المثل وأجره المثل ان أجره المثل يستحقه تمام العمل أم لا بخلاف جعل المثل لا يأخذه الا اذا تم العمل والحاصل أن قوله وقيل له أجره
 مثله أى تم العمل أم لا وقوله ورد له الخ ان قلت رد الاجارة الصالحة بقضى الرجوع للمجي هو خلاف ما قال والجواب أن معنى الرد
 من حيث انه لا يضيع العمل عليه بل يأخذ بأجره تمام العمل أم لا وقوله فأخذت بحساب الاجارة أى بان يقال ما أجره مثله أن لو تم العمل
 فيقال عشرة مثله فقطعا وما أجره مثله حيث لم يتم العمل فيقال خمسة فقطعا طهوا فنقل ان الحساب بقضى الرجوع للمجي وأما
 كانت الاجارة أصلا للجعل لان العقد للجعل التزاما فيه ما التزم به عاقد الاجرة فكذا أهله المصنف (قوله فلك كذا أو فلك الثقة)

أهذهذا معنى كلام المصنف وحينئذ صرح قوله وقوله أنه أطلق على التفقة بعلا تقليا **(باب احياء الموات)** (قوله ولما كان المجهول عليه ضائعا الخ) المناسب أن يقول ولما كان الموات يشبه المجهول عليه من حيث الضياع ناسب تعقبه أي الموات بالجعل (قوله ما لا روح فيه) أي وأن من الحيوان وقوله وأيضا هو الأرض لا يعني أن الأرض على هذا أحسن من الأول ويحتمل أن يخص الأول بالحيوان فيكون معياره (قوله ولا منتفع بها) لا يعني أن عدم الانتفاع بحسب الجود يجمع المملوك وغيره والمملوك أعم من أن يكون منتفعا به أم لا فين التعاطفين تغاير من حيث المفهوم وعموم وخصوص من وجه بحسب الوجود (قوله انتهى) أي انتهى كلامه بهرام (قوله فهو مقدم طبعا) أي لأن (٦٦) التقدم في الوجود متقدم في التعقل (قوله فاحتاج إلى ذكره أو لا يذكر

أضداده) الحاصل أن بين الموات والاحياء تضاد في الجلفة (أقول) فأنها الخرج لتقدم أحد الضدين على الآخر ويجب بيان السراج كون أحد الضدين بمثابة السبط والثاني بمثابة المركب والشأن تقدم السبط على المركب (قوله بالام) متعلق بقوله استغنى وقوله بالجمع متعلق بمحذوف حال من الاختصاصات أي حالة كونها ملتبسة بكونها جمعا (قوله ما يشمل الخ) تسمي لأن تغيير الماده غيره ليس من جزئيات التغيير ولأن أجزاءه بل هي سبب فيه (قوله فهو من التعريف بالاختي) أي ينطبق فاعمل التفضيل ليس على بابه وقوله ويجب الخ ههنا جواب لا يقع لان المنظورة التعريف في حد ذاته وبالنظره واعترض أيضا بأنهم يبين دائر الأرض ما هو واجب بان الدائر هو الذي لا ملل لا حده عليه من الأدميين كإدله عليه قوله بعد معروض الأحكام ما لم يتعلق به حق القسبر (قوله لا قسمان منه) والحاصل أن الاحياء لا اقطاع والحي كل منها مندرج تحت الاختصاص فلا اختصاص بمخته

فهذا برجع فيه الى أمثله ثم العمل أم لا لأن هذا ليس بحقيقة الجعل وقوله أنه أطلق على التفقة بعلا تقليا • ولما كان المجهول عليه ضائعا يشبه موات الأرض ناسب الإتيان به بعد الجعل فقال

(باب احياء الموات)

قال الشارح الموات يضم الميم قال الجوهري هو الموات وفيه ما لا روح فيه وأيضا هو الأرض التي لا مالقات لها ولا منتفع بها انتهى قوله منتفع اسم مفعول بمعنى المصدر أي لا انتفاع بها لأن فقدت حظ الموات عنايته فخرج الميم وأنه من الاقنات المنتزعة وهذا المؤلف يعرف الموات على الاحياء (قوله موات الأرض ماسلم عن الاختصاص (ش) إماماته السابق على الوجود فهو مقدم طبعا فقدم وضعها وأما لأن حقيقة الموات متعده والاحياء يكون بامور كل منها مضاد للموات فاحتاج إلى ذكره أو لا يذكره أضداده والمعنى أن موات الأرض ماسلم عن الاختصاص وجه من الوجه الأتية واستغنى المؤلف عن أن يقول ماسلم عن الاختصاصات بالجمع بالام المحلى بالامقدمة للعموم وقد عرف ابن عرفة احياء الموات (قوله هو لقب لتسمية دائر الأرض بما يقتضي عدم انصراف العمر عن انتفاع بها انتهى والمراد بتعدد دائر الأرض ما يشمل تغيير الماهيات وأوجه ونحو ذلك مما يأتي في المؤلف في بيان الاحياء وأخرج جدار الأرض غير الدائر وتغيير غير الأرض واحتجز بقوله بما يقتضي عدم الخ عا لا يحصل بالاحياء من التغيير كالتصويت ورعي المكلا ونحو ذلك ولا يعني أنه لا يعلم من التعريف ما يكون من التغيير مقتضا لا اختصاص وما لا يكون كذلك فهو من التعريف بالاختي وهو مجتمع ويجب بيان سياقه لذلك بعد دفع عنه ذلك ثم ان مقتضى التعريف أن الاقطاع والحج ليس بالاحياء أدليس فيهما تغيير دائر الأرض وهو كذلك وكلام المؤلف لا يخالف ذلك لأنه جعله ما يحصل بالاختصاص الذي الاحياء من أقسامه ولم يجعله ماسلم أفراد الاحياء التي التعريفه فهما قسمان الاحياء لقسمان منه ثم ان إضافة الموات الى الأرض من إضافة الصفة الى الموصوف أي الأرض الميتة وقوله ما أي أرض وذكرا للضعيف في سلم نظرا لفظ ما (ص) بعمارة ولاندرست الاحياء (ش) الباء متعلقة بمحذوف والتقدير الاختصاص كائن بعمارة أو يكون بعمارة والمعنى أن العمارة إذا اندرست وكانت ناشئة عن بيع أو صدقة ونحوهما من ملكها من موات باحياه أو اقطاع فانها لا تصير مواتا فان كانت العمارة المندرسة

ناشئة

لا يعني أن هذا يناقض ما تقدم له من أن الموات الأرض

التي لا مالقات لها ولا يكون من إضافة الصفة للموصوف (قوله الباء متعلقة بمحذوف) لعل سبب ذلك ما يلزم على تعلقه بالاختصاص في كلام المصنف من إيهام أن ماسلم من العمارة يكون مواتا ولو كان مشغولا بغير العمارة كبنى مما يحصل به الاحياء وليس كذلك كأفاده بعض الشيوخ (قوله فان كانت العمارة المندرسة الخ) أعاد الشارح أن معنى كلام المصنف أن العمارة يحصل بها الاختصاص ولواندرست تلك العمارة ما لم تكن تلك العمارة ناشئة عن احياء بان كانت ناشئة من بيع أو صدقة فان كانت ناشئة عن احياء فعند اندراسها زال الاختصاص ونالها ذلك أي متى اندرست وكانت ناشئة عن احياء زال الاختصاص ولو لم يطل زمن الاندراس وليس

كذلك فصار الحاصل أن الباء الذي ذكرنا كان ناشئاً عن إحياءه نزول ملكاً باسمه بشرطين الأول أن يطول الزمان بعد اندراسه والثاني أن يحبه شخص آخر بعد ذلك الطول وأما لو كان ناشئاً عن تراءى أحياء وقبيله من واهب أو مستحق وبناء فانه لا نزول ملكاً باسمه عنه ولو طال الزمان بعد الاندراس ولو أحياء أو فرعاً بعبادته أي والموضوع عن الأرض كانت مواتاً فاعلمت ذلك فالباء في قوله عبارة للباسية على محل الشارح لأن العبارة في الحقيقة ليست سبباً للاختصاص فيرجع حاصل المعنى أن الاختصاص متبني بعبارة أي بناءه إذا كان ناشئاً عن تراءى أو صدفة أو بهية لأن كان ناشئاً عن إحياء فيفيد أن الأحياء يمكن بالعبارة بل الأحياء حصل شيء أو العبارة ناشئة عن ذلك الأحياء مع أن الأعراس كذلك ونسخة شيخنا عبد الله والمعنى إذا اندرس وكانت ناشئة عن بيع أو صدقة ونحوهما من ملكها من موات باحياً أو أقطاع فلها لا تصرف مواتاً فان كانت العبارة للندسة ناشئة عن إحياء فانها ترجع مواتاً وبطل الخ (قوله وانما يكون الثاني أحق بها) أي (٦٧) إذا كانت العبارة الأولى ناشئة عن إحياء

(قوله وأما أن إحياء الثاني) وليس كلام المصنف إشارة إلى الإحياء الواقع من الثاني لما تقدم أن يقول المصنف الإحياء أي عالم تكن العبارة ناشئة عن إحياء (قوله وما بعد تفصيله) أي الذي هو قوله تحتطب ومضى (قوله كالباء الواقعة الخ) المتبادر منه أنه تشبيه في المعنى أي أن الباء للسمية فيها قبلها الذي هو قوله عبارة وما بعدها الذي هو قوله وبإقطاع الامام مع أنه قد تقدم أن الباء في عبارة ليست للسمية وانما هو للباسية وان جعلته تشبيهاً في التي صحت قوله عبارة وقد فيها بعده لأن الباء في قوله وبإقطاع الخ للسمية قطعاً (قوله ليس سبباً الخ) أي بل هو سبب عن الاختصاص بالبدل لأنه تابع للبدل (قوله أي أن الاختصاص الخ) ناظر للعبارة وقوله وحيث أن أحسن قلنا ذلك المنظور فيه لمجانبة المعنى فننتقل

ناشئة عن إحياء فانها ترجع مواتاً وبطل اختصاص المعنى بها كذا في الشارح ولكن المعتقد خلافه ففي الخطاب قال في التوضيح عن ابن رشد وانما يكون الثاني أحق إذا طالت المدة بعد عودها إلى حالتها الأولى وأما أن أسماء الثاني بعد ثبوت عودها إلى الحالة الأولى فان كان عن جهل منه بالاول فله قيمة عبارة فاشبهه وان كان عن معرفة فليس له الاقيمة عبارة منه ومنه بعد عود الأول ان تركه بالبدل يمكن اسلامه وان كان على نية اعادته انتهى قلنا وبني أن يشهد بان لا يكون علم بعبارة الثاني وسكت عنه ولا كان لا يكونه دليل على تسليط اياه فقام له والله أعلم انتهى (ص) ويجريها تحتطب ومضى بلحق غداً ورواها البلد (ش) الضمير في حرمها يرجع للعبارة وهذا كلام مجمل وما بعده تفصيل له فلا يجوز لاحد أن يتحدث في الحرم بناءً بغير باطل تلك العبارة ثم ان الباء ليست للسمية كالباء الواقعة فيما بعده ولو قبلها لكانت لاختصاصها ان الحرم بمبني في إحياءها فهو حرمه من بلدوغها وليس كذلك ان الحرم ليس سبباً للاختصاص بالبدل كذا ذكره فت فقال وأشار لسبب آخر من أسباب الاختصاص بقوله ويجريها الخ وفيه نظر كما عرفت فالواجب جعلها للظرفية أي أن الاختصاص الثابت للبدل وغيرها ثبت شرط بها وحيداً بقوله ويجريها عطف على مقدور يفيد المعنى تقديره وإذا حصل الإحصاء في الأرض بعبارة تمت الاختصاص فيها وفي حرمها وبلد كذا في قول الجواهر والاختصاص أنواع الاول العبارة إلى أن قال النوع الثاني أن يكون حرم عبارة فيخص به صاحب العبارة ولا يملك باحياً اهـ والضمير في أن يكون للاختصاص بمعنى المختص بمبدل ما بعده والمختط اسم للكان الذي يقطع منه الخط وكذا مرمى اسم للكان الذي وقوله للبدل حال من المختط والمرمى تحتطب ومضى خبر لبتد المحذوف أي وذلك تحتطب ومضى بلحق كل غداً وأوروا حياً أي ذهاباً وبأني يوم مع قصاص حاله كالانتفاع بالخطب من طبعه ونحوه والانتفاع بالدواب من الخطب والطبخ وما يحتاج اليه لا يجد القدر والرواح أي يلقى عدواً ورواحه يحصل المطلوب من القدر والرواح أي جوع آخر التهاول والمراد بأول التهاول ما قبل الزوال وبآخره ما بعد الزوال (ص) وما لا يضيئ على وارد (ش) يشيره إلى حرمه الماشية

لحل الاعراب فيقول بقوله ويجريها عطف على مقدور الخ الألف خير بان ذلك لا يلائم أول العبارة حيث قال والاختصاص كائن بعبارة (قوله وبدل لكذا) الدلالة من قوله يختص بمصاحب العبارة (قوله ولا يملك باحياً) أي إذا أراد شخص أن يحبه فلا يمكن منه نه ذلك بل إذا لم يملك قطعاً (قوله بلحق ككل غداً وأوروا حياً) ظاهر العبارة بلحق كل من المختط والمرمى في القدر والرواح وليس كذلك بل انما يلحق في القدر فقط وقوله ورواحاً محمولاً محذوف أي ويرجع منه رواحاً في وقت الرواح والحاصل أن الذي يكون في وقت الرواح انما هو رجوعها من المرمى لمثلها ثم انه قد يكون انقروا في وقت طلوع الشمس وقد يكون قبله ووقت الرجوع يختلف أيضاً وقد يقبلون في وسط النهار وقد لا يقبلون فيحسب القالب في ذلك كله وقد يكون المختط بعد من المرمى وعكسه والظاهر أن الحرم أي بعدها ذكره بعض الشراح (قوله من القدر والرواح) متعلق بالمطلوب من التسعينة لا للبيان (قوله وما لا يضيئ) عطف على تحتطب

(قوله هو حدر بر الماشية) أي نهاية حرم بر الماشية (أقول) ولا يمن حذف والتقدير داخل ولا يضيق فائدة خارجة (قوله) وأما بر الزراعة وما أشبهها) أي ما يترسق للخل أو الترسب لأن ظاهر عبارة أن ما لا يضرب بماء الترسب شامل لبر الماشية وليس كذلك والحاصل أن عدم الضرر بالمحرم لكل شئ يرتاد بر الماشية لا يضيق على الواو دلها بقول ت الت الأول في بر الماشية والثاني في غيره فانه نظر (قوله فالتى لا يضرب الخ) في العبارة حذف والتقدير قد داخل الدخالخ (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقابلهما لا نافع حر بر الماشية العادة في حرم ذراعاً والذي ابتدئ عليها خمسة وعشرون ذراعاً وعكس ذلك أو مصعب وزاد حر بر الزرع خمسة ذراعاً وحر بر النهر ما لا يضرب مضاعف بر دموقل حر بر النهر ألف ذراع (قوله أما البئر) أي الشاغل لبئر الماشية وغيرها وفيه إشارة إلى أن قول المصنف ولا يضرب عماله جار في كل شئ ولو الماشية والحاصل أن ما لا يضرب عما عداها في بر الزراعة و بر الماشية و براد في بر الماشية ما لا يضيق على الواو (٦٨) (قوله ولكن حر بها ما لا يضرب معه عليها) أي مدخوله ما لا يضرب وقوله وهو مقدر

ما لا يضرب أي مدخوله ذلك (قوله) أو يبنى بأن تكون محفوفة من قبل ولا مال لها فيه بد انسان احياءها بنائها (قوله أي انتهى حد البئر) أي حدر حر البر وقوله إلى ما لا يضيق الغاية خارجة (قوله يكون بيان الحر) أي نظر للخطوف الذي هو مضر لا بالنظر للخطوف عليه الذي هو قوله وما لا يضيق وأفاد بعض الشراح خلافه وهو أن تلك النسخة وما يضيق ويضرب هي أحسن (قوله) لأن أصل الحديث أنما ورد فيها وهو حر القتل مدر بها أو كما قال وكأنه ثبت عند الامام أو لم يرد ذكره ابن ع (قوله ومصب ميواب) أي أو نحوه كمرحاض ويرأى العرف في طرح التراب لا ما يرد (قوله ولا تختص محفوفة الخ) محله ما يمكن بعضها أقدم من بعض في احياء والا قدسدم حيث قبله حر قبل غيره أي فصورها

يعني أن الذي لا يضيق على وارد هو حدر حر بر الماشية وأما بر الزراعة وما أشبهها فأشار إلى حر بها بقوله (ص) ولا يضرب عماله بر (ش) فالتى لا يضرب بما بر الزراعة هو حدر حر بها فليس لفظ حد مخصوص بمقاس عند مالك وابن القاسم قال ابن شاس أما البئر فليس لها حر محدود لاختلاف الأرض بالرحا والصلابة ولكن حر بها ما لا يضرب معه عليها وهو مقدر ما لا يضرب عما بها ولا يضيق منها الخ لولا ما مضى مواشعاً عند الورد ولاهل البئر منع من أراد أن يحفر أو يبنى بر في ذلك الحر فلي نسخة وما لا يضيق ولا يضرب بنى الفطين يكون بياناً لحد الحر حر أي انتهى حد البئر إلى ما لا يضيق على وارد ولا يضرب بماء وعلى نسخة وما لا يضيق ويضرب بنى القمل الأول وثابت الثاني يكون بياناً للحر حر فلا منافاة بين النسختين (ص) وما فيه مصلحة للغة (ش) يعني أن حر بر القتل هو قدر ما يرى فيه مصطبها وهذا بيان لحر بها ومقابلها على نسخة ما لا يضيق غاية للحر حر كما مر بخلافه على نسخة وما يضيق بدون لافانها موافقاً فتناوب جمع في ذلك لأهل المعرفة ولا مفهوم للغة ولوقال لثورة كان أتصل وانما ذكر اللفظ لأن أصل الحديث أنما ورد فيها قد كررنا بركا (ص) ومطرح تراب ومصب ميواب دار (ش) يشير بهذا الحر حر الدار المحفوفة بالموات وهو أن حر بها ما يرفع به أهلها من مكان ي طرح به ترابها ويسيل فيه ماء ميازيها أو قال كتراب ليشمل مصب المرحاض لكن أحسن (ص) ولا تختص محفوفة بالاملاك (ش) يعني أن الدار المحفوفة بالاملاك ليس لها حر خاص بها لكل واحد من السكان أن ينتفع بالحر حر الذي بازادار ما يضرب بجداره فانه يمنع قفوه ولا تختص أي اختصاصاً يمنع من انتفاع الغير وقوله محفوفة فاعل تختص وقوله بالمالك متعاقب هو متعلق تختص محذوف أي ولا تختص المحفوفة بالاملاك بحر حر خاص واستلزم ذلك أن لكل من الجيران الانتفاع بذلك وانما حر به قوله (ص) ولكل الانتفاع (ش) لاجل القيد المشار إليه بقوله (ما لا يضرب بالآخر) ولا تناقض في كلامه لأن نبي الاخص لا يستلزم نفي الأعم بخلاف العكس وكلام المؤلف من القسم الأول (ص) وباطناع الامام

إذا زادها جماعة في محل موافق ووافقة واحدة (قوله بحر حر خاص) الأولى حذف خاص (ش) ويقول أن المحفوفة بالاملاك لا تختص بالحر حر أي بحيث تكون العرصتين الدور خاصة بدار بل لكل أن ينتفع عما كان بازادار ما لم يضرب بجداره بطرح ماله راحة كرهه مثلاً أو يخرج عما كان بازادار وقوله ولا تناقض لأحاجة ذلك بدقوله واستلزم ذلك (قوله) لأن نبي الاخص) أي الخاص وقوله نفي الأعم أو العلم والحاصل أن الخاص هنا كون العرصة كلها حر عدا دار من الدور فلا يلزم من نفسه نفي مطلق الحر من ذلك لئلا يكل واحد حر وهو ما كان بازادار والحاصل أن قضاء الدار هو ما بين يدي بنائها كان بين يدي بنائها لم لا تضاعف عن غير الطريق المعدل وغياب المال الدار أن يكره لغيره فلأن أدخله داره وهو مضر بالتراب يني هدم ولا فالتاؤون بالهدم أكثر والقائون بعدهم قولهم أظهر انتهى البدن نفل البدن هتون وأصبح وطرف أن الصراة انكشف عن أرض وانتقل عنها قائماتكون فيها السليين كما كفن الصراة لاني عليه ولا نى نحصل الصراة و قال ابن دينار لاني عليه وعليه جديس والقضاء والفتيا على خلاف مضمون

(قوله اذ ملكك) هذا واقع ما اشار اليه ابن عرقم من المعنى الشرى فيكون المعنى القوي موافقا للمعنى الشرى (قوله عليك) أى لذات وقوله غير عليك أى لذات فلا ينافى فيه تعليل المنفعة ولا يخفى أن هذا يحتاج لمقالة ابن عرقم وظاهر قول الشارح وشرعا أن هذا معنى لغوى وأن هذا البعض من أهل اللغة والظاهر ليس كذلك بل الظاهر أنه من أهل الشرع (قوله جزأ من الأرض الحبس) لم يوجد فى تعريف ابن عرقم لفظة حبس فالمناسب اسقاطها لأن الحبس لا يجوز عليك شئ منه وأعاد بعض شيوخنا أن المعنى من الأرض الحبس أى مواتها وأما أرض الزراعة فلا يقطعها الامام لمكابل امتاعا لأنك بعد أن علمت أن هذه تترك فى تعريف ابن عرقم فلاحاجة الى التكلف (قوله وسواء كان فى القباى أوفى قرية) أوفى حريم قرية من (٦٩) العرايا كما يفيد قوله بعد وبذلك ما بآى الخ (قوله لا يوجب ملكك) أى دائما (قوله وبذلك الخ) أقول وجه الدلالة أنه لما كان كلامه أن ياذن فى أحيائه أى أحياء القرى بظواهره ولولغير أهل البلد لعل أن أهل البلد لا يملكون القرى بعدا عما ذكرنا فلو كان ذلك لكانت على كونه دائما لما نأى للامام أن ياذن فى أحيائه لخصه وبعد هذا الترجيح فنقول لك أن كلام الشارح اعترض بأنه إن أراد أنه لا يستغنى عنه ولا لام زعمه منه

(ش) الاقطاع مصدر قوفاً أقطعته اذ ملكه وما ذنه فى التصرف فى الشئ قال بعض والاقطاع يكون عليك وغير عليك وشرعا قال ابن عرقم عليك الامام جزأ من الأرض الحبس ومعنى كلام المؤلف أن الاختصاص يكون باقطاع الامام لاحد فملكه فبعبه وجره وورث عنه وسواء كان فى القباى أوفى قرية من العرايا تنبيه (ش) قال فى التوضيح وليس الاقطاع من الاحياء وانما هو عليك بمجرد دفعه بعبه وجره وورث عنه ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم القسقى وهو ظاهر المذهب انتهى وهذا يشعر بأن الاختصاص الحاصل فى شئ بالاحياء لا يوجب ملكه أى اذنا هو له ما يأتى فى حريم البلد من أن الامام أن ياذن فى أحيائه وبعبارة وليس قول الشارح وليس أى الاقطاع من الاحياء نور كالى المولى لانه فى مقام تحديد وجوه الاختصاصات أعسم أن يكون بأحياء أم لا والمشهور أن اقطاع الامام يحتاج لمزور كسائر المطالبات ولو أقطعته على أن عليه كل عام كذا عمل به (ص) ولا يقطع معور العنوة ملكا (ش) وهذا أن الأرض التى أخذت عنوة تكسر ومكة والشام والعراق كأمير فى الجهاد لا يجوز للامام أن يقطع معورها لاحد لمكابل امتاعا والمراد بالمعور الأرض التى تزرع وبعبارة المراد بالمعور مراعيل زراعة النجر ونحوه وعقار الكفار وأما ما لا يصلح لزراعة فالحطب وليس من عقار الكفار فهو من الموات وإن صلح لغرس الشجر به وأعماله يقطع المعور ملكا لانه بمجرد الاستيلاء يكون وقفاً وأما معور غير العنوة فيقطع ملكا وامتاعا ثم أنه يستثنى جماعدا معور العنوة أرض الصلح فليس للامام أن يقطع معورها ولا مواتها ملكا ولا امتاعا فى مفهوم العنوة تفصيل فلا يعترض به (ص) ويحتمى امام يحتاج الى العقل من يد غشاكفزو (ش) هذا نوع آخر من أنواع الاختصاص بمعنى أن الاختصاص يكون بحسب الامام بشرط أن يكون محتاجا له أى دعت حاجة المولى الى اللاحل ففهم فلا يحتمى لنفسه ولا لاحد عند عدم الحاجة وأن يكون الخصى شاعيا فلا يأنصق على الناس أن يكون فاضلا عن منافع أهل ذلك الموضع وأن يكون الشئ الخصى لئلا ينفقه ولا غرس وأن يكون ذلك لغزو ونحوه مثل حاشية الصدقة ودواب الفقراء فى ارباب البلد الأرض وأعاد الضمير عليها مذكرا باعتبار لفظ البلد وقوله ويحتمى امام أى أوثاقه وأن ياذن له فى خصوصه بخلاف الاقطاع فإنه انما يفعله التائب بشرط اذن الامام فى خصوصه وإن لم يعظه له من يقطعه له والشرق أن الاقطاع يحصل به التملك فلا يبدله من اذن به بخلاف الخصى والمجى بالقصر ليس الا كما فى المشارف

دليل احتجائه ففهم نصريح أهل المذهب بأن الموات يملك بالاحياء قال فى المسددة من أحياء راضيا متفقاً على هذا الحديث يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم رومان وهو غيره قال فى النوادر وقال ابن مضمون عن أبيه قال مالك وأهل العلم ما عالت بينهم خلافاً ان من أحياء راضية أن ذلك له ملكه بما ملكه الرسول عليه الصلاة والسلام وبذلك قضى عمر ابن الخطاب ولا بد لى له فى ما يأتى لان حريم البلد لم يحصل فيه أحياء انتهى وهو كلام حق وبعض الشايخ فهم أن معنى قوله أى دائما

بأن المراد بل ينتهى المالك فيه ما يدارسه مع طول مع أحيائه تأييداً من شخص آخر انتهى وهو غير جيد لان قوله وبذلك الخ بوجه قتال (قوله بل امتاعاً) وفائدة كونه امتاعاً فقط أنه لا يبيعه ولا يتصرف فيه بغیر الانتفاع (قوله وعقار الكفار) عطف على ما فى المراد بالمعور شأن أرض الزراعة وعقار الكفار (قوله فهو من الموات) أى أنه لا يقطع ملكا وامتاعا (قوله وأما معور غير العنوة) أى كارض تركها أهلها ونحوها ما كانا فله شئ (قوله ويحتمى امام) المراد المنع من رضى كلامه لئلا يتصرف فيه لخاصة (قوله يحتاج) مفعول المصدر وهو حرجى (قوله من بلد) المراد بالبلد الأرض ولو قال من محل لكان أحسن (قوله فلا يحتمى لنفسه) أى لا يذلل من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (قوله وأن يكون ذلك الشئ الخصى) فيه اشارة الى أن قوله عقار ليس تعاليد كما هو ظاهر بل هو صفة للخصم من الأرض وإن المصنف لو قال قد عظمى بل لكان أحسن

(قوله وهو يعني الحي فهو مصدر)

كيف يصح ذلك وقد جعلنا قوله
محتاجا لمفعول لا ولاه فحصل محتاجا
مفعولا للحي يقتضي أنه باق على
مصدره منتهذا وقد قال في المختار
جاء بحجة جابه دفع عنه فحصل
المصدر رجاء لا حي (قوله يعود
على الحي) ولكن المراد باعتبار
احيائه وكذا قوله أو على الموات
(قوله فريمان العران) حدد
الترتيب ما لحقه الماشية بل رعى
في غده واورا وساه وهو مسرح
ويعتطب واماما كان على اليوم
وما قار به وما لا يدرك الموات في
غده واورا واحقا فهو من البعيد
(قوله جده) بالضم وفي العبارة حذف
مضاف أي يجر جده والقلم وهو
بحر واحد المسمى بحسر السويس
(قوله عان) بضم العين وتخفيف
الميم أي مع التثنية وأما عان بفتح
العين وتشديد الميم فهي قرينة
بناحية الشام (قوله والبحرين)
اسم بلد (قوله بأحد عشرة أمور)
أي بأحد من عشرة أمور (قوله
وبغيرها) أي بغير صاحب الباه وليس
المراد عطف بغير الباه لأن الباه
ليست من حرف العطف (قوله
حفر بئر اسلا) أي وأعينها رقبه
وانظر لم يقبل الخ) حاصله أن
الاحياء هو تجميع ما عطف
عليه لأن الاحياء تسمى بئر
الارض وهذا جزئيته (قوله وفي
الجواهر اشتراط العظمة) كذا في
غيره أقول سكونهم من كون ظاهر
الصف لا يعول عليه لخلافه
الجواهر يؤيد بعدم ارتضاء ذلك
القيء أو التوقف (قوله مع بحر بها)
الخ لا يخفى أن ذلك يدل على أنه لا يمين الامر وإن الحرث غير الحر وهو مفاد عب فإنه يجعل

وظاهر كلام صاحب القاموس جواز ذلك وهو بمعنى الحي فهو مصدر بمعنى المفعول وهو
خلاف المباح وتثنيته جيان وحكي الساطي أنه مع في تثنيته جيان بالواو والصواب الأول
لأنه يأتي وأصل الحي عند العرب أن ليس منهم كان اذا لم يمتزلا بحسب الاستعوى كما على
مكان عال فثبت انتهى صوته جمان من كمثل جانب فلا يرى فيه غيره ويرى هومع غيره
فما سواه وأما الحي الشرعي فهو أن يحصى الامام موضع الايقاع للتضييق على الناس الحاجة
العامة الى آخر ما مر (ص) واقترا لا ذن وان سلمان قرب الاله الامام امضاؤه ووجهه
متعيا بخلاف العبد ولو ما بقى حريرة العرب (ش) فاعل افتقر ضمير يعود على الحي أو على
الموات أو على الاحياء والمعنى أن الحي المسير يقتصر لا ذن الامام في ذلك ان كان المكان الذي
يقع فيه الاحياء فريمان العران وأما الذي فلنصوص لتقدمين أنه لا يجوز له الاحياء فيه
ولا أن ذن الامام خلافا لما بهمه كلام المؤلف فان تعدى المسلم وأحياء غير اذن من الامام فغير
فيه فان شاء امضاؤه وان شاعبه متعدد في عظمه فبما جنى أو فرس أو زرع مقلوعا وبشبه
للشجر أو يعطيه لغيره ولا غرم عليه فيلغى وكان وجهه أن أصله مباح فان كان المكان
الذي يقع فيه الاحياء فيه بعدا من العران فان الحي لا يقتصر في احيايته فيه لا ذن ولو كان
حيث كان الموضع الحي فغير جزيرة العرب بالمقدم فغيرها باب الجفر به لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يسبق دينان يجزيرة العرب بوفى درويعسى هي مكة والمدنية واليمين وما والاها
قال ابن دينار ما خذوة من الجزر الذي هو القطع ومنه الجزر اقطعها الحيوان سميت بذلك
لأقطع الماعن وسطها الى اجنابها لان البحر يحيط بهامن جهاتها الثلاثة التي هي الغرب
والجنوب والمشرق ففي مفر بها جده والقلم وفي جنوبها بحر الهند وفي مشرقها خليج عمان
والبحرين والبصرة وأرض فارس والضمير في قول المؤلف واقتصر رجعه ان غاوى الزوار لا نه
المحدث عنه ويرجعه للاحياء لانه ليس مد كور أو اما الاحياء السابق في قوله الاحياء فهو
مستغنى يخرج وجهه على حذف مضاف أي احياء الموات بقرينة الدالة عليه لان الباب
معقول للاحياء وقوله وانما لم يمتزج كون الواو والصال لا للباقة لئلا يقتضى أن الذي يحصى
بذن الامام في القريب وقد علمت ما فيه ولما قدم أن من اسباب الاختصاص الاحياء ذكر
عناض أنه يحصل بأحد عشرة أمور منها سبعة متفق علم اولها في مختلف فيها بين المؤلف ذلك
وذكر جمعها عا طفا بعضها على بعض وكل واحد من السبعة بحر وبالياء وعطف عليه بغيرها
فهو مع ما قبله شرط واحد ذكر الثلاثة المختلف فيها بغير جالها بلا فقال (ص) والاحياء بتجميع
عادوا بحر احده وبنوا بقرس وبحرث وبحر بك أرض ويطغ بحر هاو بكسر حهاو وتوسو بنتا
لا يصر ويصرى كلاهما بئر مائية (ش) يعني انما ذلجرا لما أي بان حفر بئر مائة لا فان ذلك
يكون احياء للبئر ولا أرض التي تزرع عليها وكذلك يكون الاحياء باخر اراج الماء أي ان الله عنها
لا باخر ارجه منها وانما هو ما قبله وانظر لم يقبل المؤلف وهو تجميعها وكذلك يكون الاحياء
بشأنها وكذلك يكون الاحياء بقرس فهو ظاهر وسواء كان النوا والقمر عظمي المؤنة
أم لا وفي الجواهر اشتراط العظمة وكذلك يكون الاحياء بحرث الارض مع بحر بها
والحرث الشق والقمر بك التقلب وانما لم يسفن بالقمر بك عن الحرث وان كان القمر بك
أعم لان الحرث هو الواقع في عباراتهم فنص على القمر بك للاشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصا
بالحرث ولو اقتصر على القمر بك ووردها أنه غم والواقع في عباراتهم قوة كلامهم يقتضى ان
الزرع وحدهم غير بحر بك أرض لا يكون احياء وان اخص به صاحبه وكذلك يكون الاحياء
ان طغ بحر الارض ولو قالوا بازاله شجر لكان العمل ليشمل حرقه وكذلك يكون الاحياء بكسر

ان المراد هنا فعلهم ما معلى ظاهر المصنف والادخل الباء على تحريك ارض وقوله وانما لم يستغن يفيد انه يكتب واحد من الاخرين وهو مفاد شر حسب ما له قال وتحريك ارض هو عطف نفسا ان حقيقة الحرك تحريك الارض كما قال بعضهم وعليه فليس المراد بالحرك حقيقة وهو كونه بالالة المخصوصة وانما المراد به ما هو اعم وهو التحريك ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص لان التحريك يشتمل الحرك والزرع فالخاص أن الشارح جمع بينهما على وجه تناقض فيه العبارة (قوله حر وهما) كذا في نسخة والواقع في كلام عباسي حزنهما بالزراي والنون وهو ما غلط من الارض (قوله لا يكون احياء الارض) أي ما ليس للملكية فان بينهما فانه يحصل بحفرها الاحياء ومثل بر الماشية بر السقاية بان حفرها الشرب الناس (قوله وانظر الخ) وكذا التنظير في اثنين متماثلين وقد يقال سكتهم على كل واحد لا يفيد الاحياء فيهم منه انما زاد على ذلك ولوا اثنين يكون به الاحياء فيكون ذلك من ظاهر كلامهم ايضا (قوله لان كل ساقطة) عليه تحذف تقديره ولو لمسته (قوله أي يجردا بحاجب وقبول) أي من غير (٧١) ذكر شروط اوقفة أو كسوة أو مهور أو بكنى

كلام أو رفع صوت والا كره كما
أفاده بعض الشراح (قوله على
غير وجه التحريم والصرف) وأما اذا
كان على وجه التحريم بان دفع المدين
بلد يشترط عرضا فاصدا بذلك التحريم
لاقتضاؤه أو أخذ بدل ذهب
نقصة فاصدا بذلك الصرف فانه
يكبره وأما بدون ذلك القصد بل
قصد اقتضاء الدين فلا كراهة لهذا
ما فتح به السولي تعالى وعبارة فت
ومثلاني شب وأخصه وقضاه
دين أي اذا كان يسيرا لا كره
ولما قد الساطي كلام المصنف بما
اذا كان يسيرا لا يحق معه الوزن
أو بعد (قوله وفي القائل) المراد بها
النهار فلو قال نهارا لكان أشمل مع
ابن القاسم لأحب لذي منزل
منه وسهل به للضعف ومن
لا منزل (قوله في مسجد البادية)
انظر المراد بالبادية هل ظاهره
أو ما يشمل الريف لكن قول ما
وذلك شأن تلك المساجد يدل على

أنها أرا الأرض مع توبه وقها وتعد بل اراضها أو ما يحيط بالارض ويسمي بالتحريم ورعي
كلها وإزالة الشك ونحوه عنها وحفر بر ما مشية فيها لا يكون احياء الارض التي وقع فيها ذلك
وانظر لوقل في الارض هذه الامور جميعها هل يكون احياها لانه لا يلزم من كون كل واحد
من هذه لا يحصل به احياها ان يكون مجزوعا كذلك لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الأفراد
كما هو ظاهر كلامهم أم لا (ص) وحاجب مسجد كمن رجل تجرد للعبادة (ش) يعني أنه يجوز
لرجل أن يسكن في المسجد لأجل تجرده للعبادة من قيام الليل وتطعيم علم وتعلمه وتخرج بذلك
المرأة والرجل الغير المجرد للعبادة لانه تغير المسجد عما حجب هو صرح بعض الكراهة مع
عدم التجرد وبالحرمة بالنسبة للمرأة وان تجردت للعبادة لانه لا تمحص ولا نهافيت فيها أحد
من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية لان كل ساقطة لها الاقطة (ص) وعقد النكاح وقضاه
دين وقتل غريب ونحوها فانه وتصنيف مسجد بادية بولابول ان خاف سبعا (ش) يعني أنه
يجوز عقد النكاح أي يجردا بحاجب وقبول بل هو مستحب وكذلك يجوز قضاء الدين الشرعي
في المسجد على غير وجه التحريم والصرف والا كرهو كذا يجوز قتل المقرب في المسجد إرادته
أم لو مثلها النار والنعاب وما أشبه ذلك وكذلك يجوز التوهم في القائلة للسافر وللصغير في
مسجد البادية وكذلك يجوز لالانسان أن ينزل في المسجد الذي بالبادية النصفان ويطعمهم
الطعام قال مالك ذلك شأن تلك المساجد قال ابن رشد في هذا ما يدل على أن الغرض الذي
لا يجسد وما يرى يجوز لأهلها أن يواووا الى المساجد يبتغون أو يكون فيها ما أشبه التمر
من الطعام الخاف اه فتقوله مسجد بادية راجع لهما ويجعل الماء العذب في المساجد وكان
في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك يجوز زل الخصال المسجد المسجد أن يتخذناه
بولابول أو يتقو في اذاعلم أنه اذا خرج منه في الليل لأجل البول أو غيره يفتريه الا بعد
أو غيره وفي بعض النسخ سباقيل خروجه أي بالتأجيل بدل العن ثم ان هذا مستثنى من
قاعدة حرمة المكتبات في المسجد للضرورة وظاهره سواء كان الاناء مباحا شرعا كالتخار

الاطلاق لان مساجد الاريا في شأنها ذلك كذا في له والحاصل أنهم من جهة مساجد البادية قطعوا أو ما مساجد الحاضرة ففكره الزم
فعل (قوله وبينوا فيها) كذا في نسخة بحذف النون الظاهر أنهم اذا لم يجدوا مأوى ولو بأجرة دواغ لهم ولو في مساجد الحاضرة
لا خصوص البوادي (قوله وبها يكون فيها ما أشبه الترخا) والظاهر أنه يقوم مقام ذلك ما اذا أتت بفترة جلد بحيث يغلب على الظن
عدم التقدير (قوله أن يتخذوا الخ) فان لم يجدوا ما يلبسهم وتقطو وان لم يضطروا لثوبهم قال عجي يجب عليه أن يرتكب ما عاقل
ضرراتي كان اذا مال أو تقو في مصدر المسجد بكنى ضرره بالناس واذا بال بغيره يقل فانه يجب عليه أن يبول بغيره (قوله اذا لم الخ)
حل الخوف على العلم لا يخفى أن نعم العلم يجب والمرايا العلم الاعتقاد الحازم ويستفاد من بعض الشراح أنه عند الظن بجوزة ذلك
ويقدم بواضعه غير محتاج للسهو ولا يفسد على أرض المسجد فان كان يفسده الغسل لم يفعل ولا يجب وكذا الغريب اذا لم يجد من
يدخل دابته عنده فانه يدخلها في المسجد (قوله وظاهره سواء كان الاناء مباحا شرعا أم لا) الا أنه اذا كان مباحا شرعا بحيث يغيب المسجد
وجود غيره فالواجب اتخاذا لغيره فان لم يجد الا هو فلا شيء عليه ارتكابا لا خوف الضررين

(قوله وان كان مختلًا) أي من الناس كاذرًا (قوله فكلام المؤلف عن كلام النبي) فيه شيء وذلك أن ظاهر المصنف أن الحرمه منوطه تبعدا لأخراج ولولم يستدعه وكلام (٧٣) النبي يقتضي أن الحرمه منوطه يجلبه واستدعائه وأما إذا لم يستدعه

ويجلبه ولكن قد عذرنا من أخرج ما كان حاصلًا فلا حرمه عليه والجواب أن في كلام النبي ما يدل على العينية فلا اعتراض وقد صرح ابن العربي بجواز إرسال الرمح في المسجد كما رسمه في بيته إذا احتاج إلى ذلك (قوله وعلى الخلاف يجري الخ) أي على الراجح المذكور لا يكفي وضع النعال في شيء ظاهر بكنهه أي بل المشهور أنه يحكمه فإن لم يحكمه فيجزم كما وجدت عندي ذلك (قوله وكره أن يصب بآرضه) وكذا الخطأ ومحل ذلك أن قال والأحرم (قوله) فإن فعل ذلك فإنه يكرهه) إذا علمت ذلك نحن حصل منه الإصرار فنقد لحقه كراهتان وقوله وفي الحديث كفارتها فنحن لا ينبغي أن الحديث في المحصب أو المتر بعد الانساب الموضوع (قوله أي والمحكم الخ) إذا كان كذلك فيكون الحديث مطاوعا (قوله) وهي صريحة في ذلك قد شال لأصراحة لاحتمال أن يكون المعنى وكره أن يصب في أرضه وكره أن يحكمه أي بأن يصب شوبه ثم يحكمه بآرض المسجد ويحتمل أنه يكرهه المصنوع مع حكمه ما إذا لم يحكمه وهذا الاحتمال الثاني هو الموافق لثقل والحاصل أن البصق فوق فرش المسجد مكر ومطغاف وكذا تخشع ان كان مطاوعا ما أشبهه وأما ان كان محصا فلا يكره البصق تحت

أولا كان حاج وظاهر وان لم يكن سائفا فيه كإدله عليه كلام ابن رشد (ص) كمثل تحته ومنع عنك (ش) التشبه في الجواز والمعنى أنه يجوز للإنسان أن يتخذ في بيته المسجد ولا يجوز له أن يتخذ في فوقه لأن ما فوق المسجد حرمه المسجد وهذا في مسجد أعلاه متأخر عن مسجد بنه بأن في مسجد ابتدأ ثم أحدثت السكنى فوقه وما مر في باب الأجرة في قوله وسكنى فوقه في أنه مكره في مسجد أعلاه سابقا على مسجد بنه (ص) كما أخرج ربح ومكت بنسب (ش) التشبه في المنع والمعنى أنه لا يجوز إخراج الرمح في المسجد بعد إقرار النبي ولا يجوز جلب الرمح فيه وان كان محصا لحرمه المسجد والملازمة اهـ وأما خروج الرمح فيه غلظة فانه لا يحرم للأخراج ثم دخل وج فكلام المؤلف عن كلام النبي وكذلك يحرم على الإنسان أن يركب في المسجد شيء يحس العين غير المعفوع عنه لئلا يفسد المسجد عن ذلك وظاهر أنه لا يكفي ستر العنصر بظاهر وقد جرى فيه خلاف وأرجح القولين عدم الاكتفاء بذلك وعلى الخلاف يجري وضع النعال في شيء ظاهر بكنهه وبه فهم من قوله ومكت أن المرور بالخص في المسجد غير ممنوع وليس كذلك بل هو ممنوع أيضا كما يفهمه كلامه في تكميل التقيد وأما ماله أو الحسن من المدونة في كتاب العنان والمختص كالخص والمراد بالمختص المختص بعين العنصرة وأما أن يزيل عينه أو يني حكمها فلا يمنع المكت به فيه كما استظهره الشيخ كرم الدين (ص) وكره أن يصب بآرضه (ش) يعني أنه يكره للإنسان أن يصب بآرض المسجد غير المحصب فإن فعل ذلك فإنه يكرهه أن يحكمه بعد ذلك بآرض المسجد وفي الحديث كفارتها فنحن نقوله (وحكمه) معطوف على أن يصب قد درسه المتعلق أعني بآرضه أي حكمه بآرضه ويحتمل أن يكون مستأنفا أي والحكم أنه إذا وقع وتزل أن يحكمه ونسخته حاولوا ويحكمه وهي عبارة ابن الخبازين شاص وهي صريحة في ذلك (ص) وتعليم صريح وسرا وعل سيف وانشاد ضالة ونهف عيت ورفع صوت كرفعه بعلم وقد تدار ودخل تكبيل لنقل وفرش أو مشكا (ش) يعني أنه يكره تعليم الصبيان في المسجد دفرا أو غيره حيث كانوا لا يعشون ويكفون إذا تموا والأحرم إذا ختم المسجد وكذلك يكره البيع والشراء في المسجد حيث كان فيه نهف وتلب ونظر البيع وأما مجرد العقد فهو جائز ولا فرق بين بيع الذوات والمنافع كأن يؤجر نفسه لتعليم القرآن في المسجد كبيرا أو صغيرا لا يبعث ويكف إذا نهى وقد بعض كراهة البيع والشراء إذا لم يكن بسم الله والاحرم وظاهر كلام المؤلف أن الهبة والصدقة لا كراهة فيها لا معروفة مرغ فيه وأراد المؤلف بالبيع الإيجاب والشراء القبول واللا لاكتنى بالبيع عن الشراء لأنه من لازمه وكذلك يكره السيف والسيوف في المسجد لقتلها وأقطع حاجبة للاحاقفة والاحرم من رشدها ليس في المسجد سيف وورى ابن حبيب لا غير في المسجد بالمعلم ولا تتقربها لاجل ولا تمنع فيها لقائلة قال ابن حبيب معنى تقرب التسل ادارتها على الظفر ليعلم مستقيمها من موهجها وكذلك يكره انشاد الضالة في المسجد أي طلب المعرفة بها وكذلك نسيدها أي طلب معرفة ما هو عليه وكذلك يكره في المسجد الهتف بالمتنوع وعلى باب كافر في الجنازة عند قوله ونادى بمجدا وأباه بأن يقول أخوكم ثلاث فدمت بصوت يهجر به

فرشه (قوله قرأنا أو غيره) الأولى أن يفسر على القرآن وأما تعليم الصنائع في المسجد وأما فلا يختص بالصبي والمذهب للتع كإلزامه يحسن أن الغالب عليه عدم التخص من الخاصة وقال ابن عرفة أنه الصحيح (قوله) ولا تنقر فيه التل) بتشديد القاف بذليل قوله تنقرا وقوله التل بفتح النون أي السهام العربية وهي مؤشاة لأحداهما من لفظها بل الواحد سهم كقوله المصباح (قوله) وأدارتها على الظفر أي أمارتها على الظفر (قوله) وكذلك نسيدها) أي وهو الوارد في خبر إذا رأيت من

بشدة في المسجد فقول الله عليه (قوله) كأنه يكره رفع الخ المانسان أن يقصر على ما إذا كان لغره وأما إذا كان المصلح
فهر داخل فمباقة وفي ك وأما رفع القراء أمواتهم بعضهم على بعض فانه ممنوع (قوله) ما العلم ورفع الصوت) رفع منصوب على أنه
مفعول معه وهو استفهام بمعنى التي أي حالة حسنة أو أي ثواب ثلث العلم مع رفع الصوت أي حالة حسنة في تلك الحالة والمراد بالرفع
ما زاد على قدر سماع الخطيب كإذ كر الماي (قوله) وأما الدخول لغرة النفل الخ) مقابل قوله ولا حول وقوله وكان ما لك لا يرى بأسا الخ أي
يدخله النفل فالكلام كله في النفل وقوله لانه عليه الصلاة والسلام (٧٣) المناسبة أن يسوقه استسكالا لانه في غير النفل

وقد قال وأما الدخول لغرة النفل الخ
(قوله) في اتخاذ المصليات (المصليات
جمع مصل أي شئ يصل عليه وهذا
فيما إذا كان يتحنى رد الأرض
فيكون كلام ابن حبيب ميثاله
وقوله والنهر جمع خرزوزن غرة
حصر صغير من صف النفل (قوله)
وأقسامه) كذا في نسخة السراج
بالتذكير فاعني وأقسام الماء
أفني هو مفسر الماء وقوله
وأقسامه من كونه أمانا بئرا وماه
مأجل أو ماء مرسل مطر ولا يفتي
أن تلك الأقسام هي المياه المعطوف
عليها فالمطرف مرادف لأن المياه
هي أقسام المياه (قوله) وعلى
الآبار أي من كونهما بئر مائسة
أوزع وأما قوله والعون فليحكم
عليها الآن يكون مراده أنها
تقاس على البئر وقوله وأما شبه ذلك
أي وما يتأشب ذلك في قوله ولا
يمنع صيد سلك من ملك (قوله) ولأي
مأجل) بفتح الميم والجيم ويجوز
كسر هاءه وقيليل و بضم الميم
وفتح الجيم كقعد ومعلم (قوله) وهو
مكان جربه) فيما فائدة أن مرسل
اسم مكان ويتأشبهه قوله بعد فانه
صيغة مبالغة فقهه تناف وقوله
من صيغ المبالغة أي ويكون من

وأما في المسجد صوت خي فجاز كإله هلك أيضا لا يخلق بصوت خي فالهيف الصباح
أي الإعلام بوجه أي رفع الصوت بذلك في المسجد أو يله وكذلك يكره في المسجد رفع الصوت
كأنه يكره رفع الصوت بالعلم في المسجد وغيره قال مالك ما العلم ورفع الصوت المهمم الآن يكون
رفعه لأجل التبليغ ويستثنى من كراهة رفع الصوت في المسجد التلبية في مسجد مكة ومثي ورفع
صوت المرباط بالكسبر ونحو ذلك انظر المواق وكذلك يكره وقيد التلويح في المسجد ما لم يكن
لتجميعها أو لا يتصباح والوقيد الفعل نفسه والوقيد بالواو بعد القاف الاله التي تحرق من
حطب ونحوه وفي القرآن وقودها الناس والجارحة ونسخة حائل وووقود وكذلك يكره دخول
الخيل والبغال والجرى في المسجد لأجل نقل حجارة أو غيرها منه وأليه خوف أن ينزل فيه
وصكان ما لك لا يرى بأسا بدخول الأبل وألبقر لكون أرواها طاهرة لانه عليه الصلاة
والسلام طاف على بعري في المسجد وأما الدخول لغرة النفل فلا يجوز أن كانت فضله طاهرة
لانه استعمال في غير ما حبسته وكذلك يكره الإنسان أن يضاف في المسجد فليجلب عليه
لأن ذلك يناق الخسوع والتواضع في المسجد وكان مالك توسع في اتخاذ المصليات ونحوه في
المسجد روى ابن حبيب عن مالك لأبأس أن شوق برد الأرض والحصى بالمصبر والمصليات
وفروته ونحوها فقهه وفرض أو متكاها مرفوعة عطف على نائب فاعل كره وأما الوضوء في
المسجد فمكروه وقيل جاز ما لم تكن أعضاؤه متكسبة والاحرم ويجوز في المسجد في غير
أوقات الصلاة لمجرد صلاة الناس من شوخ المذهب أنهم يعقبون الاحياء بالكلام على
الماء وأقسامها وعلى الآبار والعون والكل وأما شبه ذلك تبهم الموقوف بدالكلام
على أقسام المياه فقال (ص) ولأي مأجل وبئر ومرسل مطر كما يملكه منعه يبعه (ش) يعني
أن صاحب المأجل يفتح الجليم وهو الهجر ونحوه فيجعل لأجل حوز الماء وأن صاحب البئر
وأن صاحب مرسل المطر وهو مكر بئرا وأن صاحب الماء المملوك لهن منع ذلك من الغيرة
بمعان شاء على المشهور لأنه يسخبه أن لا يمنع الشرب من العين أو القدير يكون في أرضه
من أحد من الناس ومرسل مفعول من صيغ المبالغة وهي غير شرط قال وقال ورسال ليكون
من باب التنب كتمار زسبة لبيع التمر كان أولى أي صاحب إرسال المطر وهو من حمل ماء المطر
في أرضه الخاصة به لك أو منعه وانما يجمع بين البئر والمأجل إشارة إلى أنه لا فرق بين ما ينقص
بالاعتراق ولا يختلفه غيره أو يختلفه غيره كالمير وقوله كما يملكه أي في آنية بكرة أو قربة
أو قصبه أو نحو ذلك فهو أعم بمقابلة ويتشخصل التغيرات المشبه به وقوله ولأي
مأجل الخ خبر مقدم وقوله منعه يبعه مبتدأ مؤخر (ص) الأمن خيف عليه ولا تمن معه

(١٠ خرشي سابع) إضافة الصفة للوصف (قوله) لمن شاء على المشهور) ومقابلها فانه يجبي برجي أربع لأرى أن تقع
الماء النار والخطب والكل وأوردوا في ذلك حديثا لأنه ضعيف وقد انشدا الخلاف في البئر والعين بما إذا كان في أرضه مما
لا ضرر عليه في الدخول إلى الاستفاح منها وأما البئر التي في دار رجل أو حائطه التي قد حفر عليها فانه أن يمنع من الدخول عليه
(قوله) من صيغ المبالغة) أي كسر الإرسال وقوله فلو قال ورسال الخ أي أو يكون معطوفا على ذي مأجل وأما على مرسل فيكون
معطوفا على مأجل (قوله) أي صاحب إرسال المطر) أي صاحب المطر المرسل (قوله) بك أو منعه الخ) أي الخاضعة أي بسبب كونه
على ذاتها أو منعها وأما مالك الانتفاع فليس له بعه ولا حته للمأجل ولأنه يعطيه من أهل الحبس وقوله فهو أعم الخ
أي ولأورد بقوله كما يملكه أي بغير ما ذكر كانت القاية حقيقة

(قوله والارجح بالثمن أى القصة (قوله راجع للمعروف الخ) هذا اذا قرئ بصيغة الاسم ويصح ان يقرأ بالفعل بان تحصل ان شريطة
مركمة مع لا أى لا انتفع عدم الثمن بل وجد فانه مرجح الاخذ بالثمن وعلى كل حال فليس لان توسل في هذه ترجيح وانما فيه تنقذ عن
الدوثة (قوله مرجح الاخذ بالثمن) أى من الخلاف وقوله والمتاخر ارجح شروعه في الاعتراض على المصنف وقوله ويمكن ان تكون
قائلته بالنسبة أى يقرأ بالفعل ويكون متعلقا بما بعده أى الذى هو قوله كفضل الكاف وفى بعض النسخ اللام وعلى كل فصي: يعنى
قأى فى فضل الخ والمحصل ان المخلص (٧٤) ان يكون متعلقا بما بعده يقرأ بالفعل لانه اختصار من عند نفسه مقابلته لظاهر

(ش) تقدم أن صاحب الملهاء منعوه لمن شاء هذا إن لم يرد عليه قوم لأنهم ومعه ويحلف عليهم الهلاك أو المرض الشديد بشر كذا حتى يروا ما غشوه فإنه لا يجوز له أن يمنعهم من ذلك المخلو حوب المواسة فيشذو ولو قال إلا إذا خيف عليه كأن أولى لنجل العاقل وغيره والكلام في الفاضل عن حاجته ورواؤه مع والخال أي والخال لأنه لا يثنى معهم موجود فإنه يأخذ بمجانوا لو كان مليا يله ولا يرجع عليه بقوله (والأرجح بالثني) راجع لمفهوم ولا يثنى معه إذ مفهومه ما لو كان معه ثم وجود حسن المواسة لو جسد فقهه لكن بالثني على ما رجحه ابن بونس ثم مقتضى قوله والأرجح الخ ابن بونس رجع الأخذ بالثني أن كان معه انذالك لأنه بصيغة الاسم والتبادر من عبارة ابن بونس أن هذا من المصلحة وليس هناك ما يتعارض ذلك وهو مقتضى كلامه في توضيحه وحيدته وفي غنى عن قوله والأرجح بالثني ويمكن أن تكون فائدة بالنسبة لما بعده وهو قول المؤلف (ص) كفضل بئر زرع خفف على زرع جارهم بئر وأخذ يضيغ وأجبر عليه (ش) والمعنى أن من يثري بئر من زرع فضل على سائر زرع فضلة من الماء وجماله زرع أنشاء على أصل ماء وانهدم بئر زرع وخفف عليه الهلاك من العطش وشرع في إصلاح بئر فغشيت بئر على إعطاء الفضل بالثني أن وجد على ما رجحه ابن بونس فإن انخرط شرط من هذه الشروط فلا يجبر على دفع الفضلة لأن كان زرع الجار على أصل ماء لانه قد عرض زرع الهلاك أو لم تهدم بئر أو لم يشرع في إصلاحها قوله خفف على زرع جارهم مصفة لموصوف محذوف أي يدفع جارهم لما حذف أي بالظاهر موضع المضمر قوله وبهم دعوتهم متعلق بخفف وبالهاء سببية فإن هدم البئر سبب الخوف على الزرع وقوله بئر أي بئر الزرع ويستفاد من هذا القيد أن الزرع على أصل ماء فالتشبيه على هذا في عدم المنع من الماء وفي أخذ الثني أن وجد مع جارهم على ما رجحه ابن بونس لكنه ضعيف لأن ظاهر المذمة في مسألة الزرع لأن فيها سواها وحققه أم لا بخلاف مسألة من خفف عليه الهلاك والفرق أن الغالب في المسافر أن يختار بسبب السفر بخلاف من أهمل بئر (ص) كفضل بئر ماشية بصحراء هذا إن لم يسن الملكية (ش) التشبيه بالجرو والمعنى أن من حفر بئر في البادية في غير ملكه ماشيته وفضل منها فضلة فلا يس له أن يمنع ذلك ممن طلبه أو أرادها وبأخذ بالثني وهو مراده بالهدم ولا يجوز له منع ولا هدمه ولا يورث عنه هذا حيث لم يبين الملكية فإن بينها وبين الحفر فقه حيد أن يمنع الناس عنها وأعمال يجعل التشبيه تاما فلا يقتضي أن الجار إنما هو للظن والزرع الذي أهمل بئرهم منع العام وإنما كان فضل بئر الزرع لصالحه منعوه ويمنع بخلاف فضل بئر الماشية حيث لم يبين الملكية فإنه ليس لمنع فضلها منعوه لأن حافر بئر الماشية ينه في حفرها ذلك أن يكون له قدر كفايته وأما حافر بئر الزرع فنته أن يكون

المسافر ثم رواه عن رب المصالح الفاسي سلبا ياتي أن يقول بعض أن من حفر بئرًا في البادية في غير ملكة فاشتهت فانه مافضل
عن شرب به فانه لا يمنع الغير منه على ما يأتي في تصديق قوله ويذكر مسافر الخ فائدة أقول بعض الشيوع أن المسافر من الحج قبل
من ساق إلى المافوق أحقر به وكان ابن عرفة صحيح يسيق ويأخذ ما يكفيه من الماء يقول كل من نازعني فائتله لاني أحق قال البرزقي
معناه لم يحض على من يعلم ضررا (قوله فليس له أن يبيع ذلك) أي ولو لم يكن مضطرا ولا صاحب زرع (قوله فله حينئذ أن يبيع الناس
عنه) لأن ذلك صا حايه أي لأن قول المصنف ولا حفر بئر طرية لا يكون أحياه مقصدان لا يكون من الملكة والا كان أحياه

وسان الملكية بان يشهد عند الحفر أنه يحفر هاهنا كما (قوله ودي عسافر) لاحتياجه لسرعة السير (قوله كأنه يدل احتمال) الأحسن حشفت الكاف وبقول يدل احتمال (قوله ولم يصرح المؤلف بالسافر والحاضر) أي عانتعلق بالسافر والحاضر من دواب ومواشي (قوله وسكونه في المدونة يقتضي الخ) يقتضي أنه ذكر في المدونة جميع المراتب التسعة الالهة المرتبة (قوله وانما أخرت مواشي الخ) فيه أنما عتقد دواب المسافر على دواب غيره لاستهمله ففقدان مواشيه تكون مع دوابه ولا تؤثر كما هو الوجه في قوله شارحنا تبعه غيره من تأخير مواشي المسافر عن دوابها ومواشي أهل الماء فيه نظر (قوله ولا ندر بهلا) أي بدلان من قوله عسافر كافي العبارة الأولى التي لا ينفرد في ذلك لأن عبارة ابن غازي وفي بعض النسخ باله كافي لاشتمال من قوله مسافر وقوله وحشيت أي حين جعلنا متعلقا بقدم لم يلحظه بدلا وقوله أن الحكم الأول أي التقديم والثاني (٧٥) أي قوله بجميع الرى (قوله اله أن الأولى غير مقصودة) أي التبدلة على ما قاله

وأنا نقول أي قوله بمسافر من حيث تعلق التقديم به وقوله والتقديم عطف تفسير على ما قبله ونظامه العبارة التفسير وحشيتا فالتناسب أن يقول لأن التبدلة وبجميع الرى بل المناسب أن يقول وقوله بمسافر من حيث تعلق التقديم به ونظامه عبارة أن المبدل منه قوله وقدم مع أنه لا يصح أصلا وقوله وبجميع الرى لا بد من حاشيتهما مقصودان وقوله فلا حاجة لما قاله ابن غازي من البدلة وقوله وفيما قاله نظر تقدم وجهه وهو أنه يفيد أن الأولى غير مقصود ثم إن في عبارة ثدافعا وذلك لأن قوله فلا حاجة يقتضي حشيتة ولكن لا حاجة ولكن يتأنيبه قوله وفي ذلك نظر فقد ر (قوله فانه يبد الخ) والحاصل أن الصور ثلاث إن اتفرد أحد بالجهد قدم على غيره وإن كنن يحصل لجميع الجهد بتقديم غيره عليه لكن يتفاوت يقدم الأشد أيضا وإن كنن يحصل للجميع لكن استوت المشقة فالتفولان وكل من تقدم يمكن من

له جميع ما هنا والكلام في منع فضل الماء وعدمه فلا ينافي أن حفر ثر الماشية لا يكون أحياه لتلك الأرض كما مر (ص) ودي عسافر وله عارية آله ثم حاشي (ش) يعني أنه إذا اجتمع على ماء فضل عن ربه مصفون والماء يتكسبه فانه يبد بالسافر وجوبا وسواء كان غنيا أو فقيرا إلا أن مالك السبل لم يقد هذا لكرام السافر على صاحب الماء عارية الآلة كليل والفرق والحوض وما يحتاج إليه حق روى في أبي الحاضر بعد ذلك حتى يروى فقوله وله عارية آله أي عليه ما من وجع الضمير في السافر لم يوجب على السبل إلا ما جنى على وهذا ما لم يجعل الآلة للاجارة ولا لافخاذ الأجر وما يتبعه بها إن لم توجد معه (ص) ثم دابة بها لجميع الرى (ش) أي أن الدواب يقدمون على حسب تقديم الآلة فجميع تقدم دابة ربا للثر ثم دابة المسافر ثم دابة الحاضر بجميع الرى حيث كان في الماء فضل فالضمير في ما يعود على البئر والألام في جميع لأم الغاية وفي بعض النسخ باله كانه يدل اشتمال من قوله مسافر ثم مواشي ربه ثم مواشي المسافر ثم مواشي الحاضر ولم يصرح المؤلف بالسافر والحاضر لكتفاء جاذ كرفي أربابها وسكونه في المدونة عن حاشية المسافر اعتدوا وانه بان الغالب أن السافر لا ماشية وانما أخرت مواشي المسافر عن دوابه لعله أن الدواب أخف من مواشها لا نذكر فتو كل بخلاف المواشي وقوله لجميع الرى هو لفسر متعلق بسيدئ ولا ندر به بدلا ومضى بدئ قدم أي أن كل من قدمناه تقدمه لجميع الرى وحشيت يفيد أن الحكم الأول والثاني مقصودان وأما ربه لا يردى إلى أن الأولى غير مقصود وليس كذلك لأن التبدلة والتقديم لا بد من حاشيتهما مقصودان فلا حاجة لما قاله ابن غازي وفيما قاله نظروا لن تأمله (ص) والافتقار للجهود (ش) يعني أنه إن يكن في ماء ثر الماشية فضل عن أربابها وكان بتقديم أربابها يحصل الجهد لغيرهم وتقدم غيرهم عليهم لا يحصل الجهد لهم أو بعكس ذلك فانه يبد أن يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه ومثل ذلك إذا كنن يحصل بتقديم ربه الماء على غيره كثرة الجهد لغيره ولا يحصل بتقديم غيره عليه كثرة الجهد له بل جهده غيره كثيرا والعكس فانه يقدم ما يحصل له كثرة الجهد بتقديم غيره عليه وهذا مستفاد من كلام المتقدمين فإن كان يحصل من تقدمه على غيره الجهد لغيره كما يحصل من تقدم غير ربه الماء على ربه الجهد له والحاصل لهما مستوفى هل يساوي أو يقدم ربه الماء قولان ذكرهما ابن ناجي وصاحب القدمات وقد ذكر المراتب الأربعة وأظهرهما الثاني وفي كلام المؤلف احتمال آخر

الشر بحتي يذهب منه الخوف لا لجميع الرى (قوله وفي كلام المؤلف احتمال آخر الخ) حاصله أن ما حصل بهناه على أن قوله والآخر أربع لقوله كفضل بزمشية وهذا الاحتمال الذي أشاره هو أن يكون راجعا لقوله بجميع الرى والمعنى وإن يكن في فضل ما ثر الماشية عن أربابها ما يحصل به رى جيع غيرهم وكان يحصل بتقديم المسافر رى على الحاضر رى الجهد للحاضر أولشر به ولا يحصل للسافر رى مثل ذلك بتقديم الحاضر رى عليهم أو بالعكس فانه يبد أن يحصل له بتقديم غيره عليه الجهد أولشر به على غيره وإن كان الجهد الحاصل لكل من الجانبين مستويا فالظاهر جرى الخلاف المتقدم في المقدمات فموجب أقول بتقديم المسافر رى على الحاضر رى ولا يفتنى أن هذا الاحتمال أسبق بكلام المؤلف لأن فرض الكلام في الفضلة عن أهل البئر وقال ودي عسافر وفيما تفرضا الكلام فبين بتقديم للمعابد داه ثم يتوابعه إذا لم يكن فيه كفاية ابن رشدان اجتمع أهل الماء والماء واليه يكتبهم يدعي أنفس أهل الماء إلى

ان قال وان يكف جميعهم بدنى عن الجهد عليه أكثره اه وان لم يسهل (قوله عكس مباح) أى فى أرض لأملاك لاحد عليها (قوله) وهناك قوم لهم جنان) أى بعضهم متصل ببعض وبعضهم منفصل عنه ولم يحط بالاحتياط والماء وأما ما دخلت الاحتياط فهذا المسباح وساقى فى قوله وقسم للقبائل من (قوله حتى يبلغ الماء الكعب) أى فإذا أمسك الماء حتى وصل للكعب فإنه يرسل من يليه جميع الماء لاما زاد على الكعب (قوله لكن هذا تفصيل الخ) هذا ذكره عجي واعترض عليه عما لقته بالطلاق ابن الجاحظ فان ابن الجاحظ قال فإذا حدث احياء لأعلى فالأقدم أخس (٧٦) ونحوه وابن شاس وقد ارتضى ابن عرفة ابقاء كلام ابن الجاحظ على الخلاف وأنه أتبع

ظاهر قول ابن القاسم فى جميع أصح (قوله فان لم يكن كذلك) بان كان بعضه كثير الشجر وبعضه قليل الشجر (قوله فبما حكمه أن يكون للأعلى فالأعلى) أى فى الماء الذى حكمه للأعلى أى وهو الماء الباح (قوله وان كان بعض الأسفل مقابل لبعض الأعلى)

هكذا

فأراد بالأسفل هذا المنفرد به

أسفل بالنسبة للأعلى من الاثنين المتصل بعضهم ببعض (قوله حكم للقبائل الأعلى) أى حكم لأعلى المنفرد بحكم مقابلته من أسفل الأعلى من الاثنين المتصل بعضهما ببعض وحكم للأسفل المنفرد بحكم أعلى الأسفل من الاثنين المتصل بعضهم ببعض (قوله وهل على النسبة) أى يقسم الماء سوية بينهما فىفضل أحدهما الآخر حتى (قوله أو على المساحة أى يقسم على حكم زرع كل فإذا كان مساحة أحدهما قدان ومساحة الثانى نصف قدان فأثلث والثلاثان (قوله توقف فيه بعض) أى وهو الشيخ والمسلمون وروى (قوله والأقن حين وصوله) أى بان وقع قسم الأرض قبل شركة فى الماء أو لم تكن الأرض شركة بينهم

بقدره انظره فى الكبير (ص) وان سال سطر عياض حتى الأعلى ان تقدم للكعب (ش) يعنى ان الماء اذا سال بمكان مباح وهناك قوم لهم جنان فان الأعلى وهو الذى يقرب من الماء يبدأ بالسقى لزوجه أو شجره حتى يبلغ الماء الى الكعبين وهذا ان تقدم الأعلى فى الاحياء على غيره أى أو كان احياؤه معا فان كان الأسفل هو المتقدم فى الاحياء فإنه يقدم فى السقى على الأعلى حيث خفى على الأسفل الهلاك والقديم الأعلى المتأخر فى الاحياء على الأسفل فلو قال المؤلف ان تقدم أو ساقى كان تأخر مالم يخف على الأسفل الهلاك لا أدى المراد لكن هذا التفصيل فى المفهوم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واحتراز بامكان المباح على ساقى المطر عكس مطلق فان صاحبه له منعه من غيره كأمير (ص) وأمر بالتسوية والاعتكاف طين (ش) يعنى أن الأعلى اذا تقدم فى الاحياء على ما مر على غيره فإنه يؤمر بتسوية أرضه ان كان عكس ذلك بان كان على صفة واحدة فان لم يكن كذلك وكان السقى فى الأعلى لا يبلغ الكعبين حتى يكون فى الأسفل أكثر منه فإنه يبنى كل جهة على حدة ما وصيرا لحائط الواحد الذى هو غير متساو كما طينين يقدم على غيره بوجهه يسقى الأعلى ثم الأسفل وقوله وأمر أى وقضى عليه بذلك وقوله والارابع القيد المقدور كانه قال وأمر بالتسوية ان أمكنت أى والاعتكاف التسوية ولم يصرح بهذا القيد لان الأمر بالتسوية يستلزم لانه لا يؤمر به الا وهو يمكن (ص) وقسم للأقنطين (ش) يعنى أن جنان القوم اذا كانت متغالبه لآله الذى سال فى الأرض المباحة فان ذلك يقسم بينهم ولا يتقدم واحد منهم على غيره لهم فيه سواء قال حصون فان كان الجنانان متغالبين فمحاكمه أن يكون للأعلى فالأعلى قسم الماسينهم وان كان بعض الأسفل مقابلا لبعض الأعلى حكم للقبائل الأعلى بحكم الأعلى ولقبائل الأسفل بحكم الأسفل للقبائل أى فى الجهة وهل على التسوية أو المساحة توقف فيه بعض وظاهر تساوى فى الاحياء أو تقدم أحدهما على الآخر هو كذلك وقوله (كالتبيل) تشبيهه فى ما لم يطرق جميع ما مر من سقى الأعلى ان تقدم فى الاحياء الخ (ص) وان ملك أولا قسم بقلداً وغيره (ش) أى وان ملك الماء أو لآل ان اجتمع جماعة فى ايرائه الى أرضهم فإنه لا بد منه هذا الأعلى على الأسفل لانهم قد ملكوا الماء قبل وصوله الى أرضهم بحسب أعمالهم وبحسب ذلك العمل يقدم الماء بينهم بقلداً أو غيره وقال ابن عرفة عياض واستفاض من الحظ من حين ابتداء به لا أرض ذى الحظ ولو بعدت ان كان أسفل أرضهم شركة ثم قسمت بعد شركتهم فى الماء لان على ذلك قومت الأرض حين قسمها والاثنى حين وصوله لأرضه اه المراد منه فان قلت اعتبر الحظ من حين ابتداء الجزى حيث قسمت الأرض بعد شركتهم فى الماء أو ما فى غير ذلك فمن حين وصول الماء اليه قلت لانه اذا وقع القسم بعد شركتهم فى الماء فانما تعدل على أقلهم نصيبا بالقيمة فى رأى فى التعديل قرب الماء وبعده بخلاف ما اذا كان القسم قبل الشركة فى الماء أو لم يكن بينهم شركة فى الأرض

(قوله فان فات) جواب هذا السؤال هو حصل معنى قوله لان على ذلك قومت الأرض فلولا أن لم فيه الملود ابن

السؤال (قوله قلت الخ) حاصله انه اذا كانت القسمة بعد شركتهم فى الماء تقسم الارضى بالقيمة فإذا كان لاحدهما ثلث الارض وللآخر الثلثان فتقسم أثلاثا كان يقوم الجزء القرب من المصلحة لآل اثنين دينارا مثلاً وكذلك الذى يليه ولا شأن للآخر بيمين الماء أقل مساحة مما بعد موكدا الذى بعد أقل مساحة مما بعد تقاسم الواقع فى التعديل أقسم الأرض

(قوله عبارة عن الآلة) كذا قال ابن عرفة وقوله عليه الخ لا يخفى أن كلامه صحيح على تفسير القلب بما ذكر ابن عرفة والا
فالمصنف انما تابع ابن حبيب فانه قد عرّفه بأنه الجزء الموضوع فيها الماء (٧٧) المتوهم من أسفلهما أي قد رقبو ويجعل فيه

لما على أكلهم نصيبا فيحصل لأصاحب
النصف ثلاث جرار لصاحب
الثلاث جرار ولصاحب السدس
جرة (قوله وقال انه يقسم ما باليل
وحده) لا يخفى أن هذه طريقة
أخرى غير ما تقدم فالقوله أن
يأتي به على أساليب فيصدق ذلك (قوله
حتى يروى لكم من الخ) لا يخفى أن
هذا انما هو في الشر كذا في ملك الماء كما

هو مصرح به وإذا كان الامر كما
ذكر فاقسم بالقد فقوله حتى يروى
لا كعين الاولى اسقاطه لان
العين بالقد كانتا (قوله ثم يعطى
الاوراق) الحاصل أن الاوراق
تسلم ليدأمن ثم يخرج ورقة
ويظهر في اسم صاحبها فن ظهر
اسم في الاولى فقدم وكذا في الثانية
ولا حاجة الى التفرق الثالثة اذا
كانوا ثلاثة فقط مثلا (قوله أو ألا
أن يصدق الخ) أي فحل التأويل
في أرض الصلح حيث لم يصدق الملك
(قوله يعني الخ) هذا الحل يؤول
بان الواو في قول المصنف وان من
ملكه المال (قوله بلا خلاف)
أقول قد علمت أن أرض العنوة
لا خلاف فيها كما يظهر من المصنف
(قوله أو استناع) أي لمن أعطاهما
له الامام فانه يستحقهما امتناع (قوله
أو عدم المتع مطلقا) بهذا يعرف
ان الاستناع في كلام المصنف من
التأويل الموقوف (قوله بقدر
مستحق) لا يخفى أنه متى جعل الواو
للمال فالناعل مستحق ينتسبه
لشاعل أو للفعول (قوله استغناه

ابن عرفة القلدي استعمال الفقه عبارة عن الآلة التي يتوصل بها لإعطاء كل ذي حق حقه
من الماء من غير نقص ولا زيادة اه وعليه يقول المؤلف وغيره بما يحصل التوصل الى ذلك
مستدرك ومن ذلك الساعات الرملية لكن راي اختلاف الجري وقتله فان جريه عند كثرة
أقوى من جريه عند قلته فيرجع لاهل المعرفة في ذلك فاذا قالوا ان جريه عند كثرة خسر درج
بعدل جريه عند قلته ثم ان درج على ذلك ومن ذلك جريه بالليل فان جريه بالليل أكثر من
جريه بالنهار كما يشهد كلام ابن عرفة وقال انه يقسم ماء الليل وحده وماء النهار وحده (ص) وأفرغ
للتشاح في السبق (ش) يعني أن الشر كما اذا انشأوا في التبدية بأن قال كل واحد منهم أنا أسقى
زراي أو غلتي أو لا فانه يشرع بينهم في خروج سهمه قدم على غيره ويجريه الماء كله حتى يروى
الى الكمين ثم انما يقسمه ذلك الى آخرهم وصفة القرعة أن يحصل أوراق بعدد الشر كذا
ويكتب في كل ورقة اسم كل واحد من الشر كانه يعطى الاوراق واحدة واحدة فيخرج اسمه في
التي أعطيت الاولاد يذهب ثم يخرج اسمه في التي أعطيت ثانيا وهكذا (ص) ولا يمنع صدق
وان من ملكه وهل في أرض العنوة فقط الا أن ان يصدق الملك تأويلان (ش) يعني أن من
ملك منفعة أرض سواء كان على شرفها أو في المنفعة فقط وحصل فيها ملك فانه لا يجوز له أن يمنع
من يصدق منه لان السك لا يجوز بيعه في الجور ولان المال كان غير مملوك والصد أيضا غير
مملوك كانا كسائر المباحات حتى يسبق له فهو وأحق به وسواهما صاحب الأرض فتوالت
أو جرها الماء الى تلك الأرض وأما السك الذي في الاودية والواشي التي ليست مملوكة لاحد
فانه لا يجوز لاحد أن يمنع من يصدق منها بلا خلاف وهل عدم منع السبق في أرض العنوة فقط
صادق أم لا لان أرض العنوة في الحقيقة لا تخلك وانما هي أرض خراج أو استناع وأما
المملوكة الحقيقية فهذه المنع أو عدم المنع مطلقا لأن برء المالك الصد ينتسبه فله المنع
فالتأويل الثاني مطعون في كلامه وقوله وان من ملكه ما قبل المبالغة لا ينوهم منعه أي
ينع صدقك من ملكه وإذا بنى جميع للفاعل فافعل بقدر مستحق مثلا لا ينع منعه أي
ملكه أي لا يمنع مستحق ما صدقك الخ أي لا يجوز له المنع في الامهات لأوجب حملها
الشيء على المنع وان كان ظاهرا لكرهه هكذا قال أبو الحسن على المدونة وبعبارة ان
قلت قوله وان من ملكه ما في قوله وهل في أرض العنوة انهي لا تخلك ويجب بان المراد ما يشمل
ملك الذات وملك المنفعة وأرض العنوة تلك منفعتها والمذهب أنه لا يمنع صيد السك وان من
ملكه في أرض العنوة وأغيرها طرحت فتوالت أو جرها الماء الا في مسورة وهي ما اذا كان
المالك في ملكه ويضرب به الصبيان بطلع الصائد على رعيه أو يفسد زرعه وغوذك
والتأويل ضعيفان (ص) ولا كذا بغض وعنف يكتنفه زرع مختلف مرجعه وحده
(ش) كذا تنويع مطعون على صيد والمسمى أنه لا يجوز لشخص أن يمنع من رعي الكلا وهو
الذي ينتسب السري من غير زرع وهو الذي يكون في فحسه والفحص هي الأرض التي ترك
رجها زرعها استغناها وقال عياض الكلا مقصور مهموز العشب وما ينتسبه الأرض مما
نا كله المواشي وكذلك لا يجوز له أن يمنع من رعي الكلا الذي في الأرض العائفة فالعفا هي
الأرض التي أعفيت من الزراعة قبل البوار وحصل عدم المنع فيما ذكرنا يكتنفه زرع ما اذا

عنها) أي ولم يصد تركها لاجل الرعي بل أعرض عنها وأما خلاف الحق فانه ترك لاجل الرعي فمعدون زرع (قوله العشب) بكسر
العين (ع) وقوله وما ينتسبه الأرض من عطف العام على الخاص لان الكلا هو ما ينتسبه الأرض بأشكالها وطبقاتها والعشب الكلا لا يطب
(قوله فاعفا) أي بالمد والفق (قوله أعفيت من الزراعة) أي تركت من الزراعة وقوله قبل البوار أي تركت من الزراعة بدون قصد
(قوله المحش بكسر العين) التعليل كسب اللغة أن العشب يضم العين اه معصمه

تورها لكونها لا تقبل الزراعة كالوصف انفسه ان غرضه في شرحه ان الحاصل العلف هنا بالدارس من الارض التي لا تزرع
 اوقال ان يجمع علف (قوله مكتنف) بفتح النون وقوله المروج والحي الخ) هذا بقيد أن المخرج والحي مترادفان (قوله التي تخطر عليها) أي
 جعل عليها زماما ولا هذه ليست داخل في الصنف منطوقها كمنها موهمة بالمرق الاول وذلك أنه اذا كان منع الكلا اذا اكتشفه
 زرعها على الارض المخطر عليها بالحيطان كما اعيد بعض الشراح ثم لا ينبغي أن هذا كلام في الارض المملوكة (باب الوقف)
 (قوله لكون العين الخ) لا ينبغي أن قوله أعقبه فقه من أسرين الاول جعلته معه التي هي في الواقع صادقة بكل من تقبضه عن الاحياء
 وبسببته عليه نقوله لكون العين علة (٧٨) الجمعية فقط (قوله أوقفها) كذا في بعض النسخ الصحيحة والمناسب حذف الواو
 لان ذلك من باب وعد أي لان

قياس مصدر الثلاثي التعدى
 فعل وأما أوقف فمصدره يوقف
 والمشتهر التعبير بوقف لا يوقف
 (قوله لان العين موقوفة الخ)
 لا ينبغي أن هذا الاختلاف في اللفظ

وذلك لان المعنى واحد لان معنى
 موقوفة معنى محبسة (قوله فيخرج
 عطية الذوات) خرج هذا بقوله
 منقته وقوله والعارية والعري
 خرجا بقوله مدوه وحده وقوله
 والعبد المخدم حياته خرج بقوله
 لازما بقاؤه في ملكه معطيه وقوله
 بموت الخ كان في العبارة تقديرا
 وتأخيرا والاصل وخرج العبد
 المخدم حياته لعدم لزوم بقائه في
 ملك معطيه بطوارة ان بموت قبل
 موت سيده الا ان قضيت عدم
 وقف الحيوان لو جرد ذلك العلة
 فيه مع أنه يصير وقف الحيوان كما
 يأتي وقوله ولو توار كذا في نسخة
 شيخنا عبد الله وهي ظاهرة وذلك
 لانه تعذر ان يوقف شخصه بحدف
 الواو وهو غير ظاهرة (قوله مدة
 وجوده) ليس يقيد على الصواب
 بل يجوز الوقف مدة معينة ولا
 يشترط التأييد (قوله وهو عندهم

(باب ذكر فيه الوقف وما يتعلق به)

وأعقبه الاحياء لكون العين فيها مفعول بغير عوض بدفعه المستحق للوقف والحي الارض وقال في
 النية الوقف مصدر أوقف الارض وغيرها وأوقفها هذه هي اللفظة القصيرة المشهورة والوقف
 مما اختص به المسلمون قال الشافعي لم تحبس أهل الجاهلية فيما عرفت وانما حبس أهل
 الاسلام وصحى وقفنا لان العين موقوفة وحسبنا لان العين محبسة انتهى وحذا بن عرفة حقيقته
 العرفية فقال الوقف مصدر اعطاه منفعة شيء مدته وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو
 تقدر ان يخرج عطية الذوات والعارية والعري والعبد المخدم حياته عوت قبل موت سيده
 لعدم لزوم بقائه في ملك معطيه ولو توارى به براه مع معطاه واسما ما أعطيت منفعة مدته
 وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقدر انتهى المراد منه فإن بعضهم يعبر بالحبس
 وبعضهم يعبر بالوقف وهو عندهم أقوى في التيسير وهما في اللفظة لفظان مترادفان والحبس
 يطلق على ما يوقف بطلق على المصدر وهو الاعطاء فذكر الشيخ على عاده الحدين وقوله
 مصدر انصوب على زرع الخافض وقوله اعطاه منفعة أخرجه اعطاهات كالبه وقوله شيء
 ولم يقل منفعة مال أو متول لان الشيء أعم لكنه رأى تخصيصه بما في كلامه من بقاء ملكه
 وذلك يخص الشيء بالمقول وقوله ولو تقدر ان يحتمل ولو كان الملك تقديرا كقوله ان ملكك دار
 فلان فهي حبس ويحتمل ولو كان الاعطاء تقديرا كقوله دارى حبس على من سيكرن وعلى
 هذا فالمراد بالتقدير التعلق وأوصكان الوقف أربعة العين الموقوفة والصيغة والواقف
 والموقوف عليه فالوقوف أشار الى الموقوف عليه بقوله فيما يأتي على أهل التملك الخ والى
 الصيغة بقوله حبس الخ وأسقط الواقف وعكس في الهمزة ذكر الواهب وأسقط الموهوب
 فإسقطه هنا فخذ عندك كرهناك وما أسقطه هناك يؤخذ عند ذكره هنا فان البابين واحد
 بل سأرا أبواب التبرعات كقولك وأشاره الى العين الموقوفة بقوله (ص) صم وقف مملوك (ش)

أقوى) وضرب ذلك بتبوه وعبر بالوقف كل من الحبس بدون الحبس يضم الحاء وسكون الباء

الموحدة لانه اصرح في الدلالة لانه التأييد من غير ضمنية وقوله عبد الوهاب وهما عندان يشد وغيره سواء (قوله مال أو متول)
 معناهما واحد (قوله لان الشيء أعم) لا ينبغي أنه لا عثرة في التعبير بهذا الاعم فلم ارتكبه (قوله ان ملكك دار فلان) أي ان قدر ان
 ملكته وقوله ويحتمل ولو كان الاعطاء تقديرا كقوله الخ لا ينبغي أن قوله دارى حبس الخ في قوة قوله ان وجد فلان قدرى حبس عليه
 وقوله وعلى هذا أي الاحتمال الثاني فالمراد بالتقدير التعلق بمعنى المعلق وذلك لان الاعطاء على هذا معلق بخلاف التقدير على
 الاحتمال الاول فهو بمعنى الغرض

(قوله كحل الانصبة) بحث في ذلك بان المملوك هو ما قبل التصرف فيه بكل وجه ما تزول له الانصبة والكل المأذون في المخاذة
وهو ذلك من باب الاختصاص لا من باب الملك (قوله والصحة في العقود ترتب آثار الشيء عليه) أي فصحة العقد ترتب أثره عليه
أعني جواز التصرف في الشيء المعقود عليه ولا يخفى أن مصدوق الشيء العقد فلاذن وقال والصحة في العقود ترتب آثارها عليها
لكان أحسن (قوله ونوب الخ) وقد تعرض الحرمة أو الكراهة وتعذر وجوبه (قوله ووقف ملك الفريال) هكذا قال الشيخ سالم
وأفاد به أنهم كافي أن لو وقع على الغير لا يثبت أن يكون موقوفاً كالبيع إذ لا يظهر فرق قائلاً ولا يفتقر بظاهر العبارة من التعبير ببيع
وقف مملوك من أن نأمرها أن يوقف ملك الغير لا يصح لأن المراد صحت مملوك صحة تامة بحيث لا يتوقف على شيء اه أقول وهو
الظاهر (قوله فكأنه أذن له فيه) أي من جهة الشارع والاحسن أن يقول لما علم أنه شره فكأنه أدخل على بيعه على حد قوله
الآتي أو أن من احتاج إليه باع (قوله وأسند الملك لذات) الأولى أن يقول وأراد بقوله مملوك ما ينسب له الذات والمنفعة وكان المصنف
قال صحت وقف مملوك هذا إذا كان مملوكاً بمنزلة بل ولو كان مملوكاً بغيره فالمملوك بالذات والمملوك بالاجرة هي المنفعة (قوله
كأنه المأذون) أي المنفعة التي هي السمة بالخلاص ووقفه اعلم أن الخلو يصور بصورته بأن يكون الوقف بلا للثرب فكرهه ناظر
الوقف بل يصمره بحيث يصير المأذون ملاً يكرى بثلاثين نصف فضة ويجعل عليه شهره الوقف خمسة عشر فصارت المنفعة
مشتركة بينهما فأتا بالقدراهم المصروفة من المنفعة هو الخلو فيعلق به البيع والوقف والأرض الهية وغير ذلك بقضي منه الدين
وغير ذلك ولا يسوغ لناظر أخرجه من المأذون ولو وقع عقد الإيجار على (٧٩) سنين معينة كسبعين سنة ولكن شرط ذلك

يعني أن الشيء المملوك يبيع وقفه ويلزم ولو لم يحكم بما أكرم وأراد بالمملوك ما ملكه فإنه وإن لم
يجز بيعه كحل الانصبة وكتب السيد ونحوه ووقف الآتي صحح ودخل في المملوك العفا
والمقوم والمثل والحيوان والصحة في العقود ترتب آثار الشيء عليه وعبر ببيع دون جاز لأجل
الظرفات الآتية أي صح وندب وزم ووقف ملك القيروته وصدقته وعقده باطل ولو أجاز
المالك ببيع وقف المشتري كان مما يقبل القسم ويجبر الواقف عليه أن أراد التبرك
واستشكك بأن القصة يبيع ويبع الوقف لا يجوز وأجيب بأن الواقف لما علم أن شره ببيع
فكأنه أذن له فيه وإن كان لا يقبل القسم فهل يبيع أم لا قولان من ههنا وعلى القول بالصحة
يجبر الواقف على البيع أن أراد التبرك ويجعل التبرك منه وهل يجبر أم لا قولان وأشار
المؤلف بقوله (وأن باجراً) إلى صحة وقف المنفعة لمن أملك الذات أي وإن كان المأذون
وأسند الملك لذات ملك منافعها وأن قوله مملوك أعني كونه ذاتاً أو منفعة وهذا ما لم تكن
منفعة حسب لتعلق الحبس بها ما تعلق الحبس به لا يجس كأنه المأذون وأيضاً لا تدخل

أن لا يكون ربع بصر به الثانية
أن يكون لمصلحة لأحوال
موقوفة عليه واحتاج السجد
للتكسب أو عارة ويكون الدكان
يكرى مثلاً الشهر ثلاثين نصفاً
ولا يكون هناك ربع يكمل به
السجد أو بصر به فيعقد الناظر إلى
السكن في المأذون فيأخذ منه
قدراً من المال يصمر به السجد
ويجعل عليه خمسة عشر مثلاً في كل
شهر والحاصل أن منفعة المأذون
الذي كور مشتركة بين صاحب الخلو

والوقف بحسب ما تعلق عليه صاحب الخلو والناظر على وجه الصلحة كما يؤخذ مما أتى به التامس كما قلناه في الثالثة أن تكون أرض
محمدة فستأجرها من الناظر وبني فيها داراً مثلاً على أي عليه في كل شهر لجهة الوقف ثلاثين نصف فضة ولكن الدار تتركى بستين
نصف فضة مثلاً بالمنفعة التي تقابل الثلاثين الأخرى يقال لها خلو وإذا اشتراك في البناء المذكور جماعة وأراد بعضهم بيع حصته في
البناء فليشر كآلة الأخذ بالشفعة وأما حصول خلل في البناء في صورتين الأولى أن الإصلاح على الناظر وصاحب الخلو في قديم السك
وفي الأخيرة على صاحب الخلو وحده واعلم أن الخلو من ملك المنفعة لا من ملك الانتفاع أما ملك الانتفاع ينتفع بنفسه فقط ولا يؤجر
ولا يوهب ولا يعبرو مال المنفعة تلك الثلاثة مع انتفاعه بنفسه والفرق بينهما أن مالك الانتفاع يقصد أن يبيع وصفه كلاماً وخطيب
ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فإنما يقصد الانتفاع بالذات أي منتفع كسعيه ليعم من اعارة ثم إن
من ملك الانتفاع وأراد أن يتفع به غيره فإنه يسهط حقه منه ويأخذ الغير على أي من أهله حيث كان من أهله والخلو من ملك المنفعة
فلذلك يورث وليس الناظر أن يتغير جماعته وإن كانت الاجارة مشاهرة والاجارة تغير فلذلك قال عي واعلم أن العرف عندنا يصبر أن
الاحكام مستمرة لا بدوان عن غيرها وقت الاجارة مدة فهم لا يقصدون خصوص تلك المدة والعرف عندنا كالتسليم في الاحتك
أرضاً مدة ومضت عليه أن يبيع وليس لتولي أمر الوقف أخرجه من أن حصل ما دله على قصد على زمن الاجارة لا على الإذفاله
بعمل ذلك نحو مدة الاحتكار كذلك اه (نتيجه) قد تقدم أن الخلو اسم لمنفعة التي جعل في مقابلتها القدراهم والحاصل
أن وقف الاجرة منتفع عليه من عي وغيره كما قلناه بعض شيوخلوا مختلفة عي لغيره إنما هي في وقف المنفعة والحق مع غيره
والحاصل أن الحق أن تلك المنفعة بعضها موقوف وبعضه غير موقوف وهو المسمى بالخلو فتعلق به الوقف أماناً كان لذات خلوفي

وقف المسجد فله منع من وقفه على كنية مثلا قطعاً بالعقل والنقل (قوله ولو حيواناً ورقياً) ردي على من منع وقفهما (قوله كآفالة ابن القاسم) ومقابل يقول المانع (قوله بشرط أن لا يفسد الخ) صادق بان يقصد بوقف هذا العبد من يد الرقيق بهم ولو قورس به على خدمتهم أو لأقصده لا بمجرد القرية فإن لم يعلم قصد صح كافي عب وقوله يكون وقفه أى ان قصد الضرر اذا وجد لا يكون الا بوقفه على المرضى وقوله ونحوهما كالنحو (٨٠) (قوله فاحد الترددين يقول بالجواز) أى والردد الثانى عدم الجواز لا لغير المنع

في قوله عمالوك اذا اراد عمالوك لم يتعلق بحق لغره (ص) ولو حيواناً ورقياً (ش) هذا مبالغة في المبالغة الذى وقفه يصح ويؤم أى ولو كان المملوك حيواناً ناطقاً أو صامتاً وعطف الرقيق على حيواناً من عطف الخاص على العام فلا يعطفه بالاول ولا بالثانى بوقف الثياب كآفالة ابن القاسم (ص) كعبد على مرضى لم يقصد ضرره (ش) يعنى أنه يصح وقف العبد المملوك لخدمة المرضى بشرط أن لا يقصد سيده الضرر له بوقفه عليهم أما ان قصد ذلك فانه لا يصح وقفه فقصد الضرر يكون وقفه على المرضى لا بأحراره العتق لان هذا لا يختص بكون الوقف على المرضى ومثل العبد الامنة ولا بطوارها لان الامنة المملوكة للمنافع لا يجوز وطؤها لسد هالك المستعاره والمرهونة ونحوهما (ص) وفي وقف قطعاً ترد (ش) يعنى أن التالى كان طعاماً أو نقداً هل يصح وقفه أم لا فيه ترد فاحد الترددين يقول بالجواز كالخطبة ونحوها اذا وقتت للسلف لا تانطول اقامتها وتزل رديلاً ما انتفع به عترة لدوام الدين وهذا في المنة وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز وقف ذلك لا يجوز وقف ذلك لان منفعة في استهلاك الوقت انما ينتفع به مع شئ بعينه ومثل التردد أنه وقف لينتفع به ويرد له وأما على أنه ينتفع به مع شئ بعينه فهو باطل باتفاق ثم ان المذهب جواز وقف ما لا يعرف بعينه كالانعام والدواب والدراهم كما يشهد كلام الشافعي فانه بعد ما حكي القول بالجواز حكي القول بالكرهية فيقبل القول بالمنع أضعف الاقوال ويدل للصحة قول المؤلف في باب الا كقول كس عين وقت للسلف (ص) على أهل التملك (ش) بشر بهذا الى أن الموقف عليه بشرط فيه أن يكون أهلاً للتملك كما قاله السجستاني وأحسب أن لا يخفى ولذا قال ابن عرفة المحسن عليه ما جاز صرف منفعة المحسن له أو فيه اه فقوله على أهل التملك هذا الموقف عليه وهو الموصوف بالتملك والواقف يتصف بالتملك ويوجد في بعض النسخ كذلك روي بصحة تنقيد رأي على أهل التملك وكلام المؤلف يشمل الموجود والمعدوم كالأعقاب ويشمل العاقل وغيره والمسلم والكافر وقوله (كن سيولك) مثال لقوله على أهل أى ولو في مالى حال اذ لم يقيد ذلك بحال الوقفية لكن الوقف غير لازم قبل الولادة فكان ولزم لان كلامه في الصحة (ص) ونهى (ش) عطف على مدخول الكفاية من الامثلة وليس معطوفاً على أهل أى وكذلك يصح الوقف على الذى يرثه ما كان أو أجنبياً لان الوقف عليه صدقة وفي الصدقة عليه أجر وكذلك يصح الوصية لازماً والمراد بالذى ما عدا الحربي فيدخل ما كان تحت دمتنا أعين من أن يكون له كتاب أم لا (ص) وان لم تظهر قرينة (ش) يعنى أن الوقف يصح وان لم تظهر قرينة فبه لان الوقف من باب العطيات والهبات لا من باب الصدقات ولهذا يصح الوقف على الغنى والفقير فهو مبالغة في صحه عبر بقرين بدون طاعة لان القرينة لا يشترط فيها تباين الخلاف الطاعة وكلاهما لا يفيده من معرفة التقرب اليه واعلم أن المنسب الظهور للقرينة كما

والكرهية كآفالة عجم ثم أقول والمنع قد يجامعه الصحة وان كان الاصل فيه البطلان ولكن المناسب لقوله هل يصح وقفه ان يقول فاحد الترددين يقول بالصحة والتأني بعينها وقوله وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز ذلك التبادر منه اطرفة وان احتمل الكراهية وقوله وأما على أنه ينتفع به مع شئ بعينه الخ أى بان وقفه لثمن الجوازات وقوله ثم ان المذهب أى المعتمد وقوله والقول بالمنع أضعف الاقوال هذا مما يفتقرون ان يقال ان الطرف الثانى من التردد الكراهية وقوله ويدل للصحة اعترض بأنه يمكن أن لا يدل لاحتمال أن يكون قوله وز كس أى بناء على القول بصحة وقفها والى بيان وعدمه أخره اه لكن أقول الظاهر منه الصحة ثم قاله الشارح عن ابن شاس مخالف لآل في الشيخ أحمد فانه نقل عن ابن شاس أن الوقف غير صحيح ونقل عن البيان الكراهية قائلاً وذلك مستلزم للصحة فالتردد في الصحة وعدمها واقتصر الشيخ أحمد المسد كور وتبعه عب على أن التردد في غير الدواب والدراهم بل في الطعام وما لا يعرف بعينه اذا غيب عليه وأما الدواب

والدراهم فيجوز وقفهما للسلف قطعاً وانما ذلك قاله لأن الرد في الكل والعقد للصحة كآفالة شارحنا (قوله منفعة المحسن له) وهو الا دوى وقوله أى وهو المسجد والقنطرة (قوله لكن الوقف غير لازم قبل الولادة الخ) هكذا قال الثاني أى وليس المراد أنه يرجع في وقفته بل المراد أنه لا يتعم وقفه بل هو موقوف فانه ولده زمن وان لم يولد له بطل والحاصل أن القوله بوقف الى أن يولد جدام يأس منه فلا يقف وترد القوله والوقف للمالك هذا كله ما لم يحصل مانع قبل الولادة وأما ان حصل مانع كونه بطل فله عجم (قوله لان الوقف عليه) سابقاً أن الوقف من التبرعات لا من الصدقات (قوله وكلاهما لا يخلو) لا يخفى أنه

على هذا تكون الطاعة والعبادة شأ واحدا وليس الخ لا سلام تفصيل آخر وهو أن الطاعة امتثال الأمر وإن لم توجد نسبة ولا عرف
المتمثل في العبادة ما توقف على نسبة معروف المعبود والمقر بما عرف المتقرب إليه وإن لم توجد نسبة فتفقد الطاعة في النظر المؤدى
للعرفه وهو تفقد القرية في أدا دين وغسل نجاسة كذا في عب لكن لا يخفى أنه كيف يطاع أي يتحمل من لم يعرف الآن يقال
المتنى المعرفة التي هي الجزم بالحق لا يقال فلا ينافي أن الجزم بالحق انطلي عن الدليل حاصل فحصل به الامتثال (قوله كيف وهو من
باب الصدقة) لا يخفى أن هذا من باب الملقية والصواب الاول وهو أن الوقف من باب التسريعات لأن من باب الصدقات كإتص عليه
في التوضيح وارتضاه بعض شيوخنا بعض المحققين (في تنبيه) قال ابن شاس يجوز الوقف على الذي وقفه ابن عبد السلام وقال ابن
عرفة ولا يعرف فيها أصلا لا يظهر جرمها على حكم الوصية أي والمنقول عن ابن القاسم كراهة الوصية للهوى والنصراني وقال نت
ولا يرى به بأسان كان على جهة الصلة لرحم كآبيه وأخيه وأراه حسنا وأما (٨١) لغير هذا فلا ينتهي والحاصل أن الوقف

على أغنيائهم وليس هناك صلة
رحم فهو مكروه وأما على فقرائهم
أولى برحمهم وإن كان غنيا فجاز
(قوله لفساد المعنى) أقول المعنى
صحيح ويجب بأنه أراد بالفساد
عدم المناسبة لأنه لا ينافي أن
يكون مائة قبل المبالغة (قوله لكان
أظهر الخ) لأن ما قاله المصنف ليس
بظاهر في بيان المصادرات التباد
من قوله يتروط أن يكون معطوفا
على يظهر (قوله به صدقة في
مصرفه) أي صرف جمعه كاهو
التبادر منه ولو مرقا حتى تم فنان
ذلك لا يضري الخوز وأما صرف
بعضه في مصرفه فانه يصح فيه
الوقف وإن قل وما لا يصرفه لا يصح
فيه الوقف إذا كان النصف ففوق
وأما إذا كان دون ذلك فانه يكون
تبعاً لمصرف في مصرفه والحاصل
أن الأقل تبع لا كالأكثر صرف
في مصرفه لآعكس (قوله وحيز
الكتاب عنه) الاول وصرف في

هو ظاهر العبارة الا فاصل القرية حاصل في الوقف مطلقا كق وهو من باب الصدقة فهو راجع
لاصل الباب كما اقتضاه حمل الشارح لا الذي فقط أي بل لما هو اعم كلوقف على أغنياء أهل
الغنى أو على أغنياء أهل الاسلام وعلى هذه الجهة الأقل حاجة مما عداها مشلا (ص) أو
يشترط تسليم غلته من ثأله لمصرفها (ش) هذا معطوف على قوله لم تظهر فقره بلا على
مدخول لفساد المعنى إذ لا يبلغ عليه حيثنذ ولو قال أو اشترط تسليم غلته من ثأله
لكان أظهر في بيان المصادرات المعنى أنه يصح الوقف ولو شرط الواقف على الناظر أنه الذي
يقبض الغلة أو يصرفها في مصارفها الشرعية المطابقة لشرطه لأن قبض الغلة لا يبطل
حوزا الوقف ومفهوم لمصرفها أهلو كآلها لا يكون الحكم كذلك فيبطل الشرط
و يصح الوقف كذا ينبغي (ص) أو ككتاب عاد إليه به صدقة في مصرفه (ش) يعني أن
من وقف كتابا على طلبة العلم وحيز الكتاب عنه فقد صح الوقف فإذا عاذا ذلك الكتاب إلى يد
واقفه ينتفع به كغيره فان ذلك لا يضري في حوزا الكتاب لأنه ما عاد إليه إلا بعد حصة الحوزة الضمير في
صرفه ومصرفه يعود على الكتاب وقد نص التتبع على أن حكم الكتب يحتمل لغير أهلها حكم
الغسل بحسب لغيره وعليها السلاح لبقا لتمام الوقف المدونة من حسن في حصة ما لا غلته
مثل السلاح والرفق والخيل وشبه ذلك فلا ينفذها ولا آخر جهنم يده حتى مات فهي
ميراث وإن كان يخير حتى في وجهه ويرجع إليه فهو ناذ من رأس ماله لا يخرج في وجهه
وإن أخرج بعضه فخرج فهو ناذ وما لم يخرج فهو ميراث اه وأما ما غلته فقد ذك كرمي
المدونة أيضا ونصها قال مالك ما حرم في محضه أو تصدق به على المساكين من حائط أو دار
أو شيء غلته فكان بكرة وهو بقر غلته كل عام على المساكين ولم يخرج من يده قبل موته
أو وصي باقاده في مرضه لغير وارث فينتقم من ثلثة فقوله أو ككتاب الخ معطوف على لم
تظهر فقره به بعد ذلك كان واسمها أي أو كان الموقوف ككتاب بما لا غلته (ص) وبطل
على معصية (ش) يعني أن الوقف على المعصية باطل كن وقف على شربة الخمر أو كآلة
الخيش وما أشبه ذلك قال البابي لو حبس مسلم على كنيسة فلا تظهر عندئذ ردها له

(١١ - نرى سابع) مصرفه (قوله ينتفع به كثير) قال يحيى نت ليس موضوع المسئلة أنه حيز عنه ثم عاد إليه لا انتفاع به
والإبطال لنقص برهانه حجة وأيضاً تحت يده وهو المتولى الأمر فيصرفه ثم رد ملونه قال في المدونة ومن حسن في محضه
ما لا غلته مثل السلاح والخيل وشبه ذلك فلا ينفذها ولا آخر جهنم يده حتى مات فهي ميراث وإن كان يخير حتى في وجهه ويرجع إليه
فهو ناذ من رأس ماله وإن أخرج بعضه فخرج فهو ناذ وما لم يخرج فهو ميراث اه (قوله ولم يخرج من يده قبل موته)
في العبارة سقط أسقطه الشارح وأصل العبارة تعد قوله ولم يخرج من يده ما نصه حتى مات لم يخرج ذلك لأن هذا غير وصية إلا أن يخرج
ذلك من يده قبل موته أو وصي باقاده في مرضه لغير وارث فينتقم من ثلثة (قوله أو كآلة الخيش وما أشبه ذلك) لا يخفى أن أكل
الخيش بكرة لا يخرج لقل ذلك مشهور ومنى على ضعف وهو الحرمه وقشرح شب ومفهوم على معصية عدم الإبطال على مكروه
وهو كذلك انما تختلف في كراهته أي وعدم كراهته أو ما أن اتفق على كراهته فقيل بطل الوقف وقيل

يحمل في جهة فريقتين الجهة التي وقف عليها ترد لبعض المتأخرين وجزم بعض الشيوخ في هذا المصنف وما ذكره المصنف ظاهر حيث كان المحبس عليه جمعه معصية وأمان كان بعض معصية وبعضه غير معصية ووقع الوقف عليهم معا فظاهر ما بان من قوله أو على نفسه ولو بشر بل أنه إذا حيز ما لم يكن على المعصية صح الوقف عليه كالوقف على مسجد وعلى الكنيسة فإن كان كل في مرتبة فانه يسلط في المعصية ويصح في غيرها كالوقف على الكنيسة ثم على أولاده (قوله والذي في السماع أن وقفهم على كتابهم باطل) فظاهر سواء كان على عبادها أو مرمتها أو في مقابله وقوله وما قبله الزرقاني عبارة الشيخ أحمد قوله على معصية من المعصية وقف الكافر على عباد الكنيسة أما على مرمتها أو الجرحى والمرضى فالوقف صحيح معول به إذا أراد المصنف بيعه وصرفه لنفسه في ذلك وتوزع في ذلك وترفعوا إلى الحاكم مع تراخيهم بحكمه فإن لما كم أن يحكم بينهم بحكم الإسلام مع امضاء المحبس وعدم بيعه هذا حاصل ما عند ابن رشد كما نقله ابن عرفة عنه في باب الظهار (٨٣) فانه شيعتنا الثاني في حواشيه على التوضيح (قوله ان لما كم أن لا ينفذ وقفهم)

ظاهر المعصية وأنه لا فرق بين أن يكون على العباد أو على مرمتها هكذا ذكر الثاني كلام عباس في شرح مسلم فظهر من ذلك أن الأقوال الثلاثة البطلان مطلقا والمعصية مطلقا والتفصيل بين أن يكون على العباد فهو باطل وإن كان على الممرمة أو الجرحى أو المرضى فصحيح معول به وهذا التفصيل هو حاصل ما عند ابن رشد كما نقله ابن عرفة عنه في باب الجهاد فانه الناصر الثاني في حاشيته على التوضيح الآن الثاني جعله ضعيفا ثم نقلناه في معنى كلام عباس يناسبه السياق المتقدم الأمانة بما يقال أن كلام عباس المذكور في وقف الكافر على القرب الدينية كوقفه على مسجد مثلا لا على كنيسة ونحوها (قوله ولهم الرجوع نفسه إذا أسلوا) كذا في شرب (قوله أو على رباط الخ) أي ظالمات في قول

معصية كالوصفها إلى أهل السنة اه والمتبادر من الحكم بطلان الوقف في هذه المسائل أن يصور ما لمن أموال الواقف علكه وبره لأنه يرجع مراجع الاحتباس لأقرب فقراء معصية المحبس وإلى أمر أهله كآب جلا لعصبة وبخيل في الوقف على المعصية وقف الكافر على الكنيسة سواء كان على عبادها أو مرمتها لانهم مخاطبون بقوله وعن السريفة على المذهب والذي في السماع أن وقفهم على كتابهم باطل وما قبله الزرقاني عن الناصر الثاني هو مذكور في حاشيته على التوضيح كما قال لكن قال عباس في شرح مسلم أن لما كم أن لا ينفذ وقفهم سواء أشهدوا على ذلك أم لا فإن من تحت أيديهم أم لا وهم الرجوع فيه إذا أسلوا وهذا بخلاف العتق إذا بان العتق عنه ثم أسلوا فلا رجوع لهم ذكره عند نبش قبور الكفار حين نبشها عليه الصلاة والسلام حين نبش مسجد فبراجع (ص) وسري في كافر لمكسب (ش) يعني أن الوقف على الجرحى باطل وكذلك الصدقة والوصية باطلة عكس الذي لا نذكره فانه له على ربو المراد بالجرى بمن كان بدار الجرحى كان منتهى الجرحى بأمره وكذلك يسلط وقف الكافر على مسجد من مساجد المسلمين أو على رباط أو قرب الدينية وذلك رباط دينار النصرانية عليها حيث بعثته إلى الكعبة ابن عرفة لا يصح المحبس من كافر في قرية دينية ولو كان في منفعة عامة دينية كبناء القنطرة في رده ظهر والأظهر أن لم يخصص البهرد فقوله وكافر بالجرحى عطف على معول المصدر الواقع مضافا إليه تقديره بطل وقفه على معصية أو كافر فهو معطوف على الضمير المضاف إليه وقف ولا يصح عطفه على معصية لأن الكافر هو واقف لا موقوف عليه (ص) أو على بنه دون بناته (ش) أي وكذلك يسلط الوقف إذا وقفه على بنه الذي كور دون بناته الأناث فالوقفه على بناته دون بنيه صح فلو وقفه على الجميع وشرط أن من تزوجت من البنات لاحق لها في الوقف وتخرج منه فانه يكون باطلا أيضا وكلام المؤلف في بنه ومثاله لصلبه فيصح وقفه على بنه دون بناته وبناته وأما بهد الرجل البعض ولدماله كله أو جله فذكره ويكره أيضا لأن يعطى ماله كله لا ولاده ويقسمه بينهم بالسوية أن كانوا ذكورا وإناثا ما كان قسمه بينهم على قدر ما ورث منهم فذلك جائز ومحل بطلان

المصنف لمكسب أدخل ما ذكر من الرباط وغيره وكذلك يسلط ماؤه مسجد فغيرها يظهر الوقف (قوله بعثته إلى الكعبة) أي ليصرف في طيبها ما لا يقدل على أن ذلك قبر بدنية قوله في رده ظهر أي تردد الخ وعبارة المصنف تقتضي العصة وإذا قال بعض الشراح وأما القرب الدينية كبناء القنطرة وقيل ما نحوها فصحيح (قوله وتخرج منه) أي أصلا ولوانت وأما لشرط أن من تزوجت سقط جهادها ما دم في عصمة الزوج وانما ترجع لها حظها فانه لا يكون الوقف باطلا وانما بطل الوقف على البنين دون البنات أقول ما لا أنهم على الجاهلية أي يشبه علمهم لأن الوقف خاص بالإسلام لأن الجاهلية كانوا إذا حضروا أحدهم الموت ورثوا والذ كور دون الأناث فنصاره حرمان الأناث دون الذ كور فالوقف على الذ كور دون الأناث يشبه على الجاهلية (قوله دون بناته) أي ودون بناته وكذا في بعض بنه دون بعض بناته وفي آخره دون أخواته أو على بنى شخص دون بنات ذلك الشخص فيما يظهر كذا في بعض الشراح ويستفاد منه أن وقفه على بعض بنه دون بناته حكمه حكم الوقف على جميع

فيه دون سائر بل وبيان كلام المصنف يحتمل هذه الصورة فقال على بنيه أي جنس يشهدون بانه جمعا وهذا كله فالاشهر
عن مالك كراهة ذلك ومضيه اذ اوقع وذلك صرح الجزي روى في نافع وصرح الشيخ أبو الحسن بأن الكراهة في المدونة على التثنية
وعليه العمل فانه لا المصنف خلاف المدونة وخلاف ما جرى به العمل فهو ضعيف (قوله حيث لم يكن جائزا أو جاهلا) أي حيث لم يتصف
بالجور في أحكامه أو الجهل في أحكامه أي في غير هذه المسئلة رقبه اذا حكم بقول ولوشاد (الخ) أي وان كان لا يجوز الحكم به هكذا قال
الشيخ سالم في ترمذ رقبه عنه الفقيه والذي قاله عجم في فتاويه في باب الشفعة واذا حكم الحاكم بقول الضعيف فلا يتبعض حكمه
ما لم يشد ضعفه كالحكم بشفعة الجار ويجعل مضى حكمه بالقول الضعيف حيث لم يدل على الحكم بغير الضعيف كما هو الواقع في قضية
مصر اه وكلام عجم ظاهر (قوله ما عدا المسائل المستتة) وهي ما خالف قاطعا وأجلى قياس إلى آخر ما يأتي (قوله والمسئلة الخ)
ومسئلة المصنف فيها سبعة أقوال أولها ما مضى عليه المصنف من الطلاق فهو حرام قطعا لأن الكراهة مع الصحة والكراهة تنزيها
الثالث الفرق بين أن يجاز عند ذلك فمضى على ما حبسه عليه أولا يجاز فترد إلى البين دون البنات الأربع ما رواه عيسى عن ابن
القاسم أكر ذلك فان كانا المحبس حيا فيفسد ويحمله مستجيلا أي مطلقا (٨٣) لذكور والبنات وان مات يفسخ وانكره هذه

الرواية متضمنة الخامس أنه يفسخ
الحبس ويجعل مسجدا إذا لم يأت
من حبس علم ثم فان أبا لم يجز
لفسقه وقرع على ما حبس وان كان
حيا الأنثى ضاير به وهم كبار
السادس يجوز أن يحبس على
الذكور دون الإناث وبالعكس
وأن يساوى فيه بين الذكور
والإناث وجائز أن تقطع البنات
بعدا التزوج وما شرط من شرطه
مضى على ما شرطه ومثله لأن نافع
والباقي والخلاف في المسئلة سبعة
على الخلاف فبين وهب بعض بنيه
دون بعض السابغ ما قاله في البيان
من أن هذه المسئلة عند مالك أشد
كراهة ممن هبة الرجل بعض ولده
دون بعض أذ لم يختلف قوله في
الهبة أنه نافذة وان كانت مكرهه
وتخرج النكحي الأقوال فيما إذا

الوقف على الذكور دون الإناث على ما مضى عليه المؤلف ما لم يحكم بحكمته حاكم ولما كان
حيث لم يكن جائزا أو جاهلا لأن الحاكم اذا حكم بقول ولوشاد لا يتبعض ما عدا المسائل
المستتة والسئلة فيها سبعة أقوال (ص) أو عاد السكنى مكنت قبل عام (ش) يعني أن من
حبس دار سكنها أو غيرها محلة غلته على مجبوره وغيره وحضرت عنه ثم ان الواقف عاد
سكنها به بعد ذلك فان كان عوده لها قبل مضى عام من يوم التقييس فان ذلك يبطل الحبس
وان كان عودها بعد مضى عام فان ذلك لا يبطل الحبس لانه المسئلة التي يقع بها الاشتهار
هنا بخلاف الرهن اذا عدل الرهن فانه يبطل ولو طالت سعيانه المرتهن له لقوله تعالى فمران
مقبوضة وهذا بخلاف الكتاب ونحوه مما لا غلته فانه لا يبطل الوقف بعد مده حيث
صرف في مصادره ولو أقل من عام كما مر فقوله أو عاد الخ معطوف على شرط مقدرا أي ان وقع
على مصيبة أو عاد أي وحصل مانع قبل أن يجاز تأنيبا أو لا يبطل ويجاز وان عاد بعد عام
وحصل مانع فان كان الوقف على غير محجور لم يبطل لانه حاز حيازته تامة وعلى مجبوره يبطل
الاق المسئلة التي توهي قوله لا يجوز اذ اشهد وصرف الغلة لم تكن دار سكنها فقوله يوم
قبل عام فيه تفصيل وما مر من أنه اذا كان على مجبوره يبطل هو أحد قولين والآخر أنه
لا يبطل قال السبطي وهو المشهور وقال ابن الموارث أن المحبس عليه صفرا يبطل وادعى ابن
ناجي أن مقابله شاذ في دعواه أنه شاذ نظر (ص) أو جعل سبقه لغيره ان كان على مجبوره
(ش) يعني أن من عليه دين ووقف وقفاعلى مجبوره ولا يدرى هل الدين قبل الوقف أو هو قبل
الدين فان الوقف يكون باطلا ويبيع الدين تقدمه الواجب على التبرع فقوله ان كان على
مجبوره فيقضى هذه المسئلة فقط كآلى التوضيح وانما يبطل في هذه الحال ما ذكره كضعف حوزهم
لأنهم يقولون قد مرنا يجوز أن يكون في الرواية ولهذا جاز الوقف للمجبور عليه اجنبى باذن

قد صدق على بعض دون بعض (قوله أو غيرها) أي فلامنه يوم أو قبل المصنف يسكنه بل ولا يفهم لقوله سكنى اذا انتفاع به أو بغيرها
كذلك (قوله فانه لا يبطل الوقف بعد عام) ظاهره لا انتفاع وليس كذلك لما تقدم والحاصل ان الذي أفاده محسنى ثبته حيث عاد
الانتفاع لا فرق بين مسئلة الكتاب والنفقة في البطلان لانه لا من حوزة العود (قوله وعلى مجبوره يبطل) وهو الضعيف والسفيه وقوله
وما مر الخ هذا الكلام مع ما قبله يشيد على الخلاف في غير المسئلة المستتة بقوله لا يجوز وانما يحمل وقا بين أصحاب القولين في
الصحة فيكون محل الخلاف اذا عادت الأرفاق مع ان المسئلة المستتة هي محل الخلاف وانما هي رجعت بأرفاق يبطل انما فاعبارة
عب ومفهوم قبل عام أن عاد بعد عام وسكنه لا يبطل الحبس لان العام هو المسئلة التي يقع بها الاشتهار وان كان على مجبوره على
أحد مشهورين ان عاد فمكره أو أشهد فان عاد بعد عام بأرفاق يبطل انما فالحص أن عاد لا انتفاع به لواقفه قبل عام مطلقا
لا بعد الاعلى مجبوره ففسد خلاف عادته فمكره أو أشهد على ذلك فان عاد به بأرفاق يبطل انما ف (قوله ان كان على مجبوره) وقد وجدت
الشروط الثلاثة من الاشتهاد وصرف الغلة وكونه بعد دار سكنه اه وانما جعل المصنف على هذا لانه اذا اختلف شرط من هذه الثلاثة
بطل ولو لم يقدمه على الدين ومحل البطلان كإقالة المصنف اذا استمر تحت يدا لم يمتحن مات الأب وانظر عليه من دين مستغرق (قوله)
لأنهم يقولون قد مرنا يجوز أن يكون في الرواية ولهذا جاز الوقف للمجبور عليه اجنبى باذن

(قوله كلوله الكبير) أي الرشد ومقتضى كلامهم كأنه بعض الشراح أنموذاه الصغير نفسه أو خذله السفيه نفسه إن حياته لا تعتبر وسائقاً للمصنف إن حياته السفيه تعتبر وكذا حياة الصغير على المعتد والظاهر أن حوزهما هنا استقلالاً لا يكتفى بذلك لأنه يقال وأى فرق بين هذه المسئلة والاثنية (قوله وينبغي الخ) ليس الحكم كذلك (قوله حيث نصبت) أي فلان ثم تعين فلا بد من حوز الجميع كما قلناه ع (قوله فانه يرجع بعد موته) أي (ع ٨) مع الحياة قبل موته كذا أنموذاه بعض شيوحننا ولكن يعم من التصرف فيه بمنزلة

حيوان وقف نسله وأبني الأزمات على ملكه والحاصل أن الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس أو أواخر أو توسطه كأن قال وقف على نفسي ثم عقي أو وقف على زيد ثم عقي أو وقف على زيد ثم عقي نفسي ثم عقي عمرو فالاول يقال منقطع الاول والثاني منقطع الآخر والثالث منقطع الوسط وكذا يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على من لا يتقعر بالوقف والحاصل أن الظاهر من مذهبنا أنه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانقطاع وقال الشافعي لا يصح منقطع الابتداء والانتهاه أو الابتداء فقط وقال أبو حنيفة يبطل منقطع الانتهاه وقال أجديتل منقطع الابتداء والوسط (قوله ولم يحجز قبل موت الواقف أقبل فله الخ) أي حيث لم يطل على الوقف إلا بعد حصول المانع وأما ما اطلع عليه قبل حصول المرض أو الفس أو الموت فانه يجزى على التصور والقتله وإذا أراد الرجوع في الوقفة فليس به ذلك لأن الوقف يلزم بالقول (قوله على المذهب) مقابلة ما في باقي الباب أي أنها لا تفسد وهذا الخلاف إنما هو في الفدية ولي فانه يمكن له ولي جازت حياته انتفاهاً كافي الشامل (قوله فكذلك خلاف الرابع) أي فالراجح أن حوزة

الأبني حصته لصح الوقف كلوله الكبير والواجبي إذا حاز الأنا فسهماها الحبس في حصته الأب فله في السبطة وغيرهما فالصغير في سبطه الوقف كذا كره ابن غازي وينبغي أن يكون الحكم كذلك إذا وقع الوقف سابقاً على الدين وجهل تقدم الحياة على الدين وبما يقيد بماد كره الطنجيني عند قوله ولا يشترط التخييز (ص) أو على نفسه ولو بشرى (ش) يعني أن الحبس على النفس باطل لأنه قد جرح على نفسه وعلى ورثته بعد موته وكذلك يكون الوقف كله باطلاً إذا وقف على نفسه وعلى غيره ولم يحزعه قبل موته أما أن حيزت قبل موته فانه ما يبطل ما يخص الوقف فقط ولا يصح ما يخص الشريك ويكتفى حوزة الشريك في حصته وقفها حيث تعينت كأن ينفق دارين على نفسه وعلى شخص على أنه أحدهما معينة والأخر الأخرى فكلما لم المؤلف في بطلان الوقف بالنسبة للصفة الموقوفة على نفسه وبكت عن الحصص التي للشريك فقصر على مسائل الباب فان حصلت حياة قبل المانع صح والأول وقوله من الصفقة أنا جعلت حلالاً لمرامته فسخ كلها خاص بالمعاوضة المالية بالصح والشرف والوقف على نفسه ثم على غيره فانه يرجع بعد موته حسب الورثة (ص) أو على أن النظره (ش) يعني أي من وقف وفقاً على غيره بشرط أن النظره فان الوقف يكون باطلاً لأن فيه تعديراً أي وحصل مانع الوقف والأصح الوقف (ص) أو لم يحزعه كبير وقف عليه ولو شقياً (ش) عطف على الشرط الواقع بعد الفعل المتعلق بقوله على معصية والتقدير يطل أن وقف على معصية يطل أن لم يحزعه كبير ويصح عطفه بالمعنى على معصية أي وبطل على معصية أو لعدم حوز كبير والمعنى أن الوقف إذا كان على كبير ولم يحز قبل موت الواقف أو قبل فله أقبل مرضه الذي مات فيه فانما الحبس يبطل وسواء كان هذا الكبير رشيداً أو سفهاً فله ما بلغ عليه لأن حوزا السفيه صحيح فالباقي في المفهوم أي فان حازه الكبير صح ولو سفهاً فجوزا عليه على المذهب وأمرى أن لم يكن بجوراً عليه لأنه على وفاء وقوله (أو ولي صغير) بالرفع عطف على كبير أي أو لم يحزعه ولي صغير قبل موت الواقف وبجوراً فان الحبس يبطل لعدم الحوزة لمحوز بشرط في دوام الحاجة وظاهر كلام المؤلف أن حوزا الصغير لا يعتبر لكنه خلاف الرابع كما يظهر من كلام جمع وأنه يصح حوزة (ص) أو لم يحز بين الناس وبين كسبه (ش) يعني أن من وقف مسجد أو قنطرة وما أشبه ذلك ولم يزل وأصح البعد على أن المانع أو إلى أنفس فله يبطل وحوز المساجد والقنطرة والأباريق بد الحبس عنها وتخللته بينها وبين الناس ثم أن التخلل فيها ذكر حوز حكي وفيما قبله حوز حسي فتغير المعطوف والمعطوف عليه بهذا الاعتبار فلا يقال حيث كانت الخلية فيماد كحوزا فلا يصح عطفها على ما قبلها لأنه من عطف الخاص على العام ولا يكون كعكسه بأوبى أو أو (ص) قبل فله وموته ومرضه (ش) يعني أن الحياة التي هي شرط في حصته الحبس إنما تكون قبل حدوث هذه الأمور والوقف والمراد بانفس الاطاعة كأي باب الهبة والمراد بالبطلان عدم القيام لأن عدم امضاء ذلك لحق

معتبر ولو فيما وقف عليه عليه وانظر أن لم يحز حاز كذا في عب ولكن في مياره التبيد في تبيده حوز الصغير والسفيه القرءاء مكروا ابتداء (قوله أو لم يحز الخ) أي ولا يحتاج مع الخلية إلى صيغة فهو يقيد قوله بحسب (قوله وموته) يدخل فيه فقدومه وأما سره فليس مانعاً وقوله ومرضه دخل فيما لا يجوز (قوله والمراد بالفسد الاطاعة) أي فالمراد بالفسد هنا ما يشعل الاخص والأعم الشامل لاطاعة الدين وإن كان كلام المصنف يوهن أن الفس يعني اطاعة الدين لا يطله وليس كذلك بل هي مبطله والمراد بالانحص حكم الحيا كمن يخلع مال الدين لغرمائه والأعم قيام الغرماء والاطاعة ليست واحدة منها ملكتها باعتبارها كهما (قوله عدم التملك) لاحقيقته

(قوله فيكون الكلام صادقا مستغراقا الخ) أي كانه قال الامعيا تعلق خروجه بالثلاث وقوله وبصح أن تكون ثلاثا المعنى الامعيا مبتدأ أخرجه أي ناشأ خروجه من هذا الثلاث أي توجه الخروج لهذا الثلاث فيصدق بكله ويعضه (قوله كذا في رثا في كونه لذكر مثل حظ الانثيين) أي ولزوجة الثمن في الفرض المذ كور للام السدس كذلك والحاصل انه في الفرض المذ كور بقسم الوقت ابتداء على سبعة سواء كان أولاد الاعيان كورا أو أوتامأو وبعضا بعضا لذكر مثل حظ الانثيين سواء قال الواقف لذكر مثل حظ الانثيين أم لا لان شرطه لا ينعير فيما أولاد الاعيان لانهم لا يأخذونه على حكم الوقف ويحمل كونه كبريا اذا جئنا على أولاد وأولاد أولاد دون الام والزوجة فان جئنا على صانع من مذكران الوقف يكون من الجميع بالسوية لا بحسب الفراض في الورثا نتحدث لم يكن من الواقف تفصيل فلا يقال حينئذ فيدخلان فيما الأولاد (قوله وقف) قال القاتني أي أن الفذ كروالانتي فيه سواء لم يشترط فضلا وهذا هو نكتة قوله وقف حيث لم يقل لو ولد الولد بالسوية لثلاثيهم أنه يكون بالسوية ولو نص الواقف على التفصيل وليس كذلك لانه يقع شرطه انجاز وأما كونه (٨٦) وقفا فلا خصوصية لما سيد ولد الولد وما يد الولد والام والزوجة وقف ايضا وهذا

يقدم من قوله كبريات للوارث انتهى (قوله وهذا قول ابن القاسم) أي هذا ذكر من ان أولاد الأولاد الاربعة أسهم وان الفذ كرمثل الانتي طريقة ابن القاسم وهي المشهورة (قوله وهذا اذا كانت الخ) مقابله ما قاله ابن القاسم وكان المناسب أن يقول بعد قوله وهو المشهور ومقابله ما قاله

يصح حينئذ ولا يبطل ما تاب أولاد الاعيان لتعلق حق النصب بالوقف لان أولاد الاعيان اذا ما وارجع الوقف لأولادهم فاذا صرح الوقف على هذا الوجه كان ما يابدي أولاد الاعيان وقفا لا ملكا ولا يأخذ الفذ كرمثل حظ الانثيين واليه أشار بقوله فكبريات للوارث ويدخل في الوقف جميع الورثة وبين ذلك المثال فقال كثر لثة أولاد الخ بقوله الامعيا بشرط أول ولا فرق على المذهبين أن يوقف على غلة أم لا وقوله خرج من ثلثه شرط فان ومن التبعة فيكون الكلام صادقا باستغراق جميع الثلث أي خرج من الثلث لازما عليه ويصح أن تكون الاربعة ولا يصح جعلها بالتبعض لاقتضاها انه لو استغرق الثلث لم يحجز وليس مرادنا بما قال كبريات للوارث انه ليس مرادنا حقيقة بل هو كبريات في كونه لذكر مثل حظ الانثيين وأما الرافعات فلا تنصرف فواقع ما تصرف الملائك بل هي وقف وترجع مراجع الادواق (ص) كثر لثة أولاد وأربعة أولاد وأربعة أولاد وعقبه وترك زوجة أو ما فيدخلان فيما الأولاد وأربعة أسباعه لولد الولد وقف (ش) يعني انه اذا وقف في مرض موته على أولاده لصلبه الثلاثة وعلى أربعة من أولاد ولده وعقبه بنسبة القاف قال فان هو وقف على ولدي وعلى أولاد ولدي وعقبهم فان النصب بشرط في صحة هذا المسئلة كما في التوضيح ثمات وخلف السعة وترك أما وزوجته فان الوقف حينئذ قسم على سبعة أسباعه لاولاد الصلب الثلاثة وثلاثة أسباعه هو بأديهم كبريات لذكر مثل حظ الانثيين ولكونه وقفا يبطل ما تاب أولاد الصلب لتعلق حق غيرهم به فتدخل الام والزوجة وغيرهم من الورثة فتأخذ الام سبعة ار ما وتأخذ الزوجة ثمة ار ما ثم يقسم الباقي بين الأولاد الثلاثة ثلاثا لاولاد والاربعة اربعة أسباعه وقف لذكر مثل حظ الانتي وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وهذا اذا كانت حاجتهم واحدة والافضل قدر الحاجة فله حصون ومحمد بن الوائز يصح فرائعة وعقبه اسماء يكون في الكلام حذف تقديره كثر لثة أولاد اربعة أولاد أولاد وقف عليهم وعلى عقبه ويصح

قدر الحاجة وهو مذهب حصون ومحمد وهو المشهور أي من قول ابن القاسم ومقابله ما لان المجسئون من ان قراة القسم على سبعة مطلقا والى هذين التويلين أشار ابن عرفة بقوله وفي قسمه بالسوية مطلقا وان استوت حالتهم فقلنا ابن وضعد بن ظاهر ميعا عيسى ابن القاسم مع ابن المجسئون ومشهور قول ابن القاسم انتهى والناظر في الشارح بقوله على المشهور من مذهب ابن القاسم (أقول) ولكن مقتضى تقديم ابن عرفة قول ابن المجسئون فيصدق قوله على المشهور من قول ابن القاسم ويكون من أطلق التبعير بالشهور مراده المشهور من قول ابن القاسم للمشهور مطلقا ولا يخفى انه هو المتبادر من إطلاق المصنف فاذا عرفت ذلك كله فقول شارحنا هذا لذكر مثل حظ الانثيين انما هو مذكور في قول ابن القاسم القيم المشهور والمعنى ان ابن القاسم يقول يقسم على سبعة مطلقا استوت حالتهم أولاد الفذ كرمثل الانتي ولعل المعنى أن القسم على سبعة مساواة الفذ كروالانتي أي في أول الامر فلا ينافي أن ما يخص أولاد الاعيان يقع التفاضل فيه لذكر كرمثل الانتي كما تبين والحاصل أن هذا الخلاف الذي ذكره شارحنا ليس متعلقا بالاربعة نصيبا لاولاد اولاد كما هو المتبادر بل متعلق بأصل القسم على سبعة أولاد الاعيان وأولاد اولاد فقدرنا ذلك

(قوله المفسر الثالث) أي قوله (قوله يسل على الأولاد وصح الخ) عبارة لا أوضح وهي قولهم يعقبه بل ذكر الأولاد وأولاد أولاد الموجودين فقط فله يقسم من الأولاد ما كان له من مودود وما ناب أولاد الأولاد وقف ولا يتنقص القسم (قوله الموقوف في المرض) أشار بذلك إلى أن جميع العمل المذكور إنما هو في الموقوف من القرض وكيفية تخصيص أولاد الاعيان وأما ما يخص أولاد الأولاد فأخذوه على عدل رؤسهم فلا عمل فيه بعد ذلك وأما ما كان زائفا على (٨٧) القدر الموقوف فلا يقسم هذا القسم بل يقسم ابتداء

على الورثة دون أولاد الأولاد (قوله لواحد من الفريقين) لا مفهوم له بل وكذلك الفريقين (قوله على الأصح) مقابله عدم النقص (قوله مفضضا على القرائض) وتدخل فيه زوجة الوافق إن كانت أم الميت ومن كان من ولد الولد الميت أو غيره مما يرثه طالبان ونس قصير سيد ولد الولد نصيب بمعنى الوقت من أخذه في القسم الأول والثاني ونصيب بمعنى الميراث من أبيه (قوله يؤخذ من الطبقة العليا) الأخذ انما هو من قوله ولكن نصيبه لورثته أي هذا نصيب الذي وصل لورثته ما جالهم لا يفتقره وما دام جالهم يصل لهم (قوله أي ينتفعون به) أي أولاد الاعيان وتدخل معهم الزوجة والأم أي لهم من حيث الاقتناع لمن حيث البيع والشراء والحاصل انما إذا مات أولاد الأولاد فإن الجنس كله يكون لأولاد الاعيان وللأم والزوجة مفقودا على الميراث وليس فيه تصرف يبيع وتوحد عما لا يتصرف به في غيره من الأجناس (قوله ما بيني وبين ولد الاعيان أحد) أي فان نصيبهما يكون لوارثهما لأن من مات عن حق فوارثه والحاصل أنه ما دام أحد من أولاد الصلب فان حق من مات من الزوجة والأم يكون لوارثهما فان لم يكن

قراءة فعلاما ضياى ثلاثة أولاد أو أربعة أولاد أو الأولاد والحال أنه قد عقبه وله نكحة تصرح المؤلف بقوله وتزل حيث قبل وأمر زوجة المفسر الثالث أهمل ذلك بالجر لا تقتضي أنه ما من الموقوف عليهم وليس كذلك لانهم اتخذوا خلافا لاولادهم كذا أن الشرع اقتضى ذلك فان لم يعقبه مات قال على أولاد أو أولاد أو لا يسل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد وحاصل المسئلة على طريق الفرضين الموافقة لما ذكره المؤلف ان الموقوف في المرض في القرض المذكور بشرطه يقسم ابتداء على سبعة عدد أولاد الاعيان وأولاد الأولاد ثم تقسم الثلاثة التي لأولاد الاعيان فإذا كتمل حظ الاثنين وتدخل فيها الأم والزوجة فيقسم ذلك من أربعة وعشرين بنحو السدس نصيب الأم من ستة والثمن نصيب الزوجة من ثمانية وهما عددان متوافقان بالانصاف فتصير نصف أحدهما في كل واحد الآخر بأربعة وعشرين من أحدهما أربعة وعشرون وثلاثة يبق سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولد الاعيان فتصير عدد رؤسهم في أربعة وعشرين من أصل المسئلة ثلثين وسبعين ثم تقول من ثمن من أصل المسئلة أخذ مضروبا في ثلاثة عدد رؤس أولاد الاعيان فالأمر أربعة في ثلاثة ثلثي عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة ثلثي يبق أحد وخمسون لكل واحد من ولد الاعيان سبعة عشر (ص) وانقص القسم بحدوث ولد لها (ش) يعني أنه إذا حدث ولد أو أكثر لواحد من الفريقين فإن القسمة تنقص لانها كانت من سبعة فصارت من ثمانية وهذا مما لا خلاف فيه شبهه المختلف فيه بالثقل عليه بقوله (كونه) أي كانه ينقص القسم عوت واحد من أولاد الصلب أو عوت واحد من أولاد الأولاد (على الأصح) من قول ابن القاسم وهو مذهب المدونة ولذا أتى بالكاف لمقتضى اختلاف ما بعدهما على قاعدته الأكثرية فإذا مات واحد من أولاد الاعيان فالقسمة من ستة لهم سهمان من ستة الأم من السدس وللزوجة ثلث والثمن الباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الاعيان وعلى أخيهما الذي قد مات فإنه يحيا بالكره فيدبروا ولكن نصيبه لورثته مفضضا على القرائض وكذلك لو مات من فوات أولاد الاعيان كلهم رجع الجنس جميعه لولد الولد وقفا مع ما يولد الزوجة والأم نص عليه في المتنبية لأن أخذ الزوجة والأم إنما كان تيسارا للولد وان كان الميت من ولد الولد صار لأولاد الاعيان النصف ولأولاد الأولاد النصف وقوله لم يحيا الذي مات بالكره يؤخذ منه ان الطبقة العليا لا تحجب الاقرع عنها تأمل فلو اقرضت أولاد الأولاد رجع الجميع كبريات أي ينتفعون به ابتداء الثلث فان اقرضوا أيضا رجع مارجع الأجناس كإيا في قوله ورجع ان انقطع لا أقرب فقرأه صفة الجنس (ص) لا الزوجة والأم (ش) بالجر عطف على موته أي ان زوجة الوافق أو أم الوافق إذا ماتت واحدة منهما فإن القسمة لا تنقص ويكون ما ييس من مات منهما موقوف على ورثتهما وكذلك لو ماتت واحدة من ولد الاعيان أحد فلولم يكن للأم وللزوجة ورثة يكون نصيب من ماتت منها الميت المال (ص) فيدخلان فيما لأولاد (ش) هذا جواب شرطه مقدرا

أحدهم موجود من ولد الصلب فلا يكون نصيب الميت منهما لورثته بل ينتقل لأولاد الأولاد (قوله فلولم يكن للأم الخ) لا يصح ذلك في الأم لأن الفرض أن ياتي واحد من أولاد الاعيان (قوله ليت المال) أي حيث وجد واحد من أولاد الصلب وأما لو وجد أحد منهم فان ما كان بيد الزوجة والأم ولو كانا حينئذ ينتقل لولد الوافق لا تنقسم من أن الزوجة والأم إنما أخذتا بالتبع لأولاد الصلب فلا تقدر وأبطلت التبعية ورجع ما كان معهما لأولاد الأولاد وسواء كانا حينئذ أو بعد موتهما فله يرجع من وارثهما ولو لم يكن من المال لأولاد الأولاد

[illegible]

أى إذا انتقض القسم بحدوث ولد لا وُلد لا لعين أو أُولاد لا وُلد خان الزوجة والأم يدخلان في النقص الحاصل بحدوث من ذكر وقوله (ودخل فاعياز بالولد) أى ولداً لعين بنت واحد أو أكثر من ولد والد أو بالوت من العريقين ولا شك أن قوله ودخل فاعياز بدلول ليس بضروري الذكر للاستغناء عنه بقوله يدخلان وبعبارة يدخلان أى فبانوا عن من مات من ولد الاعيان كما قاله الشارح أى فبانوا في النسبة إلى القسمة على من بقى من ولد الاعيان بوجوه أحدهم فعلى هذا ليس قوله بعد ودخل فاعياز بدلول تكرار أو لا تو كذا غل الشارح واضح فاعياز (ص) بجست (ش) هذا متعلق بقوله صح وقف معلوك وهو الركن الرابع من أركان الوقف وهى الصيغة والمعنى أن الوقف يصح بتأديله على المشهور بالتحقيق والتشديد وما به ومقام الصيغة كالصيغة كمال بنى مصداق على يتمه بين الناس ولم يخص لومادون قوم ولا فرصادون فقل وبث الوقف بالاشاعة بشر وطها وبكتابة الوقف على الكتاب كانت مقروفة على مدارس مشهورة لا افلا وبث أيضاً الكتابة على أبواب المدارس والربط والاشجار القديمة وعلى الحيوان (ص) ووقفت وقصدت أن تآرنه قيد (ش) أى وكذا بسم الوقف وتأديله وقتت على المشهور ولفظ تصدقت بشرط أن يقارنه في

تَصَارَفَتْ

المسائل الملقوطة ونصها بعد ما تقدم فإذا تقرر وهذا فنسفي الاعتماد

على ما وجد على أبواب الرط والمدارس والأحبار المكتوب عليه الوقفة وتقليص شروطها إذا كانت تلك الأحبار قديمة واشتهر ذلك وقبل قول المتن في ذلك الوقت في مصرفه المزمع وجد كتاب الوقف انتهى من التبصرة انتهى كلام المسائل المقبولة ومقتضاه أن الحديدة لا ثبت وقفها بذلك (أقول) وإذا كان كذلك فلا شيء يخص الأحبار بالقدم وبمحمل أن المعنى أن الحديدة حالها معلوم وعلى كل حال فواجبه التخصيص في الأحبار بالقدم (قوله بلنظ وقت على المشهور) أجرى الخلاف الذي في حيث في وقت فلا فرق في جريان الخلاف والحاصل أن عبد الوهاب وغيره من العراقيين يقولون وقت يقتضي التأييد بمجرد تناقله أو إذا قال ابن عبد السلام إنها أصح ألقاط الفصل لأنها ألقاط دالة على التأييد بغير ضمنية وهو ما أقاده الشارح أول الباب وقال صاحب القدمات وأبرز ركون لفظ الوقت والحبس سواء يدخل في لفظ وقت من الخلاف في حيث انتهى وإن الحجاب جعل حيث مثل تصدقت في أنه لا يمين مقارنة القيد به وهذا كله فالراجح من المذهب أن وقت وحيث يقيدان التأيد سواء أطلق أو قيد بجهة لا يخصص أو على معينين وغير ذلك (الفي الصورة) لأنه ما إذا قال وقف أو حبس على فلان العن حاشة أو على جماعة معينين حاشتهم ويؤكد ذلك بقوله حاشتهم فإنه يرجع لعدم تهملك الأوقاف إذا كنهم أو أولورثتهم كنتمنا وكذلك إذا نشر بذلك أخلاقا حبس عشرين أو خمسين أو نحو ذلك كاض عليه القضي والمنطوق وأخلاقا في الوجهين أي إذا نشر بوقف أحلا أو قيد بجهة شخص وأما اللفظ المصدق فلا يفسد التأيد إلا إذا فارة فمد كقوله لا تساع ولا توبأ أو جهة لا تنقطع كصدقة على الفقراء والمساكين وطلبة العلم والمجاهدين ليسكنوها أو يستغلوها أو على مجهول ولو كان محصورا كعلي فلان وعصمه وغيره فمحصورا كعلي المدرسة الفلانة أو ألقاط الفلاني فلان

فقد من ذلك فلا يفيد الوقف إلى آخره كما غلطنا (قوله كقوله لا يساع) أي سواء كانت الصدقة على معين كزبد أو على جهة لا تنقطع كالفقراء أو ما لو قد يفيد ذلك كالسكنى أو الاستقلال ففيه تفصيل على الجهة التي لا تنقطع فهو كالتيقيد بلا يساع ولا يوجب كقوله داري صدقة على الفقراء يستغلونها أو يسكنونها أو ما على المعين كقوله داري صدقة على زيد يسكنها أو يستغلها ففيه نظر والظاهر أنه كالتيقيد بلا يساع ولا يوجب كزبد (قوله فلفظ المؤلف الخ) لا يعني أن تقدير المصنف حينئذ أو تصدق على معين إذا تارة قيد أو جهة لا تنقطع كذلك فقرا أو جهة بلا قيد أو جهة كقوله كمل فلان أي صدقة على فلان هذا هو الراد قوله لأجل حق من يأتي بعد) أي التي هو العقب ولو قال لأجل حقه لكان أحسن (قوله وأما المجهول غير محصور فلا بد من التقييد) والفرق أن في مسألة المجهول المحصور رقة شبهها بالوقف لتعلقها بغير الموجود كالعقب اذ نعم من أي وجه (٨٩) فلذا جعل حسبا لزوم تعميمهم وفي مسألة المجهول غير المحصور رقتا غلطت على مجموعهم

غير المحصور رقتا غلطت على مجموعهم
الفقراء أو نحوهم كزبد زهره ونعيم
ولا يلزم تعميمهم وفي العينة أن
أهل مسجد كذا من غير المحصور
(قوله فالوقف لصال) لأنه لو جعلت
للبيعة لتسركما قبل المبالغ مع
قوله أو جهة لا تنقطع ولا يعني أن
هذا يقتضي أن لا يسرق بين لفظ
الصدقة ولفظ غيرها (قوله على
التأيد) هذا ضعف كما تقدم (قوله
المشهور الخ) ومقابل قولنا
الاول اذ لم يكن أهل المرجع فقراء
ولم يكن فيهم من أهل الحاشية أحد
أعطى الاغنياء منهم الثاني يدخل
في السكنى دون الغلة (قوله لا قرب
فقير) أي يوم المرجع بقى ما اذا
كان فقيرا قال بعض الشيوخ
ينبغي أن يدخل فيهم والذي في
أما لا يدخل فيهم ولو صار فقيرا كما
قالوا في الزكاة اذا عزلها وصار فقيرا
قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء
منها انتهى (قوله وعصبة عصبته)
أي كما اذا تزوج برامة فانت منه
بواحدة أعنته سيده فالعقب بالسكنى

تصدقت فسد كقوله لا يساع ولا يوجب مثلا أو ما لا يخفى في بيان التأيد لا قصد (ص)
أو جهة لا تنقطع أو المجهول وان حصر (ش) أي وكذلك يصح ويتأيد الوقف اذا قال تصدقت
على الفقراء أو المساكين أو على الساجدين أو على طلبة العلم وما أشبه ذلك اذا تارة قيد أيضا
كقوله لا يساع ولا يوجب والا كان مسلما للوقوف عليه يساع ويفرق عنه بالاجتهاد كما يأتي في
قوله أو المساكين فرق بينهما بالاجتهاد فلفظ الوقف قوله ان تارة قيد من الثاني فلا يلا الأول
عليه وكذلك يصح الوقف يتأيد أو وقع لمجهول محصور كمل فلان وعقبه ولا يحتاج إلى مقارنة
قيد لا نذكر القيد قيد لأجل حق من يأتي بعد أو ما لمجهول غير محصور كالفقراء والمساكين
فلا بد من القيد كما مر وعلى هذا فالوقف في قوله وان حصر أو الحاشية أي أو وقع لمجهول في حال
حصره فهو مفهوم قوله جهة لا تنقطع وسوغ مجيئها لخل من النكرة العطف وفائدة التخصيص
على العصة في هذا ملاحظ شوه أن الوقف في قوله عليه هذا المساكين ينقطع لا يصح الوقف بلفظ
الصدقة لان الوقف اعطاه منفعة على التأيد فخص على ذلك لمفعول هذا الترخيم والمراد
بالمحصر ومن يضبط بأفراده وبغيره من ليجام بأفراده (ص) ورجع ان انقطع لا قرب فقراء
عصبة المحبس وأما قوله رجعت عصبته (ش) المشهور أن الحاشية للوإذا انقطعت الجهة
التي حبس عليها بشرط صرفه لها وتعد ذلك رجوع حسبا لا قرب فقير من عصبته الوقف
يستوي فيه الذكر والأنثى ولو كان الوقف بشرط في أصل وقته لكان كمثل حظ الانثيين لان
الرجوع ليس فيه شرط ويدخل في المرجع كل امرأ ولو كانت رجلا كان عصبته كعصبة
والأخ وبنات الأخ وبنات المقتول فان لم يكن الحبس يوم المرجع عصبته فانه رجوع للفقراء
والمساكين وقوله لا قرب فقرا عصبته المحبس أي نسبا أو ولا بدليل ما يأتي من أن بنت المقتول
تدخل في المرجع ويراعى في الاقربى الترتيب للذكر كورث الوصية وهو كالترتيب للذكر في
النكاح الذي أشار إليه بقوله وقدم من قبله الخ وأشار في الوصية إلى شيء منه بقوله فيقدم
الأخ وابنه على الجد وكلامه هنا يشمل عصبته وعصبة عصبته لان كلاهما عصبته عصبته
العصبة عصبته كما أشار إليه في التوضيح وقوله ورجع أي وقفا منتفعون به انتفاع الوقف ولا
يدخل الواقف في المرجع ولو فقيرا وقوله ورجع أي الحبس المؤبد أو ما الموقوف فسيأتي في قوله

(١٢ - خرشي مابيع) من عصبته الوفا وليس من عصبته الاب فرجع أو لا لا قرب فالأقرب من عصبته المحبس الفقراء فان
كانوا أغنياء ولم يكونوا رجوع الأقرب فالأقرب من عصبته الفقراء فلا أخذ الفقير كفايته وبقى هل رد عليه أو يدفع له بعد قولنا
كلوا من عصبته المحبس عليهم في الفرض المذكور وكان الوقف ابن وابنة وكلاهما فقير هل يعطى الابن الجميع ولو زاد على كفايته
وليس لابن ابنة شيء أو أعطى قدر كفايته وما زاد عليه رد لأن الابن والاول هو الراعي كما يفيد كلام المؤلف وقال القاضي فان لم يكن
في المرجع فقراء يعطى الفقراء المسلمين وكذلك الوفا عن الفقراء فله يدفع للفقراء المسلمين أيضا (قوله المؤبد) أي على جماعة معينة
والأصل جعله على اثنين أيضا ويعد ما على الفقراء محسب مؤبدا أيضا والحاصل أن الاصل ثلاثة أولها أن يكون مؤبدا على جهة معينة
وانقطعت فلهذا يرجع لا قرب فقرا عصبته المحبس كما قال المصنف الثاني أن يكون مؤقتا على معين وسأيت في قوله وعلى اثنين ويعد ما
على الفقراء نصيب من مات منهم وأما إذا كان على جهة غير معينة بالشخص كالفقراء أو المساكين فهذا لا يمكن انقطاعه أصلا

وقر بين هذا الوقف على مسجد أو قطرة فهدم ان لم يرج عودها يصرف في مثلها (قوله لان تفسيره بالطبع) جواب عما قيل في اشتراط في العصبه الفقر دون الاناث ولا يظهر فرقاً بين ما جعلها تفسيره بالطبع فصار الفقر بهذا الاعتبار موجداً في الجميع خلاصته ان الاناث باخذن مطلقاً أغنياء وفقرها واشترط عرج فقرهن أيضاً والحاصل ان شارحنا تابع الضيق في العموم في التساهل القريبة والبعدا الفعرة والغنى والذي ذهب اليه ابن فجلة والبدردان المرأة كالعصبه في اعتبار الفقر وبالفقر و بدل عصبه كلام الضخمة انتهى (قوله لا بد ان تكون قريبة) أقول بل يقيد ان لا البدان تكون أقرب من بداد على كونها قريبة (قوله الا اذا كانت أقرب منه) أي فقوله فيما تقدم أو بعداً ولم يكن أقرب منها عاصب (قوله خلافاً لما فهمه القرافي) يرجع عرج كلام القرافي والحاصل أنهم اتفقوا على عدم دخول النازلة وان اشتراط الاقرب بقاء التساوي حيث وجد العاصب وأما عند عدمه فالشرط القرب فلا يشترط الاقرب بقاء بل ولو كانت بعيدتين الواقف وهناك من هو أقرب منها فاقدم تدخل (قوله فان ضاق قدم البنات الخ) حاصل كلام الشارح ان كلام المصنف مقصود على ما لا يمكن الا ان كان من بنات وغيرهن وضاق الخس عن الجميع فان البنات تقدمن والذي في عرج خلاف ذلك ووجه بعض الشيوخ وحاصلها انه لا بد من فقر المرأة كما قال البدردان فجلة وان تكون مساوية لذل كرفي الدرجة وأقرب منه وهذا كله في السعة وأما في الضيق فتقدم (٩٠) التساهل على الذكور العصبه كما أشار له المصنف بقوله فان ضاق قدم البنات

أي التساهل لا خصوص البنات لكن يجب تقييده بما إذا كن أقرب من الذكور العصبه وأما إذا كن مساويات لهم فلا يقدمن عليه بل يقسم بينهما وبين الذكور التساوي لهم قال ولو كان المصنف وأما ولو رجعت عصبته وان ساوت وقدمت عليه في الضيق ان قربت عليه فان ساوته قسم بينهما في الميراث والحاصل ان المساوئ تشارك في السعة والضيق والقرى تشارك في السعة ويختص في الضيق وان كانت أبعد منه لم تشارك في سعة ولا ضيق بل يختص به وحده ثم بعد ذلك أقول ما الدليل ليجع على أنه أراد بالبنات التساهل مطلقاً والمصنف تبع لفظ ابن القاسم ولفظه فان كانت بنات وعصبه فهو بينهما ان كان تفسيره سعة والبنات أحق به انتهى ولم يتابعه على ذلك شب وعب وعبارة عب وتخصيصه البنات يخرج للاخوات والعصبات لقوة البنات عليهن والافعال قدم الاناث انتهى والحاصل ان غير واحد من شراحه أبقر اللفظ البنات على ظاهره ولم يفسر ومطلق التساهل كما قال عرج فالواجب اتباع ظاهر النص وحاصل ما في المسئلة أنهم اذا كانوا كقروا يقدم الأقرب فالأقرب كما تقدم وإذا كن انما يشتر كن سعة وضيقاً لا البنات فيقدم في الضيق كما مشى عليه الشارح وإذا كن كقروا وانما فان كن الذكور أقرب قدموا على الاناث سعة وضيقاً وان كانوا مساوين فبشرك الكل سعة وضيقاً المعقدون كان الاناث أقرب اشترك الكل في السعة وعند الضيق تقدم البنات (قوله ثم من بعدهم الخ) أشار الى أن قول المصنف وبعدهم لا مفهوم له بل مثله اذا قال ثم بعدهم وقوله أي بعد كل واحد المناسب عدم ذلك التفسير وذلك لان هذا المعنى يحمل عليه الكلام بعد قوله لانه مقصود الواقف تحقيقاً لقوله اذا مات واحد الخ يؤخذ من هذه المسئلة ان قول الواقف تحبب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى معناه ان كل أصل يجب فرعاً فقط لا فرعاً غيره أيضاً وكذا في ترتيب الزواف العلبات بهم كملأى أولادى ثم أولاد أولادى وهذا حيث لا يجوز العرف بخلاف ذلك فيميل به لان الفات الواقفين بينهما العرف

وعلى اثنين وبعدهم على الفقر ما الخ وقوله ورجع أي اذا كان على جهة معينة وأما على جهة غير معينة كالفرقاء فلا يمكن انقطاعه وعلى مصدق من مثلاً وتعد صرفه صرفاً في مثله كما يأتي وفي كتنظر لم يرج عودها في مثلها والوقف قوله وأما معطوف على أقرب بل ان ظاهر كلامهم ان كل امرأ تلو رجعت عصبته تدخل كقريبة أو بعيدة كانت فقيرة أو لا لانها فقيرة بالطبع وحينئذ لا يبطى هذا المعنى الا عطفه على أقرب بقاء لا تعطى على فقره لانه يقيد بها البدان تكون قريبة وهو خلاف ظاهر كلامهم ولا على عصبه لانه فاسد اذا التقدير الأقرب فقر المرأة وهو غير مستقيم لان الكلام في المرأة نفسها لا في الأقرب اليها فلو رجعت عصبته أي مع بقا من أدلت به على الحسن غير تفسيره فخرج بنت البنت وبنت البنت لان البنت على حالتها ليست عصبه والعلة كذلك ولا تكون عصبه الا بفرضها رجلاً واعلم ان المرأة التي لو رجعت عصبته لا تدخل في المراجع مع العاصب الا اذا كانت أقرب منه لان ساوته خلافاً لما فهمه القرافي وقوله (فان ضاق قدم البنات) راجع لقوله ورجع الخ أي فان ضاق الخس الرجوع عن الكفاية لغيره الثانية قدم البنات وظاهره ان البنات هن الهن خصوصاً على بقية الاناث لقوتهن دون الاخوات والعصبات ونحو ذلك والافعال وقدم الاناث فدعوا أعظم لاعتبار الاستيعاب فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه ادرهم واحداً أخذناه واشترى به مما مثلاً أو عيناها (ص) وعلى اثنين وبعدهم على الفقره انصيب من مات لهم (ش) يعني أنه اذا وقف على اثنين معينين كز يدعرو ثم من بعدهم أي بعد كل واحد منهما يكون

(قوله تنذره ومن وقف) أي ويجعل موصولا لاشرطا ولا لازما عليه معنى الفاعل جواب الشرط وقوله عدل عن تقديره ان كان
عب (قوله ويستثنى منه هذا) أي استثنى من هذا (قوله وكلام المواق (٩١) يفيد ترجيح الاول) لا يعني ان المعتد به يرجع

مراجع الاجناس كما تأخذه عجم
وهوالذي يفيد المواق كما هو
الصواب خلافا لما قاله الشارح
قوله سمع جد عجم (قوله بل وجبة
زيد) فلا يحس على عشرة حبة
زيدومات زيد قبله فانه عكس بعده
ولا يكون لهم فلا حاجة لتسليم
عب في ذلك (قوله لم يرجع عودها)
غلا بالمد مثلا وفاد موضع
القطرة (قوله لا المانة في
الشخصية) ظاهره ولو امكن
وفي عب خلافة لانه قال في مثلها
حقبة ان امكن والا فسي مثلها
من القرب (أقول) وهما قولان في
المسئلة الان في كلام عجم ما يفيد
رجحان ما ذهب اليه عب من
ان المسرد المانة في الشخصية
وكذا في كلام غيره ما يفيد ذلك
(أقول) وهو للتباعد من لفظ المثل
(وتسببه) يؤخذ من قوله في مثلها
ان من جس على طلبة العلم عمل
عنه ثم تقدر ذلك الحيل فانه لا يسلط
الجس (قوله ولم يقل لا تباع ولا
توهب الخ) أي لانه لو قال لا تباع
ولا توهب فهو ما تقدم من قوة أو
جهة لا تقطع (قوله ولا يشترط
التبعية) يؤخذ منه ان اشتراط
التبعية والتبديل والادخال
والاخراج معسول به قال الشيخ
أحد في المبطل ما يفيد منع ذلك
انتهى أي ابتداء عجم وهو ضعيف
كما تأخذه بعض الشيوخ (قوله اذا
حاصل الموم الغلاني) لا يعني ان
هذا تعليل على محقق وكذا اذا
علقه على غير محقق كأن قدم زيد

يكون وقفا على الفقراء فان مات واحد من الاثنين المعنيين فان نصيبه يكون للفقراء ولا يكون
لرفيقه وسواء قال حياتهما أم لا لقوله وعلى الخ كلام مستأنف والمبار والمجرو ومعلق بمعدوف
تقدمه ومن وقف على اثنين الخ (ص) الاعلى كعشرة حياتهم فيكف بمدهم (ش) تقدم ان
الوقف اذا انقطع فانه يرجع للعصبة وللصاعى الوجه المتقدم ويستثنى منه هذا والمعنى انه
اذا وقف على عشرة مثلا معنيين فانه اذا مات منهم شخص فان نصيبه لاصحابه فان ماتوا كلهم
فان نصيبهم يرجع ملكا للملكة ان كان حيا ولو اوتاه ان كان ميتا ومثل حياتهم ما اذا قيد بأجل
قوله لم يقل حياتهم ولا قيد بأجل فهل يكون حكمه حكم ما اذا قال حياتهم أو قيد بأجل يرجع ملكا
أو يرجع مراجع الاجناس وكلام المواق يفيد ترجيح الاول والفرق بين هذه وما قبلها ان ذلك
لما كان وقفه مستمر المحيط فيه لمطالب الفقراء وكان لهم بعد كل ولما كان هناء يرجع ملكا
احيط لمطالب الموقوف عليهم ليستمر جميع الصدقة مدة حياتهم كلهم ولا مفهوم لقوله حياتهم
بل وجبة زيد مثلا أو حياه هو وعلم من اتبته بالمدلة الجهولة ان الحكم كذلك في غير هاتين
باب أو في كعشرتين (ص) وفي كعشرة لم يرجع عودها في مثلها والوقف لها (ش) يعني ان
من جس حيا على ما شرط أو في مصالح مسجد وما أشبه ذلك فخرت القطرة أو المسجد
مثلا فان رجوعه لملا كان عليه فان الجس بوقفه وان لم يرجع عود ذلك لما كان عليه فانه
يصرف في مثلها أي في النفع لا للمال في الشخصية فقوله في مثلها أي في مثل مقصدها وليس
المراد به المانة في الشخصية (ص) وصدقة لفلان فلها ولو لم يكن فرق عنها بالاجتهاد (ش)
يعني ان من قال داري صدقة لفلان الغلاني فانه أي يصنع فيها ما أحب فقوله لم يملكها أو فانه
ذاتها في جواب شرط مقدر تقديره وان قال داري صدقة لفلان فهي له وان قال داري صدقة
لأحسب كن ولم يقل لا تباع ولا توهب ونحوها فانها تكون لهم ملكا تباع ويصرف عنها عليهم
باجتهاد الحاكم أو غيره من أهله ولا بذلك وانما كانت تباع لان مقامها يؤدى الى النزاع لا لتقدير
يكون الخاص من الفقراء في المداخل الوقف عشرة مثلا ثم زيدون فيؤدى قرض بخلاف
ما اذا بيعت وقررت عنها بالاجتهاد فيقطع النزاع لانه لا يلزم التمسح (ص) ولا يشترط التبعية
وجلى في الاطلاق عليه كقوله أنتى ذكره لا تايدولا تبين مصرفه وصرفه في غالب والا
فالفقراء (ش) يعني ان الوقف لا يشترط فيه التبعية بل يصح اذا كان لأجل كالتقديرات اذا قال اذا
جاء اليوم الغلاني أو الشراء والعلم الغلاني فدارى مثلا وقف على كذا فانه يلزم اذا جاء ذلك
الأجل كما اذا قال بعدة أنتى حالى كذا فانه يكون ان اذا جاء أجل الفى عنه ولا
اشكال في لزوم الصدقة بالنسبة اليها اذا جاء أجل فان حدث دين على الواقف أو على للفق في
ذلك الاجل فانه لا يضر عقد العلق لان الشارع متصرف الى الحرية ويضر عقد الجس اذا لم يضر
عن الواقف في ذلك الاجل اعان حيز عنه او كانت منفعة لنفسه الواقف في ذلك الاجل فانه
لا يضر حدوث الدين واذا لم يضر الوقف بمن بل قال هو وقف فانه يعمل على التبعية كما يعمل
قول الواقف داري وقف على أولادى ولم يبين تفصيل أحد على أحد على النسب بين الذكر
والانثى في المصروف فان بين شيا تباع وتقدم ان التفضيل في مرجع الاجناس لا يعمل بشرطه
ولا يشترط في صحة الوقف ان يبدى القليل بل يصح ويلزم مدة كسنة ثم يكون بعدة ملكا
ولا يشترط في صحة الوقف تعيين المصروف بل اذا قال داري وقف ولم ير دعى ذلك صارت وقفا

(قوله لان الشارع الخ) وأما التعلق لا يشترط فيه حيازة (قوله أو كانت منفعة لغير الخ) أي أو لم يجزعه ولكن منفعة لغير الواقف
بان جعل منفعة لغيره بان يجزى فيه حياته ولا الفتن بعد الوقف

(قوله ربهما) بكسر الراء وفتح القاف تصغير على الرفع كما تقدم بعض المحققين (قوله في غالب مصرف الخ) أي إذا قلنا سؤال المحبس (قوله أكثر ما يستعمل على وجه القربة) أي في غير الأكثر بقصد بهما وجه المحبس عليه (قوله بخلاف لفظ العمري) أي ما أكثر ما يستعمل لقصده وجه العمر ومن غير الأكثر بقصد بهما الثواب أي ثواب الآخرة ثم لا يخفى أن هذا مناف لما تقدم من أن الوقف من باب العطاء بالامن باب الصدقات (قوله سيلها القربة) أي طهر بقها القربة أي لم تكن مقصودة الا لتقرب (قوله كالمجنون والصغير) أي والقبه (قوله واسع شرطه) أي لفظه انجازا وأمكن وأراد بالحوار ما قبل المع فيه اتباعه ولو لم يكن وهما متغاضا على كراهته كشرطه أن يرضى عنه كل عام هذا لم يمكن الا قبل المكره فان أمكن فعل غيره كشرطه أن لا يبيع أو أن لا يبيع مكرهه ووجد مؤذن على صفة شرعية لم يتعين ما شرطه فلم يمكن (٩٣) اتباع لفظه كشرطه انتفاعا بكتاب في شراؤه ولا يخرج منها ولا ينتفع به إلا بدراسته التي

لأزما وبصرف ربهما وغلظها في غالب مصرف تلك البلد فان لم يكن لتلك البلد غالب غالب فان غلظها تصرف للفقراء وغير ذلك من وجوه البر قوله ولا تعيين مصرفه هذا في المحبس أما العمري فلا قال ابن غازي في التكميل ولو قال داري غيره لم يلزمه شيء حتى يبين المصير عليه والفسر ان لفظ المحبس أكثر ما يستعمل على وجه القربة بخلاف لفظ العمري اه فخصه بهذا الفرق أنه لو قال داري شيلا صدقة ولم يبين المنة بق عليه أنه يلزمه لان الصدقة سيلها القربة (ص) ولا قبول مستحقة الا لعين الاهل فان رد فبكتقطع (ش) يعني ان الوقف اذا كان على غير معين كالفقراء والمساكين وما أشبه ذلك فلا يشترط قبوله لتعذر ذلك من المساجد وشيوخها ولا تلو اشترط قبول مستحقة لما صرح على العمراء وشيوخهم وأما لو كان الوقف على معين كزيد مثلا وهو اهل الرد والقبول فانه يشترط في صحة الوقف عليه قبوله فان لم يكن أهلا لذلك كالمجنون والصغير فان لم يقبله فان لم يكن له من أقيم له من يقبل عنه كما في الربة فان رد الموقوف عليه المعين ما وقفه الغير عليه في حياة الواقف أو بعد موته فان الوقف رجع حيا للعمراء والمساكين ولو أراد أنه يرجع لأقرب فقراء عصية المحبس لقال فنقطع لان المشبه بالشيء غيره فهو تشبيه في مطلق الرجوع أي في رجوع وقائع الفقراء (ص) واسع شرطه انجاز كتخصيص مذهب أو ناظر أو سيدة فلان بكذا وان من غلظه ثاني عام ان لم يقبل من غلظه كل عام (ش) يعني ان الواقف اذا شرط في كتاب وقفه شروطا فلهما باتباعها حسب الامكان ان كانت تلك الشروط جائزة لان الفاظ الواقف كالقائما الشارع في وجوب الاتباع فان شرط شروطا غير جائزة فله لا يتبع كما يأتي في الامثلة قال ماه وجاز كتخصيص مذهبها بعينه أو مدرسة بعينها أو ناظر أبعينه فلا يجوز العدول عنه إلى غيره فان لم يحصل الواقف لوقفه ناظرا فان جعل الوقف على معين مائة لا صرفه فهو الذي يجوزوه شولا ولا فالانظر فيه للساكن يقدم من رقبته وكذلك يقع ادا شرط في وقفه أنه يسد أفلا من غلظه الوقف بكذا فيعطى ذلك الصدر مبدأ على غيره ويقضى عنه الاول من الثاني ان لم يقبل من غلظه كل عام فان قال من غلظه كل عام وجعل سنة لم يحصل فيها شيئا فلا تسد ثولا لقضاء وحده اما اذا أنصف الغلظ لوقف أو لغيره ولم يحصل في عام ما يعطى منه أو ما يفي به فمعه وحصل في عام آخر ما يعطى

بها ما يصح او تعذر ذلك فيخرج الغلظها وكذا اذا شرط ندر يسامثلا في مكان ولم يمكن التسديد بس في ذلك المثل فانه يجوز نفعه أي وقعه كشرطه في وجوب الاتباع فاذا افسر مالكا في فراغه حسدت مثلا ثمان غلظا بولي بعده الاماكي المذهب نظرا لفعل الواقف وفسر عرض المسئلة أنه لم يصرح بشي كذا افسره عيج وفيه شيء وذلك لأنه اذا افسر مالكا في حديث ليس لاجل كونه مالكا بل لكونه محدثا فلا يتصيد بكونه مالكا بل بالمدار على اتصافه بكونه محدثا كانه مالكا أو شافيا (قوله أنه بعد الخ) اعلم انه لا فرق بين أن يقول يبدأ أو يعطى أو يدفعه أو يجري عليه أو نحو ذلك (قوله انه اذا أنصف الغلظ لوقف) أي ان قال أعطوه من غلظ الوقف أو الوقف أعطوه من غلظه كل عام وكذا وقوله فان قال من غلظه كل عام أي بان قال أعطوه من غلظه كل عام وكذا وفرق بين أعطوه من غلظ الوقف كل عام وبين أعطوه من غلظه كل عام

في الاول بقضى له عن العام الاول من العام الثاني مضافا لما سبقه في العام الثاني وفي الثاني لاقضاه بل يعطى من غلظ العام الثاني ما سبقه فيه فقط (أقول) وعكس المصنف بشره المبني فانه قال وان قال يجري من غلظه على فلان كل عام كذا وكذا وكانت في سنة غلظه كسيرة لم يكن له في سنة أخرى غلظ فانه يعطى تلك السنة في العام الثاني من غلظ الاول وان قال يجري عليه من غلظ كل عام كذا وكذا فأي عام كان بلا غلظ لم يعط من غلظ العام الاول شيء وان جعل قول المصنف وان من غلظ أي وان عن غلظ كان هو كلام السطر به. وحل نت المصنف بكلام المسطر وما في المصنف توافق ما في رسم الوصايا من سماع أشبه فمس أوصى لرجلين عشرة ذنابير لكل واحد منهما في كل سنة حياتهما من غلظها كان العام الاول أصاب الثمار ما أصابها من بلخ الثمار ما أوصى لهما به فلما كان العام الثاني جاء الثمار بفضل كثير فارد أن يأخذ من غلظ العام الثاني ما نقص من وصيته مما في غلظ العام اول فذلك لهما ما لم تكن لهما وجعل الثاني كلام المصنف شاملا للسنتين وما قبله باللفظ هو ما ظله المبني الخ (قوله بكسر الراء الخ) كتب التفتيح هذا المعنى بفتح الراء اه معصه

لكن انظر ما وجه المبالغة (قوله أو أن من احتاج من الحبس عليه باع) أي وكذا إذا شرط نفسه أنه احتاج باع كذا كمرهم
في الهبة والاحتياج شرط لجواز البيع لا لصحة البيع بدون شرط قيد (٩٣) الاحتياج لكن لا يجوز ابتداءه فإذا علم ذلك

فقسول الصنف انما شرط في

مقدور والتدبر ويجوز ان شرطه

انجاز (قوله فقصود دون بينة)

أي ودون عين (قوله فانه يرجع ملكا)

مقاد العبرة الثانية ان الوقت غير

باطل بالفعل بل صحيح غير لازم لانه

لو كان باطلا أسلا لم يكن وقفا

ولو غفل عنه حتى أتى له ولم يدرك

له ما قاله مالك كذا كروا من

أن من حبس على ولده ولم يولد له

أن يبيع وان ولده فلا يبيع اه

(قوله خلافا لابن القاسم) أي فانه

لا بد من الالباس فان مات الاب

قبل أن يولد له على كلام ابن القاسم

فلا حبس ويصير ميراثا يبقى للنظر

على كلام ابن القاسم هل يوقف

غلبه فان ولده عند ذلك الوفا لا

فله حبس أو ورثته أو لا يوقف

وأخذها الحبس حتى يولد فيعطى

له من وقف الولادة والطاهر على

قول مالك ان الغلبة حتى يولد

(قوله كارض مولفة) أي عليها

غير العا كارض الشام فلا يعمل

يشترط واقفها وعليه المقدم المذكور

أنه ع في الموقوف عليه (قوله

فالشروط باطل والوقف صحيح) فان

أصل من شرطه عليه الإصلاح

رجع عما أتفق لا بقبحه منقوضا

(قوله ويكون هذا يعني كلامهم)

أي ما ذكر من قوله في الجواب ان

الوقف اشترط كونه الخ (قوله فيكون

من نط التوظيف) أي من قبيل

التوظيف تقدم المراد ما جعل

ظلمة على الوقف أو غيره وله عمل

المناسب أن يقول من نط الإصلاح

وقوله كاهر قضية نط ل الواق

منه حقه أو ما يفي بحقه بعد اعطاء ما سقته في العام الآخر فانه يعطى ما لم يحمله في غيره
وأما ان أضاف لفظ غلة في كل عام فانه لا يعطى من ريع عام عن عام غيره (ص) أو أن من احتاج
من الحبس عليه باع أو أن تسور عليه فاض أو غيره رجعه أو أولوارثه (ش) يعني ان الحبس
إذا شرط أن من احتاج من الحبس عليه سم إلى بيع نصيبه باعده فله شرطه ويجوز ان احتاج
منهم أن يبيع نصيبه وعلى من ادعى منهم الفقر والمساحة أن يثبت ذلك ويجعل أنه لا مال له
ظاهره ولا ما ياتوا حيث عذرك من البيع إلا أن يشترط الواقف أنه مصدق في ذلك فيصدق
دون بينة وكذلك إذا شرط الواقف في وقفه أنه أن تسور عليه فاض أو غيره رجعه فله ملكا ان
كان تسورا ولو ارشاد ان كان متافا ان ذلك الشرط يتبع وكذلك لو شرط رجوعه صدقة فلفلان
عنه فالتسور وعليه اتباع شرطه والمراد بالوارث بيع الرجوع لو كان الواقف حيا حيث ذل المراد
بالسور والتسلط عليه على ما يجوز شرطه ثمانية. وله أو أن تسور الخ عطف على تخصيص
الذي هو على حذف مضاف أي كشرط تخصيص مذهب وكشرط ان تسور عليه فاض أو
غيره رجعه أو أولوارثه (ص) كسلي ولدي ولولده (ش) التشبيه في رجوع الوقف ملكا
لواقف أو أولوارثه والمعنى أنه إذا حبس على ولده ولولده حين التخصيص فانه يرجع ملكا كله
يبع وان لم يحصل بأس من الولد عند ملكه فلا ابن القاسم ومقتضى ما في الشرح ان محمل
الاختلاف ما لم يكن قد ولده سابقا والاختلاف بالتراع وبعبارة والذي يظهر أن الواقف متى في
كلامه على قول الامام على قول ابن القاسم لانه ليس في كلامه قيد اليأس الذي يشبهه ابن
القاسم ثم ان غفل عنه حتى جعل الواقف ولده لا يبيع الوقف وتم (ص) لا شرط اصلاحه
على متحققه كارض مولفة الا ان غلها على الاصح أو عدمه بما اصلاحه ونفقت (ش) أي
فلا يعمل بشرط اصلاحه على متحققه لانه كانه محمول فالشرط باطل والوقف صحيح فهو
معطوف على قوله واتباع شرطه ان اجازى ولا يتبع شرط كذا وكذا فالبيان ان نصيب على
الشرط لا على الوقف بل مرسته من غلته كأن من وقف أرضا مثلا عليها توظيف واشترط أن
يؤخذ ذلك التوظيف من الحبس عليه لانه غلته فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح وأما
لو شرط أن مرسته من غلته أو أن ما عليها من التوظيف من غلته فان ذلك جائز وهو المشهور
واله أشار بالاصح وقيل لا يجوز فان قيل اصلاح والتوظيف من غلته وان لم يشترط
الواقف ذلك فاشترط ما لم يرتب غلته قبل عدم الجواز فالجواب ان الواقف اشترط كونه على
الموقوف عليه وبحسب به من الغلة فلذلك جرى فيه الاختلاف والاصح الجواز هنا ولو اشترط
أنه يصرفه مما يتصل من الغلة فالظاهر أنه لا خلاف في الجواز ويكون هذا معنى كلامهم ثم
ان الاستثناء راجع للمستثنى على غير قاعدته الاغلبية من رجوع الاستثناء لما بعد الكاف
فقط لكن رجوعه الاول على معنى البقعة أو نحو ذلك وكذلك لا يتبع شرط الواقف عدم
البداهة باصلاح ما انتم من الوقف فلا يجوز اتساعه لانه يؤدي الى بطلان الوقف من أصله بل
يبدأ بمره الوقف واصلح لانه في ذلك البقاء لعينه والقيام بنفعه فقوله أو عدمه الخ عطف
على اصلاحه وقوله ونفقت عطف على اصلاحه من قوله لا شرط اصلاحه فيكون من نط
التوظيف على المستحق الوقف كاهر قضية نفد الموافق وأما محل الشارح فيقتضي عطفه على
اصلاحه من قوله أو عدمه بما اصلاحه المقتضى اشتماله للاتفاق لان الاتفاق عليه من

أي ان نقول الموافق يقتضي أنه عطف على اصلاح وصفه فيما قبل (قوله المقتضى الخ) صفة لطفه على اصلاحه أي ان عطفه على
اصلاحه يقتضي اشتماله للاتفاق الخ

فيه قار ٢ لان العطف يقتضي انفار ولا الشمول (قوله (٢) ليصلح الخ) فاذا احتاج الخلو لمارة فانه تكون على صاحب الخلو وعلى فانظر الوقت لاعي صاحب الخلو فقط وذلك لان ما صار اشركين وأما لو كان جميع النافع والكلان على صاحب الخلو وحده أو كان البناء المهدم وقفا لمحضاً والخلو وقفه وانهدم الأسفل للكان على الوقف فقط (قوله غايه لاخرج) منافقوه لا أجل أن تكرر المقصد أن اللام لتعطل لاجابة على أنه لا يصح جعلها غايه لاخرج لان المعنى حينئذ وأخرج الساكن اخراجاً مستمراتها به لا كرفع أن نهاية الاخراج انما هو الاصلاح وانقض مدته كالركاء الا لا الكراهة تدبر (قوله فان سكت الخ) أي سكت الواقف عن اشتراط اصلاحه من غلته أو غيرها كبعض ما قال الشارح جبراً من قلت (٩) اكرأه من غير تغيير للجبس لانها لم تجبس الا للسكنى لا للكراهة قلت لان سلم

انها لم تجبس الا للسكنى لان الجبس قد علم انها محتاج الى الاصلاح ولم يوقف لها ما يصلح به فيالضرورة يكون قد أدت في كراهة من غير من حيث عليه عند الحاجة الى ذلك اه (قوله لكفرؤ) أي سواء كان على معين أو على غير معين وقوله أو وقفه في باط هذا ما يدخل تحت الكلى وقوله وكفرؤ ذلك أي كأن وقفها للقتال قطع الطريق (قوله ان كان يوصل اليه) الاول أن يقول ان كان ويوصل وقوله فان وقفه على معين أي بغير جهاد هكذا المفهوم من القول وأقاده بعض اشيوخ فقوله وبخرج بكفرؤ الموقوف على معين العهد فانه يتفق عليه من غلته كأما المسمى غير معين (قوله يتفق عليه من غلته ان قبله على ذلك) كذا رأيت نقس ابن عرفة عن الحمصي بهذه العبارة بخلاف ما في عب وشأ ما عبارة عب فقد تقدمت وأما عبارة شب فقال مانته واستقر بقوله لكفرؤ مما إذا كان وقفاً على معين فله يتفق عليه من غلته كأما المسمى

الاصلاح فلا حاجة لذلك كروا لانفاق معه الآن يقال المتبادر من الاصلاح الترميم بالبناء ونحوه فذكره بعد لفائدة وقال بعض ونفقته أي فيما يحتاج لتنفقة كطيوان (ص) وأخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى ان لم يصلح لتكريره (ش) يعني أن من وقف داراً أو نحوها على شخص معين لا أجل أن يسكن فيها احتاج الى اصلاح فان الموقوف عليه يتصرف في أن يصلح من عندده ما يهدم منها وبين أن يخرج منها لأجل أن تكرر تلك الدار ونحوها لا أجل الاصلاح فاذا حصل الاصلاح وانقض أجل الكراهة رجع اليها من حيث عليه فيسكنها بقوله لتكريره غايه لاخرج وله متعلق بقوله لتكريره والضمير للاصلاح ثم ان قوله وأخرج جواب عن سؤال مقدم من قوله لا شرط اصلاحه على مستحقه فكأن قال لا قاله فان سكت الواقف ما الحكم فأجاب بما ذكر (ص) وأنفق في فرس لكفرؤ من بيت المال (ش) يعني أن من وقف فرساً في سبيل الله أو وقفه في رباط من أرباب المسلمين ويخوذ ذلك فان نفقته تكون في بيت مال المسلمين ان كان يوصل اليه فان وقفه على معين فانه يتفق عليه من غلته ان قبله على ذلك والا فلا شيء له (ص) فان عدم بيع وعرض به سلاح (ش) تقدم أن الفرس الموقوف في سبيل الله تنفق من بيت المال فان عدمه ولم يوصل اليه فان الفرس يباع ويشترى بنفسه مالا يحتاج الى تنفقة كالسلاح لانه أقرب الى غرض الواقف والاو أن الضمير في عدم يرجع للانفاق المنهومان أنفق ليشعل ما ذا وجد بيت المال ولم يكن الوصول اليه الا يقال ولو رجع الضمير الى بيت المال فانه يزهد المعنى ويراد بعدم ولو حكمه فيشعل ما ذا كان موجوداً وتعد الوصول اليه (ص) كالأو كالب (ش) كالب تكسر اللام اذا أصابه الكلب الذي يشترى الكلاب فلا يأكل ولا يشرب ويحرم عنه بعض كل شيء فله حتى يموت ويرعاهات المعوض ويرعاهات أباها والمعنى أن الفرس الموقوف اذا أصابه الكلب وهو شئ يعثرى الخيل كالمنون وصار لا يتنفع به في خصوص ما وقف فيه وهو الفرس ولا لكن يتنفع به في نحو الطاحون فانه يباع فالتشبيه في البيع فقط لانه تشبيه تام في البيع والاشتراب منه سلاحاً لانه سيقتول عقبه وبيع ما لا يتنفع به وحينئذ اندفع ما عارضه من التداين عن كلامه وذلك لان ظاهر قوله كالأو كالب يباع ويعرض به سلاح كما هو حقيقة التشبيه وقضية قوله وبيع ما لا يتنفع به يشمل الفرس والكلب والحكم فيه أنه يباع ويجعل عنه في مثله أو نفسه لانه يشترى به سلاح (ص) وبيع ما لا يتنفع به من غير عفا في مثله أو نفسه (ش) يعني أن الشئ الموقوف على معين أو على غير

انتهى (قوله والا فلا شيء له) أي ويرجع له ويبيطل وقفه (قوله كالسلاح) أي ولا يعرض به مثل ما بيع ولا تشقه معين لانه يحتاج لتنفقة فقوله المصنف بعدو بيع ما لا يتنفع به الخ في غير ما بيع لعدم التنفقة بق ما كان مثل الفطرة والمجد اذا حصل خلل فان تطرأ أحد أولها فغاله مرفوعة عليه ما أويت المال فالامر بظاهره والاباحتى بهلكا (قوله فلا يأكل الخ) أي الكلب الذي هو لا مفرد الكلاب أي والكلب في الفرس لا يصل لتلك الحالة واللام يتنفع به وشرط البيع أن يتنفع به والى ذلك أشار الشارح بقوله والمعنى (قوله أو تشقه) أي ان وجد من يشاركه والا تصدق به كذا بعض الشراح ٢ (قوله فيه نظر) أجيب بأن قوله المقتضى صفة لاصلاحه لا صفة للعطف ومن المعاد ان الاصلاح شامل للانفاق بحسب الاضغ اه من هاشم الأصل

(قوله لان قوله في مثله أو شقصه يخرج ذلك) أي لان الشقص لا يقع في المصير بحيث تكون المصير مشتركتين المسجد وغيره
وأقول حيث كان المصنف يخرج ذلك حكمه ما عدا أو الحسن الصغير فانه قال يبيع حصر المسجد فإذا استغنى عنها وكذا أنقصه
وتصرف في مصالحه انتهى أي ومثله يقال في لزيت اذا صار لا يتفقع في خصوص ما وقف له وبصاره أخرى والشيوخ خلاف في حصره
العققة هل يتابع في مصالحه وكذا بسطه وفضلات ترميه وفتاد بسطه المكسورة ونحو ذلك وذكر في المصارعين بعضهم أنه أوجب بقوله
المصير البالية التي كانت في مسجد وأن يلبت و جعل الناس فيها حصر اجدد (٩٥) لاتباع ذلك الحصر البالية وتبقى مرمومة حتى

يقترع لها المسجد فما بعد هذا وجه
الفتحة وان نقلت المسجد آخر دون
يبيع مع غنى هذا المسجد الذي
كانت فيه اعيانه من المساحد مع
شد الحاجة فيجوز على قول أفتي به
بعض من تقدمنا من يقتدى به علما
وعلمنا على عمل به صرح له ان شاء
الله تعالى انتهى فظهر مما قلناه ان
المسئلة خلاف (قوله وما كبر
من الاناث) أي ولو في الغنم فانها
وان كانت فيها منفعة الحرف
ليكنها لله فيبيع ويبيع بغير
صغير فيها البين (قوله لا تغار الخ)
الاحسن عطفه بالرفع على قوله
و يبيع ما لا يتفقع به فانه ان عطف
بالجر على قوله غيره كان مختصا بما
لا يتفقع به فلهذا في قوله وان خرب
ورد بقوله وان خرب على قول أي
حقيقة يجوز انه وكذا رواية أي
الفرج عن مالك ان رأى الامام يبيع
ذلك الحصة جازو يجعل في مثله وقوله
ولو يغير خرب بمقابلته ما أفتي به
رشد يجوز ان يشروط رابع البدر
وذكر المصنف قوله لا تغار مع
استفادته من قوله غير عقار لانه غير
مفهوم شرط وليرتب عليه المبالغة
(قوله الاتوسيع كجسد) هو اعم
من الجامع لاخصاصه بالجمعة

مع من غير عقار اذا صار لا يتفقع في الوجه الذي وقف فيه كالنوب بخلفي والقرس بك
والعبد ويجوز ما شبه ذلك فانه يباع ويشترى بغيره ما يتفقع في الوجه الذي وقف فيه فان لم
يبلغ ثمنه ما يشتري به مثله فانه يستعان به في شقص مثله وقوله و يبيع أي وجوبه ما لا يتفقع به
المنفي هو النفع المقصود والواقف ولكن يتفقع في الجلة لانه بشرط في جهة البيع كون
المبيع ما يتفقع به وكلام المؤلف لا يشمل الحصر والزيت لان قوله في مثله أو شقصه يخرج
ذلك وقوله من غير عقار في محل حال تقديره ما يبيع ما لا يتفقع به حاله كونه غير عقار الخ (ص)
كان ألف (ش) أي كان ألف الموقوف غير العقار لا ينفد كونه غير متفقع به فانه يشتري
بالقيمة ما يشتري بثمنه اذا بيع وأما لو كان المثل عقار كان عليه اعادته كما يأتي (ص) وفضل
الذ كوروما كبر من الاناث في اناث (ش) قد علمت ان قوله الحيوان المحبس مثل أسفه في
التحسيس فاذا ثبت البقرات أو الابل أو الغنم ذكورا واناثا فاضل من الذكور عن التزو وما
كبر من الاناث وانقطع لبنه فانه يباع ويشترى بثمنه انما تحبس كالمها بقوله وفضل عطف
على نائب فاعل يبيع أي ويبيع فضل الذ كوروما كبر كبر البهائم من الاناث وقوله في اناث
متعلق بمحذوف أي وجعل ثمنه في اناث ومثل ما كبر من الاناث ما كبر من الذكور مما لا يباع
منها لكونه محتاجا اليه ثم لم يعدم الحاجة له دما كان فيه من المنفعة ولكنه يشتري بثمنه
منه أو شقصه لاجل الاناث فان قيل قوله وفضل الذ كوروا الخ داخل في قوله و يبيع ما لا يتفقع
به من غير عقار الخ قلنا قد ذكرناه في اناث ولو لم يذكر فهو ان غن فضل الذ كوروا الخ يجعل
في مثله أو شقصه (ص) لا تغار وان خرب (ش) عطف على ما من قوله و يبيع ما لا يتفقع به فهذا
مفهوم قوله من غير عقار صرح به لانه ليس بمفهوم شرط وليرتب عليه المبالغة والعطف قال
مالك لا يباع العقار المحبس ولو خرب وبها اجاب السلف دائرة دليل على منع ذلك (ص)
ونقص ولو غير خرب (ش) يعني ان نقص المحبس بمعنى منقوضه لا يجوز بيعه وكذلك لا يجوز
ان يبدل ببيع خرب ببيع غير خرب وفي ابن غازی ما نصه ظاهره ان الاعشار اجمع للربع الخرب
والنقص ولم أره منصوصا الا في ربع الخرب انتهى (ص) الاتوسيع كجسد ولو جبرا (ش)
تقدم ان المحبس لا يجوز بيعه ولو صار خربا بالاتفاق في هذه المسئلة وهي ما اذا ضاق المسجد
بأهل واححتاج الى توسعة ويجانبه عقار محبس أو ملك فانه يجوز بيع المحبس لاجل توسعة المسجد
وان أي صاحب المحبس أو صاحب الملك يبيع ذلك فلهذا هو أنهم يجوزون على بيع ذلك
ويشتري بغير المحبس ما يجعل حسبا كالاول ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين
ومعهم وأهل المؤلف بتقدير المسجد يكون للجماعة وتظهره كان المسجد متقدما أو متاخرا

ويذهبهم المصنف ان هذا الحكم بعد بانه ثم راد توسيعه وأما لو أريد بانه المسجد أو لا فلا يباع وقف ولا ملك لاجل توسعته اه
البدر (قوله ولو جبرا) مبالغة فيمدل عليه الاستئناس الجواز الشامل لوجوب إذهاب جميع المأذون فيه (قوله توسعة طريق
المسكين) في عجم وتبعه عب وسكت عن توسيع بعض الشلالة من بعض وهو متصور يؤخذ فاجوز من قول الشارح عند
قول المصنف وانبع شرطه ان اجاز ما كان لله فلا أي فيه أن يستعان ببعضه في بعض انتهى الآن في بعض الشروح
التنصيص بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف المذهب فيه لضيق الفقرة لان المسجد يأتي بجملة (قوله يكون للجماعة) تتبع عجم
فيه احترازه عن مسجد لصلوات المفردين هذا وفي جماع ابن القاسم ان ذلك في كل مسجد وفي التوابع مالك والاخوين وأصبغ وابن

عبد الملك ان ذلك انما يجوز في مساجد الجوامع لا في مساجد الجماعات اذ ليست الضرورة فيها كالجوامع انتهى وضوء بعض الشيوخ
 واقصر عليه بعض الشراح معرضين كلام عجمي (قوله من المصاة) أي فلا يباع حبس لتوسعتها قال عجمي والفرق أن أقامة الجماعة
 فيه سنة يقال على تركها على الظاهر أو واجبة والوضوء من المصاة لا يفضل فيه انتهى وقال الرامح لا يجوز صاحب الارض على بيع
 أرضه لغيره في المصاة انتهى بل الوضوء في البيت افضل (فرع) للناظر هدم ميمناه وجعله برنامنا كانه المصلحة (قوله وأمر) أي
 المحبس عليهم وجوبا (قوله يعني ان من تعدي) لا يعني أن هذا حال كلام المصنف على التعدي أي أو ما اذا هدمه خطأ قبل هو كذا
 أو ينقض على انه يلزمه فتمته واداهه بطله غير وقت تبين أنه وقف فانهظر أن عليه القصة أيضا قال عجمي ثم وجدت عندي ما نصه
 فالذهب هاتر المقيمة أي قيمته بتملة (٩٦) أن فوت النقص أو ما بين القيمين ان لم يقوت النقص وفرره عجمي فقال ما حاصله

أما اذا هدم وقفاً فعليه قيمته أي
 قيمة ما تنقص وبأخذ به النقص
 وما تنقص وان تصرف الهادم في
 الاتقاض فعليه قيمة البناء قائما
 (قوله فالذهب الخ) أي وسواء
 كان التعدي واقعه أو الموقوف
 عليه وما ذكره ابن عرفة عن ظاهر
 المدونة معارض بنقل التوارد عن
 العتيبة وجوع الناصر للقاضي بين
 القولين فقال عليه اعادته ان كانت
 الاتقاض باقية بقيمته ان أزل
 الهادم أنقاضه بقرع ونحوه وعلى
 ما قاله المصنف لو أعاده على غير
 صفته جعل على التبرع ان زاد فان
 نقضه فهل يؤمر بأعادته كما كان
 أو يؤخذ منه قيمة النقص تردد
 فيه النساطي (قوله القيمة لمساكن الخ)
 اعلم أن المشهور على كل حال لزوم
 القيمة لمن هدم المأوى أو الموقوف
 ففيه معات (قوله أعاد أو غيره)
 المناسب حذف قوله أو غيره
 اذ الهدم لا يكون في غير العقار (قوله)
 ويؤخذ ما بين القيمين كما اذا قوم
 قائما بعمرة ومهمل ما يستعينها
 أربعة فخطها وقضى على ذلك كل

عبارة يقال لهما وعليه ما بين القيمين (قوله الفرقة) بضم الفاء المهملة وأصغر وأشهر من كسر هاء ز ر الله الخلق منه
 أي خلفهم (قوله باعتبار ما تدل عليه) أي لا باعتبار كونها الفاظ تدل على صحة الوقف مطلقا (قوله وأولادهم) مقدر في الثانية دليل
 ذكره في الثالثة وأما في الفرقة فلا يشترط ذكره لأنه مستغنى عنه ذكر الفرقة ولم يقل وأولادها كما هو الظاهر لتأويله بمن ذكر (قوله)
 وولدي الخ) يدخل ولده الذي ذكره ولادته الذي ذكره ولادته الذي ذكره ولادته الذي ذكره ولادته الذي ذكره ولادته الذي ذكره ولادته الذي ذكره
 بينهم في القسم (قوله هو ولد البنت) هذا تخصص القبط ببعض ما يطلق عليه لغة انه يطلق لغيره على أولاد أولادهم كذا وبنت
 وان سقط (سقط) المتبادر بنت الوافق وان المعنى وان سقط أي الولدان كان ولد ولدت الوافق وهكذا وبنت البنت ما يشمل بنت
 الوافق وبنت ابن الوافق وهذا الاحتمال أفيد وان كان غير متبادر (قوله وعقب) لا يعني أن يجري العمل بدخوله فيه إلى آخر طبقه
 وما جرى به العمل يقدم لأن الفاظ الوافقين تجري على العرف

(قوله وأولادى وأولاد أولادى) يحل بثله الآن بحرى عرف ببلد الواقع بجمعه على الذكور وفي الشيخ أحد المفهومين كون هذه الألفاظ لا تتناول المضافات تتناول أولاداً وأولادهم كروا وأولادهم وكذا وبالآخرى دخول ناث السلب مع الذكور وحينئذ فالمراد بقوله بنو بنو بنو أولادى وأولاد أولادى (قوة الصورتين) الصورة الأولى وأولادى وأولاد أولادى الثانية بنو بنو بنو ثم لا يخفى أن نكاههم وأن أولادى وأولادى ليس فيه خلاف وليس كذلك بل من محل انشلاف نص الوقايف من رشتنا إذا قال حسبت على أولادى وأولادى وعلى أولادى وأولادى فذهب جامع من الشيوخ إلى أن أولاد البنات يدخلون في ذلك وفي ابن وهب عن مالك لأشئ لو لم البنات في ذلك (قوله نظراً آخر الكلام) أي الفى هو قوله (٩٧) وأولادهم وقوله وأولادهم لا ينفك الكلام لا يخفى

منه حكم ما اذا جاع فصارت فائدة قلبه فلهذا جعلنا قوله وأولادى وأولادى على صورة واحد نحو ونى بنى على صورة أخرى فهم صومر وان طائفتا سنة لانسانه (ص) وفي ولدى ولدهم قولان (ش) يعنى انه اذا قال حمى دارى على ولدى ولدهم هل يدخل فى ذلك ولدا البنت نظر الاثر الكلام ولا نظر الاول الكلام قولان ومثل ولدهم ولده بصغر الافراد والفرق بين هذا وبين قوله ولدى ولدى والعرف هو انى لما نى الصغر واصناف الاله لانه قد صرعه عن نفسه ولما نى بالظاهر اضافة لنفسه فقد تخصص ذلك أى بتقديمه عنى بالتحلاف فى السابقة دون الاولى (ص) والاخوة الاتنى ورجال اخوتى ونساءهم الصغر وبنى ابى اخوته الذكور واولادهم وآبى أوأولى العصبه ومن لورجعت عصب (ش) يعنى انه اذا قال هو حمى على اخوتى فانه يتناول الاتنى ولو اختلفا وما اذا قال هذا وقف على رجال اخوتى أو على نساءهم فانه يتناول الصغير والصغيرة معهم واذا قال هذا وقف على بنى ابى فانه يشمل اخوته الذكور خاصة أشقها وأب وبشمل أيضاً ولادهم الذكور خاصة دون الاناث واذا قال هذا وقف على آبى أوأولاهو وقف على أمى فانه يتناول العصبه لان أهل أصل لا فليدخل الابن والاب والجد والاخوة وبنوهم الذكور والاعمام وبنوهم ويتناول أيضاً كل امرأتهو كلته حلالاً فرضاً كانت عصبه كالأخت والعمة والبنت وبنات الابن وتدخّل بنات العم ولو بعدن فتقدير كلامهو يتناول من الرجال العصبه ومن النساء امرأتهو رجعت عصبته أى كانت عصبه أعظم من أن تكون عصبه غيرها أم لا ودخلت الام والجد من جهة الاب وراى معنى من فأنث عصبته ولم يراع لفظها والافعال عصب ولا يقال الاولى مرارة اللفظ لانقول على ما لم يقدم حاييل على التانيه فيكون الاحسن مرارة معناه هو قد دل على التانيه هنا رجعت فالاحسن في عصب التانيه (ص) وأقار بنى أقارب بهيته مطلقا وانصرى (ش) يعنى انه اذا قال هذا حمى على أقاربى فانه يدخل أقاربى من الجهتين أى من جهة أبيه ومن جهة أمه فيدخل كل من يقرب لابه من جهة أبيه أو من جهة أمه من الذكور والاناث ويدخل كل من يقرب لاه من جهة أمه أو من جهة أبيها من الذكور وان من الاناث فتدخل العمت والخالات والاخوات وبنات الاخ وبنات الاخوة وابن الخالة وابنه اشار بالاطلاق والفرق بين المسلم والذى منهم الصدق اسم القرابة على ذلك وزعم انه فى الخمرة لمتنى الساج عن أشبه وهذا مفرع على صحة الوقف على الذى يكامل أول الباب وهذا يقطع قول ابن غازى بلامه من ذكر ما له المؤلف لكن لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده وجعل به وان قصواى بصدوا ولم

(١٣ - خرنبي سابع) كلامه أولا ولا بد أن فيه الوقف على النفس وهو باطل لأنه في القصد ما هانئ به وعرف مصر لا بد من
هو ولا ولد ولا أمه ولا أبوه هو ظاهر (قوله أن أهل أصل لا ل) لا تناسب أن يأتي بالتعليل على هذا الوجه فالاولى أن يقول ويشمل
أهل آل في دخول من ذكره وذلك لأن أهل أصل لا ل أي فيصير في آل جار على أهل دفعا لما قال أن آل معناه الاتباع فيتناول
غيره ما ذكر (قوله فيكون الخ) يعني أن يقال لم يقل رجل بل قاله - است ولم يتقدم ما يدل على التائب (قوله هو باسط) أي بقوله وانواعه
في الفسخة قلت في الجوابي وقوله لكن لا يلزم الاول أي تأتي بالتعليل فيقول أنه لا يلزم من عدمه شيء - ته عدم وجوده (قوله ولم أر الخ)
اعتراض على هذه النسخة أي التي هي قوله وان قصروا من حيث عدم الوجود والاول اعتراض على نسخة نصري من جهة الفقه

(قوله وموالبه المقتضى الخ) وإذا قال وقف على عتاقى وذريتهم اختص ممتلكاتهم ولا يشمل عتقاً له وفروعه (قوله حول الخ) المناسب أن يقول بينه وبين المحبس عليه أئتي (قوله أصل الواقف) أى وإن علا وفروعه وإن سفل (قوله ولا يدخل المولى إلا بالعلن) أى الذين اعتقوا الواقفين قوله إن لم تكن (٩٨) قرينة (أى على دخول المولى إلا بالعلن وإذا قال وقف على عتاقى

لا يتناول إلا الألبان. أى حيث كان العرف كذلك أى وأقال وقف على عميدى وكان العرف بقصرهم على السود كعرف مصر فلا يدخل الألبان لأن باب الوقف من جهة الأبواب التى يعول على العرف فيها (قوله لا بد بعين) أى أنتم لها وكذا قوله للستين أى أنتم لها وتبع المصنف فى هذا التفصيل ابن شعبان وهو مخالف لعرفنا لأن والحاصل أنه متى جرى عرف بشئ يتبعه وافق ما ذكره المصنف أو خالفه (قوله من الأطفال والكهول والشيوخ) المناسب أن يقول والأحداث (قوله وألبه أشار بقوله الخ) هذا مشكل حيث قال الأرملة هو الذى لازوج له والأرملة هى التى لازوج لها مقابل بين الأرملة والأرملة فضتبه عدم دخول الأرملة فى الأرملة فكيف نصح الإشارة بحجاب بأن الأرملة تشمل الذكر والأنثى فإذا أريد أن يتخصص على خصوص الأنثى تبادلتها فقال أرملة وبعد كتبى هذا وجدت عندى ما نصه قوله وألبه أشار بقوله كالأرملة أى أن الأنثى تدخل فى هذا اللفظ لأن المرأة يطلق عليها أرملة بل إنما يطلق عليها أرملة كما تسمى البساطى كذا فاد بعض المحققين وهو يرجع لما قلناه فى المعنى تندب (قوله ليس من باب الأسقاط

هذه النسخة كما أشاره البرموني ونصرى لعمق فى نصارى لكنهارديشة والمراد آثار به التصارى القميمون وأما الحر بيون فلا يدخلون اتفاقاً ولا فرق بين اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار الممنين (ص) وموالبه المقتضى وولده (ش) يعنى أماً إذا وقف على موالبه فإنه يدخل فيه المقتضى بفتح التاء وهو الذى اعتقه الواقف ويدخل فيه أيضاً ولحقن أعتقه الواقف أصله فإن نزل أجرى على ماحر وهو أن كل ذكراً أو أنثى يحول بينه وبين المحبس أئتي فليس يولد ولا عقب (ص) ومعنى ألبه وألبه (ش) الضمير فى الموضعين يرجع لواقف والمقتضى أنه يدخل فى وقفه على موالبه ألبه من أعتقه أصل الواقف ومن أعتقه فروعه ولو قال وموالبه من له أو لأصله أو لفروعه ولو قال ولو بالحر لكان أشمل فإنه يشمل من ولادته للمقتضى ولو بالحر ولولادة وعقب ومن ولادته لأصله كذلك ومن ولادته وفروعه كذلك ولا يدخل المولى إلا بالعلن على مذهب المدونين لم تكن قرينة (ص) وقومه صعبته فقط (ش) يعنى أن الواقف إذا قال هذا وقف على قولى فإنه لا يدخل فيه إلا العصبة الرجال دون النساء ولو رجع عن قال بعض شيوخ عبدالحق وبنقى الرجوع على ذلك إلى العرف أن كان عرف (ص) وطفل وصبي وصغير لم يبلغ ويغف شباب وحدث لار بعين والأفكهل للستين والأفشيخ (ش) يعنى أنه إذا قال هذا وقف على الأطفال أو لولادى أو على مسفار أو لولادى أو على صبيان أو لولادى مثلاً فإنه يتناول من لم يبلغ فقط ذكراً كان أو أنثى وإذا قال هذا وقف على شباب قولى أو قوم فلان أو على أحدائهم فإنه لا يدخل فيه إلا من بلغ ولم يجاوز أربعين عاماً وسواهم فى ذلك الذكر والأنثى وإذا قال هو وقف على قهول قولى أو قوم فلان فإنه يدخل فيه من جاوز الأربعين عاماً إلى أن يبلغ من العمر ستين عاماً وإذا قال هو وقف على شيوخ قولى أو قوم فلان فإنه يدخل فيه من جاوز الستين عاماً إلى آخر عمره وسواهم الأصغر والأنثى فقوله (وشمل الأنثى) راجع للجميع من الأطفال والكهول والشيوخ كما لو قال هو وقف على أرملة قولى أو قوم فلان فإنه يشمل الذكر والأنثى لأن الأرملة هو الذى لازوج له والأرملة هى التى لازوج لها وألبه أشار بقوله (كالأرملة) وشمل بكسر الميم وقضها كما هاء الجوهري (ص) والملك للواقف (ش) يعنى أن المتهور أن الوقف ليس من باب الأسقاط بل الملك ثابت للواقف على العين الموقوفة بالمعنى الآتى ولما كان هذا هوهم أن الواقف الفلانى ذهى فأنتمنا الملكية قال (لأنه) فإن الموقوف عليه هو الذى عاك الفلانى والفلانى والابن والصوفى والورث من الحيوان وإذا كانت العين الموقوفة على ملك الواقف (فقد) إن كان حياً (ولو أوتيه) إن مات (منع من ير بدصلاحه) الثلاثى الإصلاحي فى تغيير معالنه فإن يمنع الوارث فالأمام وهذا إذا أصلها أو ألقطعهم أصلها فنظر فى ابن عرفه فى الكبير (ص) ولا ينسخ كراؤله يادة (ش) يعنى أن المحبس إذا صدرت إجارته بأجرة التسل فإنه مخصص ببد فيه فإن الإجارة لا تنسخ لتلك الإجارة فلا تنسخ صدرت إجارته بدون أجرة التسل فإن الزيادة تفصل عن أرادها كان حاضر الإجارة الأولى أو كان غائباً ويعتبر كون الكراه كراه التسل وقت عقد الإجارة فإن كان قبل من كراه التسل وقت العقد قبلت الزيادة أى ما لم يكن المستأجر يدفع

ومقابل المشهور أن الوقف من باب الأسقاط ومن فافقت ذلك أنه لو حلف شخص لا يدخل دار فلان ثم وقعها الزيادة ودخلها الخالف فإنه يبحث بخلاف ما إذا بناها مسجداً أو خزانة وبينه فلا حث ثم ظهر مشروعه للساحد ونحوه فى التفسير خلافاً لما فى أنه قال فى الأخيرة اتفاق العلماء فى المساجد أنهم من باب الأسقاط كالعتق لملك لا حديق القوة تعالى وأن المساجد حلت فلا تدومع الله أحد أو لاهاق منهم الجمعة والجماعة والبيعة لا تنام فى المملوك (قوله تغيير معالنه) أى ما جعله من صفاته التى كان عليها أى بحيث يصير على هيئة أخرى غير الموقوف عليها (قوله ولا يفسخ كراؤله يادة) أى إذا كان الكراه وجبياً أو مشاهرة وتقد الكراهية

لا يفسخ الا الاثر وما يدون تقسده الفسخ ولو كان كبر المثل انتهى (قوله وما يرد الا اثره فتراد بان) لا ينجى أن هذا ينقض قوله
 ما يمكن المستأجر بدفع الزيادة فهو أحق وذلك لأن قضيته أن يقول وما يرد الا اثره فتراد بان المستأجر قضية قوله وما يرد الا اثره
 أن يقول ما يمكن المستأجر يزيد (قوله حيث وقع العقد أو بالبداء) أي فصار الأصل عدم الغبن (قوله حيث وقع من غير بداء) أي
 فصار الأصل الغبن (قوله وبعبارة ما) حذو عبارة عجم والاولى الجزى (قوله لا يمكن ذلك إلا أن يرد) بذلك وقعت المغارة كما تقدم
 (قوله فان بلغت فاستلقت في بطن من زاد) أي فالحق له هذا الذي زاد أجره المثل ولا عبرة بزيادة الساكن ولو زاد على أجره المثل
 وحاصله أنه إذا صدرت اجارته وأرادون أجره المثل وبلغ شخص أجره المثل فسقط اجارة الاول ولو التزم ثالثا بالزيادة على أجره المثل
 ولا يكون أحق بوضع يده ولو زاد على من بلغ أجره المثل هذا معناه على ما فهم عجم عبارة عجم ولا ينجى بعده اذ يقال كيف يكون
 الطارئ الزائد أجره المثل أحق بمجرد الزيادة مع أنه لم يحصل منه عقدا يجار مع الناظر أقول ويحتمل أن تجعل عبارة عجم المذكورة
 على خلاف ما فهم عجم أن المعنى فلذا بلغت أي التزم الساكن الزيادة كان أحق ولا يلتفت في بطن من زاد بعد ذلك وأقول حسان
 الواقف لم يشترط شيئا فيقال فلان زاد أجره المثل والتزمها الساكن كان (٩٩) أحق لو وقع عقد مقدمه في الجلب لم يرد

الآخر على ذلك والا كان أحق
 لو وقع المثل في العقد ما يلزم
 الساكن تلك الزيادة أي لا قلنا
 فهذا الذي يظهر أنه جمع بين
 الطريقتين في الجلب وبعد كسبي هذا
 رأيت عندى ما نصه قوله ولا يفسخ
 أي إذا وقع العقد وأما إعطاه
 انسان أجره المثل وأعطى غيره
 أكثر من الزيادة تقبل بالإشالة
 لم يحصل عقد تعامل انتهى فهذا
 الكلام مما يقوى البعث المسمى كور
 مع عجم (قوله فانه يجب ان
 ذلك أي ولو لم تدعى ذلك بخلاف
 ما قبل الخ قال عجم بعد عبارة
 المذكورة هنا وانظر لو كانت
 الزيادة عليها في أجره المثل ونزيد
 عليها وطلبت البقاء ففسد ما بقي
 بأجره المثل فهل يجب ان ذلك

الزيادة فهو وأحق وما يرد الا اثره فتراد بان العقد حينئذ لم يخل وأبان كون كراه
 الاول فيه غبن على الثاني حيث وقع العقد ولا بداء والاستقصاء وعلى الاول أنه ليس فيه
 غبن حيث وقع من غير بداء وعليه ونحوه فيكون على الاول وبعبارة وان وقع كراه الوفاء
 بدون أجره المثل وزاد آخر على المستأجر فانه يفسخ الزيادة فان طلب من زيد عليه أن يسبق
 بيده ويدفع الزيادة لم يكن له ذلك إلا أن يرد على من زاد حيث لم تبلغ زيادة من زاد أجره المثل
 فان بلغت فلا يلتفت في بطن من زاد وهذا في غير المدة فانه إذا كانت تعمل وقت وقعت اجارته
 بدون أجره المثل ثم زاد عليها شخص وطلب البقاء بالزيادة فلها يجب ان ذلك (ص) ولا يسم
 الاماض زمنه (ش) يعني أن الجبس اذا كان على قوم معينين وأولادهم فان الناظر عليه
 لا ينقسم من غلته الا ما مضى زمنها ووجب وأمان كانت الفلحة عن منافع مستقلة كسكنى
 أو زراعة ونحو ذلك فانه لا يجوز أن ينقسم ذلك قبل وجوبه لانه يؤدي الى إضرار المورود
 والغائب واعطاه من لا يصبى اذ مات وأمان كان الجبس على غير معينين كالغفر او الفزاة
 فانه يجوز ان ينظر على الوفاء ان يكره بالتقصد ويقسم غلته على أهلها لا من من ذلك قوله
 الاماض زمنه مستثنى من نائب الفاعل أي ولا يقسم غلته من من الزمنة الا غلته من ماض
 تخلف المضاف من الاول وأقسم المضاف اليه مقامه فصار ولا يقسم زمن الا غلته من ماض
 تخلف المضاف من الثاني وآخر المضاف اليه وأقيم حقه مقامه فصار ماض زمنه وزمنه
 صرفوع بعض (ص) وأكرى ناظره ان كان على معين كغلتين (ش) يعني أن الوفاء اذا كان
 على قوم معينين وأولادهم فانه الناظر عليه لا يجوز له أن يكرى أكثر من سنتين ونحوهما فان

أولا يجب ان ذلك اذا ارضيت النباه بكل الزيادة والظاهر الاول (تنبيه) اذا أكرى الناظر بغير أجره المثل ضمن تمام
 أجره المثل ان كان مديا والارجمع على المستأجر لانه مباشر وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بان
 الاجرة غير أجره المثل فان كلامهما ضمن فبده أنه انتهى وأجره المثل ما يقوله أهل المعرفة (قوله فيجوز له أن يكره بالتقصد) أي
 أربعة أعوام ونحوها كإباني (قوله مستثنى من نائب الفاعل) أي بحسب التقدير لا يشافي انه هو نائب الفاعل (قوله وأثبت الصفة
 الخ) أي تخلف نائب الفاعل فصار ولا يقسم الاماض زمنه كما تقوله المصنف (قوله كالسنتين) كان ينبغي للمصنف اسقاط الكاف
 قال المتبني يجوز كراه من حبس عليه أربعين من الاعيان أو الاعقاب لعامة من لا كره رواية ابن الصامم وبه القضاء كأقلام المواق
 فاذا علمت ذلك فنقول الشارح ونحوهما أي ان الكرف لا يدخل أي ادخل سنة فقط وقد علمت ان المناسب حذوها فكان الاول
 للشارح أن يقول الكرف استقصائية لا تدخل شيئا تقول المصنف كالسنتين ظاهره بالقسدا وبغيره لكن بغيره باتفاق وبه على أحد
 القولين لأن السنتين والثلاثة عند المصنف قريب ومفهومه لو كان أكثر من السنتين والثلاثة لا يجوز ذكره ونقد ولا غيره لكن به
 باتفاق وبغيره على أحد قولين لأن ما زاد على الثلاثة بعد فاشمل كلامه على الاقسام الأربعة التي ذكرها ابن رشد إلا أن قضية المصنف
 ترجيح ذلك القول

(قوله كالاربعة أعوام ونحوها) النصوصة فالحكمة خمس سنين وهذه طرية بقدرى مما جعل قضاء طرية على ما نقل ابن مزين والذى ذكره المواق أن الذى استخصه قضاء طرية كونه لاربعة أعوام خوف اتداسه طول مكته بدمكته ومن المعلوم أن ما يقوله المواق يخدم على غيره فلهذا المناسب حذف ونحوها (قوله عشرة أعوام الخ) هذا يقيد أن الكفاية في قول المصنف كالعشرة استقصائية لا تدخل شيئا هو كذلك فقد قال ابن رشد قال عبد الملك وقد أكرى مائة منزلة لعشرين سنين وهو صدقة على هذا الحال كذا ذكره المواق (أقول) ووقع ذلك من مالك فيقال إنها قضية انفاسية فلا يلزم منه القصر على العشرة إذ يحتمل أن يكون يقول بالجواز ولو خمس عشرة سنة ثم إن بعض الشيوخ قد يقول المصنف ولبن مرجعها كالعشر أى من غير واسطة بينه وبين المعين بأن كانت له بعد المعين بلا واسطة أما إذا كان لا ينقل (١٠٠) إليه إلا بعد واسطة فعلة المنع موجودة انتهى (قوله السنين الكثيرة) أى ولو

أزيد من أربعين عاما أى مع شرح
فجعل الاجرة ليعربها في تنبيه
قد علمت من كلام المواق وشارحنا
مصلحة كل كلام المصنف على الدار
وى كلامه غير خلافه وحاصلها أن
كلام المصنف أى الذى هو مسألة
وأذكرى ناظره الخ في خصوص
الارض وأما الدار فيفضل فيها إذا
كانت على غير معين فلا تكرر
أكثر من عام وأما إذا كانت على
معين فلا تكرر عاما (قوله وإن
بنى بحبس عليه) أى بالخص
أو بوصف كاملة (قوله فبنى فيه
بنينا) أى وأصله بحسب (قوله
فإن بنى فيه حبس) أى ولو بعد البنية
(قوله فالتشهوران حبس) ومقابله
أنه لو بنى فيه (قوله وملكه) فعل
ماض أى ملكه أو أوقف ما بنى (قوله
فله نقضه) لا يخفى أنه هذا يعلم أن
اصلاح بيت نحو ما علم على الوقف
لا عليه ولا يتأقبه قوله وأخرج
السكن الموقوف عليه للسكنى
ليكرى له على ما إذا أوجب جدنى
الوقف ربع بنى منه (قوله وهذا
إذا كان ما بنى) راجع لجميع

كان على قوم غير معين كالقراءة فله يجوز أنه يكرهه أكثر من ذلك كالاربعة أعوام
ونحوها وفى الكلام حذف نقضه وأرى ناظره لم يدر من مرجعها بل دليل قوله (ولبن
مرجعها كالعشر) وصورته أن من حبس على زيد ثم عرف أنه يجوز له عمر وفاته يجوز له عمر وأن يكرهها
من زيد عشرة أعوام وسواء كان المرجع بنفسه عليه أو ملك فلهذا الزاوية عطف شين
على شين فعطف من مرجعها على ذلك المقدور عطف كالعشر على كالتنين ثم إن كلام
المؤلف مقيد بما إذا لم يشترط الواقف مدة أو الاعمال على ما شرط وعما إذا لم تدفع الضرورة
لا أكثر من ذلك لاجل مصلحة الوقف كما وقع في زمن القاضي ابن باديس بالقرى وإن كان دارا
حبس على الفقراء خربت ولم يوجد ما يملح به فأبقى باسم أنكرى السنين الكثيرة كيف تسر
بشرط اصلاحها من كراهواى أن يسمى بيعها وهو المولع عليه والمراد بالناظر في كلام
المؤلف هو الموقوف عليه وأما غيره فيجوز له أن يكرى أزيد من ذلك لأن عبوته لا تتنسخ
الاجارة (ص) وإن بنى بحسب عليه فإن مات ولم يبن فهو وقف (ش) يعنى أن من حبس عليه
ربع مثلا بنى فيه بنينا فإن بنى أنه حبس أو ملك عمل عليه فإن مات ولم يبن فالتشهوران
حبس ولا تكرر ثورته فيه قبل أو تكرر قوله فهو وقف أى الواقف لا يقبل أنه وقف غير يجوز لانا
نقول أن الحبس عليه إنما بنى الوقف وملكه فهو محذور يجوز الامل ومنهم من يحسب المولى
الاجنبى في الوقف شيئا فله يكون ملكا كافى النواذر والقرس كالبنيان وإذا كان ملكا لله نقضه
أو قبضه منقوضا كان في الوقف ما يدفع منه ذلك وهذا إذا كان ما بنى لا يحتاج إليه الوقف
والادوى من القلة فقطع بمسئلة ما بنى الناظر (ص) وعلى من لا يحاط بهم أو على قوم
وأعقابهم أو على كوله ولم يعقبهم (ش) يعنى أن الحبس إذا كان على قوم لا يحاط بهم كالقراء
والمجاهدين وما أشبه ذلك أو على قوم وأعقابهم من بعدهم أو على ولده وولده أو أخوته
أو أولادهم وما أشبه ذلك وهم غير معين فإن المتولى على الحبس يشتم غلته على من حضر من
القرء ونحوهم ويضلل أهل الحاجة على غيرهم ويضلل أهل العيال على غيرهم
في الغلبة وفى المسكن باحتداد لان قصد الواقف الاحسان والارفاق بالموقوف عليهم
وسد خلفهم فان استروا فى الفقر أو الغنى فانه يؤثر الاقرب على غيره فقوله (فضل المولى)

المسائل المتقدمة لخصوص من يملكه كأيون خد من كلامهم (قوله وعلى من لا يحاط به) أى وأحاط به ولكن
يحصل لكل منهم ما لا يتعقبه كالفلس (قوله فله استروا) أى إما بتقديم من التقديم إذا كانوا متساويين بالفقر والغنى وأما إذا
تساووا في ما فله يؤثر الاقرب أى الوقف وأعطى الفضل لمن يملكه أى بأن وجد اقرب وقرىب وإذا اختلفوا بأن وجد قرىب بقرىب وأقرب
غنى أو فقر القرىب على الغنى الاقرب فان تساوا وافتراو غنى ولم يكن أقرب ولا قرىب وليسهم في مثل الخلافات تكرر على علمهم
و يقسم كراهيتهم بالسواء لأن رضى أحدهم بما يصير لا يحاسب من الكراهى يسكن فلهذا ذلك ثم إذا كره المصنف من اعتبر
الحاجة في الوقف على قوم وأعقبهم أو على كوله ومنه على زيد وعمر والفقر بنى أعقابهم في الابتداء لا فى الودم ولما قال المصنف ولم
يجز ما كن الخ (قوله فضل المولى) أى الناظر والمراد بالتفضيل التقديم فيصدمون على الأغنياء لأن يفضل عن الفقراء
وما ذكرنا من أن التفضيل مراد به التقديم كرم بعض الشراح والاسن أن يراد به ما يشبه التقديم والزيادة كافى تفضيل ذى العيال

لأن المراد من زيادة (قوله أهل الحاجة) أي بزيادة احتياضه على من له كفاية من ماله على ما ذكره عليه (قوله والعيال) ظاهره وان لم يكن ذا حاجة لا معظنة الاحتياج فله الشجر كرم البرين وقضية جهرا من الفسق في العيال لا يبطي نيا (قوله ثم استغنى) أي أوترك طلب العلم متلافا كلام الشارع فيما إذا كان الوقف على جماعة موصوفين بالفقر والضعف وقوله ان من استغنى أي أوترك طلب العلم مثلا أي أولم يشترط إلا أن الناظر رأى في ذلك مصلحة قبل منزلة شرط الوقت ولذا جعل الناظر (قوله فانه يحمل على التفسير عود) بخلاف المذهب السني غير من انه يحمل على عدم الرجوع وهو ظاهر قول مالك في رواية في وظاهر ابن عرفة ترجمه بخلاف ما في عب وحيث قلنا بأنه سافر لرجوعه فاعني حقه فله يسوعه أن يكرى موضعه إلى أن يرجع كالمصرح به ابن يونس وقوله على معينين محصورين كان قال وقف على زيد وعمرو وبكر الفقراء وأطلة العلم (١٠١) أو على القرقة الثلاثة كالصائفة والمغاربة

الفقراء وأطلة العلم والحاصل ان من سبق فن لم يكن فيه الوصف فانه يخرج من فيه الوصف والعبرة به في أول الامر لا في الدوام أي لا بشرط وأرى ناظر كاتدم فان تساوا في الوصف سبق بالسكنى فهو أحق والغلط كالسكنى (قوله فإذا زال الفقر أوترك العلم أخرج) بقى ما إذا كان الوقف على الشباب أو الأحداث ونحوهما فليس من الوقف على معين وهذا واضح ان لم يقل على الشباب من أولاد فلان مثلا والأفعول من الوقف على معين مع أي يخرج بزوال هذا الوصف والحاصل ان الوصف بشباب ونحوه ليس كالوصف بالنظر لأن وصف الشباب ونحوه ما كان أمرا الزاميا فلا كان زواله مؤثرا مطلقا لأنه لا يمكن عوده بخلاف الوصف بالفقر فلا يؤثر زواله قطعاً لا مكان عوده

باب الهبة

(قوله التبدل ذاتها) أي قد يعبرص لها الوجه كالهبة المضطر والحكمة كالتبدل بين يستعين

أهل الحاجة والعيال) راجع الى المسائل الثلاث وقوله (في غلة وسكنى) استغنى بقوله فضل على المشهور ومقابله لابن الماحشون لا يفضل الأشرط من الواقف وفهم من كلام المؤلف انه اذا عين كزيد وعمرو وبكر وهند وظاهره وقف على هؤلاء متلا ونحو ذلك فانه يسوي بينهم الذكر والانثى والغني والفقير والكبير والصغير والحاضر والغائب سواء في الغلة والسكنى (ص) ولم يخرج ساكن لغلة الأشرط أو سافر انقطاع أو بعيد (ش) يعني ان من سكن في الحسب على نفسه ثم استغنى فانه لا يخرج من الحسب لأنه لا يمكن أن يسكن غيره فمعه ولو كان غيره مجتاهداً فيك ولو لم يكن في الريع سعة لأنه لا يمكن حتى فلا يخرج الا رضاه لأن يكون الواقف شرط أن من استغنى يخرج لغيره فانه يعمل بأمره يكون الساكن سافر انقطاع أو سافر سافر ابعدا فيسقط حقه من السكنى ولغيره أن يسكن مكانه فلو جعل حله في سفره هل هو سافر انقطاع أو سافر عود ورجوع فانه يحصل على أنه سافر عودا البعد وهو الذي يحمل صاحبه على الانقطاع وكلام المؤلف فيما إذا كان الحسب على معينين محصورين والأربع اخرج من زال منه ذلك الوصف كقوله وقف على الفقراء وأطلة العلم متلا فان زال الفقر أوترك العلم أخرج

باب يذكر فيه أحكام الهبة والصدقة والعمرى

وحكمها أي الهبة السند ذاتها قال ابن عبد السلام ويستحب كون الصدقة من أنفس ماله وصحة ونها في الأقارب انتهى والمناصفة بينهما بين الواقف ظاهر وهي المعروف والخبر ونفي العوضه وأما هبة التواب فكالبصير ولذا ذكرها آخر الباب كالتبصير والهبة مصدر قال أهل اللغة يقال وهبت شيئا وهبنا بستانك الهاء وقعها وهبة والاسم الموهب والموهبة بكسر الهاء فيهما والواو تهاب قبول الهبة والاستيلاء سؤال الهبة ونواهب القوم اذا وهب بعضهم لبعض وهبته كفالة فلهما وجه واحد وهبته أي كثر الهبة لأمواله وقدر عرف ان عرفة العطية التي الهبة أحد أنواعها بقوله غلبت مقول بغير عوض انشاء قوله مقبول أخرج به غلبت غيره كتمليك الانكاح في المرأة أو غلبت الطلاق وقوله بغير عوض أخرج السبع وغيره من المعاضات وقوله انشاء أخرجه بالحكم باستحقاق وارثه لأنه غلبت مقبول بغير عوض إلا أن التبدل في العطية انشاء بخلاف الحكم في الاستحقاق المذكور وقوله بغير التابت

بها على المعاصي والكرهية أي كرهته لا كلاً أو كان يستعين بها على مكروه كشرب الخمر مثلاً على القول بكرهته زوجه وكونها في الأقارب) أي فهي في حد ذاتها مستحبة وتقتضي استحباباً آخر كونها في الأقارب بخلاف الزكاة (قوله وتلميم) هو عين المعروف (قوله والهبة مصدر أخرج) حاصله ان الهبة في اللغة المصدر الذي هو اعطاه الشيء الموهوب (قوله والاسم الموهب) أي الموهوب والموهبة اسمان للذات الموهوبة (قوله والانتهاج) قصد ذلك تصاريح الملة (قوله اذا وهب بعضهم لبعض) أي وهب كل منهم صاحبه فظهرت المعاملة (قوله وهبته كفالة) أي ان اللغة الكثرة ما تقدم وهو هبته بتعدى الموهبة بحرف الجر والفتحة القليلة تعديته بنفسه كقوله وهبته كفا (قوله ورواية أي كثر الهبة) لا يعني ان كثر الهبة تنهض في وهب وأما بالتبصير لوهبة فالتبصير أن يقول أي كثر الهبة لأمواله كثرتم كذا (قوله كتمليك الانكاح) لا بد أن يكون كلاً على أن يتعدى ولتعمومه ما إذا وكل على أن يتولى عقد على فلانة (قوله بخلاف الحكم في الاستحقاق المذكور) للناسب أن يقول بخلاف التبدل في الاستحقاق المذكور قوله

ليس انشاء بل هو تقرر بل ثابت قبل خلقه ان التملك وجوده في الاخرين الا ان التملك في الهبة انما يحصل في التملك في الاحتفاظ
فليس انشاء بل هو تقرر (قوله والعطية انشاء التملك) ظاهر العبارة ان التملك الذي هو فعل الفاعل يتعلق به متى آخره انشاءه
والظاهر ان ذلك ليس بمراد بل المراد ان التملك لا يقسم بالقرار بل يقسم بانشاء التملك ثم بعد ان علمت ذلك فقد اعترض
على ابن عرفة بان الحكم يستحقان وارثا خرج بقوله غليل (قوله ان كان سائمه نوعا) المناسب او اوعا وكذا يقال في قوله ان كان متفقا
أي ان كان سائمه أصنافا ولم يتم فيه أحد الأمرين نظر الهماعا (قوله ذي منفعة) من إضافة المصدر للفعل أي وأما غليل
المنفعة فلا يكون هبة قبل اتمامها أو بغيره لأن كلاهما عطية المنفعة فقوله الشارح ونحوها إشارة للعيس والبحري (قوله
أولاً وانما التواب) أي تواب الآخرة (قوله على قول الآخر) ومقابلته هبة (قوله في الكلام حذف تقديره) حاصل معنى المصنف
على تقرير الشارح أن يقول الهبة (١٠٣) لاقترب غليل بلا عوض والهبة للتواب صدقة بشكل من وجهين الأول انه

يقضى ان الصدقة من أفراد
الهبة وليس كذلك الثاني ان
التواب اما ان يجعل الموضوع
فيها الهبة والصدقة والاحمول
فيها الهبة والصدقة لانه يجعل
أحدهما محمولا والآخر موضوعا
وتخلصت من أحد الاشكالين
فقال والعطية لتواب الله في الدار
الآخرة صدقة ثم رأيت محسنى
تت انصرفا قاله الشارح فامتنع
حيث ان قصد المصنف بيان ان
الهبة لتواب الآخرة تعد لمن
أفراد الصدقة وليس قصد
بيان الفرق بين الهبة والصدقة
فتدبر (قوله للتواب) أي تواب
الآخرة وقوله فقوله وتواب
الآخرة التفرع لا يناسب المفرع
عليه لان المفرع عليه يقتضى ان
المقدر قوله للتواب لا قوله لوحده
المعطى كما قال الائمة عنهما فكانت
اكتفى بذلك والمصادر ان الهبة
ليست محدودة ممن السبوع فخرجت
هبة التواب (قوله اذا الرهن يعني

والعطية انشاء التملك لا ان تقررت ويدخل في العطية العارية والخمس والعسرة والصدقة
والهبة هذا عند العطية العامة التي هي كالحيوان فلا انسان والفرس ان كان ما تحتمل نوعا
وكالانسان للسقى والزيجي ان كان صنفان فالرجه الله والهبة لا لتواب غليل ذي منفعة
لوجه المعطى بغير عوض والصدقة كذلك لوجه الله بل لوجه المعطى فخرج بقوله ذي منفعة
العارية ونحوها وقوله لوحه المعطى اخرج به الصدقة فان وجه الله فقط أولاد التواب مع
وجه المعطى على قول الآخر وأخرج بقوله بغير عوض هبة التواب ثم قال رجه الله وهبة
التواب عطية قصد بها عوض مالي (ص) الهبة غليل بلا عوض وتواب الآخرة صدقة (ص)
في الكلام حذف تقديره والهبة بالمعنى المصدرى للتواب غليل بلا عوض والتواب أي تواب
الآخرة صدقة فقوله وتواب الآخرة معطوف على المقدر وهو قوله لوحه المعطى وغلليل
بلا عوض صادق عليهما لكن اختلفا بالعرض والقصد وقتنا بالمعنى المصدرى لاجل الاخبار
عنه بتركه اذ هو فعل وهو صفة للمالك الذي هو الواهب لخصر بذلك عن الهبة بمعنى الشيء
الموهوب اذ لا يصح الاخبار عنه بتركه ثم اركان الهبة الموهوبه ويشترط فيه ان يكون أهلا للتملك
عوض وهذا نظير قوله أول باب الرهن بذل من له البيع ما باع اذ الرهن بمعنى المرهون ولا
يصح الحمل معه ويمكن أن تقدره ما ضاف فقال الهبة ذات غليل حذف المضاف وأسم
المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه وتظهره يقال في الرهن فلا اشكال (ص) وصحت في كل
مألوك ينقل (ص) ترك المؤلف من أركان الهبة الموهوبه ويشترط فيه ان يكون أهلا للتملك
كافي الوقت ود كالأهب بقوله ممن له تبرع به أو الصيغة بقوله بصيغة أو مفهمها ود كالأهب
الموهوب والكلام الا ان فيه وعكس في الوقف فذكر الموقوف عليه وأسقط الواقف فما
أسقطه ما يؤخذ عما ذكره هناك وبالعكس فان الباين واحد بل سائر أبواب التبرعات كذلك
فشترط في التبرع أن يكون ممن يصح تبرعهم في التبرع عليه أن يكون أهلا للتملك يعني كلام
المؤلف ان الهبة تصح في كل مألوك للتواب ذاتا أو منفعة ينقل شرعا احتراز به بما يقبل
القبول شرعا كالاستئجار بالزوجة وكبيع أم ولد اذ ابن هرون وكالتسعة وورقة المكاتب

وما
المرهون) أي فالمراد بالرهن الفعل فصار كلام المصنف هنا نظير باب الرهن من ان المراد بالفعل
في الباين وقوله ويمكن أن يقدره ما ضاف أي على أن يراد بالهبة الشيء الموهوب وقوله وتظهره يقال في باب الرهن أي الرهن ذو بدل على
أن يراد بالرهن المرهون واسقط من الاشكال انما يأتي على أن يراد بالرهن والهبة المرهون والموهوب من حيث انه أخبر عن الذات بالفعل
وحاصل الجواب من وجهين الأول أن يراد من الرهن والهبة الفعل الثاني أن يراد المرهون والموهوب وقد مر مضاف كاتبين في تنبيه
تقدم تقرير الهبة ثم عاودا تقريرها لثمة فهو اصال ما يتغير به مالا أو غيره (قوله في كل مألوك الواهب) أي هبة الفضولي باطله
بمخلاف بيعه بغيره بعوض وأراد بقوله مألوك أي متول استعراض الكسب الذي لم يؤذن في اقتضائه (قوله أو منفعة) تقدم ان اعطاء
المنفعة لا يقال هبة اما عارية أو حبس (قوله كالاستئجار بالزوجة) أي فلا يصح أن يقول وهبت لك الاستئجار زوجي الذي استعته
وقوله وكبيع أم ولد المناسب اسقط بيع لان الموصوف بأنه لا يقبل النقل شرعا أم ولد لا يبيعها

(قوله والكلب) أي المأذون في اتخاذ (قوله لكن هبة الزوجه) أي فملاز على ثلثها لا في هبة الثلث لتمام الاحتياج فيها لاجازة خلافا لظاهر عبارة الشرح وأما هبة المريض إذا ادعى الثلث في عبأها بمحض وجهه كزوجته في تبرعها براءت الثلث وأما إذا بعض شيوخنا أن الرابع بطلان في المريض وقوله وأما هبة الصغرى والفقيرة أي ومثلها العبد كالأفاد بعض شيوخنا لا يجوز عليه في فرع (ع) إذا وهب المريض في مرضه أو تصدق أو حبس ثم مات كان ذلك في ثلثه وليس له رجوع في ذلك لكونه بطله ولا يتبعه بمطالبة حتى يصح أو يموت فإنه في المدونة (قوله وهذا التفصيل في المفهوم) لا يثبت أنه إذا أريد بالهبة الزوجه لا يرد من ذلك والمعنى أن من له التبرع يلزم منه واللام يلزم وهو صادق بالهبة وهما (قوله والمراد بالتبرع غير الهبة) أي أن في عبارة المصنف حذف مضاف والمراد منه أن تبرع بغير الهبة كالوقف يكون التبرع بالهبة وقوله فالعنى الخ لا يناسب المقام عليه لأنه معناه من كان له أن يتبرع بما يريد أن يهبه يصح له أن يهب ولا يثبت أن هذا المعنى مغاير للفرع (١٠٣) عليه (قوله أن من له أن يتبرع) أي من جاز له

(قوله إذا أراد أهبة ثلثها) أي وأما إذا أراد أن يهب الثلث فلا يصح هذا مقادير مع أنه يصح في الزوجه غير أهبة لازم بخلاف المريض كأن تقدم إلا أن أراد بالهبة الزوجه وقدر (قوله لأن لهما ذلك) أي لأنه يجوز لهما ذلك (قوله لأن لهما أن يتبرعا) على حذف أي لأن لهما أن يتبرعا (قوله دائما) أي مطلقة ثلثا أو أن يبدل المراد الثلث فقط والحاصل أنه يقبل أن يملأ بآب بقوله بما لأفاد أن الزوجه والمريض يصح منهما التبرع مطلقا كان ثلثا أو أن يهب من الثلث وليس كذلك (وأقول) لو حذف من كان أحسن وذلك لأن المعنى من جاز له التبرع صفة الهبة ثم أن جواز التبرع المذكور يرجع فيه لما عرفت من فصل في باب التبرع من أن المريض والزوجه في الثلث لا يذبحوا ولا يجزئهما

ومزاده حسن وكذلك الحبس لا يصح هبته بعبارة يصح في الجله لا لجميع وجوه الانتقالات فيصح هبة جلد الأنثى والكلب كما يأتي لأنه لا يلزم من امتناع نقله ما على وجه خاص وهو البيع امتناع نقلهما من جميع الوجوه (ص) عن أن يتبرع بها (ش) هذا هو الركن الثاني وهو الواجب قال ابن عرفة وألقى التبرع من لا يجزئ عليه موصوفه فخصر من أحاط الدين بهما والسكران وبطل المريض إذا تبرع بثلثه لا يجوز عليه فيه وكذلك الزوجه فلها أن تتبرع بثلثه لكن هبة الزوجه ممن أحاط الدين بهما صحة مرفوعة على إجازة الزوج والفرع وأما هبة الصغرى والفقيرة فباطلة وكذلك المرتد وهذا التفصيل في مفهوم قوله عن أن يتبرع بها وإذا كان كذلك فلا بد من فرض به على إطلاقه بطلان في الجسج والصغير في جهات على الهبة والمراد بالتبرع غير الهبة فالعنى أن من له أن يتبرع بما يريد أن يهبه يصح له أن يهبه ومن لا فلا فالمرضى والزوجه إذا أراد أهبة ثلثها يصح له أن يهبها لأن لهما أن يتبرعا به فلو لم يأت المؤلف بقوله يجوز عليه الزوجه والمرضى لتمام ما ليس له التبرع دأب الظاهر من كلامه لو لم يأت بذكر (ص) وأن يجوز له ولا يكتب أو يهبه أو يهب على غيره ولا يملكه (ش) يعني أن الشيء الذي يقبل النقل شرعا يجوز هبته ولو كان مجهولا وسواء كان مجهول العين أو التقدير كان مجهولا لهما أو لأحدهما ولو خالف الظن بكثير كما قاله ابن عبد الحكم وتفصيل النسخي ضعف وكذلك يجوز هبة الكلب المأذون في اتخاذه وكذلك الأبق وأما غير المأذون في اتخاذه فلا لأنه خرج بقوله مملوك فكلما المواقف لا يحتاج للتقيد بالمأذون لأن المبالغة متعطفة بالمملوك أي في كل مملوك ينقل ولو كان ذلك المملوك الذي ينقل كلبا وكذلك يجوز هبة الدين الشرعي لمن هو عليه وأخبره ولكن أن يهب لمن هو عليه فهو إما مفعول لا بد من قبوله لأن الإبراء يحتاج إلى قبول بخلاف الأسقاط كالطلاق والعتيق كما يأتي وإن وهبه لغير من هو عليه فيشترط في صحة الأشهاد وفي كون دفعه كراحي أن كان كذلك أو شرط كمال قولان وأما الجمع بين الموهوب له ومن عليه الدين فيشترط كمال نقوله والافكار من أي وأن وهب الدين لغير من هو عليه فككتبض الدين

من الرشيد الصحيح الغير المدين مطلقا لعدم وجود آخر (قوله وأن يجوز له) دخل فيه المالك بتقدير يجوز هبة مملوك ملكه (قوله وسواء كان مجهول العين أو التقدير) أي أو كان مجهول العين أو له ما عاين قوله ولو خالف الظن بكثير) كما إذا قال الواهب أنا أعقدت أن ما وهبته لشيء يسير فتبين أنه كثير خلافا لمتى القائل أنه إذا خالف الظن بكثيره لا أن يرد ذلك لأن المتقول عن النسخي كلام آخر مغاير لذلك وذلك أنه قال فإذا كان الواهب يرى أن لا يورث دارا يهبه فإن ملكه فأيدها لمتى في غيبته بأفضل كان له أن يرد جميع العطيعة إذا خال كان مقصدي تلك الدار وإن خالف ما حاضر ثم طرأ مال آخر لم يعب بمقت العطيعة فيما علم خاصة وإن كان جميع المال حاضرا وكان يرى أن قدره كذا ثم تبين أنه أكثر كان شريكا بالرائد (قوله فلا بد من قبوله) فلو مات صاحب الدين قبل أن يقبل من هو عليه فإن الإبراء بطل ورجع الورثة (قوله كالطلاق) فإنه أسقاط لأعصاة لأنه لم ينقل الزوجه وقوله والعتيق فإنه أسقاط لأن لم ينقله للعبد (قوله في صحة الأشهاد) والحاصل أن صفة قبض الدين الموهوب أن يشهد الواهب على الدين لئلا يوان يجمع بين الموهوب له ومن عليه الدين ويضع الواهب الموهوبه ذراحي (قوله فككتبض الدين) المناسب لحذف قبض ويقولوا إذا

وهو الغرض من هو عليه فلهذه حينئذ كرهن الدين فشكل ما يشترط في دين الدين صحة وكالاته في صحة (قوله قبض الرهن) أي قبض الدين المرهون وقوله وهو الاشهاد أي بأن يشهد أن الدين الفدية على فسلان رهن في الدين الذي عليه لفسلان وقوله والجمع أي يجمع بين من عليه الدين وبين المرتهن وقوله ودفع كالحق أي بأن يدفع وثيقة الدين للرهن أي على ما تقدم من شرط الصحة والكمال (قوله لم يقبض) موضوع المسئلة وقوله وأيسر راته الواو والعال (قوله أودى أرضي مرتهن) أي أو أسع ورضى مرتهن (قوله ليعد الاجل) جرم بعد الاجمع انما لا يجزى الا بغير كمال عند بعضهم قال الشيخ أحد ملل مرادها وهو الامم كذلك كما فعله المصنف فله بعض شيوخنا أن الامم داخله على محذوف تقديره والاني زمن كائن بعد الاجل (قوله إذا كان راته موسرا) وفي الدين يلا رهن لان المرتهن مفروض أي (١٤) مغلطة التفرط فان الجدي قبض الرهن ليس بغيره القبض بخلاف الجدي قبض

الرهن والمؤلف ليد كقبض الرهن في باهله لكن الجماعة قد كروه هناك وهو الاشهاد والجمع ودفع كالحق (ص) ورهنا لم يقبض وأيسر راته أرضي مرتهن والقاضي عليه بشك أن كان الدين بما يجزى والاني بعد الاجل (ش) يعني ان الرهن قبل ان يقبضه المرتهن نعم هبته ان كان راته موسرا وانما أطلقت الهبة الرهن مع تأخرها عنه لأننا لو أطلقناها ذهب الحق بجهة بخلاف الرهن لو أطلقناه لم يذهب حق المرتهن فان أسع راته فالتزم من أحق بالرهن من الوهوبه إلا أن رضى مرتهن بالهبة فنصح لانه رضى باسقاط حقه من الرهن وأن يكون دينه بغير رهن وسواء كان المرتهن قبضه أم لا وان وقع من الرهن الهبة للرهن به - فالقبض للرهن فيقتضى على الرهن فكل الرهن أي بتسهيل الدين لصاحبه ان كان يقضى بتسهيله بأن كان عروضا حلة أو دائرا ويدفعه للرهن به ويحل القضاء عليه بشك إذا وهبه وهو يعلم انه يقضى عليه بشك وأما لو وهبه وهو لا يعلم بذلك فلا يقضى عليه بشك قولا واحدا قاله ابن شامس يعني لأجله ان حلف فان كان الدين لا يقضى بتسهيله بأن كان عروضا أو طعما من بيع فان المرتهن لا يجبر على قبض دينه ويستمر الرهن تحت يد مرتهن لان قضاء الاجل وليس له ان يعطى رهنا آخر فان انقضى الاجل وانتهى أخذ الموهوبه والا فالمرتهن أحق به في دينه فتوقه ورهنا بالنصب يحلف على مجبه ولا وقوله لم يقبض هو موضوع المسئلة وقوله وأيسر راته الواو والوالحال وقوله أرضي مرتهن أي أو أسع ورضى مرتهن أن يبي دينه ببلارهن فالمعطوف مقدرفه ومعطوف على أسع وأمان الرهن فلا تكون الهبة للرهن به بل هي للرهن ولوقبضها للموهوبه وقوله والقاضي عليه بشك يخرج من قوله لم يقبض أي وأمان قبضه والمسئلة بمالهان كون الرهن موسرا فانه يقضى عليه بشك من الرهن ودفعه للموهوبه (ص) بصيغة أو مفهمها وان يفعل (ش) هذا هو الركن الثالث وهو الصيغة كقوله وهبت لك ومفهم معناها سواء كان مفهم معنى الصيغة قولا كخذه أو لاحقا في فيه أو فعلا كدفعه وتقوم قرينة على اخرها عنه وتلكه لطلوع ومثل المؤلف للقول بقوله (كقوله ولله) والمعنى انه اذا حل ولله الصغر بحلى ثم مات فانه يكون للمصير ولا يورث عن الاب وانما هو وان لم يشهد بالتبليغ وهو كذلك لان الصلة قرينة عليه عالم يشهد بالامتناع وقول ابن غازي وأشهد بذلك فيه نظروني بنى أن يتنازع في قوله بصيغة ككل من قوله

الهبة (قوله وان يكون) معطوف على قوله اسقاط حقه (قوله وسواء) كان المرتهن قبضه أم لا) هدفه اشارة الى انما أفهمه المصنف من أن ذلك قبل قبض المسترتهن لا مفهمه بل مطلقا والحاصل انه اذا رضى مرتهن به انقص قبض قبضه وبعده أسع راته أو أسع ادعى جهل ان الهبة انما تتم بتسهيل الدين وحلف على ذلك أم لا كان الدين بما يجزى أم لا يبي دينه ببلارهن ولو شرط الرهن في أصل المعاملة التي وقع فيها (قوله فيقتضى على الرهن فكل الرهن) أي والمسئلة بمالهان كون الرهن موسرا (قوله بأن كان عروضا حلة) أي من بيع وأما إذا كانت من قرض فلا يشترط الحلول وقوله أو دائرا ودراهم أي سواء كانت حلة أو مؤجلة (قوله فلا يقضى عليه بشك) أي وبي للاجل (قوله ان حلف) فان لم يحلف فهو بمثابة ما نأنا وهو وهو يعلم انه يقضى عليه بشك فانه يقضى عليه بشك (قوله بأن كان عروضا أو طعما) أي من بيع ولم يحل ذلك وأما لو حل فهو

المتقدم (قوله والا فالمرتهن أحق به) أي في دينه أي ولا مطالبة للموهوبه على الواهب بقى النظر في شيء وهو إذا كان الواهب معسرا وهبه بعد القبض والدين بما يجزى ثم أسع راته الاجل فهل يقضى عليه بشك تنظر السردو بأخذ الموهوب له وهو التسلط أو يبي رهنا على ما كان عليه تنظر العسر مرة ثانيا استمر عسره (قوله والمسئلة بمالهان) أقول إذا كان كذلك فعني المصنف إذا كان الدين بما يجزى وأيسر راته وكان يعلم انه يقضى عليه بشك أو لم يعلم ولم يحلف وقوله والاراجع لكل هذه الصور أي بأن لم يكن بما يجزى أو أسع راته أو لا يعلم وحلف (قوله أو مفهم معناها الخ) فيه اشارة الى انه حل الصيغة على صيغة لفظ الهبة مثل أنا وهبت وأنا وهب أو أهاب بديل المبالغة لان ما قبلها ما كان صيغة وليس فعلا (قوله ولله الصغر) لا مفهمه والحاصل انه لا فرق بين كون الهبة الاب والام وكذلك الولد لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى حتى تشمل ما لو جهز ابنه بجهز عظم

ومات وأرادت الأخيرة تسمة فلا يحل جعل تخصص به ولو لم يشهد التعليل على المعتمد (قوله فلا مردان الذي يفهم الصيغة صيغة أخرى) أي لأن اللفظ قد يكون مدلوله لفظاً آخر أي فلا تثنائي بالمبالغة أي التي هي قوله بطلان الفعل لا يدخل في الصيغة إلا لأن خصته ذلك أن يمكن أن يعبر في الهبة بصيغة ويكون لها صيغة أخرى يعلم منها قصد الالهية ولا يظهر ذلك (قوله أي أو مفهم الالهية) أي غير ما أشار به بقوله بصيغة فإن المراد بالصيغة ما صرح فيه بلفظ الالهية (قوله وأما تخليصة الزوجة) لا يعني أن مثل الزوجة أو الولد (قوله الاستماع) أي الاستماع لأعلى التعليل (قوله عطف على مفهمه) لا يعني أن من عطف لا يكون متغيرين فلا يصح جازع رجل لا بد كما يقتضيه لفظا الشارع فلو قال بصيغة أي غير قوله لولده أن لا يقوله لولده أن لكان أحسن (قوله فترجع هذا بالتفسير الخ) حاصله أن قوله أو مفهم ما صادق بأي قول كانه صادق بأي فعل فمن حيث صدقه بأي قول لا يؤخذ على عموم بل بقيد ما بال معاد أقوله ابن مع قوله داره وقد يقال إذا كان هذا المعنى مراداً فالنائب أن يكون معطوفاً على صيغة لانه في القول فهي أولى بالتفسير وقول المصنف مع الخ متعلق بحذف كالمشارة الشارع بقوله أي لا يقول الإنسان لولده الخ مع قوله (١٠٥) داراً بن أي مقروناً بذلك القول بقوله داره (قوله

لا يقول الإنسان لولده) وكذا أركب هذه الآية مع قوله ولده (قوله وحيز) أي وحاز الموهر ب (قوله أي ولو حكماً كآدم في قوله لا يجوز الخ) لا يشترط التحيز (قوله وأجبر عليه) أي على الحوز أي على تحكيم الموهر به منه حيث طلبه لأن الهبة تلك بالقول على المعتمد (قوله أن تأخر) أي الحوز وظاهره أنه ياتسل ولو كان الواهب أشهد عليه بخصلاف مسألة الاستصحاب أو الأرسال أو مجت الواهب والموهر به المعين فإن الاشتهاد بقدم مقام الحيازة وانظر القوق (قوله الآن القبول ركن) أي داخل المصلحة فتعده عدمه تطل الهبة وظاهر المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب لما ساقى من إرسال الهبة للموهر به مع الرسول (قوله والحيازة شرط)

الهبة تعليل بلا عرض وصحت من قوله وصحت في كل جملة وقوله أو مفهمها على حذف مضاف أي مفهم معناها فلا مردان الذي يفهم من الصيغة صيغة أخرى فلا تثنائي بالمبالغة ويجوز أن يكون الضمير راجعاً للهبة أي أو مفهم الهبة أو يكون قدوة بصيغة معناه يقول وأما تخليصة الزوجة فهو محمول على الاستماع (ص) لا بان مع قوله داره (ش) عطف على مفهمها أي انقاسهم أعم من الفعل فترجع هذا بالتسوية أي لا يقول الإنسان لولده ابن هذه العروسة داو مع قوله داراً بن العرف في قول الآباء لا ينادون ذلك وكذلك المرأة تقول ذلك لزوجها وليس الولد إلا نسمة مانعة لهم منقوضة لا عارية وانقضت بموت الأب وكذلك الزوج وأما أن تفهم أن ابن من النبوة فإن ذلك خطأ ولا يصح بالمعنى بخلاف الإحسانى إذا قال لا تخرن في عروستي هذه داراً بن وأضافها فليها تكون الباقى لفسقها لتعليل التقديم في الإن مع الأب (ص) وحيز وان لا بد وأن أجبر عليه وبطلان تأخره بن محتمل (ش) يعني أن الشيء الموهوب يحازع من أهله ولو لم ياذر في ذلك قال أي الواهب فإنه يجبر على حمايته للموهر به لأن الهبة تلك بالقول على المشهور قال ابن عبد السلام القبول والحيازة مهتميران الآن القبول ركن والحيازة شرط قال ابن عرفة وحقيقة الحوز في عطية غير الإذن ركن تصرف المعطي في العطية بصرف التمكن منه لا عطى أو ثابته كالسلب انتهى ولا بد من معاينة البينة للحوز في الجنس والهبة والصدقة والرهن انظر رخصتها في ابن غازی في باب الرهن ثم إن الهبة تطل إذا تخرجوها عن الواهب في همت حتى لحقه دين بحيث يحاط به سواء كان قبل الهبة أو بعده الفقد الشرط وهو الحوز وقوله وحيز معطوف على معنى ينقل أي نقل وحيز والضمر في عمله للحوز المفهوم من قوله وحيز وانما بقل وحيز قال أولاً وصحت وثانياً في قوله وبطلان الحوز متعلق بالذات والجهة والبطلان يتعلقان بالمعنى المصدرى

(١٤ - نوحى سابع) أي شرط في الصحة أي على تقدير وجود مانع وانما كانت الحيازة تنشر طالعاً كمن أعطى التالى يكون ذريعة إلى حرمان مستحق المال بعد الواهب بأن يقول الواهب عندهم ما دونهما المال زيد فأنى كنت وهبته له وأقضى ذلك (قوله بصرف التمكن) البلاء التصو برأى وهو ركن بصرف الخ (قوله أي نقل وحيز) أي فالحامل على تأويل ينقل المضارع بالماضى المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه والحاصل أنه يصح عطف الماضي على المضارع ولكن الأولى المناسبة بينهما فلذلك احتاج لتأويل ينقل ينقل ثم أقول ليس المعنى على الماضي بل المعنى أن شرط صحة الهبة قبول النقل فلا يظهر التأويل بالماضى الآن يقال التأويل بالماضى أغاؤه والمراد المناسبة لا لأن المعنى عليه (قوله المفهوم من قوله وحيز) أي فهو عائد على متقدم معنى (قوله لأن الحوز متعلق بالذات الخ) لا يعني أنه إذا كان الحوز متعلقاً بالجهة والبطلان متعلقان بالمعنى المصدرى فيكون المناسب العكس أي وكان يقول وصح وبطل وحيز وحاصل الجواب أنه لما التقى وقوع وزل أنه عبر بصحت وبطل أي الهبة بالمعنى المصدرى ولو عبر بقوله بعد وحيز بالتأويلهم أن الضمير عائد على ما عاد عليه فاعل صحت وبطل وهو الهبة بالمعنى المصدرى مع أن ذلك لا يصح فلذلك غاب الأسلوب وعبر بحيز فأنقض أن الضمير ليس عائد على ما عاد إليه الضمير في صحت وبطل وهو الهبة بالمعنى

المصدر بل الضمير عائد على الهبة لا على المصدر بل على المملوك (قوله فأعاد الضمير في قوله وحيز المملوك) فان قلت هذا يناق قوله لان الحوز متعلق بالذات المنقضية ثلاثين قلت راد يقال في قوله لان الحوز متعلق بالذات بمعنى المملوك (قوله بخلاف مالو قال وحيزت) أي الهبة وهو المصدر أي لا الهبة على الاسلوب المتقدم وبني كلامه أي بخلاف مالو قال الخ أي وهذا لا يصح (قوله بمقتضى انها لقائية الخ) المناسب جعلها لقائية وأما جعلها لتعليل فلا ينظر وذلك لانه يصح التقدير ان تأخر الدين بسبب لا حصل دين محيط فلا بد من غايته التامير ان المعنى على ان الحوز تأخر الدين المحيط أي تأخر حتى لحقه الدين المحيط (قوله) الالتزام اذا كان معين ومات أو حصل مانع لم يجر من المقتضى فانه سبيل ومن ذلك ما سئل عنه عجب عن رجل التزم لأمه بأمره ببيع ثمنه بمقتضى المرأة قبل أن يأخذها الحاربه فأجاب بأنه لا شيء على (١٠٦) الزوج لموت المرأة لانه التزم حصل قبل قبضه مانع انغير (قوله أو هو لثان) أي

تبرع فشهد الهبة والصدقة والجسب وغير ذلك (قوله لانه فرط) فانه لا يلزم من كون الثاني نازها أن يكون فرط فالاولى حذف هذه الهبة ويكون التعويل على ما اشار اليه من التهم بقوله وسواء علم الاول وفرط أو لا فان حاز كل منهما فالاول أحق (قوله وهذا هو المشهور) ومقابل ما لابن القاسم من انها لا لول محمد وليس بشي والخالف بالفرق بين أن يعلم بفرط أو لا يعلم وقيل بالفرق بين أن يحصى من الهبة ما يمكنه فيه القبض أم لا وقوله وسواء علم الخ ولا يخالف ما يأتي في قوله أو وجد فيه لانه هنا حصل هبة لثان بخلاف ما ساقى (قوله) تنبيه هذه التزوم مشهور ومناسبة على ضعیف وهو ما روی عن مالك ان الهبة لا تلزم بالقبول والمشهور انها تلزم بالقبول (قوله بخلاف الوصية) أي يقتضي بالوطء فيه شيء وذلك

الذي هو الفعل وهو الذي يتعلق به الحكم بالحصة والبطالان فأعاد الضمير في قوله وحيز المملوك من قوله في كل مملوك ينقل لانه هو الذي وصف بالحوز بخلاف مالو قال وحيزت أي الهبة وهو المصدر وقوله لانه أي لثبوت دين محيط وشيئونه أهم من أن يكون لسبقه أو بطوئه ثم ان الام في الدين بمقتضى انها لقائية فهي متعلقة بتأخره بمقتضى أن تكون لتعليل فهي متعلقة بسبب (ص) أو هو لثان وحارزا وأعتق الواهب واستوفاه (ش) يعني ان الواهب اذا وهب الهبة لشخص ثان وحازها هذا الثاني قبل الاول فانها تكون لثاني لانه تقوى جانبه بالحازة لها ولا قيمة على الواهب الاول لانه فرط في الحوز وهذا هو المشهور وسواء علم الاول وفرط أم لا مضى من الزمان ما يمكنه فيه القبض أم لا وكذلك تبطل الهبة اذا اعتق الواهب العبد قبل أن يحوزه الموهوبه وسواء كان العتق ناجزا أو إلى أجل أو كان تديرا أو كتابة وسواء علم المولى بالهبة أو لم يعلم وكذلك تبطل الهبة اذا استوفاه الأمانة التي وهبها للبس أن يحوزها الموهوبه وليس الوطء مقرا بتخلف الوصية لان الهبة عقد لا يورثه (قوله) ولا قيمة أي على الواهب للموهوبه في الفروع الثلاثة على المشهور (ص) أو استصحب هدية أو أرسلها ثمنات أو المعينة فانه لم يشهد (ش) يعني ان الهبة تبطل أيضا فيما اذا أخذ شخص هدية لا خرأب عن بلد المهدي أو أرسلها مع رسوله ثمنات الواهب ومات الموهوبه المعينة قبل وصول الهبة وترجع الواهب ان كان حيا أو وارثه ان مات لعدم الحوز في موت الواهب ولعدم القبول في موت الموهوبه ومحل البطلان ما لم يشهد الواهب في الصور الاربع أمان أو شهد انه هدية لثان حين الارسال أو حين الاستصحاب فانها لا تبطل بموت المرسل اليه ويقوم وارثه مقامه ولا بموت الواهب فهذه صور أربع أيضا ومفهوم المعينة انما لم تعين هبة ان قال حين أرسلها أو حين استصحبها هذه الهبة لثان ان كان حيا أو وارثه ان كان ميتا لانها لا تبطل بموت المرسل اليه سواء شهد الواهب أم لا فانها ثمن صور ثمان أيضا فحسبها الصور عشرة (ص) كان دفع ثمن بتمدد غلغل مال ولم يشهد (ش) التشبه في البطلان لعدم الحوز والمعنى ان من دفع مالا لمن بفرقة صدقة على الفقراء والمساكين ولم يشهد على ذلك فلم يصدق به واستمر الحال عنده حتى مات الواهب فان الصدقة تبطل وترجع إلى الورثة الواهب أو ان صدق أمان ان شهد على ذلك

ان الذي في باب الوصية خلافه وانها لا تبطل لان لا بد له قال علقا على ما لا تبطل به ولا يرث وتزوج ميرقني وتعلم ووطء (قوله ولا قيمة على الواهب) أي بخلاف ما اذا قبل العبد الهبة شخص فان قيمته تكون للموهوبه ومثل ذلك لو قبله الواهب فان قيمته بغيره مما للموهوبه لانه لا يجوز له الرجوع وتزوجه بغيره بالقبول فانه القاطن عن شيخه الشيخ سالم (قوله ثم مات) أي سواء كانت عين أم لا (قوله) ويقوم وارثه مقامه مقتضاة اشتراط قبوله لان قبول المعين شرط مع ان ظاهر كلامهم صحتهم مع الاشهاد ولم يقبل وارثه مقامه وحده واعلم ان قيام الاشهاد مقام الحياة فاصر على مسئلة الارسال والاستصحاب مع موت الواهب أو الموهوبه وأما بالنسبة لحاجة الدين أو الحوز فلا يكتفي بالاشهاد على الهبة وتبطل الهبة (قوله فانها لا تبطل بموت المرسل اليه) وأما لثمن الواهب في صورة عدم التعيين فانه لا تبطل حيث لا يشهد وادفع مع الاشهاد (قوله فجعله الموهوبه) أقول بل ست عشرة وذلك انك عرفت انه عند التعيين الموهوبه وانما عند عدم التعيين وذلك ان في موت المرسل أربعة عرسل أو مستصحب أو شهد أم لا

نصح في صورة في الشهادة وتطلى في صورة في عدمه وكذلك أربعة في موت المرسل اليه وذلك لانه اذا مات المرسل اليه صحح أشهد بأم لا وفي كل امان تكون المهدي مرسلأ ومستحباً **قائده** يقبل قول الواهب عند موت الموهوب له أو بعده انه قصد عبته (قوله) وهي من رأس المال أي اذا كان يحصل ثلث المال حين الدفع ان كان مرصداً يصدق المقر في التصديق بمنه ان كانت الصدقة على غيره معين والالم يصدق (قوله والذي لم يفرق الخ) محمل ذلك حيث واقفه الوارث على ان ما يمد صدقة فان تنازع في ان الميت أمره أن يفرق نحن مافرق ما بين بعد خلف الوارث حيث يظن به العلم (قوله ١٠٧) والفاخرين للعطى) يتفق الظاهر وهو الراجح قال

حين دفع المال الى من يتصدق به فان الهبة لا تطلى بموت الواهب أو التصديق وترجع المقراء والمساكين وهي من رأس المال وانما سرح بقوله ولم تشهد مع أنه مستفاد من التشبه بالبطلان دفع التوهم أنه مشبه في مطلق البطلان لا بقيد الاشهاد وبعبارة كل من دفع الخ ثم حصل مانع بطلت الصدقة ان حصل المانع قبل تفرقة جميعه أو بعد تفرقة بعضها بتطلى كلها في الاول والذي لم يفرق في الثاني وأما بعد التفرقة فهي ماضية فلو فرقتها أو بعضها بعد عمله بالمانع ضمن الكل في الاول وما فرق في الثاني (ص) لان مانع الواهب قبل علم الموهوب والا فالنظر للعطى وبيت بفتح الطاء وكسر ها (ش) يعني أن الهبة لا تطلى فيما اذا باع الواهب الهبة قبل أن يعلم بم الموهوب أو بعده علمه ولا يفرط في حوزها كما يأتي في نقد البيع في حياة الواهب قال فرط فان البيع يفسد على المشهور ويكون غنيا للعطى روت الصدقة بفتح الطاء وكسر هاء قل أنه اسم فاعل يكون النفي الواهب وهو قول أشهد وعلى اسم مفعول يكون للموهوب وهو قول طرف فقوله لان مانع الخ كذا في بعض النسخ نادانا في الشرط وبه يستقيم الكلام ولا يمنع من عطفه أو جن وما بعده على الميثاق فان العاقلة يشهد به ويصح ما في كثير من النسخ أو باع الواهب الخ يجعله عطفاً على مفهوم لم تشهد أي فان أشهد صحت كانه هبة اذا باع الواهب قبل علم الموهوب أو بعده ولم يفرط ويحتمل بين الرد والاحالة وأخذنا من خطه هذه الوجه المعنى لانه حكم المؤلف فيما اذا باع بعد علم الموهوب بأي وقد فرط روايتين بأن النفي للموهوبه أو الواهب وكون النفي للموهوبه فرع عن صحة الهبة فاذا كانت الهبة صحيحة مع العلم والتفريط على هذه الرواية فقيم اذا باع الواهب قبل علم الموهوب بالاولى لانه بعد علمه فلا يناسب منه الحكم بالبطلان فتأمل به انصاف (ص) أو من أمر مرض وانصافه (ش) هذا معطوف على ما تطلى فيه الهبة والمعنى ان الواهب اذا حصل له جنون وانعزل عن أهله أو حصل له مرض وانعزل عنه فان الهبة تطلى ولو قبضها الموهوبه قبل الموت لان شرط الحوز كونه في صحته ووعده لقوله أو مرض أي يفرعون لان عطف العام على الخاص كحكمه انما يكون بالاولى واحترز بقوله وانصافه عما اذا افاق الجنون أو صرح المريض قبل موته فان الموهوبه بأخذ هبته ولا تطلى (ص) أو هو بلودع ولم يقبل لموته (ش) يعني أن الواهب اذا وهب ودعته لمن هي عنده فقبل قبلت حتى مات الواهب ثم ادعى الموهوبه أنه كان قبيل قبل موته وتنازع الوارث فان الهبة تطلى لعدم الحوز الذي هو شرط في صحة ملك الهبة وتزجج الهبة حينئذ الى ورثة الواهب ولا تصل الحوز حاصله لاننا نقول حوزة أو لانها كل شئ غيره وهو المودع الواهب فيده كسد الواهب فكانه باقية بيد الواهب حتى مات وتقدم ان الحوز يصح ولو كل على التراخي وحكم العارية

أو يصح قبل الموت (قوله لان عطف الخ) أي انما قدوت هذا التقدير ولم يأتى العبارة على ظاهرها الشامل الجنون لانه يكون من عطف الخاص على العام بأو عطف الخاص على العام لا يكون الا بالاولى أو (قوله أو هو بلودع) ظاهر البطلان وان لم يعلم حتى مات الواهب وهو كذا فلا يضر بعدم العلم وقوله ولم يقبل لموته أي لم يعلم تنقيحاً ولا رد لونه وقول الشارع قبل قبلت أي فلم يثبت انه قال قبلت وهذا ما قبله بغير ان الفصل بين الانجاب والقبول لا يضر وهو كذلك (قوله لعدم الحوز) الانسب لعدم يثبت قبول قبل موت الواهب (قوله وتقدم الخ) جواب عما يقال ان مفهوم المصنف انه ان قبل قبل الموت نص مع أن الحوز الحاصل بعد القبول قد تأخر عن عقد الهبة وهو مانع من الصحة فأجاب بعدم تسليم ذلك وان الحوز يقع ولو مع التراخي (قوله وحكم العارية)

أو يصح قبل الموت (قوله لان عطف الخ) أي انما قدوت هذا التقدير ولم يأتى العبارة على ظاهرها الشامل الجنون لانه يكون من عطف الخاص على العام بأو عطف الخاص على العام لا يكون الا بالاولى أو (قوله أو هو بلودع) ظاهر البطلان وان لم يعلم حتى مات الواهب وهو كذا فلا يضر بعدم العلم وقوله ولم يقبل لموته أي لم يعلم تنقيحاً ولا رد لونه وقول الشارع قبل قبلت أي فلم يثبت انه قال قبلت وهذا ما قبله بغير ان الفصل بين الانجاب والقبول لا يضر وهو كذلك (قوله لعدم الحوز) الانسب لعدم يثبت قبول قبل موت الواهب (قوله وتقدم الخ) جواب عما يقال ان مفهوم المصنف انه ان قبل قبل الموت نص مع أن الحوز الحاصل بعد القبول قد تأخر عن عقد الهبة وهو مانع من الصحة فأجاب بعدم تسليم ذلك وان الحوز يقع ولو مع التراخي (قوله وحكم العارية)

أى اذا هوها المعير المستعير ولم يقبل حتى مات المعير فان الهبة تنسل (قوله انه قبل بعهده) وأما قبل قبل الموت في حال المرض فانه يقبل منه ويصح حوزة ومثله المستعير اذا قبل في حال المرض فلن تقل شرط الحوزة ان يكون قبل المانع وهذا حال المانع فلا يصح فاجواب ان هذين لما كانا تزيين في الجملة قبل حصول المانع كان حوزتهما مع المانع كافيًا انظر لك ومثل ذلك من عليه دين اذا هوها وحصل منه القبول في حال مرض الواهب (قوله الذى هو أصل الوديعة) المراد بكونه أصلها لها (قوله وفي هذه حصل الخ) لا يسل ذلك فلا بد أن يقول وفي هذه كان حازًا ونزل ترويه منزلة قبوله (قوله ونزل حوزة على المشهور) ومقابلها لابن الماحشون من انه تنسل الهبة وتختلف جاري المستعير بالجدو التزكية كما أعاده شرحنا (قوله والمراد بال شاهد الجفنس) أى المتحقق في متعدد والحاصل أنه لما كان المراد من قوله أوجد (١٠٨) في تزكية شاهد معناه أوجد في تزكية يشته وهذا خلاف المتبادر وأجيب

من عقار أو حيوان أو غير ذلك حكم الوديعة في القبول قبل الموت وعدم القبول كما في المدونة وأشعر جعل المؤلف موت الواهب غاية لعدم القبول من المودع بالغنى أنه قبل بعده وأولى اذا لم يقبل أصلًا (ص) وصح ان قبض ليروى (ش) أى صح القبول بعدم موت الواهب ان كان الموهوب قد قبض الشيء الموهوب ليروى في أمر هل يقبل أم لا والفرق بين هذه والتي قبلها انه في التي قبلها استمر على القبض الذى هو أصل الوديعة وفي هذه حصل انشاء قبض بعده الهبة ولائلا أنه اقوى (ص) أوجد في تزكية شاهده (ش) فاعل حده هو الموهوبه والصحيح الجبرور بالخرف يرجع القبض والشعر في شاهده يرجع لشيء الموهوب أو الشخص الموهوبه والغنى ان الموهوبه اذا جحد في قبض الهبة والواهب يتعنه من ذلك حتى مات الواهب فان الهبة ماضية وذلك حوزة على المشهور وذلك لا تنسل الهبة اذا انكرها الواهب وأعلم الموهوبه بذلك يشته واحتاجت الى التزكية بعد الموهوبه في تزكيتها فان الواهب قبل التزكية فان الهبة ماضية وذلك حوزة وظاهره ولو طال زمن التزكية ففقهه وأوجد عطف على قبض ليروى والمراد بالشاهد الجفنس (ص) أو اعتق أو باع أو هو باع اذا أشهدوا أعلن (ش) يبقى ان الهبة اذا اعتقها الموهوبه أو باعها قبل أن يعرضها أو هوها فانها تكون ماضية وبعد فقه ذلك حوزة لانها اذا أشهد على ذلك وأعلن بما فقهه وانظر ما فائدة الاعلان مع الاشهاد وله غناية الحوزة والاشهاد لا يثبت مادام. والاعلان لا يشترط في العتق بل يكفي فيه الاشهاد لتسوف الشارع للعربة وظاهر قوله اعتق يشمل ما اذا كان العتق لأجله وفيه ان الكتابة والتدبير ليسا كالعتق وظاهر قوله أو باع وان لم يعرضه المشتري وهو كذلك ويجرى مجرى في قوله أو هو (ص) أو لم يعلمها بالعدموت (ش) الضمير المضاف للموت يرجع للموهوبه والمعنى ان الموهوبه اذا لم يعلم الهبة قبل موته وعلمها ورثته بعدموتها فانها لا تنسل بل هي نافذة ونزل ورثة الموهوبه منزلته فيما خذها الوارث من الواهب الصحيح فانه في المدونة فقهه يعلم من قبل لم يعلم فاعله أى لم يقع بيعه بالهبة الا بعدموت الموهوبه والمتصف بالعلم هو وارث الموهوب لان علم الموهوبه بعد الموت لا يمكن وبها نائب الفاعل وأما مسألة الشارح الذى يرجع موته للواهب الحاكم فيها البطلان (ص) وحوزة خذم ومستعير مطلقا (ش) هو معطوف على فاعل بيع أى وكذلك يصح قبض كل من الخدم والمستعير وحيازته للموهوبه

بأنه اراد بالشاهد الجفنس المتحقق في متعدد فصح حينئذ ان ارادما ذكر من أن المراد أوجد في تزكية يشته قد بر (قوله اذا أشهد) راجع للثلاثة (قوله اذا أشهد على ذلك) أى على ماله وقوله وأعلن بما فقهه أى أعلن عندنا كما (قوله وله غناية الحوزة) أى الاعلان عندنا كما غناية حوزة السلعة الموهوبه والحاصل ان الاشهاد لا يثبت السمع ونحوه والاعلان غناية حوزة السلعة والظاهر ان يقول ان الاشهاد على البيع غناية الحوزة والاعلان غناية الاشهاد على الاشهاد لا يثبت مادام (أى فى البيع ونحوه) قوله وفي داخل اشتكى بأن الكتابة دائرتين البيع والعتق فكل منهما قائم مقام الحيازة في الرقة الحسية وأيضاً قدم ان الكتابة والتدبير من الواهب البطلان للهبة فنبتى أن بقوم مقام الحيازة من الموهوب بالاولى (قوله أولم يعلمها بالعدم موت) مفهومه أنه ان علم بها قبل وتركها حتى مات فتبطل وظاهر

النقل الحقة أيضاً وظاهره ولو ترك قبضه انظر لما يكون كقبضها ليروى (قوله وعلمها ورثته) أى ان سواء

كان حرا وسيده ان كان عبداً (قوله فالحكم فتح البطلان) ولا يعذر فيها بعدم العلم أى لان موت الواهب قبل حيازة الهبة يبطلها علم الموهوبه أم لا سواء كان معينا أو غير معين أشهد الواهب عليها وألا الا في ماله واستصحب عبداً وأرسلها كما فاده بعض الشيوخ (قوله وحوزة خذم الخ) الخدم شيخ المال الشخص الذى أعطا مسيده عبداً لخدمته فاعل بعد قبضه بالبيع أيضاً وأما خذم بكسر الدال فهو معطى العبد (قوله مطلقا) اعترض قول المتصف مطلقا فان مذهب المدونة انه لا بد ان يعلمها ورثتها كما في هي وهو تبع المثلث وعب تبع عجم ورده معنى تب بأنه ليس في المدونة ذلك ونهها وأما العبد الخدم والمعارى أجل نقض الخدم والمستعير قبض الموهوب وهو من رأس المالك ان مات الواهب قبل ذلك ولما قال في جماع يصيرون حوزة المودع صحيح ان علم قال ابن

رشد هذا خلاف ما في المدونة لانه جعل فيه قبض المستعير والخدم قبض الموهوب به ولم يشترط معرفته ما انتهى وكذا في معنى الحكم
 (قوله ومودع ان علم الخ) مذهب المدونة لا يشترط العلم والمصنف (١٠٩) تبع ابن القاسم في العتية وظاهر ان رشد

سواء علم كل بالهبة أم لا تقدم كل من التذمة والاستعارة على الهبة أو صاحب الهبة ما انما اعطاهما
 لنفسه هو ما وليس له ما ان يقول لا نحو زالوهو به وأما زعمت الهبة علمها فخلق
 لوهو به في المنفعة وحيد فلا يتناقض اخذها ولا اعارة ولا شئ في صحة حوزها له حينئذ ان
 رضاه (ص) ومودع ان علم (ش) يعني أن الوديعة اذا وهبها مالكها لغيره هي عنده وعلم
 المودع بفتح الدال بذلك ورشى فان حيازته حينئذ تكون حوزا لوهو به وأما ان يعلم
 المودع بالهبة حتى مات الواهب فانها تكون باطلة التوقفي لا يشترط ابن القاسم علم المخدم
 والمستعير كما شرط علم المودع لانهم ما اعطاهما حازا الرقاب لمنفعة ما لانهم ما لو قال لا نحو زالوهو به
 لم ينفذ في قوله الا أن يطلق مالهما من المسافع ولا يقدران على ذلك لتقدم قوله ما نصار
 عليهما غير مقيد والمودع لو شاء ان يقل خذ ما اودعني لا حوزة (ص) لا غاصب (ش) يعني ان
 الشئ المقصوب اذا وهبه مالكه لغير الغاصب لا يمكن حوز الغاصب حوزا لوهو به على
 المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة قال ما لا تان الغاصب لم يقبضه لوهو به ولا امره
 الواهب بذلك قوله ولا امره يقضي أنه لو أمره بجزا وهذا يرضى الغاصب ان يحوز به وبصر
 كالودع (ص) ومرتبه ومستاجر الا ان يجب الاجارة (ش) يعني أن الشئ المرهون اذا وهبه
 مالكه لغير المرتبه فان حوزا مرتبه لا يكون حوزا لوهو به فلا ضمان الواهب فالمرتبه
 لو رتبته لهم أن يقبضوه ولهم أن يتركوه لا مرتبه وكذا المستاجر لا يكون حوزة حوزا لوهو به
 لانه اعطاه حوزا لغيره ورة الاستيفاء الا ان يكون الواهب وهب الاجرة أيضا لوهو به
 قبل قبضه فانئذ يكون حوزا للمستاجر حوزا لوهو به وبعبارة ولا يعتبر حوزا لمرتبه لانه
 يقدر على الرقبة فاعطاهم لثبوت لنفسه فقار المودع ولا حوزا للمستاجر لولان يد المودع
 في الشئ الوهب بقبض اجرة من المستاجر ولذا الوهب الاجرة من وهبه الرقبة كان حوزا
 المستاجر كالقاضي في صحة الهبة لوهو به من المستاجر وأما ان وهب الواهب الاجرة لوهو به
 له بعد ما قبضها من المستاجر فلا يكون حوزا للمستاجر حينئذ حوزا له كزمان ناجي فلو قال
 المرفق الاجرة قبل الاجارة لكان أولى وبعد ذلك يرد عليه أنه صادق بما اذا وهب الاجرة
 لوهو به بعد قبضها وليس يراد كما علمت من أن هبة الاجرة انما تكون حوزا اذا كان
 الموهوب به يقبضها ما يوم بعدها وقد يقال ان قد تكون هبة الاجرة قبل القبض ما خوذ
 من كلام المؤلف لان بعد القبض لا تسمى اجرة وان قد تمهيد ما لا يستقل ثم ان قوله
 ومرتبه ومستاجر بكسر الهمزة والجيم (ص) ولان رجعت اليه بعده بقر بان آخرها
 أو أرفق بها (ش) الموقوف محذوف أي ولا الواهب ان رجعت اليه بعده بقر والموقوف
 عليه وقوله لا غاصب والمعنى أن الهبة انما حازها الموهوب به ثم بعد ذلك رجعت الى الواهب
 بقر بذلك الحوزة بطل بان أجر الموهوب به الهبة الواهب أو أرفق بها أي أرفق الموهوب
 به الواهب بالهبة فانها تبطل أيضا لارفاق هو العري لان قرينة الرجوع عن قرينة
 على أن الواهب يحيل على إسقاط الحيازة لغير المستعير في رجعت للهبة والضمير المحرور بالي
 للواهب وضمير بعد الموقوف وفعال أجر وأرفق لوهو به والضمير المحرور وبالله الهبة والقرب
 بعد أن صرفه في مصرفه ولا بطل كما تقدم في الوقف حكمهما واحد كما أنه بعض الشيوخ الا أن في عب خلافه حيث قل ولا
 واهب ان رجعت الهبة كان لها غلة أم لا اليه بعد أي حوزا الموهوب به بقر من حوزة وقوله فانها تبطل أي الموضوع انه حصل
 مانع في الصورتين ونصير الحيازة كعدمها يبطل حقها ما ان لم يحصل مانع فلا تبطل وله ان يجوزها وتبطل الهبة (قوله لان قرينة
 الرجوع) الاضافة لبيان أي قرينة الرجوع

(نزهة وفيه نظائر لأن هذا الاعتقال فيه إخراج) أي الذي هو قوله بخلاف سنة وقوله بل هذا أي قوله بخلاف سنة مع ما قبله الذي هو قوله السنة ثم أقول هذا لا يرد له بل قال فيه إخراجا عما قبله الاستثناء المتقطع (قوله محتفلين الموهوب) سبع ف ت في تصوير المستعمل في هذا الوجه وهو بخلاف النقل كقبيش شاس بل فرضه إلى إحقاقه عند الموهوب بل هو ظاهر في ذات انتهى (قوله متاعا من متاعه) أي والمراد متاع البيت من غطاء وطواغيت به وإنه وانما خدم كإهوا والواب ومثل هبة أحدا وزين لآخرة متاعا هبة أم الولد لسيدها وأسدها لها متاعا وقال القاني (١١٠) ومثل المتاع عندنا منة في إخراج إذا لذي عهد إخراج من الحوزة زاحي

الواجب أن تكون فيه. فتميز الكراهة والآخر حتى منها لا يجوز ذلك ولا يكون مستكناه عنها
بمازلة واللاه فقل قدر مع خلاف ما قال وأما الثانية وهي أن لا يسهه فأمر ارجح أن من ذهب بهذا جدي واشترط عليه أن لا يسه
ولا يسه فاشترط عمل والهدية. فمتكون الصدقة المدق عليه بمنزلة المسح لاتباع والواجب حتى عوت فلا ذمات ورثت عنه على
سبيل الميراث (قوله فله ذلك لاحق) أي حتى يخرج منها نحو زوال زوجة لنفسه (قوله والمعنى أن الهبة ذات بقية عند وادها إلى أن
فاس أو إلى أوقات) أي أو إلى أن حصلت أساطة مدين (قوله فلا يحتاج) كأنه لكونه أقل كلفة من الاستعداد وإن كان الاستعداد من
الحسنات الدورية قوله في كل موهوب الخ لا يخفى أن في كل موهوب إنما يقدر بعد وقوعه لا يجوز له أن يقدر قبل كإقتضيه عبارة
فتمثل حق التأميل (قوله لا يجوز) أعلا نطل المانع كونه

(قوله لان الواهب هو الذي يجوز الخ) أي بشرط أن يصح كون الوارث أو أن يشهد على الهبة وأن لم يحضرها المسم ولا ينوا الحيازة ولا صرفه القسلة على الممتد كأقنى به أن عرقه وغيره ان رشده البعل والفرق منه وبين الوارثان الواقف خرج عن القسلة فقط فاشترط صرفه كالمقدم في الوقف وأما الواهب فقد خرج عن الذات والصدقة كالهبة **وتتم** قال أبو الحسن في غاية الاماني مانعه ج أي أن ينجى في قول الرسالة وأما الكبير فلا يجوز حيازته أي الكبير الرشيد يفهم من كلامه انه لو هبه في صغره فحازه فبلغ رشيداً لم يجر بعد رشده ما هوبه في حال صغره حتى مات الواهب ان الهبة تبطل وهو ظاهر وأما أن يبلغ خفاً فلا ويختلف في مجهول الحال هل يحمل على الرشيد بنفس البلوغ وعلى السفيه حتى يتبين الرشيد ولا أن تنازع الصغار والكبار في الكبرائه مات بعد بلوغ الصغار وانهما لم يصبوا بلوغهم فلو عجزهم فان الحوز صحيح فالقول قول الصغار وعلى الكبار البينة (قوله والمكليات والموزونات الخ) أي وكذا داراً وعبد من دوراً وعبيد (قوله ولو تخم الخ) ومقابلها للمدينين أنه يصح إذا حضرها الشهود وخدم عليها (قوله ودارسكناه) أي وكذا ثوب (١١١) لاسم موصوع تفصيله المذكور في المحجور

وليلغ أوردت ولم يجر بعد والحاصل ان المواقف لتقتل انه يفتقر دار السكنى من غير ما في حبة الاب لصغير ان دار السكنى لا بد من معاشة البينة للفقير وان كانت تحت يده ومنها الملبوس وأما غيرها فيمكن الاشهاد بالصدقة أو الهبة وان لم تعين الحيازة انتهى فالحاصل ان الاشهاد بالصدقة أو الهبة يفتقر عن الحيازة واحضار الشهود فيها كما لا يسكنه الاب ولا يلغى (قوله لأن يسكن أظها) ليس خاصاً بالركن بل كذلك غيرها إذا سكتها الهبة اذ لم يخصها هذا التفصيل بالركن السكنى كما توهه عبارة المصنف ومثل الدور في التفصيل المذكور الشاب بلدها أو بعضها وكذا ما لا يعرف بعينه إذا أخرج بعضه وفي البعض فيه (قوله والوقف

الواهب الى أن فلس أومات فاتها لا تنسل لان الواهب هو الذي يجوز لمحجوره وسواء كان المحجور صغيراً أو سفيهاً أو سواء كان أولياً أو أوصياً ومقتضى ما من قبل القاضي أن لا يكون الواهب هو المحجور شيئاً لا يعرف بعينه كالدارهم والمكليات والموزونات وانها ما تحت يده الى أن فلس شيئاً فأن تبطل ولو ختم عليها بخرمه بمحضرة الشهود على المشهور به البعل ثم ان ختمه علماً وحازها له عند غيابه الى ان مات أو فلس فأن تصح (ص) ودارسكناه الآن يسكن أظها ويكرى له الاكثر وان سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل الجميع (ش) هذا معطوف على ما من قوله ما لا يعرف فلا تصح هيها لمحجوره مادام الواهب ساكناً فلو سكن الأقل وأكرى لمحجوره الاكثر فلا يصح وتصر كاهما صدقة على المحجور فان سكن النصف أو كرى له النصف الثاني فان ساكنه تبطل الصدقة فيه وما أكرىه تخفى صدقته لمحجوره فان سكن الواهب الاكثر أو كرى له أقلها فالصدقة كلها تبطل وكلام المؤلف في المحجور أو ما توهب الاب ودارسكناه ليكرى ولده فلا بطل منها الا ما ساكنه فقط وبصح ما حازه الولد كان كثيراً أو يسيراً والوقف مثل الهبة في ذلك (ص) وإجازت العري (ش) لما تنكح على الهبة أتبعها بالعري وهي يضم العبد وسكون المم مقصورة ما خذ من العر لوقوعه ظاهراً أو فريداً عن الهبة إشارة لفقراً الهبة تغليظ للذات وهذه لتنافع وعرفها من عرقية بقوله هي في ذلك منبهة حياة المعطى بغير عوض إنشاءً آخر ج بالمتفعة اعطاء الذات وأخر ج بحياة المعطى الحس والعارية والمعطى بفتح الطاء وظاهر ان غليظ المتفعة صدقة المعطى بغيرها ليس بعري حقيقة وأخر ج بقوله بغير عوض ما إذا كان بعوض فله اجارة فاسد وقوله إنشاء آخر ج بالحكم بالمتفعة العري وحكمها النسيب وانما غير المؤلف بالخو اذ دون النسيب لانه الاصل الاصل ولتأنيقه الاخراج المذكور في قوله لا الرقي (ص) كأعمرتك أو وارثك (ش) يعني ان العري تكون بلفظ العري وتضمها من الفاظ العطاء كقوله أعمرتك داري أو أسكنتك ونصوك أو أعمرت وارثك أو أعمرت وارثك وبعبارة كأعمرتك أو وارثك كذا

مثل الهبة الخ) أي والصدقة كذلك (قوله ما خذ من العر) أي عر العر بالفتح لوقوعه ظاهراً أو فريداً أعمرتك ملكتك متفعة هذا الشيء متدنياتك ج أي لامن الاعمال والجل كونه ما خذ من العر في كل شئ من الحيوان والاعمال واليابان كان ابن القاسم يقول فان قصرت عن العري صحت ولكن لا يقال لها عري بل عارية **وتنبيه** هي بالنسبة للضمان كالعربة (قوله ليس بعري حقيقة) أي بل عري مجازاً كما قلده بعض الشيوخ وهو ظاهر وقوله إنشاءً عليه آخر ج بالحكم بقوله تغليظ (قوله وسكنها النسيب) أي الاصل النسيب أي وقد تعرض الكراهة كما إذا أعمره لاني يتخى منه فعل معصية وتخبر بها كما لا تحقق فيها فعل المعصية ووجوبها كقول شخص لما تدارن أن أعمرها فلا تاتلكن وفيه بحث اذا المكره ليس بخلف فلا تصح فعله بوجوب (قوله لانه الاصل الاصل) أي المتأصل أي بخلاف النسيب وان كان الاصل ليس بأصل ثم أقول لا يعني ان الاحكام انما تتلقى من الشرع قال ابن السبكي ولا حتم قبل الشرع وقد ورد الشرع عندئذ في المعنى الاصل المتأصلة فلا حسن ان يراد بالخو اذ الاذن فيصدق بالنسيب (قوله أو أعمرتك ووارثك) فيكون لكل منهما لكن لا يستحق الوارث الا بعد الموت لا الورث بخلاف وقف عليك وعلى ولدك فانها

بشر كان أي دخل الوفاء في حياته أي به وهذا على أن المراد وارثه بالفعل ويحمل وارثه بالقوة يشمل ابنه الموجود لا تن والاضحى أن هذا بما يقتضيه قولنا أمركت (قوله ولأننا نعمل الخ) هذا على نسخة أو وارثك أي إن ذلك لا علم إمامه ابتداء أو ووارث ابتداء (قوله أو هامة خلو) أي فغلبوا الجمع أي جمع الأمرين هو ووارثه وقوله فيصدق بالصور والثلاث والثالثة هي الجمع يشعروا وارثه في الأعمار وقوله وهذا أولى من كلام ابن غازي نسخة أو ووارثك هي الجامعة بينهما ويكون ما كنان نسخة أعمار الوارث فقط بخلاف هذه النسخة فتكون شاملة للصور والثلاث يحمل أو مائة خلو (قوله بمعنى الشيء المهر) أي لا معنى لعلب المنفعة المذكورة في العبارة استخدام (قوله بعد انقراض العقب) أي في صورة أمركت أو وارثك أو بعد موت المهر فقط في صورة أمركت فقط ولا يتوقف في هذه على انقراض العقب (قوله مثلا الخ) هذا المثال غير ظاهر لأنه لا يختلف به الحكم فالأولى أن يعمل ابن رقيق أو آخر حر كما هو موجود بين حين موت المهر ولكن لم يمت المهر بالفتح حتى عتق الابن فأمروا جميع فلاخ لا لابن لأن الابن لم يكن وارثا حين مات المهر بالكسر (قوله تحبس عليك) وسواء قال حياته كما لا يمتثل (١١٣) المصنف ما إذا قال تحبس عليك حياته كما لا يمتثل وهو لا - حر كما بالصورتين وثلاث وقول

شارحنا أو ألقط وهو لا - حر كما ي
والفرض أنه لم يقل حياتك (قوله
التشبيه بين هذه وأتى قبلها في
الجواز) وإنما نسب لقوله بعد جاز
ذلك ويكون الخ إن يقول تشبيه في
الجواز وفي رجوعه ما لم يكن المناسب
أن يقول تشبيه بما قبلها في
الرجوع على طريق المثال لأنه المقتضى
من المصنف (قوله بل فاعل بفعل
محذوف) لا يعني أن المعنى على
هذا أي أن ملكه لأحدهما وجع
وأما جع خبر المبتدأ محذوف
فواضح والمعنى أن الرجوع
الذي كرر على طريق الملكية (قوله
أي كائن عليه في ترجيعه
للمصري أي من حيث التأخير
(قوله المحتاج) أي المذكور من
مسئلة المحس أي طلب الرجوع
لهما طلبا كندا وأصل المعنى المحتاج
إلى الرجوع المطلوب لهما طلبا كندا
وقوله لأنه لا يخفى تغليب قوله ليكون
نصا قوله إذ التشبيه محتمل الخ
فيه أنه مرتبط بالأولى لأنه حال من

ينبغي أن يكون أو العطف بعد أو أي كأمركت فقط أو أمركت وأورثك فهو ما مالا أن انتهى
ولنا أن نجعل أو مائة خلو لا مائة جمع فيصدق بالصور والثلاث وهذا أولى من كلام ابن غازي
(ص) ورجعت للمهر أو وارثه (ش) يعني أن المهر يعني الشيء المهر ترجع بعد انقراض
العقب للمهر ملكا أو لوارثه وسواء كانت مائة أم لا على العمدة وقيل المعقبة ترجع مراجع
الاحساس لا أقرب فاقرب ولا ترجع للمهر والمراد وارثه يوم الموت لا يوم السر جمع مشالو
مات المهر بكسر الميم وله ولد أو أخ فزعت المهر بالفتح حتى مات الولد فأنما يتدفع وارثه ولا
تدفع لأخ (ص) تحبس عليك وهو لا - حر كما لمساك (ش) التشبيه بين هذه والتي قبلها في الجواز
أي في جواز رجوعه في المهر ملكا ورجوعه لأخ - حر كما لمساك (ش) خرق التحبس ملكا والمعنى أنه إذا قال
لرجلين عبيد هذا حبس عليك وهو لا - حر مشكلا جاز ذلك ويكون لا - حر كما يفصل فيه
ما بين اثنين بيع وغيره وكتب بعضهم ما نهى قوله ملكا ليس من كلام المحبس بل فاعل بفعل
محذوف أو خبر مبتدأ محذوف أي بيع أو الرجوع ملكا وقال ابن غازي ملكا مضمون على
المثال من ضمير الفاعل في رجعت انتهى أي أو رجعت ملكا للمهر أو وارثه في مسألة المهر
ولأننا نحن المحبس عليه في مسألة المحبس انتهى وتأخير هذا ليكون نصا في رجوعه لمسئلة
المحبس أيضا المحتاج إلى طلب ذلك أكد لأنه لو قدم لم يكتفى في ذلك انصوبة على ذلك
إذ التشبيه محتمل فلا يقط وهو لا - حر كما أنه إذا مات أحدهما رجوع لا - حر حسب ما إذا مات
الا - حر فله رجوع مراجع الاحساس أو رجوع ملكا للمحبس أو وارثه (ص) لا الرقي (ش)
عطف على المصري والمنع ضد الجواز وقد أشار إلى بيان حقيقة العرفية بالمثال بقوله
(كذوي دارين فالان من قبلي فهم إلى والآنك) أي كصاحبي دارين قال كل واحد
منهم صاحبه أن من قبلي فداري حبس عليك فهذا لا يجوز لأنه لا خطر لائنه - ما خر جامع
وجه العرفي إلى الخطأ مرة واذ وقع وزل واطلع على ذلك قبل الموت فخرج وإن لم يطلع عليه
لا يعد موت رجعت له أول وارثه ملكا ولا ترجع مراجع الاحساس لأنه عقد باطل (ص)

فاعل رجعت فقهه ملكا في المعنى متقدم فإن النصوصية (قوله أو يرجع الخ) في ذلك قولان وهذا الثاني ظاهر كلام
المصنف فهو الراجع كانه قدم من قوله كعلي عشرة حياتهم فانه رجعت بعدهم ملكا واقتبوا ولم يقل حياتهم فإني ينبغي الجزم بذلك كما
أقاده بعض الشيوخ وفي عتب المقتضى عجب أن الراجع أنه يرجع مراجع الاحساس وبني ما إذا قال حبس عليك حياته كما هو لا - حر كما
كانت لا - حر حسب ما كان مات فبني أن يجري فيها القولان المتقدمان فالمسائل ثلاثة بصورة المصنف فتدبرها (قوله والمنع ضد الجواز)
في العبارة حذف وكذا قال لا الرقي فهي ممنوعة لأن المنع ضد الجواز (قوله فانه إلى) لا يعني اندراك ملكا واما المعنى قال أحدهما
لصاحبه ان من قبلي فدارك لا مضمومة لداري وإن من قبلي فداري لا مضمومة لدارك فهو من المشبهة لزوج المعنى في البديع بالجمع
والترقيق كقوله تعالى وقالوا كونهوا أو أوهوا (قوله فهذا لا يجوز الخ) قال عجب أن لا عدم الجواز إذا وقع ما ذكر في عقد واحد
(قوله ولا نهما) نفسه بل قبله (قوله رجعت له أول وارثه) كذا في نسخة صوابه كما أقاده بعض الشيوخ رجعت لوارثه

(سوله كهيئة نخل) فصل بالكف ولم يعطه والواو لان الرقي منه من جانب واحد (قوله واستثنى الواو الخ) ظاهر العبارة الهبة وان من الآن لكن التقى في المدونة ان الهبة واقعة بعد الاجل لامن الآن وهو الذي يناسبه التعليل بقوله لانه مخاطرة وبيع معين يتأخر قبضه وقوله لان سقيه الخ انما يتبع كونه يعاقل لا كونه متأخر القبض وقال غير شارح احوال لعل الاطلاق هو الظاهر (قوله وبيع معين يتأخر قبضه) عطف سبب على سبب لان مخاطرة أى الغرر يترتب على ذلك (قوله واشترط على المشتري) لا يخفى ان ملاحظة الشرطية في ذلك تخرج من كونه من قبيل البيع لانه يمكن ان حينئذ لا يظهر قوله لانه يمكن باع بخلا وبنائه قوله سابقا لان سقيه لئلا يخرج مخرج المعاوضة فلا يقتصر على العلة الاولى لكن احسن وقوله لانه غرر هو معنى قوله سابقا لانه خطر وقوله ولانه لا يدري عطف على على مساو له كانه قال وانما قلنا غرر لانه لا يدري (١١٣) الخ ثم اقول لا يخفى ان هذا الظاهر في مسئلة

المصنف لا في النظر الذي هو قوله ولا يمكن باع بخلا لان قال انه المستثنى غرضها في المستثنى فكأنه لم يقض المبيع وكأنه قبضه لكون التزكه (قوله لاجل ذلك) أى لان قبض البستان حصل بقبض بعض الثمرة (قوله ولكن بعه الواو) ابن عاشر ورر بما قال ان الموهوبه قد يحتاج الى معانة في السقي بعه الواو فنشكل حينئذ الجواز (قوله خلافاً للباطي) اعتمد عجم كلام الباطي باعلا انه المستفاد من المدونة (قوله ملكه الموهوبه) أى ملك الفضل وشره ولا تنظر للاستثناء (قوله أو فرس لمن يفرغ وعليها سنين) قال عجم الجمع هنا ليس في محله اختلاف الجمع السابق الخ (قوله أى شرط) الشرطية بحسب المقام لاني كل حال الا ترى ان ذلك جازيذ را كما قال في هذا قيد لا يقال له شرط وقوله وصاحبها فيه تسامح انما هي وصف لصاحبها (قوله وفي

كهيئة نخل واستثناء غرضها سنين والسقي على الموهوبه (ش) هو تشبيهه في المنع يعني ان من وهب شخصاً بخلا واستثنى الواو لنفسه غرضها سنين معاوضة وشرط على الموهوب به السقي للخل في تلك السنين فهذا لا يجوز لانه مخاطرة وبيع معين يتأخر قبضه لان سقيه لئلا يخرج مخرج المعاوضة ولا يمكن باع بخلا واستثنى غرضها عواما معينة واشترط على المشتري سقيها في تلك الاعوام فهذا لا يجوز لانه غرر ولا لانه لا يدري ما يصير النخل اليه من تلك الاعوام فهو من باب كل أموال الناس بالباطل وفيهم من قوله واستثناء غرضها لو كان المستثنى بعض غرضها لا كلها لاجل ذلك ومن قوله والسقي على الموهوبه لو كان السقي على الواو أو على الموهوب ولكن بعه الواو لاجل ذلك وقوله كهيئة نخل أى شئ يحتاج الى سقي وعلاج ولا مفهوم لسنين خلافاً للباطي لان العلة الغرر واذا وقع ونزل فان اطلع على ذلك قبل التسليم فجمع الموهوبه بما اتفقوا الثمرة والاصول لم يهاونا فانبت شجرة ملكه الموهوبه بقبضه يوم وضع بدو يرجع على الواو بما كان عليه عرف والا فبقية تأمل (ص) أو فرس لمن يفرغ وعليها سنين وينفق عليه المدونة ولا يبيعه بعد الاجل (ش) يعني وكذلك لا يجوز للشخص ان يدفع فرسا لمن يفرغ عليه سنين معلومه بشرط ان ينفق عليه المدونة الى حين عند ذلك السنين ويكون له بعد ولا يبيعه الا بعد الاجل لانه باع الفرس بالنفقة عليه تلك السنين ولا يدري هل يسلّم الفرس الى ذلك الاجل أم لا فذهب بفتحه باطلا فهذا غرر ومخاطرة والواو في قوله ولا يبيعه واول الحال والخال قيد أى شرط في عاملها واصلها أى والخال انه شرط عليه ان لا يبيعه الا بعد الاجل فكلام المؤلف مساو لكلام المدونة وفي تعقب الباطي له نظر ولا مفهوم لقوله ولا يبيعه أى أن لا يملكه بعد الاجل أعني من البيع وينبغي اذا سقط الشرط صح واذا وقع ونزل فان اطلع على ذلك قبل مضي الاجل خسر الفرس ما أن سقط الشرط وتكون الفرس لمن أعطيت له أو يأخذ منه ويؤذي الرجل ما اتفق عليه وان مضى الاجل كانت الفرس للآخرين ولا قيمة عليه (ص) ولا باع اعتصارها من ولده (ش) هو معطوف على الجائز وتفسير اعتصارها ما على الهبة لا الصدقة والجلس فانه لا اعتصا له فيهما والمعنى ان الاب دنيه اذا

(١٥ - خشي سابع) تعقب الباطي وذلك لانه قال ظاهره انه وهب له الآن وصريح المدونة انه بعد الاجل وبأن في لغت المدونة سنين أو ثلاث والمصنف قال سنين وبأنه أجل بقوله ثم هي له وبأن في كلامها واشترط عليه أنه لا يبيع والمصنف حذف واشترط ولا يخفى ضعف هذه الارادات أما أولاً فنقول المصنف لا يبيع بعد الاجل شي ذلك لتقصير نصه فيه ان ذلك الاجل وأما الثاني فلا نأخذ بالجمع اثنان ولانه اذا جاز في الثلاثة فأحرى في أقل منها وأما الثالث والرابع فمفهومان من قوله ولا يبيعه بعد الاجل لان الواو للمال والخال قيد أى شرط (قوله وينبغي اذا سقط الشرط صح) أى الذي هو قوله ولا يبيعه (قوله كنت لا أخذت سبلاً) أى فالتفصيل حيث لم ينقض الاجل والامسكها الموهوبه قطعاً (قوله ولا قيمة عليه) ولا يعارض ما تقدم في التبرع منه انه يفرض القيمة لان الاجل هنا قد انقضى ولم يقض فيما تقدم الا ان الاشجار قد سبوت في ذاتها فهو بمثابة البيع الفاسد اذا فات انقضى الاجل فقد ملكها من غير دفع شئ في مقابلتها كالفرس المذكور (قوله يعني ان الاب دنيه) أى نظر قوله من ولده أى الحرارى ارجاعها بدون عوض جبراً عليه

(قوله على المشهور) زاجع لقوله غنياً وفقيراً وقوله حيزاً تردباً لا أول على نحو قول القائل انما ذلك اذا كان في حيزه أو ما شائخه
وله مال كبير بالثاني على من بقوله ذلك اذا لم يحز (قوله حيز) بفتح الهاء (قوله أي بهذا اللفظ) أي لفظ الاعتصار وهذا بان المدار
على ما يدل على لفظ الاعتصار بدلالة المطابقة أو بدلالة الالتزام والحاصل أن المقصود ما يدل على العود كان بلفظ الاعتصار أم لا
(قوله مختص بالله) وحدها وما في معناها (كذا ١١٤) في نسخة لفظه وحدها فالواحدة بالنظر لقوله دون الصدقة وقوله وما أشبه

وهو بالوجه فانه يجوز أن يعتصر هاتمه مطلقاً أي سواء كان الولد صغيراً أو كبيراً
ذكرنا أن أثنى غنياً وفقيراً حيزت الهبة أم لا على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل
لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الولد وقوله فقط راجع للجميع أي ولا بد فقط لا للخدمة مثلاً
اعتصار فقط أي بهذا اللفظ لانه لا بد من لفظ الاعتصار على المذهب أي الهبة فقط لا للصدقة
من ولده فقط لامن غيره كالم فقط لا للخدمة مثلاً واعلم أن الاعتصار مختص بالله وحدها وما
في معناها من العطف والمختص وما أشبه ذلك دون الصدقة والجس وكذلك الهبة والعطف
والمختص وما أشبه ذلك إذا قال فيه هو الله تعالى أو جعله من غير حزم فلا اعتصار في ذلك كما أن
الصدقة إذا شرط اعتصارها فله شرطه وعرف ابن عرفة الاعتصار بقوله هو أرتجاع عطفية
دون عوض لا بطوع المعطى (ص) كما فقط وهبت ذاب وان مجنوناً (ش) يعني أن الام إذا
وهبت ولها الصغرى في حياتها يهبة فلها أن تعتصر هاتمه ولو كان الاب مجنوناً مطبقاً وقت
الهبة وسواء كان الاب الآن مريضاً أو معسراً أو أحدهما أو أماً بالجد والجدة ونحوهما
فانه لا اعتصار لهما وعن ذلك احتج بقوله فقط وانما قلنا صغيراً لاجل قوله (ولو تبي على المختار)
أي أن الام إذا وهبت ولها الصغرى له أب ثم طرأ عليه اليتيم بعد الهبة فانه لا تعتصر هاتمه
ولو بعد بولوغه لانه لم تكن معنى الصدقة حيث كان له أب حين الهبة وأما أن كان حين الهبة
لا أبه فليس لها أن تعتصرها لانه يتيم وبعد ذلك كالمصدق بر ديولونغ وأما لو وهبت الكبير
فلها الاعتصار سواء كان له أب أم لا (ص) الا فيما أريد به الآخرة (ش) يعني أن الهبة أو
الاختصار أو العري أو نحو ذلك إذا أراد المعطى عداً كزوجته الله تعالى ونواب الآخرة صار
صدقته لا تعتصر وسواء كان الواهب أباً أو غيره وكذلك لا اعتصار لاب ولا أم إذا أراد كل
بالهبة من الرحم كما إذا كان الولد صغيراً محتاجاً أو كبيراً بائناً عن أبيه وكذلك لا اعتصار
لأحد مما في الهبة إذا أشهد عليها على المشهور وقوله (كصدقة بلا شرط) تشبيه في عدم
الاعتصار بالاب والام أي إذا تصدق على ولده الصغرى أو الكبير بلفظ الصدقة ولم بشرطه أن
يرجع فيه أو يعتصرها فانه لا يجوز أن يعتصرها حينئذ ولو بشرط التصديق انه يرجع في صدقته
كان له شرطه ولأن يعتصرها فان قلت صدقة الصدقة عدم الرجوع فيها يقال صدقة الجس
عدم الرجوع فيه وإذا شرط الجس في نفس الجس يبعه كان له شرطه (ص) ان لم تنف
لا يحواله سوق بل زبداً ونقص (ش) هذا شرع في منافع الاعتصار والمعنى أن من شرط هبة
الاعتصار للهبة أن لا تغرب من عند الموهوب به يبيع أو غصب أو عتق أو تدير أو يزيادة أو
نقص كما إذا كبر الصغرى أو من الهز بل أو هزل الكبيراً أو يجعل الثاني حلياً أو يوجه من وجوه
المفوات فان حصل شيء من ذلك فلا اعتصار لهما هبة حيثئذ أو لمحوالة الاسواق فلا تقيت
الاعتصار في الهبة على المشهور ولان الهبة على حالها زيادة القيمة ونقصها لا تعلق بها ولا

ذلك كالعري وقوله دون الصدقة
والجس فأنشأ ج الصدقة والجس
فقط وكذا ما بد كز بعد (قوله هو
ارتجاع عطفية) انظر هذا التعريف
فانه يدل على أنه لا بشرط لفظ
الاعتصار وكذا ظاهر الحديث
فانه لا يقتضي لفظ الاعتصار (قوله
ولو كان الاب مجنوناً مطبقاً
وقت الهبة) ولو كان الاب بعد
هبة ولده فلوليه الاعتصار كما
استظهره ما ذكرناه أن الكبريت
المجنون لا تستأمر إذا قدم القاضي
مسئراً زوجها لان لها أب ولكن
المشهور انه لا بد أن تستأمر كالتيمة
وابنة الغائب (قوله ثم طرأ الخ)
أي نصفة الفعل يدل على حدوث
التيمة بعد الهبة (قوله ولو بعد
بولوغه) الصواب كما قال بعض
الشيخ ولو قبل بولوغه لانه لم يحوهم
وتشبيهه الأولى لا يصف أن يعبر
بصفة الفعل لانه اختار من
عند نفسه مقابل بما قاله ابن الرواس
وابن أبي زيد وطاهر المدائني فمن
أنه ليس لها اعتصار وإذا علمت ذلك
فكيف يصح منه عدم العود عن
ذلك إلى ما اختاره النحوي مسن
نفسه فلما نسب تبعهم (قوله ويريد
ولو يلغ أي بعد الهبة (قوله ونواب
الآخرة) عطف تفسير (قوله أو
غيره) أي وهو الام (قوله صغيراً
محتاجاً) أي في غير ما تعلق بنقصه

والافهى على أبيه أو فيما تعلق بنقصه فيما إذا كان الواهب أماً (قوله أو كبيراً بائناً عن أبيه) أي وشأنه
الحاجة أيضاً في القرض انه تصدق له الرحم والافه الاعتصار (قوله كصدقة بلا شرط) أي بان شرط عدمه أو سكنت (قوله فلو بشرط
المصدق) أي ولو أجنبياً (قوله يقال سنة الخ) كأنه قال لا غرامة لان سنة الخ (قوله وإذا شرط) أقول لو ان لم بشرط بل في فقط وله
فما بينه وبين الله تعالى (قوله كان له شرطه) أي ولو حصل تغير (قوله أو يجعل الثاني حلياً) أي فبها تنقص (قوله على المشهور)
ومقابلها في بعض شراح الجلالين أنه مثبت لانه تنقص صفة وهو فوت في الرديليب فأحرى حمانا (قوله ويزيادة القيمة وتنقصها)

الزواج بمعنى أو وقوله لا تعلق به أي إن الزيادة والنقص لا تعلق به الهبة وقوله ولا تأثر في العبارة حذف مضاف أي ولا تأثر وهو عطف
تفسير على ما قبله (قوله أو في الدواب فقط كما في الآية) (قوله فلا يزال النقص الخ) أي كأن حدث نقص ثم زال وقوله ورجع الزيد
أي حدث زيد ثم رجعت حاله الأول (قوله أي عقد لاجل الهبة الخ) هذا المعنى يقتضي أن يقرأ قول المصنف ولم يتكبح بالنسبة
للتنازل وكذا قوله وكذا إذا تدين الخ يقتضي أن يقرأ أول بيان البناء للفاعل لأن قوله بعد ولا بد من قصد صاحب الدين الخ يقتضي
صحة قرأه بالنسبة لمول فصار حاله أنه يصح قرأه بالوجهين لكن على تقدير قرأه بالنسبة للفاعل لا بد من شرط وهو المشاركة بقوله
ولا بد الخ وقوله ولا يزوج يقتضي قرأه ولم يتكبح بالنسبة للفاعل فيصالح (١١٥) مقتضى ما صدره من أنه يقرأ بالنسبة للفاعل

فقال في معناه قد علم من أنه يصح
قرأه بالوجهين ولكن على تقدير
قرأه بالنسبة للفاعل لا بد من شرط
والخاص أن مفاد الشرح أن
قصد الولد وحده لا يكتفي في الدين
ولا في النكاح ولا بد من قصد
الموهوبه وصاحب الدين أو ولي
الزوجة وبعد هذا كله مفاد المواق
أن المعتمد خلاف ذلك وأنه يكتفي
قصد الابن وحده وكذا مفاد غيره
ويكون قصد الغير أو ولي غيران
محتمل فيبقى قوة ظاهر
المصنف من قرأه بالنسبة للفاعل
ونقل أن من حل المصنف
بالبناء للفاعل فإما محتمل فقال
هذا الذي درج عليه المؤلف
هو مذهب الموطأ وقول مطرف
وأصبح وابن القاسم كما في توضحه
وأصله لا يرد في البيان وقوله
إذا وطئ الأمه الموهوبه أي
الطه لا الوخش فلا يفتقرها الوطء
(قوله وقد يكون أجنبي من الابن)
كالزوجة تكون أجنبية من ابن
زوجها (قوله أو يزول المرض على
الختار) أي وكذا الواعترض وقته
ثم خص المريض فيصع الاعتصار
السابق ومقتضى المصنف أن زوال

تأثير في معناه قد علم من موضوع آخر ولا فرق في الزيادة بين المعنوية كتعليم
صنعة لها بالو ببنيت أن يكون النقص كذلك إذا كان يعمل صنعة فسد بها أو الحسنة
ككبر الصغير ومن الهزل وهل هو عام في الدواب الرقيق أو في الدواب فقط كما في
في الآية وما يقوت الهبة خلط الموهوبه لها بمثلها فلا يزال النقص ورجع الزيد فإنه يعود
الاعتصار (ص) ولم يتكبح أو يدين لها أو يطأ نيباً أو عرض كواهب (ش) يعني أن من شرط
صحة الاعتصار أيضاً أن لا يكون الولد قد تزوج أي عقد لاجل الهبة سواء كان الولد صغيراً
أو كبيراً فإن عقد الولد للنكاح مقوت للاعتصار وكذلك إذا تدين لاجل الهبة فإن ذلك مانع
للاعتصار سواء كان الولد كراً أو أثنى ولا بد من قصد صاحب الدين في التدين لاجل الهبة
ولا يكتفي في ذلك قصد الولد وحده فلو تدين لغير الهبة بان كان غنياً أو كانت الهبة قليلة في نفسها
لا يزوج ولا يعمل لاجلها فإن التزوج والتدين حينئذ لا يمنع من اعتصارها لآل أو الأم
الاعتصار وكذلك إذا وطئ الولد البالغ الأمه الموهوبه فإنه يمنع الاعتصار ومن باب أولى إذا
حلت وكذلك إذا كاتبها أو دبرها أو اعتقها إلى أجل أو غلبت بالتيب لان اقتضاض البكر ولو من
غير بالغ داخل في عموم النقص المتقدم وكذلك يقوت الاعتصار بعرض الولد الموهوبه أي
مرضاً يخوفه لتعلق حق ورثته به الهبة أو بعرض الواهب لانه اعتصارها صانعاً له وهو وارث وقد
يكون أجنبياً من الابن (ص) لأن يجب على هذه الأحوال (ش) يعني أن الأب والأم إذا
وهب أحدهما لولد هبة وهو متزوج أو هو مديان أو هو مريض فله أن ينصرف هباته لأن
وجود هذه الأحوال وقت الهبة لا يكون مانعاً من الاعتصار ثم إن الاستثناء منقطع لما قبله
فيما إذا وهبه وليس ثم مرض ولا نكاح ولا مديانة وهذا فيما إذا وقعت الهبة وهو به
الأحوال (ص) أو يزول المرض على الختار (ش) يعني أن مرض الأب والأم أو الواهب إذا زال
فله يجوز الاعتصار على ما اختاره الفقهي وأما النكاح والمديانة إذا زالا فإنه يتفق على عدم
جواز الاعتصار والفرق بين المرض وبين النكاح والمديانة أن المرض أحرم بعامله الناس
عليه بل هو من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار بخلاف النكاح والمديانة فله أمر عامه
الناس عليه فإذا زالا لا يعود الاعتصار ولم يحل التمس فيه خلافاً ونقل هذا الفرق في
الوضع عن ابن القاسم (ص) وكذا غلظ صدقة بتغير ميراث (ش) يعني أن عود الصدقة إلى
ملك من تصدق به بأسرع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك مكرره واحتراز بالصدقة من الهبة فإنه
يجوز أن يملكها على المشهور واحتراز بقوله بتغير ميراث مما إذا عادت به ميراث فله أن كراهته فيه

الزيادة والنقص ليس كزوال المرض ولكن تقدم في الشرع تبعا لبعدهما أنه يعود الاعتصار (قوله على ما اختاره الفقهي) وذلك أنه
اختلف إذا مرض الابن ثم زال مرضه هل يعود الاعتصار لزوال مانعه وهو قول ابن القاسم وأشهب والمغيرة وفي الرافضة عن مالك
قول بأن الاعتصار لا يعود به قال أصبغ ومسنون ورجع الفقهي الأول (قوله أحرم بعامله الناس عليه) أي غير داخلين عليه مترقبين
له بخلاف النكاح والمديانة فإن الناس يعاملونه على ما يسترقبون نكاحه ومديانته والمعاملة في القامه أو بالولد (قوله وكذا
تملك صدقة) ظاهره لو تداولت الأملاك (قوله يبيع أو هبة) أي ذاتها أو منفعتها (قوله فله يجوز أن يملكها الخ) أي يجوز تملكها
بعض وأما الرجوع في الهبة بغير عرض فنكر ما في الأب والأم أي والفرض أن ذلك مع الرضا (قوله على المشهور) ومقاله ليعود
لواهب كرهه أيضاً أن يرجع فيها يبيع أو هبة أو غيرها كالصدقة وهو أسعد بظاهر الحديث (قوله فله أن كراهته) أي في العود

بالميراث لم يقل فلا كراهة في التملك كما هو ظاهر المصنف لأن التملك يشعر بالاختيار والعديد من الناس فيه اختيار فليس على المصنف حثثه لاجابة لقوله بغير ميراث بعد ان عبر بالتملك والجواب ان المراد بالتملك الاستمرار أي استمرار الصدقة تحت يد المصدق (قوله ويستثنى من كلام المصنف العربية) أي اذا كانت على وجه الصدقة لأن الكلام في الصدقة والحاصل أن العربية على الوجه المذكور يجوز تملكها أو لا اذا وقعت على وجه الهبة وثلثها العمري فيجوز للعمير أن يورثها ومن سبيل ما على مسجد فانه يجوز له أن يشرب منه ومن أخرج كسرة سائل فوجد صدقه ذهب فلا يجوز له أن يشرب منه بل يصدق على غيره كما قاله مالك وقال غيره يجوز أن يشرب منه ما حصل الأول على ما إذا كان غير معين والثاني على ما إذا كان معيناً ولم يحدد أول قبلها وهو جمع حسن كما قاله بعض مشايخ الرسالة (قوله وما هنا في حكم تلك غلتها) الأولى أن يقول وما هنا في تلك منفعتها وغلتها (قوله ولأن يأكل من غلتها) أي كثرتها أو يشرب من لبنها أو ينتفع بصوفها (قوله والنهي على سبيل الكراهة) لايحتمل أنه في الأجنبية إنما يعقل على سبيل الاستعانة إذا كان ذلك على وجه الرضا لا القهر والاختيارية قطعاً وأما بالنسبة للولد فيحصل وحاصل مفاد ما عتبار الولدان الأول إذا كان صغيراً ومثله نفسه أنه يكره مطلقاً رضي أو لا وهو منادى عب وأما بالنسبة للرضع فثابتان أولهما أنه يكره مطلقاً رضي أو لا الثاني أن عمل الكراهة إذا لم يحصل منه الرضا وأما إذا حصل الرضا فلا كراهة لقوله بعد ذلك ولا منعه لا يجوز أن يكره وقوله وأما الولد الصغير ومثله نفسه كما قاله الأشياخ فانه لا يجوز بمعنى يكره وهو ما أفاده عب وأعلم أن ما ذكره من ذكره القسبي عن الثاني والذي في عجم خلافه فثابتاً وأعلم أن مفاد ما في المدونة أنه لا يجوز أن يبيع من نصدقه على أجنبي أن ينتفع بأكل غيرها أو يشرب لبنها أو يورثها (١١٦) أو نحو ذلك وذكر في قول الرسالة أنه يجوز الشرب من لبن ما صدقه فقيل ما في

الرسالة يخالف ما في المدونة وقيل وفاق واختلف في التوفيق فذهب بعضهم إلى أن ما في الرسالة يجوز على ما لاين الموازن أنه يجوز لتصدق الانتفاع بصدقته إذا كانت الصدقة على ابنه الكبير أي المالك أمر نفه ورضى بانتفاع أبيه بالكوب وشربه ولو كانه غني كبير فلا يخالف ما في المدونة وهو الذي أشاره المصنف بقوله وهل الآن

الانتفاع السببية فيه ويستثنى من كلام المؤلف العربية كما مر من قوله ورخص له وفاقاً مقامه اشتراطه غير تيسر الخ (ص) ولا يركبها أو يأكل من غلتها (ش) ما رفي في حكم تلك ذاتها وما هنا في حكم تلك غلتها المرص أن من تصدق بصدقة على ولده أو على أجنبي فليس له أن يركبها ولأن يأكل من غلتها بوجه ولا يشرب منها أو النبي على سبيل الكراهة (ص) وهل الآن يرضى الابن الكبير يشرب اللبن أو يبولان (ش) يعني أن الأب والأب إذا تصدق أحدهما على ولده الكبير الشيد بصدقة من الانعام ورضى الولدان يشرب أو يأكل منه أي من لبنها هل يجوز ذلك أو لا فيه تأويلان وأما الولد الصغير فانه لا يجوز لأحدهما أن يشرب من لبن صدقته ولورضى الولد الصغير بذلك ولا مفهومه للعن بل وغيره من القنات كذلك (ص) ويتفق على أن يفتقر منها (ش) يعني أن الأب إذا تصدق على ولده بصدقة فافتقر الأب فانه

يرضى الخ وذلك من جهة أوجه واقتصرنا عليه لأنه الذي ذهب إليه

ينفق

المصنف فإذا علمت ذلك فنقول يحصل كلام عجم هذا أن الكوب وشربه يحرم إذا كان المصدق عليه صغيراً أو صغيراً كان رضاه أو بغير رضاه وأما إذا كان رشيداً افتأويل بالحرمة مطلقاً رضاه وبغير رضاه وتأويل بالجواز إذا كان رضاه ولا ينفق بعد الأول وان الأحسن في ذلك أن يقال يحرم بغير رضاه ولا يحرم بغير رضاه ثمان عجم ذكر كلاماً آخر رحمه الله أن قول المدونة تصدق على أجنبي هل مفهومه مخالف للكلام من الموازى المتقدم أي فنقول يجوز له الكوب الذي تصدق به على ولده الرشد مطلقاً رضاه وبغير رضاه أو وفاق فيحصل ما يفيد مفهوم قولها على أجنبي من جواز الانتفاع بما تصدق به على ولده على ما إذا كان كبيراً أي رشيداً ورضى بذلك وأما إذا كان صغيراً أو صغيراً مطلقاً أو رشيداً ولم يرض بذلك فحكمهم كالأجنبي أي فيجوز أن الكوب وشربه بما تصدق به عليهم ونذكر كراهة جواباً من جهة الأجوبة التي لم نذكرها من المعارضة المتقدمة بأن تحصل الرسالة على ما لا ينفق له أو غني يسير والمدونة على ما إذا كان الثمن كثيراً نحاق الكتائب وقد أوتى المدونة على إطلاقها والرسالة على الإطلاق في الكتائب خلاف (قوله هل يجوز ذلك) أي جواز مستوى الطرفين وقوله ولا يأكل ولا يجوز ذلك أي جواز مستوى الطرفين أي بل يكره وقوله وأما الولد الصغير أي ومثله نفسه كما تقدم (قوله ولا) أي بل يكره (قوله فانه لا يجوز) أي جواز مستوى الطرفين بل المراد أنه يكره وقد علمت أن هذا تبع فيه الثاني وواقفه عب عليه ومفاد عجم كما علمت خلافه وأما بعض الشيوخ أن كلام عجم هو المعتبر فالثالث الذي ينبغي أن يقول المصنف ولا يركبها معناه أنه يحرم إذا لم يحصل إذن معين وأما إذا حصل إذن معين كالابن الكبير في الكراهة والجواز تأويلان وأما الآن القبر المعتبر كالصبي فيعبر وهذا يشهد الكلام والافاق على الحرمة من غير تنصيص غير ظاهر اه (أقول) وهو ظاهر وإنما أطننا في هذا الكلام لما في الحاجة إليه فتدبر (قوله يعني أن الأب) أي ومنه الآم وكذا يتفق على زوجته من صدقتها عليه وإن غنية لجوب نفقتها عليه لاحتكاك

لا تقدر (قوله) وعطف هذا عليه من حيث الجواز) وانما قال من حيث الجواز لان ما تقدم وهو المطلوب عليه في الهبة وهذا في الصدقة فان دفع بقوله من حيث الجواز ما قد يقال كيف يعطى الصدقة على الهبة (قوله والمعنى ان الالب) أى ومثله الام (قوله اذا تصدق على ولده الصغير) أى ومثله السفه الباطل (قوله فبعضتها لنفسه) أى أو يحتاج الام للخدمة الرقيق (قوله ويشهد بذلك) أى بأنه انما اخذها بالثمن لا بالاعتصار (قوله وكذلك ناشه اذ الالب الخ) لكن استظهر ان الاشهاد حق لا خوف دعوى الابن عليه الاعتصار لان كلام المصنف في الصدقة ومثاله الهبة التي لا تعصم (قوله ومثاله الهبة التي لا تعصم) أى بان شرط فيه عدم الاعتصار فانه يعمل بالشرط (قوله وانما ظاهر الاول) وجه ذلك كما علمنا من اخذها بالاعتراض كانه التزديع العوض (قوله ولولم يذكر الثواب) أى ولولم يبين الثواب فلا ساقى أنه ذكر بحال بقوله على أن تثبت أى أن ترجع الى العوض الا أن يخبر بان قوله لاجل أن تثبت عليه ليس ذكر بشرط (قوله قياسا على نكاح التفويض لانه عقد بلا ذكر مهر) فاقياس عليه من حيث علم تعين القدر وان كان قد عرفه بأنه مادفع الاثواب بخلاف النكاح هذا بالنظر لقول الشارع لاجل أن تثبت (١٧٧) عليه وأما على ما قلنا من أن ذكره ليس بشرط

فلا امر لظاهر (قوله أى اشتراط الخ) انما أوله باشرط لانه الفعل الذي يتعلق بالحكم وأما الشرط بمعنى المشروط فهو عين الثواب فلا يتعلق به الحكم (فكان الثبوت) لفظ كان للتعقّب (قوله مثل ما دفع) المراد بالمثل المقابل فبشأن القيمة في القوم (قوله على أن تثبت الشيء) لا يفتقر الى ما اذا وقع التعيين من الوهاب أى والقرض ان الموهوب قبل ذلك كافى العبارة الثانية ومثله ما اذا وقع من الموهوب (قوله كالبيع اذا انعقد) أى كالباع المستوفى بشرط الصحة اذا حصل فأراد انعقاده حصوله (قوله وأما عقد الهبة الخ) ظاهره انه متى تعاقدا وتراضيا على ان تلك الهبة في مقابلة ثواب ولولم يبين ولولم يحصل قبض للهبة فان العقد يكون لازما وليس كذلك لان شرط الثواب من غير تعيين

يبقى عليه منها ولا يدخل تحت التمسك (ص) وتقويم جارية أو عبد للضرورة ويستقصى (ش) تقدم انه قال ولاب اعتصارهما من ولده وعطف هذا عليه من حيث الجواز والمعنى أن الالب اذا تصدق على ولده الصغير بأهبة فبعضتها لنفسه فله أن يقرمها على نفسه للضرورة ويستقصى في القيمة لاجل الولد وبشهادة ذلك وأما لو تصدق بها على ولده الكبير أو على شخص آخر حتى فانه لا يجوز له أن يقرمها كافي حق الصغير وكذلك العبد للالب أن يقرمها على نفسه بعد أن تصدق بها على ولده الصغير ويستقصى في القيمة لانه لاجل الضرورة لكن العلة التي في الجارية لا تجري هناك المراد اذا قام القوم عليه فعدي عليه واستخدمه بلائى وارترك الحرام والقيمة يوم الرجوع والمراد بالاستعصاء السداد في الثمن أى بان لا يستعير بأقل من القيمة فالشرع بالقيمة سداد وليس المراد الزيادة عليها وأدخل المؤلف بالتفسير الصغير وكذلك باسناد الالب انما اخذها بثلث لا باعتصاره كره ما في المدونة ثم ان هذا في الصدقة ومثاله الهبة التي لا تعصم فان كانت تعصم وامتنع الوهاب من ذلك وطلب اخذها بالعوض فهل يأخذها بثلث أو لا يأخذها بأقل من قيمتها وانما ظاهر الاول (ص) وجاز شرط الثواب (ش) هبة الثواب حكمها حكم البيع بان يقول له أهب ثلث هذا الثوب مثلا لاجل أن تثبت عليه فانه جائز ولولم ينصكر الثواب قياسا على نكاح التفويض لانه عقد بلا ذكر مهر (قوله بشرط أى اشتراط الثواب وهو العوض وأصله من ثاب اذا جوع فكان الثبوت يرجع الى الثابت مثل ما دفع (ص) ولزم تعيينه (ش) فاعل لزم هو الوهاب والصغير المجرور بالوصاف يرجع لثواب أيضا والمعنى انه اذا قال أهب ثلث هذا على أن تثبت الشيء الغلاتى لشيء معين حاضر أو معلوم غائب جائز ذلك وليس لاحدهما الرجوع بعد ذلك كالبيع اذا انعقد وبعبارة أى ولزم دفع الثواب ان عين أو ما عقد الهبة فهو لازم عين الثواب أم لا ومعناه اذا قبل الموهوب الهبة (ص) وصعد واهب فيه ان لم يشهد عرف بضده (ش) يعنى أن الهبة لا يكتفى في المزمع بل لابد من القبض فلهذا قال بعض من شرح وأما عقد الهبة المشروط فيه الثواب فلا يزم القبض عين الثواب أم لا اه

ولا يفتقر أن المعلن لا يشترط في لزومه القبض والحاصل انه الثواب ان لم يكن فيها تعين فاذم قبضها الموهوب له فان لواءه الرجوع فيها أو ما اذا قبضه فانه يلزم الوهاب قبول ما فواها حيث كان عين ثاب فيها ولا يلزم الموهوب قبضها وانما يلزم قبضها عنده زيادة أو نقص على ما يأتى وهذا صادق بما اذا لم يذكر شرط الثواب وانما أراد أنه كره وعينه وأما اذا ذكره وعينه ورضى به لا خلاف فانما يلزم بذلك من غير نزاع وسواء قبض الموهوب الهبة أم لا ولا خلاف انه اذا لم يحصل قبض وكان الثواب غير معين فلا يلزم لواءه بعد الرضا ولودفع الموهوب له أضعاف القيمة وللموهوب أن يردّها أو ما ان حصل قبض والموضوع بحاله من ان الثواب غير معين فثبوت الوهاب متى دفع الموهوب القيمة ولا يلزم الموهوب دفعها بل أن يردّها أو ما انما يلزم قبضها عنه بزيادة أو نقص وأما اذا عين جنس الثواب وصفته وقدره متى حصل رضاه من الجانبين فيلزم كلاً منهما بمجرد العقد حصل قبض أم لا لا يفتقر فيه إلى قبض الشيوخ ان هبة الثواب لا يشترط فيها الجواز لانها كالبيع (قوله اذا قبل الموهوب الهبة) لان قبول العبد بشرط والتعيين يحصل بمجرد قدره ووقوعه كانه كره عجب (قوله ان لم يشهد عرف بضده) ولو حكى كرهته

(قوله وإرادته) عطف مرادف (قوله لافي شرطه) لا يخفى أن الاختلاف في الشرط انما يكون اذا جرى العرف بضده والا فلا خروج لدعوى الشرطية (قوله مبالغة الخ) رد على القاسي القائل بعدم الرجوع في ذلك (قوله ولا يلزمه ان يصبر الخ) وظاهره ولو جرى عرف بالتأخير وهكذا قال نت ولكن في البرزلي أنه يجهل به (قوله وهل يخلف الخ) والحاصل ان التأويلين متفقان على حلف الواهب حال الاشكال والخلاف انما هو في حال شهادة العرف لاحدهما بعينه (قوله أم) أي لم يشهد بشئ (قوله هكذا وقع في بعض نسخ المدونة) لا يخفى انه على هذا النسخة لا يكون (١٨٨) ههنا وأبلا (قوله أي لم يشهد العرف لاله ولا عليه) أي أو شهد له ما يصدق

الواهب في ثلاثة والموهوبية في واحدة (قوله في غير المسكوك الخ) اعلم ان كلامنا من قوله فيه وقوله في غير المسكوك متعلق بقوله يصدق وقد علمت أنه متبع لتعلق جارين متحدى اللفظ والمعنى يعادل واحد والجواب ان قوله في غير المسكوك حال أو أنه أخص من الأول وهو جائز نحو جلبت بالمسكوك بمجره (قوله لا بشرط) أي أو عرف وهذا اذا لم يكن الشرط على فاسد أو العرف كذلك بأن لا يقع بشرط أو العرف على إثابة مثل الدرهم والذائير أو العكس فهو فاسد في الحالتين (قوله أو الحلي المسكور) أو التبر (قوله بخلاف الحلي غير المسكور) أي فلو قال المصنف في غير هذا الا الحلي لكان أحسن لافادته أن المسكوك والمكسور والتبر لا ثواب فيه (قوله فلا تنقل عن الاصل) أي الذي هو التبر لكن رداً يقال لم يصدق في التبر حتى ينزل المسكوك منزلة فالحسن أن يبين وجه عدم التدين في ذلك سبب ثم يبين وجهه السابق للمسكوك به وأقول الوجه ما في أو الحسن من أن العرف أن الناس انما يهبون ما تشاءن فيه الا غرض ولا يقدرون عليه بالتبر اذا امتنع صاحبه

اذا وقعت مطلقة أي غير مقيدة بشواب ثم اختلفا بعد ذلك فقال الواهب انما وهبت للتواب وقال الموهوبية بل وهبت في غيره ثواب فان القول قول الواهب ان شهد العرف أول يشهد له ولا عليه أما ان شهد للموهوبية أن كان مثل الواهب لا يطلب في هبته ثوابا لقول حنيفة (قول الموهوبية قوله يصدق وأهله) أي في الشواب أي في قصده وإرادته لافي شرطه لانه اذا ادعى الشرط فلا بد من إثباته ولا ينظر لعرف ولا ضده والقول قول الموهوبية وقوله يصدق وأهله اذا قبض الموهوب الهبة والا فالقول لربها مطلقا وقوله (وان لعرض) مبالغة في تصديق دعوى الواهب أنه ما وهب الا للتواب أي ولو كانت الهبة لعرض فانه يصدق في أن التواب له الرجوع شبهة شبهة محملا ولا يلزمه أن يصبر إلى أن يتجدد لفظي عرض ولكن له أن يقاس بقيمة ما كاه هو ومن جامعته (ص) وهل يخلف أو أن أشكل تأويلان (ش) أي أو كان الواهب مصدقا في دعواه التواب فهل يخلف سواء شهد العرف له أم لا ههنا وأبلا قال عباس هكذا وقع في بعض نسخ المدونة وأول يخلف الا اذا أشكل الأمر أي لم يشهد العرف لاله ولا عليه تأويلان مبنيان على أن العرف هل هو بمثابة شاهد فيصف معه أو بمثابة شاهدين فلا تقصر بخلف الواهب لا تقدم (ص) في غير المسكوك الا بشرط (ش) يعني أن الواهب لا يصدق في طلب الثواب على التقود المسكوك أو السبائك أو الحلي المسكور الا أن يشترط ذلك في أصل الهبة فينبأ حنيفة ويكرن العوض عرضا أو طعاما مثل الشرط العادة بخلاف الحلي غير المسكور والفرق بين المسكوك والحلي أن السكة صنعت بسيرة فلا تنقل عن الاصل بخلاف الصياغة فانه مصنعة معتبرة بغيره كالقوم (ص) وهبة أحد الزوجين للأخر (ش) هو عطف على المسكوك والمعنى ان أحد الزوجين اذا وهب صاحبه هبة وطالب منه الثواب على ذلك فانه لا يصدق لقضاء العرف حتى الثواب في ذلك الا أن يشترط ذلك عند الهبة أو تقوم قرينة تدل على ذلك فانه يصدق بأخذ الثواب في غير المسكوك وأما هو فلا يدينه من الشرط ولا تنكث القرينة فيه ومثل الزوجين جميع الاقارب (ص) ولقادم عند قدمه ومن فقير الغنى (ش) عطف على المسكوك بتقدير مضاف اليه أي وغيرهية لقادم والغنى أن القادم اذا أهدى اليه شخص هدية من التوا كه والرب وشبهه عند قدمه وقال انما أهدت اليه لبني وكذا القادم في ذلك فان القول قول القادم في نفي الثواب ولو كان دافع الهدية تقصيرا أو القادم غنيا لا أن يشترط الالة فلو اراد فقيرا يأخذ هدية بحث لم يثبت القلام عليه فانه لا يجب أن ذلك وذهب عليه مجتازا له أشار بقوله (ص) ولا يأخذ هبته وان فاقته (ش) على المشهور وقيدنا كلام السواب بالقوا كه وشبهها تهاب وأما الخراف والمجاج والقم وشبهها فاقول

لهدي

أي والتبر والمكسور والمسكوك ليس كذلك (قوله حديثي) حديثي من أهدى هدية

وعنده قوم فهم شركاؤه في الأصفي لا يصح في ذلك حديث وأورد القرطبي ولم ينبه على ذلك قال وجه بعضهم على ظاهره وبعض على استنبط وبعض على الدوا كه بعض على أهل الصفة والربط وجه أبو يوسف على الثالث (قوله أو تقوم قرينة) أي أو العرف (قوله وشبهه) أي من كل شيء لا تقدم فحتمه بخلاف ما علمت فتمه فاقول لا الواهب في قصده التواب (قوله الا أن يشترط الالة) أي أو يجري عرف بخاتمه (قوله على المشهور الخ) بمقابلها ماله أبو محمد من أن بعض أصحابنا يراي أنه لا يأخذ هبة لم تنفق انفق

(قوله وزمواها الخ) في العبارة خذ فل على المعنى والتقدير وزمواها بقبول القيمة لا الموهوبه فانه لا يزوم دفع القيمة أي أو أكثر من القيمة حسب ما يرى عرف بذلك فصر الواهب على أخذ الفضل فلو حلف كل بالطلاق الثلاث فانه يحنث الواهب لأن هيات الناس على ذلك فان لم تكن هياتهم على ذلك لم يعمل بقبول الموهوب (وتنبه) هذا كله في الهبة الصحيحة فانه فان كان فيها القيمو يقضى عنها ما يقضى به عن من الميسر من العين وأما الفاسدة فتردان كانت فاقعة فان كانت لم عوضها مثل المشتى وقيمة المقوم ومثل القيمة ما جرى به العرف بنحو بعضه حيث كان فيه وطالبها كهدية يمكن أن يمدى لتمامها فلو خورها وانما قلنا ذلك لأن القيمة عبارة عن الدراهم والذنانير (قوله إلا أن نفوت بدمر يادنا الخ) (١١٩) فان ارتفع القيم فله ردها إلا فيما زاد ما عثم

ألهدى في الثواب ان اداه (ص) وزمواها بالالموهوب بالقيمة لا القوت بز بدأ ونقص (ش) يعني أن الواهب اذا طلب الثواب في هبة المدفوعة للموهوب به فندفعه فان الواهب يلزمه قبوله وأما الموهوب به فانه لا يلزمه أن يدفع الثواب لأن له أن يقول للواهب خذ هبتك على لا حاجة لزم الله إلا أن نفوت بدمر بز ياد ككبر الصغرى ومن الهزل أو ينقص ككرم الكبير ولا تعبر بحالة الاسواق فانه حينئذ يلزم الموهوبه القيمة يوم قبض الهبة وقولنا المدفوعة للموهوب به احتراز عما اذا كانت يسدواها فانه ان عتق ولو بذله أعتاق القيمة وقوله القيمة فاعل لزوم في الكلام حذف أي وزمواها بعد القبض قبول القيمة اذا بذله الموهوب به فإن القوات انما يعتبر حيث كانت سدالموهوب به كما أثرنا في التفسير وأما ان فانت بيد الواهب فانه لا يلزم الموهوب به دفع القيمة بل هو يخير في قبول الهبة ورضاها (ص) وله منه ما حتى يقبضه (ش) يعني أن الواهب له أن يخبر هبته عند متى يقبض أو بما المشتري أو ما يرى به من الموهوب به ولو قبضها الموهوب به قبل الثواب وقف فاما ثابته أو ردها أو يتلوم لهما تأويلها لا يضر بهما قيمه وأما لومات الواهب الثواب والقيمة يسدفعه فانه ككسب والموهوب قبضها ان دفع العوض لورثة وان مات الموهوب به قبل أن يشيب الواهب فلو رثته ما كان له (ص) وأنتيب ما يقضى عنه يبيع وان معينا (ش) يعني أن الموهوب به اذا طلب الواهب في هبته ما يعاوض الناس عليه في البيع فانه يلزمه قبوله ولو كان معينا أي فيه عيب بشرط أن يكون فيه وفاء القيمة أو يكملها وليس الواهب أن يراد العيب وأخذ غيره مما يقتضي عن العرض طعام ودراهم وذنائب ونحو ذلك وعرض من غير جنسه وأما من جنسه فلا لا يؤدى إلى السلم الفاقدة لشرط ولا يثبت عن الذهب فضة ولا ذهب ولا عن الفضة كفضة لا لا يؤدى إلى صرف مؤخر أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه ولا عكسه ونحو ذلك ويثبت عن الطعام عرض وذنائب ولا يثبت عنه طعام لا لا يؤدى إلى بيع الطعام بالطعام لأجل مع الفضل ان كان هناك ففوه ما أي شيأ وقوله عنه أي عن الشيء الموهوب وقوله يبيع أي يبيع السلم فان قيل عنه يتعلق بآنتيب أو يقضى فالبواب أنه يتعلق يقضى لانه قيله فاعلى بآنتيب لا يقتضى جواز ذلك وان لم يخبر رضاه عنه به وهو لا يصح تأمل (ص) الا كطوب فلا يلزمه قبوله (ش) يعني أن الموهوب به اذا دفع الواهب ثواب هبته حليا وتينا ونحو ذلك مما لم يقرر العادة أن يثبت به فان الواهب لا يلزمه قبوله والاستثناء متصل لأن ما ذكره زعيمه شرعا

ألهدى في الثواب ان اداه (ص) وزمواها بالالموهوب بالقيمة لا القوت بز بدأ ونقص (ش) يعني أن الواهب اذا طلب الثواب في هبة المدفوعة للموهوب به فندفعه فان الواهب يلزمه قبوله وأما الموهوب به فانه لا يلزمه أن يدفع الثواب لأن له أن يقول للواهب خذ هبتك على لا حاجة لزم الله إلا أن نفوت بدمر بز ياد ككبر الصغرى ومن الهزل أو ينقص ككرم الكبير ولا تعبر بحالة الاسواق فانه حينئذ يلزم الموهوبه القيمة يوم قبض الهبة وقولنا المدفوعة للموهوب به احتراز عما اذا كانت يسدواها فانه ان عتق ولو بذله أعتاق القيمة وقوله القيمة فاعل لزوم في الكلام حذف أي وزمواها بعد القبض قبول القيمة اذا بذله الموهوب به فإن القوات انما يعتبر حيث كانت سدالموهوب به كما أثرنا في التفسير وأما ان فانت بيد الواهب فانه لا يلزم الموهوب به دفع القيمة بل هو يخير في قبول الهبة ورضاها (ص) وله منه ما حتى يقبضه (ش) يعني أن الواهب له أن يخبر هبته عند متى يقبض أو بما المشتري أو ما يرى به من الموهوب به ولو قبضها الموهوب به قبل الثواب وقف فاما ثابته أو ردها أو يتلوم لهما تأويلها لا يضر بهما قيمه وأما لومات الواهب الثواب والقيمة يسدفعه فانه ككسب والموهوب قبضها ان دفع العوض لورثة وان مات الموهوب به قبل أن يشيب الواهب فلو رثته ما كان له (ص) وأنتيب ما يقضى عنه يبيع وان معينا (ش) يعني أن الموهوب به اذا طلب الواهب في هبته ما يعاوض الناس عليه في البيع فانه يلزمه قبوله ولو كان معينا أي فيه عيب بشرط أن يكون فيه وفاء القيمة أو يكملها وليس الواهب أن يراد العيب وأخذ غيره مما يقتضي عن العرض طعام ودراهم وذنائب ونحو ذلك وعرض من غير جنسه وأما من جنسه فلا لا يؤدى إلى السلم الفاقدة لشرط ولا يثبت عن الذهب فضة ولا ذهب ولا عن الفضة كفضة لا لا يؤدى إلى صرف مؤخر أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه ولا عكسه ونحو ذلك ويثبت عن الطعام عرض وذنائب ولا يثبت عنه طعام لا لا يؤدى إلى بيع الطعام بالطعام لأجل مع الفضل ان كان هناك ففوه ما أي شيأ وقوله عنه أي عن الشيء الموهوب وقوله يبيع أي يبيع السلم فان قيل عنه يتعلق بآنتيب أو يقضى فالبواب أنه يتعلق يقضى لانه قيله فاعلى بآنتيب لا يقتضى جواز ذلك وان لم يخبر رضاه عنه به وهو لا يصح تأمل (ص) الا كطوب فلا يلزمه قبوله (ش) يعني أن الموهوب به اذا دفع الواهب ثواب هبته حليا وتينا ونحو ذلك مما لم يقرر العادة أن يثبت به فان الواهب لا يلزمه قبوله والاستثناء متصل لأن ما ذكره زعيمه شرعا

خصوصا اذا كان الثواب أكثر (قوله لا لا يؤدى إلى صرف مؤخر) أي في النضاه عن الذهب بقضه أو بالعكس وقوله أو بدل مؤخر كما اذا قضى عن الفضة بقضه أو الذهب بذهب (قوله ونحو ذلك) كأن يقضى عن حيوان لا يراد الألفه بل من جنسه على ما تقدم فصله (قوله ولا يثبت عنه طعام) أي ولو وافقه قدر ما دفعه (قوله ان كان فضل) والحاصل أنه اذا لم يكن فضل فغيره بالنسب والافقه الامران رب الفضل والنسب (قوله أي يبيع السلم) تقدير العبارة أو أنتيب الواهب شيأ أو أنتيب عن الشيء الموهوب شيأ يصح ان يقضى عنه أي عن الشيء الموهوب في باب البيع أي يبيع السلم فلا يمد من السلامة من الزباني الثواب (قوله لا يقتضى جواز ذلك الخ) أقول لا يقتضى ذلك وانما ذلك مهم وذلك لأن المعنى وأنتيب عنه ما يجوز رضاه عنه في باب البيع أي يبيع السلم (قوله لا يلزمه قبوله) أي إلا أن يكون في منسل الامصار من كل محل يكون لهذا ونحوه قيمة معتبرة فيهم وقوله أو بالاول عن دراهم كما أفاده بعض الشيوخ

(قوله الحريان الخ) هذا يؤيد ما ذهبنا إلى جري بيعه جاز أن ياب نفسه وان لم تجر العادة بالآية فيهعارض قوله ولا يحال لمجر العادة والمقول عليه هذا هو أنه لم يجزى العرف ببيعته بلزم قوله (قوله والاب في مال ولده) أي وليس الوصي كالأب في جواز زهنته لشواب (قوله والمراد بالولد المجهور) أي وهو الصغر والسقم (قوله بخلاف المعين) قال ابن تاحي كالأب عن شيء فجعله صدقة فانه يخرج به كله ولو كان جميع ماله بتركه قد مداهم بشي بؤاهله كالفلس فانه في النكث (قوله ان فعلت كذا) أو على نذر ان فعلت كذا (قوله على الفقراء أو على زيد المعين) أي أو لم يقل شي من ذلك بأن فان ان فعلت كذا فاداري صدقة وسكت (قوله لكن يجب الخ) وهو المعتد كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله (١٣٠) (قوله وأما ز قال داري صدقة الخ) ومثل ذلك اذا قال داري صدقة وسكت

فخصص من ذلك أن قول المصنف بين مطلقا كان على معين أو على غير معين وهذا صادق بأمرين الأول أن يقول ان فعلت كذا فاداري صدقة على المسكين الثاني أن يقول ان فعلت كذا فاعلى صدقة ويكتب ويجري مثل ذلك في قوله أو بغيرها ولم يبين فتقول صادق بصورتين أن يقول داري صدقة على الفقراء أو المساكين أو قال داري صدقة وسكت (قوله بخلاف لو قال الخ) والمحال أن القضاء لا ينفقه من أمرين أن يكون الشخص الموهوب أو المتصدق عليه أو الممس عليه معنا وأن يكون ذلك على وجه القرية وهو المراد بعدم الميعن ووق اتفق واحد فيجب التنفيذ من غير قضاء والالتزام أن كان للمعين بقضى به ولم يبرع في يقضى به وأما النذر فلا يقضى به مطلقا كما إذا قال فله على دفع درهم زيدا أو فقراء وأما الوعد فان حصل فيه توريط قضى به والا فلا ولو قال ان شيئي الله مريض فلز يدك فله فهو نذر لا يقضى به كذا كتب بعض الشيوخ وغيره

لكن عدم لزوم الوهاب للمجهور لمر بان العرف عند الناس بعدم بيعه (ص) ولأذن والاب في مال ولده الهبة للشواب (ش) يعني أن العبد المأذون له في التصاريح يجوز له أن يهب من ماله هبة للأب وكذلك الأب له أن يهب من ماله ولده هبة للشواب ولا يجوز له أن يهب من ماله هبة لتلميذ الشواب وكذلك لا يجوز له أن يساري من مال ولده نجاة فقوله ولأذن خسر مقدم وقوله والاب عطف عليه وأعاد الاسم في الأب لاختلاف المتعلق اذا العبد وهب من ماله والاب من مال ولده وقوله الهبة مستدام أخر من أصل العبارة أن يقول ولأذن له أن يكون نائب الفاعل وهو وعد لا يجوز زحفه فالحال أنه حذف حرف الجر فخصص الضمير واستتر أي المأذون هو مستتر لا محذوف والمراد بالولد المجهور والدليل على هذا القواعد ووضوح المعنى ان لا يتوهم شمول ذلك لولد الرشيد ولقرانه المأذون له لأنه من المحاجير (ص) وان قال داري صدقة بين مطلقا أو بغيرها لم يبين لم يقض عليه بخلاف المعين (ش) يعني أن الشخص اذا قال ان فعلت كذا فاداري صدقة أو هبة أو حبس مثلا على الفقراء أو على زيد المعين ثم حث في عيته بأن فعل الشيء الخالف عليه فانه لا يقضى عليه لعدم مجامعته في غير المعين ولو سلم قصد الزيادة برع الميعن في المعين لكن يجب عليه نفسه ذلك فيما بينه وبين الله وقيل يصح وأما ز قال داري صدقة أو هبة أو حبس على الفقراء مثلا لا يقضى عليه أيضا بخلاف لو قال على زيد مثلا فانه يقضى عليه بذلك لأن قصد التبرير والقرية حثت بالمراد بالمعين ما لم يزمه فخرج ومثقة لا للمعين الشرعي ولو قال ان فعلت كذا فبدي سر وحث فانه يقضى عليه لأن هذا من البت المعين وهو يقضى به ولو تصدق بداره على زيد المعين ثم من بعده على الفقراء مثلا ثم مات يوطئهم غير المعين فامتنع بره فانه يقضى عليه بذلك نظرا للحال الأول كما أجابه ابن الحاج وهي مسئلة حسنة جدا فقوله مطلقا أي كان المتصدق عليه معناه أم لا وقوله بخلاف المعين أي في غير عين دليل قوله قبل بين مطلقا (ص) وفي مسجد معين قولان (ش) يعني اذا قال داري صدقة على المسجد الغلاني فهل يقضى عليه اذا امتنع أو يؤمر من غير قضاء قولان ومحلها اذا لم يكن هناك بين والا فلا ولا واحدا (ص) وقضى بين مسلم وذي فميا يحكمنا (ش) يعني أن المسلم اذا وهب لشيء هبة أو عكسه فان يقضى بينهما فيها يحكم بالإسلام من زوم وأما بدها وعزها لأن الإسلام بعدوا وبعلى عليه وأما الذي اذا وهب لشيء هبة فاما لا تعرض لهم قال مالك وأبى هذا من النظام الذي آمنهم منه ونظاره

أنه يقضى به ولذا قال شيب في شرحه وأما ان قال ابن تاحي انه مريض فاداري صدقة فله يلزم لأن هذا ليس من البين ولو (قوله لا للمعين الشرعي) أي يخط أي يدخل في ذلك لو قال والله لا أقصد بداري أو عدي أو أهبا أو أحبها على الفقراء أو زيد المعين أو والله لا تصدق بها على من ذكر ان فعلت كذا وفعله يدخل في ذلك على نذر ان فعلت كذا (قوله لأن هذا من البت المعين) أي ببت العتق المعين والاول أن يقول لأن الشارع مشرف للبرية والا فاداري حبس من بت الشيء المعين وبما يفيد ذلك قوله في باب العتق ووجب التذرع ولم يفسر الآية معين (قوله اذا قال داري صدقة) وتقدم ان الحبس والهبة مثل الصدقة (قوله أو يؤمر من غير قضاء) وجهه ان أهل المسجد من قبل علم المعين (قوله والا فلا ولا واحدا) أي فلا قضاء قطعا في المعين وأولى في غير (قوله وليس هذا الخ) أي هبة بعضهم لبعض أي فلا تكلم في شأنه أو نامة أو لزوم أو تحوذك

(قوله وأما عقدهم الخ) لعل وجه ذلك احتياط الشارع فيها (باب القطة) (قوله وفتح القاف) هذا خلاف القياس كما أنه ابن عبد السلام لأن عقدهم لم يكن منه الفصل كهمزة قولهم وتفسيرها إلى سدى على الأصل فجعل سكن التناقض المتطوع بقضها لمرحل المتطوع لها وظاهره وأن لم ينكر ودعى ابن الأثير القولين قال والأول أصح (قوله وأصل الالتقاط وجود الشيء الخ) أي الالتقاط بالمعنى الأصلي أي والمراد به في عرف الفقهاء ما كان أعم ولو يطلب (قوله بل انقطع) قد يقال إن القطة وهو صغير آدمي لم يعلم أهوه ولا أمه حراما مكولا فسد فخر به بقوله مال الرقيق أن كان صغيرا فهو لقطة داخل في تعريفها وإن كان كبيرا فانه يكون انقطاعا للقطة ولا انقطاع له حكم بمحضه ويكون هو الخارج من قوله ليس حيوانا طافا قوله فانه يسمى ضالة الخ) عرفها في معرفة بقوله فهو وحده بغير زحمة ولا ابن رقيق وحده بغير حرز كذلك (قوله عرض الضياع) (١٣١) بالتخفيف من باب الفاعل لا بالنقل من باب المفعول لاجلها إن ماضيا ولم قصد ضياعه ليس لقطة أي عرض له الضياع فهو من باب القلب شقوع عرض الحرف على الناقبة (قوله فظاهر أو طاهر) أي وقد دفعه المصنف لتسكية لأن حذف المتعلق يؤذن بالعموم والشمول وبه سلم من كونه عرض للضياع أنه وجد في غير حرز فهو موافق لأن معرفة لم يترك شيئا (قوله وبعض عرض للضياع الأبرار) أي إذا كانت في الضياع على ما يأتي من التفصيل (قوله فكذا لا يتوهم الخ) أي ولقد على من يقول أنهم مأمون الضالة لا يتقلا لها بحالها ما كالابل (قوله ودر معرفة) أي ولم يعارضه غير جميل ما يأتي من العين عند التعارض (قوله ما تشبه ثم القارورة) كذا في نسخة الشين العجمة لكن النسخة بسند الشين المهمة لأن الحرف قد يسد بها أي بالمهمة والخيط يشبه

ولو تراعى والشيء ثلاثة قال في الأمهات وليس غيرة أخذها وأما عقدهم ونسكاهم وظلالهم إذا تراعى البناهل يحكم بينهم بحكمتها وألا فيه خلاف

باب ذكر فيه القطة وأحكامها

وهي بضم اللام وفتح القاف ما يلتقط وأصل الالتقاط وجود الشيء على غير طلب وهذا ما أشهر لفاتها الأربع الثانية ضم اللام وسكون القاف الثالثة لقطة بضم اللام الرابعة لقط بفتح الصاد بلا هاء وهذا إن عرفه بقوله مال وجد بغير زحمة فليس حيوانا طافا ولا نعما فقهه مال لا يدخل فيه القطة لأن ليس مال بل هو صغير آدمي كما يأتي وقوله محترما مال من المال آخر ج به مال الحر في وقوله ليس حيوانا طافا آخر ج به المال في لقط لا يسمى لقطة بل لقطا قوله ولأنه ما هو الأبل والبقرة والغنم آخر ج به ما ذكرناه يسمى ضالة لا لقطة فدخل في القطة الذهب والبرص وما وجد بشاطئ البحر من دمي المسكين لقطة وقيل لوجه واحد وهو وجه المؤلف بقوله (ص) القطة مال معصوم عرض للضياع (ش) عرض للضياع في غير بغير محبة أو طاهر عهده ضد الأول مال الجنس يشمل كل مال معصوما كان أم لا يخرج بالمعصوم غيره كمال الحربي والركن وبعض لضياع الأبل وما يمسكها والمال المعصوم هو الذي لا يجوز لأحد التصرف فيه لتلقه (ص) وإن كلبا وفرسا وجارا (ش) هذا مباغعة في قوله مال أي وإن كان المال المعصوم المعرض للضياع كلبا ما ذنبا في الخنزير وفرسا وجارا ووجه المباغعة على الكلب ظاهر لأنه بما يتوهم من كون أنه لا يجوز بيعه أنه ليس بالقطة وأما وجه المباغعة على ما بعده فكذا يتوهم أنهم كذا الأبل لا لتلقه فالأول مباغعة في قوله مال وما بعده مباغعة في قوله لقطة واستغنى المؤلف عن تقييد الكلب بالأذوقه لأن غيره ليس بمال فلم يدخل في قوله مال (ص) ورد بمعرفة مشدود فيه وهو عده بلا عين (ش) يعني أن الشخص لا يعرف العفص وهي الخرق المربوط فيها القطة وهو في القصة ما يشبهه ثم القارورة والكم هو المربوط وهو معدود والعقد فانه يدفع به من غير عين ومن بأب أو إذا قامت به ذلك يشبه فانه تراضي وهو كذا يعرف العفص وهو كذا لا يكتف فانه يأخذها بلا عين كما هو ظاهر ما وجد في المؤلف وعوده لطابق الشهور وأما عقدهم منه ما ذكره لا في ذكر المؤلف الضمير العائد إلى القطة لأنها بما عسى المال المعصوم والأعفص فنهى ولا كلفه بتسكية في ذكر الأوصاف التي يغلب على الظن صدق من أتى بها في الأعفص والوكلة كقوله الشيخ سليمان في شرح الألع وأما تعديل المؤلف عن الأعفص والوكلة الواقع في الحديث إلى ما قاله لا لاختصار لأن الأعفص والوكلة الشاعرا فغيرهم وما قاله الشيخ أحد عشر حرفا وتفسير الحديث كما هو عادته (ص)

١٦ - خرشي سابع) أي بالجمعة أي بطله (قوله لطابق الشهور الخ) أي الذي هو ظاهرها ومقابلها لا تشبه من أنه لا بد من العين (قوله واستفد عمدا كذا بالاولي) إلا أن يقال كذا الثلاثة لأجل المسئلة التي بعدها (قوله وما لأعضاء الخ) كالم وصف شخص العفص بأنه أبيض والثاني وصف بالهشيد البياض (قوله في ذكر الأوصاف) أي الجنس (قوله الأعفص والوكلة الواقع في الحديث) وذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال أعرف عفاصها ووكلاها (قوله الشاعرا حرفا) لأن الأعفص ستة أحرف والوكلة كذلك بدون الهمزة تأتي في الآخر وذلك بتدوير العطف وقوله وما قاله الشيخ أحد عشر حرفا أي بتدوير العطف

(قوله هذا هو الظاهر) ولا يعارض ما يأتي من موافقة الحديث لان الحديث محمول على من عرفهما ولم يعارضه من جمع بين الظاهر والباطل (قوله كان الظاهر أن من عرف أو صاغ يقوى بها التلخيص) أي عظم السامع كالحاكم بأن يقول أحدهما ثم عشرين دينارا ثم يوافقها (قوله وكذا يقضى أن من عرف العفاس الخ) أي يمكن بعد الاستثناء كما أتى في قوله واستثنى في الواحدة فالعفاس على من عرف العفاس دون من عرف العدد والوزن لا ساقى الاستثناء وهذه المسئلة كلها المواقف أصبغ (قوله وان وافق الآخر العرف) أي تقدم موافقة الحديث لا العرف وان كان الآخر وافقه أي العرف فقوله وان وافق الخ مرتبط بقوله موافقة الخ وليس من تمام الحديث (قوله وان وصف ثان وصف أول) أي مثل وصف أول وان لم يكن عينه حيث لا يقضى واحدا على الآخر بل ولو كان في صورتها مخالفة الثاني أقوى فانه ما عطفان وتقسيم بينهما حوالا يقال ان صاحب الوصف الأقوى يقدم وظاهره وان تأخر لا يقال ان الأول لما تقوى بالمقبض اشتركا وان كان وصف الثاني أقوى كذا إذا ما دعه بعض الشيخ فلو كان وصف الأول (١٢٢) أقوى فانه يقدم كأن يصف الأول العفاس والعدد والثاني العفاس

والوكة فلا شريك بينهما وقوله اما اذا كان الأول قد انفصل الخ) أي اولهم يقضى ولكن اشترط وصفها بحيث لا يمكن عليه لغيره فان الأول يمتنع من غيرها ولا شيء لثاني (قوله كينيتين لم تؤوزا) أي ولا يفرق بين البيئتين وعندهما (قوله بعد الحلف) أي وتكولهما كلتهما ويقضى للبائع على التاكل (قوله فان أرختا) أي زمن الصياغ بأن قال ضاعت ثم كذا (قوله فانه يعمل بالتاريخ السابق) وانما قدمت السابقة في التاريخ لانها قدمت له بشروط الملك والثابتة تشهد أيضا بذلك لكن الأولى لما أتت شيئا الاصل بقاؤه ولا يخل عنه الابينة تشهد ببقائه عنه على ما (قوله فانه يمكن بالتاريخ السابق) نظاهره يقوى وكذا يقضى بان أرخت

وقضى له على ذي العدد والوزن (ش) يعني لو اختلفا شأن في القطة فعرف أحدهما عفاصها ووكلاهما عرف الآخر عددها ووزنها فانه يقضى لمن عرف العفاس والوكلا بعد عينه كما هو المنقول في كلامهم وكذا يقضى لمن عرف العفاس والعدد على من عرف العفاس والوكلا بين هذا هو الظاهر كما ان الظاهر أن من عرف أو صاغ يقوى بها التلخيص يقدم على من عرف أو صاغ يحصل بهاطن دونه فانه يقضى به الأول على الثاني معين وكذا يقضى لمن عرف العفاس وحده بعد عينه على من عرف العدد والوزن وان تقدم من عرف الصفات الظاهرة على من عرف الصفات الباطنة تكون وزن والعدد وكان الأولى العكس لموافقة الحديث في قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عفاصها ووكلاهما وان وافق الآخر العرف (ص) وان وصف ثان وصف أول ولم يبين بها حلقا وقعت (ش) يعني ان القطة اذا وصفها شخص وصفا يتحققها وقبضها ولم ينفصل بها انفصلا يمكن معه اشاعة الخبر ثم جاء شخص آخر فوصفها مثل وصف الأول فان كل واحد منهما يحلف أنها له وتقسم بينهما وكذا لو تكلا ويقضى بالخالف على التاكل اما ان كان الأول قد انفصل بها بحيث يمكن منه العلم للثاني فلا شيء لثاني لا احتمال أن يكون سمع وصف الأول فلو وصفها شخص واستحقها وان قام ثم أتى فام شخص بينة أنها لها فنها تنزع من الأول (ص) كينيتين لم تؤوزا والا فلا تقدم (ش) يعني أن القطة اذا قام شخص بينة أنها له وأقام الآخر بينة قانها وتكفأ في العدة ولم تؤوزا وحدهما فانه لا تقسم بينهما بعد الحلف فان أرختا الآن تاريخ أحدهما سابق على تاريخ الأخرى فانه يعمل بالتاريخ السابق فالتقسيم في البيئتين والقسم (ص) ولا ضمان على دافع وصف وان قامت بينة لغيره (ش) يعني أن الملتقط اذا دفع القطة لمن وصفها وصفا يتحققها فانه لا ضمان عليه ولو أقام شخص آخر بينة أنها له لا يدفعها وجه جائز ومن باب أولى لا ضمان اذا دفعها لمن أقام بينة أنها له ومن باب أولى أيضا لا ضمان اذا وصفها الثاني فقط والضمير لغيره وراجع لغيره لا أخذها الفدهوم من السابق ذات التقدير ولا ضمان على دافع لمن وصفها بوصف يستحقها ولو قامت بينة لغيره لا أخذها بذلك الوصف واذا لم يضمن الدافع فمكون التزاع بين القاصم والتناقص ويجرى على ما مضى فان وصف الثاني وصف الأول فتارة تكون وصف الثاني بعد ان بانها الأول أو قبله وكذا اذا قامت البيئتين لهما أو لاحدهما (ص) واستثنى في الواحدة ان جهل غيرها لا غلط

بينته دون الأخرى وان كانت أعدل كافر عجب وتظهر فيها كثرة ولا يفتي أن تقسم بينهما وكذا اتقدم الأربعة عدالة على ولو تساوى في التاريخ مع نكتهما فيكم لم تؤز حقيما نظهر (قوله ولا ضمان على دافع وصف) أي بسبب وصف أي جنس وصف الصادق بالواحد والمتعدد (قوله ان جهل غيرها) يعني لم يعلمه وقوله لا غلط أي لا استثناء وأراد لا غلط فتصور الشيء على خلاف ما هو عليه لا يتعلق بالسانع واعتقر الجهل لعدم الكذب فيه وشتر القاطن كذبه والحاصل أنه اذا وصف واحد من العفاس والوكلا وقع الجهل في الآخر أو القاطن في ذلك خلاف فتبطل لاشئ له فهم ما قبل بتأني فيها وقبل يعطى به الاستماع للجهل ولا شيء له مع القاطن وهذا المفضل هو الذي مشى عليه المصنف وهو أعدل الاقوال المشار به قول ابن رشد وهو أعدل الاقوال عند محقق الشارح فآذاهو بخلاف ذلك أي الموضوع كاتين أنه عرف العفاس والقطا وقع في الوكلا فقط أو عكسه وليس المراد أنه وصف أحدهما فقط وغلط فيها

لان هذه لاتتوهم حتى ينص عليها (قوله فخطوقه مسلم) وهو انه عرف واحد تو جهل غير هاقوله وفي مفهومه أي مفهوم الجهل وهو
الفظ لا يتجنى ان بعد ان علمت الاقوال الثلاثة وان معناها انه عرف العفاص أو الو كاه جهل الاخر أو غلط وأن الفصل هو العمد
لا يصح هذا التفصيل في الفظ بأن يقال ان الفظ بالزيادة لا يضرب الخ (قوله فخطوقه بالزيادة لا يضرب) أي اذا أخبر بالزيادة لا يضرب وحاصل
ذلك الذي ذكره الشارح كافي المقدمات انه اذا عرف العفاص والو كاه جهل القدر لا يضرب وكذا اذا عرف فيما وأخبر بالزيادة لا يضرب
ليوازن أن يكون قد اغتيل عليها اذا عرف العفاص والو كاه جهل القدر لا يضرب وكذا اذا عرف
العفاص والو كاه جهل صفة الدانيه بأن قال لا أعلم بحمدية أو يزيدية فيها الخلاف وأما اذا غلط في صفة الدانيه بأن قال بحمدية فاذا
هي يزيدية فلا شيء به بخلاف هذا حاصل ما في المقدمات وقوله عرف العفاص والو كاه جهل غيرهما أو غلط إلى آخر ما تقدم غير
صورة الاستثناء لان هذه الاستثناء هو ما في صورة الاستثناء فيقال عرف أحدهما أي العفاص والو كاه وأخبر بالزيادة الدانيه فاذا
هي أنقص فلا يضرب ويقضى به بعد الاستثناء واذا أخبر بانقص فاذا هي أي يزيدية (١٣٣) اختلاف بالاعطاء بعد الاستثناء وعدمه هذا

حاصل عبارة الشارح فخطوقه
بالزيادة أي أخبر بانها عشرة فاذا
هي خمسة وقوله وفي غلطه بالنقص
أي بأن قال هي عشرون فاذا
هي ثلثون (قوله وفي جهل صفة
الدانيه أي بأن قال لا أعلم
بزيدية أو بحمدية وقوله وفي غلطه
الجنان قال بحمدية فاذا هي
بزيدية أي والموضوع في ذلك انه
وصف العفاص والوكاه وأحدهما
وأصاب في ذلك والخطأ فيما يتعلق
بالدانيه والدرهم وغير ذلك (قوله
واذا عرف السكة فقط أي لم يعرف
شيا من العملات الا السكة فقط
وجعل غيرهما من الصفات بأن
قال هي عشرون بحسب ما يؤول
يعرف لها عفاصا ولا وكاهل عرف
سكته فقط فقيل لا تعطي له وهو
قول محضون وقال يحيى اذا
وصف السكة وذكر نقص
الدانيه اذا كان فيها نقص

على الظاهر (ش) يعني أن من عرف صفة واحد تضمن العفاص أو الو كاه جهل
غيره فانه يستأى ولا تدفع له عاجلا مانأيت غير ما كثر منه أخذها ولا تدفع لأول
ومفهومه أنه اذا وصف اثنين لا يستأى من الثاني من دفع له عاجلا أو ما غلط بأن قال الو كاه لا
كذا فاذا هو بخلاف ذلك فانه لا يكتفي ولا تدفع له كما عند ابن رشد لقوله هو أعديل الاقوال
عندى وبشارة الله تعالى بالواحدة السابقة التي هي بعض ما تقدم واصفه على غيره وهي
العفاص أو الو كاه فخطوقه مسلم وفي مفهومه تفصيل فخطوقه بالزيادة لا يضرب وفي غلطه بالنقص
قولان وفي جهل صفة الدانيه بخلاف وفي غلطه في صفة الدانيه لا شيء به بخلاف واذا
عرف السكة فقط ففيه خلاف انظر المقدمات والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعتد فيه
وهذا معنى كلام الجوهري (ص) ولم يضرب جهله بقدره (ش) ضمير جهله على اللفظة
وضمير قدره لشيء المتلفظ ووقع في نسخة المواق قد درها ضمير التائب العائد على القطعة ولم
يزها والمعنى أنه اذا عرف العفاص والو كاه ما فانه لا يضرب جهله بقدره لشيء المتلفظ وبشارة
وسواه عرف العفاص والو كاه وأحدهما فقط كذا يقال في غلطه بقدره بزيادة لاحتمال
الاغتصاب عليها كالم (ص) ووجب أخذها بطرف خائن لان علم خيانتها هو في صميم ولا
كره (ش) هذا ثم وفي بيان حكم الالتقاط وهو انه اذا علم النقص أمانة نفسه وخاف
عليها الخونة لتوركت وجب عليه التقاطها حفظا للمال الغير واذا علم من نفسه الخيلة فانه
يجرم عليه بأن أخذها خائف عليها الخونة أم لا وان لم يخف عليها مع علمه أمانة نفسه أو مع
الشك في ذلك وخاف على الخونة أم لا كره وفيه ما نتو له ووجب الخ أي مع علمه أمانة
نفسه بدليل ما بعده وقوله لان علم الخائف عليها أم لا وقوله والا كره راجع لهما أي والا
يخف خائنا والموضوع أنه علم أمانة نفسه أولا يعلم خيانتها نفسه بأن شك خاف عليها أم لا

فأصاب أن يأخذها بقية الضمى بما اذا كان بالبلد سكا فاما اذا لم يكن فيها الاسكة واحدة فلا يعطها فانها فاقا وأشار البجلي إلى أنه ينبغي
أن يكون قول محضون مقيد بما اذا كان سكة البلدي أو اما اذا كان سكة شاذة غير معروفة فتبين أي أن تدفعه فاذا علم هذا الخلاف على
هذا وجهه ففضيحه أنه اذا كره السكة فقط وكان فيها نقص ولم يبينه أنه لا تعطي له (قوله ووجب أخذها بطرف) أي ووجب على كل مكلف
(قوله بطرف خائن) المراد بالخطوف الخائن كره البدور مراد بالخائن ما هو أعم منه لان الخائن من تقدمه تأمين مشلا عياض (قوله لان
علم خيانتها) منهي المصنف على قول ابن مالك وأبرزه مطلقا (قوله وهو انه اذا علم الشخص الخ) الحاصل أن الله ورسته لا يرمي
الالتقاط امانة يعلم أمانة نفسه وأخيانتها وبشك في كل ما ان يخاف الخائن أم لا تان كلاً من الوجوب والكره مقيد بما اذا لم
يخش يأخذها على نفسه من الحالك والام لا يأخذها (قوله أو مع الشك الخ) معطوف على قوله مع علمه الخ فيكون الموضوع أنه لم يخف عليها
الخائن فيأتي التميم المشاره بقوله وخاف على الخونة أم لا فالأولى أن يقول وان لم يخف عليها مع علمه أمانة نفسه أو مطلقا مع الشك فيها
وقوله وخاف الخ راجع لصورة الشك وقوله والموضوع أنه علم أمانة نفسه هذا بالنظر لمفهوم قوله بطرف خائن أي وان لم يخف الخائن أي
وقد علم أمانة نفسه فانه يكره وقوله أولا يعلم هذا بالنظر لمفهوم قوله ان علم خيانتها أي وان لم يعلم خيانتها

أى ولم يعلم أمانته بأن شئ كان خائناً أم لا فيكرهه في ثلاث (قوله عندما لا) أى كره عندما لا (قوله أفعال الثلاثة) هى الكراهة المطلقة
والاستحباب أماله بالوافر كره أولى وأحسن فوجه الكراهة امر بهما قد باقى لموضعها اليطلبها طاماً لم يجددها فلا يطلبها بمد ذلك
واستحسنه بعض الاشياخ ووجه الاستحسان أنه اذا أخذها وعرفها كان ذلك تبيناً لم يحلها فاعلمت ذلك فظاهر والعبارة ان
الاحسنية في الثلاث صور والمفهوم من جرم أنها في مو رة واحدة وهى ذات الأقوال الثلاثة المذكورة (قوله لان الكراهة أحدها)
أى أو يكون اقتصار المصنف على ذلك لكونه الراسخ عنده وقوله فعند المؤلف يكره أى ويكون هو الراسخ لانه قصد الاقتصا على ما به
الفتوى ثم الخبير بأن كلام المصنف يمكن تخمينه على كلام ابن الحاجب ثم بعد كسب هذا رأيت جبر الماحل كلام المصنف على هذا
القسم الذى فيه الأقوال الثلاثة فقط (قوله ثم ان قوله أخذ مصدر مضاف لفعله) م (قوله ولو كدلو) منصف والراسخ أن ما عرفت التافه
ودون الكثير كدلو والدرجيات والديار (١٣٤) يعرف بأماهى منظمة طلبها ولا تعرف بسنة والمصنف مشى على قول الاقل

وهو ما نقله القاسمى عن مالك من
أنه يعرف سنة قال البدر فيجعل
أن المصنف ظهر له توجيهه وعلى
الاول فهل له التصرف فيه بعد
أبام أو بعد سنة انظر البدر أقول
والظاهر الاول (قوله فلأول آخر
تعر يفها سنة) لا مفهوم لسنة بل
مضى آخر تعريفها وتلفت فانه بعضها
ولوأقل من سنة كما ذكره ابن عبد
السلام (قوله أى تعر يف الملتقط
بكسر الفاق) أى على اضافته
لفاعل (قوله يلزم عليه أن يكون
قوله بنفسه مستغنى عنه) لا وجه
لذلك كما قاله بعض من كتب (وأقول)
لعل وجه ذلك أقوله أو بمن يثق
به يعين أقوله وتعر يف أى
بنفسه فلا حاجة حينئذ له (قوله
تأ كيد المحذوف) أى وبسبب
العلم بالمحذوف من ذكره (قوله
واضافته لفعله أحسن) فيه
ان الأصل اضافته للفاعل وقوله

عندما لا واستحسنه بعضهم وبالله الإشارة بقوله (على الاحسن) فالمؤلف وافق ابن الحاجب في
وجوب الاختصاص خاف خائناً على أمانة نفسه وفي حرمة اذا علم خيانة نفسه خاف خائناً لا أم
وفي الكراهة اذا لم يخف خائناً على أمانة نفسه وجزم المؤلف بالكراهة في هذه الصورة لا يثنى
حكاية ابن الحاجب فيها أقوال الثلاثة لان الكراهة أحدها وخالفه في صورة الشئ خاف خائناً
أم لا فعند المؤلف يكره وعند ابن الحاجب يجرم هذا يحصل كلام الشيخ شرف الدين ثم ان
قوله أخذ مصدر مضاف لفعله وحذف فاعله أى أخذ المال الملتقط أى أخذ الملتقط اناء
(س) وتعر يف سنة ولو كدلو (س) الدلو واحد الدلاء التى يرمى بها وجع القلة أدل وفي الكتبة
دلالة المعنى أن القطعة يجب تعر يفها سنة من يوم الالتقاط ولو كانت دلواً ومخلدة وما أشبه
ذلك فلأول آخر تعر يفها سنة ثم عرفها فليكت جنهما بعبارة تعر يفها بجمع الملتقط والمصدر للفاعل
أو لفعله أى تعر يف الملتقط بكسر الفاق أو الملتقط بفتح الفاق أى تعر يف الملتقط أى
الشئ الملتقط لكن على اضافته تعر يفه للفاعل يلزم عليه أن يكون قوله بنفسه مستغنى عنه
لا رة أو بمن يثق به يعنى عنه وعلى اضافته للفاعل أى الشئ الملتقط يكون قوله بنفسه
تأ كيد المحذوف وهو الملتقط بالكسر ويجوز حذف المؤ كيد بفتح اذا علم واضافته للفعول
أحسن لقوله بعده ولو كدلو لا فاعله أى اضافته للوجهين تكون الباء زائدة مثل جائز يد
بنفسه وهند بعينها وهو جائز وقوله (لا تافه) منصوب عطفا على الضمير في قوله وتعر يفه على
أن المصدر مضاف لفعله أى تعر يف الملتقط الشئ الملتقط لاعى أنه مضاف للفاعل اذ
نافه منصوب ويجوز زعطف نافعاً على محل كدلو لا مذهب كان المحذوف أى ولو كان الملتقط
مثل الدلو انتهى والتافه بكسر الفاء المجرى والمعنى أن الشئ التافه الذى لا ياله وهو الذى
لا تلتفت النفوس اليه كالمصا السوط وشبه ذلك لا يجب تعر يفه أصلاً لأنه لا يأ كله ولا
شئ عليه واستغنى المؤلف عن التصريح بجواز كل التافه بنفى التعر يف ولا يلزم من
نفى الضمان نفى التعر يف (ص) عطفان طلبا بكتاب مصدق كل يومين أو ثلاثة بنفسه

ولو كدلو بالمعنى المحذوف (قوله عطفا على الضمير الخ) فيه شئ وذلك أن معطوف لا
يشترط أن لا يكون دخلاً فيما قبلها (قوله ويجوز زعطف نافعاً على محل كدلو) زاد عطف فقال بمعنى اضافته المصدر للفاعل (أقول) وليس
ذلك بتعنين بل لوعلى اضافته لفعله ولو يصح ذلك (قوله هو الذى لا تلتفت النفوس اليه) وإن شئت قلت ما دون الدرهم الشرعى وقوله كالمصا
والسوط أى الذين قيمتهما أقل من الدرهم الشرعى فإذا علمت ذلك فالنصف والنصفان وغيرهما ما كان أقل من الدرهم الشرعى كل ذلك
تافه وظاهر هذا الاطلاق كما وقع لمع شئنا الصغير رجاءه خلافاً لما يقول والظاهر أن المراد بالتافه بالعبارة لا بتقدير يكون المحذوف من
الضمان ليس بتافه (قوله أنه يأ كله ولا شئ عليه) أى حيث لم يلزم به كاهو الموضوع والالم بجزءه أ كله ويضمن ويجزى مثل ذلك
قوله وله لا يكلف (قوله بنفى التعر يف) أى فيلزم من نفى التعر يف حوازالا كل (قوله ولا يلزم الخ) المناسب ان يقول ولا يلزم من
جواز الا كل نفى التعر يف لان يكون الشارع أ راد من نفى الضمان جواز الا كل وهو جواب عما
م قول الغنى ثم أنقوله الخ كذا لا يستعبدون كناية على ما له سقط من التنازع أو موهوم المبنى اه مصححه

يقال هل لا عكس وحاصل الجواب ان جواز لا كل يجمع التعريف كافي القطعة بعد السنة (قوله أو عين بنقبة) أي بأمانته مثل نفسه ولو لا حامد آمن بالجهة (قوله وما شبه ذلك) أي كالسوق ولذا دخله (قوله فانه لا يعرفه انه) أي بكرة وقوله أو بدفعه للملك الخ أراد تفسير قول المصنف أو عين بنقبة (قوله وأما في أول الاموال الالتقاط) يقتضي ان الالتقاط وقع في أيام متعددة مع ان الالتقاط يكون في يوم واحد بل في لحظة واحدة والجواب ان جميع باعتبار تعدد القطعة ويراد اليوم مطلق الزمن وكانه قال وهذا في غير أول ازمة الالتقاط (قوله أو بأجرة منها) عطف على مقدريين بغير أجرة أو بأجرة وحيدة فتبدل التوثيق على (قوله وبالبلدين الخ) قال الثاني ظاهره ولو كانت احداهما أقرب من الاخرى أو ينفذ اذا كانت أقرب اليها احداهما من الاخرى فربما كانت كذا بحيث يقطع القاطع بأنهما من هذه دون الاخرى انه انما يعرفها في التي هي أقرب القدر المذكور (قوله يلقى اسمها مع غيرها) المراد بتلقيق اسمها مع غيرها التعبير بلفظ عام يصدق بها وبغيرها كشيء في قوله يامن ضاع له شيء وليس المراد بظاهر العبارتين انه يجمع الاممين معاً يذكرهما معاً بصورة عدم التلقيق أن يقول يامن ضاع له بقر مثلاً ثم ان التلقيق المذكور يكون يذكر (١٣٥) النوع كما يصدق بذكر الجنس (قوله إشارة لذلك)

أو عين بنقبة (ش) يعني أن تعرف بالقطعة انما يكون في المواضع التي يظن بها ويقصد أن يظنها أربابها فيها كأرباب الساحد وما أشبه ذلك وأما داخل المصنف فانه لا يعرفه انه ويجب على الملتقط أن يعرفها انما يشبهه أو يدفعها للملك في الأمانة والنسبة ليعرفها والتعريف في كل موضع مرة أو في كل ثلاثة أيام مرة وهذا في غير أول الاموال الالتقاط وأما في اولها فيعرفها أكثر من ذلك (ص) أو بأجرة منها ان لم يعرف مثله (ش) يعني أن الملتقط اذا كان مثله لا يناسب أن يعرف عليه فانه يتأخر منها من يعرف عليها واذا كان مثله يعرف عليها فانه يتأخر من عنده من يعرفها ان لم يل تعرف بها بنفسه وتقدم انه اذا استوفى بغيرها فمضت فانه يضعها واذا دفعها ان يتقرب به وضاعت منه فانه لا ضمان عليه (ص) وبالبلدين ان وجدت بينهما (ش) عطف على مقدار بعد قوله عطف طلبها بانه قد بدد بظان طلبها في البلد الواحد وفي البلدين ان وجدت بينهما فلتضيق ان المظان فطلب هنا أيضا (ص) ولا يذكر جنسها على المختار (ش) أي بل يلقى اسمها مع غيرها أو يقول يامن ضاع له شيء لانه اذا ذكر جنسها انما قدغن بعض المضافات الى قدرها أو ما جعل في نفسه أو ما ترطبه وأولى أن لا يذكر نوعها ولا صفتها ومقتضى كلام اللغوي ان التي هي سبيل الكراهة لانه قال وان لا يسمى أحسن وفي عزو المؤلف ذلك اللغوي مع عدم تصريحه بالمرجع أشار بذلك (ص) ودفعه لغيره وجدته بقرينة (ش) اخبر بفتح الحاء المهملة وكسر هاءها والعالمين الكفار يطلق أيضا على عالم المسلمين والارباب هو العابد والعني ان الملتقط اذا وجد القطعة بقرينة فانه يدفعها لغيره ولا يجب عليه أن يعرفها عولا لا يكون فيه خدمة لاهل النعمة وظاهره سواء كان ذلك لغيره من الممل الذي وجدته فيه للقطعة أم لا وبسبارة والدفع لغيره مندوب اذ لا يعرفه بنفسه فان لم يكن بها سبيل فقل تدفع للسلطان أو للارباب وقوله بقرينة ذمة أي بقرينة ليس فيها الأهل النعمة وهذه عبارتهم (ص) وله حاشية بعد هذا والتصدق أو التملك ولو عكس ضامناتهما (ش) يعني ان القطعة اذا عرفها ستمسك بها وترجمها فهو يعين بغير أمور ثلاثة اما ان يحبسها الى ان يأتي بها وان شاء تصدق بها عن ربه وان شاء تملكها او يدخل فيه ما اذا تصدق بها عن نفسه واذا جاز بها ختمها في التصديق بها عن ربه او في التملك ولا فرق على المشهور بين لقطعة مكة وغيره من الاقطار في هذه الوجة الثلاثة وأما ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لا تحلل لقطعة الحاج

(يكون الخ) هذا ينتج الحرمه لا عدم الوجوب الصادق بالكرامة (قوله وظاهره مسواط الخ) الآن الظاهر ان الاول يدفعه لغيره الباد لانه أدري بأهل الممل (قوله والدفع لغيره مندوب) كذا قال على ان الظاهر ان الدفع مندوب وقال الثاني ودفعه لغيره جواز ان شاء وان شاء عرفه بنفسه والظاهر قول ع وجب الجمع بأن المراد بالجواز الاذن فيه صدق بالتدب (قوله فهل تدفع للسلطان والارباب) أي العابد والظاهر دفعها للارباب لانه يشبهه بخلاف السلطان (قوله وهذه عبارتهم) أي العبارة المشتملة على الحصر وانما قال بجرام يعني أن القطعة اذا وجدت في قرية ليس فيها الأهل النعمة فاتها تدفع الى اعيانهم وقوله ابن القاسم أي في كان فيها احدين المسلمين فانها لا تدفع لغيرهم وتكون مثل القطعة التي توجد في بلاد المسلمين (قوله وفي التملك) أي وما دخل في التملك وهو ما اذا تصدق بها عن نفسه (قوله على المشهور) مقابلة ما لا يجز من انقطعتا الانتجاع بعد التعريف سنتو عليه تعرفها بأما

(قوله لا تحل لقطم الالتشد) أقول الثاني والباقي ان الالتصاق معار الحجوم ولا كرهه الجلة بعد جلة لا تحل فيه أبدا وهي ولا يفر صيده ولا يتجلى خلاه أي لا يقطع حشيه ولا يعضد وشكه والاصل تحاش المعطوفات في النبي الأبدى (قوله فمحمول على أنها لا تحل لمن يردها كلها) أي ابتدأ وقوله وأنه موضع نكاح معطوف على قوله لا اجتماع الناس وقوله وإن الغالب منه معطوف على قوله أن القطعة مكاة وقوله لهذا المعنى أي المشارة بقوله هو أن القطعة مكاة (قوله وغلظ فيه) أي في الحظ المحض المأخوذ من حظ (قوله فقبل الخ) ومنه حال وضع يده (قوله ومن باب أولى الضمان لها إذا حدثت له سنة أو كراهة السنة) ثم إن خبره بأنه لا وجه للأولوية بل هي اعتبار ثلاث (قوله نفي التأويل) بصيغ المفعول الضمان في ردها بعد كراهة ياتي بعد قوله الأقرب فتأويل (قوله لأن الواجب بتركها) أي تركه التقاطها ضمن فقوله مصدر مضارع لا يؤول وإنما في الحالة التي يجب عليه الالتقاط فيها فإنه يضمن بمجرد الترتل وفي الالتقاط الحرام يضمن بأخذهما لم يردهما كما هو أعلم من صور المكروه أربع لأنه إما أن يكون أخذهما الحفظ أم لا وفي كل إمامان يردهما بالقرب أو بالبعد (١٣٦) فتى ردها بعد بعد فانه يضمنها مطلقا سواء أخذهما الحفظ أم لا وان

أخذها باللفظ بل ليس بال
جماعة فان ردها بالقرب
فلا ضمان انشاقا وان
أخذها بالحفظ وردها
بالقرب فهو موضع
التأويلين (قوله وما في
الشرح) لأن حاصل
ما في الشرح به سرام أنه
ان ردها بعد بعد وكان قد
أخذها بالحفظ فانه يضمن
انشاقا وان أخذها بالغير
التعريف وردها بالقرب
لا يضمن انشاقا وان
أخذها بنسبة التعريف
وردها بالقرب أو أخذها
للاعتقظ وردها بعد بعد
فهما محل التأويلين فقد
جهل محل التأويلين
مصورين مع أنه صورة
واحدة على ما فصل في
المقدمة من أن محصل
التأويلين إذا ردها بعد

وقوله عليه الصلاة والسلام لا تحل الالتشد فمحمول على أنها لا تحل لمن يردها كلها دون
تعريف بل لا تؤخذ الالتصاق وسبب تنبيه الشارع على هذا الحكم وتخصيصه بقطعة مكاة وهو عام فيها
وفي غير هاتين القطعتين مكاة وحيد كثيرا في الحرم لا اجتماع الناس من كل فيه وأنه موضع نكاح وان
الغالب منه أنها لا حاجة لا يعود لطلب القطعتين كان من أهل الاتفاق فيصير ألا أخذها أخذ نفسه
لا جملة أخض التي عليه الصلاة والسلام لهذا المعنى وغلظ فيه هو محل الضيق فيما إذا كانت يده غير الإمام
والأقل ليس له إلا سبحانه أو بيعها لصاحبها ووضع تحتها في بيت المال لم يوجب للإمام التصديق بها ولا
تخليها أو لعل الفرق بينه وبين غيره مشقة خلاص ما في ذمته منه بخلاف غيره وهذا الجواب رتب الأتي
بعبارة إذا وجد الإمام حتى يشق منه ويجوز بيعه إذا وجد غيره (ص) كسنة أخذها قبلها (ش)
التشبه في العمان والمعنى أن الملتقط لما رأى القطعة فقبل أن يضع يده عليها فوي أن باب كراهة ما وضع
يده عليها وحرفها لا يضمن عنده نكاح أو بغيره فإنه يكون ضامنا لها ثلاث السنة لأنه صار كالتصديق
وضع يده عليها ثلاث السنة ومن باب أولى الضمان لها إذا حدثت له سنة أو كراهة السنة بعد أن وضع يده
عليها (ص) وردها بعد أخذها بالحفظ (ش) يعني أن الملتقط يضمن القطعة إذا أخذها لاجل أن
يحفظها ثم ردها بعد ذلك عن بعد في موضعها أو في غيره فضاقت بقوله بالحفظ التي لم يفهمه
أنه لو أخذها بالغير كن أخذها بالبال جماعة هل هي لهم أو لا فان ردها بعد بعد فقه التأويلين وإمامان
ردها بالقرب فلا ضمان بل ارتاع قفوه منه فيه تفصيل وكلام المؤلف في قسم المكروه لأن الواجب بتركها
يضمن وفي الحرم يضمن بأخذها لم يردهما كما كان لأن ردها أو واجب (ص) الأقرب فتأويلان (ش) يعني
أنه اختلف إذا أخذ القطعة بنسبة التعريف ثم ردها بالقرب في موضعها فضاقت هل يضمنها أم لا فان
ردها بالقرب ولم يأخذها بالحفظ فلا ضمان انشاقا وان ردها بعد بعد ضمن سواء أخذها بالحفظ أم لا على
ما في المقدمة وما في الشرح مما يحال ذلك لا يؤول عليه أن يشرح حاله الكبير (ص) وذو الرق كذلك
وقبل السنة في رقبته (ش) يعني أن الرقيق حكمه حكم الحر في جميع ما عدا الأقا الضمان قبل السنة
فإنها جازية ليس لسيده إمساكها عنه بخلاف الدين لأن ردها لم يسلطه عليها وليس لسيده منعها من
تعريفها إلا يصح في حال قصر قفوه ولا يضره وإنما كانت بعد السنة في ذمته لقوله عليه الصلاة
والسلام عرفها سنة فان باصاحبها أو أنفأ لها ومفهوم قبل أنها بعد في ذمته ومعنى

أخذها بالحفظ بالقرب فان ردها بالقرب ولم يأخذها بالحفظ فلا ضمان انشاقا وان ردها بعد بعد ضمن انشاقا فمحمول
شارحا تابعا لفتح فيما له ثم لا ذكر ع ذلك قال بعد كراهة وعلى هذا فتاوى الشارح قبل كلام المقدمة من ابن رشد من أن
موجب الضمان أخذها بالحفظ أي التعريف ولوردها بالقرب وإذا لم يأخذها بالغير يفتقانه لا ضمان عليه ولوردها بعد بعد غير محمول
عليه اه أقول المذهب من عجب فان جهرا ما اعتاد كالتأويلين فيما إذا أخذها بالغير وردها بالقرب وما في شارحا مما يحال
ذلك لا يؤول عليه (قوله في جسم ماهر) أي في وجوب الالتقاط والتعريف وليس لسيده منعها ولا يخالف هذا قوله وليس بمالك
الخ لانه في التقاط القسط وماهيا في التقاط القطعة والفرق كثرة الاشتغال في القسط دونها ذكر بغيرها مع سعيه في خدمة سيده
(قوله فانها جازية) أي في رقبته (قوله وليس لسيده منعها الخ) في محل الحائز من ثمة التملك (قوله فانها جازية) جواب ان يحذف
تقديره فادفعها له وقسوه والأي وان لم يحن وقوله فتأنيذ منسوب كافي شرح البضاري أي الزم شأنك أي الزم كمال الزم كمال

حالة بقتلها (قوله) أكل ما يفسد ولو بقرية (ظاهر من غير استثناء وهو ظاهر ابن عرفة أيضا وقال الزرقاني بنى الاستثناء
 يا كاهن يا قسرا الاحتمال انما صاحبه (قوله) وما يؤخذ من ظاهر الخ) أي لانه ما قالت ولم يوقت ما كلف في التصريح بها وقتا (قوله) وأما
 ما لا يفسد فليس له (أكله) أي سواء كان في الفلاة أو البلد (قوله في القسمين) أي ما يفسد وما لا يفسد وأما إذا كانه من فانه يضمن
 الثمن إذا أكله فيما إذا كان لا يفسد وأما إذا كان يفسد فانه يباع وبوقتته كما صرح به ابن رشد وفي عنوانه يكن له ثمن والا كانه
 ضمن ثمنه اهـ أي بقتله أقول وحسب صرح ابن رشد عما قاله فلا يبدل عنه وبعد ان علم ذلك تعلم ان هذا بعرض ظاهر قوله أول
 العبارة الذي هو قوله فانه يجوز ان يأكله ولا ضمان عليه فان ظاهره كانه ثمن أم لا والمعتمد أول العبارة وهو ظاهر المدونة والقول
 بالبيع وقت الثمن لا شبه وهو ضعف والحاصل أنه أكل ما يفسد قلنا أكثر ما وجدناه بقره فانه إذا كان بفلا فليس غير
 خلاف وأما بقره أو بقرقة فلهما حقيقة في المسئلة ثلاثة أقوال الأول يشتمل سواء أكله أو تصدقه وهو ظاهر قول أشبه لانه قال ببيعة
 ويعرفه الثاني لا ضمان عليه مطلقا قال صاحب المقدمات وغيره وهو ظاهر (١٣٧) المدونة بقوله يتصدق به أحب الى فان أكله

فلا شيء عليه والثالث لا يضمن ان
 تصدقه ويضمن ان أكله قاله
 مطرف (قوله وشاة بغيره) هي
 القفاري ولو لم يفسد حلتها (قوله)
 فانه لا ضمان عليه على المشهور
 ومقابلها مذهب اليه مخصوص أنه
 اذا وجدها في الفلاة فلا ضمان عليها
 تصدق بها ثم يباح صاحبها فانه يضمنها
 (قوله فاذا ألقى بها حية الخ) أي
 أو وجدها بالمران أو قريبة من
 العمران عرفها كالقطعة (قوله)
 اذا وجدها مكان يخاف عليها من
 السباع المراد انها يعمل خوف في
 الفضاء فخرج ما اذا كانت تعمل
 خوف في العمران فانها تصير لقطعة
 ثم لا يضمن ان ذلك الاكل مفسد أيضا
 بما اذا عسر الانسان بها وأما لو
 تبسرس وقها العاصرة فليس له
 أكلها قطعا فليس كالثاني في
 الفقه كما هو ظاهر المدونة وكلام
 المصنف كذا في عجم (قوله) وكذا
 اذا خيف عليها من الناس) أي من

كونها في وقتته انه يباع فيما لم يفسد السبد وقوله قبل السمتة ملحق بمحذوف أي واستهلا
 لها قبل السنة في وقتته (ص) وله أكل ما يفسد ولو بقرية (ش) يعني ان من وجد شيئا من
 الفواكه والحم وما أشبه ذلك مما يفسد اذا ألقاه فانه يجوز له أن يأكله ولا ضمان عليه له به
 وسواء وجد في عامر البلد أو غير ما هو ظاهر من غير تعريف أصلا وهو ظاهر كلام ابن رشد
 وانما يجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من التعريف ضعيف وأما ما لا يفسد فليس له أكله
 فاذا أكله ضمنه كانه ثمن وقول الشيخ عبد الرحمن في القسمين لا ضمان أي اذا يكن له ثمن
 (ص) وشاة بغيره (ش) يعني ان من وجد شاة بغيره فانه يضمنها أو أكلها فانه لا ضمان عليه
 على المشهور وسواء أكلها في الصحراء أو في العمران لكن ان حلتها أو الطعام الى العمران
 وجد به فهو حق به ولدفعه أو جرحه فان ألقى بها حية الى العمران قطعه فعرسها أو
 يدفعها إلى بني به يعرفها لانها صارت كالقطعة (ص) كبقير يعمل خوف والاركت (ش) يعني
 ان البقرة اذا وجدها مكان يخاف عليها من السباع أو من الجوع فحكه ما حشدهم الشاة في
 القفا فانه ان يأكلها يضمن ولا ضمان عليه فيها كالثاني وكذا اذا خيف عليها من الناس
 هذا معنى التشبيه فان يكن البقر يعمل خوف فانه لا يضمن لها أو يتركها مكانها إلى أن تأتيها
 صاحبها (ص) كلب وان أخذت عرفت ثم ترك عملها (ش) يعني ان الابل تترك مطلقا سواء
 وجدها يعمل أم لا فان تعدى وأخذها فانه يعرفها فانه ثم يتركها يعملها وهذا ما لا يخفى عليها
 من خائف فان خاف عليها منه فحبس لقطتها من هذه الحية ففولهم ولا يراى خوف أي خوف
 هلاك من جوع أو عطش أو سباع فلهذا ما خوف الخائف فهو موجب للانقطاع من هذه
 الحية (ص) وكرامه يرقو نحوها في علقها كرامه موعونا (ش) يعني ان البقر ونحوها كالكلب
 ونحوها يجوز ان التقطها ان يكره الاجل عاونتها بالشفقة عليها كرامه موعونا ما مونا
 خفيفا لا يخشى عليها منه أي دله أن يتفق عليها من ماله وانما حازه الكرامه مع أن ربه لم يركه
 فيه لان البقر ونحوها لا يجلها من الشفقة عليها فكان ذلك أصل الجرائم ان العلف بفتح اللام

المار بن بقاء الموضوع (قوله) يعمل (أمن) أي من جوع وما أشبه ذلك (قوله) فيحب لقطه لمن هذا الحديث) وبشاركه البقر في ذلك فاذا
 ترك النطاق الابل أو البقر من خوف السرقة فانه يضمنها (قوله) الحديث الخ) هو قوله عليه الصلاة والسلام دعها فان معها سقاء واحد ما
 وحذاؤها أخفانها لسانها من الصلاة فاشبهت الحذاء الذي هو النعل وقاؤها كرشه الكثرة ما تشرب فيه من الماء فتشكى به الام
 فاشبه السقاء الذي هو القرية فكلاهما من مجاز التشبيه (قوله) وكرامه (ش) أي ليس له أكلها (قوله) وان يتفق عليها من ماله) أعلم ان
 مقتضى كلام النحوي انه اذا لم يجرها في وقتتها يبيعها وفي المسائل الملقطة وله كرامته وغيره في علقها كرامه موعونا وله بيع ما يخاف
 ضاعه وتلقه اهـ ففهم بعضهم من ذلك انه لا يتفق عليها من ماله معترضا على من أخذ من كلام المصنف الشفقة عليها من ماله كانه
 شارحا بعالم الشيخ أحمد لان الشيخ أحمد قال في حل كلام المصنف ومقتضاه ان يتفق عليه ذلك وان له أن يتفق عليها من ماله وهو
 ظاهر لان يتفق عليه فعل المصلحة لغيره والذي ظهر ان يقال يخبر بين الامور الثلاثة كرامتها والاتفاق من ماله أو بيعها

(قوله فلا يحتاج لتصويب) حاصله انه اعترض على المصنف بأن الضمير هو كراهية غيرة معينة والترض انهم معينة فالصواب أن المصنف يدل مضمونا ما هو حاصل الجواب أن معنى مضمونا ما لا يختص عليه منه ثم كراهها صكرا سامونا وكان وجبة ثم جاهر بها قبل تمام المدفوع لربها فافصح خلافا للشيخ أحمد حيث استظهر الفصح في تنبيهه يقدم المستأجر في الكراهة غير المأمون لانه مباشر على المكرى لانه منسب (قوله خلافا لما في الشارح) أي لانه قال بعض وكذا قاله أن تركب الدابة إلى موضعه لتعذره وودها عليه أو لضرورة التي تعترضه في فودها ورعا شافعه عن مهماته (قوله لكن ظاهر كلام المؤلف وراؤنا في الخ) الخاصل أنهم ما قولان في المذهب وفي كلام عجميل أن ترجيح مذهب الیه ابن رشد (قوله والمراد بالفتلات اللين والجبن) أي وكذا اللين والبدو السمين (قوله وسيأتي النسل بعده) أي الإشارة بقول المصنف دون (١٢٨) نسلمها وقوله في الجمله راجع للصوف أي الصوف في الجمله وقصر قوله في الجمله

بقوله كان تاما أم لا إشارة منه الى أن الصوف متى أطلق اغايبصرف للتام ولولم يصرف لتمام الاحتاج لقوله في الجمله (قوله بالشفقة) قال عجمي وهذه المسئلة تدل على أن النفقة في ذات اللقطة لا في ذمة زوجها فستفاد من ذلك ان مسئلة كراهها المتقدمة لتوقص عن نفقة تالم يرجع باقياها اه أي ختمها ويكون ذلك داخل في قول المصنف وخبر ربه الخ قوله فان أراد أخذها البساطي وانظر هل يلزمه ذلك في عكسه اه وهو ما ذاكها ودفع النفقة ثم أراد أن يسلمها (أقول) والظاهر انه ليس له ذلك قوله فان الملتقى احتج بها أي لان تعلق حقه أقوى وحاصل ما في المقام ان ما زاد على أجره القيام والنفقة من غيلة وكراهة يكون لقطة وإذا سوت أجره القيام والنفقة الغلة والكراهة فالأمر ظاهر وان زادت النفقة وأجره القيام على الغلة والكراهة فلا يكون الزائد في الصوف ولا في النسل ولا في ذمة ربه

اسم لما أتاه الله من قول ونحوه وأما بسكونها فهو اسم للفعل فعني قوله مضمونا أي مضمونا عاقبه فلا يحتاج لتصويب (ص) وركوب دابة لموضع (ش) يعني أن الملتقى يجوز له أن يركب اللقطة من موضع الالتقاط الى منزله ويظهر وان لم يشذروا ينصرف قودها عليه كافي نت والمواق خلافا لما في الشارح وقوله (والاضن) راجع لثلاث مسائل أي الأبان كراهها في أز يعين عاقبها أو كان الكراهة غير مأمون أو ركب الغير موضع ضمن وحذف المؤلف متعلق ضمن فميم القصة ان هلكت والمنفعة ان تهلكت (ص) وغلاتها دون نسلمها (ش) يعني أن الملتقى له غلة اللقطة أي له منها بقدر قيامه عليها والرائد على ذلك لقطة هكذا قيد ابن رشد لكن ظاهر كلام المؤلف ولو زادت الصلة على قدر قيامه وهو الموافق لرواية ابن تافع والمراد بالفتلات اللين والجبن أي ماعدا الصوف وما عدا الكراهة وما عدا النسل لانه قد قدم الكراهة في قوله وكراه وما زاد منه عن عاقبها فهو ربه أو ياتي النسل بعدهذا والصوف حكمه حكم النسل في الجمله أي سواء كان تاما أم لا ولو قال وغلت المكان أخصر مع أنه مفرد مصنف فميم وضيم غلاتها عائد على المذكورات من الشاة وما بعدها وأما نسل اللقطة فلا يأخذ الملتقط (ص) وخبر ربه أي ينكحها بالنفقة وأسلامها (ش) يعني أن الملتقى اذا أتق على اللقطة نفقة من عنده ثم جاء صاحبها فطلب خيارين أن يفتك اللقطة فيدفع للآتية نفقته وبين أن ترك اللقطة لمن التظها في نفقته التي اتفقها عليها ان أراد أخذها بعد ذلك لم يكن له ذلك قاله أشبهه فلو ظهر على صاحبها ربح فان الملتقط يقدم نفقته على الغراء كالرهن حتى يستوفي نفقته (ص) وان باعها بعد ما سار بها الا الثمن (ش) يعني ان الملتقط اذا باع اللقطة بأمر السلطان أو بغراء أمره بعد ان عرفها سنة ثم جاهر بها فليس له الا الثمن الذي بيعت به وليس له نقض البيع فلا يباعها قبل السنة فربما يخسر في أمضائه البيع ودم قوله قال ربه الا الثمن أي على الملتقط لا على المشتري ولو كان الملتقط عديم الرجوع عليه بالمحاباة أيضا كالمالك فان أعدم في هذه الرجوع على المشتري بما عاين به بخلاف أصل الثمن والفرق أن المشتري لما شارك البائع في العدا بالمحاباة رجع عليه بما عتد عدم بائعه ولا كذلك عديمه في غير ذلك من الثمن كذا في بعض التفارير وقال الثاني ومفهوم الطرف ان لو باعها قبل السنة أن حكمه هائس كذلك والحكم أن ربه

يجري فيه قول المصنف وخبر ربه اه على ما قاله ابن رشد الذي هو ليس بظاهر المصنف وأما على ظاهر المصنف من أن الغلة للآتية على كل حال فانه اذا لم يكن لها كراهة أولها كراهة لا في النفقة إنما تضع على الملتقط ولا يؤخذ ذلك من مالها من صوف ونسل أي أو يكون ربه اعترافا به أن سلم اللقطة للآتية أو يدفع له ما انتفع به تنبيهه قوله أو اسلامها كذا في نسخة الشارح والحطاب فيه نظر اذا عطف في مثل هذا يجب أن يكون نواو وجعل أو معنى الزاوي في قول الشاعر * ما بين ملهم مهرد وأسنان * يتوقف صحته على جواز مثل ذلك في النشر (قوله وان باعها بعد ما سار بها الا الثمن) أي حيث لم ينو بقطعها فلو كان قبل التقاطه فان نوى ذلك ثم التظها فانه ضمن قيمتها سواء باعها قبل السنة أو بعد ها وأما ان لم ينو قطعها الا بعد ان تقاطها و باعها باسم نفسه فان عليه القيمة كذا في بعض الشروح اه فحاصله أنه بعض قيمتها لم ينفقها وانوى التملك قبل الالتقاط أم لا (قوله كذا في بعض التفارير) أي ولا فرق في ذلك بين أن تكون بيعت باذن الامام أم لا

(قوله فعله قهت) أعمان شاون شاعاخذالن (قوله في رقبته) أي خياع فيه ان لم يشده البد (قوله فان تخر جمع المشتري يفتنه على الملتقط) لانه الذي يربط السكن (قوله هو تضمن الملتقط) أي القيمة لانه ضمن له ان يصدق بها ولو عن ربحها وقوله وهذا أي الضيق (قوله وهذا الخ) أنت خير بما قاله الشارع ولكن المناسب حل المصنف هنا على ما اذا لم يحصل نقص وأما لو حصل نقص فهو المشاركة بدينه ولللتقط الرجوع (قوله نقص مقصد) أي ذهب الانتفاع بها فمقهوره ما اذا لم يكن مقصدا حكمه كما اذا دخلها نقص أصلا وهذا لا يظهر لان ذهب الانتفاع بها قد فو على ربحها فصار بمنزلة المنة فلتناسب ما قاله الشيخ أجدهم انه اذا كانت قاعة لم تعيب فان له أخذها أو تركها كما بان فان قيل ليس له الاقمتها اذا تعيبت فاما أخذها فاقمتها وسواء في ذلك المسكين أو المتبايع منه فهذه صورتان وهذا كله اذا صدق بها عن ربحها فاذا صدق بها عن (١٣٩) نفسه وكانت باقية لم تنقص فله أخذها أو تضمن الملتقط قهت) أقول (قوله وأولى اذا تعيبت وأما

اذا كانت فليس الاقيمة) (قوله ثم قوى عليها) المناسب حذف ذلك لان تلك المسئلة عن قوله الاتي وان نقصت بعدنية تملكها كان المناسب أن يحذف قوله أو تصدق بها الا قيمة حتى قوله وان نقصت بعدنية تملكها فكان يقول يعني أن الملتقط اذا عرف القطة سنة ثم تصدق بها ثم يجرى بها فوجدها ناقصة عما كانت فهو بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وان شاء أخذ من الملتقط قهتايوم تصدق بها وللتقط حينئذ الرجوع على المسكين بين القطة أو عما بقى منها الا ان تصدق الملتقط بها عن نفسه فلا يرجع على المسكين بين القطة أو عما بقى منها الا ان تصدق الملتقط بها عن نفسه فلا يرجع على المسكين بشئ الى آخر ما قاله الشارع والحاصل أنه اذا صدق بها عن ربحها فان جاز بها وجدها ناقصة بمحالها ليس الا أخذها وان وجدها فانت فليس لربها الا أخذ قهتايوان وجدها ناقصة الا ان تعيبت فغير ربحها بين أن يأخذها أو يضمن

مخير في امضاء البيع وأخذ النان أوردوا أخذها الخ وقوله وأوردوا أي ان كانت قاعة فان كانت فعله قهتاي ذمته ان كان حرا فان كان عبد افي رقبته كلفناه كما اشارة قبل بقوله وقبل السنة في رقبته (ص) بخلاف مال وجدها بيد المسكين أو متبايع منه فله أخذها (ش) يعني ان رب القطة لو جاء وقد كان الملتقط تصدق بها على شخص معين فان لم بها أن يأخذها من يد المسكين ولا شيء وكذا اذا ما رزها المسكين وبيعها ثم جاز بها فوجدها بيد من اشتراها من المسكين فان لم بها أخذها ورجع المشتري على المسكين يفتنه ان كان قائما بيد المسكين فان تخر جمع المشتري يفتنه على الملتقط فقوله فله أخذها أي أو تضمن الملتقط وهذا اذا صدق بها عن نفسه دخلها نقص أم لا وعن ربحها دخلها نقص مفسد لانه تصدق بها بضمها أو أمان ربحها ولم يدخلها نقص مفسد فعين أخذها وجه على انه أخذها وله تركها بما جاء فاسد اذا لاهاتمه لانه لا يزال يجرى وجه على انه أخذها وله تضمن الملتقط اذا لم يدخلها نقص وتصدق بها عن ربحها أصلا لانه يتعين أخذها في هذا المسئلة (ص) وللتقط الرجوع عليه ان أخذته قهتاي الا ان تصدق بها عن نفسه (ش) يعني أن الملتقط اذا عرف القطة سنة ثم قوى عليها أو تصدق بها ثم جاز بها فوجدها ناقصة عما كانت فهو بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وان شاء أخذ من الملتقط قهتايوم قوى التملك أو يوم التصدق بها وللتقط حينئذ الرجوع على المسكين بين القطة أو عما بقى منها الا ان تصدق الملتقط بها عن نفسه فلا يرجع له حينئذ على المسكين بشئ وأما لو وجدها فانت بيد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما عجزه من قيمتها ربحها أو مال وجدها فانت فليس لربها الا أخذها الا أخذ قهتايالضعيفي عليه يرجع على المسكين المتقدم ذكره وهو الذي لم يذو تامل وجدت عند معيبة كافر ونابه (ص) وان نقصت بعدنية تملكها لم بها أخذها أو قهتاي (ش) يعني أنه اذا عرفها سنة ثم بعد ذلك قوى عليها أو تصدق بها على المسكين ثم جاز بها فوجدها ناقصة فهو مخير بين أن يأخذها ناقصة ولا شيء أو يأخذ قهتايمن الملتقط والقيمة يوم قوى التملك أو يوم التصدق هذا اذا دخلها عيب منقص وأما لو دخلها عيب مهلك فليس لربها الا القيمة ومفهوم الطرف لو نقصت قبل نية التملك أو قبل السنة فليس له الا أخذها فقط وظاهره سواء نقصت بسبب

(١٧ - خرئى سابع) الملتقط قهتايوان اختار أخذ القيمة فله أن يرجع على المسكين بين القطة أو عما بقى منها فان لم يجدها عنده فليس له الرجوع عليه بشئ وإذا صدق بها عن نفسه فله أن يضمن الملتقط قهتايولو كانت باقية لم يدخلها عيب أصلا والحاصل انهما ان تلفت فعلى الملتقط القيمة سواء تصدق بها عن نفسه أو عن ربحها فانت بيد المسكين أو بيد المشتري عنه (قوله بل وجدت عند معيبة) أي أو سوية أو تصدق بها عن نفسه (قوله يعني اذا عرفها سنة ثم بعد ذلك قوى عليها ثم جاز بها فوجدها ناقصة) أي وكان ذلك النقص بسبب استعمال أو تعد فغير فلو تلفت ذلك القطة أو مالو كان ما ذكر من النقص أو التلف بعمادى فلا شيء لربها أو قوله أو تصدق بها على المسكين) تقدم أن الأولى حذف هذه العبارة من ذلك الموضع لانها تقدمت (قوله قبل نية التملك) أي بعد السنة فقوله أو قبل السنة معطوف على محذوف والتقدير ومفهوم الطرف لو نقصت قبل نية التملك بعد السنة أو قبل السنة فليس له الا أخذها فقط وقوله على خلاف في ذلك حاصله ان ذلك اذا كان بعمادى فلا شيء على الملتقط اتفاقا وان كان باستعمال في المسئلة

أقول ثلاثة فقيل لاشي على الملقط وقيل غيرهما يعني أخذ التقصير بين أخذها وما نقصها إذا نقصت نقصا قويا بسبب الاستعمال والأيضا أخذها مع ما نقصها وقيل ليس إلا ما نقصها فقط بقوة على خلاف في ذلك أي فيما إذا نقصت بالاستعمال أم بما لا يساوي فلا ضمان اتفاقا أذاعت ذلك فتقوله وتظاهر راجع المفهوم المشار به بقوله ومفهوم الخ ويصح أن يرجع لمطرق المصنف لأن تلك الأقوال منقولة أيضا وتلخص أن القصير متى كان يساوي لأضمان مطلقا قبل السنة أو بعدها ولو بعد سنة التملك والتخلف انما هو فماتقص بالاستعمال وأما لزوم التملك قبل السنة فيضمن ولو لا السماوى (قوله منبذوا) أي مطروحا وما عاقل هذا لا يشتمل من لا يطرح كائن أربع سنين أو خمس سنين وانما يشتمل المرضع مثلا لا يمكن أن يقال المراد بالنبذ الترك فيشمل ذلك قاله الشيخ أحمد (قوله ومن علة) معطوف على قوله ولذا الزانية وقوله لقطه خبر لمتد المحذوف أي فهو لقطه لا لقط (قوله لان هذا علم أحدهما) المناسب للبحث الذي بعد أن يقول لان هذا قد علم أبوه (قوله وفي خروج ما ذكر قطر) أي لا لا يسلم أنه علم أبوه بل ما علم الأم وقوله والأم هنا بمنزلة الأب الحقيقي الأول أن يقول والأم أمها (قوله وهذا انما هو على نسخة أمه) أي وأما على نسخة أمه وهي نسخة فشرح الحسد ودفلا يخرج ولذا الزانية قبل ولذا الزانية يدخل في اللقط (١٣٠) الآن يقال ان المعنى لم يعرف واحد منهما والمحصل انه ان أدب

استعمالها لم لا وهو كذلك على خلاف في ذلك وبعبارة كلام المؤلف إذا نقصت بنفسه سماوى والافلاس لم الأخذها كما إذا كانت باقية بحالها وهذا الثاني على علمها بعد السنة فإن نواه قبلها فهو كالغاصب يضمن السماوى (ص) ووجب لقط طفل بنسب كفاية (ش) يعنى ان من وجد طفلا لمنبذوا ذكر أو أنثى فله يجب عليه لقطه وهو فرض كفاية وقد عرفت ابن عرفة اللقط بقوله صغير آدمى لم يعلم أبوه ولا رقه فيخرج ولذا الزانية ومن علم رقه لقطه لا لقطه فتقوله ويخرج ولذا الزانية بقوله لم يعلم أبوه لان هذا قد علم أحدهما فيخرج ما ذكر قطر الآن يقال مراده الأب ولو حكموا الأم هنا بمنزلة الأب الحقيقي لانه لا قطع نسب من أبيه وثبت لها وهذا انما هو على نسخة أبوه بالافراد فتقوله لقط طفل أى التقاطه وقوله تبذله بعد نكته فى مسقة لها أى طفل منبذو وقوله كفاية حال من الوجوب المفهوم من الفعل أى حال كون الوجوب وجوب كفاية أو مفعول مطلق أو تعبير وقوله تبذله إشارة الى اتحاد معنى اللقط والمنبذ كما عتد الجوهري والمقدمين وقبل اللقط ما لالتقط صغيرا فى السند انداد والجلاد وشبه ذلك والمنبذ مادام مطروحا ولا يسى لقطه إلا بعد أخذه وقبل المنبذ ما وجد بغير ولادته والقطب مختلaffe والمراد بالطفل كما قال بعض الصغير الذى لا يتقدم على القيام بمصالح نفسه من نفقة وغطاه ونحوه هو ما ظهره وجوب الالتقاط على المرأة أيضا وينبغي أن يفيد بما ذكره لهما وجوب وقت ارادتها الأخذ والافله منه فان أخذه فيفرق بين أن يكون لهما مال تنفق منه أم لا تأمل (ص) وحضائه ونفقته ان لم يعط من النية (ش) يعنى ان حضائه الطفل المنبذ ونفقته واجبتان على من التقطه حتى يبلغ ويستغنى ولا جوع له عليه لانه بالتقاطه لم ينفسه ذلك

لم يعرف ما يدخل ولذا الزانية فى التعريف وان أدب لم يعرف واحد منهما مخرج ولذا الزانية (قوله أى التقاطه) كأنه أي بذلك لان اللقط تعورف في رفع الحب من الارض الخ وهو ليس بمراد بل المراد التقاط الطفل الذى يصدر رقه (قوله أى حالة كون الوجوب المفهوم وجوب كفاية) المناسب أن يقول حالة كون الوجوب كفاية أى كفايا (قوله أو مفعول مطلق) التقدير وجب لقط الطفل وجوبا كفايا وقوله أو تعبير أى من جهة كون الوجوب كفاية أى من جهة كونه كفايا (قوله الى اتحاد) لا يبنى أن المصنف يفيد ان المنبذ غير اللقط لانه جعل اللقط هو الطفل الموصوف بأنه تبذ يقول الشارع

هذا الى اتحاد معنى اللقط غير علم وقوله وقبل اللقط ما لالتقط بمنز على هذا القول ان من وجد مطروحا وأخذ أيام الرضا لا يقال له لقط له دم الجلاء ولا منبذ ولا له دم مطروحا بل قد أخذ فعليه يكون واسطة (قوله الشدائد) أى كصوبة القوت والجلاء أى انتقال مواطنهم وهو عطف مسبب وقوله وشبه ذلك أى كالطاعون وقوله والمنبذ مادام مطروحا هذا هو مفاد المصنف (قوله وقبل المنبذ الخ) هذا القول يقيد بان معنى دام مطروحا لا يقال له لقط ولا منبذ فيكون واسطة الآن قال قوله بخلاف صادق بصو رتين لان المعنى والقط هو الذى لم يوجد بغيره والولادة صادق بان لا يوجد أصلا بان يكون قد دام مطروحا وبأن هو حد لا يقرر الولادة بل هو حد بعد مدة (قوله والافله) أى انشلتقط بانه كما أفاده على والحاصل انها إذا كانت خالية من زوج فهى كالأكرتوم بالالتقاط كما أفاده على وان كانت ذات زوج يكون ذلك بذاته (قوله فله منبذها) فلو أخذته بعد المنع فبر الولد ولا يظن لكونها له مال وقوله فلو أخذته أى وكان الزوج غائبا ثم قدم فان كان له مال فى الولد والاراد ان كان لفل مطروحا وقوله واجبتان على من التقطه) أى عينا كفاية (قوله حتى يبلغ ويستغنى) ظاهر هذه العبارة انه لا يمن الامرين البلوغ والاستغناء وأن أحدهما لا يثبت وجوب الاتفاق عليه وليس كذلك حتى استغنى ولو قيل البلوغ سقطت لانه ان لم يكن أولى من ابن الشخص الصغير في السقوط فهو مساو له والحاصل أنه متى حصل بلوغ واستغناء فقط وكذلك إذا حصل استغناء فقط وأما حصول

بالوعد دون استثناء فلا يتوسط (قوله ان لم يعط من التي) أي بيت المال (قوله الآن عاك) بالشد كهيئة وصدق وجب فيبقى من ذلك ويحوزها الملتقط دون نظر كما كان كانت الهبة وشعورها من غير الملتقط وكذا منه على أحد قولين والقول الثاني لا يحوزها إلا أن ذلك خاص بالولي لمن يجزه (قوله أو مدفون) لا مفهوم لقوله مدفون ولم يقل أو عاك بالعطف على يعط لانه قال ذلك لم يعلم منه انه اذا ملك يقدمه على التي مع انه المراد والحاصل انه يقدم ما له ان كان له مال فان لم يوجد فن في فان لم يوجد فبقي الملتقط (قوله مستحق من وجوب الخ) فيه ناسخ بل هو مستحق من محذوف تقديره يجب تنقته على ملتقط في كل حال من الحالات الا في حالة التملك (قوله وما أشبه ذلك) أي ككس فيه حال ملحق فيه (قوله نطفة لغو متعلق بوجد) قال البدر يجوز كونه حالاً فيكون ظرفاً مستقراً (قوله ونائب الفاعل ضمير الخ) أي ومدفون مرفوع معطوف على نائب فاعل بوجد تقديره صفقة أي مال ظاهر أو مدفون (قوله لكان أحسن) أي لأن عطفه على الضمير مع تقديره صفقة فيبدأ الضمير بوصف (١٣١) الهيا وصف ومقتضى ذلك ان ذلك يكون متبعاً لأحسن (قوله باقراره أو يبينه)

فيه إشارة إلى ان الأصل عدم العمد (قوله انها كانت على وجه السلف) أي فلا توافق حال الذهن فلا رجوع له وبسابق في قول المصنف والقوله انه لم يتفق حسيه فيدانه اذا كان حال الذهن يرجع والمعتد الموافق لنفسه انه يرجع حسب لانيته كما أفاده عي ومحل كونه سلف انها كانت على وجه السلف ما لم يشهد حين الاتفاق والانفلاقين (قوله ويرجع عليه حينئذ بنفسه المسأل) أي فلا يرجع بالسرف اذا كان في الاتفاق سرف (قوله أمأواه منه أو هرب الخ) هذا يختلف ما تقدم في باب النفقات من الرجوع من غير تلك النفقة - قال بعض شيوخنا ولعلهم عذرو به بسبب تعدد طرحه (قوله لان النفقة حينئذ على وجه الهبة) أي محتمل

هذا ان لم يعط من التي واما ان أعطى منه فانه لا يجب على الملتقط ويكون ذلك على بيت المال (ص) الآن عاك كهيئة أو يوجد معه أو مدفون تحته ان كان معه رقيقة (ش) فما مستحق من وجوب نفقة الطفل على ملتقطه والمعنى ان الملتقط تسقط نفقته عن التي التقطه اذا كان له مال اما بهية وما أشبه ذلك أو وجدنا ما لا معه بنياه موطأ ومجز وماعله وما أشبه ذلك أو وجدنا تحت ما لا مدفوناً معه رقيقة مكتوب فيها ان المال الطفل فان لم تكن معه رقيقة فان المال لا يكون له ويجب نفقته على التي التقطه فقوله معه طرف لغو متعلق بوجد ولا يصح جعله نائب الفاعل لان مع من الظرف والي التصرف ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره على المال المفهوم من السياق أي أو يوجد معه مال ولو صرح بمال ويكون مدفون معطوف على صفقة مال القدرة أي الآن يوجد معه مال ظاهر أو مدفون لكان أحسن (ص) ورجوعه على أي به ان طرحه عدا (ش) يعني ان الملتقط يثبت الرجوع على أبي الطفل الملتقط بفتح الشاف بالنفقة التي أنفقها عليه ان كان أو بطرحه عدا باقراره أو يبينه بشرط أن يثبت الاتفاق ويحلف انها كانت على وجه السلف لا على وجه الهبة ويشترط أن يكون الأب موسراً حين الاتفاق ويرجع عده حينئذ بنفسه المسأل ما لو تأمنه أو هرب أو نحو ذلك فانفق عليه مخصص نفقة فانه لا يرجع به على أبيه ولو موسراً لان النفقة حينئذ على وجه الهبة واذا تنازعا في قدر النفقة فلا يمين الاجبات والا فالقول قول أبيه بيمين لانه عارم واعتمد السات على ثلث قوى واولها تخلفا بطرحه عند اقامي الملتقط أن أمأواه عدا وانكر ذلك الأب فالظاهر أن القول للأب لما جيل عليه من الشفقة وكذلك لو اختلفا في يسر الأب وقت الاتفاق عليه انظر الخطاب وانظر قوله عدا مع قوله طرحه اذا التباذرت منه فصفه فيصفه قوله عدا مستدر كما الآن يؤول بوقع طرحه تأمل وهل من الطرح عدا ما اذا طرحه لوجه أم لا وجهه الباطني خارجا بقوله عدا وقوله ورجوعه على أبيه اما مبتدأ وخبر أي ورجوعه ثابت على أبيه وبالجملة

على وجه الهبة (قوله لانه عارم) هكذا التقه ومقتضى القواعد أن يكون القول قول الملتقط لانه لا يعلم الا منه (قوله واعند البات الخ) جواب عما يقال كيف يحلف سمع انه لم يشاهد (قوله وكذلك لو اختلفا في يسر الأب) أي فالقول قول الأب بيمينه (قوله انظر الخطاب) عبارة شب وكذلك اذا اختلفا في يسر الأب وعمره وقت الاتفاق عليه فانه الخطاب ويبنى أن يجري الأمر في الثاني على ما تقدم في النفقات فيما اذا طولب الأب بالنفقة من جهة اليسر أو العسر انتهى (قوله اذا التباذرت منه قصد) ويحجب بان المراد بال طرح الترك والتزلز يكون عدا وغير عدا كذا قال تركه نسياناً أو عدا ولا تنفك لهذا المتبادر (قوله الآن يؤول بوقع طرحه الخ) لا يخفى أن الصواب (قوله تأمل) أقول تأملناه فوجدنا النص دقاً لم يقع فيه ذلك الجواب (قوله ما اذا طرحه لوجه) بان نزل ان من طرح ولده بعش ولا يسر له الموت (قوله وجهه الباطني خارجا بقوله عدا) هو ضيف والمعتد ان طرحه لوجه كالمعد فيرجع بالنفقة كما أفاده الشيخ أبو الحسن على المدونة (فرع) فلو كان الرجوع على الزوجة فلا يمس خسة بشرط أن يكون له حال حين الاتفاق وان يعلم ويحلف ما لم يشهد حين الاتفاق فلا يمين وان يكون غير سرف وان لا يكون له مال نقد والا حلف على التبرع انتهى (قوله ورجوعه على أبيه) وكذا أنه ان كانت كتابته ولو وجب عليها الارضاع ولو وجب على الام الارضاع وطرح الاب فليس يظهر انه لا يرجع على

واحد منهما (قوله لو تنازع أو العاقل) أي مع الأشكال وقوله بل أنفقت عليه لأرجع وسكت عن عدم النية وتقدم أن المعقدهانه يرجع حيث لا نسبة ثم ظاهرا انه ان أنفق حسبة لأرجع ولو طرحه أو عدا أي نظر النية المتفق وفي ابن عرفة مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة أي نظر النية الأب الساقطة بمعنى التقاط الملتقط ومثل المصنف ابن الحارث وقال البدران المصنف أدري بالمدونة من غيره (قوله لانه يقول الخ) الأولى حذف هذا التعليل لما تقدم أن القول قول الأب في أنه لم يطره عدا (قوله لانه الاصل) ولو أقر بالرقبة لأحد ألقني لأبنايتن في الشخص بإقراره (قوله ويعقلون عنه) أي لم يخص الامام أحدا بماله والا كان له فقط ولا يكون ولاؤه للمسلمين الا اذا كان مسلمين الكفار لا يقره المسلمون (قوله في قرى المسلمين) لانه الاصل والغالب وان كنت بين قرى الكفار (قوله كان لم يكن فيها) أي في القرية لا يبعد كونها للمسلمين والنا في قوة الابتنان (قوله بشرط ان يلقطه مسلم) وظاهره وسؤال أهل البيت أوليبتن فقالوا ليس لنا هذا الملتقط ولكن قال عجم والظاهر أنه لا يكون مسلما خلافا لما يقتضيه كلام المؤلف وقوله يبتن أول ثلاثة أي وأما الاربعة فأزديهمكم بإسلامه (١٣٣) مطلقا كان الملتقط مسلما أو كافر أو في عجم خلافا وهو انه اذا اجتمع في القرية مسلمون وكفار فيحكم بإسلامه مطلقا

مستأنفة أوله استعماله الوجوب في حقيقته ومجازا فاستعمل في الاول وهو قوله وجوب لقط طفل في عصا الملقط وهو المعنى السري وهو ما ياب على فعله ويعاقب على تركه وفي الثاني وهو قوله ورجوعه الخ في المعنى المجازي وهو البت أي وبنت رجوعه على أبيه أي هل ان يترك ولا يرجع (ص) والقوله أنه لم ينفق حسبة (ش) والمعنى ان لو تنازع أو الطفل مع من أنفق على التسود فقد لا الأب أنت أنفقت على ولي حسبة وقال الملقط بل أنفقت عليه لأرجع فأقول قول المتفق انه أنفق ليرجع بين لانه يقول أنت طرحت ولدك عدا (ص) وهو حرو ولاؤه للمسلمين (ش) يعني أن الملقط حر بحكم الشرع لانه الاصل في الناس فبن لم يقرر عليه ملك ولا التقطه عدا ولاؤه للمسلمين لا للتقطه والمراد بالاولا مسلمين أي غيرونه ويعقلون عنه وأما الولاد العرق الذي هو لغة كل حمة السب فانه انما يكون من عتق (ص) وحكم بإسلامه في قرى المسلمين كان لم يكن فيها الايتان ان التقطه مسلم وفي قرى الشرك مشرك (ش) يعني أن الملتقط اذا وجد في بلاد المسلمين فانه يحكم بإسلامه لانه الاصل والغالب وسواء التقطه مسلم أو كافر واذا وجد في قرى ليس فيها من المسلمين يبتن أول ثلاثة فانه يحكم بإسلامه أيضا تعليل الاسلام بشرط أن يكون الذي التقطه مسلما فان التقطه من غيرهم بكفره على المشهور والبيت كاليبتن على ظاهر المدونة واذا وجد في قرى الشرك فانه يكون مشركا ما التقطه مسلم أو كافر فقليبا للدار والحكم للغالب وهو قول ابن القاسم ثم لو عرفت في الموضوعين بشرية بدل قرى لكان مناسب الان الملقط انما ينسب له الموجود فيه ولا يوجد الا في قرى وبواحدة وقد عرفت في الجواهر بقرية وأيضا قوله كان لم يكن فيها أي في القرية لا في القرى وبعضهم قد أجاب بجواب لا يتخلل عن خلل فاقترع مع زبادات واعراب في الشرح الكبير (ص) وليطبق علقته ولا غيره الاوجه أو يبتن (ش) يعني أن الملتقط لا يطبق عن التقطه ولا بغيره اذا استلحقه الا بأحد آخرين أما بوجهه كرجل عرف انه لا يعيش ولا قد زعم

ان التقطه مسلم فهو مسلم فلا ينفق العدول عنه (قوله فانه يحكم بكفره على المشهور) ومقارنه ما قلناه اشبه من أنه يحكم بإسلامه مطلقا التقطه مسلم أو كافر (قوله وهو قول ابن القاسم) وأما أشبه فيقول ان التقطه مسلم فهو مسلم وتلما سلم الاسلام لانه يملأ ولا ينفق عليه (قوله وأيضا الخ) لا ينفق ان ظاهر العبارة ان ذلك مدلول الضمير نصلح أنه يجوز أن يكون المراد كان لم يكن فيها أي القرى يجوز أن توجه بان البتتين اغناهما

أن يكون في القرية لا في القرى بحيث يكون كل قرية فيها بيت واحد قال عجم واستفهمته أمران انه الاول أن الضمير في قوله فيها يرجع لقرية المفهوم من قرى وهو واضح موافق للتقيل ولا يصح رجوعه لقرى لانه يقتضي انه اذا كانت قرى وجد في قرية منها بيتان لحكم بإسلامه ان التقطه مسلم وان كانت القرية التي التقطه فيها ليس فيها أحد من المسلمين وكذا يصدق بما اذا كانت في قرية وأخرى قرية وهو وجد في الثالثة وليس هذا بصحيح (قوله لا يجوز عن خلل) عبارة في ك وقد يقال عبر بقرى المسلمين وان كان المراد قرية من قرىهم للاحتراز عما وجد في قرية بين قرى الشرك وكذا قيل في قوله وفي قرى الشرك تأمل وفيه نظرا ذلك الام لا شاس وغيره ان من وجد بقرية مسلمين مسلم ولو كانت بين قرى الشرك وان وجد بقرية مشركين مشرك ولو كانت بين قرى المسلمين (قوله وأما الخ) نص لثان النسخ التي فيها بيتان بالرغم على الاستثناء المرفوع على انه اسم يكن ان كانت ناقصة وفيها خبر مقدم على اسمها وأما فعل بعلم أي أنها مامة وتوقع في بعض النسخ يبتن ويمكن تصحيحه لجعل الاسم بعني غرق في عمل رفع على الإجماع السابق فيكون يبتن مضاف اليه بخلافه على الوجهين فان الاصراف استثناء (قوله كرجل عرف الخ) أعني اذا طرعه لغلاء

أو الهز عن جهته في سفر أو هزونك (قوله وبقيّة الصور الثمانية) وهو ما إذا كان المدعي الملتقط مطلقاً أو غيره وهو أكثر في الحقيقة
الصورتين عشرة وذلك لأن المستلحق يكسر الحاشاء الملتقط أو غيره وكل منهما لا مسلم أو كان وفي كل إمام أن يكون المستلحق محكوماً
باسلامه أم لا فهذه ثمان صور وفي كل منها إمام أن يكون الاستلحاق بينة أو بوجهه فالاستلحاق بالينة في الصور الثمانية معمول به مطلقاً
وأمّا الاستلحاق بالوجه فهل هو معمول به في الصور الثمانية كالأستلحاق بالينة وهو ما يفسد كلام ابن عرفو الثاني والشيخ عبد
الرحمن أو أياهما عمل به في أربع مناهج فقط وهو ما إذا كان المستلحق بالكسر مسلماً سواء كان هو الملتقط أو غيره وسواء كان المستلحق
محكوماً باسلامه أو لا وهو ما ذهب إليه بعضهم أو أياهما عمل به في صورتين فقط من الصور الثمانية وهو ما إذا كان المستلحق بالكسر
مسلماً وكان غير الملتقط سواء كان المستلحق بالفتح محكوماً باسلامه أولاً (١٣٣) وإلى هذا ذهب بعضهم فهذه ثلاثة تقارير

(وأقول) إن ظاهر المصنف وادّعى
كلام ابن عرفو عبارة غير واحد
تفيد ترجحه فيجب (قوله وبقيّة
الصور الثمانية لا بد فيها من البينة)
أي لا يكفي فيها الوجه بل يرجع
البينة كما تقدم في الصور الأربع
فقوله لا بد فيها من البينة وهو ما
تقدم في الصور الأربع (قوله
قلت الخ) رده بعض الشيوخ بأن
كل مجهول نسب كذلك وإذا قال
ابن رونس قد خالف ابن القاسم
أصله في الاستلحاق (قوله والموضع
مطروق) الوالوال (قوله) إذا أخذ
الطفل القبط أي لا يلتصق أي
للسقط أي بقصد أن يحفظه أي
وبلانية يسقطه ورفع له كما
(قوله وبوقن الخ) أي يجوز فليس
المراد الإتيان على حقيقته ومفاده
أن الظن ولو غالباً لا يكفي وذلك
قال بعضهم فعلى المصنف الدرك
في إسقاط القيد المسدود لأن
يكون المصنف فهم أن هذا القيد
كلازمية وله والموضع مطروق ولو

أنه رما لا يسمع الناس يقولون إذا طر حشاش وغیره مما عمل على صدقه وإما بينة تشهد بأنه
ولده فليحجب به وما قررنا من أن الوجه والينة عام في الملتقط وفي غيره هو ما لأن عرفه فقوله ولم
يلحق أي لم يلحقه الشرع بملقطه مسلماً كان أو كافراً ولا بغيره مسلماً كان أو كافراً وقوله الابينة
أو وجهه فيها ولا بد الحاشي تفصيل غير هذا وحاشي أن الصور ثمانية لأن الملتقط إمام مسلم
أو كافر وغير الملتقط إمام مسلم أو كافر وفي كل من الأربع إمام بينة أو بوجهه فقوله وبينة في
الملتقط وغيره مسلم كل منهما أو كافر وقوله أو بوجه أي في غير الملتقط وهو مسلم وبقيّة الصور
الثمانية لا بد فيها من البينة فإن قيل قد مر أن مجهول النسب يصح استلحاقه فكيف يوقف هنا
على وجه أو بينة قلت تقدم أن شرط الاستلحاق أن لا يكون مولوداً له والمثلث ولاؤه للمسلمين
كان ذلك بمنزلة تكذيب مولد لاب المستلحق فهو متوقف على ما ذ (ص) ولا رده بعد أخذه
الآن يأخذه ليرفعه لهما كل فرأيه والموضع مطروق (ش) يعني أن الملتقط إذا أخذ الطفل
القبط فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يردّه إلى موضعه ولا إلى غيره لأنه يثبت عليه حفظه بمجرد
أخذه لأن فرض الكفاية يثبت بالشروط وفيه الآن يكون أنما أخذه ليرفعه لهما كل فيلحق
أخره فليرفعه إليه لا بغيره منه والحالة أن الموضع الذي أخذه منه مطروق وبأن يكون موضعاً
لا يتصل عليه فيه الهلاك لكثرة الناس وبوقن أي غيره يأخذه فإنه يجوز له أن يردّه إلى الموضع
الآخر منته أن لم يكن الموضع مطروقاً أو لم يبق أن غيره يأخذه فإن تحقق عدم أخذه اقتصر
منه وإن شك ضمن دينه وانظر على دية خطأ أو عدمه مثل سؤال الحاشي كم سؤال غيره هل هو له
أم لا ثم إن الاستثناء منقطع لأن ما قبله دية خطأ أو عدمه مثل سؤال الحاشي كم سؤال غيره هل هو له
الاسبق ثم الأولى والأخيرة (ش) يعني لو رأى الطفل جماعة فبادر إليه أحدهم فأخذه فإنه
يكون أحق به لأن يرضى على الطفل الضيع من عنده فأن يدفع لمن يشق عليه فلو تنازع
أثنان على أخذه وتساوبا في البينة فإن الأولى أي الأقوى على كماله أي على لا يرضى على
الولد عنده ضعة بغيره على غيره فإنه تساوبا في ذلك فإن صار للفرقة وقوله (ويثبت الأ شاهد)
أي عند التقاطه أنه انقطع خوف الاسترقاق وأما لو تحقق أو غلب على الظن الاسترقاق
ففيجب الأ شاهد (ص) وليس لمالك وشيوخه التقاط بغير إذن السيد (ش) يعني أن المكاتب

بالمطنة (قوله ثم إن الاستثناء منقطع) أقول لا يمتنع كظاهره إلا أن يقال أن خبره ولا رده مائة للملتقط فيكون المعنى ولا رده
الملتقط لا لقاطه (قوله وقدم الاسبق) أي في وضع اليد فإن أخذه غيره بعد وضعه يد الاسبق ثم غمعه ودفعه لاسبق فقوله قدم أي ابتداء
أو بعد نزاع الطفل من بين هذين وكذا يقال في قوله الأولى (تبيينه) مثل القبط فيجاء ذكر القطة (قوله وتساوبا في البينة)
النسب وتساوبا في وضع اليد ظاهر المدونة يقتضي تقديم الاسبق ولو قال القاضى وقدم الاسبق أي إذا كان كذا فلو
قال وقدم الاسبق (قوله خوف الاسترقاق) أي خوف من نفسه أن يبيع هو أو وارثه بعلومه استرقاقه لظول الزمن عنده
(قوله أو غلب على الظن) أي قرى الظن (أقول) مفهومه أن أصل الظن لا يعطى حكمه وأنه كذا (قوله فيجب الأ شاهد) ولأن قال
يجب لفظ الطفل ولو علم خيانتة لم يوجب الأ شاهد عليه في تلك الحالة والقطة كذلك أي إذا التقطها وعلم خيانتة أو غلب
على ظنه خيانتة

(قوله والقن من باب أخرى) أي غير يدخل في مجموع أصل أول أربع الحروف القن، وإنما كان القن نحو الكتاب لأن الكتاب عبد ماني عليه درهم (قوله بغیر انشد) أي وإذا وقع وزل فإن السيد يغني في باقيه ما يراه حاشاته ونقته لأنه كالمكتوب في الأصل وبين أن يرد إلى موضعه لكن بالنسبة المتقدمة وهي أن يكون الوضع مطروفاً وأن يقرن إلى غير ما أخذوا الاقتص منه أن تحرق عدم أخذ الفية وإن شئت فقل إنه يؤول فيه عمداً وخطأ وهو غير أن سيدهما لو كان بائنه بازاً وبازم السيد حاشاته ونقته لأنه بائنه كالمكتوب المكتوب واستأجره وأن الزوجة أولى من الكتاب في المنع من التماثل بغیر انشد زوجهما وكذلك لنقطه بغیر انشد الفرق بينهما وبين الكتاب ظاهر إذ لا يخرج للتعريف (قوله لا يغري أذى إلى غير) هذا الوجه موجود مع الانشد (قوله ويؤخذ الفرق الخ) هو أن النقطة الواجب فيها التخرج فلا يدخل عن خدمة السيد لأنه يمكنه في حال تصرف السيد أو ما حاشاته لنقطه فتشغله عن مصالح السيد لا تدرى أن لا تستلزم حالة اشتغاله بمجالس السيد (قوله وزرع محكوم الخ) أي خشية أن يريسه على دينه أو بطلان الامد (قوله فتسرق) قوله عليه حكم المرتد أي فيثبت ثلاثاً أي ما كان المسلم فيها لا امرأته وأرضها ولم يبق قتل (قوله من غيره) أي المسلم أي لا يلحق المتقدم لانتفاء القطع وهذا الملتقط أو تقول من غيره أي المسلم الملتقط الأخذ من القلم وغيره والملتقط الكافر والحاصل أن ظاهر المصنف أن المعنى وزرع القطع المحكوم بالإسلام من غير نذاه وظاهره ولو سلمنا ذلك والحوال من وجهين وحاصل الأول أنه يقول أن من المعلوم أن (١٣٤) المحكوم بالإسلامه توصف بكونه مسلماً للضعف في قوله من غيره يعود على المسلم

لابايعي المتقدم وهو القبط بل
سمايعي وغيره وهو المنقط
وكأنه قال وزع محكوم بإسلامه من
المنقط الكافر لأن المنقط المسلم
وحاصل الجواب الثاني أنك
تقول أن الضمير عائذ على المسلم
المنقط المفهوم من المقام وغيره
هو المنقط الكافر وبمعرجوع
الضمير إلى القبط المحكوم بإسلامه
لكن لاحظ الفرية باعتبار وصف
الكفر وكأنه قال وزع الطفل
المحكوم بإسلامه من الذي غاب
ذاته وصف الكفر أي وزع الطفل
المحكوم بإسلامه من الكافر ولا

يكون الأئمة نظر قوله ونائب أخذ آتق) أعلن أن يحمل نية حمل بخلاف الخاطئ ولم يعلم خيانة نفسه
فإن خفي الخاطئ وعلم أمانة نفسه وجب أخذه على مثل في أمانة نفسه فقدم أنه بكرمه الأخوان على خيانة نفسه حرم أخذه دخل الندب
يثبت لم يحصل موجب التصريح وموجب الوجوب أو الكراهة هكذا في بعض التقارير وهو يقتضي أن الندب حيث علم أمانة نفسه ولم
يخف الخاطئ كذا في شرح حشب (قوله فلا يندب له أن يأخذه) أي بل بكرمه (قوله أن يفهمه) أي أنه لا يسيء ولا يحسب أنه لا يقع تخريفه
وليس مطلوباً كما هو ظاهر أي ظاهر المصنف لكن قال أبو الحسن ظاهر الدعوات مطلوب بثلث وإن كان لا يجب عليه الرفع للإمام أولاً
وله أن يفعل ما يفعله الإمام والحاصل أن حامله بشارحاً من التفسير بتأنيده قوله فيما سألني في حل قول المصنف وليرفع الإمام من
أنه مطلوب بالرفع والجواب أن كلامي قول لا يظهر أن المسئلة ذاتة ولكن ينبغي أن عني كلام المصنف على ظاهره هتامن أنه
مطلوب واقفي الآتي ويكون فيه إشارة إلى أنه المعتمد عنده ووافقه ما ذكر جرجاني فإنه يقول إن كان الإمام عدلاً فهو مخير في الرفع
إليه وإن كان جائزاً فلا ينبغي أن يرفع إليه ويعرفه مستو ويتقوى عليه ويكون حكمه في النفقة على السلطان والحاصل أن معنى كلام
شارحنا أنه مخير في الرفع أن شاءه فرفع وان شاءه فعله الإمام من النفقة والرجوع إليه لكن الإمام يضع البنين فيما إذا جاء بعد السنة
في بيت المال وفيما إذا جاءه إلا خلافًا لصدق به وليس هو كالقطعة في أنه يخير بين التلق أو التصديق إلى أن خرم تقدم والفرق أن القطعة
بعد مضي السنة قبل بذل جهل لم يكن يعرفه في موضع يتفقده هاتفي صاحبها وأما آتق لا يدرى صاحبها أين هو فينتقد لأن آتق
لا يستقر وضع فلم يأت الستمين ذلك على ما لي عليه القطعة كما أشاره أبو الحسن هذا ما إذا لم يأت

(قوله أن يوقفه عنده سنة) أي ويضنه في موضع يحفظ من الهروب ولا يلزم وضعه في السجن خلافاً لظاهر الخطاب أي عمله ما لم يحض
 عليه الضيقة في هذا الماد من خفف عليه سبع قبل السنة (قوله ويحتمل الخ) الاحتمال سنة ولأنه الثاني أولى لأن الأول يعني
 عنه قوله سبع (قوله في بيت المال) اتفاقاً كان في بيت المال لا يضيع أمانة تحت هذه لا يعلم به الاحتمال مونه نصير ما من أمواله
 تنصير على ربه أو بيت المال أمين للسجين (قوله بعد أخفه النفقة منه) ظاهر أنه لا يأخذ النفقة إلا بعد أن أتى ربه وليس كذلك
 إذا باعه إلا ما باعته نفقته من غنمه عاجلاً ولا يلزم الصبر إلى القدوم به وجب نفقته في بيت المال وأجره الدلال كأن نفقة كما
 دل عليه كلام ابن الجزري (قوله وهو أعمن الكراهة) أي وخلاف الأولى (١٣٥) والحاصل أنه أفاد الكراهة بالتصريح بالنهي

لأنه أقل مراتب الكراهة (قوله
 المؤكد للنهي) وجه كونه مؤكداً
 للنهي لأن المعنى فإن تعدى وأخذه
 والتعدى يشعر بأن ذلك منهي
 عنه وقوله تأمل أي تأمل وجهه
 ذلك ولقد أفدناك وجهه (قوله
 والأفوه هارب) هذا الفرق نسبه
 غيره لأن هجر العسقلاني (أقول)
 وليس ذلك بمراد من المراد هنا ما هو
 أعم وفلك قال ابن عرفه هو أي
 الأبق حيوان ناطق وحديثه
 حزين مجتموع قال شارحه وتأمل حده
 لا يتق طامع صادق على القبط فهو
 غير مانع اه قال عجم قلت فلوزاد
 في الحدرقني غير مصغر لسم من
 هذا الصغر الرقيق لفظه لا يبق
 ولا لقط والحرف ووصف الصغر
 بلفظه ولا يبق اه (قوله يفعل
 بمقتضاها الخ) ولا يلزم السيد نفقته
 ولا يبيع من العبد في ذمته بل تنصع
 على من أتفق عليه (قوله الآن
 يكون ولها ما أتى) في شرح شب
 وإن لم يكن لها ولو كذلك عني
 الراجح كما يفسده كلام الخطاب
 (قوله أن لم يتم فيها بجملة الخ) أي
 لا يصلح بقوله كنت وأدلتها الآن
 يحضرو يقول هو ولها فقد رآه

لأنه لو جاز من يدعيه فإذا رفعه فعلى الإمام أن يوقفه عنده سنة وينفق عليه فإن أرسله
 فيها من ثم بعد ما بيعه ولا يطلعه كضالة الأبل للآباء في هذا معنى ولا يعمل ويحتمل ولا يعمل
 بعد بيعه بل يكتبها كاسمه وحليته ولده وره و يشهد بجمع ذلك ويجعله في بيت المال
 فإذا جاز من يطلبه فأبل ما عنده فإن وافق دفعه الفتن بعد أخذ هذه النفقة منه فقول له بل يعرف
 متعلق بشب ويعرف بفتح الباء وسكون العين مضارع عرف من المعرفة بتعدى لفعل
 واحد وهو هنا محذوف أي بل يعرف مالكة لأنه يتخير من غير انشاء وتصريف إذا انشأ
 يضمن منه أن يصل إلى عدم السلطان فأخذه ولعل المؤلف صرح بمفهوم الشرط لتقصير
 بالنهي لأن المفهوم لا يقيد بالعدم ذهب في استنباط سبب والأفوه هارب (ص)
 أخذ الخ المؤكد للنهي تأمل والأبق هو من ذهب في استنباط سبب والأفوه هارب (ص)
 ومضى به وإن قال ربه كنت أعفته (ش) يعني أن الإمام إذا باع العبد الأبق بعد السنة ثم
 جاز به وقال كنت أعفته قبل أن يأتى أو بعد أن أتى فإنه لا يشل منه ذلك لأن السلطان باعه
 بوجه جائز وهو به على نقض البيع بمجرد دعواه اللهم إلا أن تقوم له ينسب بذلك فيعمل
 بمقتضاها وكذلك لا يقبل قول السيد أنا كنت استولمتها الآن يكون ولها فالتأنيدي عليه
 إذا كان ممن لا يلزم فيها بجملة ونحوها وقوله ومضى أي ويجوز إن شاء (ص) وله عتقه وجهه
 لغیر وواب وقام عليه الحدود (ش) يعني أن رب الأبق يجوز له أن يعتقه في حال إلقاه وجهه
 هبة لغير وواب وأما الثواب فلا يجوز لانهما بيع والأبق لا يجوز بيعه وليس له أن يدر وواب
 يوصي به وإن تصد به على الغير وإذا فعل الأبق فعلًا في حال إلقاه بوجه الحذفه فيقام عليه
 ولو رجا كالولا كما قاله أو مفعولاً فوقه ويقام أي جوباً عليه الحدود وأما من المؤلف
 على ذلك الثلاث فهو أنه لا يقيم عليه الحد لأنه قد يكون في يمينه أتفق عليه نفقة فيضني عليه
 الموت من الحد فتضيع نفقته (ص) وضمنه أن أرسله إلى الخوف منه (ش) يعني أن العبد
 الأبق إذا أرسله إلى الخوف منه أن يؤذيه أو يقتله فلا يضمن له ما إذا هلك وقبل قوله أنه
 إلا أن يكون اتفاقاً أرسله لخوف منه أن يؤذيه أو يقتله فلا يضمن له ما إذا هلك وقبل قوله أنه
 خاف منه به قرأت الأحوال والظاهر أن عدم الضمان حيث لا يمكن رفعه للإمام والأقرب
 ولا يرسله إلا من (ص) كمن استأجره فيما يعطيه فيه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن
 من استأجر عبداً فيما يعطيه في مثل ما يعطيه غيره وسواء علم أنه أبق أم لا أو أمان لم يعط

أن لم يتم فيها بجملة فإن اتهم فيها بجملة ونحوها فلا ترد إليه ولا ردغها وقوله ونحوها كنيهه وحذف أي والفرق أنه مجرد دعوى منه
 أن هذا ولدها منه وأما لو ثبت ذلك فأن ترد ولهم (قوله كالأول) أي تنسب لواط فظهر قوله فاعلاً أو مفعولاً وقوله وأما من المؤلف
 على ذلك (كذا) أي لا رد قول مخالف (قوله وقبل قوله الخ) في شرح شب والظاهر أنه حيث وجدت قرينة تصديق أحدهما على
 جهوا فالأصل أنه أرسله لخوف منه لأن الأصل عدم العدا اه ولا يثبت مخالفتها لما قاله شارحنا لأن كلام شارحنا يقتضي أنه عند
 عدم القرينة لا يصديق كلام شب فيقيد أنه يصدق والظاهر أن عدم الخ) وانظر إذا خاف منه ولو كان
 يمكن التحقق منه فقول رسله ولتنكف الحيلة في التصف من أه ولا يرسله والظاهر أن ركاب أخف الضررين وفي الخطاب ما يفسد ذلك
 (قوله والمعنى أن من استأجر عبداً) أي عبداً أبقاً (قوله فإنه يضمنه) أي يضمن قيمته وما لا يستبطل (قوله أو أمان لم يعط) أي

استأجر عيدا آقاوا لم يعط ذلك إلا بنى فالأجر فقط له به فماله مال والحاصل أن كلام المصنف صادق عاذا عبط أولا فيكون
 ضامنا لكن يضمن عند عدم السلامة قيمة الذات ويضمن فيما إذا سلم قيمة المنفعة فقط لان الضمان شامل لضمان الذات وضمان
 المنفعة فتدبر وقوله لانه مباشر مرتبط بقوله وأغيره (قوله لأن أتى الخ) يقع البناء في الماضي وفي مضارعه الكسر والضم والفتح أي
 حيث لم يكن أرسله في حاحة أو أرسله في حاحة لأتى في مثلها (قوله لان الكلام كان في أخذ الأبق) هذا يناسب الأول الذي هو قوله
 فالضمير الجسر ويرجع إلى أخذ العبد من الأباق فقط ويمكن أن يقال منه أي عن هو في يده وان كان الذي هو في يده مرتنا فلا
 استخدام (قوله فالمرتني أدنى الخ) لا يجني انه (١٣٦) قد تقدم في باب الرهن انه اذا رهنه حال باقه ثم قبضه ثم رهن فلا يكون أحق

به الا بعد حوزة ثانيا قبل المانع ان
 ما هنا قد رهنه قبل اياه (قوله اذ
 كل منهما أمين) أي وقد حلف
 المرتني ولم يخلص من كان الأبق
 تحت يده (قوله ضامن في الجمله) أي
 تعلق به الضمان في بعض الاحوال
 على تقدير اذا كان الرهن عينا يصاب
 عليه (قوله أي واجدا الأبق) أي
 بذلك دفع الما يتوهم أن المراد به
 المقتطع الحقيقي الذي هو واجد
 القطعة بالمعنى المتقدم الذي يخرج
 منه العبد لا نقى (قوله وصدقه
 العبد على ذلك) وصفه لأبق
 العبد به وذلك انه لغيره أم لا فلا
 يعتبر اقراره بالغير من صدقه
 قبل ذلك وذلك بعد الرفع لها كم
 وصفه ومصدقته تفصيل وهو
 ان وصفه المدي أخذها أيضا حوزا
 حيث لم يرض العبد لغيره أو أقر لغيره
 وكذبه ذلك الغير فان صدقه تزاع
 من الأول وكان لمن صدقه العبد
 وان لم يصفه وقتل ان وصفه المدي
 أخذها أيضا حوزا حيث لم يرض العبد
 وأما ان لم يصفه المدي في الموضع
 المذكور وهو انه كذبه العبد بعد
 أو أقر لغيره وكذبه ذلك الغير فلا
 يأخذه بدعواه المذكورة (قوله)

فالأجر تر به فماله بال لانها منفعة عيده قوله استأجر أي من نفسه أو غيره لانه مباشر
 وغيره متسبب والمباشر مقدم (ص) لأن أتى منه وان مرتنا وحلف (ش) يعني ان من أخذ
 عيدا آقاوا الذي انه أتى من عنده وأنه مات أو تلف متلا فله بصدق بلا عين ولا ضمان عليه
 لأما أمين وكذلك من أخذ عيدا رهننا الذي انه أتى من عنده وأنه مات أو أشبه ذلك فانه
 بصدق بين علي ما دعه ولا ضمان عليه فالضمان الجبر ويرجع إلى أخذ العبد من الأباق
 فقوله وان مرتنا أي وان كان الأبق خذله فلا يبعد كونه من الأباق من مرتنا بكسر الهاء أو بصح
 الفتح أي وان كان الأبق عيدا مرتنا وفيه على كل حال استخدام لان الكلام كان في أخذ
 الأبق اذا دعي انه أتى منه فخرج منه لا خذ العبد رهننا اذا دعي انه أتى منه فان وجدته
 سيده وقامت القرماع عليه فالمرتني أولي به ان كان قد حازه قبل الأباق الآن يعلم انه يبد
 الرهن بتركه حتى فليس فهو أسوة بالمرتني وقوله لان أتى الخ عطف على ان أرسله فقوله
 وحلف خاص بعينه الرهن فان قيل ما الفرق بينه وبين الملتقط اذ كل منهما أمين أما الملتقط
 فلا كلام في آمانته وأما المرتني فله أيضا أمين فيما لا يباغ عليه ومستلزامه بل ينبغي
 اما المساواة بينهما والعكس لان الرهن وثيقة بجهة فلا يتهم في ضياعه قلت وغاية حافقه به
 أن المرتني ضامن في الجمله وأيضا منة الملتقط أي واجدا الأبق في رقبته العبد بخلاف الرهن
 فان نفقة في ذمة الراهن أي فلا تهمه بالتسبب بالملتقط بخلاف المرتني (ص) واستحققه سيده
 بشاهد عين (ش) يعني أن من التظ عيدا أبقا لم يعرف سيده فادعه خصص بأنه هو فأقام
 شاهدا فله بأخذ مملوكا بعد المين من غير استناده فأقام شاهدا من أخذ به بلا عين (ص) وأخذ
 ان لم يكن الأدعاء ان صدقه (ش) يعني أن من ادعى أن هذا الأبق ملكه وصدقه العبد
 على ذلك فله بأخذه وذلك لان الاعتراف بحقه وذلك بعد أن يتلوم الحاكم في أمره وبضمه اياه
 ان حاه غيره ثابته بما جابه وقوله وأخذه أي حوزا به الاستناده لا مملوكا لهذا غار بين
 العاينين حيث عرف في الأولى باستحق المقتضى للآق وفي الثانية بأخذ الشعر بالحوز وذلك بعد
 الرفع للحاكم (ص) وليرفع اللام ان لم يعرف مقتضه (ش) مستحق بكسر الحاء ثم ان يحتمل ان
 يريد أن من أخذ آبقا لا يعرف به ثم جاهر ليرفع فادعى العبد انه هو فله لا بدقه الا بعد
 الرفع للامام وحينئذ فليس هذا تكرار مع قوله سابقا فان أخذ رفع للامام ولا يجني أن هذا
 اقتضى النهي أولا وناسا ما لا لا خيت التظ آبقا لا يعرف مالكة وأما تاليها فثبت أهله بيده
 ويحتمل أن يكون حال الالتقاط عرف مالكة ثم مات فآق رجن لو ارثه فلم يعرفه واعتقد أنه

وأخذه أي حوزا) أي ويضمنه في حاحة حوزة فانه عي ثم قال بعد ذلك وانظر ما وجه ضمانه (قوله عي
 بعد الاستثناء) هذا مأخوذ من كلام المصنف لانه لا يعلم حصر دعواه الا بعد الاستثناء وقوله بعد الاستثناء أي والعين (قوله وفي الذاتية
 مأخذ الخ) أي وحينئذ فليس له وطو ما ان كانت أمة فيما يمتنع بين الناس وله فيما يمتنع بين الله حيث كان صادقا وقوله ويرفع للامام
 أي نذا بكل بعض الشيوخ المدونة عليه (قوله فلا عي العبد انه هو) وصدقه أم لا (قوله لا بعد الرفع للامام) وحينئذ يكون هذا مقابرا
 لما تقدم لان ما تقدم مرفوع لاخذ وهذا مرفوع لدفع صاحبه (قوله النهي) أن ينهي الكراهة (قوله ثم مات) أي الملتقط ويحتمل ثم مات
 رب العبد جاه خصص ادعى أنه وارثه ولا يعرف الملتقط أنه وارثه

(قوله أعاد الخ) لا يعني أم حيث يكون الحال كذلك كان ينبغي ذكرها هنا (قوله ووصفه) أي القاضي في كماله وصف الشهود
 له (قوله فليدفع إليه) أي وجوبه بالوفاة عن البيئة ولا يطالب بأضرارها إليه ولكن الدفع المذكور إما أن يكون بعد عين القضاء
 ما تخرج عن ملكه وما ذكره المصنف لا يخالف قوله في باب القضاء ولم يقدح فيه لاحتمال تقييده بتلخيصه أو أشار لقول الأئمة
 خير ما إذا كان إشارة لقولين فهل هذا على حد سواء أو يكون الثاني أرجح لأنه مذكور في باب وهو الظاهر لأنه بانه قال بمعنى نت
 بعد ذلك والظاهر أن ما قبله هنا هو منقطة الأخر فيه أنه أخذ بمبرد قوله وقد أشار لهذا في المدونة وذكره صاحبها بأربعة (قوله
 الزبورة) أي المكسوة وقوله في الكاغض نسخة شصنا بعدد القين المعجمة وبعدها طمسها لا زاد إلا أن الذي قاله أئمة اللغة
 الكاغض بال المهملة وفتح القين المعجمة (قوله بدل كل من كل) أي بناء على ما قاله أن كلب يعني مكتوب وإن شئت قلت بدل استعمال
 أي بناء على أن كلب على مصدر يشبه الألف خير ما أن هذا الألف على الظاهر لأن الكتب معناه المصدر لا يصح أن تصف بأنه ما
 أتى به فتدبر (قوله بدل من اسم أن) أي قبل دخول النامع عنقن لا يشترط وجود الحز وضم الكوفيين (قوله والخبر قوله حرب)
 ويصح أن يكون الخبر قوله فلا ونحو الفائدة قوله حرب بل أن الخبر (١٣٧) مفيد بما باعتبار ذاته أو باعتبار قن فيكون ذلك أن حرب

منه عبد حال منه على تقدير قلاده
 معرفة لأنه كناية عن العلم بالألف
 خبر بأنه يقتضي أنه لو حذف قوله
 فلان واقتصر على حرب لكان مع
 أنه لا يكتفي بالاولى منه أن يكون
 قوله حرب خبرا ثانيا وذلك أن
 الفائدة حينئذ تنفذ بالأمير معا

باب القضاء

(قوله ذكر فيه القضاء وشروطه)
 لا يعني أن تطاها منه ذكر شرط
 القضاء مع أن المصنف لم يعرفه
 والخص أن يجعل عطف وشروطه
 على قوله القضاء عطف تفسير

وقوله وما يتعلق به أي من المسائل
 الالتمية وقوله وهو من العقود
 الجارية من الطرفين أي فالقاضي
 عزل نفسه قبل الشروع وبعده
 لأن أمر القضاء شديد لا يقدر على
 القيام بحقه إلا بالامتنان وقوله أنه تعالى

عبد من يعرفه ثم جاس أن ادعاء غيره بهذا يدفع التكرار معه ويجعل أن يردها التقط عبدا
 لا يعرف سببه فإنه يقع للإمام وعليه يكون تكرار مع امرأه لقوله (أن لم يخط ظلمه)
 أي فإن شاع فلا ربه و يجري فيه التفصيل المشار إليه بقوله واستقصه سيد الخ كانه
 يجري ذلك فيما إذا رخصه بالإمام حيث لم يخط ظلمه (ص) وإن أتى رجل بكاتب فاض أنه قد شهد
 عندي أن صاحب كذا هذا فلان حرب بضمه عبد ووصفه فليدفع إليه بذلك (ش) يعني أن من
 أتى به عبد من قطري أو عرفاهم صاحب العبدية عند قاضي قطري شهدت أنه أتى به عبد
 ووصفته البيئة وحلته وصفها يطابق العبد الذي عند القاضي المرسل إليه الكتاب التضمن
 لشهادة المزمور فإذا أخذ هذا الكتاب إلى القاضي المرسل إليه ووجد فيه ما يطابق العبد الذي
 عنده فله يدفع العبد إلى صاحبه بذلك قوله بكاتب أي صوب فاض والمكتوب هو ما في
 الكاغض فقوله أنه قد شهد عندني الخ ينزل كل من كل وقوله فلان بدل من محل اسم أن لأن
 محله رفع بالابتداء والخبر قوله حرب واقفه أعلم

باب ذكر فيه القضاء وشروطه وما يتعلق به

وهو من العقود الجارية من الطرفين كالبيعة والقراض قبل الشروع في كل منهما والمقاربة
 والتحكيم والوكالة وقال الجوهري القضاء الحكم وأصله قضى لأنه من قضيت ألا
 أن الباع لم يات بعد الألف هز وتوابع الأضمية والقضية منه ولو أجمع القاضي وقضى أي
 حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وقد يوصف بكونه معنى التراجع لقول قضيت
 حاجتي وضمه فمضى عليه أي قتله كما ذكره غيره وقضى تحبه قضاء أي مات الخ وعرفه

(١٨ - ختمت ما بين) وحكي أن سلطانا أراد أن يولي قضاء فأخذ ذلك الشخص جريده وصار يفرسها
 في بيوت الأتية فأخبر السلطان بذلك فأرسل إليه في شأن ذلك فقال له فقال لم تتصل بذلك فقال أقول أيها الملك كولات الذبذبة التي
 يتشاجر الناس ويتنازعون في اكتسابها منصرفي تلك الحالة القدر المنتهية فأبانت بقولها ب ذلك بما جاور في خوف في آدم فبقا
 عنه (قوله كالحالة الخ) أي فالتظهير للجمل (قوله والمقاربة) أي فهي لازمة قبل (قوة والتحكيم والوكالة) لا يعني أنه يجوز عزل
 نفسه قبل وبعد التحكيم والوكالة (قوة القضاء الحكم) جملته معرفة الطرفين فتقتضي الحصر مع أن القضاء ليس محصورا في هذا المعنى
 (قوة والقضية مثله) أي القضاء في أن المراد بالحكم (قوة وقضى أي حكم) أقول فيه شيء وذلك أنه إذا حكم لا يتحقق واجب بأن
 الضمير في قوله أن لا تعبدوا راجع للمؤمنين لا على مطلق المكلفين حتى يراد الاشكال والاحسن تفسير القضاء بالأمر الجازم لا الكسب
 (قوة قضيت حاجتي) أي فرغ منها (قوة أي قتله) تفسير للقضاء أي أن المراد بالقضاء القتل فنقول حاصل المعنى ضرورة فقتله أي
 أزقت روحه وقوله كانه فرغ عنه أي أنما مات حيا كأنه ملحق فرغ عنه فلا غير وكان ويجعل أن تكون للضمتي أي للملمات
 فقد فرغ من شأنه أي حاله فصار لا يعاني بعد مواريه في التراب كالأعاني الحاجبة للفرغ عنها (قوة وقضى تحبه) التعبد في الأصل

النذر أي قضى نذره وذلك كناية عن الموت لأن النذر لازم الحصول كاللوت فقول أي مات تقسم لقضى شبه قوله فيخرج التصديق انما
 خرج التصديق من نعره بقره لان الحكم لا يحكم في القصاص والطلاق واللعان قال ابن عرفة التصديق يخرج من نعره بقره
 يظهر لي وجهه وان الوجه ان الحكم لا يحكم في القصاص والطلاق واللعان قال ابن عرفة التصديق يخرج من نعره بقره
 والقصاص والطلاق والعقوبات الخ في ذلك بغيرهما قالوا فان حكمنا بغيره حوز نفع حكمه الظاهر أن التعديل والتبديل كذا
 فتأمل اللهم الآن يقال خروج التصديق باعتبار حوز الإقدام عليه ابتداء فلا يتأني أنه اذا وقع مضي ان كن صوابا وقوله أو حواتها ولاية
 الماء وجباة ان كذا نحوهما (قوله معنى حكى) أي لاسي (قوله انقصر على الفصل الفعلي) أي الواقع بالفعل (قوله القضاء عام
 من ذلك) أي أعم وبذلك ان المراد أن حقيقة القضاء الذي هو الصفة المذكورة تحمل على الفصل الفعلي والقصل بالامكان (قوله
 لان القضاء معنى) الأولى حذف قوله وكان يقول لان القضاء معنى (قوله وهو بالاقبال المجمع الخ) ظاهر حوز الأمرين هنا ولكن
 يخالفه ما في شرح عب أنه هنا بالاقبال المجمع لأنه قال نفوذ ذال مجمعة أي امضاء لا يعمده معنى فرغ كقولته تعالى لنفذه البحر
 انتهى لكن الظاهر الصفة للادال المفعلة لان الحكم اذا نفذ قد فرغ أي ثم أمر فلا يرجع اليه (قوله بكل شيء حكمه) أي حكم اسم جنس
 مضاف بجمع الاحكام ولذا قال الشارح بكل شيء حكمه لأن بعض الشيوع استظهر أن لا ينفذ ما قبل المبالغة عامائلا يتناقص
 قوله لافي عموم مصالح المسلمين فلوقد رفظ (١٣٨) في الجملة لكن أنظر وثق ان تقول ان المعنى بكل شيء حكمه أي في بعض جزئيات

لا في عموم نفسه لافي عموم ليس
 معطوف على قوله بكل شيء حكمه
 بل معطوف على ذلك المحذوف
 (قوله ولو كان تعديلا) أي ولو
 كان حكمه تعديلا ومثل التعديل
 والتجريح المحدود خلافا للترافى
 أي ان الشاهد ان اذا عدل ولم
 يرض الخصم بذلك فيقول القاضي
 حكمت بتعديلهما أي بصفة
 تعديلهما فينفذ شهادة
 الشاهدين وكذلك يقال في التجريح
 ودفع المبالغة ما ينوهم من انه
 لا يحكم لافي الاموال ونحوه
 بالتعديل والتجريح فائدة يجب

ابن عرفة بقوله صفة حكمية توجب لموصوفه فان نفوذ حكمه الشرعي ولو تعدل أو تجرح لافي
 عموم مصالح المسلمين فيخرج التصديق ولا به الشرطة وأختها والامامة العظمى ولما رأى
 الشيخ ان القضاء الشرع معنى حكى أي بقوله صفة حكمية ورد على من قال انه الفصل
 بين الخصمين لقصره على الفصل الفعلي والقضاء أعم من ذلك لان القضاء معنى وجوبه
 نفوذ الفصل وان لم يقصل فذل على ان القاضي عرفا من كان فيه معنى اختصاصه عن غيره
 شرعا فصل أول يقصل وقوله نفوذ أي امضاء وهو بالاقبال المجمع بمعنى الامضاء وبالمهمة بمعنى
 الفراغ قال تعالى لنفذه البحر فلو تعدل الخ عطف على مقدراى وجب نفوذ حكمه
 الشرعي بكل شيء حكمه ولو كان تعديلا لا يفسر التعديل والتجريح متعلق الحكم وهو كذلك
 قوله لافي عموم مصالح المسلمين أخرج بالامامة لان القاضي ليس له جهة القنات ولا تنفرض
 أموال بيت المال ولا ترتب الجيوش ولا تقتل البغاة ولا الاطاعات ولما كان مستحق القضاء
 هو من اجتمع فيه أربعة أوصاف قال المؤلف (ص) أهل القضاء عدل (ش) أي المتأهل
 للقضاء ومحققه عدل أي عدل الشاهدة ولو عينا عند الجمهور وعن حصون المنع لاحتمال
 أن يصفى فردا أحكامه والعدل وصف هر كب من خمسة أوصاف الاسلام والبلوغ والعقل

وقبول القضاء فوران كانت تولي من السلطان مباشرة والافلا يجب قبول فور او لا بشرط
 التصريح به بل يكفي الشرع في الاحكام وبكفي في الولاية معرفة فقط المولى دون شاهد وبكفي فيها الشاع فلو حكم من غير شاع مضي
 والقاضي ان يستحب في غير محل ولا يشه بخلاف حكمه فلا بد ان يكون في محل ولا يشه ولا يجوز تولية القضاء لمن بال فيه إلا ان يكون
 مفردا بشرط القضاء ان رضى ونفذت أحكامه إلا ان يكون سأل التولية بدفع مال فلا تخفى ولا يشه ولا تقع عليه ولا تنفذ
 أحكامه ولو اذقت الحق وكذلك لا يجوز لاحد ان يدفع مالا على عزل قاض آخر لئلا يولى موضعه فان وقع فهو باطل والمعزول باق على
 ولا يشه وكذلك لا يجوز للقاضي أن يتولى من الامام غير العدل ويجوز لامام أن يولى قاضا لا يرضى به ومن ادعى ان القاضي استتابه
 قبل قوله ولا يلزمه الاثبات ولكن لا يلزم الناس العمل بغيره قوله حق ثبت ما دعاه وبشرط في القاضي معرفة الامر الذي ولا والمحل
 الذى يولى عليه والنوع الذى يولى فيه واعلم ان متعلق القضاء الايجاب أو النهر بدون الكراهة والتبديل الحكم القضاء لان بالتعصوى
 مندوبه جهل منهم وقد نعت القضاء بالمباح يكن أحبا لرضائهم تركها فلان القاضي يحكم باحتمال قطع التراجع عن الناس وبسيرة الاول
 واحدا منهم (قوله ولا الاطاعات) تقدم تعريف الاطاعات هذا مقابل الجمهور وقوله لاحتمال المزدب ان الاصل
 عدمه ويرد أيضا بقول شهادة مع أنه يستحق الجواب ان الامام مندوحة عن ولايته بخلاف قبوله شهادته في أمر يتعين عليه لا يعرفه
 غيره وقوله والعدل كذا في الاصل والمناسب أن يقول والعدالة لان العدل ليس من هذه الاشياء بل المركب من ثلث الاشياء العدالة (قوله
 خمسة أوصاف) وهل يعزل بغير طر والفتى أو يجيب عزله خلاف وقال أصبغ تنفذ أحكامه إلا ان يكون

(قوله والاولى أن يكون من بني العباس) تقدم ما في مقوله ان ودفه بتركه تقدم والحاصل أن بني العباس كغيرهم فلا حرج في بني العباس وكونه من بني العباس في زمن مائتة اتفاق وقوله فالجواب أن القرشي من بني العباس ان وحده فيافي الاعتراض المتقدم هنا (قوله بقول مقلده) بفتح الهمزة على ما هو الرابع من مذهبه كرواية ابن القاسم عن الامام في المدونة ورواية غيره فيها عن الامام لتقدمها على قول ابن القاسم فيها وأولى غيرها وعلى روايته في غيرهما عن ابن القاسم فيها (أقول) وبني قول ابن القاسم فيها وروايته في غيرها فلم يعلم ما هو المقدم ولا يجوز الاضمار ولا الحكم ولا العمل بالضعف ولا الحكم بغير قول مقلده ويجوز للانسان العمل بغيره غير مقدمه على الضعف في مذهبه ثم ان المشهور اختلف فيه هل هو ما ذكرناه أو ما قوى دليله أو قول ابن القاسم في المدونة أي روايته فيها عن مالك كأما عجم أي ولو لم يظهر قوة دليله أقوال ثلاثة والرابع ما قوى دليله فعلى أحد الأقوال المتقدمة في المشهور بتوافد الرابع مع المشهور فان قلت اذا تعارض المشهور والرابع لم ينعلم على اختلافهما فالقديم على ما تقدم في مسئلة الثالث مقدم المشهور على الرابع وعلى ما قاله عجم فيما تقدم الرابع الذي هو ما قوى دليله قلت وبقوله ما نقل عن من بن عيسى فانه قال سمعت مالكا يقول انما أنا بشر اخطئ وأصيب فانظروا (١٤٠) في رأي فان وافق الكتاب والسنة فذموم وما لم يوافقهما فمخطئ كوماتي

في حقه أن يرد على الشروط المتقدمه بأن يكون من قریش والاولى أن يكون من بني العباس ان وحده فان قيل من المقرر أن الامام الاعظم واحد وقد مر في باب الاضحية أنه العباسي وهنا ذكرناه قرشي وهذا يدل على تعدده فالجواب أن القرشي من بني العباس ان وحده والافرن غيرهم ثم ان هذا الشروط انما يتحقق ولا ينافي الامام الاعظم في البداية لا في الدوام ايضا فلو طرأ عليه فسق لا ينعزل به كاختلاف الاموال (ص) فحكم بقول مقلده (ش) يعني أن القاضي لا يجوز له أن يحكم بغير المشهور من قول امامه الذي قلده ولا يجوز له أن يحكم بغير مذهب امامه بل يحكم بفتوى مقلده بنصر النسخة فان قاس على قوله أقوال يبي منه كذا فهو متعدد الا ان يكون له امة ذلك في أصول امامه (ص) ونفذ حكم أي وأحكم وأمره واجب عزله (ش) يعني أن القاضي اذا حكم وهو متصف بصفة من هذه الصفات فان حكمه يتخذ حيث كان صوابا وسرا وتوقى وهو على ذلك الهبة أو طرأ عليه موجب عزله لتعدد غالب الاحكام منه والأي كالأعي ويجوز توليته للفتوى (ص) ولزم المتعين أو الخائف فتنة ان لم يتول أو ضاع الحق القبول والطلب وأجبر وان يضرب (ش) أعجز المتعين أي المنفرد بشرطه وانما الخائف فتنة على نفسه أو طرأ أو ولده ان لم يتول أو الخائف ضاع الحق على أربابه بسبب توليه غيره والقبول والطلب فلتضعف ذنب القبول والطلب من الاول والثاني دلالة الثالث عليه واذا امتنع من وجب عليه من القبول وأجبر وان يضرب ومن فقد نظام الامام حولا لا يجبر معصونا على القبول للقضاء فلم يفسد في نفسه فلما تخوف منه قبله ولما لم يحسن القضاء قاله رجل من أهل الاندلس

ونحو هذا لان معنى في مناسكه فالحكم بالضعف فيمضي مالم ينصر له الامام على أن يحكم بالراجح (قوله أقوال يبي الخ) هذا يرجع للقباس (قوله ونفذ حكم أي الخ) الحاصل انما نفذ حكمهم لان عدم هذه الامور ليس شرطا في صحة ولا يشترط في صحه دوامها وانما هو شرط في جواز ولا يشترط ابتداء ودواما ولذلك قال المصنف ووجب عزله (قوله لتعدد غالب الاحكام) أي من الأعي والأحكام أو الأصل انظر ما وجه تصديرتك الاحكام من كل واحد من هؤلاء (قوله والأي كالأعي) المراد به الذي ليس بكتاب والحال أنه يعرف الاحكام الشرعية قال الباجي

لا خلاف في منع ولاية الأعي والاصل لا يهاجم في الأعي ولما شاع به فقولان الجواز والامع ان عرفه الظاهر ودنا جرى توليته على ولاية الأعي لان حاله في الكتب كحال الأعي وقال عجم المتصف بصفات ثلاثة وهي العلي والصمم والكم أو ثابتن منها هل حكمه حكم المتصف واحدة منها وهو الظاهر وأحكم من فقدت فيه شروط الحق اه قال عجم والظاهر انه ينصر وجود اثنين منها أو الثلاثة خلا فاما استظهره عجم فالا فان ما ذكرناه موافق لما مر في السبع من عدم صحة جعلها للأعي (الاصم) قوله ويجوز توليته أي الأعي (قوله القبول) فاعل كرم فور ان شافه به الامام فان أرسل له لم يشترط القبول فو لا لا يشترط فيها لفظ قبل بل يكفي شروعه في الاحكام (قوله أو طرأ أو ولده) أي أو غير ذلك من السبلين (قوله أو الخائف ضاع الحق الخ) ولو أزد منه فيها والحاصل أن قول المصنف أو الخائف فتنة أو ضاع الحق أي ولم ينفرد بشرط القضاء كما هو مفاد العطف (قوله وهذا القبول والطلب) فيه أن هذا ليس من المجلات التي يحذف فيها الفاعل (قوله واذا امتنع من وجب عليه من القبول الخ) أي من تعين عليه وأما من خاف الفتنة أو ضاع الحق فلا يتأني في حقه غير الطلب والقبول لكن لو كان الخوف من الامام لتأني الجبر والمصنف انما علق الخوف بغير الامام وأقول اذا أجبر بالفتوى من ذكره وقع صدقه فيقتل بغيره أو يضاف كون قوله وأجبر الخ أعم من بزمه القبول والطلب لا خصوص المتعين المتعص من القبول (قوله وان يضرب ومن) كذا في نسخة بالواو وهي عني أو بل اذا اقتضى

الجمال الجمع بينهما **بجمع** (قوله لان القضاء مخالف لما رزق من الكفاية) أي اعظم الامر وقوة الخطر وحيث لم يتعن عليه بأحد الوجوه الثلاثة المتقدمة فيهرم دفع الشبهة لاجل توليته عن ميت أو حي ورد أحكامه وقضى بالحق والحق المعز وليا على ولائته إن كان أهلا والحاصل أن ادفع الشبهة ترد أحكامه ولو بالحق فهو أو شر حال من قضاء البغاة المتأولين فانه أحكامهم نافذة (قوله ما لم يكن يدفع مال) أولو لو بحال في المسائل الثلاثة حيث كانت مقسدة علم وتوليه أشد من دفعه مالا على وتوليه ارتكاب الاخف الضررين كما هو القاعدة فإن قلت الجهاد فيه تعريض النفس للقتل ومع ذلك يتعين تعيين الامام والجواب ان التالف في الجهاد تقبته سعادة دائمة وفي القضاء ضرر داعم احسن التخلف منه (قوله وقاصد الواو بمعنى أو) (قوله على (١٤١)) من قصده بتحصيل الدنيا أي من متداعين لتأديته الى كل أموال الناس

وإذا وافقه أن الرأى فوق أعوانه فشكل ولا ريب فاضا وإن لم يتعين عليه القضاء لم يخصص بشرائط القضاء ولم يتقدم ابل هناك من هو مشبه ولم يخف فتنه ولا ضياع الحق على أو بابه فانه لا يلزم القبول ولا الطلب فلو عينه الامام لقضاه فانه يجوز ان يهر بمنه واليه أشد بقوله (والا) أي بأن اتقى كل من الثلاثة المذكورة (فقال يهرب وان عين) وان كان فرض كفاية لان القضاء مخالف لما رزق من الكفاية لان القاعدة ان فرض الكفاية يتعين بتعين الامام الا القضاء عفا عن لزوم القبول والطلب والتعين مفعول مقدم وقوله أو الخالف عطف عليه وفتنة مفعول خائف وان لم يتول شرط في الخائف فقط وقوله أو ضياع الحق عطف على فتنة وقبه الخذف من الثانية لانه الاول عليه والتقدير أو الخائف ضياع الحق وان لم يتول وقوله أو ضياع الحق سواء كان الحق له أو لغيره وقوله أو الطلب ما لم يكن يدفع مال (ص) ورم الجاهل وقاصد نيبا (ش) أي ان الجاهل يهرم عليه قبول القضاء عفا عن يؤذيه جهله الى مخالفة الامور والمتفق عليه لم يهرم على الامام أن يوليه وكذلك يهرم قبول القضاء على من قصده بتحصيل الدنيا بخلافه أن يؤذيه غرضه الغنيوى الى أخذ أموال الناس بالباطل ولو قال ورم يولي من لم يكن فيه أهلية لكان أشمل (ص) وندي لشهر عليه (ش) لما ذكر الواجب لانه أشرف وثقى بمقابلته وهو الحرام ثلث بالندوب والمعنى أنه يستحب طلب القضاء اذا كان عالما حتى عمله على الناس فاراد أن يشهره بالقضاء لم الجاهل ورشد المستنق ومن أقسام المستحب أن يكون عاجزا عن قوته وقوت عبادة الارزق القضاء وهو أهله والمراد رزق القاضي المجعل له من بيت المال أو من الاوقاف على القضاء لامن مال من حكمه بالحق فان ثلث لا يجوز كافتله صاحب الجواهر في الاجابة في الشرط الرابع (ص) كورع غنى حليم زه نسيب مستشير بلا دن وحدوزائد في الدعاء بطلاقة و (ش) يعني أنه يستحب في حق القاضي أن يكون موصوفاً بصفات الكمال منها أن يكون ورعا أي تاركا للشبهات خوف الوقوع في المحرمات ومنها أن يكون بلديا بالعلم بأحوال الشهود على الراجح ومنها أن يكون غنيا لان الفقير ينطرق اليه مقالة السوء والغنى مظنة التزعم الطمع لكونه أكثر فضيلة لأن المال عند ذوي الدين يزاد لهم في الجور والفضل لا يجامان نصب نفسه لناس ولهذا قال الشافعي من ولى القضاء ولم يفتقر فهو سارق ومنها أن يكون حليما على الاضطرار ما لم تنته حرمة الشرع أو يوسى أو حذ عليه في مجلسه ومنها أن يكون زهرا قال عمر بن عبد العزيز أو أن يكون ذا نزاهة

وحتي به الانقطاع ثم انك تشير بان قوله ان يكون عاجزا يستق من قوله الا في كورع غنى أو يقال ان ما يأتي الاستصحاب منطوق بالخليفة لا القاضي (قوله كافتله صاحب الجواهر في الاجابة في الشرط الرابع) أي من شروط الاجابة لكن ينبغي مراعاة الجواهر (قوله تاركا للشبهات الخ) أي أو بعض المباحات خوف الوقوع في المحرمات وأما الاورع فهو الذي ترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات كما توخذ من كلام القاضي (قوله أن يكون بلديا بالعلم بأحوال الشهود على الراجح) أي يعرف القبولين والمضبوطين من الشهود و يعرف حال الحق والمطل ما لا يعرفه غير البلدي ومقابلة أن الاولى غير البلدي على البلدي أي تشارفرض لبعضهم دون البعض لانه اذا كان بلديا لا يجوز ان أعداؤه أحد له (قوله من ولى القضاء لم يفتقر) أي لم يظهر عليه أثر الفقر ومحل ذلك حيث

٣ قوله أو يوسى كذا السخ وله أو يوسى أخذ ما ياتي اه معجمه

لم يكن في بيت المال ولا ينافي ذلك أنه باع لفقير ليستعين برتبته من نحو بيت المال على عبالة لا في المساح ومما هنا في التدوير (قوله مستحقا بالآفة) المراد بالآفة تولاها الأمور كالسلطان (قوله أي يدبر الحق) أي لا يطمعهم بحيث يصح في الحكم عليهم أي وليس المراد بالاشتقاق تحفيزه بأنه لا يجوز (قوله هذا معنى تزه) لا يخفى أنه أدخل في تعريف التزه كونه مستحقا بالآفة والظاهر خروج جوامه بمعنى آخر مطاوع في حق القاضي ولعل عطفه فقال ذات زاهة من الطمع مستحقا فذكر في مقام ما يطلب في حق القاضي لا في مقام نفسه زه فقد فسره ابن عريزي كما لم المروغ وغيره بأنه الذي لا يشوق لما ساء الناس وقال الشيخ سالم الوائلي لا تشوق لما ساء الناس هو الكمال المراد وقد قال القاضي التزه الذي لا يتعامل ما يتعامل أمثاله بأن لا يعاشر الأراذل ولا غير أمثاله حسبه ولا الشفاه ولا الخلف أو لأهل الأرواح فهو أنص من الورع لأنه في مخالط الناس لا رشادهم ونحو ذلك بخلاف التزه فإنه لا يطلب فيه فالسزاهة كمال المرء وقوة تامل أقول تأملناه فوجدنا أنه مستحقا بالآفة ليس من مدلول تزه وجود العطف نعم بلزمن كونه زهانا يستحق بالآفة (قوله وهذا من ألقاط المبالغة) أي الأصل (١٤٣) فلا ينافي أنه لا مبالغة هنا وإنما قال ومعناها معروف التنب (قوله كولد الزنا) أي لا يحكم في الزنا فلا ينافي أنه يصح جعله فاضا والمعتد قول أصبح أنه يحكم فيه ولا يشهد (قوله ومنها أن يكون مستترا) أي في المسائل الفاضلة أو الفقيقة أو المشكلة أو التي لا نص فيها أو التي فيها النص وهو عالم فيه ومعنى قوله حكيم بقوله مقلده قال القاضي قوله مستترا هذا يدل على أن حضور العلماء للاستشارة مندوب وأصله مستشور لأنهم المشورة انتهى (أقول) فإذا كان يكون قسوة أو شاورهم فيما يتفق تكرار أي بل يقال أنه محال فلما هنا هنا اقتصر على الاستشارة في فهم أن السبب متعلق بها فقط وكلامه الآخر في بعيد أن السبب متعلق بها أو بالضرورة (قوله لأن الذين يحيط من مرتبته) من زائدة أو المفعول محذوف أي شأن من مرتبته (قوله بأن القضاء وصف زائد) الأول أن يقول بأن اعترض في القاضي من

عن الطمع مستحقا بالآفة أي يدبر الحق على من دار عليه ولا ينافي عن لأمه على ذلك هذا معنى زه تامل ومنها أن يكون القاضي نسيبا وهذا من ألقاط المبالغة ومعناها معروف النسب لئلا ينسار إليه السن الناس بالطنع وظاهره أنه يوكفه غير النسب جازتسواه كان انتفاء نسبه محققا لم لا وهو كذلك وحيد فهو رخصتونه ولا يوافقا زوايا في للذهب زاد ولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيه وقد نقله ابن عرفة استدل لا لا على أنه خلاف فقال وأما المحدود في الزنا فتدأ أصبح أنه يحكم فيه ولا يشهد فيه وعند بعضه أن لا يحكم فيه كولد الزنا ومنها أن يكون مستترا لأهل العلم لأن ذلك مما يعينهم بوصله إلى حصول السواب وبعبارة أي كثير الاستشارة لأنه وإن كان مجتهدا أو أمثله مقلد ما تقيد السواب به بإمكان أن يكون السواب عندهم هو أدنى منه ومنها أن يكون غير مدين لأن الذين يحيط من مرتبته ولا يخفى عن هذا قوله غنى لأنه قد يكون غنيا وهو مدين ومنها أن يكون غير مجتهد وفي زنا وغيره مما وجب المحدود ظاهر مساو مقضى فيباح فيه أو في غيره بخلاف الشاهد فإنه لا يقبل فيباح فيه وقبل في غيره وفرق بأن القضاء وصف زائد يعتبر فيه ما سقط اعتباره في غيره واستناد القاضي للينة بخلاف الشاهد فبعدت النعمة والموضوع أنه تأمن ذلك الذي حذفيه ومنها أن يكون غير زائد في الدهاء فيقع الحال والمالدهم من منقلبة عن البلاء عن الواو والمراد به الفطنة والحذقة لأن ذلك يحمله على أن يحكم بين الناس بالفراسة يعطل أبواب الشريعة من إقامة بينة وما أشبه ذلك ومنها أن يكون خالسا عن بطانة بكسر الباء السوف فأنه تسرع بالضرر لمن هي حوله فإن السلامة منها رأس كل خير وبعبارة أي البطانة التي يتهم منها السوء والا فالسلامة من بطانة السوء واجبة (ص) ومنع الرايين معه والمصاحبي وتخصيف الاعوان (ش) هو مرفوع عطف على نائبه على نيب وكذا ما بعده يجوز بره عطف على مدخول الكاف أي يستحب للقاضي منع من ذكر من ركبهم معه ومن مصاحبتهم

كولد الزنا) أي لا يحكم في الزنا فلا ينافي أنه يصح جعله فاضا والمعتد قول أصبح أنه يحكم فيه ولا يشهد (قوله ومنها أن يكون مستترا) أي في المسائل الفاضلة أو الفقيقة أو المشكلة أو التي لا نص فيها أو التي فيها النص وهو عالم فيه ومعنى قوله حكيم بقوله مقلده قال القاضي قوله مستترا هذا يدل على أن حضور العلماء للاستشارة مندوب وأصله مستشور لأنهم المشورة انتهى (أقول) فإذا كان يكون قسوة أو شاورهم فيما يتفق تكرار أي بل يقال أنه محال فلما هنا هنا اقتصر على الاستشارة في فهم أن السبب متعلق بها فقط وكلامه الآخر في بعيد أن السبب متعلق بها أو بالضرورة (قوله لأن الذين يحيط من مرتبته) من زائدة أو المفعول محذوف أي شأن من مرتبته (قوله بأن القضاء وصف زائد) الأول أن يقول بأن اعترض في القاضي من

الأوصاف ما لم يعترض في الشاهد لأنه اعتبر فيه الكور به والاجتهاد وقوله واستند الفرق ثان معطوف على قوله ولا تلازما وفي العبارة تحسيف والتقدير بأن القضاء استناد القاضي فيه للينة بخلاف الشاهد وقوله والموضوع أنه تأمن من ذلك الذي حد فيه فإن ترتب عليه لم يحدو تاب فلا بأس به (قوله الفطنة الخ) هي شدة الفكر وجوده والمعنى مندوب في حق القاضي أن لا يكون شديد الفطنة والحذقة والفراسة بكسر الفاء وهذا بخلاف الأمير لوسع علم (قوله خالسا عن البطانة السوء) أي خالسا عن الجماعة المصاحبة له أهل السوء لا كسبائه أو ممن لهم المرء على دين خليله والحاصل أن المراد بالبطانة أصحاب الشخص المظلوم على أحواله ومما باتسبها بطانة الثوب وهو خلاف ظاهره لا مالا هم على باطن حاله (قوله أي البطانة التي يتهم منها السوء) أي فليس السوء منها محققا بل متكولوا ما إذا اتضح منها السوء وأغلب على الظن منها السوء فالسلامة منها واجبة هذا معنى قوله والأفلا السلامة الخ وكأنه قال وإن لم يرد منها التهم بل أريد الحق أو التي غلب على القان فلا يصح الحكم بالسبب لأن السلامة من ذلك واجبة (قوله ومنع الخ) أي إلا أن يحتاج الرايين في رفع مظلة أو خضموه أو يكون المصاحبون له أهل أمانة نصيصه وفضل

(قوله ثلاثون مرة لا يستوفى) أي فيمتحن من علمه (قوله لا يعشرون غالباً) أي لا يعشرون غالباً لا يعلم أخذ من الخصوم وقوله قلب الأحكام أي تقصير الأحكام أي يفرون الحالة التي تقع عليها وقع الحكم الشرعي على وجهه (قوله وأول كلاء الخ) أول كلاءهم نفس الرسل الذين رسلهم القاضي لخصوا الخصم ومعامهم وكلاءهم في حضور الخصم (قوله في سرته) أي غير حكمه والأحكام من جهة سرية وانعازب ذلك لاجل أن يحتجب ما يكره (قوله وشهوده) أي الجماعة الملازمين له للشهادة على إقرار الخصوم وليس المراد الشهود الذين تأتي بهم المدعى (قوله فانه يستحب أن يؤيده) وإن لم يزد فيه الحكم لنفسه وقوله طرفة الشرع ومرامته حرمه الشرع أمام مدوية كإثبات أو إباحة وهو ظاهر أي بخلاف من أساء على خصمه فانه تأديبه واجب (قوله فانه يرفقه) وترك أدبه واجب (قوله في جهة بعدت) جلد من قوله وسع عليه لئلا يشتعل ويصع ثقله بمجدوف أي فيستخلف في جهة بعدت (قوله تنسبه) لا يفتني أن قوله وسع عليه أي من هو مستثنى وانما المستثنى قوله من علم أي لم يستخلف الا (١٤٣) من علم أي لا الشخص الذي علم الحكم الذي استخلف فيه لرسم علمه فانه ما فيه

استخلف فيه لرسم علمه فانه ما فيه تقديم معول الصلة وهو وسع علمه على الموصول وهو ما هو جازر سلبنا أن فيه استثناء شين باداة فقط والتقدير ولم يستخلف في حال من الأحوال خصوصاً من الأشخاص الاربع علمهم علم فلو وسع مستثنى من حال من الأحوال ومن علم مستثنى من شخص من الأشخاص فهو كقولك ما ضرب الازديعرا أي ما ضرب أحد أجداد الازديعرا لكنه جازر وهو خلاف الأولى فقط وقوله بعدت أي بأهمل كثيرة عند النبطي وبخالفه وقوله فيما يأتي وجلب الخصم بخاتم أو رسول إن كان على مسافة العدو ولا أكثر كسبتين ملا فيستخلف الأبطال فان كان كلام النبطي على أنه ليس هناك شاهد بخالفه والحاصل أنه في الجهة البعيدة يستخلف ولا يجلب الخصم ما لم يكن الدعوى أنهم عليها شاهد فيقبله (قوله الا اذا

لثلاثون مرة أنه لا يستوفى عليهم الأحكام الشرعية ويستحب أيضاً أن يختص الأعداء من عندنا ما يمكن لأنهم لا يعشرون غالباً لأنهم تعلم الخصوم وقلب الأحكام وكان رزقهم سابقاً من يتألم والاعوان هم الرسل والوكلاء التي في الحاکم كما هو عندنا بمصر الآن وينبغي أن بعد عنه من طالت مدته منهم في هذه الخدمة فانه رزقهم بالناس (ص) وانما نحن نختبره بما يقال في سرية وحكمه وشهوده (ش) يعني أن القاضي يستحب أن يقذف عنده من يختبر بما يقال في سرية وحكمه وبما يقال في شهوده لاجل أن يشعل بمقتضى الأخبار من إبقاء وعزل (ص) وتأديب من أساء عليه إلا في مثل اتقى الله في أمري فليقر به (ش) يعني أن من أساء على القاضي في محله فانه يستحب أن يؤيده مستنداً في ذلك لعله طرفة الشرع لانه يستحب لغيره عليه أنه أتاه وهو غائب فليس له تأديبه ورفع لغيره ما لو قال أحد الخصم القاضي اتقى الله في أمري أو قال له اذكروا قولك للصابين يعني الله فانه يرفقه به ويشق عليهم يقول رزقي الله والله يتقواه وما أشبه ذلك (ص) ولم يستخلف الاوسع علمه في جهة بعدت من علم ما استخلف فيه (ش) يعني أن القاضي لا يجوز أن يستخلف في قلبه المولى عليه انساناً قابضاً بغير الناس ويرجع نفسه الا اذا كان قطره واسعا وأقطار مصر متباعدة فله حينئذ أن يتخلف شخصاً يكون عالماً بالامر الذي استخلف فيه ولا يشترط في حقه أن يكون عالماً بغيره واذا استخلف لوجود شرطه يكون في جهة بعدت لافي جهة قريبة ويحل كلام المؤلف حيث وقع عقدان وتولية مجردا عن الاذن في الاستخلاف وعدمه وأما النص له على عدم الاستخلاف فليس له اتسع علمه لا قرب الجهة أو بعدت وأنص له على الاستخلاف استخلف مطلقاً وهذا أيضاً لم يكن هناك عذر من مرض أو سفر والافقه الاستخلاف ولو في الجهة القريبة عند الآخرين وعند حضوره ليس له ولو بعدد كثر من أو سفر وعليه فان استخلف لا يشذح الخليفة إلا أن ينصفه القاضي الذي استخلفه انظر الخطاب (ص) وانعزل بعونه لا هو عوت الأمير ولو الخليفة (ش) يعني أن نائب القاضي يستعمل بعونه

كان قطره واسعا) أي دائرة عمله المتعدي على أقطار متمددة فلا يشاء في قوه وأقطار مصر متباعدة (قوله وأقطار مصر) أي وتواسي قطره متباعدة والحاصل أن القطر واحد وقواحي متعددة (قوله في جهة بعدت) التي يشهده النبطي أن العددا كان زائداً على مسافة العدو أي الضرر أي ولا يشترط أن يكون وقت الاستخلاف في محل ولايته بل يجوز أن يستخلف ولو كان في غير محل ولايته بخلاف الحكم لا يجوز له أن يحكم إلا في محل ولايته (قوله أمالو نص له على الاستخلاف الخ) وينبغي أن يكون العرف في الامرين كذلك (قوله عند الآخرين) أي مطرف وابن المباحثون وقوله ما ضعف والعلم بما له يجوزون ينبغي أن يحل ذلك ما لم يحصل اضطراب والأجاز اتفاقاً (قوله لا هو عوت الأمير الخ) يفهم منه أن القاضي يعزل بعزل الأمير أو الخليفة وهو كذلك فان حكمه شئ قبل بلوغ عزله فيضد على ظاهر المذهب لضرورة الناس لذلك وانظر هل يستحق القاضي معلوم القضاء من يوم ولايته أو اذ لم يستلج لسفراً ولا يستحق شيئاً إلا بالبلد بشرط معلوم للعزل إلى يوم بلوغه انتهى واستظهر بهذا ذلك له (أقول) وهو ظاهر فلا ينبغي العدول عنه

(قوله واعلم أن ظاهر كلامهم الخ) هذا الاختلاف المصنف لان المصنف في الاختلاف في الجهة البعد عند الإطلاق أي ولاد ولم يصح له على الاختلاف أو بعده ولا جرى عرف بذلك وهذا انما هو إذا أُنْه في الاختلاف أو جرى عرف بذلك (قائه ليس للقاضي أن يوصي بالقضاء عند موته لأن من ملك أمره عزل نفسه فيه فإنه ليس له أن يوصي به وهذا بخلاف الخليفة فإنه أن يوصي به عند موته لأنه ليس له عزل نفسه (١٤٤) قوله وكذلك لا تقبل شهادة قبل العزل الخ) حاشية ان شهادته بأنه قاضي بكذا أو

ثبت عنده كذا لا تقبل لا قبل العزل ولا بعده وأما الخبر فيقبل قبل لا بعده ومعنى ذلك أن يدعى زيد على عمرو بحق عند قاضي مصر مثلاً وأن قاضي الشام مثلاً حكمه عليه فبأنه البينة على ذلك فيذهب المدعي لقاضي الشام يطلب منه أن يكتب قاضي مصر يحضره بما حصل على يده من الحكم المذكور أي أوجه قاضي الشام يشهد عند قاضي مصر فهذا لا يقبل لأنه بمعنى الشهادة كان ذلك قبل عزل قاضي الشام أو بعده وأما إذا جاء المدعي لقاضي الشام ابتداء قبل أن يتداعيا عند قاضي مصر طالبا منه مكتوباً لقاضي مصر يحكم به على فلان فهذا يقبل قبل عزل قاضي الشام وأما بعده فلا (قوله وإجازة تعدد) أشعر فرض المصنف جواز تعدد القاضي يمنع تعدد الأعلام الأعظم وهو كذلك ولو تمت الأقطار حداً لا مكان النيابة وقيل الآن لا يمكن النيابة وأقصر عليه أن عرفه ونحوه فلا يصح (أقول) ولا ينبغي أن يكون ذلك محال خلاف (قوله كل قاض يستقل بمملكته) كأن يكون قاض بمملكة مصر وقاض بمملكة الشام وقوله وكل واحد بناحية من المملكة كأن

منبسطاً بمصره كالوكيل يعزل بموت موكله وأما مقدم القاضي على بتم فإنه لا يستعزل بموت القاضي ولا بعزله وأما نص المؤلف على الموت مع ان العزل كذلك فلا يشترطهم ان الموت لما كان يأتي بنفسه لا يستعزل به واعلم أن ظاهر كلامهم أنه حيث أُنْه في الاختلاف أو جرى العرف بذلك واستغنى فلا يعزل نائبه بموته ولا بعزله وهو مستغنى من كلام ابن عبد السلام وغيره وظاهره ولو كان مذهب المستغنى بالكسر يقتضي عزل نائبه بذلك والبرهان بذهب النائب فالحق إذا استتاب مالكاً باذن من ولده أو جرى العرف بذلك ومات لم يعزل المالكي كما هو ظاهر أملا فقام وأما القاضي فلا يعزل بموت الخليفة لأنه لم يشول له سلطة الخليفة وإنما ولايته عامة لصالح المسلمين فالمراد بالامر من له امر مطلقاً سواء كان سلطاناً أو غيره ولهذا قال المؤلف ولو الخليفة أي ولو كان الأمير الخليفة ولو قسر الأمير عبادون السلطان لم نعم المبالغة لا شرطها أن يكون مافيه اصاد فاعلمها (ص) ولا تقبل شهادته بعده أنه قاضي بكذا (ش) يعني أن القاضي إذا شهد بعد عزله على حكم كأن حكمه يقبل فإن تلك الشهادة لا تقبل لأنما شهادته على فعل النفس وهي باطلة بدلالة قوله بعده شخص آخر وعلى ابن الحاجب البطلان بأن القاضي مقر على غيره ومن باب أولى في البطلان إذا قال القاضي بعد عزله شهد عندى شاهدان بكذا أو قبلت شهادتهما أو الطالب حيث ذهب تخفيف المطلوب أن الشهادة التي يدوان القاضي ما شهد عليه ما أحد فإن نكل حلفه الطالب وثبت الشهادة فله في المدونة وكذلك لا تقبل شهادته قبل العزل فلا مفهوم لقوله بعده وأما الأخبار فيقبل قبل العزل لا بعده ولا يجوز شهادته إذا الحكم فيما حكم به لأنه نفس القرائع من القضية صار معزلاً ولا يجوز للقاضي أن يولى أو يعزل وهو في غير ولايته بخلاف حكمه لا يجوز في غير ولايته (ص) وإجازة تعدد مستغل وأخص بناحية أو نوع (ش) يعني أنه يجوز للأعلام الأعظم أن ينصب قاضين أو أكثر كل قاض يستقل بمملكته يحكم فيها أي لا يتوقف اتفاق حكمه على غيره أو كل واحد بناحية من المملكة يحكم في تلك الناحية أو ينصب في مملكته قاضين فأكثر كل منهما أو منهم يحكم بنوع من أنواع الفقه كقاضي الأنكحة وما يتعلق بها وقاضي الشرطة وقاضي المأموما أشبه ذلك وهذا بناء على أن ولاية القضاة تعقد عامة وخاصة خلافاً لخدمة القائل بأنهم لا تعقد الاعامة وإذا قبل تعقد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستغنى على القاضي أن لا يحكم في قضية بعين أو لا يحكم بين فلان وفلان ومفهوم قوله مستقل أنه لا يجوز الخليفة أن يولى قاضين مشتركين في قضية واحدة يتوقف حكم كل منهما ما على رضا صاحبه لقول ابن شعبان لا يكون الحاكم نصفاً كما تنبى ابن عرفة منع ابن شعبان انما هو في القضاة وأما في نارة معينة فلا أظنهم يختلفون فيها أي في الجواز وقد قدمه على ومعاوية في حكميهما أما موسى وعرو بن العاصي انتهى قوله وأخص بالمرطع فاعلى مقدار أشعر به الكلام السابق

يكون واحداً في القاهرة وواحداً في شبراخيت لا كالأولان فإنك تجد في مملكة مصر قضاة كثيرين كما هو معروف أي حكم كل واحد من ذكراً في جميع أبواب الفقه بدليل قوله أو ينصب في مملكة الخ قدس قدر (قوله وقاضي الشرطة وقاضي المياه) الأول حذف ذلك لان الكلام في قضاة الاحكام الفقهية (قوله عامة) أي في جميع أبواب الفقه (قوله يجوز للخليفة أن يستغنى الخ) أي كأن يقول لا تفضي الاموال بالمشاهد والبيان (قوله وأما في نارة معينة) أي ليست مع القضاة بل مع الحكيم (قوله وقد قدمه على ومعاوية) قد تقدم في باب الامامة توضيح ذلك

(قوله فان لم يسل) أي بان ادعى كل منهما أنه الطالب أي وكان كل طالب (قوله فاقول لمن سبق رسوله) أي فاقول للطالب الذي سبق
رسوله أي رسول الطالب أي رسول القاضي الذي أتته الطالب فالأضافة لأدنى ملازمة أومن سبق رسول القاضي أي فاقول
لطالب الذي سبق رسول القاضي معه على غيره (قوله وسواء) كانت دعواهما متحدة أو مختلفة مثال المتفقة أن يقول أحدهما أنا
عليك عشر ذنان غيري سلمة فيقول الآخر أنه ما صدقت بل أنا على عليك تلك العشرة فمن سلمة ومثال المختلفة بأن يقول أحدهما أنا
عليك عشر ذنان غيري سلمة فيقول الآخر لا خير لي أنا على عليك عشر ذنان غيري سلمة (قوله فلو استوفيت السبقية) المراد استوفيت باقي الاتيان
مع دعوى كل أنه الطالب أو مع اتفاقهما على أن كلا طالب فنخرج سهمه فهو للذي بكسر العين أي فيحكم أنه المسمى بكسر السين
فيعبر القاضي الذي يريد الحكومة عنه لا غيره الذي يريد الحكومة (١٤٥) عنده خصمه في تنبيهه ما ذكره المصنف تابع
للازري لأنه ناقص ونصه على

تقبل المواق ولو فرضنا الخصمين
جميعا طالبين كل منهما طالب
صاحبه فلكل واحد منهما أن
يطلب حقه عندهم من القضاة
ويطلب الآخر حقه عندهم من
القضاة واختلافهما في طلبه
وفيهم بذهبان اليه من القاضي
أوجب للسابق من رسول القاضي
وإن لم يكن لاحدهما ترجيح سبق
الطالب على الآخر ولا يضر ذلك
أقرع بينهما انتهى كلام المازري
فخصم كلامه بأنه يثار آخره أنه إذا
كان كل طالب الكل واحداً يطلب
حقه عندهم شأنه بالخصم وكل
طالب الامع اختلاف الدعوى ولا
يضر في دعوى واحد بأن يكون
كل طالباً هذا طلب الطالب في
دعوى حقه عند قاض فانه يجب
فإذا فرغت الدعوى وطلب الطالب
قاضياً آخر أصيب بذلك فإن اختلفا
فهم يتقدم الطالب وفيهم بذهبان
اليه فان سبق أحدهما الطالب
ترجحه ولا فالحكم من جافرسوله

أي تعدد مستقبل عام أو خاص لا يرفع عطفه على تعدد ولا يلزم عطفه على مستقبل لأنه لا بد من
الاستقلال في العام والخاص (ص) والقول للطالب ثم سبق رسوله والأقرع (ش) يعني
أن الخصمين إذا تنازعا فاختار أحدهما التنازع عند قاض واختار الآخر التنازع عند قاض
آخر فالقول للطالب منهما والمراد به صاحب الحق فإن لم يسل فاقول لمن سبق رسوله وسواء
كانت دعواهما متفقة أو مختلفة فلو استوفيت السبقية فانه يفرع بينهما فمن خرج سهمه فهو
المدعى وحكم تنازعهما في تقديم من يدي منهما يجري على ذلك كما يأتي في قوله وأمر مدع يجرد
قوله عن مصدق بالسلامة أو لا الطالب والأقرع وعلى هذا ما عاين جدينا في بعض النسخ
كلاهما مستثنى عنه بما يأتي (ص) وتحكم غير خصم وجاهل وكافر وغير عجز في مال وجرح
(ش) تقدم أنه قال ولا يجوز تعدد الخ ووقف هذا عليه والمعنى أنه يجوز للخصمين أن يتفعا على أن
يحكم بخصم ليس مولى من قبل القاضي غير خصم لاحدهما يحكم بينهما في الأموال والجراح
المدع ولو عظم قطع مدعى غيرهما كد كما يأتي فلو حكم بخصم فأن ذلك لا يجوز ولا يفسد حكمه
كأنه حكم بجاهل أو كافر أو غير عجز والمراد بالخصم من بين أحد المتداعين
خصوصه ديني وبأن تصل إلى العادة كما يأتي نظيره في الشاهد ولو شاو والجاهل العلم
فيحكم فيه وعلم الحكم فيه لم يكن حكم جاهل ولو حكم بالجاهل أو بالخصم أو الكافر كان الحكم
مردوداً وينبغي إذا قتل أحد منهم أن تكون الدية على عاقلته وإذا تلف شيئاً أن يكون ضامناً
له فقهه وغيره معطوف على خصم أي وغيره عجز وهو المميز لأن في التثنية إثبات يستثنى
منه الصبي إلا في قوله وفي صبي الخ أي وتحكم بعجز من البالغين فإن قيل لم يستثن بغير
الأولى ويكون قوله بعجز معطوفاً على غير فالجواب أنه لو لم يأت بغير لتوهم العطف على خصم
كبغية المعطوفات فرفع هذا بأنه لفظ غير (ص) لا حد وقيل ولعمرك ولا ونسب وطلاق
وعنى (ش) يعني أنه لا يجوز التصكيم في شيء من هذه الأشياء لأنه يتعلق بها حق لغير الخصمين
أمانته تعالى وأما الذي في المانع حتى لو لم يقطع النسب وكذلك النسب والولد في الطلاق
والعتق حتى أنه تعالى لا يجوز بيعاً المطلقة البائن في العصمة ولأرد العبد في الرق وتترك هنا
المواف بعض مسائل ذكرها في باب الطرح عند قوله وأما يحكم في الرشد وضده وأما الغائب

(١٩ - خشي ما يسم) من القضاة فإن لم يكن ترجيح شيء أقرع بينهما ذكره محشي نت (قوله وعلى هذا) أي على أن ما ذكر
في تقديم من يدي يأتي غير خصم لاحدهما (قوله وتحكم غير خصم) أي من غير تولية قاض ولا يحتاج للسؤال في ما يقتضيه تنظير
بعضهم بالحق (قوله غير خصم لاحدهما) وأما إذا كان خصمه ماله ما فسكت عنه لأن العادة أنهم لا يطلبان حكمه وإذا وقع نزول
وحكمه فهل يصح أو لا والظاهر الأول (قوله أي وتحكم بعجز من البالغين) هذا يفيد أن وصف الخصومة والجاهل والكافر في غير البالغ
لأن العطف بقيد المقارعة وإس كذا في المناسب للصف أن يقول وتحكم بالمر غير خصم وجاهل وكافر وغير عجز (قوله وكذلك النسب)
أي إذا كان التراجع بين الأب والابن أو رجل آخر غير الوفا لا يقول ليس ابني والرجل يقول هو ابنك أمالو كان التنازع بين الأب والولد فالقول
لاحداً لخصمين (قوله والولد) أي إذا كان السيد يتنازع من رجل في العبد المتوف مالو كان التراجع من السيد مع العبد المتوف فالقول
لاحداً لخصمين (قوله وتترك هنا المؤلف بعض مسائل) أي كالأشود وضده والحبس المعقب

(قوله وتزل من هنالك بعض مسائل ذكرها هنا) أي وهي الطلاق والعتق والعان (قوله فيقيد ذلك عما هنا) أي فيرد بالانقصاص فيما تقدم القتل فقط في شرح عب ومقتضى نقل ابن ونس إيقامها في المحرم وقوله وقصاص على شموله القتل وغيره والأحسن ما نقله شارحنا لما قاله عب لقول المصنف في (١٤٦) ماله جرح (قوله ولكن الخ) أي فالتأديب ليس عاجلا بل قاصر على مستحق الحد

والقتل (قوله إذا حكر في المال والجرح) هي جارية فيما يحكم به ابتداء أو فيما عضي حكيمه بعد الوقوع الذي هو غير المال والجرح (قوله بدل مقطوع) لا يتصور كونه بدلا ثم قطع فلو جعل استثنافا يبتاعوا بالقتل لكان أظهر كما أظهروه شيوخنا (قوله على مقدار) أي الذي هو قوله صبي من قوله لا التحكيم صبي ولا مانع من نصبه والتقدير ألا الصبي وفاسقا وبهم رفعه وتقديره ورابعاهو وفاسق (قوله فان قيل الخ) هذا سؤال وارد على قوله وثانها بديل وقوله وبينه ما حاصله ان المحذوف خال عن حرف العطف أي فيا التلبيس على ان حرف العطف محذوف (قوله وشرب خصم له) بيده أو يدعاؤه بما جئت ادفعي قدره وكذا لو دسب من امتنع من الشرع ان كان القاضي عدلا وعلوه أجرة الرسول والألفه الامتناع ولأدب عليه في شرح شبوثة نفي كلام المصنف كغيره انه لا يعز بغير الضرب (قوله في سماع ابن القاسم) أي في ذكره سماع ابن القاسم (قوله وفي حقل الخ) هذا كلام ابن رشد كما هو الظاهر (قوله أدب) أي يفرض بين ظالم وتظلم لأن لفظ ظالم يشعر بأن الظلم مقته وطبيعته بخلاف تظلمي فإنه لا يفرض له لأنه بعد حدوث ذلك يفتقر قوله انتهى أي كلام المواق كما يعلم بالاطلاع عليه (قوله فالمراد بالجواز في كلام المؤلف الاذن) أي لان للمصنف كما يجوز ان يضرب مرفوعا معطوف على فاعل جاز (قوله فيشمل الواجب) يخصض المناسب لكلامه أن يقول اردنا ذن الجوب مالا يشمل الوجوب (قوله أو قال الواجب الخ) هذا أحسن (قوله عدلا) خبر ليكون المقدر والتقدير انه شركون عدلا وقيل التناهر انهم يحول عن الفاعل أو نائبه (قوله أو جاز) عطف مرفوع (قوله بل حتى تنكر فيه الشكاري الخ) أقول فيشمل لأجابه لقوله بغير (قوله وتنظار) أي تنقوي (قوله ليرفع من يرفع) أي ليرفعه ان كان ماله كذب

والجانب المعقب الخ القضاة وتزل من هنالك بعض مسائل ذكرها هنا عني يسقى أن يرد على كل محز ما قصه من المحل الآخر وعبر هنالك بالقصص وهنالك بالقتل فيقيد ذلك عما هنا (ص) ومضى ان حكم صوابا وأدب (ش) يعني أن الحكم اذا حكم فيما لا يجوز له التحكيم فيه فله عضي ان كان صوابا وليس لاحدهما ولا لآخر غيرهما ان يتقصد ولكن اذا استوفى الحكم بالحد والقتل يؤدب لاقتضائه على الامام في الاستيفاء والا فلا يؤدب بل يزجر ولا يؤدب على المحول عليه وحينئذ اذا حكم بالقتل وعني عن المحكوم عليه لم يكن عليه أدب كما يستفاد من كلام المواق (ص) وفي صبي وعبد وامرأة وفاسق ثالثها الا الصبي ورابعاهو وفاسق (ش) يعني ان الصبي المميز والعبد والمرأة وفاسق اذا حكر في المال والجرح ففي ذلك أدب بعبه أقوال العصة مطلقا لا صغ وعدم العصة مطلقا لمطرف والثالث العصة الا في تحكيم الصبي لانه غير مكلف ولا اثم عليه ان جاز وهو لا شوب والرابع العصة الا في تحكيم الصبي والفاسق وهو لعبد الملك ولك أن تقدر وفي جواز تحكيم صبي الخ وعدم الجواز لان الأصل فيما لا يجوز زعمه العصة قوله وفي صبي الخ خبر مقدم والمبتدأ محذوف تقديره أقوال أدب بعبه وقوله ثالثها بديل مقطوع فهو مبتدأ خبره محذوف أي ثالثها يصح التحكيم الا في تحكيم الصبي وقوله وفاسق معطوف على مقدر أي ورابعاهو التحكيم صبي وفاسق فان قيل المؤلف حذف حرف العطف لان التقدير أو لها كذا أو نائبها أو نائبها بديل قوله ورابعاهو الجواب لان لم يبدل بيده أن المحذوف خال من حرف العطف أي أو لها كذا ثالثها كذا أو نائبها كذا أو نائبها كذا أو نائبها في مع قوله ورابعاهو بالعطف لوجود المعطوف عليه في الذكر (ص) وشرب خصم له (ش) يعني أن الخصم اذا لمع إعطاء ما عليه من الحق فلا قاضي أن يضربه وان يضمنه غير مبتدأ بل يستدل له في ذلك خلافا لما فهم من كلام أي الحسن وحكم الأدب الوجوب على الامام كما صرح ابن رشد في سماع ابن القاسم ونصه على نقل المواق مع ابن القاسم ان الله أحد الخصمين بصاحبه وتبين ذلك فلقاضي أن يعاقبه ابن رشد لان اذا ما بذله واختراره فهو واجب على الامام أن يكفه ويعاقبه عليه عما يراه وفي حقله عن بعضهم ان قال لخصمه ظلمي أو عني وتجره بالفضل الماضي أو تظلمي لثني عليه وان قال بظالم وتجره باسم الفاعل أدب انتهى فالمراد بالجواز في كلام المؤلف مطلق الاذن فيه فيشمل الواجب أو قال الواجب جرحه وهو أعظم من الضرب والمبايع خصوص الضرب فكذلك الجواز اذا الضرب أمر مديد (ص) وعز له لصلته ولينبغي ان شهر عدلا بغير شكية وليبرأ عن غير خط (ش) عزه مصدر مضى لغهوه والفاعل محذوف هو الأمير أو الخليفة أي جاز عزل الأمير والخليفة القاضي لصلته وان لم يكن جرحه ككون غيره أفضل أو أصبر وأجل منه نأوه له لصلته فالتنقل أنه لا يتعزل وعزل من في بقاءه مفسدة واجب ومن يخشى مفسدته مستحب ولذا قال بعض الجواز هنا بمعنى الاذن في الفعل فيتناول الواجب ولا ينبغي الخلقة أن يعزل القاضي المشهور بالعدالة بغير شكية واحدا بل حتى تنكر فيه الشكاري وتنظار فيشذبه عزله واذا عزله فله بوقفه للناس ليرفع من يرفع ويخفف من

ويقتضيه ان كان ما قيل فيه صدق كذا فالله بعض الشيوخ المحققين ثم أقول قوله لم يقع الخ يحتمل قراءته بالبناء الفعل فتكون من واقعة على القاضي العزولي يحتمل ان يكون سببها القائل فتكون من واقعة على الراجعين من الناس (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة مغايرة لما قبلها واقتصر على هذه العبارة بعض السراج وكلام بعضهم فيه قوتها فتكون هي العزول عليها ثم وجدت عندي عن بعض شيوخنا ما يفيد (قوله من غير كشف) بيان مجرد الشكوى (قوله والاصل في ينبغي الاستصحاب) فالعنى ولا يستحب العزل بغير شكية وعدم الاستصحاب يقتضي في الكراهة فالعنى وبكراهة العزل بغير شكية (قوله وجه بعضهم على الوجوب) أى حلى لم ينبغ العزل لان المراد حل ينبغي كما هو المتبادر والمعنى يجب عدم العزل والمناسبات التي أن يقول وجه بعضهم على التعميم أى يحرم العزل بغير شكية وهو يرجع في المعنى لوجوب عدم العزل (قوله فانه يرثه من ذلك) أى من مقتضى ذلك أى من مقتضى العزل أى المقتضى الذي يشترط وجوب العزل (قوله شرح جليل) بضم الشين وفتح الراء وسكون الداء الموحدة وكسر الموحدة بعدها تحية وقوله حسنة بفتح الحاء والسين قوله فلم أر من يجتدي الا ذلك بضم الجيم وكسر هاء وتشديد الدال (١٤٧) من جدأى يعنى ويجتهد معنى الا ذلك ويصعاب ان يقرأ بترك التشديد والاصل من

يقتضى وبعبارة أى لم ينبغ العزل ان شهر بالعدالة بغير شكية حتى يكشف عنه وينظر في أمره فالعزول انما هو عن الكشف والنظر والمراد بالشكية الشكوى وحديثه فكل ما هو صادق بما اذا تعددت الشكوى ومفهوم شهره أى لم يشتهر بالعدالة لانه لا ينبغي عزله بغير الشكوى من غير كشف وهو كذلك لان وجهه لا يكلفه الا ما لا ينبغي ان يشهر عدلا بغير شكية واداعزل وجهه بعضهم على الوجوب أى يجب أن لا يعزل ان شهر عدلا بغير شكية واداعزل الخليفة القاضي الذي أطاعه على مملكته أو على بعضه لمصلحة فانه يرثه من ذلك لان العزل مظنة طرد الكلام في العزول وكونه لمصلحة فيقتضي على الناس وقيل عزل عروضى الله عنه شرح جليل بن حسنة فقال له يا أمير المؤمنين أعني حفظ عزلي فقال لا ولكنني وجدت من هو مثلك في السلاح وأقوى على أن يمدأ من يجتدي الا ذلك فقال يا أمير المؤمنين ان عزاك عيب فاحسب الناس بعذري ففعل عرو واما ان عزله لم يحط فانه يظهر عيبه للناس لا لا في عاينهم بعد قوله وليرأى وجوبه بالذوق للعزول وقوله عن غير حفظ متعلق بمقدار ما بين ان عزله عن غير حفظ (ص) وخفيف تعزير بمسجد واحد (ش) يعنى أنه يجوز للقاضي أن يعزير بعض الاخصام في المسجد بشرطه كعشرة أسواط لان ذلك مظنة السلامة مما يقتضي على المسجد منه بخلاف تشديد التعزير فانه يقتضي على المسجد منه كدم ونحوه ولا يجوز للقاضي أن يعزير المدعى في أحد في المسجد كما مر (ص) وجلس به بغير عيب وقد قدم حاج ونحوه ومطر ونحوه (ش) يعنى أنه القاضي يجوز له أن يجلس في المسجد للقضاء حال ما كان في المدونة القضاء في المسجد من الحق والأمر القديم واستحب ما كان الجلوس للقضاء في رباب المسجد لصل إليه المسلم والكافر والحائض والضعيف ولقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا ما سجدكم ورفع أصواتكم وخصوماتكم اس شعبان من العدل كون منزل القاضي في وسط مسره ولا ينبغي أن يجلس القاضي أيام النحر ويوم الفطر ويوم

يقرأ بترك التشديد والاصل من يوجد من وجهه من عليه أورد عليه أى فلم أجده من يرقى على أو يحزن على الا ذلك (قوله أشد لا يولى عليهم بعد) اذ لا يولى عليهم ولو صار أعسده أهل زمانه (قوله متعلق بمقدور) وهو عزله أى ان العزل عن غير حفظ بينه ثم لا ينبغي أن هذا التبيين هو عن التبرئة (قوله وخفيف تعزير) هو ما دون الحد (قوله فانه يقتضي على المسجد منه) وهو حيث يشك في الكراهة والحكمة كإتلاف الحد أو نذر كفي التوضيح في قول ابن الحاجب ولا تقام الحدود في المسجد فقال يحتمل الحرمه والكراهة انتهى لكن قول شارحنا ولا يجوز الخ يحتمل الكراهة والحرمه والمتبادر من الحرمه صرح بعضهم بحرمه الجلوس في المسجد حيث كان يقام فيه الحد ويعزيره التعزير والتشديد (قوله)

الظاهر أن يقال ان غلب على الظن أن أول من حصل كدم حرم وأن شك كره (قوله والأمر القديم) الخ) أى فالجلوس في المسجد كره لقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا الخ وان كان التبادر منه الوجوب فان قلت كونه من الأمر القديم يقتضي بأن ما كان حرج عن رأي من قبلهم من الحبس والتأديب وكيف يصح منه ذلك وهو أسرع الناس امتثالاً لما أجمع عليه من قبل وكيف يصح أن الحبس والتأديب مخالفتان له عليه الصلاة والسلام قلت يمكن الجمع بأنه في سابق الزمن لم يحصل خدومات فتخرج إلى الخروج من المسجد إلى الراب فلما حاز من مالك حصل في الخدومات ما يحتاج إلى الخروج منه والجلوس في الراب فاستحب الجلوس في الراب ويكون قوله عليه الصلاة والسلام جنبوا ما سجدكم مستعمل في الزمان (قوله) وفي مثل هذه الأزمنة الكثرة التي يجب الخروج من المسجد ثم بعد كسبي هذا رأيت أن المسئلة ذات قولين فلما كان في الراضة من روايته مطروق وإن المباحين المطلوب الجلوس في الراب وقابله وهو الجلوس في المسجد والمدونة والقضاء في المسجد من الأمر القديم واستحب قوله تعالى اذ تسروا للغرباب وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم فيه ولكن العزول عليه الاول وهو الجلوس برابه (قوله ولا ينبغي أن يجلس القاضي أيام النحر الخ) أى

لا في المسجد ولا في غيره لان التصددع بالجلوس في هذه الايام مطلقا (قوله ورواه) يحتمل أن يكون تفسيره الحاجب ويحتمل أنها متقاربان فالابواب التي يقف خارج باب الدار فلا يدخل الا منه حاجبة والحاجب هو الذي يقف على باب الموضع الذي أعده القاضي للباوس فيه أي على تقدير ان يدخل واحد فيعرف ان الباب أو يكون باذنه لكونه حاجبة ويكون الدخول في الموضع الذي القاضي فيه على التسديد بحيث ان اصحاب الدعاوى لا يدخلون دفعة بل شأ بعد شئ وان الحاجب المشهور ان اسمه عثمان وكان أو مع حاجب الامير بقصر (قوله ثقة عدلا) قال ابن عرفة وكون الحاجب والبواب ثقة عدلا ونهى عن اتخاذهم من يحب الناس وقت حاجتهم اليه (قوله في أول جلوسه) أي في أول ولايته (قوله الموثقين) أي الذين يكتبون الوثائق ويحضرون كتب الوثائق أي الشهود الملازمين للقاضي الذين يسمون الدعوى وتوضع شهادتهم في الوثائق (قوله وفي مال الاطفال) حاصله انه جل قوله ومال طفل على ما هو اعلم من كون ذلك الطفل مهملأونا (١٤٨) وصي أو ذا مقام وقوله الاخض محاقبه قال بعض الشيوخ انظر ما معنى هذا

الكلام لكن أقول عكن أن يكون معنى قوله ومال طفل أخض محاقبه الذي هو قوله وصي أي أخض محاقبه بعده الذي هو قوله ومقام من حيث ان قوله وصي ومقام صادق بالنظر لمال الطفل وماله والقيام بشأنه وان كان فيه عوم من حيث شبهة لهمل وغيره وقول الشارح وفي أمر المقام هذا لقول المحقق ومقام (قوله ينظر في القطعة والسؤال) أراد أن يقول المصنف ومال فاصراذ كما ينظر في السؤال ينظر في القطعة ويمكن أن المصنف أراد بالمال ما يشل القطعة أي ان القطعة والسؤال الموضوع في حوزة المال ينظر في شأنه هل أتى لها طالب أولا فترتب على ذلك مقتضاه من ابقاء أو صرف فيما يصرف فيه يثبت المال (قوله خلافا للمبري) تليذ الناصر شارح خليل أي حيث جعله واجبا وهو الذي جعله مشارعا أولا (قوله ونادى) أي أمر أن

سفر الحاج وقدومه وفي كثرة الوصل والمطر لانه مضى بالناس وبعد الصبح وبين الظهر والعصر وبين العشاء من قوله ومطر أي وكثرة مطر فقوله بغير عبد الخ متعلق بجلس مع قطع النظر عن قيده وهو قوله به أي ان جلوسه في العبد وما ذكره مكر وسواء كان بالمسجد أو بغيره وهذا في غير الامصار وأما مصر ونحوها فينبغي الجلوس أيام غروب الحاج وقدومه وسفر القوافل للشارح وغيره لما في ذلك من الفصل بين الاكره والذين يأخذون أموال الناس وإذا غفل عنهم في تلك الايام هربوا (ص) واتخاذ حاجب وواب (ش) يعني أنه يجوز للقاضي أن يتخذ حاجبا يمنع من الحاجة عندد ووابا بالباب ثقة عدلا (ص) وبدأ عيوس ثم وصي ومال طفل ومقام ثم قال (ش) يعني أن القاضي يجب عليه في أول جلوسه أن يبدأ بالعيوس فينظر في أمرهم فمن استحق الافراج أفرج عنه ومن لا يغادروا بعد النظر في الكشف عن الشهود الموثقين فيخص عن عدالتهم فيثبت من كان عدلا ولا يسط من ليس كذلك لان صدور الامر كله على الشهود ثم بعد النظر في العيوس ينظر في الارصاع الاتام الذين تحت يدهم فان اليعيم عاجز عن دفع أمره الى القاضي وفي مال الاطفال المهمة أو في مال طفل مع وصيه أو مقام عليه الاخض محاقبه لعموم النظر في الاول وفي أمر المقام الذي أقامه القاضي الذي قبله مع ثبته لانه قد يكون له مطالبة على المقام فيجوز ولا يعرف عن نفسه ثم بعد النظر فيما ينظر في القطعة والسؤال وفي رواية لا يشبه اصحابا يعيوس خلافا للمبري (ص) ونادى بمنع معاملة بيم وصفه ورفع أمرها في الخصوم (ش) قال أصبغ ينبغي للقاضي اذا قعد أن يأمر بالرد في الناس ان كل بيم لم يبلغ لوصيه ولا وكيل فقد جرت عليه وكل صفه مستوجب لولا به تقديمت الناس من مداينته ومتاجرته ومن علم مكان أحد من هؤلاء فليرفعه اليك لولا في عليه في دأته بعد اوباع منه أو ابتاع منه فهو مردود انتهى ثم بعد ما ينظر في الخصوم من تقديم وتأخير ومساواة وغير ذلك كما يأتي عند قوله وليس بين الخصمين (ص) ورتب كتابا عدلا شرط ترك واختارها والرجوع بخلاف (ش) يعني أن القاضي رتب كتابا عدلا ليشهد الوقائع التي يحكم فيها بشرط في هذا الكتاب أن يكون من عدل

الموجودين

يتأدى إلى ضرورة المناداة في رتبة النظر في أمرهما فهي مؤثرة عن النظر في المحبوسين كما تفيده

التبصرة خلافا لمفهوم من الباطني من تقديم عليه والمناداة المذكورة مندوبة على ما فهم من الشارح وتو لا ضرورة على ما فهم من التبصرة ثم إذا تمت معاملة الخصم الممهل بناء على القول بجواز أفعاله لا على ردّها الا لا فائدة لنا انما نحن ذاقنا في ذلك يفيد انه لا يادى بمنع معاملة البيم وهو خلاف كلام المؤلف (قوله ورفع الخ) معطوف على منع (قوله ثم في الخصوم) أي ان مرتبة ذلك متأخرة عما تقدم وظاهره ولو كان بينهم مسافرون وهو كذلك كما ظاه الشيخ أحمد (قوله قال أصبغ) قال بعض الشراح ففهم من كلام أصبغ المذكور ان المناداة تنزل منزلة الحجر عليها انتهى (قوله ولا وكيل) أراد به المتقدم من قبل القاضي (قوله ورتب كتابا) أي وجوب على ما قاله الشارح ونادى على مافي الخطيب (قوله شرط) حال أي حال كون العدالة المفهومة من عدلا شرطا (قوله واختارهما) أي ينبغي له أن يتأمل بحيث يأخذ الخليل من الناس ويجهل كتابا من كيا

(قوله مرضيا عند الناس) أي بأن يكون حسن الخلق ذنبا حسن هكذا كتبت ثم وجدت في شرح شب ان المراد بكونه مرضيا أن يكون مسيرا في العادة كاتسيرا له الشراح اه (قوله من أعدل الخ) لاختي الله على هذا يصح قول المصنف واختاره ما فالناسب أن يقول يشترط في هذا الكتاب أن يكون من العدول وينبغي أن يكون من أعدل وهذا معنى قوله واختاره ما وكذا يقال في قوله كرك (قوله يحضر من الشهود في مسألتهم) أي الذين أعدهم للجائس عنده يشهدون في آراء الراسم الذين يقررون بحضرة القاضي وما يأتي من الشهود وغير خاصين بل كل من يشهد عند القاضي وقوله وأما من كى البينة أى الذى يشهد بالحقوق على المدعى عليهم (قوله تقدم) أى قول المصنف والحقا من يحضر بما يقال في سيره وحكمه وشهوده (قوله فسباني) أى وانه لا بد من تعدده (قوله فالحجوب) أجاب بحجوبين الأول جواب بالسلم والثاني جواب بالنعى فالمراد به من أرا به من كى السر والعلانية فتكون الأشخاص ثلاثة من كى السر فقط ومن كى العلانية فقط ومن كىهما معا (قوله من كى السر) أى الذى يركى الشهود للملازمة فيه (قوله) وكلام ابن غازى يلزم عليه التكرار عبارة ابن غازى قوله كرك أى كونه عدلا رضاهو كقوله في الرضا ولا يسبق في الترتيب الا من يقول عدل رضاي يجمع بين الاثنين وأشهد وأدوى عدل منكم عن (١٤٩) ترضون من الشهادته هو يدعى على أن شرطها

تصنيف مرضيا (قوله مع انه لا يناسب كلام المؤلف) لا تليق كلام المؤلف فيما يقول المر كى شأن الشاهد من كونه يقول هو عدل رضا (قوله المترجم بخير) أما مبتدأ وخبر وان المترجم موقوف على الخبر في اختاره ما وقوله خير خبر مبتدأ محذوف أى وهو خير (قوله خير) أى لا شاهد يكتفى الواحد هذا ضعف والمعداته لا بد من تعدده (قوله أشبه وان) فافع بدل من الترتيبان (قوله أو المستحوط) أراد به الفائق وليس المراد من انتقلت صورته الى صورة أخرى بأن نسخ والحاصل أنه يشترط في كل من المترجم والمخلف أن يكون عدلا فتنبيه قد بين أن المخلف الذى يشهده القاضي للتصنيف يكتفى فيه الواحد وانظر هل يكتفى عند

الموجود من مرضيا عند الناس كانت شرط في المر كى أن يكون عدلا مرضيا ويختار القاضي المر كى والكتاب باعتبار كونهم من أعدل الموجودين والمراد بالمر كى هنا هو أن يكون عيناً للقاضي يحضره عن الشهود في مسألتهم وأعمالهم وأما من كى البينة فسباني أنه لا بد من التعدد وبعبارة فان قلت إن أراد من كى السر فقد مر وإن أراد من كى العلانية فسباني فما فائدة هذا فالجواب أن المراد به من كى السر ذكره هنا لشي غير ما مر وهو اشتراط كونه عدلا أو يقال إن المراد هنا اتخاذ شخص يحضره بأحوال من يشهد عنده من شهود وغيرهم بخلاف السابق فانه المختار يحضره بما يقال في شهوده فذلك خاصة وهذه عامة وكلام ابن غازى يلزم عليه التكرار مع انه لا يناسب كلام المؤلف فانظر ان شئت المترجم عنده من لا يعرف العربية أو عنده من لا يعرف الجمجمة مثلا يخبر في كى الواحد وكذلك المخلف لغيره عن القاضي سمع القرينان أشبه وان نافع ان أحسن كقاضي خصوم تكلون بغير العربية ولا يفقه كلامهم ينبغي أن يترجم عنهم رجل ثقة مأمون مسلم وأثنى أحبابه ويجزئ الواحد ولا تقبل ترجمة الكافرا والعبد والمضطروب ولا بأس بترجمة المرأتان كان من أهل العفاف الخ (ص) وأحضر العلماء أو شاورهم وشهدوا (ش) ابن المواز لا يحب أن لا يرضى إلا بحضرة أهل العلم ومشاورهم وهو قول أشبه لثعلبي عقبان رضى الله عنه لأنه كان إذا جلس أحضر أربعة من العصابة ثم استشارهم فإذا أراد أمرا أمضا ومنع من ذلك مطرف وابن الماجشون قالوا ولكن ان ارتفع عن مجلسه شاورهم كفضل عمر رضى الله عنه قال ابن المواز ولا يجلس للقضاء الا بحضرة شهود وعدول يحفظون أقرارانهم خوف رجوع بعضهم عما أقر به وتظاهر كلام المؤلف ان ضار الشهود مستحب لعطفه على المستحب وهو العلم من قوله أحضر العلماء

مر به وغيره وأعدله فقط وتظاهر الأول فله عجم (قوله ابن المواز الخ) هذا الكلام يشدان أرفق كلام المصنف لحكاية الخلاف وحاصله أن معنى قول المصنف وأحضر العلماء أى وشاورهم ولا معنى للحضور الامتياز ثم وهذا اشارت لقول أشبه وقوله أو شاورهم إشارة لحكاية قول مطرف وابن الماجشون وهذا على ما في بعض نسخ المصنف من التعبير ما وفى بعضه بالواو فتكون إشارة الى قول أشبه خاصة لما تقدم من أن من لازم الحضور المشاورة والانفا لا فائدة في الحاضر وترك قول مطرف ثم إن الخلاف المذکور حيث كان فكره في حضورهم وعدمه سواء كان فكره في حضورهم لا غير وجب حضورهم وإن كان فكره في عدمه منع ثم إن مثل الأول لم توجد فيه صفة القضاء فلا تصور وجود قاض شرعا فيها صفة (قوله لعطفه على المستحب) المناسب أن يقول لعطفه على العلماء من قوله وأحضر العلماء أو أراد بالعلماء من المجتهدين إن كان مجتهدا لا احتمال أن يظهر لهم غير مظاهر ليظهر بعد احتمال مثل مظاهر لهم لا تقلد الله من أذا اجتهد لا تقلد الله ومن يقلد مذهب ان كان مقلدا الآن الزقاقين كانه لا ينبغي أن لا يكون مطلوباً بذلك الا إذا حضر في الواقعة شئ (أقول) وتظاهر احضارها مطلقا كما هو ظاهر الخبر ويجعل أن لا تكون أول حكاية الخلاف بل فيخير

(قوله بل احضار الشهود واجب) فيه نظر بل العتدان احضار الشهود مستحب (قوله وله ذنب) على أن احضار العلماء مستحب وهذا قول الاكثر كافي تت وبما تقدم من موضوع الخلاف يعلم أريحته على مقابله (قوله خشية وهم الخ) هذا بما يفعله لا يمنع عطف النكرة على المعرفة ليس كذلك فالأولى أن يقال انما جرده لأجل أن لا يوهبهم من التعريف خصوص الشهود المعنيين بل المطلوب حضور رأي شهوده وبما الجواب بأن الأصل تناسب العاطفين أي في الجارده عمل أنه غير معطوف على الضمير في شأورهم وفيه أن العلماء معرفة فلا فرق بين عطفه على الضمير أو على العلماء والجواب أن الفعل يعلم منه عدم العطف عليه وبعد ذلك لا يكون عطفه إلا على العلماء (قوله ولم يفت في خصومة) لا يخفى أن القصد الاخبار بأن الحكم كذلك أو ليس كذلك من غير قصد إلى زمن معين فلا رد أن يقال لم يفت في الماضي لا في المستقبل فالنسب لا دون لم (قوله ولم يشتر) أي ولم يسع (قوله تجمل إلى الوصول) أي إذا أتى على غرضه وقوله أولى الانتقال (١٥٠) عنه أي إذا لم يأت على غرضه (قوله وان لم يقع بالفعل) حاصل ما في المقام كما

يؤخذ من كلام بعضهم أن قول المصنف في خصومة يستعمل أن يرد ما شأه أن يخصمه فيه أي يقع فيه الخصومة وعليه فلا يفتي فيما يدخله الحكم ويستعمل ما يقع فيه الخصام بالفعل وشارحا ذهب إلى الأول أنه الموافق لما في التواوير وحينئذ فقولنا الآن يكون السائل مستهفا معناه كأن يفيد عبارة التواوير الآن يكون السائل المتعين الطالبين لمعرفة الحكم أو يكون السائل في مسائل الصلاة والجمع مثلا على ما يقع القضاء فيه فيجوز للقاضي أن يفقيه في ذلك الساطي وانظر إذا كان يدرس وحضر انحصم والدرس يتعلق بذلك الخصومة وفي كلام بعضهم أنه يستمر ولا يقيم انحصم من المجلس وعنفدى أنه ان قدر ان بعض الكلام بحيث لا يفهم انحصم ولا أمره بالانصراف (قوله وعلى هذا فلا يفتي فيما يدخله الخصام)

وليس كذلك بل احضار الشهود واجب وله ما سبق على أن احضار العلماء مستحب وأما على أن ذلك واجب كما هو ظاهر التوضيح فالعطف المذكور يفيد الوجوب من غير اشكال وانما جرد الشهود من الخ خشية وهم عطفه على الضمير المنصوب في قوله أو شأورهم (ص) ولم يفت في خصومة ولم يشتر فضائه كسلف وقراض وإضاع وحضور ولعبة إلا انكاح (ش) يعني أن القاضي لا يفتي في الخصومات لأن انحصم إذا عارض فذهب القاضي فحيل إلى الوصول إليه أو إلى الانتقال عنه الآن يكون السائل مستهفا ما يفيد به وله إذا جاز للقاضي أن يحضر مجالس العلم فيعلم ويحكم والمراد بالخصومات ما شأه أن يخصمه فيها وان لم يقع بالفعل وعلى هذا فلا يفتي فيما يدخله الخصام وبه فهم من التعليل المذكور أن النبي محله حيث لا يمكن الاطلاع على مذهبه إلا من أفتائه وكذلك يكره للقاضي أن يشترى شيئا في مجلس قضائه لا يفتيه أو يكره خوف المحاباة لأن يكون شيئا خفيا فلهذا يجوز له أن يقول قال عمر بن عبد العزيز بن حجارة أولة لهم من مسعدة وللعريضة مهلكة وأما شأورهم وبه فهم في غير مجلس قضائه فأنزله ذكر ابن شاس كراهته وأنتكر ابن عرفة وجوده في المذهب لغيره ثم إن ما ذكره المؤلف وابن عرفة من التفرقة بين مجلس قضائه وغيره من معنى على أن على النبي شغل البال وحده أو هو مع المحاباة وأما ما ذكره ابن شاس فيمنى على أن العلة خشية المحاباة كذلك ليس للقاضي أن يسلف ولا يسلف ولا يدفع قراضا لمن يعمل فيه ولا يبيع بضاعة مع غيره لبشرى به لسلطة مثلا خوف المحاباة ولا يستعمله لانه انتفاع بأموال الناس من غير عوض قال الاخوان مطرف وابن المحسبون بنسفي للقاضي أن يتورع عن طلب الحسوانج والعسوانج من الماعون والدواب لركوبها وما شأه ذلك أو السلف أو أن يقارض أحدا أو يبيع مع أحد وكذلك لا يجوز له أن يحضر ولية أدا على الأولية النكاح فله يجب عليه كغيره بالشروط المذكورة في باب الولية عند قول المؤلف يجب اجابة من عين أن لم يحضر من يتأذى منه الخ ومرار المؤلف بالولية القوي من الولم وهو الاجتماع والمراد الطعام الذي يجمع له والا كان الاستثناء مائلا لأن

الولية

(قوله) أي نهى الكراهة لانه الحزمة (قوله)

تجارة ولا تالاهم مفسدة أي لشغلهم بها عن اصلاح الرعية وقوله للرعية مهلكة أي القتل إلى أخذ أموالهم بسبب المحاباة وللتفق الذي يحصل لهم أي الرعية قد تدرتهم ككونهم حكما على منع غيرهم من تعاطي الامتعة التي يقع فيها التجارات لأجل أن يأخذوها فيستفادوا بها قال عمر بن عبد العزيز بن حجارة الولاء من أشراف الساعة (قوله وأنتكر ابن عرفة وجوده في المذهب) غير مسلم موجود في المذهب ولا تالاهم ما قاله ابن شاس (قوله ليس للقاضي أن يسلف) تبع نت فله قال في قول المصنف كسلف ظاهر منه ما وله ولكن قال ابن مرقوق الظاهر أن المراد سلفه من غيره لا إعطائه السلف اه أقول وارضاء بعض الشيوخ لأن سلفه للغير معروف فلا ينهى عنه (قوله وكذلك لا يجوز له أن يحضر ولية) أي على طريق الكراهة (قوله فانه يجب عليه كغيره) لا يخفى أن الذي عند ابن مرقوق أنه يجوز له أن يحضر ولية النكاح ولا يجب عليه بخلاف غيره لانه يطلب منه التزعم عما أبدى الناس لتقوى كلته وهو الراجح كما فهم من عجم (قوله من الولم) أي أن الولية مأخوذة من الولم وهو الاجتماع (قوله والمراد الطعام) أي والمراد بالولية الطعام والحاصل أن

الولية بمعنى الطعام مأخوذة من الوهم وهو الاجتماع والاختذار منه أهم من دائرة الاشتقاق (قوله وقبول هدية) نفاها النقل الكراهة
 لا الحرمه فهو المعلوم عليه خلافا لقول الشارع لا يجوز الخان فظاهر الحرمه (قوله لانها تطلق الخ) أي لان الهدية التي لا رجوع
 ودفع ضرر تطلق الخ أما الهدية فلا تطلق وقبولها التي على الله عليه وسلم وقد قال تدا وتجاوزا وقوله من لا يرجو وأما من
 يرجو منه الخ فهو حرام (قوله ولا يجوز للشهود وقبول الهدية من الخصمين) أي يحرم وقوله من الخصمين أي من أحد الخصمين هذا إذا
 كان للشهادة بالسالم وأما إذا كان للشهادة بالحق فكذلك أن كانت متعينة والأفلا (قوله ثلثة) أي ثمة (قوله وفي قبول هدية من
 اعتادها) بإضافة هدية لمبايعه ولا يبرأ بالتسوية لصورة غير (١٥١) مراد وهي إذا لم يعتد بالمهدي فبعضه أن فيها
 قولين وليس كذلك إذا لمعتى حينئذ

وفي قبول هدية اعتقادها قبل
 الولاية اعتادها المهدي أم لا (قوله
 يعني هل يحرم الخ) الذي في عجب
 أن القولين في الجواز وعدمه
 والعدم يحصل للنع والكراهة
 وظاهر لفظ مطرف وعبد الملك
 الكراهة وهو العواوب (قوله كان
 يهدي اليه) أي كانت معتادة الخ
 أي مساوية لها فدراسة وجبا
 لأزيد (قوله أي حضاره) تفسير
 لزام اليهودي الحكم والمعنى وهل
 يكره في حقه احضار اليهودي للحكم
 أولا يكره ووجه القول الاول الوفاة
 لهم عداوا وعدا عليه وأقر بانهم
 عليه بخط الجزية لأن عدا ذلك
 تعظيم بينهم لان السبت لا تعظيم
 شرعي فيه (قوله وسوى بينهما ابن
 عات) في شرح عب ولما كان
 من عنده أي من عدا دان عاتلم
 ترجم عند المصنف حتى يجعلهم من
 القواين انتهى وخلاصة ذلك ضعف
 ما قاله ابن عات (قوله أو يمنع كما قاله
 الشارع) أي لما فيه من اذهاب
 المهابة (قوله أو يكره الخ) الاول
 أن يحمل النظم في كلام الشارع

الولية لا تكون الا للكاك (ص) وقبول هدية ولو كفا عليها الامن قريب (ش) يعني ان
 القاضي لا يجوز له قبول الهدية ولو كفا عليها كون النفس لمن أعدي لها أو لانها تطلق نور
 الحكمه ويجوز لفضيه والمضى أخفا الهدية من لا يرجو منه عونا ولا جارا ولا تقوية لخدمة على
 خصمه ولا يجوز للشهود وقبول الهدية من الخصمين مادام الخصم ويجوز للقاضي أن يقبل
 الهدية من قريبه كآبيه وخالته وبنات أخيه ومن لا يدخل عليه منهم طنة لشدة المداخلة
 وبعبارة المراد بالقبول من لا يحكمه ويمكن رجوع قوله الامن قريب لقوله كلف وما بعده
 وهذا مستفاد من رجوعه لقوله وقبول هدية بطريق الاول اذ قبول الهدية حرام وما قبله
 مكروه (ص) وفي هدية من اعتادها قبل الولاية وكراهة حكمه في متشبهه او متشكلا والزام
 يهودي حكمه بسنة وتعديه بعبارة لصبر ودوام الرضا في التكريم للصحة قولان (ش) يعني هل
 يحرم على القاضي أن يقبل هدية من شخص كان يهدي اليه قبل أن يشق وظيفة القضاء أم لا
 يحرم عليه ذلك بل هو مكروه في حقه قولان وهل يكره في حق القاضي أن يحكم في حال متشبه
 في الطريق أولا يكره قولان والمراد بالمشي السير كان ماشا أو راكبا وهل يكره في حقه أن يحكم
 متشكلا لان فيه استحقاقا بالخاص من وللم حرمة أولا يكره فيه قولان وهل يكره في حقه أن
 يلزم اليهودي الحكم اذا كان في سبته أي احضاره للحكم أولا يكره ذلك فيه قولان وبخصيصه
 اليهودي بالذبح كخرج القصارى فانه لا يكره احضارهم والحكم عليهم في الاحد لانهم
 لا يفتنون الاحد كتعظيم اليهودي لغيره وسوى بينهما ابن عات وهل للقاضي أن يحدث
 جلساءه لاجل خبر زل بل يروح قلبه ورجع اليه فهمه أو يمنع كما قاله الشارع أو يكره كما قاله
 الساطي قولان وهل يشترط دوام الرضا للخصم في التكريم الى أن يحكم الحكم أولا يشترط
 وليس لاحدهما ولا لهما الرجوع قبل الحكم قولان بخلاف القاضي فلا يشترط فيه دوام الرضا
 بلا نزاع لان التكريم دخلا عليه باختيارهما بخلاف الحكم فانه الزام لان القضاء لاخبار بالحكم
 الشرعي على وجه الزام (ص) ولا يحكم مع ما يدعش عن الفكر ومضى (ش) يعني ان
 القاضي لا يحكم مع ما يدعش عن علم فكره أي يكرهه ذلك لاعتنا أصل الفكر والاحرام عليه
 الحكم وبعبارة أخرى يكره للقاضي أن يحكم مع ما يدعش عن غماف فكره كالحزن والحقن
 والغضب والنفس وهو ضيق النفس واذا وقع وزل ومضى وانقض مثله (ص) وعز شاهد ابزر

على الكراهة فيفتق مع الساطي اذا دل على جملته (قوله وليس لاحدهما ولا لهما الرجوع) المتناسب حذف لهما اذ لهما مع الرجوع
 والفرق بين هذا وبين قوله في تنازع الزوجين وله ما الاقلا عام يستوعب الكشف ويعز ما على الحكم ان القدع منهما الاصلاح
 (قوله لان التكريم دخل عليه باختيارهما) أي باختيار كل منهما فاساغ لاحدهما الرجوع على أحد القولين (قوله بخلاف الحكم)
 أي فلم يدخل عليه باختيار كل منهما فمن دعى اليه يجب على الآخر موافقته وقوله الزام لتعليل لذلك المحذوف أي لانه
 الزام يقطع مادة الخصام والشارع ادع ذلك ثم ان تحمل هنا كله بعد وقوع الدعوى وأما بعد الترافع وقبل وقوع الدعوى
 فنقض كلام شارح الارشاد انه كذلك كما قال عجب فان لا يظهر كلامه شيئا انه ليس كذلك (قوله والحسن) حصر الراجح (قوله والنفس
 بفتح اللام وفتح الفاف

(قوله في الملا) مهموز مقصور والجماعة من الناس وان لم يكونوا اشرا فاقوله بنسب ما يعني عن قوله في الملا ثم لا يخفى هل الوجوب ينسب على مجموع ما ذكر من التعزير وكونه في الملا مع نداء وهو منصب على خصوص التعزير وكونه في الملا مع نداء منسوب فقط (قوله ولا يحلن رأسه) أي حلقا يحصل به نكاحه أي بان يحلن رأسه على وجه يحصل به تعصيه وفهم بعض شيوخنا فقال أي كراس السودان وبعض العرب فانه عندهم شين أي نكرو فيها فظهر كافي عب أو يحرم كافي شب وهو أحسن وقوله ولا يحلن أي يحرم وقوله ولا يستحى أي يحرم (قوله برزعه عند الذنات) أي بان يضعه في إحكام (قائدني) أول ظهوره وشهادة الزور العرائق في خلافة القبروان (قوله في حكاية طر بقتين) في معنى من أي من طر بقتين يحكي عن (قوله وطرفة ابن رشد) هي الطريقة الثانية فيكون ذلك من كلام ابن عبد السلام أي فيقال ان كان ناهرا المدة تقولا ونظرا لها لا قبل اتفاقا قال ت وطرفة ابن عبد السلام أنب بالقعة وطرفة ابن رشد أقرب بظاهر الروايات فان (١٥٣) شهد قبل التوبة لم تقبل اتفاقا له فاسق وان شهد بعد ما قبل التعزير لم يقضى

العلم جرى الترد فيه وكذا هو ظاهر المساوق فأما ذكر الترد فيها فسبقه بالزور فلو كان فسقه بغيره ثم شهد بعد ما ناب فانه يقبل (قوله وأما القاضي اذا عزل الخ) الفرق أن حكمه لما كان لا ينقض الا في مسائل معينة بخلاف قاطع أو على قياس كإياي فيشدد عليه وقوله اذا عزل لم يفتحه قال عجم يعني فيشدد لجمعة بان يكون جورا فقط ثم قال عجم بعد وظهر ان فسقه بغير جور ليس هذا الحكم (قوله بعد ان جاء تابا) أي قبل الظهور عليه كذا فرضوا المسئلة (قوله فانه يجر على ذلك) ظاهره انه راجع الفعل وفي عب وشب انه مرجوح وترد أديا أولى ثم أتت ذكر عن ابن القاسم انه قال لو أدب كان ذلك أهلا وعن معنون لأدب عليه انتهى فيكون كلام شارحنا مشاعلي كلام ابن القاسم فأمس (قوله ومن أساء على نفسه الخ) وكذا على القاضي

في الملبس وألا يحلن رأسه وليسته ولا يضعه (ش) يعني انه يجب على القاضي أن يعز رشاهد الزور وهو أن يشهد بما يعلم عدا وان طابق الواقع لأجل شهادته الزور وأمر بالنسب عليه بذلك في الملا من الناس لم تدع غيره ولا يحلن رأسا ولا حلة ولا نسج وجهه بالسودا قال ابن عبد الحكم أرى أن يطا به ويظهر في المسجد في المطلق وحيث ما يعرف به جماعة الناس ويضرب ضربا موجعا ولا يحلن رأسه ولا يحلن وجهه ويكتب بشا من يثبت عنده كتابا ونسخة نسخا رفعة عند النفاذ واليه في بنسب ما عني مع (ص) ثم في قوله تودون أدب النائب فأهل (ش) يعني أن شاهد الزور اذا عزمه القاضي كما مر ثم ناب وحسن توفيقه قبل تقبل شهادته بعد ذلك أولا تفصيل فمترد في حكاية طر بقتين ذكرهما ابن عبد السلام فقال الأولى ان كان ظاهر العدة التي حدثت به بالزور لم تقبل اتفاقا وان كان غير ظاهر فاقول الخ وطرفة ابن رشد بعكس ذلك وأما القاضي اذا عزل لم يفتحه لا يجوز توليته بعد ذلك ولو أمر بأعدا أهل زمانه ثم ان الامام اذا عزم رشاهد الزور بعد ان جاءه تابا فانه يجر على ذلك وهو أهل التاب وقد وضع الشيء في محله وقوله فأهل خبر ليند المحذوف لان جواب الشرط لا يكون الا جملة (ص) ومن أساء على نفسه أو ممت أو شاهد (ش) يعني أن القاضي يجب عليه أن يؤدب من أساء على من ذكر ثم ان وقعت الاساءة بين يديه من أحد انصحه على ألا يجر كتابا على أي فاعلم أو على الفتى أو الشهود كثفرون على وتسهون على لأدري أ كسب من فانه يعز لان وظيفة القاضي انصرم خلاص الاعراض كانه مرصد لخلاص الاموال ولا يحتاج كعبا ذكر كلبنة بل يستدلي على لتوقف مجلس الشرع والحق حينئذ لا يحل للقاضي تركه (ص) لا شهدت يبطل كعدمه كذبت (ش) يعني أن من قال للشاهد شهدت على يبطل فانه لا يزوره القاضي على ذلك كما اذا قال للخصم عند دعواه عليه شيء بيني وبين القاضي كذبت فما ادعت به على بخلاف قول الشاهد شهدت بزور فانه يعز لانه لا يزنم بالبطل أن تكون الشهادة زورا لان الباطل بالنسبة لا واقع لا بالنسبة له لم يقد شهد بشيء يعلم كدين مثلا وهو في نفس الامر قضاء وامر في ذلك بخلاف الزور وهو أن يشهد بما يعلم عدا (ص) وليس بين الخصمين وان سلبوا قافرا (ش) يعني أن القاضي يجب عليه أن يسوي بين الخصمين في الجلبوس والقيام

ومجلس حكمه والحكم بعلمه في هذه المسائل يستني من قولهم لا يحكم بعلمه الا في التعديل والتعريض بخلاف الامام فيحكم بعلمه قاله البدر (قوله مرصد) يقع المبرأى موقعا لخلاص الاعراض (قوله كذبت فما ادعت به على) بل لو قال كذبت فقط ويحمل على أن المراد ما ادعت به على وأما ان قال كذبت في شيء آخر غير ما ادعت عليه فانه يؤدب لانه اذا عزمه أي أو خالط أو ظلمني أو ظلمتني وأما ان قال فيؤدب ولم يكن كاذبا من انتماء مجلس الشرع لان له تعلقا بالخصومة بخلاف الاساءة (قوله بخلاف ما لو قال للشاهد الخ) قال ابن كنهان قال لخصمه شهدت على زور فاني عني ان شهد عليه يبطل فيعاقب وان قصد اذام الشهادة بكل بقدر حال الشاهد والشهود عليه انتهى وقبل قوله فبما ادعى ان اراد الاقرينة تكذبه (قوله لانه لا يزنم بالبطل الخ) كن يعلم انخص عند آخر حقا ثم ان المدين وقاه بغير علم الشاهد فاذا شهد بذلك فهي في نفس الامر باطلة الا انما يشهد الزور وهو أن يشهد بما يعلم عدا وان طابق الواقع وشاهد الباطل هو أن يشهد بما يعلم عدا ولم

بيان الواقع (قوله وما عني فواته) أي ومدى ما عني فواته في العبارة حذف لان التقديم بين المسافر وبين رب الطعام كشأن
استحق فضايل الفصول ويحذف ان آخر النظر فانه أدخل فيه أو طعام يسرع اليه التغير (قوله فاته بصار الى القرعة) أي اذا كان
يحصل للمسافر الضرر واستويا والاقدم الاشد ضررا (قوله أو امرئين) أي أو جاء مترئين معطوف على قوله استويا (قوله فينبغي
تقديم السابق بأحد الحقيقتين) ولومعه طول واعلم ان شارحنا فرض الحقيقتين في سابق الغير وأما المسافر فيقدم بحقيقتين ولو حصل طول
تثنيه في تقدير المصنف يقال نظر انما ذكر المأزى مستقدا بما في النوارد كذا كره ان عرفه (قوله لئلاسه) أي اللاتي ينجر من
الاعتدالات واللاتي ينحس من سماع كلامهن فيمكن أن يبعث لهن في منزلتهن (قوله عطف على قوله وقدم السابق) فيه شيء لانه
لا عطف فالاولى أن يقول تشبيه بقوله ثم السابق (قوله يقدم الاول فالاول) أي في الاجابة (قوله وكذلك المدرس يقدم الاول فالاول)
أي في القرائة (قوله والاقدم الا كذا فلا كذا) أي كصاحب العيال (١٥٣) فاته يقدم على غيره (قوله ويقدم في القرائة) فيه

نافله أي فضيلة وهذا مستأنف
ومنه المدرس على ما قاله بعض
الشيخ من أن الطلاب الذين
لا يابلية ينبغي أن يقدم عليه
غيره على هذا فلا يلتفت لعرف
ولا غيره في القرائة ولا في المدرس
هذا هو الظاهر دون ما تقدم من
ان القرائة كالعلمان يعمل بالعرف
والافلا كذا فالاول حذف قوله
والقراءة (قوله لحصول كثرة
المنافع أي ترجيح كثرة المنافع على
قلتها) وقوله وأمر مدع الخ لا يعرف
المصنف الدعوى وعرفها ان عرفه
بقوله قول هو بحيث توسل أوجب
فانقله حقوقها شرط كذا المصنف
بعضها وزاد غيره معتبرة متعلق
بها غرض صحيح لا يكذبها العادة
واحتوز بقوله معتبرة من شعور
دعوى القصة والشعيرة وبغرض
صحيح من دعوى أجرة على محرم
وبقوله لا يكذبها العادة من دعوى
دار يندثر تصرف فيها المنة
الطوبى والمسدق حاضر ساكت

والكلام وورع الصوت عليه حاولو كان أحدهما مسلما والاخر كافرا ويجعل نظره وفكره
لهم على حد سواء (ص) وقدم المسافر وما عني فواته ثم السابق قال وان بحقيقتين بلا طول ثم
أفرع (ش) يعني أنه اذا تعدا بعد القاضى المسافرون وغيرهم وتراجوا على التخدم فان
المسافر يقدم على غيره وجوابه بدلو كان غير سابق عليه ما لم يحصل للقيم ضرر برب تقديم
المسافر عليه فان حصل الضرر فاته بصار الى القرعة وكذلك يقدم الذى عني فواته اذا قدم
غيره عليه وبعبارة المسافر وما عني فواته مرتبة واحدة يقدم ما هو اشد ضررا فان استويا
أفرع ثم يقدم المسافر على غيره يقدم السابق في الزمان على المتأخر عنه قال المازرى من
عند نفسه ولو كان بحقيقتين اذا كان لا طول فيما كان لم يعلم السابق منهما بل استويا في السبقية
بان حضر معا وأمر تبين لان الاول منهما لم يعلم فاته بصار الى القرعة وصفتها ان تكسب
أسماؤها في قراع وتخطأ فنخرج اسمها يقدم على غيره ولا مفهوم لحقيقتين بل المصادر على عدم
الطول فان حصل طول فينبغي تقديم السابق بأحد الحقيقتين وتأخير حقه الاخر عليه كما أشار
اليه بعض (ص) وينبغي أن يفر دوقا أو بوالقائه (ش) يعني أنه ينبغي للقاضى أن يفر دوقا
أو بوالقائه كانت خصوصتين فيما بينهما أومع الرجال لانه أسألهم وقوله (كلفنى والمدرس)
عطف على قوله وقدم السابق يعني أن المتقى يقدم الاول فالاول وكذلك المدرس يقدم الاول
فالاول وأما الحمان والفران والمقرئ وسائر الصنائع كان لهم عرف عمل عليه والاقدم
الا كذا فلا كذا يقدم في القرائة من فيه نافله على غيره لمصطلح كثرة المنافع على قلتها
(ص) وأمر مدع مجرد قوله عن مصدق بالكلام والافلا طالب والاقرع (ش) ففعله تجرد الخ
صفة مدع وقوله عن مصدق أي غير يثبته أي ليس في قوله ما يصدقها الا اليقنة وهو الذى لم يتسلط
بهمودا وأصل أي غير يثبته لان اليقنة معهود وأصل لكن لا يشترط تجرد منها فغير يثبته بقيد
مدخل يعني أن القاضى بأمر الذى وهو الذى تجرد قوله عن يصدقها لان الكلام أى
بالدعوى فتقوله وأمر وجوبه بأي حجة ذلك فان ادعى كل منهما أنه المدعى ولم يعلم أىهما فان
الطالب يثبته أو برسول القاضى متلاعيل الشرع يقدم على غيره فان لم يعلم الطالب بينهما

(٢٠ - خرئى سابع) فان قيل في هذا تقدم التصديق على التصور اذ قوله بالكلام متعلق بأمر فالجواب لا ضرر في تقديم
التصديق على التصور اذ المتقدم على التصديق التصور لا التصور الذى يكون لاجل الغير فان قيل كونه مدعيا متوقفا على كلامه
وأمره بالكلام متوقفا على كونه مدعيا فإثم الدور فالجواب لا نسلم أن كونه مدعيا متوقفا على كلامه لا مكان علمه بتصديق خضعه
أنه المدعى أو بغير ذلك وقوله والافلا طالب أى وان لم تبين المدعى من غيره فالجواب وهو الطالب نفسه أو برسولة أو تأتما أو ورقة أو غير
ذلك مقدمه لانه لا يقر بانه ادعى على مدع وقوله والاقرع أى والابان ادعى كل أنهما طالب ولم يطلعا على تقدم أحدهما وبعبارة المدعى
من يقول كان أول يطلب ان سكت والمدعى عليه بالعكس كما في شرح الرسالة من أن المدعى عليه هو من يقول لم يكن أو ان سكت يطلب
(قوله قديم مثل الخ) ولا بد أن يرثى آخر وهو تصديق المدعى عليه فصار المعنى من تجرد قوله عن مصدق أي غير يثبته أو اعتراف
المدعى عليه

(قوله فبدي معلوم الخ) اعلم ان العلم يرجع الى تصور المدعي عليه فلا بد ان يكون مرفوعا في ذهن المدعي والمدعي عليه وذهن القاضي والحق راجع لحزم المدعي بانه ما لم يوافق في النزاع فهو من فروع التصديق فلا شطرا العلم لا يسع على عليه شئ ولا شطرا التحقيق لا يسع اثنان ان يعلما كذا وما شبهها (قوله ولابد كرسية) واما لزيد كرسية فيرى فيه ما جرى على كلام المازري من ان المدعي عليه امان يجب بالانكار والتفصيل (قوله حيث لم تكن دعوى اتهام) فيه ان دعوى الاتهام ترجع للظن او الشك فالتناسب ان يقول شئ هنا على قول وهناك على قول (١٥٤) (قوله ولكن جهلت قدره) واما لزيد قال في عنده شئ وامتنع من ذكر قدره

فلا تسمع حتى عند المازري وبقيت مسئلة فالتسليم عمل خلاف كهذه وهي ان يدعي جهل المدعي به ويدل على ذلك قرينة كشهادة بينة بان له حقلا لا يعلم قدره وفي هذه تقبل دعواه اتفاقا (قوله فان لم تقبل فلا يلزم باقراره) اي والظاهر ما لم يعلم القبول ما لم يعلم الصواب (قوله فهو الذي يقوله المازري) اي في القبول وقوله وان كان احج يحتمل ان الواو والعال فيكون جائزا بانه احج بدليل آخر غير ذلك ويحتمل ان تكون للباقية بان يكون الشارح متوردا هل احج بذلك ام لا فيميز قوله فان قلت الخ) اي انه في الاقرار يلزم بالتفسير حتى الفير بخلاف الدعوى فهي في حقه فلا يلزمه فهو قياس مع الفارق وحاصل الجواب ان الموجب للتفسير هو الاقرار مع اللزوم والموجب للصحة الاقرار به هو النطق به فهو الاصل فصح قياس المدعي على الاقرار وبهذا القول عليه الاول وقوله المصنف قال وكذا شئ مقابل لما تقدم من انه لا بد ان يكون معلوما (قوله بل قال اظن) وكذا اثنان بطريق الاولى (قوله ما لم يقول الظن) اعترضه بعض الشيوخ بان ما يأتي جازم في الفضا

فانه يصار الى الفرقة (ص) فبدي معلوم بحق (ش) يعني ان شرط الدعوى من المدعي المتوجه على المدعي عليه ان تكون بشئ معلوم بحق كاذبا قال في عليه ما تمن عن بيع مثلا فاحترز بالمعلوم بالوادعي عليه شئ مجهول كلي عليه شئ ولابد كرسية فانها لا تسمع وبالحق والوادعي عليه شئ مظنون او مشكوك فيه فانها لا تسمع وقوله بحق اي حيث لم تكن دعوى اتهام فلا يخالف ما يأتي في باب الشهادات في قوله واستحق به بيمين ان حق (ص) قال وكذا شئ (ش) يعني ان المازري قال من عنده شئ انه اذا قال في عليه شئ من قبته معاملته مثلا وانا لا تحق ذلك ولكن جهلت قدره فله يلزمه ان يجيب عن ذلك اما بالتفصيل واما بالانكار جهلة ان ذلك ولعل قول المازري هذا هو المذهب فقد قال الساطي عندي انه صواب وانه يلزم المدعي عليه جوابه باقرار او انكار قال ويستهأنهم فلو اقبل الاقرار بشئ وحينئذ امان ان يقولوا تقبل الدعوى بشئ ام لا لان لم تقبل فلا يلزم باقراره وان قبلت فهو الذي يقوله المازري وان كان احج يفرض ذلك فان قلت اقراره بشئ يلزم تفسيره فراجع للتفسير منه ومن غيره اذا قلنا ان الزامه بالتفسير فرع الزامه بالاقرار بشئ فتأمل اه (ص) والا لا تسمع كائن (ش) يعني انه اذا اذيع المدعي بشئ معلوم بحق بل قال اظن ان في عليه حقا فله هذه الدعوى لا تسمع ما لم يقول الظن كباقي في قوله واعتمد البات على ظن قوي كخطا به (ص) وكفاه بعثرة ورجع وحل على الصحيح والافلية الحما كمن السبب (ش) تقدم انه قال فبدي معلوم بحق واشاره الى انه لا بد في معاد الدعوى من تبين السبب وبقيته ان يقول في عليه ما تمن سلف او من بيع او من نكاح وما شابه ذلك ولا يلزمه ان يقول شراءه موصيا او نكاحا محصيا بل هو محمول على الصحيح حتى تبين خلافه فان لم يتبين المدعي عليه السؤال المدعي عن السبب الذي ترسب الحق به فان الحما كمن يقوم مقامه في ذلك واما عليه واما المدعي عن ذلك السبب اذ لم يفي الاصل ما لم لا يلزمه بسببه حتى فان قال الطالب لا اعلم السبب او لا يتبين له يطلب المدعي عليه بالجواب فان قيل نسيت السبب قبل منه كباقي ولا مفهوم للسبب بل يقال عن المحاول والتأجيل والقبض وعدمه فاستغنى المؤلف عن ان يقول ولا يمين ذكر السبب لاستخدام قوله وكفاهت الخ انه اذ اذيع البيع والتزويج كل منهما مسبب فقوله والاي فان لم يتبين المدعي عليه السؤال المدعي عن السبب فان الحما كمن يسهل فان تنبه فهو الذي يقال كباقي ولدى عليه السؤال عن السبب ومثل غشال الخ لثقة الشافعي في الثاني فلا بد عنده ان يقول عقده بصدق وولي وشاهدين ولا يلزمه انتفاء الواضع (ص) ثم مدعي عليه ترجع قوله بجمود او اصل بجوابه (ش) اي ثم عدان يفرغ المدعي من دعواه وما يطلب منه من تبين السبب وغيره بامر القاضي المدعي عليه بالجواب عن دعوى المدعي باقرار او انكار ولا يتوقف على

ومعتمد على ما يحصل الظن كخطا به وما هنا فهو مصرح بالظن فلا تسمع دعواه ولو قوي شاع له ان يدعي طلب الاتهام لا تقبل والمعتد بولاه (قوله بل هو محمول الخ) اي لان الاصل في عقود المالكين الصحة (قوله فان لم يتبين الخ) اي فلان ما تبين الموضوعين او قال انه من شئ على قولين فتبين ما هنا لا تطبق وفيما سألني اشهب (اقول) وكلام صاحب الامام يقدم على غيره (قوله ومثل بمثلين) اي اني بالنال الثاني مع الاول (قوله ثم مدعي عليه) تقدم ان المدعي من مجرد قوله عن مصدق وان شئت قلت المدعي من ادعي خلاف الظاهر واما المدعي عليه فهو من ادعي الظاهر

(قوله بجهود شرعي) هذا خلاف ما قاله ابن فرحون فله قال اليهود والجارى من الناس والاصل الحلال المستحب (قوله يعني أن الشرع يقضي بتدبيره) أي عهدي الشرع تصديق ذي الامانة وعلى كلام شارحنا يصير قول المستنفا وأصل الحاجة به باعتبار ما قبله وذلك لانه عهدي الشرع ان الاصل في الناس الحرية الا ترى الى ما في شرح عب حيث قال لانهم ادى الحرية الاصل في الناس شرعا وانما طار لهم الرق من جهة السي (قوله الآن ثبت عليه الحوز) أي حوز الملأ هذا معناه قطعنا كما بقيد النقل وقوله فيستحب فتكون دعوى الحرية نافية عن الاصل ولا تنفع الايمنة لكونه مديها فان قلت الاصل الملامع من ادى الفقر لاخذ الزكاة يصدق الا لربية مع أنه مدع خلاف الاصل قلت الملامع هو (١٥٥) الاصل وانما هو الغالب كما بين هناك ولكن ذكرنا

ان المدين اذا ادعى العسر أثبتته يستمع أنه متمسك بالاصل ويجب بان الاصل ترك هنا وصار المنظور اليه هو الغالب كذا في الشراح (قوله وهو المشهور) ومقابل ما لا ين الموازن ان الخلطة لا تثبت الا بشاهد وعين (قوله وتكون الخلطة بدس) أي معتبر بعين غن سبيع لاجل أحوال أو قرض ولو مرة واحدة أي شاهدة في أن بينهما خلطة بكذا ولا يعرفون قطعه ولا قدره فلذا يمكن الشهادة بالخلطة شهادة بأصل الحق (قوله أو تكرر بيع بالتقدي) مراده التقدي لاجل وليس المراد القبول (قوله وهو الذي عليه عمل أهل الشام) لاجني أن هذا هو المول عليه (قوله ليكون أظهر في المصاد) أي لامترب عليه أي لان المعنى فان نفي المدي اليينة وطلب من المدي عليه العين فانما توجه عليه العين ان خلطه بدين (قوله ولا يحتاج الى اثبات الخلطة) لانه لما نصب نفسه للصنعة كذلك في معنى الخلطة (قوله ثم المهتم نفسه) أي اتهمه الناس بان يشيرون اليه بالعدم اذا ادعى

طلب المدي لذلك بخلاف العين وعرف المؤلف المدي عليه بأنه الذي ترجع قوله بجهود شرعي أو أصل ولهذا كان قول مدي رد الوديعة مقبولا لانه ترجع بجهود شرعي يعني أن الشرع يقضي بتدبيره لانه من حيث أخذها بغير اشد ولا من ادى الحرية القول قوله اذا الاصل في الناس الحرية وانما طار لهم الرق من جهة السي بشرط الكفر والاصل عدم السي الا لهم الا ان ثبت عليه الحوز فيستحب وكان مدي عدوم الوديعة وعدم الحرية غير مقبول لانه ير بدال نقل عن الاصل من غير دليل بمدة فكان هو المدي والاول هو المدي عليه (ص) ان خلطه بدين أو تكرر بيع وان شهادة امرأه لا يثبت جرحه (ش) يعني أن من ادى على شخص فانكر أو ارا المدي تخلفه فلا يلزمه عين حتى يثبت المدي ان هناك خلطة منه وبينه ولو بشهادة امرأه لأن الله والقسم ومن الخلطة الطخ وهو يثبت بشهادة الواحد ولو أتي وهو المشهور وتكون الخلطة بدين ولو مرة واحدة من سلف أو غيره أو تكرر بيع بالتقدي ولا تثبت بشهادة اليينة التي جرحها المدي عليه لعدد أو وقوعها التي تشهد للمدي بالحق الذي ادعى به فليس للمدي أن يكتفي بها عن يينة الخلطة ولا تستلزم تلك اليينة المجرحة منزلة المرأه تقوله ان خلطه الخ شرط فيها فهم من الكلام وهو انه اذا امر بالجوابة فان جاب بالافراق واضح وان أجاب بالنكار فان أقام المدي اليينة أخذت خموان لم يتم اليينة توجهت عليه العين بشرط اثبات الخلطة فهي شرط في وجهه العين المقهور من السياق ضمنا فانفع الاعتراض عليه بأنه ظاهر في أنها شرط في الجواب وما قاله أحد وكون الخلطة شرط في وجهه العين هو المشهور وعليه ما لا وعامة أصحابه وعليه معنى في الرسالة والى لان نافع أنها لا تشرط ونهال في المبسوط وهو الذي عليه عمل القضاة عصر ابن عرفة وعليه عمل القضاة عندنا اه وهو الذي عليه عمل أهل الشام الى الآن ثم ان من حقه أن يؤخر قوله ان خلطه بدين عند قوله فان نفاها واستضعفه ليكون أظهر في المراد (ص) الا الصانع والمهتم والضيف وفي معنى والوديعة على أهلها والمسافر على رفقة ودعوى مريض أو بائع على حاضر المزايدة (ش) هذه المسائل مستقتنة من ثبوت الخلطة فتوجهه العين فيهما عن غير اثباتها منها الصانع اذا ادعى عليه شخص شيء مما له فيه صنعة فان العين توجهه ولا يحتاج الى اثبات خلطة بينه وبين من ادى عليه لانه نصب نفسه ومنها المهتم في نفسه اذا ادعى عليه شخص بصفة وقوعها فان العين توجهه عليه ولا يحتاج الى اثبات خلطة ومنها الضيف أي القربى ضاف أم لا يثبت هو المدي أو مدي عليه فلا يحتاج الى اثبات خلطة بين المتفاعلين ومنها الدعوى في شيء معين

انسان بالسرقة عليه فله يحلف أو ما لو ادعى عليه المدي بالسرقة ولم يكن متها عند الناس فله لا توجهه عليه العين وفي شرح ما مضاه المراد بالمتهم من اتهمه المدي وان لم يكن متها عند الناس فتوجهه عليه العين واخصل ان في المسئلة تقرير بقررهما اللغتي في علمين أي في عام قرر بهذا وفي عام قرر بالتأني والاقرب لظاهر النقل عن أصح ما حل مستبعد هو المول عليه قوله أي القربى ضاف (ضاف) أي ضافه وأنى لذلك ثم ادعى أنه ضافه شيء أو أنه لم يضاف له أي لم يأت بترك بأن كنت معه في المسجد فادعى عليه فتوجهه عليه العين (قوله يحتمل هو المدي أو مدي عليه) للوافق لنقل اتمدع أي ان القربى اذا نزل بالمدينة وادعى على رجل منها أنه استودعه مثلا كإمالة ابن غازي نجا الواو (قوله في شيء معين) أي كسب بيد انسان

(قوله وأن يكون الحال اقتضى الإبداع) أي لكسفر أو مرض وإن لم يكن مخوفاً (قوله ومنها دعوى المسافر) أي المريض خلافاً لمن أطلقه ولا يشترط أن يكون مخوفاً بخلاف ما بعده فإلا يمتنع من تقبيله بالخوف (قوله بدعى في مرض موته) ولا بد أن يكون مخوفاً كما قلنا ومثله ورثته (قوله ومنها رجل عرض سلطه في السوق) ظاهره أنه إذا كان في غرسه ولا يخالقان ولا يمتنع وهو خلاف ما مر عن السامع من أن القول المنكره يمين في غير حاجة ليمين غيره وقد تقدم ذكره على وجهه أنه المعلن عليه غير أن عجم جعل ما هنا تقبيداً لما في السامع فلغيره (قوله وأودى الرجل (١٥٦) على البائع) أي فلامعهم يقول المصنف أو بائع الخ والمحال أن تظاهر المصنف

والمرايد الباعين الذي لم تلم عليه لالحاضر المشاهد ومنها دعوى الوديعه بشرط أن يكون المدعى مثله ذلك الوديعه وأن يكون المدعى عليه مودع عنده مثل ذلك الوديعه وأن يكون الحال اقتضى الإبداع فتوجه اليمين على المدعى عليه من غير إثبات خلطه ومنها دعوى المسافر على بعض رفقته أنه أودعه مالا أو أنه أنفق مالا في حال سفره فإن اليمين توجه ولا يحتاج فيها إلى إثبات خلطه لأنه قد يمرض ما وجب دفع ماله لبعض رفقته ومنها المرض بدعى في مرض موته على آخر يدعي فإن اليمين توجه على المدعى عليه ولا يحتاج إلى إثبات خلطه ومثله ورثته ومنها رجل عرض سلطه في السوق البيوع فادعى البائع على رجل عن حاضر الزايدة أنه اشترها بكذا وأنكر الرجل الشراء وأودى الرجل على البائع أنه اشترها به بكذا وأنكر البائع البيوع فتوجه اليمين على المسكر منها ما وإن ثبت خلطه وصرح المؤلف بلفظه دعوى في قوله ودعوى مريض مثلاً بتوهم عند حلفها أنه مدعى عليه (ص) فإن أقره الأ شاهد عليه ولما تم تنبيهه عليه (ش) أي فإن أقر المدعى عليه بالحق فلا مدعى إلا الشاهد عليه بما أقر بمقتضى أن ينكر أقراره فإن لم ينسبه المدعى إلا الشاهد على ذلك فإن الحلف كمنه عليه لأن التنبيه على ذلك من شأن الحكماء لما فيه من تقليل الخصام وقطع النزاع والضمير في عليه عائد على الشاهد حيث غفل الشهود والخائضون أن يضاعف الشهادة على الأقرار (ص) وإن أنكرك قال ألق بينة فإن نفاها واستخلفه فلا ينسب إلا للعدو كسب (ش) يعني أن المدعى عليه إذا أجاب بالانكار فإن القاضي يقول للمدعى ألق بينة قال نعم فانه بأمره بإحضارها ويسمعها ويدعى عليه فيها فإن أقر بدفع فلا كلام وصارت كالمدوم وإن لم يأت بدفع حكم عليه وإن نفاها وقال لا بينة لي وأسقط حقه من البيعة وحلف خصمه فانه لا يقبل منه بعد ذلك بينة إلا للعدو كسبها حين حلف خصمه ولا بد من عينه على دعوى النسيان ومثل النسيان عدم تقدم العلم أو التلذذ بالبيعة ثم نكرها أو أعلم بماله القيام بها حينئذ بعد عينه كحرفي النسيان فلا حلف القاضي من توجهت عليه اليمين بغير إذن خصمه فإن هذه اليمين لا تافدها فيها وللصمم أن يعيدها ثانية كما يفيد الأمان باليمين الله على الطلب فقوله واستخلفه أي وحلف ولزمت المدعى عليه على المدعى عدم قبيله بالبيعة التي نسبها وما أشبهها فانه يعمل بالشرط كافي الحلف **تنبيه** والقاضي أن يضع البيعة قبل التصومعة على مذهب ابن القاسم خلافاً للبعد الملك فإحضار الخصم قرأ عليه الشهادتين فيها اسمه اليهود وأنسبهم وما كنتم فإن كان عندك في شهادتهم مدفع أو في عدمه مخرج كافه آياته والارزاع القضاء وإن سأل أنه لا يعيد عليه البيعة حتى يشهدوا بغيره فليس بذلك (ص)

أن البائع مدع وعليه أن يقر وفي الموافقات أراح أن البائع مدعى عليه وذكر نت الأمرين وتبعه شارحنا وفي المبطل غير هذا ونصه الرجل يحضر الزايدة يقول البائع بعين بكذا ويقول المشتري بل بكذا انتهى ولا يخفى أنه على كلامه مرجع للاختلاف في قدر الثمن وقد تقدم في المصنف مطلقاً (قوله ولما تم تنبيهه عليه) أي لما فيه من تقليل الخصام فليس من تلقين الخصم العبرة بظاهره أن الحلف كمنه في ذلك ومقتضى التوارد طلبه (أقول) وهو الذي يفيد التعطيل المذكور وهو وجوب أودى وهو الظاهر (قوله فلا بينة الخ) أي وأما بينة المدعى عليه فإنها تفصيل له القيام بها كما أثار المدعى عليه اليمين على المدعى خلف وأخذ الحق فإن للمدعى عليه أن يقوم بعد ذلك بينة تشهد بالقضاء والفرق بينهما أن المدعى عليه لا يمتنع معه ولا اختلاف كما ذكره القيني (قوله ولا بد من عينه) أي ما لا يشترط عدم اليمين في هذه والتي بعدها (قوله ومثل النسيان عدم تقدم العلم الخ) وكذا إذا نكر أنها لا تشهد وأنها ماتت (قوله

ولقاضي أن يسمع البيعة) أي ولا يحكم على الخصم إلا بعد حضوره هذا في الحاضر والغائب غيبة قريبة كالبروم والبرمين وأما لو كان غائباً غيبة متوسطة أو بعيدة فله يحكم عليه وهو غائب فلا أقدم فهو على بيعة (قوله وأنسبهم وما كنتم) أي التي يمتنعون بها (فروع) الأولى فلا قول يدعى غائبه فاحلف في فلا أقدمت أقوم بها كانه تخليفه ويقوم به بعد ذلك فالعلم ببعدها وسكت وحلفه كانه القيام بها أيضاً قاله السدري ابن بونس قال وتظاهره بخلاف الثاني لا يلزم من أقام بينة أن يحلف على صحتها الثالث لا يلزم المدعى أن يذبح جميع العداوى على شخص بل أنه يقتصر على بعضها وترك بعضها لآخر الرابع لو تعددت العداوى كفي فيها يمين واحدة ناصر وظاهره ولو تعدد المدعون وانظر التلوي الصريح في ذلك (قوله لزمه القضاء) أي لم

الثاني أن يحكم بالشهادة فالحكم انما يكون بعد حضور الخصم لافي غيبته (قوله أو وجدنا) قال في ذلك في كلام المؤلف حلف الفعل الماضي على المصدر وهو ليس بقوم وما يقال انه معطوف عليه بحسب المعنى أى كتمان أو وجود فان قد بحث فيه بأنه لو كان كذلك لصح حلف الفعل الماضي على المصدر حيث روى المعنى دائما انتهى (قوله في حيال) أى فلا ينة الالغز والالوجودتان ومن المعلوم انه في مثله وجود الثاني لا يتوقف بينه بل بين شاهد واحد (قوله عن من لا يرى الشاهد واليمين مطلقا) أى في الاموال وغيرها وهو مذهب أبي حنيفة وقوله أو في دعوى أى عندما (قوله ثم وجدنا) أى كان نسبه وحلف على ذلك أو كان بعيد الغيبة وكلامه هنا قوله لا يفتى بان حلف المطلوب ثم أتى بأخر فلا ضم إلخ لانه في دعوى شئ ثبت بشاهد وعين عند من يراهما (قوله وظاهره ولو حكم الحاكم برد شهادة الاول لانفراده) أى لانه انما حكم الحاكم لانفراده فقد انفراد وجود الثاني مع ذلك (قوله وفي كلام ت ت نظرا) أى فت جعل كلام المؤلف فبين ادعى عن من يرى الشاهد واليمين وأظم شاهد اولم يحلف مع شاهده ولم يحلف المطلوب ايضا رد شهادة الشاهد ثم وجدنا ما قاله بضمه الاول وانما كان فيه نظر لان فرض المسئلة أنه وجد الثاني بعد تحليف المطلوب ايضا رد شهادة الاول كما ظهر ظاهر كلام المؤلف وبإضافته مكر مع (١٥٧) مفهوما ما في باب الشهادات من قوله

أو وجدنا (ش) هو في جزاء الاستثناء فيقيد ان وجوده بعدما استصفه وحلف ومن قوله أو وجدنا بما يستفاد أن الحلف رد شهادة الاول وحيث قد صورته المسئلة أقام شاهدًا عند من لا يرى الشاهد واليمين مطلقا وفي دعوى لا تثبت إلا بعدلين وحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ثم وجدنا شاهدًا آخر فله أن يقبضه للاول ويعمل بشهادته كما ظهر ولو حكم الحاكم برد شهادة الاول لانفراده في كلام ت ت نظر انظر وجهه في شرحنا الكبير (ص) أو مع عين لم ير الاول (ش) المعطوف على نسيان محذوف مع حذف ثلاث مضافات بعده والتقدير أو عدم قبول شهادة شاهد مع عين لم ير الاول وأشار به الى عدم قبول الحاكم شهادة الشاهد لان مذهبه ذلك لا يغير ذلك وصورة ذلك أن من أقام شاهدا فمما يقضى فيه بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك أصلا لم يقبله واستحلف المطلوب أى طلب المقيم عليه وحلف ثم أراد أن يقسم ذلك الشاهد عند الحاكم الذي لم يقبله حيث تغير اجتهاده أو عند غيره من يرى الشاهد واليمين ويحلف معه فان ذلك وأما أن كان مذهبه يرى الشاهد واليمين تارة ولأراء أخرى كالمالكى وكانت الدعوى في الأول أو نفسه فله أن يقبضه للاول اذا كان حين تحليف المطلوب ناسيا له أو كان بعد الغيبة كما هو في البيهقي (ص) وله يمينه أنه لم يحلفه أولا قال وكذا أنه لم يقسم شهوده (ش) يعنى أنه اذا ادعى على شخص بحق فقال المدعى عليه للذى أنت حلفتني على ذلك قبل وكذب المدعى في ذلك للمدعى عليه تخليفه أنه ما حلفه قبل تاريخه فان حلف أنه ان يحلف المدعى عليه ولدى أن يرد اليمين على المدعى عليه أنه قد استخلفه على هذه الدعوى ثم لا يحلف مرة أخرى وكذلك للذى عليه أن يحلف المدعى بعد

أو وجدنا (ش) هو في جزاء الاستثناء فيقيد ان وجوده بعدما استصفه وحلف ومن قوله أو وجدنا بما يستفاد أن الحلف رد شهادة الاول وحيث قد صورته المسئلة أقام شاهدًا عند من لا يرى الشاهد واليمين مطلقا وفي دعوى لا تثبت إلا بعدلين وحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ثم وجدنا شاهدًا آخر فله أن يقبضه للاول ويعمل بشهادته كما ظهر ولو حكم الحاكم برد شهادة الاول لانفراده في كلام ت ت نظر انظر وجهه في شرحنا الكبير (ص) أو مع عين لم ير الاول (ش) المعطوف على نسيان محذوف مع حذف ثلاث مضافات بعده والتقدير أو عدم قبول شهادة شاهد مع عين لم ير الاول وأشار به الى عدم قبول الحاكم شهادة الشاهد لان مذهبه ذلك لا يغير ذلك وصورة ذلك أن من أقام شاهدا فمما يقضى فيه بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك أصلا لم يقبله واستحلف المطلوب أى طلب المقيم عليه وحلف ثم أراد أن يقسم ذلك الشاهد عند الحاكم الذي لم يقبله حيث تغير اجتهاده أو عند غيره من يرى الشاهد واليمين ويحلف معه فان ذلك وأما أن كان مذهبه يرى الشاهد واليمين تارة ولأراء أخرى كالمالكى وكانت الدعوى في الأول أو نفسه فله أن يقبضه للاول اذا كان حين تحليف المطلوب ناسيا له أو كان بعد الغيبة كما هو في البيهقي (ص) وله يمينه أنه لم يحلفه أولا قال وكذا أنه لم يقسم شهوده (ش) يعنى أنه اذا ادعى على شخص بحق فقال المدعى عليه للذى أنت حلفتني على ذلك قبل وكذب المدعى في ذلك للمدعى عليه تخليفه أنه ما حلفه قبل تاريخه فان حلف أنه ان يحلف المدعى عليه ولدى أن يرد اليمين على المدعى عليه أنه قد استخلفه على هذه الدعوى ثم لا يحلف مرة أخرى وكذلك للذى عليه أن يحلف المدعى بعد

يرفع الشاهد ويحلف معه عندما حكم مالى يرى ذلك اذ لم يحكم الحاكم الاول برد شهادة الشاهد بل أعرض لان اعتراض الحاكم ليس حكما وان كان ظاهر عبارة التارخ حيث قال فليشبهه خلافة لأنه لا تصدق ولو حكم الحاكم الاول بالرد فان حكم بالرد فليس الخصم أن يرفع الحاكم مالى لان حكم الحاكم برفع الخلاف كذا أقامه الاتفاق لا يفتى أن تقر بقول المصنف أو مع عين لم ير الاول ما اذا تعبراجتهاد القاضي بالشاهد واليمين فالحكم بنسبوعه كلام المؤلف انلوا أراد ذلك فقال أو مع عين لم ير أولا وقال بقرا الاول بالنسب إلى لم ير الزمان الاول وفيه من التكلف ما لا يفتى فلاناسب الاقتصار على الصورة الثانية وهي ما اذا كان الاول لا يحكم بشاهد وعين ثم لآخر يرى الشاهد واليمين كان له ذلك وليس حكم الثاني فضلا لحكم الاول يريد لان الاول من باب التردد كذا أقامه يحيى ت وتامل في الكلام (قوله فانه انما يقبضه للاول اذا كان إلخ) وهذا هو المعنى الذى شرح به شارحا قول المصنف أو وجدنا بما كما نثرنا به ولكنه كان قد أخذ بالبعد المتقدم وهو ما أشرنا به بقولنا أى كان نسبه وحلف على ذلك أو كان بعد الغيبة (قوله أو) لوسطا أولا ولكن أخصر وانما وصفها بالاولية باعتبار طلبها منه (قوله وكذا أنه عالم) أى وكذا اذا ادعى أنه عالم قوله حلف أى فان نكل حلف المدعى عليه أنه قد حلفه وسقط الحق وان نكل لزمه اليمين التوجهة أولا وله ردعا على الذى (قوله فان حلف إلخ) فان أقام الشهود عليه على قسمهم شاهدا فبني أن يحلف معه ويطلب شهادتهم عليه ذكر الشيخ أحمد

(قوله كاختار المازري) أورد عليه بأن المازري ليس له اختيار في هذا فاعلم اختار في الأولى وهي قوة وبهينة أم لم يحلفه أولا وكان الاتفاق أن يأتي بصيغة الاسم لأنه اختار من الخلاف لأن عند نفسه (قوله وأعذاره) والاعذار سؤال الحاكم توجه عليه المحكم ببينة هل عند ما يحرج هذه البينة أم لا والهمزة في أعذر للمحلف مثل شي الذي قد شاكته أي أذات شكاته وأجمعت الكتاب أي أزلت بهيمة أي قطع عذره أي لم يبق له عذرا أي قطع حجته وليس المراد أن ثبت عذره (قوله بأبقت لك هذه) الباء للتصوير أي أو يقول له ألك مطعن أو فادع أو مدعي أو مقال (قوله من مدعى أو مدعى عليه) والاعذار للذي عليه في البينة الشاهد عليه وللدعي فمن يحرج بينة فعليه أن يحلف المطعن في المطعن أو بينة غيره (قوله فتقدم شاهدته) المتبادر من الشارح تقدم من النفوذ (قوله فنقض الحكم فله الجزر يرى في وقافته) (١٥٨) وهذا القول هو الراجح والمعلوم عليه والاعذار حتى لله تعالى ثم إن الاعذار

لغير معين كالفرقاه والمساكين كالأحبس عقارا على الفقر أو مدعى شخص من ورثة الواقف أو على أنه يجوز عنه إلى أن مات أو أنه شرط النظر لنفسه مثلا أو أهم بينة بذلك فهل يعذر للفرقاه في هؤلاء الشهود أولا وهو الظاهر بل عن مختصر المتطعي أنه لا يعذر لهم ولكن لا بد من عين المدعي مع بينة وإذا شهد الجميع الكثير هل حكمهم حكم الشهود فنقض على الاعذار أو يجزى مجزى التواتر المحصل فلهذا فلا اعذار ولا هذا بل جماعة من القرويين والاندلسيين كان رشدا وإن عات (قوله لم ينقض الحكم) ولا عبرة بدعواه عدم الاعذار لأن الأصل المحصل الصحة وقوله قاله الأخوان أي مطرف وإن الماسكين وهذا القول أظهر القولين لما قلنا وقد يشعر به تقدمه (قوله توجيهه متددى الاعذار) اثنين فأكثر (قوله أن كان المحكوم عليه غائبا) ويقولان له قد سمع القاضي شهادة فلان وفلان عليك وهما عليك من يحرجهما أم لا ومراعاة غائبا غيبة قريبة وأما التوسطه أو البينة

أقامته البينة أنه ما يعلم فسقط شهوده كاختار المازري فإن حلف في الأمر بحاله وإن نكل ردت العين على المدعي عليه فإن حلف سقط الحق وكلام المؤلف في تصوير المدعى لافي كسبة العين لأن كسبته أن يحلف بالله الذي لا اله إلا هو أنه لا يعلم فسقط شهوده والضمير في قوله وبه عات على المطلوب أي الذي عليه تحليف المدعي أنه لم يحلفه أولا الخ (ص) وأعذاره بأبقت لك هذه ونذب توجيهه متددى (ش) هذا مطوف على مقدم قسم قوله فإنها أي أي أن قال من أمره بأحضاها وسعها وأعذر بأبقت لك حجة ويجوز أن يكون سنانها أي وأعذر إن أراد أن توجه الحكم إليه من مدعى أو مدعى عليه فإن لم يأت بمطعن في البينة نفذ ما شهدت به والا فتمرد لا يثبت ما يدعيه وعمل بمقتضاه كما في والاعذار واجب فإن حكم غيره بنقض الحكم فله الجزر يرى في وقافته وقال غيره بستانفة الاعذار فإن أبدى مطعن انقض والا فلا ولو ادعى المحكوم عليه عدم الاعذار لم ينقض الحكم فله الأخوان وقال غيره بما يستأنف الاعذار فإن أبدى مطعن انقض والا فلا ويندب توجهه متددى في الاعذار إن كان المحكوم عليه غائبا أو سمع القاضي البينة في غيبته (ص) إلا الشاهد بما في المجلس وموجبه ومن كى السر والمبرز تغير عدل أو ممن يخشى منه (ش) هذه مسائل خمس مستثناة مما يجب فيه الاعذار منها إذا أقر الخصم في مجلس القاضي بحق خصمه بمحضرة الشهود فانه ينقض عليه ما قرأه ولا يعذر له في الشهود الذين جمعوا إقراره في مجلس القاضي لمشاركة القاضي البينة في العلم فلا عذر في ذلك لأن اعذارا في نفسه وهو لا يصدر في نفسه ويستفاد من كلام الخطباء أن من لا اعذار فيه لا يلزم القاضي تهمة فانه قال مسئلة وكذلك الشاهدان المرحومان لحضو الراعي لا يحتاج إلى تسميته لأنه لا اعذار فسماع على المشهور من القولين إلا أن القاضي أقامه مقام نفسه ومنها من كى السر وهو من يخبر القاضي في السر بحال الشهود من عدالة أو روح لا يعذر فيه ولو سأل الطالب المقسم للبينة عن برحها لم يلتفت إليه وكذلك لو سأل المطلوب عن ترك بينة الطالب فانه لا يلتفت إليه لأنه لا يقسم فلك إلا من يتق به فهو قائم مقام القاضي فلا يصدر في نفسه فز كى كسر الكاف ويحتمل أن يكون بفتح الكاف والمراد هو الشاهد أو قصر الساطع على الأول وهو أولى لأنه يفتداه لا يعذر فمن ترك كمال السر كالمذكور أيضا وأما قرأه بالفتح فيفيد أن من ترك كماله كى السر لا يعذر فيه ولا يشبهه أن من ترك غيره السر لا يعذره وجعل الزناني المترك شاملا لمن يتخبر بالجرح

فلا اعذار بل هو على حجة إذا قدم (قوله إلا الشاهد بما في المجلس) إن مرزوق وصواب العبارة بما في علمه ولو لم يكن في المجلس إخراج (قوله لحضو الراعي) أي مثلا أي وأجلازة لأنه لا وجه الأمن بعلم عدالته بخلاف الشهود الذين يحضرهم المدعي غير الملازمين فلا بد من الاعذار منهم (قوله لا يحتاج إلى تسميتهما) أي المدعى (قوله بحال الشهود) أي الملازمين له على ما تقدم (قوله لا يعذره) أي وهو المراد بالترك كى كسر الكاف (قوله لا لا يقسم فلك) أي الترتيب كى كسر (قوله ولا يفيد أن من ترك غيره وهو المراد كى كسر الكاف والحاصل أن قرأ الفتح لا يفيد عدم الاعذار في المترك بالفتح فقط ولا يلزم عدم الاعذار في المترك كى كسر بخلاف قراءة الكسر فانه تسمية الأخرين بطريق الزمرد بعد هذا كله فأقول في كلامه نظير بل يفيد أن عدالة من كى السر كى كسر فانه يعلم القاضي فهي قوة وعدالة المترك بالفتح ليست ثبوتية بل القاضي بل يعلم من كى كسر القاضي فهي ضعيفة فلما كان لا يعذر إليه في الضعيف حاول أن لا يعذر إليه في القوى

(قوله اخراج القلظ عن موضوعه) أي لأن الموضوع في التز كنه كنف يشمل الضرر فالأولى أن يقال إنه بطريق القصاص عليه لأن مدلول القلظ (قوله ومثلها القراة) والحاصل أن الاعتذار بالعداوة والقراة تأسر على سبيل المعزاة أما ما قبله فلا يعد فيه لأعداوة ولا قراة ولا غيرها (قوله لا يعدر إليه فبين شهد عليه) أي بحق وكذا بينه شهدت بغير محبة شهدت له لا يعدر فيها (قوله لا يسمى له فيها) أي حيث لا يسمى فلا ينبغي للقاضي أن يميل له حق في تفتش حال الشهود وبالكيفية بل ستر منزلة المشو ودعله في السؤال لهم ولو قيل بتقليف الشهود له مع بينته كما تقدم في الدعوى على صغير وغائب كان حسنا (قوله وأنظر الخ) لا فرق بين العقاد والحيوان وغيرهما وقوله باجتهاده أي من غير تحديد أي أن ذلك موكل باجتهاد الحاكم وليس بمحدد وازمن معن وبمحال الأنظار ما بين يده فحكمكم عليه من الآن (قوله سواء كان مدعيا) أي بأن أتى المدعي عليه بينته تشهد بغير محبة المدعي يقول المدعي أن في حجة فأقول في وقوله أودعي عليه أي بأن أراد الضرر مح في بينة المدعي (١٥٩) (قوله فان القاضي يحكم عليه) أي بما قال خصمه

ت (قوله فان قال بينة بعيدة كالعراق) أي قال المدعي عليه بينة بالعراق تشهد بغير محبة المدعي (قوله فعلى الحاكم يحجوه) أن لم تفتش عليه منه كما مر (قوله أي عن المخرج) ظاهرا لا مخرج السر فلا يحجب عنه (قوله ويجهز) التجهيز وهو الحكم بعدم قبول بينته به دماها له للجنة التي ادعاها لا الحكم بعد بينة القدر فانه لا يمنع من قبول بينته بعد ذلك قال محشي: التجهيز هو الحكم على المخرج فليس هو بشئ زائد على الحكم فلا يشترط التلقظ بالتجهيز وأما مكتب التجهيز حسن ماله فأكذا الحكم لأن عدم صماع الحجة يتوقف عليه وكذا النقل في ذلك ثم قال فقد ظهر أنه أن مجرد الحكم هو التجهيز ثم قال إذا تم هذا فقول المصنف أن في دم الخ لا يأتي على مدح عليه من قوله الأعداء كسيان الخ وقول ما في به بعد

أخراج القلظ عن موضوعه ومنها أن الشاهد المبرز في العداة أي لفاقي أقر أنه لا يعدر فيه بغير العداوة وبعذر فيه فياوملها القراة ومنها أن المحكوم عليه إذا كان يفتش منه على من شهد عليه فانه لا يعدر إليه فبين شهد عليه فتقوله ومن يفتش منه أي وشاهد من يفتش منه وعبارة أي والشاهد على من يفتش منه لا يسمى له (ص) وأنظر ملها باجتهاده ثم حكم كنهيا (ش) يعني أن المحكوم عليه سواء كان مدعيا أو مدعي عليه إذا قال في حجة فان القاضي ينظر ملها أي لأجل الاتيان بها باجتهاده ثم يحكم عليه بعد ذلك كما إذا قال لأحجة لي ونفها فان القاضي يحكم عليه من غير ملها فان قال في بينة بعيدة كالعراق فانه يحكم عليه ويكون باقيا على حجة إذا قدمت بينته وبقية عند هذا القاضي أو غيره فالضير في لها الحجة المتقدم ذكرها (ص) ولجعب عن المخرج (ش) يعني أن المدعي إذا قام بينته شهدت له بحق على شخص فأقام المدعي عليه بينة شهدت بغير محبة المدعي فإذا زال المدعي عن برح بينته فعلى الحاكم أن يجهز عن برح بينته وبوجه الاعتذار به لانه قد يكون بين المخرج والمدعي عداوة أو بينه وبين الشهود عليه قراة وهذا إذا كان الضرر مح بينة فان لم يكن بينته وتاما القاضي علمن الشاهد شيأ برشده فان لا يلزم القاضي الجواب بما قاله ابن عبد السلام وفي كلام المؤلف حذف أي ولجعب الحاكم السائل عن تعيين المخرج (ص) ويجهز (ش) الضير راجع للحكم عليه كان مدعيا أو مدعي عليه فان قال المحكوم عليه في حجة وأنظر الحاكم لأجل الاتيان بها باجتهاده ولم يأت بحجته فان القاضي يجهز ويكتب التجهيز في سجله بأن يقول فلان ادعى أنه بينة ولم يأت بها وقد جهز خوفه من أن يدعي بعد ذلك عدم التجهيز وأنه باق على حجه وان كان لا يقبل منه ذلك على المذهب رفعا للتراع لأن ذلك من قول بالقبول واستثنى المؤلف مسائل ليس للقاضي التجهيز فيها بقوله (ص) في دم وحسن وعنى ونسب وطلاق (ش) يعني أن هذه المسائل لا يقطع فيها الحجة وضابط ذلك أن كل حق ليس

التجهيز أن كان له وجه من نسيان وعدم علم وهو مذهب المدونة ولا فرق بين الطالب والمطوب وأنه يقبل منهما في كل شيء لا بخصوصية لهذا المستثنى وإنما يأتي على قول ابن القاسم لا يقبل منه ما يأتي به بعد التجهيز وان كان له وجه وكذا النقول ثم قال فقد ظهر أن هذه الاسمة وغيرها ما قلناه أن التلقظ بالتجهيز غير مشروط وان مذهب المدونة القيام بصد الطالب والمطوب أن كان له وجه وهو مدارج عليه في قوله الأعداء في تنازع الزوجين من قوله وظاهرها القبول فلا رجة لاستثناء هذه الحجة إذا القبول فيها في غيرها وإنما يأتي على من قال لا يقبل فيه ما يأتي به انتهى المراد منه (قوله ويكتب التجهيز في سجله) لا ينبغي أن هذا هو المشار إليه يقول المصنف فيما يأتي وكنهه فلان سأل أن لا ذكره ما (قوله خوفا) على تقوله ويكتب التجهيز أي انما كان يكتب التجهيز خوفا من أن الخوف منه وأنه باق معطوف على قوله عدم التجهيز وقوله وان كان الواو السال أي والحال أنه لا يقبل منه أي كتبه خوفا من دعواه كذا وان كان لا يقبل منه تلك الدعوى وقوله رفعا للتراع على المكتسب مع غلبه التي هي قوله خوفا وقوله لأن ذلك على اللعل بالرفع مع غلبه أي الرفع (قوله وضابط الخ) اعترض بأن هذا لا يظهر في الدم لأن لوليه اسقاطه بعد بثوته لأن يعمل على قتل القيلة فليس لوليه اسقاطه بعد بثوته لأصحت له

(قوله فان الحكم بالتعجز) المناسب لقوله سابقا ليس للقاضي التعجز أن يقول فلان التعجز الآن فلهل الباء في قوله بالتعجز لتصوير
 للتعجزة ونفك للاحكام لا تصح لان التعجز منه فلا يلزمها حكم (قوله لا يقطع) أي القاضي (قوله ان يدعى الخ) لا يخفى أن هذه
 دعوى اثبات وهي متفق عليها سابقا في دعوى النفي في آخر العبارة وهي مختلف فيها (قوله وأما المدعي عليه الخ) فإذا اثبتت على
 التنازل أو على المطلق بينة ثم ان هذا القاتل المدعي عليه أو المطلق ادعى ان بينة تجوز هذه البينة ثم انه يجوز عن الانسان بتلك
 البينة الجرحه فتعجز القاضي بتعجز المدعي عليه وحكم بقوله ثم ان أولياءه أقامت بينة تجرح شاهدته القتل فاعلم بالقتل فامتنع من القتل
 فإذا علمت ذلك فقول الشارح فلا يقبل منه أي من وليه وقوله ولم يأت بدفع أي لم يأت بما يزيل بينة المدعي بالقتل أو المطلق وقوله بعد
 استيفاء الخ أي من الاعذار والتلوم وقوله فإذا عزم الاوضح أن يقول انه تعجزه فاعذر الخ (قوله ونحوه) وهو التنبؤ وما عطف
 على الدم في قول المصنف الا في دم وجس الخ وفي ذلك رد على عجم لان عجم يقول ليس له تعجزه أصلا أي في هذه المسائل والحاصل
 أن الذي يقوله عجم ان النفي كالاتبات في عدم التعجز في هذه المسائل أي الدم وما عطف عليه وان الجزري يقول ليس النفي كالاتبات
 فله تعجزه في هذه المسائل وكلام شارحنا في (١٦٠) عن بعض التقارير بقوله كلام عجم (قوله كإرتضاء الجزري) هو الشيخ

زين الدين الجزري عصرى الشيخ
 عبد الرحمن الاحموري عن أحمد
 عن الشيخ ناصر الدين القاني (قوله
 للتعجز) أي المفهوم من قوله وبغيره
 وهو أولى لقوله وقوله أو التلوم
 أي الذي هو عين الانتظار المفسد من
 قوله وأظنره وقوله أو لا عذر أرى
 المفهوم من قوله وأعذر له (قوله
 وهذا يفيد) أي كون الضمير عائدا
 على الانتظار هو الذي يفيد ما نقله
 الشارح (قوله لان الانتظار الخ)
 روح العلة قوله وهو مصدق فيه أي
 اذا ادعى المحكوم عليه أن القاضي
 لم ينظره وادعى القاضي أنه انظره
 فان القول قول القاضي أنه انظره
 فلا فائدة في الكتب ومنداه أن
 التنازع اذا حصل في التعجز بان
 يقول القاضي أنا تعجزت فقول
 المحكوم عليه أنت لم تعجز في أن

المدعية اسقاطه بعد ثبوتها فان الحكم بالتعجز لا يقطع الخ فقهه وبعبارة ليس للقاضي تعجز
 الطالب وهو باق على جفته في هذه المسائل فله القيام ببينه متى وجدها وبحكم الآن بابطال
 الدم وباطال الجس وبقاء الرق وبعدم النسب وبقاء الزوجة مثال الاول أن يدعى شخص
 على آخر أنه قتل وليه وبطالب بالبينة تعجز عنه فلا يحكم القاضي بعدم سماع دعواه بعد ذلك ان
 وجد بينه وان منع من القصاص الآن والثاني أن يدعى شخص ان شخصا حبس عليه دارا
 وبطلب منه البينة على دعواه تعجز عنها فلا يحكم عليه بعدم سماع بينه وان وجدها في
 المستقبل وان رفع يده الآن عنها الثالث عبد ادعى ان سيده اعاقه وعجز عن إقامة بينة
 بذلك فلا يحكم القاضي بعدم سماع بينه عليه في المستقبل ان وجدها وان حكم ببقائه في الرق
 الآن الرابع انسان ادعى أنه من ذرية فلان وعجز عن إقامة بينة تشهد له بذلك فلا يحكم عليه
 بعدم سماع بينه في المستقبل ان وجدها وان ثبتت نسبته الآن الخامس امرأه ادعت
 ان زوجها طلقها وعجزت عن إقامة بينة على الطلاق فلا يحكم عليها بابطال دعواها بعد ذلك ان
 وجدت بينة وان حكم ببقائها في عصمة زوجها الا تزوج ما عدا هذا بعد أن عدم التعجز في جانب
 المدعي وأما المدعي عليه بأنه قتل عمدا وأنه طلق الخ ولم يأت بدفع بعد استيفاء الخ فإذا
 عجزه الحاصم فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في جميع المسائل حتى في الدم ونحوه كإرتضاء
 الجزري والضمير في قوله (وكتبه) للتعجز أو التلوم أو لا عذر أو لا انتظار التساوم من قوله
 وأظنره ما اجتاده وهذا يفيد ما نقله الشارح عن ابن رشد وليس فيه كثير فائدة لان
 الانتظار موكرا الى احتداد القاضي وهو مصدق فيه ولكن رجوعه للتعجز أولى لانه يلزم
 من كتبه كتب التساوم لانه لا يكتب التعجز الا ولا يكتب التساوم أي وكتب كيفية التعجز

يكون القول قول المحكوم عليه لا قول القاضي فلذا كتب التعجز وظاهر أن الامرياس كذلك وأنه
 لا فرق بينهما والظاهر أن غير الكتب خوفان فإما قول ذلك أو عزل هذا القاضي وقيام غيره منه ومحصل التنازع عند
 قيام غيره من كتب الكتابة المذكورة (قوله لا يلزم من كتب التعجز كتب التساوم) أي بحسب ما طلب في الشرع لا عقلا وقوله لانه
 لا يكتب التعجز الا ولا يكتب التساوم أي لان التعجز نزع لا يكون الا بعد التلوم حتى كتب المتأخر الذي هو التعجز فلا يكون الا بعد كتب
 المتقدم وهو الانتظار الذي هو التساوم أي ولا يلزم من كتب التساوم أي الذي هو المتقدم كتب المتأخر الذي هو التعجز والحاصل أن
 كتب التعجز مستلزم لكتب التساوم لانه يلزم من وجود السبب الذي هو التعجز وجود السبب الذي هو التساوم دون العكس أي فلا يلزم
 من كتب التساوم كتب التعجز لانه لا يلزم من وجود السبب وجود السبب بل هو أن يحصل الانتظار ونعني من التعجز مانع وقوله أي وكتب
 كيفية التعجز أي الا لازم من كتب التعجز وقوله دل عجزه بين كيفية فكيف كانت أنه عجزه بعد ادعاء طاعة أو ابتداء كتابة لكيفية
 التعجز أي لصحة التعجز ولا يخفى ما في ذلك من التساوم وقوله لا وكتب أنه عجز أي فقط وقوله لان هذا لا يترتب عليه حكم أي فكتبه
 أنه عجز بدون أن يبين الكيفية المذكورة لا فائدة فيه تقول بل فيه فائدة لان الأصل الصحة وأنه ما كتب أنه عجز الا بعد كتابة

هل

ما يسبقه في التلوم (قوله ومنه ما يعتبر كالمسائل المستنثاة) معنى ذلك أي المسائل المستنثاة فان المطلوب عدم التحيز واذ وقع وزل لا يعتبر والمسائل المستنثاة هي ما تقدم في قوله الا في داخ (قوله حبس وأدب) أي حبس أو أطلاق لا يجب بعد الحبس أدب وقوله ثم حكم أي ثم ان اسفر بعدها على عدم الجواب حكم عليه (قوله و بعد هذا اقرارا) ومثل عدم جوابه في الحكم عليه بلا عين شك في أن له عنده ما يدعيه كإقتصر عليه في التوضيح وظاهره ولو طلب المدعي عليه عين المدعي وكذا في مسئلة المصنف وأما ذكر المدعي عليه أنه عند ما دعي به وقال يحلف المدعي وبأنفاد مدعي به فله حجاب (١٦١) ذلك فيما يظهر ويقع ذلك في محام مصر (قوله

ولدي عليه السؤال عن السب) أي حيث غفل عنه الحاكم أو جهل أو تعمد عدم السؤال لان المطلوب بالسؤال عن السب ابتداءً تماماً هو الحال كالمدعي عليه لكن لو فرض ان السائل عن ذلك كنى (قوله من غير عين تلميذه على المشهور) مقابلته ما قاله الجاسي من أن القياس بين واستظهره الاشياخ المتأخرون (أقول) فالأولى العمل به لقلة الصدق في الاعصار المتأخرة (قوله وان أنكر مطلوب المعاملة) أي الخاصة من بيع أو صاف مثلاً كذا الذي خصص على آخر بعشر دراهم مثلاً من بيع فبفسر المدعي عليه بأن يقول لم أنسرك مثلك كذا ذكره في الكبير لما تقدم أنه يدعي معلوم يحق كافي عب (قوله على المشهور) ومقابلته بقيل (قوله وفي كلام المؤلف أمور) من جملة الأمور أن يحلل التفرقة اذا كان القاض يفرق بينهما اما من لا يفرق بين أنكار أصل المعاملة وبين لاحق التعليل فتقبل بينته في الوجهين ومن جملة الأمور انه لا يكتفي ماذكر المؤلف في الجواب على قول ابن القاسم ولا بد أن يتي السب انعيته المدعي بأن يقول

هل يفرق بعد ان ادعى حجة أو ابتداء لا وكتب أنه عز لان هذا لا يترتب عليه حكم وانما يترتب الحكم على كيفية التحيز لان منه ما يعتبر ومنه ما لا يعتبر كالمسائل المستنثاة (ص) وان لا يجب حبس وأدب ثم حكم بلا عين (ش) يعني وان لم يجب المدعي عليه عند القاضي لا باقرار ولا بانكار أو قال لا لأخضمه فان أخضمه ووثقه على عدم جوابه بالضرب بحسب احتجاده حتى يفر أو ينكر ثم حكم عليه بعد ذلك بلا عين من المدعي لان العين فرع الجواب وهذا لا يجب قال ابن المرازق و بعد هذا اقرارانه بالحق (ص) ولدي عليه السؤال عن السب (ش) يعني أن المدعي اذا ظفر في دعواه على ما في هذا ما تم مثلاً فلا مدعي عليه أن يقول بين يدي من أي وجه ترتب على من سلف أو بيع أو غير ذلك فان بينه السب طلب من الخصم الجواب وان لم يبينه السب لم يطلب منه الجواب لانه اذا بين المدعي السب أمكن أن يكون فاسداً لا يترتب بسببه غرم أو غرم قليل ولوان المدعي حينئذ يسأل عن السب قال لأدري أو قال ليس بينه فانه يقبل منه من غير عين تلميذه على المشهور وبالله أشار بقوله (ص) وقبل نسائه بلا عين وان أنكر مطلوب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بينته بالقضاء بخلاف لاحق التعليل (ش) يعني أن المدعي يحق على خصم من معاملة صدقت بينه ما قاله المدعي عليه لم يصدر بيني وبينك معاملة وأنكرها من أصلها فالبينة حينئذ تثبت ما دعي على المدعي لقوله عليه السلام والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر فإذا أثبت المدعي ما دعيه فلا تقبل بينته المدعي عليه بعد ذلك بأنه قضا ذلك الحق على المشهور وبه العمل لان المدعي عليه أ كذب بينته حين أنكر المعاملة لان قوله بأنه أعلمه مستلزم لعدم الدفن وعدم القبض الذي شهدته بالبينة بخلاف ما اذا قال المدعي عليه لاحق التعليل مدعي على قاطع المدعي بينته تشهد بالحق قاطع المدعي عليه بينته تشهد بأنه فساد ذلك الحق قاطعاً تقبل ويعمل بمقتضى ما شهدت به لان قوله لم يكن فيه ما يكذب بينته ومثل لاحق التعليل على ليس التعليل على حق أو قبلي وفي كلام المؤلف أمور انظرها في الكبير (ص) وكل دعوى لا تثبت الا بعد دليلين فلا عين بمجردا (ش) يعني أن الدعوى التي لا تثبت الا بعد دليلين كدعوى رجعة وكذبة وطلاق ولا يلزم المدعي عليه فيها عين بمجرد دعوى المدعي فلا يلزم الزوج عين على عدم الطلاق اذا ادعت المرأة عليه ذلك ولا يلزم الجهر عين على عدم العقد في بغيره اذا ادعى خصم عليه ذلك ونحو ذلك فان لم تعذر فهو ما أشار إليه بقوله (ولا ترد) فهو عطف على مقدراى وان لم تعذر توجهت العين ولا ترد ذلك في الطلاق والعقود والنفذ لا في غير ذلك ففي مفهومه تفصيل وبعبارة معطوف على مفهوم قوله بمجردا أي فان لم تعذر توجهت العين ولا ترد بل اما حلف أو حبس فان طال الدين وليس

(٢١ - ثمنى سابع) ما شرطته أو ما اقترعتها وما تزوجت منك مثلاً وهو المناسب لقول المؤلف ولدي عليه السؤال وظاهر كلام المؤلف أنه يكتفي في الجواب وهو قول ابن كنانة وابن الماجشون فيحمل كلام المؤلف على ما اذا لم يعين المدعي السب أو عنيته واكتفى بهذا وان المؤلف ما شاع على قول ابن كنانة ومن جعلها ما أشار به بقوله وقوله البينة ومثلها اقراره ما دعي عليه بعد أن أنكره فلا يشهد بينته سواء أقر بعد إقامة البينة أو قبلها كما هو ظاهر ما ذكره الشيخ عـ الرحمن ثم بعد أن علمت ما ذكرنا وعلمت اتفاقهم على أن من لا يفرق بينهم ما قبل قوله في الوجهين أقول ان هذا مشكل لان التفرقة بينهما بجهة لا تخفى فان لا وجه لقولهم ما قبل قوله في الوجهين فتدبر (قوله عطف على مقدم) هو في الحقيقة معطوف على توجهت (قوله معطوف على مفهوم) أي على جواب مفهوم

(قوله بخلاف ما إذا أقيم شخص شاهد الخ) فرق بين الطلاق والعتيق وبين النكاح بأن القلب فيه الشهرة فتشهادها وقاضيه مريية بخلافهما ومقتضى هذا الفرق أن سائر ما يثبت بشاهد من حكمه حكمهما في الخلف مع إقامة شاهد لرد شهادته لأحكام النكاح ثم أنه يستثنى من قوله فلا عين جبر دعاهما سائل منها أنه وحلف الطالب أن ادعى عليه عدم وقوله وكذا أعماله بنفسه شهدده وقوله وله عينه أنه لم يخلفه أو لا تظن السراج (قوله ولأرد) (١٦٣) أي لا يرد هامن توجهت عليه كالزوج والبيد والمدعى عليه بالخلف (قوله)

هو مثال للقاعدة) الحاصل أن القاعدة هي قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا عين جبر دعاهما وقوله وهو واضح أي كون قوله كشكاح مثالا للقاعدة أي بيان الفرد من أفراد موضوعها واضح بالنسبة إلى منطوق قوله جبر دعاهما بالنظر لمنطوق قوله فلا عين جبر دعاهما ذلك لأن دعوى النكاح إذا جبردت فلا عين فيها قطعاً وقوله ومشكل بالنظر إلى مفهوم فلا عين جبر دعاهما لأنه يفتيد بحسب القهوم أنها إذا لم تتبريان كان صاحب دعوى النكاح أقام شاهدان إلى العين تنوجه مع أنها لا تنوجه (قوله لكن كلامه في باب الشهادات يرفع هذا الإيهام) أي يرفع هذا الاقتضاء أي يدل على عدم العمل به لا بمنطوق فيقدم على هذا المفهوم (قوله والرحم) أو الواو يعني أو جعل العلم في هذه المسائل الثلاثة فيما يمكن فيه الصلح لا في طلاق ونحوه وقوله إلى جمع الخواطر أرى القلوب فيه مجاز مرسل من أخلاق الخلق وإرادة الحمل (قوله فهذا يخص الخصم) أي الخصم يصحج ذلك لأن قوله ولا يدعوا صلح نهي عام وقوله وأمر بالصلح أمر وهو خاص فالتناقض موجود الذي هو شرط التخصيص خلافاً لما له عب (قوله ولا يحكم لن لا يشهد على المختار) مقابل

على الخلاف بل في بعض المسائل إلا أنه في قوله وحلف بشاهد في طلاق وعتيق لا نكاح فهو مفهوم قوله هنا جبر دعاهما فإن أقامت المرأة شاهد أن زوجها أطلقها وأنكر ذلك فيلزمه أن يخلف في نفي الطلاق لرد شهادته الشاهد فإن نكل جبر وأن طال دين وليس الزوج أن يرد العين على المرأة بخلاف ما إذا أقيم شخص شاهد يشهد أنه فلا ناز وجه ابنته وأنكر الأب ذلك فلا يلزمه عين ولا يثبت النكاح بذلك وقوله هنا (نكاح) مثال لما لا يثبت إلا بعدلين وليس مثالا لما تنوجه فيه العين لأنه دعوى التي لا تتجدد ولأرد كما يفهم ما يأتي في قوله لا نكاح وعبارة هو مثال للقاعدة وهو واضح بالنسبة إلى منطوق قوله بجبر دعاهما ومشكل بالنسبة إلى المفهوم لأنه يقتضي أنه إذا كان هناك شاهد في النكاح توجهت العين على المدعى عليه والحكم أنها لا تنوجه لكن كلامه في باب الشهادات يرفع هذا الإيهام (ض) وأمر بالصلح ذوي الفضل والرحم كن خشي تقاعص الأمر (ض) يعني أن القاضي إذا أرفع إليه إثبات من أهل العلم والفضل أو كان بينهما رحم فسد به أن يأمرهما بأن يصطحا لأن الصلح أقرب إلى جمع الخواطر وإلى تأليف النفوس وبذهب غل الصدور كما كان يفعل بعضون فقد أرفع إليه رجلان من أهل العلم فأتى أن يسمع منه ما وافق له المال استرعى أنفسهما ولا تطلع على من أمر كما على ما قد استرأه الله عليك وأما لو خشي القاضي بالحكم اتساع الأمر والفتنة بين المحكوم والمحكوم عليه فانه يجب عليه الأمر بالصلح دفعاً لمفسدة وظاهر قوله وأمر الخ ولو ظهروا وجه الحكم وهو كذلك فهذا يخص عموم قوله إلا في ولا يدعوا صلح أن ظهر وجهه ويقتصر على ما عدا من ذكرنا (ص) ولا يجوز لمن لا يشهد على المختار (ض) يعني أن القاضي لا يجوز له أن يحكم لمن لا يجوز له أن يشهد له كآية وولده وزوجته وبنيه كما يأتي في باب الشهادات عند قوله ولأنما كذا القرب كآية وإن علا وزوجهما وولده وإن سفل كنت وهذا على ما اختاره الفخمي وهو المشهور لأن الفتنة لعمقه في ذلك ولأمر بين الشهادات والحكم وهذا واضح إذا كان يحتاج إقامة عينة لأنه ربما ساهل في قبولها فتمسك على أنه يقبل شهادته من لا تصح شهادته أما إذا اعترف المدعى عليه بالحق فينبغي أن يجوز له أخذها عليه قبل أن يرد بالادوى ونصه على نفي المواق وانظر هل يحكم لنفسه قال أشبه لا يقضى لنفسه ابن رشد وله الحكم على الإقرار على من استهلك ماله ويعاقب لقطع أبي بكر الأقطع الذي سرق عقده زوجته أمه فلما اعترف بسرقة وانظر الفخمي هل هو كذلك فتعنت أن يفتي على من لا يجوز شهادته عليه وهل يجوز أن يفتي لمن لا يجوز شهادته له ثم رأيت في البرزلي ما نصه المازري عدواة المفتي كعدواة الشهود (ص) ونبتكم يائر وجاهل لم يشاور ولا تعقب ومضى غير الجور ولا تعقب حكم العدل العاقل (ش) لا أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام أن القضاء ثلاثة يائر وجاهل وعدل فأد المولف أكله ما على هذا الترتيب والمعنى أن القاضي انخارج عن الخ متعمداً تنبأ أحكامه أي طرح وتلقى أي بطرحها بلغي القاضي الذي يتولى بعده

المختار ما لا يصح من أنه يجوز إذا لم يكن من أهل التهمة وكذا لا يجوز له الحكم على من لا يشهد عليه فإن حكم من لا يشهد فهل حكمه في النقص تحكمه على عدوه أولاً فلا تنقض وهو ظاهر تبصرة ابن فرحون أو ينقصه هو ولا غيره وهو ما في السواد (قوله وله الحكم على الإقرار) أي معتداً على الإقرار (قوله ويعاقب لقطع أبي بكر الأقطع الخ) هذا الاستدلال أغايتهم إذا كان المقدس لك لا يكرأ وأن مالها كآلة (قوله أي طرح وتلقى) لا يفتي أن من كان بثلث الصفة لا يمكن أن يكون حكمه موافقاً قطعاً وكلام

ان رشد الاق بعد موضوع آخر هذا اجل قوة الخلق من الحق على ظاهره فان حل على أن الراد أن شأ ذلك فلا يكون مخالفاً لبل هو الموضوع وبعلم من ذلك أنه عالم لاجاهل (قوله وكذلك تنفذ أحكام القاضي الجاهل) ولو وافق الصواب كافي عب وردت عتني نت بحاصله أنه ان قامت البينة على صحة أحكام الجاهل لظاهره أو باطلاً تنقض وكذا الجائر ثم قال أرسل قال النقص في الجاهل مطلقاً وان كان صواباً باطلاً وظاهراً لان الجاهل غير المشاور غاية انهم الحقوقيه الجائر والجائر لا ينقض من أحكامه ما علم صحة باطنه بالبينة العادلة وعبارة الشارح أي هر لم عن الما زرى في الجاهل تنقض وان كل ظاهره الصواب وينبغي أن يلقى بذلك كما قالوا ما انذاك حكمكم كمن يملن زوجته فلا ينجوز العمل به لانه خلاف الاجماع فهذه من المسائل الخالفة للاجماع (قوله والخمين) عطف تفسير على سبده وقد جمع سبده على فلا يجوز العمل به لانه خلاف الاجماع فهذه من المسائل الخالفة للاجماع (قوله والخمين) عطف تفسير على الحدس (قوله ولا يعرف الطريق اليه) يعرف ذلك بالمزاولة (١٦٣) في ذلك (قوله وكلام المؤلف) أي قوله وجاهل الخ وقوله ولا تفقد تقدم أن

العلم واجب شرط حاصل ذلك أن العلم شرط صحة اذا وجد العلم وأما اذا لم يوجد فلا يكون العلم شرط صحة بل يولى الجاهل أي الفقه على وروع اعتقاداً على أنه يسأل العلماء الذين لم يستوفوا شروط القضية كراهة أو بعد فاذا حكم بدون مشورة تنقض حكمه مطلقاً على ما قال الشارح وان شاوره تعقب وقال في له جواباً آخر وحاصله أنه اذا ولي على جهل ابتداء حكمه باطل وان اذا لم يزل على ذلك ابتداء بل انما اطاع عليه بعد ولم يعلم بجعله الا بعد فغير فيه تفصيل المصنف هنا (قوله أو جلي قياس) أي وان خالف فاعلم من على أهل المدينة

ان رشد القاضي الجائر قد أحكاه دون تصفير وان كانت مستقيمة في ظاهرها الا أن تثبت صحة باطنها اه وكذلك تنفذ أحكام القاضي الجاهل الذي لم يشاور العلماء بل يحكم بين الناس بالحدس والخمين فان كان بشاور أهل العلم فان أحكامه تنقّب فما كان منها صواباً فبقى ولا يفسد وما كان جوراً فبأنه ولا يقال كيف تنقّب أحكامه مع المشاورة لا تقول لا يعرف عن الحكم ولا يعرف الطريق الى ما يقع اذ القضاء مساعدة دقيقة لا يعرفها كل أحد بل ولا أجل العلماء وكلام المؤلف يحمل على ما اذا ولي الجاهل لعدم العلم ولا فقد تقدم ان العلم واجب شرط وان عدمه يمنع انعقاد الولاية ونفذ الحكم مع وجود العالم وأما العدل العالم اذا حكم في شيء ثم عزل وولى بعده غيره فإنه لا تنقّب أحكامه لانه واقعاً لم عليه الناس فتصحبها يؤول الى كثرة الشر والخصام فالمراد به عدم التعقب عدم التنبع وليس المراد ان اذا رآه بشا حكماً فاسد لا تنقّب بل تنقّضه وقوله العدل أخرج الجائر وقوله العالم أخرج به الجاهل ولول المؤلف ومضى الصواب كان أحسن لان غير الجائر قد يكون خطأ أو سهواً أو نسياناً مع أنه لا يعضى (ص) ونقض وبين السبب مطلقاً ما خالف فاعلم أو جلي قياس (ش) تقدم ان العدل العالم لا تنقّب أحكامه فاذا عزل أو مات وولى بعده غير من رفع البينة من أحكام العدل العالم ورفع له هو من أحكامه ونظر في وقوعه فيها ما هو مخالف لتقاطع من كتاب أوسنة أو قياس على أواجاع فان للغير وله أن ينقض ما وجوباً وبين السبب الذي تنقض لاجله لا يفسد لاجل رواله في حق مطلقاً سواء كان الحكم لغيره أو له كان في ولا يشك الا في الأولى والثانية فقوله ما أي حكمه مفعول نقض مثال مخالفة الاجماع كالو حكم بان الميراث كله للأخرون الجدل ان الامة على قولين المال كله للحداد ويقامم الاخ اما حرمان الحد فم يقل به أحد ومثال مخالفة النص اذا حكم بشقة الجائر فان الحديث الصحيح وارد في اختصاص الشفعة بالشريك ولم يثبت له معارض صحيح ومثال مخالفة القياس شهادة الكافر لان الحكم بشهادة الفاسق لا يجوز زالكافر أشد فسوقاً أو بعد عن التائب الشرعة في مقتضى القياس (ص) كالتصديق وشقة جاز وحكم على عدو أو بشهادة الكافر أو ميراث ذوي رحم أو مولى أو مولى أسفل أو يعلم سبق تجلحه أو جعل بقية واحدة وأنه قصد كذا فاطناً بنية أو ظهره ان قضى بعد من أو كافر بن أو صبيان أو فاطنين (ش) هذا ما مثل مخالفت فاطماً أو جلي قياس كما يأتي بيانه والمعنى أنه اذا كان عبيدين رجلين مثلاً واعتق أحدهما حسنة وكان

كخيار المجلس أو من القواعد كسيرة السرية لان مريج من الشامية هي أن رجلاً قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها واحدة ومات فلا رث لاهامه لاجتماع الشرط وعدم اعتبار قوله قبله فلا تحكم امر به بعد احقياق الشرط مع المشروط فلا يلزم عندما باع الثلاث فترث منه وقولنا على أهل المدينة زاد ابن عرفة كافي البرزلي ولكن هذا واضح بالنسبة للمالك لا تغيره فلا تنقض برزلي كما قاله البدر (قوله أو جلي قياس) من إضافة الصفة للأوصاف وهو ما قطع فيه نبي الفارق وأضعفه مثال الاول قياس الامة على العبد في التقوى على الموصرا المستحق والثاني قياس العبد على العوراء في عدم اجزاء الضحية واحتمال أن المياه يعني بها أخذها للزنى لتكونه لا يتغير بخلاف العوراء ضعيف (قوله وله أن يتنقض وجوباً) فان قيل تنقض أحكام العدل العالم ما يناقض قول المصنف فيما تقدم ولا يتعقب حكم العدل العالم والجواب أن النقض هنا ليس مترادفاً لتعقب أحكامه وانما عطفها هو وغيره

(قوله وأمان وقع من حاكمه كالنقض الخ) هذا خلاف ما عليه الشيخ أحمد فقد ذكر عن بعض شيوخه في استبعاد المقتضى أنه يتقضى ولو وقع الحكم فيه من راسخا وذكر الشيخ كرم الدين أن الحكم في هذه المسائل المالكي نقضه ولو وقع فيها الحكم من راسخ المصنف المدرك فيه قلت وكلام الشيخ كرم الدين أولى بالاتباع لأنه أدري بذلك الباب من غيره (قوله لضعف المدرك فيه) أي فالمدرك بالناطع مقابل الضعف ولا يخفى أنه يشمل الصحيح والحسن لأن لا يتصف بالضعف إلا التخصيص بانسنة الاستبعاد بمساو له لضعف المدرك في الحكم فيقيد ضعف مدرك الاستبعاد مع أنه في مسلم وأبو عبيد بن جراح بأنه مثل المتخالف في السنة الرابع على خلافه ولم أر أي ثبت عدم صحة التمثيل قال في كاست ما مدعى أنه شبهه ما خالف قطعا لا مثالا له لأن حديثه في مسلم وهو أضعف من الاعتراض على المصنف وإن كان يشتمل أيضا على ما عيب النقص فيه حيث جعل منها قلة عجم (قوله إذا وقع أنه حكم على عدوه) أي حكم لغيره لكن المحكوم عليه عدو لها كالملاصيح لأنه لا يقع شهادته عليه ولا يخفى أن هذا مخالف الحديث الذي هو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم عدو وعلى عدوه (قوله إذا وقع أنه حكم بشهادة كافر الخ) لا شك أن هذا مخالف (١٦٤) للنص القاطع أي قوة تعالي وأشهدوا ذوي عدل منكم والقياس الجسلي أيضا وهو قياس

الذي أعني حصة معسر بحيث لا يكمل عليه بعضه لعمرو وأبي شريك أن يكمل بعضه بالحق فحكم القاضي بأن العبد يبيع وأبي لشريك الذي لم يمتنع ببيعة نصيبه فهذا الحكم إذا وقع من لا يرى استبعاد العبد باطل فله ولعمرو نقضه وأمان وقع من حاكمه كالنقض فظنوه نقضه وكذلك ما يأتي من المسائل فإن قلت هذا مخالف لما يأتي من أن حكم الحاكم يرفع الخلاف قلت هو مقيد بأقوى دليله وأما غير قوى الدليل فإنه يتقضى ولا يعتبر حكم الحاكم فيه كهذه المسائل كما ذكره الشيخ كرم الدين وكذلك ينتقض حكم القاضي فيما إذا حكم بالسفينة للمدرك لضعف المدرك فيه وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا وقع أنه حكم على عدوه أي عدوا ودنوية وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا وقع أنه حكم بشهادة كافر على مثله وعلى مسلم أي مع علمه بذلك بدليل قوة الآتي وأظهر الخ وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا حكم بمرأث ذوي الرحم كعمه ونحوها وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا حكم بثبوت مرأث المولى الأسفل وهو العتق من الأعلى وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا حكم مستندا لعلم سبق مجلس الحكم وسواء تحمل الشهادة قبل ولاية القضاء أو بعدها وقبل جلوسه في مجلس القضاء وأمان حكم به حصل له في مجلس القضاء ما أقر عنه موين بدينه فإنه لا يتقضى غيره وإن وجب عليه هو نقضه مادام قاضيا وكذلك ينتقض حكم القاضي حيث حكم بجعل البيعة أو الثلاث واحدة وكذلك ينتقض حكم القاضي حيث ثبت خطأ البيعة بأن شهد عنه أو عنده غيره بأن القاضي عدل عن كذا إلى سبيل الخطأ قوله بيعة متعلق بقدر أي ثبت بيعة أنه قصد كذا أو أنه أخطأ وعل ذلك من قوة أقر به وأحضر بقوله بيعة عما إذا ادعى ذلك فإنه ينقضه هو فقط كما يأتي به وبعبارة خاطئة لفظة أو نسيان أو اشتغاله كقوله كذا كاتبة عن حكم صحيح وقوله بيعة متعلق بقصد أي ثبت بيعة أنه قصد كذا ثم عدل عنه لعذر من الاعتذار لا باطلا لأن الخطأ لا بد أن يكون ظاهرا وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا حكم بشهادة شاهدين بعد التفحص عن أمرهما ثم ظهر بعد ذلك أنهما أرقاء أو أنهما كافران أو أنهما صبيان أو أنهما كافران أو أنهما عداوان للشهود عليه أو قرر بيان للشهوده وأعلم مقتضى كلام القرافي أن نقض الحكم باستبعاد المقتضى وشعبة الجبار وميراث ذوي الرحم مخالفة السنة وإن نقض الحكم في شهادة الكافر مخالفة لقوله تعالي

الجسلي أيضا وهو قياس الكافر على الفاسق لأن الحكم بشهادة الفاسق لا يجوز فالكافر أشد فسقا وأبعد عن المناصب الشرعية (قوله إذا حكم بمرأث ذوي الرحم) وهو مذهب أبي حنيفة أي مخالفة لشعبة المحقوا القرائض بأهلها فهاين فلا أولى رجل ذكر (قوله أو ميراث مولى أسفل) انظره فإنه ليس في هذه المسئلة وما يذهب صاحب النقص حل هو مخالفة القياس والاجماع أو السنة (قوله أو بعدها وقبل جلوسه) هذا هو قول أشهر ولكن جعله ابن عرفة مقابلا للشهور أنه في تلك الحالة يتقضى حكمه هو دون غيره (قوله وأمان حكم به الخ) أي من غير حضور البيعة

على إقرار الخصم ثم هذا مخالف لما ذكره المصنف بعد من قوله وإن أنكروا محكوم عليهم بقوله والجواب أن المسئلة ذات قولين فها تعالي قول وما يأتي على قول آخر والعزل عليه ما يأتي (قوله حيث ثبت خطأ البيعة) حاصله أن البيعة حضرته وعلت قبل أن يقع الحكم أو قاصداً يحكم بكذا من قوة أقر به ثم عدل عنه فحكم بخلافه لفظته فإذا شهدت تلك البيعة عند الثاني نقضه وكذا إذا شهدت عند ما إذا كان الحاكم يترتب مذهبها يحكم بتقليدها لا بجهتها وقوله ويعلم ذلك من قصده الحكم بكذا من قوة أقر به وقوله بما إذا ادعى ذلك أي بعد الحكم أنه كان قاصداً كذا ثم عدل عنه لعذر من الاعتذار ثم شهد بيعة بأنه كان قد عدل قبل كذا هذا معنى تلك العبارة لا يعدل عنه (قوله لفظة) أي سهو وهو غير اللسان وقوله أو اشتغال فكذا اشتغال الفكر اجمع الغفلة والالتسان فلا حاجة وقوله أي ثبت بيعة لا يناسب قوله متعلق بقصد أي ويعلم ذلك من قوة أقر به وقوله لأن الخطأ لا بد أن يكون ظاهرا أي معروفاً والحاصل أن الثبوت يتعلق بقوة قصده أو أخطأ لا يعلم ذلك إلا من قوة أقر به (قوله بخالفة السنة) أي الصحيحة فلا يردان السنة ويرتفع نقض ما ذكر لكن طردها ما هو أقوى منها والحاصل

وأشهدوا

انه ورد الحدوث بان العبد لا يستسي والوارثه يستسي ضعيف والحديث الصحيح واوراد بانخصاص الشفعة بالشرع ولا يثبت له معارض صحيح راج وماورد بما يقتضي الشفعة مرجوح (قوله فصح الخ) أقول وكأني لم نظره الحكم في البينة من حيث هي هل كونها خالفت قاطعاً أو جلي قياس أو غير ذلك وقوله انظر الشرح الكبير ونصه في لم يصدقوه ونخالفة القياس الجلي وهو قياس الكافر على القاسم ثم لما ذكر كفه ما عن غيره قال وهذا بعض ما أشار إليه في الفروق وهذا وقد دل كلامه ان النقص فيما عدا شهادة الكافر لخالفه السنة وانه فيها مخالفة لقياس الجلي فالمائل الرابع من جزئيات قوله ما خالف قاطعاً وما ماسمته شهادة الكافر فهي أيضاً كذلك ومن جزئيات قوله أو جلي قياس أيضاً فتكون المسائل الخمس منتهى (١٦٥) قبله الا ان المسائل جزئياً يذكرها لياضاح القاعدة

الخ (قوله فان ولي الدم يحلف) لانه لا يحلف في الدم أقل من رجلين حصبة (قوله لانهم ترد) المناسب فانهم لا ترد على المدعي عليهم (قوله اذاعلم أن رفيقه عبد الخ) أي وان لم يعلموا بان شهادته ترد ويختصون بغيره فبعدمه عدوان شاركهم المدعي في العلم كما هو ظاهر كلام جمع (قوله فانه يفرم الدية) أي يفرمها وحده في ماله (قوله وهو مشكل) حاصله ان العالمين هم المختصون بالفرم دون العبد أو الكافر أو القاسم وكان القياس اختصاصه بالفرم أو مشاركته مع العالمين وأما عدم غرمه مع ان الفساد انما يخص قبله فمشكل وقد يقال لا اشكال لان العبد وما ذكر معه يرون أنفسهم كلهم والشخص جبل على أن يرى نفسه كاملاً فهم معذورون بذلك المثابة (قوله على عاقلة الامام على المشهور) مقابل انه هدر (قوله عطف على قوله في القصاص) أي ظنني وحلف المدعي في القطع عينا واحداً مكمله لانتصاب وقوله حلف المقطوع

فأشهد واذوي عدل منكم ونخالفة القياس الجلي فصح جعلنا قوله كلفه الخ مثلاً لانهما انظر الكبير (ص) كلاهما الاعمال فلا يردان حلف والأخذ منه ان حلف (ش) التشبيه في النقص والعين أن القاضي اذا حكم بشهادة عدلين بعد الفحص عن حالهما ثم ظهر أن أحدهما عابد أو كافر أو وصي أو فاسق يريد والحال ان المحكوم به لا يثبت الا بعد دليل فان حكمه يقض أمان كان المحكوم به مالا أو يؤول إليه فان الحكم حينئذ لا يتقض اذا حلف الطالب مع شاهد الباقى ولا يرد المحكوم به ويضحي الحكم فان لم يحلف فان المطلوب يحلف وريال به المحكوم به فان نكل لا تثنى له فاضمير في رد الحق المحكوم به ليشمل المال أو ما يؤول اليه وفي بالغه لان مفرع على الاستثناء (ص) وخاف في القصاص حين جمع عاصه (ش) يعني ان القاضي اذا حكم بشهادة عدلين في قصاص في نفس ثم ظهر بعد الحكم أن أحد الشاهدين عديم مثلاً فان ولي الدم يحلف مع واحد من العصابة حين عينا و يتم الحكم لان الباقي لو ثبت فان لم يحلف نقض الحكم واليه أشار بقوله (وان نكل ردت) أي فان نكل المحكوم به بالقتل عن حلفه حين عينا و بالية مع واحد من العصابة فان الحكم يقض ووردت شهادة الباقي فالضمير في ردت الشهادة لا لاقتسامه لانهم ترد (ص) وغرم شهود علوا والافعلي عاقلة الامام (ش) يعني أن الشاهد الباقي اذا علم أن رفيقه عبد أو وصي أو فاسق فانه يفرم الدية وظاهر كلام ثبت وغيره ما لا غرامة على الاخره وهو مشكل فان لم يكن عنده علم فان الغرامة الدية على عاقلة الامام على المشهور وأى اذا لم يعلم الامام والا كانت في ماله وظاهر كلامه كغيره انه لا يقتض منه ولو اتفقوا بالعلم وهذا لا يخالف ما يأتي في قوله وان علم الحيا كمن كذبهم وحكم بالقصاص لان علمه هنا بمن شهد غير مقبول الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكذبهم ثم ان الجعفة في الشهود باعتبار اقرار جزئيات المسائل انما السرا والجنس والا فوضوح المسئلة انهم ما شاهدان تظهر ان أحدهما كافر مثلاً (ص) وفي القطع حلف المقطوع انها باطله (ش) عطف على قوله في القصاص الذي المراد به القتل أي انه اذا تبين أن أحد شاهدي القطع غرم مقبول الشهادة فان حلف المقضي به بالقطع مع الشاهد الباقي تم الحكم ونفذ لان جراح العبد ثبت بالشاهد واليمين كاللوان نكل حلف المقطوع ثانياً ان الشهادة عليه باطله وانتقض الحكم وغرم الشاهد لان علم والافعلي عاقلة الامام كما مر ثم المراد بالقطع الجرح وانما مثل بالقطع لانه أشد الاشياء وأمالو كانت البينة على السرقة فلا ينعى على الطالب

مرتب على محذوف والتقدير فان نكل المدعي حلف المقطوع فالاحسن انه معطوف على مقدري وان نكل في مثله القتل ردت وفي القطع حلف الخ (قوله أي اذا تبين الخ) أي بعد قطع بالشهود عليه لان الكلام بعد الاستثناء وقوله فان حلف المقضي به بالقطع أي عينا واحداً فنه ان هذا الحلف ليس بحق الشر والقاعدة انه لا يحلف ليشقق الغرم (قوله وأمالو كانت البينة على السرقة) أي اذا شهدان عن زيد باسرق وقطعت يد السارق ثم ظهر ان أحدهما غير مقبول الشهادة فلا يحلف مقبوع مع الشاهد الباقي على ثبوت القطع لانه لا يثبت بشاهد عيني في مثل حد السرقة بل على ثبوت السرقة حيث كان يفرم السارق كما يأتي آخر باب السرقة فان حلف تم الحكم بالفرم وان نكل حلف المقطوع انتم باطله ولا يفرم المالك وغرمه الشاهد في المستثنى دية بده ان علم والافعلي عاقلة الامام وعلى هذا فيمكن أن يقول مستلة المصنف بالقطع قصاصاً والسرقة بالنسبة للمال لا بالنسبة لقطع أي وان نكل الطالب عن

الحلف في مسئلة القصاص حلف المقتول على آخر ما تقدم وان نكل في مسئلة السرقة أى بالنسبة لئال حلف المقتول على أى ولم يرم
 المثل وأما بالنسبة لقطع فلا يعقل من الطالب الحلف حتى يتأقن نكول انما يتأقن النكول من الطالب بالنسبة لئال (قوله وقوله) وقوله
 أى ولو كان الحاكماً بذلك من براءه حقا فله بنقصه نصف مدول امامه في ذلك (قوله خلافاً للطرف وابن الماحون الخ) الرابع كما
 يفيد الخطاب ما للطرف وابن الماحون (قوله ادعى الخطأ) أى بعد الحكم وقوله وقوله تشهد بدينه بدعواه أى بدعواه الخطأ كما هو
 ظاهره وليس مراداً وذلك لان الدعا كما تقدم أنه قصد ان يحكم بكذا وثبت ذلك بالبينه أو باقراره ان تقضى انه حكم بغيره بعد ذلك لنقله
 عرضت (قوله) وكان قاصداً العمل بقوله غيره) أى كان قاصداً العمل بغير الحق صادف كان يكون قاصداً العمل بقوله ابن القاسم مثلاً
 فصادف قول أشبه مثلاً فهذا كان قصده (١٦٦) الحكم بقوله وقع في غيره وهو قاطعه وبقيده

وكان الخ بما إذا كان مقصوده في
 الحكم بقوله أى عالم وأما ان ولي
 على الحكم بقوله عالمين فحكمه
 بقوله غيره باطل ولو حكم به
 لا قصداً أى حكم بغيره قاصداً لأنه
 معزول عن الحكم به وأما ان قصد
 الحكم بقوله عالم فحكم بما يقوله
 عالم فنقض حكمه هو وغيره
 فالصور أربع حيث لم يثبت خطؤه
 بينه والا فثان (قوله) ورفع
 الخلاف) ظاهر ان حكم الحاكم
 يرفع الخلاف ولو لم يكن هنالك
 دعوى وهو كذلك به صرح القاتني
 والقرافي وبطل عليه ان الوصي
 يرفع الحكم إذا أراد كذا مل
 الصبي كما في الوصية قال بعض
 شيوخنا ولو كان الحكم بطريق
 ان استلزام بها كما تقدم في باب الجمعة
 ومذهب الشافعي والخنف لا يرفع
 الخلاف الا اذا تقدمت دعوى
 صحيحة وما قلنا من ان مذهبنا ان
 حكم الحاكم يرفع الخلاف وان لم تقدم
 دعوى لا يرفع الا اذا كان مذهب
 الشافعي وأى حنفية يقولان
 ان حكم الحاكم المالكى يدون

دعوى لا ينتقض في مذهب الخنفى انه ينتقض حكم المالكى بدون تقدم دعوى ولا يرفع الخلاف
 وجه
 وفعل الحاكم ليس حكمه بل يجوز للحاكم غيره ان يحكم بخلافه اذا رأى ذلك لان فعله لا يرفع الخلاف حكمه (قوله) رفع العمل بمقتضى
 الخلاف) أى في خصوص ثلث الجزئية التي وقع فيها الحكم لا ما ملها من الجزئيات (قوله) ليس له نقضه) واعلم ان الحاكم كالا يحكم
 بخلاف ما حكم به غيره لا يجوز لثاني أن يفتي بخلافه (قوله) نذره وأما قضاء قال ابن الشاط قائل ان يقول لا يفتى ولا يعضه ولكنه
 لا يرد له لا ينتقض (قوله) وحكم كما به بعضه هذا النزاع) أى كاشاني فإنه يقول بعدم صحة التعليق (قوله) قالى يرى لزوم الطلاق) أى
 كالمالكى (قوله) كالمالكى الشافعي يأنوطه الصغير يحمل المبتره) أى اذا مات الصغير وحكم الشافعي بحل المبتره جاز للمالكى المطلق
 لزوجه العقد عليها معتدا على حكم الحاكم كيهل وطه الصغير وأما اذا مات الصبي حياً فلا يمكن حلها للزوج لانه لا يطلق على الصغير لان

الطلاق: أخذ السابق كذا قال بعض الشافعية وبعض شيوعنا ان المضر في التلقين الدخول عليه وأما إذا لم يحصل الدخول عليه وانما حصل امرأتها في جناز كالوعقد على مالكي لصبي في حجره على امرأته فتوقد دخل بها أو أصابها ثم فرغ أمرها كمالكي فطلق على الصبي لمصلحة ثم فرغ الأمر على ما شافعي في حكمه بجملة وطء الصغير للثبوت فيجوز للثبات المالك العقد على زوجته الثبوتية قوله بعض شيوعنا (قوله بعد حصول) فبقي قوله ثبت عندى والحاصل ان من لم يجعل ثبت عندى حكما لمحمول على عدم ما يجب في الحكم فلا مخالفة (قوله أو رفعه نكاح بغير ولى) بأن عقدت المرأة لنفسها مع شاهد من قبل البتة (قوله هذا معنى تقرره) طاعة للمستند شرح المغد الا أن بعض الشيوخ قالوا لا بأس في تصور قوله أو تقررنكاح ان معناه ان امرأتها تزوجت نفسها ثم فرغ الحكم الحنفى هذا النكاح فقال فررت بهذا النكاح فيكون قوله فررت حكما إذا فرغ هذا النكاح للمالك فإنه لا ينقضه اهـ ثم انه على كلام الشارح الذى قد قاله في المستند شرح المغد يرد أن يقال أى فرق بين السكون حيث اعتبر (١٦٧) حكما ولم يعتبر الفعل ثم رأيت ما ينوب

ما ذهب اليه شارحنا الذى هو كلام المستند والحاصل أن المصنف أراد ان تقرير سكوت الحنفى عنه حين رجع له ولم يحكم بسننى ولا اثبات فليس للمالك نقضه لان سكوت الحنفى عنه عندنا حكم وأولى حكمه باتيانها وأما تقرير النكاح الذى كور من مالكى فلفظه نقضه لسر وج المالكى عن رأى مقلده (قوله فان هذا ليس بحكم) أى بل هو فتوى ويكون قوله أو أفق من عطف العام على الخاص لكن هذا بأو وعطف العام على الخاص وعكسه مخصوص بالواو وأجب بأن أو معنى الواو تأمل (قوله لا يكون حكما) فيما يحدث من ممانئها) لأنها نفسها فإذا فسح

وجه الصواب احترازاً عما إذا خالف طاعماً أو جلي قياساً فإنه ينقض كأمراً وبعبارة ورفع اختلاف ما عدا المسائل المقدمة فإن للمالك نقضها ولو حكم فيها من يرى الصحة لان المدرك فيها ضعيف كأمراً (ص) ونقل مالك ونسخ عقداً وتقرر نكاح بغير ولى حكم لا لأجزءاً أو أفق (ش) أشار بهذا إلى أن الحكم يكون بغير لفظ حكمت كقوله نقلت حكم هذه المرأة أى ملكه أو ثبت عندى ان ملكه بعد حصول ما يجب في الحكم من تركه أو اعذاراً وغيره أو كقوله فسخت عقد كذا من نكاح أو غيره أو ورفع له نكاح بغير ولى فسكت عنه ولم يحكم بآيات ولا نفي هذا معنى تقرره فقوليه حكم خبره وقوله ونقل مالك فليس بغيره نقضه وأما إذا رفع إليه قضية هذه المرأة فمرد على قوله لا يجوز نكاحاً بغير ولى من غير قصد إلى فسح هذا النكاح بعينه فإن هذا ليس بحكم كذا إذا أفق في مسئلة لانها الخبر عن الحكم من غير التزام فليكن باقياً بعده أن يستقبل الظرفه (ص) ولم يتعدنا بل ان يتحدد الاختلاف كفسح رضع كبير وتأسيده مستكحة عدة (ش) يعنى ان الحكم لم يجاوز رجليه المعانيه يعنى انه اذا حكم الحاكم في جريسته متعينة لا يكون حكماً فيما يحدث من ممانئها لان الحكم جزئى لا كلى بل ان يتحدد الممانئ فإنه يستأنف الاجتهاد اذا كان مجمداً وان كان عدم التعدي في حق الاجتهاد فأولى المقلد ثم ان المؤلف مثل هذين المثالين تبعاً لان شأنا ونفسه اذا رفع إلى حاضر رضاء كبير حكماً بأن رضاء الكبير يحترم وفسح النكاح من أجله فالتقدير الذى ثبت بحكمه هو فسح النكاح ففسح وأما محرمها عليه في المستقبل فإنه لا يثبت بحكمه بل يبقى ذلك معترضا للاجتهاد فيه وكذلك لو رفع إليه حال امرأة تكلمت في عدها ففسح نكاحها وحرمها على زوجها لكان التقدير الذى ثبت من حكمه فسح النكاح ففسح وأما محرمها عليه في المستقبل فمعرض للاجتهاد ومن هذا الوجه أن يحكم بخاصة ماء أو طعام أو شراب أو يتحرر ببيع أو نكاح أو إجازة فإنه لا يثبت حكم في ذلك الجنس من العفو ولا بالامتناع على التأسيده وانما له أن يعين من ذلك مشاهدته وما جدد بعد ذلك فهو معرض عن الزيان من الحكم والفسخ اهـ فقول المؤلف كفسح الخ ظاهره ان رضاء الزوج الكبير على أمر زوجته مشلاب حمل للحاكم على فسح النكاح فلم يوجبه من الحاكم لا يفسخ النكاح وأما محرمها عليه في المستقبل فمعرض للاجتهاد منه أو من غيره وبالله

الحاكم نكاح امرأتها بسبب رضعه وهو كبير فإذا وقع مثل ذلك لم يروى فلا يمين بتجديداً للاجتهاد فان اذا اجتهاده الى عدم الفسخ عمل على ذلك كذا مضاعفاتهم وكذا يقال في قوله وتأسيده مستكحة عدة ولا يكون الحكم المتعلق بنكاح امرأة زوجاً باعلى نكاح امرأة عرو (قوله فأولى المقلد) أى لا بد أن يجدد حكم الثانية أو الثالثة وهكذا لأنه يجدد اجتهاداً لان تجديد الاجتهاد انما هو من الاجتهاد (قوله هو فسح النكاح) فإذا ان ظاهر قوله في حكم بأن رضاء الكبير يحرم من أنه ما لم يحرم ليس مراداً وانما حكمه متعلق بالفسخ لا غير وإذا قال وأما محرمها عليه في المستقبل الخ فمرد بقوله أى فأنه بان رضاء الكبير يحترم ثم فسح النكاح لأجل ما أخرجه من ان رضاء الكبير يحرم (قوله ففسح نكاحها وحرمها على زوجها) التبادر انه حكم بالتحريم وليس مراد انما المراد انه وقع منه الفسخ فقط وإذا قال لكان التقدير الخ (قوله بخاصة ماء) أى معين وكذا فيما بعد (قوله في ذلك الجنس) أى في ما معين آخر غير الممانئ المتقدم حدث فيه ما حدث في الأول الذى كان أوجب حكمه بالتحريم (قوله على أمر زوجته) يحتمل أن المراد ان زيداً مثلاً تزوج امرأة ثم عرض فإنه رضع أمها والحال انه كبير ويحتمل العكس بأن يكون زيداً وهو كبير رضع امرأة ثم تزوج بنتها

(قوله وهي كغيرها في المستقبل) لا يعني أن كونها كغيرها في المستقبل لا يكون ذلك من المائل الذي أشار إليه المصنف بقوله ولم يتعد لمائل بل مسئله أخرى وصار حاصل ذلك لا يتعدى لمائل لا يتعدى تلك القضية بعينها كما كثر آخر أولها كنهه المجتهد لاحتمال تغير استنباده بأن حصل عقد نان من الكبير الذي رضع ثم حصل رفع للقاضي فبعد احتياده وأما العقد الأول الذي أنسخه فلا يسئل عنه (قوله يكون لأجل فسخ النكاح) أي والمعنى فسخ نكاحها فثبت بسببه بغير مجامع زوجها (أقول) أحسن من ذلك أن يقول الممن عطف العلة على العلول أي فسخ الكون بمجرده عليه وقوله بخلاف عبارة المؤلف أي فإنها صريحة قطعية في إقناعه حكمه بالتأيد وقوله وبعبارة الخ زعمه العبارة جواب عن الاعتراض المذكور وحاصله أن هذا الاعتراض انما جاء من توهم عطف وتأيد على قوله فسخ فيفيد أن التأيد يحكم به وليس كذلك بل معطوف على رضع وقوله لأنه حكم بذلك لأنه لا يلزم من الحكم بالقبح الحكم بالتأيد بل قد يحكم بالقبح ولا يحكم بالتأيد وان كان الفسخ في الحقيقة قائما نحوها لأجل أن النكاح في العدة مؤبد بالتحريم والحاصل أنه لو تزوج مملوك معتدة في العدة وقبلها أو وطئها بحكم القاضي المالكى (١٦٨) بفسخ هذا العقد ولو يحكم بالتأيد وانما قال فسخ نكاحه

فالمالكى بعد تمام عدته أن يرفع أمره للقاضي الشافعي ويزوجه له وليس للقاضي المالكى فسخ هذا النكاح لأن حكم القاضي يرفع الخلاف لأن عنده وطء المعتدة لا يؤيد بغيرها بخلاف لو حكم القاضي المالكى بتأيد مطلقا يجوز للقاضي الشافعي أن يزوجه إذا علمت هذه ففسرك بأن ابن عرفة اعترض على ابن الحاجب في الأول قائلا أن الحكم بالفسخ في رضاع الكبير يمنع من تجدد الاحتياط فيها لأن مسند فيه أنها رضع الكبير يحرم ومن المعلوم أن ثبوت التحريم لا يكون الا مؤبدا بخلاف النكاح

أشار بقوله (وهي كغيرها في المستقبل) أي عن لم يتقدم عليها فسخ بسبب رضاع فيصير عدم الحرمة معرضا للاجتماع منه أو من غيره والمراد بالكبير هو الذي رضعه لا ينشر الحرمة بأن زاد على العقد المذكور في باب الرضاع كما هو وقوله وتأيد الخ على حذف مضاف أي وتأيد حرمة منكوحة عدة ونظامه أنه معطوف على فسخ فيصير معناه أنه حكم بتأيد مطلقا عليه وكيف إذا حكم بالتأيد فيبقى أن يكون معرفة الاجتهاد بعدم أن حكم الحاكم في مسائل الخلاف به في المسئلة كالجمع عليها وبعبارة الجواهر المقدمة أسهل من عبارة المؤلف لأنه قال فيها فسخ نكاحها وهو ماعلى زوجها الخ لأن قوله وسرهما الخ بعد قوله فسخ نكاحها يحتمل أن يكون بغير مجامع عليه لأجل فسخ النكاح لأنه حكم بذلك بخلاف عبارة المؤلف وبعبارة وتأيد عطف على رضع والباء بالنسبة اليه النسبية وكذا بالنسبة لما قبله أي فسخ بسبب أن النكاح في العدة مؤبد بالتحريم لأن الحكم بالفسخ وقع منه مؤبدا لولا كان كذلك فاصح قوله وهي كغيرها في المستقبل بالنسبة لهذه (ص) ولا يدعو الصلح أن يظهر وجهه (ش) يعني أن الحاكم إذا ظهر له وجه الحق لاحدا الخصمين على الآخر فإنه لا يجوز له حينئذ أن يدعو إلى الصلح فمما دعا ماض في قوله وأمر بالصلح ذوى الفضل والرحم كان خشي نفاقهم الأمر والمراد بالظهور رؤيته بالاقرار المعسر أو بالينة والتعليل لعدم الدعوى إلى الصلح بأن الصلح لا يدفع من حططة في الغالب فالأمر به هضم البعض الحق يقتضي أنه لا أمر ذوى الفضل والعلم به وجود العلة المذكورة في أمره به وبجواب أن هذه العلة عارضا لها على أخرى أقوى منها وقد أشار لها المواق في قول عمر رضي الله عنه وردوا الحكم بين ذوى الارحام حتى به طمأن فاصل القضاء بوث الضفائن (ص) ولا يستدل به إلا في التعديل والجرح (ش) يعني أن القاضي لا يستدل بعلمه في شيء من الأشياء بل لابد من البينة على الشيء المحكوم به ويستعمل الطرف الشرعي المتنبه للحق سواء كان القاضي يجتهد أو يقلد إلا في التعديل أو الجرح بفتح الجيم معنى التبريح ولو عبر به لكان أحسن التحسن المقابلة بالتعديل ولو عبر بالعلة لكان أحسن

في العدة فإن مستند تحريم النكاح فيها وقد وقع الخلاف في

في

كونه مؤبدا أم لا وأقر المصنف في التوضيح كلام ابن الحاجب ولم يتعبه وقد تبعه هنا فيعرض عليه كما اعترض على ابن الحاجب وأوجب بما حاصله أنه لا يلزم من اتباعه في توضيحه اتباعه في مثله لأنه قد ظهر له خلاف ما ظهر له أولا فيجعل قوله وهي كغيرها في المستقبل واجبا للثانية فقط لا لها معاشي يأتي الاعتراض غير الخ خبير بأن الخلاف في رضاع الكبير بغير أولا (قوله فمما دعا الخ) وكذا يدعو الحاكم إلى الصلح فمما إذا أشكل عليه الحكم (قوله علمه أخرى أقوى منها) أي وهي خوف العداوة (قوله وردوا الحكم) أي لا ينجبوا بالحكم بين ذوى الارحام فان قيل الدليل خاص والدعوى عامة فالجواب أن هذا الفضل وإن لم يكن بينهم رحم فكأنهم لعظم العلة بينهم كأنهم ذورحم (قوله بوث الضفائن) جمع ضفنة أي الحقود وما خفاء العداوة وفي التلبس للجل القدرة على الانتقام (قوله إلا في التعديل) ولو شهدت بينة بجرحه لانه أقوى من البينة أدلوا كان مثلها القدرت بينة الجرح على علمه بعد الله وقوله فكما الجرح فستدل عليه به ولو شهدت بينة بالتعديل على ما صدر به المخطى الآن بطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتعديله فتقدم والحاصل أن عمله مقدم على ما شهدت به البينة مطلقا (قوله ولو عبر به الخ) فيه تنبيه وذلك لأنه إذا قرى الجرح بفتح الجيم مكان مقبلا بالتعديل قطعاً

و يجب ان يبين الاول ان المراد بالمقالة لتفاوت معنى بخلاف الجرح بالفتح ففيه المقابلة بمعنى لالفاظا الثاني ان المراد بقوله لكان احسن
 أي تفصيل المقابلة أي بدون معاتاة بخلاف قراءته بالفتح فالقابلة حاصلة لكن معاتاة ان الجرح بقر بالفتح وذلك لانه قابل لا يقرأ
 بالضم وقوله ولوعبر بالمقالة الخ لاجابة له بعد ما تقدم وان قلت ان الواو بمعنى أو أي يعبر الجرح عليه بضم الجيم لا بالفتح لانه لا يقابل
 أصلا فنقول أيضا لا داعي لبل حصول المقابلة في المصنف بقراءته بالفتح (قوله اما الاسم الخ) ولكن ان شهدنا ان الله الشهورها
 ثبت وان لم يهاها فان هذا أي من ان الشهرة يعتد عليه ما قيد بما لا تشهد به بخلاف ذلك أو يعلى القاضي خلاف ذلك وقوله
 أو مفت أي أو أساء على مفت أو شاهد أو على خصمه أي بخضرة القاضي (قوله أو أقرر ان انصم بالمعنى) أي لان انتر كنه من حق
 المشهود عليه فإذا أقر المشهود عليه بعدالة الشهود فلا عذر أو رفع ما يفيد القاضي ويحكم وأرغم هو أو البينة خلاف ذلك (قوله
 فالمشهور انه لا يحكم عليه) أي لا يجوز ان يحكم عليه نعم يكون القاضي (١٦٩) شاهدا له عند قاض آخر كما في السوداني وقوله

المشهور بمقابله وهو لان المجاشون
 وسعتون يجوز له أن يحكم عليه
 باقراره بخضرة بدون حضور شهود
 وقوله فلو وقع وزل أو ارتكب
 النهي هذا حاصل كلام الشارع
 ولكن الصواب انه متى أقر واستمر
 على اقراره بدون شهود فانه يحكم
 اتفاقا وانكر بعد الحكم فلا
 ينقذه وأما قوله وأما لو وقع الخ فهو
 مسلم هذا هو المحرر في ما تقدم من
 ان المراد أن حضر شهود أي على
 طريق الذنب لا على طريق الوضوب
 فانه ضعف (قوله كان حاكما له)
 أي لا باقراره ولا في كل مستدل له
 لان الفرض انه لم يكن هناك شبهة
 تشهد بان اقراره (قوله وسواء كان
 معزولا أم لا) لا يخفى انه لا معنى
 لكونه محضيه والحال انه معزول
 ويمكن الجواب بان المراد وسواء
 كان معزولا أي في أول بعزل
 أصلا فلا حاصل ان الامضاء لا يكون
 الا في حال التولية اعم من أن
 يكون عزل بعد الحكم الأول ثم

في المقالة للجرح والامر سهل فإذا علم الحاكم من شخص العدالة أو الجرح فانه يجوز له أن
 يستدل على عمله في كل واحد أو يجزئحه (ص) كاشه بذلك (ش) يعني ان الشاهد اذا
 كان مشهورا بالعدالة أو بالجرح فان القاضي يعتد على تلك الشهرة ويستند في حكمه على
 ما شاعره عنده في ذلك فعند شهادته أن أي حازم عند قاضي المدينة فقل اما الاسم فاسم عدل ولكن
 من يعرف انما ان أي حازم وكذلك يستدل القاضي له أيضا في تأديب من أساء عليه بحمله
 أو مفت أو شاهد أو على خصمه وكذلك في ضرب من تيز لده أو كذب بين يديه (ص) أو اقرار
 انصم بالمعنى (ش) يعني أن المشهود عليه اذا أقر بعدالة من شهد عليه فان القاضي يستند
 في حكمه الى عدالة الشاهد ويحكم بذلك ولا يطلب منه تركية وسواء كان القاضي يعرف
 المشهود أم لا وسواء كان اقراره حكوم عليه بالعدالة قبل أداء الشهادة أو بعد أدائها لا
 يقضى بهم على غيره هذا المشهود عليه لا يستعمل (ص) وان أنكر المحكوم عليه اقراره بعد علم
 بشده (ش) تقدم ان انصم اذا أقر عند الحاكم فالمشهور ان لا يحكم عليه ابتداء بما أقربه
 عنده حتى يشهد عنده باقراره شاهدان فلو وقع وزل وحكم عليه مستند الاقرار انصم في
 محاسن الحكم فان حكمه بذلك لا يقض فإذا قال الحاكم حكمت عليه يقتضي اقراره عندي
 وأنكر المحكوم عليه الاقرار فلا يفيد انكاره فالحق في عدم رجوع الحكم وأما لو وقع الانكار
 قبل الحكم عليه فالمشهور ان لا يحكم عليه لانه لو حكم عليه حينئذ كان حاكما له (قوله بعده
 متعلق بانكره باقراره أي وان أنكر بعد الحكم اقراره قبله فلو أنكرت البينة الشهادة عند
 القاضي بما حكم به وهو يقول شهدتم وحكمت بتم ادنكم فعند ابن القاسم رفع السيلطان
 غيره فان كان القاضي عن يعرف بالعدالة لم يقض قضاؤه أنكر الشهود أو ما نوا وان لم يعرف
 بالعدالة تبدأ السلطان النظر في ذلك ولا غرم على اليهود (ص) وان شهدا بحكم نسه
 أو أنكره ضاه (ش) يعني ان القاضي اذا حكم بحكم ثم ادعى عليه أو أنكره من أهله وقال
 ما حكمت به ثم شهد به عليه شاهدان فانه يجب عليه امضاءه وسواء كان معزولا أم لا ولو
 اقتصر على الانكار لفهم منه التيسان من باب أولى (ص) وأما لقوله بمشاهدة ان كان كل بولائه

(٢٢ - خروني حابع)
 وصورة ذلك ما اذا ادعى زيد على عمرو شي ثم أقام بينة وحصل الاعذار وحكم قاضي مصر متلا في عمرو ثم ذهب عمرو لاتبية فيأتي
 قاضي مصر الى شاطئ بحر النيل من جهة مصر ويقضي اتيابة على شاطئ البحر من جهة اتيابة ويقول قاضي مصر لقاضي اتيابة
 ان انصم الذي عندك في بلدك قد قامت البينة عليه فزيد في كذا وحصل الاعذار وحكمت عليه فيقول قاضي اتيابة نفذت ذلك
 ويقض على انصم وبغرمه الملقى وإذا قامت البينة على انصم وحصل الاعذار وهرب قبل الحكم عليه فبغير قاضي مصر قاضي
 اتيابة بذلك فيقول قاضي اتيابة حكمت عليك بالملق وإذا أقام البينة على انصم وهرب بانصم قبل الاعذار فيضطر قاضي مصر قاضي
 اتيابة بذلك فيعذر قاضي اتيابة ثم يحكم عليه فيقول شارحنا فيمضيه الثاني أي اذا كان قاضي مصر حكم وقوله ويسن الواو بمعنى أو أي
 انما يحكم على التفصيل المتقدم

(قوله وشاهدین مطلقاً) أي أنه انما حصل الاعذار والحكم عند قاضي مصر ثم هو بانضم لبلد قاض آخر فيكتب قاضي مصر الواقعة ورسله مع شاهدين مطلقاً للقاضي فاذا ذهب اليه فله يتفقد على ما تقدم من التفصيل **(تنبيه)** قال عجمان قول المصنف وشاهدین مقيداً اذا شهد على نفسه وهو يحمل ولايته أي وكان لاخر يحمل ولايته وكلام المصنف ظاهر في خلاف ذلك ولكن لا يقول على ظاهر لانه مختلف لنقل فلو قال وأني لغيره من كل ولايته عتاقه مطلقاً وشاهدین لا فإذن كون كل ولايته جاري غير بائناً (قوله الاما في الخ) (١٧٠) صورة المدعي اجتمع بالمدعي عليه في اسكندرية مثلاً ذهب المدعي

وشاهدین مطلقاً (ش) الانتهاء بتبليغ القاضي الأمر إلى قاض آخر ليختمه فيجوز للقاضي أن ينهي إلى قاض آخر ما جرى فيمنقه الثاني ويبنى كباقي لكن بشرط أن يكون كل واحد منهم في محل ولايته لان الحاشا كما اذا كان خارجاً عن محل ولايته يكون معزولاً وبشرط أن يحكم المنهي اليه بمكانه أي في موضع الانتهاء او لا كان كما قبله سبق مجلسه والانهاء يكون إما بمشاهدة أي مخاطبة ومكالمة أو بشاهدین فاذا شهد القاضي على حكمه شاهدين ثم شهد بعد ذلك عند قاض آخر فانه يجب عليه أن يتفقد مطلقاً أي سواء كان الحق المحكوم به ثبت بشاهدين أو بشاهد واحد أو بشاهد واحد أو بأمر واحد أو بأمر واحد أو بأمر واحد أو بأمر واحد وهو المشهور في الزنا ونحوه وأما الشاهد واليمين فانه لا يثبت بهما كتاب قاض بائناً الاما في عند قوله أو بأنه حكمه فانه يثبت بالشاهد واليمين كما قبله العلامة الدميري وفي شرح الاجهوري ما يخالف ذلك نظر الشرح الكبير وكلام المؤلف مقيداً اذا شهد الشاهدین على نفسه وهو يحمل ولايته والاخر يحمل ولايته فان صك كلامه ظاهر في خلاف ذلك وظاهر قوله وشاهدین ولو كانت هي شهود الاصل لان الاول لا تتم على ترويج شهادتهم الاول وقبل لا يجوز (ص) واعتمد عليهم ما وان خالف كتابه ونسب ختمه ولم يدره (ش) يعني ان القاضي المرسل اليه يعتمد على ما شهد به الشاهدان ولو تناخا في شهادتهما كتاب القاضي الذي أرسلهما ثم ان الوافي وان خالف لالان صورة المواقفة لا تتوهم وبسبب للقاضي المرسل أن يحتم كتابه الذي أرسله مع الشاهدين وسواء قرأه عليهم أم لا واستصحاب الختم في الثاني ظاهر اذ يمكن أن يصرق أو ينسب من الشهود فزاد فيه أو ينقص منه وانما لم يجب في هذه الحالة لان هذا غير محقق وأما في الاول فقال بان عبد السلام لا يظهره كبر فائدة لان الاعتماد حينئذ مع شهادة الشاهدين والقول مستند لهم اوجوداً وعدماً وبعبارة ونسب ختمه أي من خارج لا من داخل لانه واجب لان الحجة التي ليس بها الختم من داخل لا يقول عليها وأما كتاب القاضي الجرد من غير الشهادة على القاضي لأثره فلا بد من شاهدين يشهدان أن هذا كتاب القاضي القلائي وأنه أشهدهما بما فيه (ص) وأذا وان عند غيره (ش) يعني ان القاضي اذا شهد عدلين على كتابه فانه يؤيدان ما أشهدهما به وان عتقه به بأن مات المرسل اليه الكتاب أو عزل والغير ضام لما اذا كان قاضياً في البلد الذي كتب لقاضيه أو قاضياً لغيره لكن بشرط أن يوجد فيه الخصم ويعرف به انه هو وظاهر ما فيها يؤيدان عند غير الكتاب به ولو كتب اسم المكتوب اليه عليه وهو ظاهر نقل المواق (ص) وأفادان أشهدهما أن مانيه حكمه أو خطه كالقرار (ش) اختاف مالك فمن دفع إلى الشهود كتاباً مطبوعاً وقال أشهدوا على عليّ ولم يقرأ عليهم فقال مرة الشهادة بائناً لانهما أدباً إلى

لقاضيهما وأخبره بأنه تدعى مع خصمه عند قاضي مصر وحكمه فيطلب قاضي اسكندرية شاهدين مثله بذلك فإني بالشاهد ويحقق معه فيثبت الحكم فلهذا ليس فيه نقل كتاب قاض وانما فيه شهادة على حكم القاضي هكذا قال الدميري وقوله وفي شرح الاجهوري ما يخالف ذلك حاصله ان قول المصنف وشاهدین أي في غير الاموال وما آل اليها وأما في الاموال وما آل اليها فيكتب فيها شاهد وعين ومعنى قول المصنف أو بأنه حكمه به فهو محمول على النقل لكن في الاموال وما آل اليها والصواب ما قاله الدميري من انه لا بد في النقل من شاهدين مطلقاً وكلام المصنف الا في موضوع آخر (قوله ولو كانت هي شهود الاصل) أي ولو كانت الشهود التي حصل بها الانتهاء هي الشهود التي ثبت بها الحق وهو المراد بالاصل (قوله) وبسبب الثاني المرسل أن يحتم كتابه (مراده) كالأفاد بعض الشيوخ أن يطوى الكتاب ويحتم عليه شهماً أو غيره ويحتم عليه بختة كالمواثيق فالعبارة الآتية أي التي هي قوله وبعبارة ونسب ختمه أي من خارج في عين هذا

لانها مخالفة واعلم ان الاستباح للتمتع بما هو فيها اذا لم يحط بمانيها وأما ما حاط بمانيها فلا يجب الختم (قوله) وبعبارة ونسب ختمه هذه للقاضي أي الشيخ ابراهيم (قوله من غير) تفسير للتجريد لانه متعلق بقوله الجرد (قوله ان مانيه حكمه) أي دال حكمه لان الذي فيه انما هو التمسك والفرق لاحكامه (قوله فحين دفع) أي ان القاضي اذا دفع كتاب الشهود وأرسلهم بهذا الكتاب ليوصلوا إلى قاض آخر ليحل عليه وبغده (قوله وقال أشهدوا على مانيه) أشار الشارع بذلك إلى أنه لا مفعول له لقول المصنف ان مانيه حكمه أو خطه أي مخطوطه (قوله فقال مرة الشهادة بائناً الخ) وانما حصل انهم ساروا بين الرواية الاولى التي منى عليها

المصنف الاطالة لانهم اشتهدوا عليه وقد اذبالا من غير تعارض والرواية الثانية عدم الاطالة ووجهها المازري بانهم اذا لم يعلوا ما تضمنته كتابه فاشهاد بمضمونه شهادة على عالم بعلماء وضعف بان ما تضمنه على الجمل قد اقر من امر بالشهادة والعلم تارة بضع حجة وتارة يقع تفصيلا (قوله كان الرجل الخ) شروع في تفسير قول المصنف كالاقرار واتخاذ ان الكافي داخل على المشبه كاهو قاعدة الفقهاء والمناسب لتأخر المصنف ان يقول كالاقرار بان ما فيها خطه وان كان ما قاله الشارح من قبله الحكم (قوله فهو تشبيه لقياس) أى مفيد للقياس أى قياس هذه على التي قبلها ولذا قلنا ان الكافي داخل على المشبه وقال بعض ان الكافي داخل على المشبه لان ما قبل الكافي مختلف فيه بدليل قول الشارح وهو الذي في الاصل أى المدونة وكلام الشارح يحتمل هذا أيضا أى أنه هذا أى ما قبل الكافي قياسا على هذا وهو ما بعد الكافي وأما دخول الكافي على المشبه كقلنا ولا نقول فيه وأما هذا أى ما بعد الكافي قياسا على هذا أى ما قبل الكافي وبعد هذا كله فالمستلزمات مذكورتان في النقل فلامعنى تشبيه احدهما بالآخرى (قوله واسم أبيه واسم جده) وأراد كإقال القافي بالاسم ما يشمل الكنية واللقب أى من اسم وكنية (١٧١) ولقبه ولا يسهو جده قال الابن

عن عباس بن عثمان كان مشهورا باسمه فلا يحتاج لاسم أبيه وجده قال البردور وجهه تلامس قال عجب قلت والذي ينبغي أن يقال المراد بقوله ميزمه أن يذكر فيه الصفات التي يغيب على الظن عدم مشاركة غيره في جمعه ما ذكر اسم أبيه وجده أن احتج إلى ذكرهما والحاصل أن معنى المصنف إذا حكم القاضي على غائب وطلب المحكوم منه من القاضي أن يكتبه كتابا إلى ما كتبك المطلوب كتبه وميزمه ما تجز به الغائب المحكوم عليه من اسمه ولا يسهو أن احتج إليه (قوله فنقذه التاد) أي أن كان الأول

نحو ما به ولا معارض واختاره الشيخ ابن عبد السلام وهو الذي في الاصل وهو المشهور وكان الرجل اذا دفع ورقة مطو على رجلين وقال لهما اشهدا على عاني هذه الورقة وأنه عندى في ذمتي فانه بعد اذ شهدا عليه بما فيها الاقرار بالجهول صحيح فهو تشبيه لقياس أى وأما هذا قياسا على هذا وهو مفهوم اشتهدهما أنه لو شهد هما شهدا على رجل يشهدان مع ما يشهدانه قد اشتهدهما عليه (ص) وميزمه ما تجز به من اسم وحرقة وغيرهما (ش) يعنى ان شرط الحكم بما في كتاب القاضي أن يكون مشتاعا على مقعة المحكوم عليه الصفة الخاصة بالمعزول وموصوفها عن غير من اسم المحكوم عليه واسم أبيه واسم جده وحليته ومسكنه وصناعته وغير ذلك (ص) فنقذه الثاني (ش) يعنى ان القاضي المكتوب اليه يصل نظره على الكتاب فان كتب اليه بيبوش تشهدا تهم فقط لم يأمر بما عداها وينظر في تعدلهم وان كتب اليه بتعدلهم لم يأمرهم بتعدله بل يعذر الله ودع له وان كتب بأنه أعذره ويجز عن الدفع أمضى الحكم عليه (ص) كان نقل لخطه أخرى (ش) الخطه بالضم الامر والقضية بالكسر الارض يحطها الرجل لنفسه ويعلم عليها علامة بالخط ليعلم ان اخذها رايه اذ اراها من الاول والمعنى ان القاضي اذا انتقل الى خطه أى الى منصب وسرته أخرى فانه يجوز أن ينتم مفعله قبل انتقاله وينتم عليه كاذ انقل من الانكحة والسوع الى الدماء والحدود حيث كان ما يقع فيه انتفردا والبناء بما يتدرج فيما انتقل اليه وأما القول في معنى هذا يعني على ماضى بل يستأنف على المذهب وهذا يفهم من قوله نقل وقيل يعني هو ولا كان هذا ليس من مسائل الانماء وانما وافقه في التنقيذ في زيادة التشبيه (ص) وان احدا ان كان أهلا وقاضى مصر والافلا (ش) هذا ما يقع في قوله فنقذه الثاني وينتم على ما مر وان احدا أوعفوا عن القصاص ان كان القاضي المرسل أهلا للتضاء وقاضى مصر أى بلفة كبيرة كعصر مكة والاندلس لان فضة الامصار مظنة العلم والعدالة فان اتقى ماذ كان القاضي المرسل اليه لا ينظر في الكتاب ولا يشبه في قوله والافلا قوله (ص) كان شاركه غيره وان سميتا (ش) يعنى ان كتاب القاضي اذ جاءه الى

استوفى جميع وجوه الحكم وقوله ونجى أى ونجى الثاني ان لم يكن الاول استوفى جميع وجوه الحكم والحال ان الاول منصفه مانع من تمام الحكم والادلاء به الثاني كما قال في التوضيح ولوقد المصنف بنى على قوله ونقذه كان أولى لان البناء أدنى من التنقيذ ثم ان قوله فنقذه الثاني في قسمي الانهاء أى الانهاء بالمشاهدة والانتهاء بشاهدين (قوله كان نقل لخطه) صورته كان القاضي مولى في الانكحة فقط ثم انه شرع في قضية قبل أن يحكم فنقل لقضاء الجماعة فيصحب ولا يسهو الدعوى لان المنقول اليها تشمل الاول وأما لو كان قاضى الانكحة فقط فنقل للسوع فقط فلا يحكم بل يشتد الدعوى عند قاض آخر وقوله الامر والقضية المراد به الولاية الاخرى وان شئت قلت المرتبة الاخرى (قوله كاذ انقل من الانكحة والسوع الى الدماء والحدود) لانه في هذه يمكن اندراج فالصواب أن يقول بدل قوله الى الدماء والحدود الى قضاء الجماعة لان الاندراج انما يتأتى معه (قوله وأما القول) هذا مفهوم قوله فنقل لان المراد من ولاية الولاية الاخرى بان كان اولاً يحكم في الانكحة ثم ان الامام أمر بان يحكم في الموارث مثلالع استمرار التولية الاولى بخلاف العزل التولية بعد ذلك فكان لم تقدمه تولية فلا يتم مفعله اولاً بل يستأنف كما جدد اء (قوله وان احدا) بالغ على الحد لا بتوهم السقوط لان الحدود تدور بالتشبه (قوله كصير الخ) أشار بذلك الى أن لفظ مصرفي المصنف يقرأ بالتشوين

وقد صرح به في ذلك لأنه بعد التنبؤ لا ينصرف الالبلة المعروفة فقط (قوله كل منهما مشارك لا آخر في اسمه واسم أبيه) أي فلم يبق المحكوم عليه من غيره فإنه لا يفتقر إلى إرساله فيه المسئلة لم يترك القاضي التبريز لكتب أوصاف المحكوم عليه فإنما هناك مشاركة فيها بخلاف التي بعد هذه التبريز أما لا يترك كرسا لم يحصل به التبريز وإنما ذكر الاسم فقط (قوله ما لم يعلم الخ) بأن يطول الزمان من يوم مات ويوم إعدامه المحكوم عليه بعدة فإلزم إلى الوجود وكذا لو لم يطل الزمان ولكن تأخر بضععة إلى بعد موته ثم أخبر بين هذا القديم مستفاد من كلام المصنف أن ليس بينهما من الحظ في هذه مشاركة في الصفات التي يميز بها الاختلاف زمنه حاله إذا لم يطول الزمن أو غيره أنه غير المراد فلا مشاركة (قوله في إعدامه) وهو الرابع كما يفيد النقل والعقل (قوله والا فلا يردى عليه اتفاقا) أي ويصور المدعى أن شاهدا على عليه عند هذا القاضي ويستأنفه الحكم وإن شاعرك كما قاله الثاني وقوله كان شاكرا لكاف للتشبيه أو كان شاكرا غيره أي المتضمن في المصنف التي منها التبريز كما تقدم سياتي (قوله تقدم الخ) اعلم أن القاضي لا يحكم على الغائب ولا يسمع عليه الدعوى إلا بشرط أن يكون له موضع الحكم مال أو وكيل أو جليل لا يملكون على جميع الناس بل على بلد خاص والمراد الذي سافر لم يقطع به الذي سافر ليرجع فهذا تسمع الدعوى عليه ولو لم يكن له شيء (قوله كالا) أي الثلاثة وقوله وتركتما ثم علمهما أن كان (١٧٣) لم يدفع دفعه وأرضى عليه في كل شيء حتى في استحقاق العتارو يباع عقاره

فأض آخر ووجد في البلد رجلين كل منهما مشارك لا آخر في اسمه واسم أبيه وغير ذلك من الأوصاف فإن المرسل إليه لا ينفذ الحكم على واحد منهما حتى تشهد البينة بالمقصود وسواء كان المشارك في الصفة حيا أو ميتا ما لم يعلم أن المستليس هو المراد بوجه الوجوه (ص) وإن لم يعرف في إعدامه أو لا حتى يثبت أحديته قولان (ش) أي وإن لم يعرف القاضي في كتابه المحكوم عليه بصفته التي غبزه عن غيره على ما مر فهل لقاضي المرسل إليه أن يردى أي يسلط الطالب على صاحب ذلك الاسم من أول وهله وعلى صاحب الاسم أن يثبت أن بالبلد من يشارك في ذلك الاسم أو لا يفيد عليه حتى يثبت الطالب أنه ليس في البلد من يشارك المطلوب في الصفة قولان أي والموضوع على ليس له مشاركة في البلد تحقق والافتلا يردى عليه اتفاقا كما مر في قوله كان شاكرا غيره (ص) والقريب للحاضر (ش) تقدم أن القاضي يحكم على الغائب والغيبه على ثلاثة أقسام فريية وبعيدة ومتوسطة وأشار المؤلف إلى أن الغائب غيبه فريية كالا يأمع الأمن حكمه حكم الحاضر في مباح الدعوى والبينة عليه وتركتما والحكم عليه في كل شيء وهو على حجة إذا قدم (ص) والبعيد جدا كثر بقية قضى عليه بيمين القضاء (ش) يعني أن الغائب غيبه بعدة كثر بقية من المدينة أو من مكة بقضى عليه في كل شيء ديناً كان أو عرضاً أو حيوياً أو عقاراً الكس يخلف الطالب بين القضا التي لا يثبت الحكم إلا بها بان يخلف أنه ما أرا ولا احتمال ولا وكل على الاقتضاه ولا في بعضه وتسمى بين الاستعراء وهل هي واجبة أو استظهار قولان وظاهر كلام المؤلف الأول قال ابن رشد بين القضاء متوجهة على من يقوم على ميت أو على غائب أو يقيم أو على الاحباس أو المساكين أو على كل وجه من وجوه البر أو على بيت المال (قوله على من يقوم على ميت) أي على من يدعى على ميت أي ما لم تشهد البينة

وشعره في الدين ويجزئه
القديم وحسب إلى آخر
ما سبق وقوله وهو على
حجة إذا قدم فيه نظر لأنه
ينافي قوله كالحاضر
فالمناسب استقامه (قوله
بين القضاء) أي مع عين
القضاء أو يمينية وهذا
أحسن كما قاله الثاني
(قوله ولا احتمال) أي ولا
حواله المدين على غيره وفي
عب ولا حال ولا احتمال
غیره على هذا المدين
وظاهر أنه لا بد منه
(قوله وظاهر كلام المؤلف
الأول) أي وهو المعتمد

أو
على إقرار ورثة الميت بالدين فلا تجب ثم إن بين القضاء تجب في الدين الذي على الميت وإن رضيت الورثة غير كما يجب دفعوا بالمال كما قاله بعض الشيوخ وقال غيره لا تجب ومن ادعى قضا من ميت وأقام بيته بذلك لا يحتاج ليمين القضاء (قوله أو على غائب) أي غيبه بعيدة وعمل بين القضاء في المصنف على الحاضر إذا كانت دعواه أو يثبت بيمين في ذمة الغائب قرض أو من سبيع وأما أن شهدت عند الحاكم بأن الغائب كان أقران عند فلان كذا فلا يحتاج ليمين القضاء (قوله أو بيمين) أي كان يدعى عليه أنه أنفق عليه شيأ من ماله ليرجع به أو أنه أنفق شيأ من ماله للدعوى تسمع على الصغير ولكن لا بد من اليمين لضعف الصغير ومثل اليمين الصغير والسفينة (قوله أو على الاحباس) أي إذا ادعى ملك شيء من الاحباس فلا بد من اليمين مع البينة الشاهدة بالملك أو أدعى أنه أنفق على الحبس وأنه لا ما ليجد عليه من أجل ذلك فلا بد من البينة مع بين القضاء (قوله أو لمساكين) أي إذا ادعى على المسكين شيء مما يفيد وأقام بيته على ذلك فلا بد من بين القضاء لاحتمال أنه قد قدم على يدين المسكين (قوله أو على كل وجه من وجوه البر) بأن يوجد كتاباً يداهل العلم بقرض نفسه ادعواتهم وقوف عليهم فأدعى ملكيته وأقام على ذلك بيته فلا بد من بين القضاء (قوله أو على بيت المال) أي بأن يموت إنسان ولم يظهر له وارث وأخذ ماله بيت المال فقدم إنسان وادعى أنه وارثه وأقام على ذلك بيته فإنه يخلف معها بين القضاء أو

يدعى أنه مستحق شأ في بيت المال المنقره فيصنف بين القضاء لاحتمال انه غنى بالحنا (قوله وأعلى من يستحق شيامن الحيوان) معطوف على قوله من يقوم إلخ أي متوجهة على من يقوم على ميت ومتوجهة على من يستحق شيامن الحيوان لأن المراد كما ينهونهم أن المعنى متوجهة على من يقوم في من يستحق شيامن الحيوان وإنما علمت ذلك من المعنى العارضة أن من ادعى أنه يستحق البعير الذي عند زيد مثلاً ويقسم على ذلك بينة فإنه لا بدع البينة من بين القضاء قضية ذلك أن من ادعى عقاراً يذو فأعلم على ذلك بينة فإنه لا يحتاج لبين القضاء وقد تقدم أنه لا بد من في قول المصنف إلا أن يحلف مع شاهد الملة فالحلواب أن المسألة ذات أقوال فتقبل لا يحلف مطلقاً وقبل بحلف مطلقاً وقبل بحلف في الحيوان دون العقار وهو ما ذهب إليه ما من رشف في ذلك أقول ولعل وجه ذلك أن العقار الشأن أن الإنسان لا يقع منه التبرع بما يخلف الحيوانات أقول ولكن قضية ذلك أن تكون العررض كذلك وتظهر النص خلاف ذلك وبعد ذلك وجدت عندي ما نصه لأن الحيوان يشبه كثيرًا بخلاف العقار إلخ (١٧٣) أقول والعروض كالنصاب أشد اشتباهاً (قوله)

لا بد أن يسمى الشهود إلخ أي الشهود بالحق والمعدلين لهم وقوله الغائب أي البعد القبية والمتوسطها وإن كان كلام المصنف بوجهه في البعد فقط (قوله لا بد أن يسمى الشهود) هذا يفيد أن تسمية الشهود شرط للصحة الحكم على الغائب وهو أحد فوائده وقيل تسمية الشهود مستحب ومثل الغائب في تسمية الشهود الصغير (قوله حيث كان يصدر إلخ) أي بخلاف مالا اعتدافيه وهو من يعلم القاضي عدائته فيستد في ذلك لعلمه (قوله والعشرة الأيام إلخ) أعلم أن ما قارب المتوسط والقريب يعطى حكم كل وما قارب البعيد يعطى حكمه وتعارض الأمر فيما كان نسبته مستوية والظاهر أنه يحتاج فيه فيعمل من الأعلى المتوسط أو البعد (قوله بل هو باق على حجة إذا قدم) فيه نظر لأن ذلك إما يكون إذا

أعلى من يستحق شيامن الحيوان اه وبعبارة أخرى عين القضاء محجب في الدين الذي على الميت ما لم تشهد البينة على إقرار ورثة الميت بالدين فلا يحجب (ص) وصي الشهود ولا تنقض (ش) يعني أن القاضي لا بد أن يسمى الشهود في حكمه على الغائب ليجد مدفعاً عند قدمه بغير حج الشهود لأنه باق على حجة فأن لم يسم البينة وألزم المخلص الحكم من غير تسمية فتح حكمه ويستأنف ثانياً ويجري في متوسط البينة أيضاً تسمية الشهود ثم إن تسمية الشهود حيث كان بعد رتبهم كذا ينبغي قوله والافتقار إلى ما يكن الحيا كهمشهوراً بالبدالة والافتقار ينقض كما يفيد كلام المصنف يرى أن نرحون قوله والافتقار راجع لقوله بين القضاء وقوله وصي الشهود (ص) والعشرة الأيام أو اليوم مع الخوف ينقض عليه ما في غير استحقاق العقار (ش) هذه هي الغيبة المتوسطة يعني أن الغائب على مسافة عشرة أيام مع الأمن وأعلى مسافة يومين مع الخوف ينقض عليه مع بين القضاء في كل شيء ما عدا استحقاق العقار وأما هو فلا ينقض عليه فله بل هو باق على حجة إذ قدم وهو الشهود من المذهب فقوله مع الخوف قيد في اليومين فقط والضمير في معها يرجع إلى بين القضاء وقوله في غير استحقاق العقار وأما في بيع العقار فيحكم عليه كما إذا أقامت المرأة بينة أن عاملة النقة أو أرباب الدون فإنه يحكم ببيع عقاره وأما الحكم عليه في استحقاق العقار لأن الاعتداف عما نتشاقفه القوس وبمحصل قيم الثمن والمقدور النزاع عند أخذه فلا بد من حضوره ليكون أقدار النزاع (ص) وحكمه بما يتزعمها بالصفة كدين (ش) هذا حكم بالغائب لا على الغائب والمعنى أن الحكم به إذا كان غائباً عن بلد الحكم وهو بما يتميز بالصفة في غيبته كالعقار والعبيد والدواب ونحوهم فإنه لا يلزم حضوره مجلس الحكم بل يتميز البينة بالصفة وتصبح حكمه حكم الدين على المشهور وإن كان لا يتميز بالصفة كالخود والحر يراد أن البينة تشهد بقبضته ويحكم به المذموم فالغائب عن البلد لا يشترط حضوره مطلقاً لأنه إن أمكن رؤيته فقام وصفه مقام حضوره وإن لم يمكن وصفه قامت قبضته مقام وصفه ولا فرق في ذلك بين الموقوف والمثلّي وإنما اعتبر القبية في المثلّي لجهل صفته وأما في البلد فلا بد من حضوره مجلس الحكم

حكم والقرض أنه لم يحكم في ذلك أي بأن يتم شخص على هذا الغائب أن هذا العقار الذي عنده لهذا المقيم البينة يبيع أو غيره وأعلم أن الأقسام الثلاثة في مدعى عليه غائب عن ولاية الحاكم ولكنه متوطن ولا نساه أوله بما مال أو وكيل أو جليل والألم يكن له سماع ولا حكم بل تنقل الشهادة دون حكم (قوله وهو المشهور من المذهب) ومقابلة استحقاق العقار كغيره لا فرق (قوله والخد) عطف تفسير والمحصل أن الحكم على الحاضر والترتيب على كل شيء حتى في استحقاق العقار وكذلك على البعيد جداً يكون عاماً حتى في استحقاق العقار والتفصيل أنما هو في المتوسط البينة فيحكم عليه فيما عدا استحقاق العقار وأما استحقاقه فننظره حتى يقدم (قول المصنف كدين) تشبيه في قوله بالصفة إلا أن أتى فيه إلا ذلك كما قال اللقاني (قوله ويصير حكمه حكم الدين على المشهور) ومقابلة ما لا ين كنهه فإنه قال إن كان البعيد لا يدعي الحر به ولا يدعي أحد حكمه بالصفة وإن كان هو يدعي الحر به أو يدعيه من هو في يده فلا يحكم فيه بذلك (قوله تشهد بقبضته) أي بأن تقول البينة غصب منه كذا قيمته كذا بمرام (قوله فلا بد من حضوره مجلس الحكم)

ليس بشرطه والنسب أن أولاد فلان بمن الشهادة على غيبته كأقاربه من حق (قوله وجلب الخصم الخ) يؤخذ منه أن من طلب للشكوى بلائنه الإجابة أن يمنع حتى يأتيه ستم أو رسول فله الشيخ أحمد قال الثاني هذا فيمن لا يعلم أن القالب حقا عليه والوجب الذهاب معه لشرع فان امتنع أدب وغرم أجره الرسول ان جاء الطالب برسول وقوله وجلب الخ أي جبرا عليه ان شاء القاضي وإن شاء كتب إليه إما حضرا أو كل أو أرضي حصمه (قوله كسبن ميلا) أي وما فاه بهما لزيادة على العدوى فلا يجلبه فان جلبه لم يلزمه الحضور (قوله والراجع الخ) هذا مقابل ما تقدم من قوله وهي التي روي فيها الخ تقدم خلاف الراجع (قوله وهو كلام ابن أبي زمين) أي ظاهر كلام ابن أبي زمين لاصريه (قوله لا يدفع طابعه) أي خافه كن يضعه في يده أم لا (قوله بشبهة) كأن ترضب أو جرح أي أو غير ذلك فالمراد ما يقوى دعواه (أقول) وكلام مصنوع خصوصاً وارتضاه ابن عاصم المؤلف في الأحكام هو الظاهر فيقدم على ما هو ظاهر كلام ابن أبي زمين (١٧٤) وقد ضبطه بفتح الزاي والميم (قوله فلا يزوجه القاضي مصر) أي وإن كانت مصرية

وأما إذا كانت في محل ولايته فزوجها وإن لم تكن من أهلها كشبهة عصر (قوله) بأن كانت ولايته العامة) أي بأن كانت شامية في مصر فقاضى الشام بكون له عليها الولاية العامة التي أشارها المصنف بقوله فعامة مسلم فترتب بعد القاضي التي هي بولايته الخاصة والحاصل أن القاضي إذا كانت المرأة في محل ولايته أي ولاية القضاء فهو من أولياء السكاح لها الزولية الخاصة وإذا كانت في غير محل ولايته فهو من أولياء السكاح لها الولاية العامة فإذا زوج قاضى مصر امرأة في أنسية التي لها قاض آخر فإن كانت دينية صم وإن كانت ثمينة اندخل وطال والأصح أي معرض للفسخ

وسواء كان بمخيمز بالصفة أم لا (ص) وجلب الخصم بمخاتم أو رسول ان كان على مسافة العدوى (ش) يعني أن الحاكم يجب الخصم وإن كان على مسافة العدوى وهي التي روي منها ويرجع فيثبت في مقوله في يوم واحد وجلب الخصم بمخاتم أو رسول أو ورقة أو نحوهم برسالة القاضي مع الخصم إلى حصمه فلورأت مسافة الخصم على مسافة العدوى بأن كانت على مسافة ستين مسافة فلا يجب إلا إذا أظلم الطالب شاهدا يشهد بالحق فإن الحاكم حينئذ يجب له والى هذا أشار بقوله (لا أذكر كسبن ميلا) (شاهد) والراجع كقوله بعض أن مسافة العدوى بمسافة القصر وظاهر قوله وجلب الخ سواء أقر الطالب بشبهة أم لا وهو كلام ابن أبي زمين كما قاله ابن عرفة وجزم ابن عاصم تبعا لعلهم بأن الحاكم لا يدفع طابعه ولا يرفع المطلوب إليه حتى يأتيه الطالب بشبهة فلا يكون مديبا بابطلا ويريد تحت المطلوب فأنظره (ص) ولا زوج امرأتين بولايته (ش) صورتهما أن ليس له أولى إلا القاضي فلا يزوجه إذا كانت في غير محل ولايته مثلا لو كانت امرأة بالشام ولولى لها إلا القاضي فلا يزوجه قاضى مصر إلا إذا دخلت لمحل ولايته فتولية بولايته أي ليست بولايته الخاصة بأن كانت بولايته العامة فلو وقع وزوجه أخرى على التفصيل الذي ذكره المؤلف في باب السكاح من القريب والبعيد والولاية العامة والخاصة والشرعية والدنية (ص) وهل يدعى حيث المدعى عليه وعلى أو المدعى وأقيم منها (ش) الدعوى إذا كانت في عقار فإنها تكون حيث المدعى عليه وبه حكم ابن تيمية وكتبه إلى بعض قضاة أوجب المدعى فيه فقوله وأمدى أي فيه فهو بفتح العين وحذف الحاء فنصل الضمير به واستر وإن كانت في دين نددى حيث تعقل الطالب بالخصم فكلام المؤلف خاص بالمقار (ص) وفيه كين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد (ش) يعني أن الغائب غيبة بعدة أو قريبة على أحد القولين إذا كان له مال خاص وخيف عليه التلف بمن يأخذه ويضعه فقام شخص قريب لرب المال أو أجنبي وليس هو وكيل عن الغائب وأراد الخصام في ذلك المال عن الغائب حسنة تعالى فعمل عكن من ذلك وقيم البينة على ذلك حفظ المال وهو قول ابن القيم وألا يمكن من ذلك إلا بتوكيل من الغائب وهو قول ابن المباحين ومطرف تردد ومجمله لا حق فيه لعدوى ولا ضمان عليه فيه أماله فيه حتى كالساجر والمستعارة لا يغاب عليها والمر من رها كذلك وزوجه الغائب

وأقاربه

وهو صحيح فقول الشارح بأن كانت بولايته العامة أي ولاية السكاح العامة فمن

حيث أنه من المسلمين وليس الراد بولايته القضاء العامة فإن ولاية القضاء تكون تارة عامة وتارة خاصة بل لا تكون إلا خاصة وقوله من القريب والبعيد الخ المناسب الانتصار على قوله الشرعية والدنية كآيتنا (قوله وهل يدعى الخ) أي إن زيد تانزع جمع عروق في دارق الصبي فله الدعوى تمام عند قاضى مصر كما هو المعتقد وتقام في الصعيد وأما لو كانت الدارق في الإسكندرية والمدعى عليه في دارق الصبي فله الدعوى تمام عند أدمية بجملة المدعى عليه وليس للمدعى أن يكتسب من ولادة الأم ولا أن يجبي له موضعه فالمدعى هو الذى يذهب لمحل المدعى عليه والخلاف في العقار وأما لو كان الحق غير عقارى فبدي حيث كان المدعى عليه وقوله حيث المدعى عليه أي موجود فظاهر محذوف لأن حيث لا تنافى للتلهم وقوله خاص بالمقاربه نظر بل القولان في كل معين فمقار أم لا (قوله أو قريبة على أحد القولين الخ) يعني أنه اختلف فقيل القولان جاريان في البعيد والقريب وقيل في البعيد فقط (قوله كالساجر والمستعير)

فأما المستأجرة: المستأجرة هي المارة والمهون فليس من ولا ضمان وقوله هنا ذلك أي لا يقبل عليه (قوله كما لا نأكل
عليه فيه ضمان) أي مع حق ما جتمع الامران (قوله والغاصب إذا غصب من شيء) صور ذلك غصبه من غيره وشيأ ثم أن خالد أراد
أن يأخذ ذلك الشيء من زيد غاصبا أو يدعي زورا وتجاوز ذلك للغاصب وهو زيد أن يتوكل لا يضمن ذلك الشيء وقوله والحيل الخ صورة
ذلك أن يدعي عرو دراهم وقد ضمن خالد اعراق تلك الدراهم وكان زيد غافيا وأراد المدين السفر فلما ضمن أن يتوكل عن رب الدين ويبيع
المسافر (قوله وفي حل الشارح تنظر) حيث صور المصنف بالمدي على الغائب وصورة ذلك أن انسانا غابا لم يملك فعمل للانسان أن
يدعي عليه أو لا ترد وجه النظر في كلامهم أن تقدم الدعوى تسع على غائب كذا مفاد اللقائي ولم يرجع واحدا من القولين الذين
أشار لهما المصنف على ما قاله الثاني (باب الشهادة) (١٧٥) (قوله وأحكامها) عطف تفسيره على أفراد

وزك المؤلف تعريفاً كان المحاجب قال ابن عبد السلام ولا حاجة لتعريف حقيقة الشهادة معلومة واعترضه ابن عرفة بأنه مناف للقول القرافي أفتعتل سنين لطلب الفرق بين الشهادة والرواية وأسأل الفضلاء عنه ويحقق ما به كل منهما فاقولون الشهادة ينسب في العدد والذكورة والحرية فأقول لهم اشترطوا ذلك فرع تصو راعوا تعريضاً عن الرواية إلى أن قال سني طالع شرح البرهان للزري فوجدته حقيق المسئلة فقال لها خبرنا عن ابن الخبز عنه أن كان عالماً لا يختص بعينه، والرواية كقوله عليه الصلاة والسلام أغل الأفعال بالنيت والشدة فيها لا ينقسم لا يختص بشخص معين بل هو عام في كل الخلق والاعصار والأعمار يختلف قول العدل عندنا كما لهذا عندنا إذا تدارك الزمان لم يتعداه فهذا هو الشهادة والاول هو الرواية ووجه مناسبة شرط التعديل في الشهادة وبقية الشروط أن الزام المعين يتوقع فيه عداوتاً باطنية لم يطع عليها كما تخاطب الشارع فذلك ما شرط معه آخر وناسب شرط الذكورة لان الزام المعين - كما عليه غلبة - وفهراً تأشبه النفوس الالسية فهومن الساء أشد نكابة تخفف ذلك باشتراط الذكورة وعن النفوس والنهن فأنصت عقل ودين الخ ثم ان ابن عرفة عزه فهاذه الشهادة قول وهو يجب وعلى الخا كم جماعه الحكم يقتضاه ان عدل قائله م تعدده أو حلف طال به فقهه فوجب على الخا كم ان يخرج به الرواية قبل قول القاضي لان الخا كم أعين القاضي لوجوده في التحكيم والامسار وقوله ان عدل قائله شرط في إيجاب الحكم والحد له حال أخرجه بمجهول الحال ومعنى ان عدل قائله ان ثبت عدالته عند القاضي اما بالينة أو بكونه بعلمها (ص) العدل هو مسلم عاقل بالغ نالقي وحر

يب الفاسق وتعرف قوته (قوله أل في العدل الخ) أشار إلى أن أل في العدل ليست العهد الذي كرى في مقدم في أهل القضاء عدل وانما لم يصح ذلك لأن الذي تقدم في وصف القاضي وهذا في وصف الشاهد فليس الثاني عين الأول فإله الثاني قال بعض شيوخ شيوخنا رحمه الله وهذا لا ينافي أنه يترتب في القاضي وأوصاف الشاهد (قوله عن عرف الحديث) لأن العدل يوصف بالعدالة عندهم والحاصل أن العدل لا تطلق بمعنى عدالة الشهادة وهي ما نظرها المصنف بقوله العدل الخ وتطلق بمعنى المحافضة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وبوت الصغار وهو ما نظره عياض وابن شاس فلذلك جعلوا هذه الشروط في الشاهد بوجه ما ومن جملة الشروط أن يكون عدلا (قوله أن يكون حرا) فإن استحق الشاهد الحر برق لم ترد شهادته لأنه قد لا يعرف غيره الحق المشهود به كما قال في توضيحه وأما القاضي إذا استحق برق فترد أحكامه لأن الامام مندوحة عن ولايته ثم يجوز له ولايته العتيق عند الجمهور خلافا للصنوت (قوله وهو التبريز) أي فاق أقرانه في العدالة (قوله حال الاداء) أي لاسال الفصل فيجوز أن يصحله وهو صغير يؤدب وهو كبير (قوله انشاقا) أي اجبا (قوله ولا على كافر على المشهور) ووافق المقابل أو خفيفة والشعبي هذا مقتضى حله وعبارته برام تدل على أنه باتفاق عندنا وفيه واحترز للمسلم عن الكفر فانه لا يجوز شهادته على المسلم باجتماع ولا على من له عندنا خلافا لا خفيفة (قوله لا على بعضهم) حاجة إلى هذا الاستثناء لأن كلام

(١٧٦)

ومنها ثبوت عدم الفسق إشارة إلى أن قول المصنف بلافق في قوة المدونة بناء على أن الأصل في الناس التبريز فيجهول الحال لا تصح شهادته وأما أن جعلناها سالمة ولم تكن معدولة فتعقدان فيجهول الحال تصح شهادته بناء على أن الأصل في الناس العدالة وقول الشارح فلا تصح شهادة الفاسق ولا بجهول الحال راجع للشروط المتقدم الذي هو قوله ومنها ثبوت عدم الفسق وقوله ولا الفسقه راجع لشروط الذي بعده الذي هو قوله ومنها أن لا يكون مجعورا عليه (قوله لاجل رفقه) أي أو ما جبر الزوج على زوجته أو الجرح لمع

وبدءه وان أول لخارجي وقدرى (ش) أل في العدل للتحقيق أي حقيقة العدل في عرف الفقهاء ممن تصف بهذه الاوصاف واحترزنا بقوله في عرف الفقهاء ممن عرف الحديثين لا العهد الذي كرى أي المتقدم لأنه وصف للقاضي وهذا وصف للشاهد ومنها أن يكون حرا حال الاداء ولو معتق لكن إن شمله لمقتضى شرط آخر وهو التبريز ومنها أن يكون مسلما حال الاداء لا كافرا فلا تصح شهادته لا على مسلم انتفاها ولا على كافر على المشهور ومنها أن يكون عاقلا حال الاداء الفصل فلا تصح شهادة غير العاقل ومنها أن يكون بالغيا حال الاداء فلا تصح شهادة الصبيان الا على بعضهم بشروط ستأتي في الجرح والقتل لا في المال فالأ في تخصص عموم ما هنا ومنها ثبوت عدم الفسق بالخارج بدليل أنه ذكر الفاسق بالاعتقاد فيما يأتي ومنها أن لا يكون مجعورا عليه لاجل رفقه فلا تصح شهادة الفاسق ولا بجهول الحال ولا الفسقه لأنه مجعور ومنها أن لا يكون بدعيما وسواء تعدد أو جعل أو تناول فهو كقول ابن الجاحظ ولا يعذر مجعول وذات أول كالقدرى والخارجي قال في توضيحه تبعه لان عبد السلام يحتمل أن يكون القدرى مثالا لجاهل لان أكثر شبههم عقليته وانطفاها باسمي جهلا والخارجي مثالا لتناول لان شبههم جمعية وانطفاها باسمي تناول ولا يحتمل أن يرد الجاهل المقدم من الفرقين والتناول المجعور منهما ولم يعذر وانما تناول بل لكونه إلى أي كافر أو فسق ولا كذلك تناول بل في الخارجين ثم ظاهر كلام المؤلف أن هذه شروط في مطلق العدالة وأهل

أول من فاعل من الشهادة وله ثلاثة محاجير وبشدهم وحاصله أنه ليس المراد بالخارجي مطلق حجر بل الخارج المذهب السني (قوله كالقدرى والخارجي) انظر ما الفرقين امامة القدرى فانهم جميعه غايه ما عدا أن اتفدى به بعيد الوقت كما قال المصنف وأما وقت في كبروري وشهادة فانما يطالبه قال بعض الشيوخ ويمكن الفرق بأن أمر الشهادة أشد بدليل أنه يطلب ما ليس فعله حراما ولما قال بعض الشهادة من رفع بخلاف الرواية قلنا قبلت رواية البدي قال عجم في تقرير أهل جربة المشهورون بالاعتزال لا يجوز شهادتهم ولا امامتهم ولا مناسبتهم وقد أخبرني بعض من أتى به ان شخصا من أهل جربة مات بسبب بلاد السودان فقلت دأه رأس جبار بعد الموت تعذبه من ذلك وهم ليسوا بمالكية وانما يتسبون لهذه مخالفة في الظاهر لكونهم مغاربة وفي الباطن لا يقرنون أنهم على مذهب مالك ولا غيره وهذا معروف فيما بينهم (قوله لكونه إلى أي كافر أو فسق) لا يخفى أن القدرى قيل كافر وقيل فاسق وهو العتق وأما الخوارج فقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج على ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا مناسبتهم وكل ذناهم وقبل شهادتهم لكن قال شارح البحاري حيث قال الخطابي يجر من الذين مانصه وبه فيفسد من يكفر الخوارج أقول فظهر أن في كفرهم قولين وكلام الخطابي في حكاية الاجماع وإن لم يفسد إلا الجمع عدم كفرهم (قوله ولا كذلك تناول بل في الخارجين) أرادهم البغاف وليس المراد بالخطا طعن الطريق أي بخلاف تناول بل من البغاف فانه لا يذعن إلى الكفر (قوله ثم ظاهر كلام المؤلف الخ) انظر هذه الظاهر فانه خلاف الظاهر من كلام المصنف والمتعين أنه انما أراد

أوصاف من يشهد لأطلاق العدالة لان الكلام من أوله وآخره في الشاهد أيضا العدل صفة لموصوف محدوف تقدير الشاهد العدل (قوله لأطلاق عدالة) حاصلة أن العدالة تطلق على عدالة الشهادة وتطلق العدالة على عدم الفسق وان لم يوجد شرط الشهادة كلها (قوله وبقيها لا يشترط الاحال الاداء) أي الأفي مستثنى فلا بد من هذه الشروط حتى عند العمل احداها شاهد النكاح وثانيتها المشهور على خطه لقول المصنف قما يأتي ويحصل بعد اطلاقها لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل ووضح الخط غزلة الاداء (قوله لم يباشر كبيرة) هذا غير قوله بلا نسق لان قوله بلا فسق أراد الكبيرة الظاهرة كالزنا وأراد بقوله لم يباشر كبيرة الباطنة كالذهب (قوله لا تعرف بعده توبة) لا يعني انه على هذا يكون منطق المصنف صادقا لصورتين لان لا بد منه كبيرة أصلا أو صدرت وتاب منها عند الاداء (قوله فتقتصر الكذبة الواحدة في السنة) كذا في التوضيح أقول لا ينبغي أن يقتضي تلك العبارة أن الكذبة الواحدة كبيرة واعتبرت لعسر العزم وأما لو كانت صغيرة لم تحجب لتعليل لان الصغيرة غير صغيرة الخسة لا تنقدح ولو تعللها بخسار كما قالوا ومقتضى كلام غيره انها صغيرة ثم ان هذا كلام لم يرتب عليها عظيم (١٧٧) مفسدة تقسمة طبع الشهادة في مفهوم كبير كذب

تفصيل (قوله مثل النظر) أعلم أن كل واحد من المقدمات صغيرة وهي ما عدا الابلاخ فهو الذي يوصف بكونه كبير زنا أو لو اطاق ان جعله النظرية ويحتملها من المقدمات صغيرة خسة منه نظرا بل صغيرة غير خسة لانه يقتضيهما ولو كانت حراما بخلاف سرقة لقمة أو نحو ذلك فلم وقوله وأما صفات غير الخسة أي كظرة وجهية (قوله وسرقة فقه) قد بعضهم ذلك بما اذا لم تكن لسكن فخلق بال الكبيرة فانه في أي فتكون من افراد الكبيرة ونظيره اعتبار هذا القيد لانه لم يتعقبه ويحتمل أنه لم يرتبه بل متوقف فيه والظاهر عدم اعتباره غير انه ذنب صغير قوي (قوله لا يشترط الادمان عليها) (قوله لان الادمان في غيرها كبيرة) قوله بالمجمل (بضم الميم والجيم) قوله وهو

المذهب جعلوا شرط في عدالة خاصة وهي عدالة من تقبل شهادته ويلزم على الاول أن من لم يستوف هذه الشروط يكون فاسقا لاختلاف كلام أهل المذهب فانه لا يلزم من كونه غير مقبول الشهادة أن يكون فاسقا فإيراد المؤلف بالعدالة هنا عدالة خاصة وهي عدالة من تقبل شهادته لأطلاق عدالة ثم ان هذه الشروط لا يشترط منها حال الاداء أو العمل العقل وبقيها لا يشترط الاحال الاداء (ص) لم يباشر كبيرة أو أكثر كذب أو صغيرة خسة وسفاهة ولعب ترد (ش) يعني يشترط في الشاهد أن لا يتلبس بكبرية تلبس الأ يعرفه بعد توبه ويؤخذ هذا من كلامه اذ معناه لم يباشر كبيرة وقت اداء الشهادة فانه اذا تلبس بها وتاب وحسن نفسه ثم اداه لم يصدق عليه أنه متلبس بها ويشترط في الشاهد أن لا يكون كثيرا الكذب فتقتصر الكذبة الواحدة في السنة لعسر العزم من ذلك ويشترط في الشاهد أن لا يباشر صغيرة فأنسية مثل النظر وسرقة لقمة والتطفيف بحصة وما أشبه ذلك لانه ذلك في ذنابة الهمة وأما صفات غير الخسة فلا تنقدح الا بشرط الادمان عليها ويشترط في الشاهد أن لا يتلبس بسفاهة وفسرت بالمجون وهو ان لا يلقى الانسان عاصخ أو القليل المروعة الذي يكثر الدعابة والهزل في أكثر الاوقات لكن هذا يقتضي عنه قوة ذمومة وانما جعل على هذا التلويح كرم قوله ولا يجر لكنه يقتضي عنه ذمومة وأما ان جعل على السفة التي ليس معه حجر بخلاف السفة مع الحجر فلا تكرر أو لا يقتضي عنه قوة ذمومة ولكن فوع نكاف ويشترط في الشاهد أن لا يلعب بالترد ولومرة واحدة ونظيره ولولم يكن فسه قار وهو كذلك ومثله الطاب وحكم اللعب بالترد الحسرة بخلاف الشرط في فاته مكروه كما يحسنه القرافي فقوله وسفاهة معطوف على كبيرة فتكون المباشرة بمعنى التلبس أي لم يتلبس بسفاهة وقوله ولعب زد عطف على كبيرة (ص) ذمومة يتولد غير لائق من جام ومجامع غنا ودباغة وجبا كذا اختيارا وادامة شرط في (ش)

(٣٣ - رضى سابق) أن لا يلقى الانسان عاصخ أي كلني يتكلم في الهافل بالفاظ الخبي (قوله أو القليل المروعة الخ) لا ينبغي أن التفريق من تلازمان (قوله الدعابة) بضم الدال وقوله والهزل عطفه على الدعابة عطف تفسير (قوله ولولم يكن فسه قار) أي مخالفة بان كان نال الساع دفع دراهم والتمار انما يكون مع دفع دراهم ومن المعلوم انه ورد في الحديث تلطم من لعب بالترد شرف كما عموما وضع يده في لحم خنزير أو دمه وفي الخبر أيضا ملعون من لعب بالترد شرف ومن يكن ملعوا لم يكن عدلا وظاهره ولولم يكن ذلك فهو حرام كاجزائه الزرقاني بل حيث ورد الحديث فيه يخصه ومه يكون كبيرة وان كان عطفه على كبيرة رد (قوله ومثله الطاب) أي فهو حرام وقوله فانه مكروه ضعيف والمعتد بالحرم (قوله ذمومة) بضم (د) الميم ونقصها والقبح أفصح ويقال فسيمازة تبادل المهرنة أو ادغام المذنبات كما قال الغنشي (قوله يترد غير لائق) البلية القصور (قوله من جام) أي على وجه غير محرم والا كان كبيرة كما ألتد بعض الشيخ أي من لعب جام أي مع الادمان (قوله ودباغة) هذه الصنائع لا يتبدعها بالامثلة التي ذكرها الفقهاء لان ذلك يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة كما تلب بعض المحققين (قوله وادامة شرط في) الانامة أن يلعب به في السنة أكثر من مرة كافي الطور وبعض الاشياخ عزم في السنة واقتصار بعض على الاول بقيد قوته على الثاني وهو ظاهر وشرط في من الماشطرة والتشطير لا ينما يخص كل واحد يجعل شطرين

(١) ونقصها والقبح أفصح ليس في كتب الفقه التي يابديها فتح الميم فضلا عن كونه أفصح فخر كسبه معصمه

(قوله وأخبر بعد خبر) لا يخفى أن هذا خبره إنما هو ظاهري والافتقار للحقيقة الخبر هو المخصوص على حد الرمان حاله ما مضى (قوله على عدم المحافظة الدينية) أي حاله هو المحافظة الدينية (قوله وهي لازم العدالة) أي والمحافظة الدينية لازم العدالة بل هي من جملة أوصاف العدل (قوله بأنها مسببة) كذا في نصه بأنها ضمنية التائب أي المروءة وهو على حذف مضاف أعتر كما سبب غالباً عن اتباع الشهوات وبعد أن علمت ذلك فهذه العبارة تجزئ وأصلها وتقرر بأنهم الكف غالباً عن اتباع الشهوات (قوله الارتفاع عن كل ما يرى) أي ما يمكن ذلك من غير أن يضر في السوق بطقه وقصص كالقسطي المنسرح صاحب الذكوة المدفون في السعيد تجامس ابن خضيب شرفياً (قوله وأما أهلها) محترقوه من لا يليق به لأن أهلها تليق بهم وقوله وأمن اضطر محترقوا اختياراً قال ابن عرفة هذه الحرف تختلف باختلاف الناس والأزمنة والأمكنة فإن الحيا عندنا بتونس ليست من الصناعات الدينية البرزلي وهي إفرقية من الصناعات الرفيعة يفعلها أوجوه الناس وبما يختلف به العوائد في هذا المعنى المنشئ حانوا لا كل في الحوائث الآن عجم قال الظاهر أن الدباغة من الصناعات الدينية مطلقاً وانحاطة من الرفيعة مطلقاً أي بقول النبي صلى الله عليه وسلم على الأبرار من الرجال انحاطة ومن النساء الغزل وقوله وأمن (١٧٨) اضطرأى وكذا من يعاين الكسرة نفسه (قوله وإن كانت يقال لها رجلة تأمل)

أي تأمل ما ذكر من الاختصاص مع اشتراك المرأة والرجل في المادة وإن زادت التي زيادة الله وكان وجه ذلك واقفاً على الأصل وضع رجل لذلك المعنى ثم توسع باستعماله في المرأة زيادة التاميل (قوله لأن سماع الخ) حاصله أن فعل القيام مكر ومطلقاً وأما ما سماعه فمكره حين التكرار فقط وقوله فإنه يخل بالشهادة حاصله أن المعنى إنما كان سماع القيام مكره حين التكرار لأنه يرد الشهادة فإذا علمت ذلك فأقول فيه أمران الأول أن سماعه مكره مطلقاً كقوله الثاني أن ظاهره أن العلم في الكراهة يرد الشهادة مع أن رد الشهادة لا ينتج خصوص الكراهة ومحمل ذلك حيث لم يذكر فيه ما يشع عليه فيحصل على التهيج أو التشبه بأمره والأمر (قوله فخرم وترد الخ) ولكن الفتى

يدخل تحت بعد ذلك وأخبر بعد خبر وكذا يقال فيما تقدم فترك المروءة بل على عدم المحافظة الدينية وهو لازم العدالة وتقرر بأنه مسببة غالباً عن اتباع الشهوات قال ابن الحاجب المروءة الارتفاع عن كل ما يرى أن من تخلف به لا يحافظ على دينه وإن لم يكن حراماً كالادمان على المساجم والشرنج والخرق الفمسية من دباغة وبهاجمة وحياكة أي قرازة اختياراً عن لا يليق به وأما أهلها وأمن اضطرأها فلا يقدح انتهى من خط الناصر القناني وهي بهذا المعنى تصف بها المرأة كالمرجل وقد تفسر المروءة بكل الراجولية كما قاله الشيخ سعد الدين وهي بهذا المعنى لا تشمل المرأة لأن كان يقال لها رجلة تأمل وسماع الفناء ورد الشهادة إذا كان يفسر له وتكرر لأن سماع المكره وحسنه مكره فانه يخل بالمروءة وأما لالة فخرم وترد الشهادة بالمروءة الواحدة فإن الغناء الكسر والمد الصوت القطع والذي فيه ترجم أو المند وأما الكسر والقصر فهو اليسار وأما القصر فهو النقص في فائدة وهو التردد قطع نكوت من العاج أرمي البس ملوثة يلعب بها ليس فيها لبس واعتراض في حال لبسها وأول من وضع الشرنج كما تنق عليه المؤرخون صمصمة دار الهندى وهو بكسر الصاد الأولى وفتح التاء مع التشديد واسم المالك الذي وضعه بهرام بكسر السين كذا قاله ابن خلكان وقال الصلاح الصفدى في شرح لامية العجم إن اسمه يلهث بالثناء المخلقة في آخره وكان أزدشمن يلبس أول ملوك الفرس قد وضع التردد ولفظ قبل له تزدشمن سبوه إلى واضعه وجهه مثلاً للدين وأهلها وجهه الرقة اثني عشر بيتاً بعد شهر والسنة وقسمها أربعة أقسام على عدد فصول السنة وجعل القطع ثلاثين قطعة بعد أيام الشهر يضاوسودا كالأيام واللباس وجعل القصوس مائة إشارة إلى أن الجهات ستة لا سبع لها وجعل ما فوق القصوس وتحتها كيف وقعت سبع نقط عدداً للأفلاك وعدداً للأرض

يفيد الموافق والمثالي أن سماع الغناء سواء كان أم لا عما يقطع الشهادة إذا أدته كان فعل الغناء أم لا ويسقط له العلم بالاشتهار كإتيان أم لا بما قاله الشارح تعالى من أنه إن كان بآلة قطرب يمرر ويحل بالشهادة إن أيدته لا يعمل عليه وأما غيره فمكره وإن تكرر وليس يحرام هكذا عابوا بعضهم (قوله أو الذي فيه ترجم الخ) هذا قول ترجع لقول واحد (قوله أو المند) أي مع القطع فلا ينال الأول (قوله فائدة) أن الخ لا يخفى أنه لما قدم الحكم فهو في الشرنج من أن التردد بالشهادة مطلقاً والشرنج يرد بشرط الإداة ووجه ذلك الخلاف في إباحته إن شاء الله ولكن انظر تعريف المؤلفين تبعه ٣ مع قول ابن عرفة والترد قال المازرى ظاهر المذهب أنه كالشرنج ونقل في توضحه كلام المازرى كما قاله بعض المحققين (قوله لبس فيها لبس) أي اختلاط كان المراد لا تلبس القطع بعضها ببعض وقوله واعتراض في حال لبسها وانظر ما وجه الحصر المذكور (قوله يلهث) رأيت مضبوطاً بالقلم بكسر تحت الباء (قوله تسبوه إلى واضعه) أي أضفوه إلى جزم واضعه وذلك أنهم أضفوه إلى تزدلي شير (قوله وجعل القصوس) كأنها قطع أخرى (قوله وجعل ما فوق القصوس) أي تسع نقط فوق القصوس وسبع تحتها ٣ قوله ومن تبعهم لعلم ومن تبعهم فليصبر

(قوله) وعدد الكواكب السيارة الالهة السارة الشمس والقمر وعطارد والمشتري والمريخ والزهرة وزحل وقوله (أى) بسبب اختيار لاعبه وقوله (والشطح) فمقرر أى مثبت لا اختياراً للاعب البقاء الموحدة وقوله (وتصرفه) حاصله ان المقصود من التذرع المقصود من الشطح فمقاله صودن الترد (١٧٩) بيان حكم الله وتذره والمقصود من الشطح فمقاله صودن الترد

وعدد الكواكب السيارة وجعل ما تأتي القصور من الأعداد والكثرة والقلة لمن
يضر بهما مثل الفضاء والقدر وتقلب في الدنيا وجعل تصرف اللاعب في تلك الأعداد
لاختياره وفيه حسن التدبير كما يرق الموفق شيئا يراهم التصرف فيه ويرزق الاحق
شيئا يكتسبه فلا يصح التصرف فيه فالزاد جامع حكم القضاء والقدر وحسن التصرف
في اختيار لاعبه والشطر جعفر لاختيار اللاعب وعظه وقصره الجدا والردى (ص)
وان أعني قول أو أصم في فعل (ش) يعني ان الاعمال العقل يجوز شهادته في الاقوال خلافا
لأي حنيفة والشافعي وأما في الاعمال فلا يجوز شهادته فيها ما لم يكن علم الفعل قبل العلم کافی
شرح الارشاد واقتصر عليه وذكر الخطاب ما يستفاد منه أنه لا يقبل في ذلك على المعتقد وأما
الاعمال الاصل فلا يقبل ولا يتزوج وله أن يطأ زوجته ما ذكره عليه ذلك ويعتمد على الفرائض
وأما العدل الاصل غير الاعمال فيجوز شهادته في الافعال ويتعرض لشهادة الآخر وهي
مقبولة كما قاله ابن شعبان ويؤيد بها بالاشارة المفهومة والكلمة وأما الاسم في الاقوال فلا يقبل
ما لم يكن مع جملة الصمم كذا ينبغي على قياس ما في شرح الارشاد (ص) ليس يحفل الانبياء
لا يلبس (ش) هذا شرط وعنه وجه اقله فيما وجد من مانع بخلاف ما مر من الخبر وما معها
وجودها شرط وعندها مانع والموانع جمع مانع وهو مانع فاعلم من منع الشيء اذا سلبه
وبين مقصوده فالمراد بالحوادث بين الشهادتين مقصودها فان المقصود من الشهادة قبولها
والحكم بها والمانع هو الوصف الوجودي الظاهر والمغفل هو الذي قوة التنبه ولم يستعمل
قوته والمعنى أن الشاهد بشرط فانه أن يكون مغفلا قال ابن عبد الحكم قد يكون الرجل
الخبر الفاضل ضعيفا لا يؤمن عليه لغلطته أن يلبس عليه فلا تقبل شهادته ان كان يكون الامر
المشهور فيه جلبا واختيارا لا يلبس على أحد كقوله رأيت هذا بقطع يدها ونحو ذلك فان
شهادة المغفل تقبل في مثل ذلك وأما البليد فلا تصح شهادته مطلقا والفرق بين المغفل والبليد
ان المغفل ملكة أي قوته منهية لكن لا يستعملها والبليد ليس له ملكة أصلا قوله الانبياء
لا يلبس بكسر الهمزة لان ما مضى مفتوح الباء فهومن قيل قوة تعالى ولستنا عليهم ما يلبسون
(ص) ولانما كد القرب كالب وان علا وزوجهما (ش) يعني ان من شرط قبول الشهادة ان
لا يكون الشاهد متا كد القرب بالشهادة فلا تصح شهادة الولد لابييه وان علا ولا شهادته
لامه وان علت ولا زوجة ابيه ولا زوج أمه ودخل في الولد والملاعة لانه أن يستلحقه
قوته ولانما كد القرب بمعطوف بازاو على مغفل ولانما كيد النبي وكذلك لا يشهد لزوجته
ولا لابنها ولا لابيها ولا لزوجها ولا لابنه وأبو به وأما شهادة الرجل لزوج ابنته
فهى جائزة ولا يجوز شهادة الامام اذا تولى القضاء والتجوز اذا كانت مسمرة لا تختلط بغيره
التي وكثرته ولا يجوز شهادة الخادم اذا تولى القضاء ويجوز شهادة المنسرف قال هـ ومشراف
عليه بخلاف الوصي لأن أوصى عليه وقوله وزوجهما أي الزوج الاب والام التي دخلت في الاب
(ص) وله وان سفل كنبت وزوجهما (ش) يعني ان الاب لا يجوز شهادته لولده ابنته وان سفلت

ما إذا اختلفت بان كانت الاجرة عشرة اذا كان الثمن مائة وخمسة اذا كان الثمن خمسين وقد شهد بان الثمن مائة فلا تعتبر (قوله الخاطب)
أي انعموا ربكم الصادق وقتله أي بان خطب الزوج أو الزوجة وتولى المقد لا قبل شهادة في ذلك وقوله مشرف وهو شخص يحمله
الوظائف مثلاً مثني على التولي بصرف وقفه (قوله دخلت في الاب) أي على طريق التجوز وقد يقال انها دخلت تحت الكاف (قوله)
بعضي ان الاب لا يجوز زهاده لو لم يته (المسألة) ولأنه يقول لم يته وانسه وبعده كانه هذا لا مناسب أيضاً لأن سابق المؤلف في

الشاهدة البنت والزوج هما شهد ولا يشهد عليهم فالعنى لا يجوز شهادة الولد لاحد والعم وقوله وزوجهما معناه ان زوج البنت لا يشهد لأبوى زوجها وزوجه الابن لا تشهد لأبوى زوجها (قوله والا فلفظ الولد) لا يحق ان لفظ الولد اذا كان شاملا فالعقود حاصل وان لم يخص البنت بالذكر الا ان يقال قوله ليتوصل لبيان الحكم أى صريحا (قوله وشهادة ابن عم أب واحدة) أى وتسل الاخرى ائمة أن يفقد كل قنونة الاخر وتصدق وحديث يحتاج لبيان من السدى وإذا طرأ فسى لاحدهما مما يجب بطلان شهادة الشاهد فالظاهر بطلان الثلاث: الرجوع بغير مرجع وينبغى أن يكون مثل الابن مع الابن شهادة من لا تقبل شهادة لا آخر بامرنا شهدا لغيرهما كذا فى شرح سعد والظاهر خلافه (١٨٠) وهوانه لو بطلت شهادة واحد جعين أو رجع عن هوانه الاخر فانه يكتفى

بالاتم بغيره هذا كله فانه عند انهما شهدا بذات ولولم يكن تبريز (قوله أو على شهادته) أى فلا يفتى بنقل الاصل عن الفرع وعكسه وقوله أو على حكمه أى فلا يفتى أن يشهد كل من الابن أو الاب على حكمه لا خرفا فنانا عز زيد مع عمر ويقولان القضاء حكمى ويتكررا الاخر فلا يجوز لابن القاضي أو أبه أن يشهد على حكمه (قوله وكذا شهادة الفرع على خطأ أبه) أو العكس لانه فى معنى التزكية (ص) بخلاف أخ لاخ ان يزول وتعدى وتؤكث أيضا بخلافه (ش) لما قدم ان شهادة الاب لابنه أو العكس لا يجوز أن يخرج من ذلك ما اذا شهد أخ لأخيه فذكرها جائزة بشرط أن يكون الشاهد ميرزا فى العدالة عن أقرانه لقوله التهمة وأن لا يكون فى عيال المشهود هو الا فلا تقبل وكذلك لا يجوز شهادة له فى جراح العمد وهو المشهور وانما يشهد فى الاموال أو فى الجراح التى فيها مال وقال س وظاهر كلامه يجوز ان يشهد أخ لأخيه كان فى جراح العمد أم لا يكتب بشهادته لأخيه شرفا أو باها أم لا يدفع عنه به معرفة أم لا فعلى هذا الأحكام الشارح من الاتفاق والمشهور وضعف ووافقته وكذلك يجوز لأخ أن يعدل أخاه كأنه شهد على المشهور وتؤكث المدونة على أنه لا يعدل أخاه لأنه يشرف بتعديله (ص) كالجرح ومولى وملاطف ومفاوض فى غير مفاوضته ورائد أو متصرف وذاكر بعشرك (ش) هذه مشبهة بقوله ان يزول والمعنى الاجبر لا يجوز شهادة لمن استأجره الا اذا كان الاجبر بارزافى العدالة ويشترط أن لا يكون فى عياله وكذلك لا يجوز شهادة المولى للاسفل لمن أعنته الا اذا كان بارزا فى العدالة وأن لا يكون فى عياله بخلاف العكس فإثر بغير شرط التجيز وكذلك لا يجوز شهادة الصديق الملاطف وهو الذى يسر مما يسرك وبشر مما يسرك لصديقه الا بشرط أن يكون بارزافى العدالة وأن لا يكون فى عياله كفى التوضيح وكذلك لا يجوز شهادة الشريك المفاوض لشريكه فى غير مال المفاوضة الا بشرط أن يكون بارزافى العدالة ولوقال وشريك تجزى غيرهما كان أحسن ليشدان الشريك شريكه عنان لا يشهد لشريكه غير الشريك الا اذا كان ميرزا وان الشريك الخاص فى شئ معين اذا شهد لشريكه غير ما يتعلق بالشريك لا يشترط

مقابل لمقابلته وقوله يكتب بشهادته لأخيه شرفا أو باها كشهادته بأنه تزوج من محصله فيه بشكاحهما شرفا أو باها لكونهما من دوى القدر وقوله أو يدفع عنه به معرفة كان يشهد بتجريح من جرح أخاه فالمرزى حكى اتفاق أهل المذهب على عدم جواز ذلك كما قال هرام فظهر قول شارحنا على أحكام الشارح أى هرام من الاتفاق والمشهور وضعف (قوله ووافقته) أى ووافق الشيخ سالم على ذلك لتبذره الشيخ ابراهيم القاتى وذلك ان س ر من الشيخ سالم فى رضى الشيخ ابراهيم القاتى بتبذره واقصر على ذلك شب فى شرحه (قوله وذاكر بعشرك) فبهذا بما اذا حصل له ماذكر بعد الطلب أو ما قبله فلا يشترط ذلك ولو كان غير ميرز (قوله هذه مشبهة بقوله ان يزول) فيه تسامح بل مشبهة بقوله بخلاف أخ لأخيه (قوله ولوقال وشريك تجزى) رد ذلك بأن المتقول شريك المفاوضة لا مطلق التجزى (قوله وأن الشريك الخاص) أى غير شريك التجزى كان يكون شريكه فى ما يقتضيه والحاصل ان الشاهد قبا

فيه الاشتراك لا يجوز مطلقا معنا أو شركة عنان أو غاوضة فتجنع كل معرزا أم لا وأما في غير ما فيه الاشتراك في المعين يجوز مطلقا معرزا أم لا وفي التبرع مفرضا لا يجوز بشرط التبرع (قوله على طبق دعواه) صورته ادى زيد عشرة فشهدته الشاهد بها ثم رجع وشهد بخمسة عشر فنقبل شهادته حينئذ العشر فإن كان معرزا وقوله أولا لا يصح بصورتين الاولى أن يدي بعشرة فقيسه بزيادة من عشرة بخمسة عشر ثم رجع فيشهد بعشر بن مثلا الثانية أن يدي بعشرة فقيسه بخمسة عشر ثم رجع فيشهد بأزيد بن خمسة وثلاثين صادق بالعشر التي هي دعوى المدعي وبسته مثلا وبأكثر من عشرة فنصور ذلك الثانية ثلاثة وحاصلها أن المدعي يأخذ ما استعنت عليه دعواه وشهادته الشاهد وهو العشر في الأولى وهي ما إذا ادى بعشرة وشهد الشاهد بزيد وكذا في صورتين من الثلاثة الأخيرة وأما الثالثة منها فيأخذ ستة (قوله حيث لم يدعه) فإن ادعاء المدعي بهذا فكيف يأخذ المدعي بدون شهادة ثانية بتفسيرين أولا بدمن الميعن (قوله حيث لم يدعه) أي لو ادعى المدعي بهذا فكيف يأخذ (١٨١)

الميعن هكذا نظر بعض الشيوخ من ثلاثة الخلف ومفاد بعض الشراح أنه لا يحتاج لشهادة ثانية لكن لا بد من عين أخرى (قوله فإن ادى المدعي بعشرة فقيسه بذلك) هذا غليل لقوله كان شهادته على طبق دعواه (قوله أو بأقل أو بأكثر) توضيح لقوله أولا أولا وتقدم غليله والحاصل أن لما قامين الأول أن يدي قدرا فيشهد به عدل ابتداء بدمنه أو أنقص قبلت شهادته وإن لم يكن معرزا وحلف معه فيها لكن على طبق دعواه فقط في الأول ولا يأخذ الزائد وعلى طبق شهادة الشاهد في الثاني وأخذ ما شهد به فقط فإن رجع فيه إلى شهادته بما ادى المدعي قبل أن كان معرزا وهذا هو المقام الثاني ويحلف المدعي إلى ما رجع له الشاهد أنه اعطى حلف قبله على طبق شهادته وكلام

فيه التبرع في العدالة وكذلك تقبل شهادته من زاد شيئا في شهادته أو نقص فيها بعد أن كان معرزا وسواء كانت الزيادة بعد أن كُتبت شهادته الأولى على طبق دعوى المدعي أم لا غير أن ما زاده على دعوى المدعي لا يأخذه المدعي حيث لم يدعه فإذا ادى المدعي بعشرة فقيسه بالمرز بذلك أو بأقل أو بأكثر ثم يهد بآدمي ماشه أو لا فإن ذلك لا يقدح وسواء كان بعد الحكم أو قبله وكذلك يقبل تذكر المرض أو العجز في الشهادة بعد قوله حينئذ عني لا أدري أو لا أعلم إذا كان معرزا في العدالة وما وقع في الرواية من التقييد بالمرض فرض مسئلة (ص) وتركية (ش) يعني أن المركز في السرور والعناية بشرط فيه التبرع في العدالة وأشار بقوله (وإن يهد) إلى أن الشهادة بمن فسخر إلى تركية جائزة في الأموال والحدود خلافا لاجد بن عبد الملك أن الشهادة في العمامة لا تقبل إلا بمن لا يحتاج إلى تركية وهو المرز الفائق على أقرانه لشدة خطرها لكن ما ذكر ذلك إلا في العمامة خاصة كآل الشارح فلا قال وإن يهد لمكان أحسن لأن الخلاف فيه خاصة في مطلق الحد كما يفهم من كلامه فقوله وتركية أي وترك تركية لأن التبرع بشرط في المركز لغيره لا في تركية (ص) من معروف إلا التبرع بشهادته عدل رضامن فقلن عارف لا يجتمع معتد على طول عشرة لإجماع (ش) هذانعت تركية أي كاتنة تركية من معروف والعني أن المركز لا بد أن يكون معر فبالعدالة عند القاضي إلا أن يكون الشاهد غير يما فانه لا يشترط أن تركية ابتداء معر وف عند القاضي لكن لا بد أن تركي من كمعروف عند القاضي بالعدالة قلعة رقعة لقاضي لا بد منها لكن إن كان غير غير بفسلا واسطة وإن كان غير يما فواسطة ومثل الغريب الساطعة خيرة الجالين ومعر فمهم بهم وصفة تركية أن يقول المركز أشهادته عدل رضامن العدالة تشهر بالسلامة في الدين والرضاء تشهر بالسلامة من الله والغفلة لا بد من هذا اللفظ بتمامه فلو لم يأت بهذا اللفظ أو أتى بأحد جزأيه فلا تقبل قال الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال تعالى ممن ترضون من الشهداء ويشترط في المركز جمع ما مر أن يكون فطنا لا يصدع عارفا لا جاهلا وقيل عارفا

المتصف في المقام الثاني لا شرطه التبرع ولا الأول لعدم اشتراطه (قوله بعد قوله حينئذ عني لا أدري الخ) أي وكذا بعد نسيان وليس مكرام معاقبه لأنه لا يفيقه بجزئي شهادته بشيء ثم ذكر زائدا أو نقصا والتام لم يذكر كذا (قوله وأشار بقوله وإن يهد الخ) لا يخفى أن هذا المعنى بعيد من المصنف لأنه إنما يفيد جعل المبالغة في مقدار وليس في الكلام ما يفيد فكأنه قال تركية وتقبل شهادته من يقتقر لها وإن في حد (قوله بأشهادته عدل رضا) مقتضاها أنه لا بد من لفظ أشهد فلو قال هو عدل رضا لم يكتب على المشهور واعتد ابن حمرزوق عدم اشتراطه وهو الصواب كما يعلم من النقل (قوله عند القاضي) أي أو بين الناس (قوله يشهر بالسلامة) فإن قلت تشير الشارح إلى الضام إذ ذكر بغي عنه عدل لا أخذ فبما تقدم في مفهومه أنه ليس بمغفل والجواب أن الجمع لا احتياط وجواب آخر السلامة من الغفلة ليست معتبرة في مفهوم العدل المطلقات فبما ليس فلذا ذكر رفع العدالة وقال الثاني لا شعار الأول بالسلامة من الله والغفلة والثاني لا احتمال ارتكاب ما لا يليق (قوله عارفا) أي يماطن المركز بالفتح كقوله ظاهره أن همه طوبلا وعامله في السفر والحضر وقوله عارفا بتمتع الخ لا يخفى أنه يماطن من كونه عارفا بتمتع الناس علمه يماطن المركز كظاهره لا يماطن من كونه عالما

باطن المزكى كظاهره أن يكون عبده على تصنعات الناس (قوله كسمنان فلان وفلان) الحاصل أنه لا يكتفى بالسماع من معين كسمنان فلان وفلان يقولان زيد عدل أو من الثقات وغيرهم ولو فاشا وقد قطع بالشهادة وأما أن استدشهادته السماع ولم يقطع بها فإنه يعمل بها كما قال ابن رشد وهذا حديث يمكن السماع من جماعة بحيث يفيد خبرهم القطع فإن كان كذلك فإنه يعمل بالشهادة بالتزكية سواء قطع بها أو أئند هذا السماع فأقسام السماع ثلاثة قسم لا يحصل به التزكية سواء أئند الشهادة بها السماع أو قطع بها وقسم يفصل فيه بين أن يستند الشهادتها السماع فيعمل به أربعين أن يقطع بها فلا يعمل به أو قسم يعمل بالشهادتها سواء قطع بها أو أئند هذا السماع وإذا علمت ذلك فقول الشارح وأما من سماع فلا يؤخذ على إطلاقه بل يفصل فيه أن لم يفصل القطع بين أن يقطعوا فيقبل أو لا يقطع وان أئند القطع فيصير (١٨٣) مطلقا فطروا وأئندوا السماع هذا ما أفاده بعض شراحه (قوله

الشهادة بالتزكية) أي يقول أشهد أنه عدل رضا والباء في قوله بالتزكية لتصوير وقوله تعين التعديل لا يعني أن التعديل هو عين الشهادة بالتزكية والظاهر أن الضمير في تعين عائد على المزكى أي لعدم وجود غيره كما قال ابن عاشر والمراد ووجب علينا أن تعين (قوله أو نحو ذلك) أي بأن وجد من يعدل لأنه فام به مانع كيقف من الجرح (قوله كبحر) بفتح الجيم (قوله بالنسبة لما قبله) أي في الشارح هنا وقوله إن بطل حق أي أوحى بطل كما فاده بعض الشراح على أنه لا حاجة لرجوع الشرط إلى ما قبل الكاف لأن قول المصنف أن تعين يقضي عن رجوع الشرط لما قبل الكاف لأن معناه أن شاهداً يصدق ولا يعرفه غير المزكى ومن لازم ترك التزكية بطلان الحق المشهود به ولا حاجة لزيادة أو نحو بطلان قول المصنف أن بطل حق يفيد أنه لا تنافي كلام المصنف يشمل إثبات الشيء

بمصنعات الناس فقله لا يحدع أي في عقله ولا يستلزم في رأيه تفسير وإيضاح لفطن فلو قدمه على عارف لمكان أظهر ويشترط في المزكى أيضاً أن يعتد في تزكيته بالشاهد على طول عشره له في الحضر وفي السفر ورجوع في طولها وقصرها معارف وأشعر أنباهه بالأوصاف مذكرة بان النساء لا تقبل تزكيتهن لارجال ولا النساء لا تعيما يجوز شهادتهن فيه ولا في غيره وهو كذلك ولا يجوز الاعتداد في التزكية على السماع كسمنان فلان وفلان فلا ناعدل رضا وأما من سماع فشا كما إذا قال فلان نزل نسمع من الثقات وغيرهم به عدل رضا فيقبل كما يأتي في شهادة السماع (ص) من سماعه أو محله لا العذر (ش) يعني أنه يشترط في المزكى أن يكون من سوق المزكى يفتح الكاف أو من محله وهي منزلة القوم لأنهم غيرهم لأنه ربة فليس الجار والمجرور ومطلقا سماع وانما هو من صفات تزكية فكأنه قال تزكية حاصلة من معروف حاصلة من أهل سوقه ومحله لأنهم غيرهم إلا أنه من سوقه ومحله لعدم أهلهم ونحو ذلك (ص) ووجب أن تعين (ش) أي ووجب الشهادة بالتزكية أن تعين التعديل بأن لم يوجده من بعده غيره أو نحو ذلك وفي بعض النسخ يغير هذا الفعل من علامة التأنيث أي ووجب التعديل أن تعين ولا يعني أن التعديل فرض كفاية وتعين على من انفرد به وهذا إذا طلبت في حق الأدي أو ما المتعلقة بمحض حق الله فوجب المبادر بفعله قبل طلبها أن استدتم خبره كما يأتي في الشهادة (ص) كبحر أن بطل حق (ش) التشبيه في الوجوب والمعنى أن من علم حجة شاهداً وان يجوز به بطل الحق بسبب ذلك الشهادة فله يجب عليه أن يجرحه حتى لا يصح الحق على صاحبه فالشرط قبل في هذه وفيما قبلها أياً على خلاف قاعدة من أن الشرط يرجع لما بعد الكاف لما قبله فمعنى أن بطل حق أي ترك التعديل كان المراد به بالنسبة لما قبله أن بطل حق بترك التصريح (ص) ونسب تزكية سمرها (ش) الضمير في معها يرجع لتزكية العلانية والمعنى أنه يستحب لقاضي أن يضيف إلى تزكية العلانية التي هي الأصل تزكية السري ويكتفي فيها واحد ويندب التعدد (س) من متعدد وان يعرف الاسم ولم يذكر السبب بخلاف الجرح (ش) يعني أن التزكية مطلقاً لا يفتها من متعدد فيوقوف حصول التدب في تزكية السري على التعدد كما أن حصول وجوب تزكية العلانية يتوقف على التعدد ويجوز زجر رجل أن يعدل آخر وان لم يصرف اسمه وان لم يذكر كريب عدلته

ونفيه إذا كان كل منهما حافي الواقع ولا شك أن إثبات ما هو متنى في الواقع فيه تحقيق بطل وإبطال حق لان وكذا الشهادة متنى ما هو متنى في الواقع (تبيين) فهم قوله أن بطل حق أن شهادته الجرح إذا كانت حافلياً من علم بجرحه تجرحه على الراجح أي لا يجوز ذلك فإن قلت علم الجرح بالكسر بأن الجرح شهيد يقضي عليه الحق فلم يجرحه وشهده هو بطل علم الجرح بأن معناه به الجرح بالفتح حتى لا يقتضي جواز شهادة الجرح بالكسر أمالنا كد القراية بينه وبين المشهوده وأما نسبته فقد الحق (قوله ونسب تزكية سمرها) أي أن العلانية قد تشابه بالداهنة والحاصل أنه يشب الجرح بينه وبين ما قلنا اقتصر على السر أجزأت اتفاقاً كالعلانية على العتد لكن تزكية السر إذا اقررت يشترط فيه التبريز والتعدد (قوله وان لم يعرف الاسم) لأن الجرح والتعديل انما يتعلقان بالاسم (قوله فتوقف الخ) هذا يقيد أصل التدب انما يحصل بالتعدد هذه طريقة وما تقدمه من بيان أنه يمكن الواحد والتعدد بتدوين طريقة ثانية

(قوله لاتأسبب العدالة كثرة) فيعترف احصاؤها وضبطها (قوله ولا يرجح الميزان الخ) أي الاول ترجيح الميزان فلم يرجح بل ساوى الميزان فلا تنقطع عدالته (قوله فان شاهدى الجرح مقدمان) أي ولو بعد الحكم لمن عدل تشهده ودم ينقض الحكم كأنه ابن فرحون لأن القاسم خلافه شبه وصحون ولكن قيد المأزى بتقديم الجرح عما إذا لم يشكنا قال فالشاهد قد طائفت بكونه عليه كذا كان على شرب خمر وأخرى يعكفوه على الصلاة تلك الليلة لتقطع بكذب احدهما فيرجع لمزيد العدالة والعدد اذا بلغ حد التواتر (قوله عند مالك) المناسبين لما لا عند مالك (قوله قال ابن عرفة والعمل الخ) المأخوذ من القول عليه قول صحون وهو انه لا بدق الشهادة من التزكية كان بالقرب والبعضى بكثر تعديله وتشهر تزكيته (قوله وان اختلاف فيما اذا عدل بجهول الحال) أي فان لم يجهل حاله بل عرف بانظرا وكثر معدلوه لم يحتج تزكية أخرى ورأيت ما أحسنه ان (١٨٣) محل اختلاف اذا مضت مدة يمكن فيه اطرو

الفسق وأما طول الزمن بحيث يظن انه طرأ عليه فسق فلا بد من التزكية قول واحد أو ما لو شرب بنقصة في المجلس وركى ثم شهد بنقصة أخرى في ذلك المجلس فهذا لا يحتاج لتزكية ثانية قطعاً (قوله) أو بالبعد عن قولنا أشبه بالناسيب على قول ابن القاسم وذلك لأن المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول لما لم من رواية متطرف وان المأخوذون أي وأشبه بالكتفاء التزكية الاول الثاني لا يكتفى بالتعديل الاول ولا بد من التعديل كذا تشهد حتى يكثر تعديله وتشهر تزكيته وهو قول خصون الثالث لأن القاسم يكتفى بالتعديل الاول حتى يطول الزمن كنهو وجواب بان المراد على قول أشبه بالتزكية (قوله احسان الخ) لا يحتج ان مراد دليل الاستحسان فسل لا ينافي قوله أولا وأولاً بد والاستحسان بمعنى يتقدم في ذهن المجتهد فتقصير عنه عبارة وليس المراد المنع (قوله ولكن ذكر) أي يغفل عن أشبه بقولن قوله بان تزكيته الاولى يكتفى

لأن أسباب العدالة كثيرة بخلاف من يخرج شاهداً في شهادته فانه لا بد أن يعين سبب الجرح لاختلاف العلل فيه فما اعتمد فيه على ما لا يقتضيه كإوقع بعضهم انه جرح شاهداً في شهادته فسدل عن سببه فقال رأيت به يسير ولا يرجح الميزان فالشاهد اثنان يتجرح مع شخص وشهد اثنان بتعديله فان شاهدى الجرح مقدمان على شاهدى التعديل واليه أشار بقوله (وهو مقدم) لأن المعدل انما يمكنه من ظلم الامر والمجرح انما يمكنه من باطن الامور الخفية المستورة فمذهبنا وأيضاً المجرح منك بالاصل (ص) وان شهدنا بما في الاكتفاء التزكية الاولى تردد (ش) وفي نسخة حادوا وان شهدنا بتناه التائب فالتصحيح على الاول يرجع للزكي بفتح الكاف وعلى الثانية يرجع للبيئة أو الشهود والمعنى ان من شهد بشهادة وزكى فيها بشروطها ثم شهد بشهادة ثانية فهل يحتاج الى تزكية ثانية وهو لصحون قال لا لا بد من تزكيته كلما شهد حتى تثبت عدالته وتشهر تزكيته أو يكتفى بالتزكية الاولى وهو لأشبه عند مالك قال ابن عرفة والعمل عندنا قديماً وحديثاً على قول صحون ولو شهد في يوم تزكيته اه لان العيب قد يحدث وبعبارة المواقف تقتضي ان التردد ليس في محله بل هما قولان وان اختلف في فيما اذا عدل بجهول الحال وان القول الاول في النقل مقيد بما اذا لم يكثر تعديله ويشهر وانما لو طلب تعديله بالقرب على قول صحون أو ما بعد على قول أشبه فلم يوجد من بعده فانه يجب قبول شهادته ولا تردد لان طلب التزكية تأنيهاً لها واستحسان والقياس الاكتفاء بتزكيته أول مرة ما لم يسم بهما مراراً حتى يثبت له بطلانها وكلام المؤلف لا يقيد شيأ من ذلك ولكن ذكرنا ما يشهد به التعبير بالتردد وانه لا تردد لما أخر في النقل عن المتقرب ونحوه في ابن مرون (ص) ويخالفها لاحدونه على الآخر أو أبو به ان لم يظهر ميسله (ش) عطف على قوله بخلاف الخ والمعنى ان شهادة أحد الاخيرين لو دعي على ولده لا خراجاً وتلك شهادة الولد لا أحد أو أبو به على الآخر فلها جازة هذا ان لم يظهر ميسل للثبوت والافلا كما اذا شهد له غيره على الصكبير أو البارع في العاق قال مالك ويجوز شهادة الولد على أبيه بطلاناً ما كان منكراً واختلف اذا كانت هي الفاتحة فذلك فيها أشبه وأجازها ابن القاسم واد شهد بطلاقه رآه لم يجز ان كانت أمه في عصمة أبيه لان كانت بمسبة ولو شهد لآبيه على جده أو لولده على ولده لا يثبت أن لا يجوز قولاً واحداً ولو

في الشهادة وأطلق وله في الجموع خلافه ان شهد به جنس من ونحوها مثل عه العدل فان عدل مرة أخرى ولا يقبل وقيل عن ابن نافع ان ذكره مشهور بالعدالة لم يحتج لاعادة التزكية وله في نقل البايع عنه المشهور بالعدالة يكتفى فيه التعديل الاول حتى يخرج بأمرين والذي ليس به روى في وثقة به تعديل فالقضى في نقل غير البايع أن يكون المزمع بكسر الكاف مشهور بالعدالة والتي في نقل البايع فيها اه أي فالمراد بالتقدمين اثنان أشبه وابن نافع (قوله لا يفتقر على التكثير) ومثله السفيه لاحتياجه بحفظ ماله عنده (قوله ان كانت منكراً) أي والزوج منكروه يفرض ذلك فيما اذا كان المدي غير الشاهد لانه لا يصح أن يكون مدعياً وشاهداً وقوله واختلف اذا كانت هي الفاتحة أي بان كانت تدعى الطلاق والاب ينكر وقوله فيها أشبه أي لان الولد يعمل مع أمه وقوله وأجازها ابن القاسم يرجع واحد منهما أو قولنا يظهر قول أشبه ويمكن تقديمه لاجل ذلك (قوله لان كانت بمسبة) أي ولو لم يثبت

إذا كانت حق فيها بخلاف فنعلمها بن القامه وأجازها أصبغ وهذا إذا كانت الاجتمعية منكورة واختلف ان كانت هي القائمة بشهادة
 ولده والام في عصمته فأجازها أصبغ ومنعه محسنون بعد ان قال هي جازية والقبول المتع مطلقا كانت الام في عصمته أم لاجبة أولا
 أنكرت الاجتمعية أولا لجري العاديات بعض يتهاون الريب (قوله وأقر الضمير الخ) أي في قوله الذي كور بعد تسليم وثالث
 الضمير راجع لاحد الودين في المسئلة الاولى وأحد الودين في الثانية ولكن لم يوجد في المتن لفظه فكان المناسب أن يذكرها كما هو
 موجود في نسخة مصلفة (قوله بمراتب) أي لان عداوة الاب تسرى الابن (قوله المغافري) بفتح الميم (قوله أحد شيوخ الخ)
 واجع لكل منهما كما يفيد من عرفه (قوله ويجري الخ) هذا ما سمع عيسى بن القاسم وهذا ما لم يكن الشاهد عالما بالحق في نفس
 الامر وأجاز ما به أو أخررتب ابطال الحق والافلاخ غير على المعتمد ومع محسنون لا يجبر بالانه سبط له حقا قال ابن رشد انه أصبح القرنين
 كافي المواق فانظر لم عدل المصنف عن مع (١٨٤) كونه الاصح بل لانه ظاهر في نفسه وتأمل بعد ذلك (قوله ويجريها) أي

ومثلها القترية قاله ابن فروحون
 (قوله فانه اذا أداه) أي فيصولة
 أن يؤتيها وله الاقدام على تحمل
 ذلك ثم يجبرها كما بعد عداوته (قوله
 ولا احتمال أن تكون غير قادمة)
 أي بالنظر ليس بها لو اطلع عليه كما
 اذا قال سبب عداوتي أنه نار له
 الصلاة وقوله أو يكون أي بان
 كان بعض المذاهب يرى ان العداوة
 الدنيوية غير قادمة (قوله يعني ان
 الشاهد اذا قال للشهود عليه
 الخ) فأدبنا إلى أن المدا على
 اللفظ الذي يقتضي انحصار وهو
 قوة وتنهى وأما قوله وتنهى فلا
 دخل له فلو حذفه ما ضره (قوله
 يصح أن يكون مثالا لقوله) أي
 ويكون على حذف مضاف أي
 كذا (قوله كما عمل في النص)
 الانب فقرأته بالبناء للفعول أي
 لتعليق في النص وهو تعليق لقوله
 يصح أن يكون مثالا لأي وأما مع
 أن يكون مثالا لقوله ولا عدوى
 عدوه لتعليق في النص المعنى
 بقوله وعله والمراد نص المازرى
 لان المازري نقل عن أصبغ

كان على العكس لا ينبغي أن يتصور قولا واحدا والمعتبر في هذا كله قوة التهمة ولو أفتد المؤلف
 الجواز بما إذا لم يظهر ميل وهو راجع للثنتين وأقر الضمير لكون العطف باو (ص) ولا
 عدوى على عدوه (ش) المراد بها العداوة الدنيوية لا الدنيوية لجواز شهادة المسلم على الكافر
 يعني ان العداوة تمنع الشهادة فلا يقبل عدوى على عدوه ولا على أبيه وأمه ولا بنات الشهادة
 على صغيرا وبنات غير عدوه ولما ذكر أن العداوة بين الشاهد والمشهد ودعيه تمنع القبول
 تكام على ما إذا كانت اليه بمراتب منها على منعه ما شير الخلاف في ذلك بقوله (ولو على
 ابنه) أي ابن العدو ولو كان الشاهد مثل عبد الرحمن بن شريح المغافري وسليمان بن القاسم
 أحد شيوخ عبد الرحمن بن القاسم وأشار بالبالغة لقول محمد بن الجواز ويحل اختلاف حيث
 لم يلحق الاب معرفة الا فلا تقبل انفا لقوله (أو مسلم وكافر) في حيز البالغة أي ان العداوة
 الدنيوية قادمة في الشهادة ولو طرأت بين مسلم وكافر فلا تقبل شهادة المسلم على الكافر
 حيث عدو عداوة الدين غير معتدة لانها عامة غير خاصة وانما تستبر العداوة الخاصة (ص) ويجبر
 بها (ش) يعني ان الثاني اذا قال للشاهد العدل أن الشهادة فانه اذا أجاز يجب عليه أن يجبر
 القاضي بالعداوة التي ينو بين المشهود عليه ليس من التديس ولا احتمال أن يكون غير
 قادمة أو يكون القاضي عن برئانها ليست قادمة وما فرقنا به من أن الاخبار بعد الاداء
 هو ظاهر نقل المواق خلافا لما ثبت ومثل العداوة القترية (ص) كقوله بعد انتهت معنى
 وتشبه في الجحون مخاصم الاشيا (ش) يعني ان الشاهد اذا قال للشهود عليه بعد اداء
 الشهادة وقبل الحكم تشبهى بالهاتين فان ذلك يكون قادمة في شهادته وترد ذلك اذا صدر منه
 ذلك على وجه الخاصة بان يكون كلامه مفيد الكون شهادة انما هي لأجل ما قبله
 لا على وجه الشكاسة للناس بان يقول لهم انظروا ما فعل معي وما قال حتى أوما كنت أنظر
 أن يفعل معي ذلك أو غير ذلك فقوله كقوله الخ يصح أن يكون مثالا لقوله ولا عدوى ويكون منه
 بالاخص ليعلم منه الاجل بالطريق الاولى كما عمل في النص كافي الشرح وعله يكون الشاهد
 أقر على نفسه بعداوة المشهود عليه اه ويكون المراد بقوله ولا عدوى أي من ظهرت عداوته
 ولو برقبة وأما قلنا ان معناه من ثبتت عداوته فبني أن يكون تشبها بالعداوة المفهومة
 من قوله ولا عدوى ويكون تشبه مصدرها والتقدير والعداوة الدنيوية بما تعاقب من أداء الشهادة

رد الشهادة وعله يكون الشاهد أقر على نفسه بعداوة المشهود عليه

(قوله أقر على نفسه بعداوة المشهود عليه) لا ينبغي أن يلزم بقوله العداوة بل أقر بما يدل على العداوة (قوله أن يكون تشبها بالعداوة الخ)
 لا ينبغي أنه ليس تشبها بالعداوة بل تشبها بالنص المفهوم من المقام والتقدير والعداوة مانعة من أداء الشهادة متعا كنع قوله بعد هاتين
 القبول تهمي الخ وقوله مصدر ما يقتضي أن التشبيه ينقسم الى مصدرى وغير مصدرى ولم أطلع على تلك العداوة ثم ان كل من اراده
 يكون التشبيه مصدرى بان كل من المشبه والمشبه به مصدر وهو المنع لصح لكن ظاهر التقدير المذكور أن تكون الكافي داخله على
 التشبيه مع أن قاعدة الفقهاء ان الكافي داخله على التشبه

(قوله لمن المضاف اليه) اعترض جملة حال انليس المراد ان هذا الكلام في حال الخصومة وانما هذا الكلام وقع على وجه الخصومة اهـ فاذا علمت ذلك فخاله المصنف ليس متفعا عليه بل المتفعل لانه هو ما قاله ابن الماحون من انه تبطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل فانه لا يخرجه عدوة ولو قال ما هو أدنى من هذا سقطت شهادته (قوله واعند الخ) ههنا دخلت فيه ههنا ليس لهامناسبة بالتي قبلها ولا بالتي بعدها (قوله وقرينة) عطف عام على خاص فلا كني به لصح وقوله وأعلى اختياره أو اجتماعه لاختياره والاختيار شي واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك وظاهر عطف الاختيار على العصبية وأنه متعارف انه اعظم من الاول الا ان يريد الثاني ما عدا الاول (قوله فيعتمد على الظن) أي على ما يفيد الظن من العصبية شيلا أو رتبة به يصبر على الجوع والعطش ولا يرد عليه أحد يحصل ذلك (قوله قاله في عصبية بمعنى على) على حد قوله تعالى ان تأمنه فظنار على أي قطار وقوله أي يعتمد على قرينة هذا تفصيل لقوله بصحة الخ وهو يفيد ان قوله وقرينة عطف عام على خاص لانه لو كان العطف مغاير الصريح بكل وقوله يصبر على الضرر لاشارة الى أن الاضافة في قوله صبر ضرر يؤل أمره الى أن المعنى على تقدير على (قوله كما يعتمد في الشهادة بالضرر) هذا يفيد ان الكافي داخل على المشبه مع أن الظاهر انه داخل على المشبه (قوله القيد لتعليق الظن) أي الظن الغالب الأقوى ولا يخفى أن أول العبارة يفيد ان المراد مطلق الظن وهذه العبارة (١٨٥) تفيد انه لا يكتفي الا بالظن الأقوى وبه صرح غير

واحد (قوله حرص على الخ) أي اشتد تعلقه بذلك (قوله على ازالة نقص) أي عار حصل له بسبب رد الشهادة أي اتهم على حب ذلك وقوله في عار دينه أي في شأن شهادة ردها وقوله كان هو وجودا فيه وقت أداء الشهادة (أقول) لا يخفى انك تقول انك قد فسرت النقص بالعار الذي لحقه بسبب رد الشهادة مع أن ذلك العار لم يكن موجودا وقت أداء الشهادة * قلت ان في العبارة حذفاً والتقدير كان موجودا فيه سببه وهو الفسق (قوله فلما زال المانع) أي من الرد (قوله ثم أدوها) الأولى حذف ثم لان قوله أدوها جوابا لبسلا وقوله لم تقبل أي فلم تقبل وقوله على ازالة النقص أي الذي هو العار الذي لحقه ثم قوله

كما جمع من القول قوله بعد هاتمتي وتشبهني حالة كونه مختصا لا شاكا فيخاف مما حال من المضاف اليه وهو الهاقي كقوله كما قاله الشارح (ص) واعند في اعداد بصحة وقرينة صبر ضرر كضرر أحد الزوجين (ش) يعني أن الشاهد يجوز له أن يعتمد في شهادته بأحد الزوجين شخص على صحته أو على اختياره أو امتناعه أي فيعتمد على الظن ولا يشترط العلم فأنه في بصحة يجمع على أي يعتمد على قرينة تدل على أن الشاهد يصبر على الضرر والحاصل من مجموع وعري وما أشبه ذلك كانه يعتمد في الشهادة بالضرر من أحد الزوجين لا آخر على العصبية لهما أو لأحدهما وبشيء في ذلك يقرئ الأحوال القيد لتعليق الظن كالأين الحاجب وابن شاس (ص) ولان حرص على ازالة نقص في عار دينه نفس أو صبا أو ورق (ش) يعني أن الشاهد اذا حرص على ازالة نقص كان موجودا فيه وقت أداء الشهادة بأن أدى الشهادة فرددت عليه لاجل كفر أو فسق أو صبا أو ورق فلما زال المانع بأن ألم وحسن حاله أو تاب الفاسق بالخارجة أو أتم الصبي أو عتق العبد ثم أدوها لم تقبل منهم لم يمتهم به ثم على ازالة النقص الذي ردت شهادتهم لاجله فتمتعون على قبولها لما قبل عليه من الطبايع البشرية في دفع المعرة فلزم رد الشهادة المذكورة حتى زال المانع فلم تقبل اذا أدوها بعد زوال المانع فتدبره ولان حرص أي اتهم على الحرص وقوله نقص أي تعصير أي دفع العار عنه وقوله لم يمتعق بمحذوف أي كشهادته فيما أي في حق رد فيه (ص) أو على التامس كشهادة ولد الزنا فيه (ش) يعني أن من موانع الشهادة الحرص على التامس ومعنى التامس أن يجعل غير مثله

(٢٤ - خشي سابع) لاجله أي لاجل جبهه أي لاجل سبب العار وسبب العار وهو الفسق (قوله لما قبل الخ) من زائده وقوله في معنى من والتقدير لما قبلت عليه الطبيعة البشرية من حب دفع العار عنها فعل هذا يكون حب دفع العار مبطوعا ويحتمل وجه آخر وهو أن يجعل من بيانه وقوله في دفع في معنى من على تقدير مضاف والمعنى لما قبل عليه الشخص من طبيعته البشرية التي هي حب دفع العار عنه (قوله وقوله نقص أي تعصير) لا يخفى أنه ليس المراد التعصير معناه الأصلي لانه مفعلة المعير بل المراد به العار ولما قال الشارح أي دفع العار ففسر التعصير بأعار وأما قوله أي دفع فهو تفسير لآلة وقوله رديه أي رد الشاهدية أي الشاهدية بآلة شهادة الشاهد بذلك الحق والمراد بالمحذوف لفظ شهادته (قوله أي كشهادته الخ) فهو مثال لما قبله لا تدبره ولان حرص معناه ولا بشهادة اتهم على الرغبة في كذا أو مثال الشهادة كدرة شهادة في عار دينه (قوله أو على التامس) هو من جهة المانع الرابع ولذا لم يقرنه بلاكين الا في الثاني لأن الثاني عام يدرج فيه افراد المانع كما فعل في شهادته ما أحسن قول ابن الحاجب المجلس الحرص على ازالة التعصير بظاهر العبارة أو بالتامس كشهادته في عار دينه نفس أو صبا أو ورق وأكثر وكشهادته ولد الزنا في الزنا اتفاقا وكشهادته من حد في مثل ما حد فيه على الشهور والتعصير مصدر غير مألوف المهملة كزنا كمنحى نت (قوله الحرص على التامس) أي الرغبة أي اتهم على الحرص على التامس (قوله ومعنى التامس أن يجعل الخ) لا أول أن يقول أن يكون غير مثله فغير يجعل بالبناء للفعول

(قوله كتمادة ولها رتبة) أي أولاد الزنا بان يكون كل الشهود أولادنا أو يشهدوا لهز ناع رجل آخر بأنه لا عن زوجته والزواج ينكران فلا تقبل شهادتهما (قوله كالقذف) فإنه اذا شهد بالقذف فقد أثبت الشاهد الزنا ما خلا معرفة علمه وكذا ولد الزنا وباشتهار الزنا بحيث يصير كالكناش فلا معرفة فبما نشأ عنه (قوله والمبذور) عطف على ولد الزنا أي وصفاً لشهادة المبذورة تقبل في الزنا وشووه ولو صار عدل أي لا نشأت من المبذور بان يكون ولد زنا (قوله بتخفيف معرفة) ظاهر العبارة أن التامس هو تخفيف معرفة مشاركة بها مدعى عرق كالذي يفسر به الشارح والأفتانسي في الامر هو الاقتداء (قوله والافقولان) مذهب المدونة صحة الشهادة (قوله فقلت) أي مرة (قوله بخلاف القاضي الخ) والفرق أن التامس يعتمد على شهادة الغير ولكن الذي فله مصحونه لا بأس أن يستغنى ولها زنا ولا يحكم في الزنا كما قاله ابن خلد وهو أظهر لما نؤمن كان يعتمد على الشهود لا أنه ربما اهل في قبول شهادتهم ونظروا في الاوطا هل يدخل في الزنا أم لا (١٨٦) والتي تظهر في الدخول وذلك لان بالدخول يرتب عليه عدم الشهادة

والتي متى اقر عليه وسلم يقول ادروا الحدود بالشبهات (قوله ولان حرص على القبول) الاولى أن يأتي بلفظ علم بشدريج فيه افراد المانع لان قوله أو دفع قبل الطلب ليس له ما قبله فالاولى للأولف أن يقول ولان حرص على الشهادة في الاداء والقبول ثم بعد الفراغ من افرادها يقول بخلاف حرص على التوصل ثم لا يخفى أن هذا في غير أرباب الشرط وأما أرباب الشرط كالواي بأخذ شخصاً أو رفعه لسلطان ونحوه فإن له أن يخاصم ويشهد عليه إلا أن يكون حجه أولاً فلا تقص شهادته عليه إلا أن يكون الحبس بعد كل مدة فإنه أن يشهد ولا يكون هذا الحبس مانعاً من الشهادة كذا صرحوا إلا أن يعظم الفساد في الاوراق فلا بأس أن أهل السوق يرفعونهم إلى ولاية الامور كما استظهره بعض شيوخنا

كتمادة ولد الزنا فيه وفيما يتعلق به كالقذف واللعاب والمبذورة لا يقبل لان الانسان اذا كان له من يشاركه في صفة خفت عليه المصيبة لانهم قالوا ان المصيبة اذا عانت هات وإذا ندرت هالت وقت الزانية أن النساء كلهن يرتفن قسوه أو على التامس الخ المصطوف على قوله على ازالة نقص والمراد أنه اتهم على الحرص على التامس أي على مشاركة غيره في معرفته (ص) أو من حديقاً حديقته (ش) مصطوف على ولد أبيه وكتمادة من حديقها ما تقبل في ذلك التي حديقته بخصوصه وأما في غيره فتقبل كن حديقاً بغير خوفه بغير ذنب أو نحو ذلك فهو من أمته التامس التي عبر عنه ابن عرفة بتخفيف معرفته مشاركة معها قوله فيما حديقته أي بالتدخل والافقولان حكاهما شرح الرسالة ومثل الحد بالحد القتل فقط ادعى عنه كما قاله في الوضحة عن الاخير ومثل الحد التعازير فلا تقبل شهادة من عززها مع رفيقه إلا ان يكون وقع منه ذلالة فقلت فقوله فيما حديقته أي وهو مسلم بخلاف الكفار اذا حذرهم أسلم فتقبل شهادته في كل شيء بخلاف القاضي فله أن يحكم ولو فيما حديقته (ص) ولان حرص على القول كخاصة مشهود عليه مطلقاً (ش) يعني أن الشاهد اذا حرص على قبول شهادته فأنها لا تقبل كخاصة مشهود عليه سواء كان الحسنة أو لا دعى لان خصامة الادعى تدل على بغضه مثل أن يدعى خصص لفائز وبشده فأن الخصامة معه ورفعه حرص على قبول شهادته وأما من أنه قبل أن يتعلق أربعة رجال رجل ويرفعوه للقاضي ويشهدوا عليه بالزنا وعدم القبول في ذلك لا من القاسم قال ابن رشد انما يجوز شهادتهم لان فعلهم وتعلقهم به ورفعه اياه لا يجب عليهم بل هو مكروه لهم لان الانسان مأمور بالسفر عليه وعلى غيره وقد علمت أن الخصامة هنا خلاف العداوة المتقدمة (ص) أو شهدوا خلف (ش) أي وكذلك لا تقبل شهادة الشاهد اذا شهد وحلف مع ذلك على صحة شهادته سواء شهد في حق الله أو لا دعى ولا فرق بين أن يكون الحلف متصلاً بالشهادة كقوله أشهد والله أنه عنده كذا أو منفصلاً عنها كقوله أشهد أنه عنده كذا والله قال ابن عبد السلام إلا أن يكون الشاهد من

نعم أن فوض التصرف إلى أحد من أهل السوق كان كالواي (قوله لان خصامة تدل على بغضه) لا يخفى أن المقاد جوهة من المصنف أن المانع من القبول والحرص على القبول لا البعض الذي هو يرجع للعداوة وتلاها تلافى المقاد من المصنف (قوله فان الخصامة معه ورفعه الخ) فبقال ان هذا حرص على الاداء لا على القبول على أنه يقال حرص على ما فكيف يأتي قوله حرص على القبول أي فقط كما هو المتبادر (قوله وعدم القبول في ذلك لان القاسم) ومقابلها لان المباحون ومطرف وأصبح وهو اختيار التامس وابن رشد (قوله بل هو مكروه لهم) يعني أن ارتكاب المكروه لا ينافي العدالة الواجبة لصحة الشهادة (قوله لان الانسان مأمور بالسفر عليه وعلى غيره) ظاهره أن ذلك انصرام ذنب والا كان ذلك حراماً لا مكروهاً مع أن المواقرح يوجب السفر على نفسه وعلى غيره أقول والظاهر أنهم محدرون القذف ثم بعد كشي هذا وجدت التصريح بوجوب الحد إلا أن ما أورأ أربعة شهداء سواهم على معانة الفعل كالروفي المكلف انتهى (قوله وقد علمت أن الخصامة هنا خلاف العداوة) أقول قد علمت أن خصامة الادعى تدل على بغضه له ومتى وجد البعض وجدت العداوة فرجعت الخصامة للعداوة لا إلى خلافها

(قوله وقاضى أن يخلف الشاهد ولو بالطلاق) أي دون الخصم فليس له تخلف الشاهد كالمرأة على الزنا كما ذكره بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله وفي الحديث شر الشهود من شهد قبل أن يستشهد بالخ) وفي حديث آخر خير الشهود من شهد قبل أن يستشهد بوجع بينهما بأن الحديث الأول محمول على حق الآدمي والثاني وهو خير الشهود ومحمول على حق الله تعالى إشارة المصنف بقوله وفي محض حق الله تحب المبادرة بحسب الامكان (قوله أن يخبر صاحبها) أي يجب عليه اعلام صاحب الخرم ان كان غير عالم فلو تركه اعلامه في هذه الحالة فانه يكون جرحه في شهادته (قوله من غير تأمل) أي تأمل صحيح صادق بأن لا يكون هناك تأمل أو تأمل فاسد ومقابل ذلك قوله وعند التأمل الصحيح (قوله وعند التأمل الصحيح) إشارة للجواب عن المصنف بما حمله (١٨٧) انه لا التباس ولا خفاء في المقام من جهة أن الرفع التادية من

أول وهله بخلاف الحرص
وحيث لا خفاء ولا التباس
فلا يروى من أن قوله أو رفع
قبل الطلب مثال للحرص
على القبول بل يفهم من
أول الامر أن قوله أو رفع
قبل الطلب معطوف على
قوله لا أن حرص على الاداء
فلا يكون من أمثله وقوله
والخلص من ذلك هذا
جواب بان فكاه يقول
والخلص من ذلك إضافة
ويحتمل أن تقول قوله
فكيف يكفى بأحدهما
عن الآخرى فلا يترجم
انه من أمثلة الحرص
على القبول وإذا كان
كذلك فيقال ما يكون مثالا
لهذا فأجاب بأن المخلص
أن يجعل مثالا للحرص
(قوله ومن حبه) الواو
لحال ثمان هذا التعميم
لا يظهر في غير العنين لانه
إذا كان على غير العنين
وكان أقبيا لمحت يمدن

جهله العوام فانهم يتساحرون في ذلك وينبني عندى أن يعذر وابه وقاضى أن يخلف الشاهد ولو بالطلاق إذا اتهمه كآله ابن فرحون (ص) أو رفع قبل الطلب في محض حق الآدمي (ش) هذا هو الحرص على أداء الشهادة وهو مانع من قبولها والمعنى أن الشاهد إذا رفع شهادة قبل أن يطلب منه فانها لا تقبل وهي باطلة لانه شهد قبل أن يستشهد وفي الحديث شر الشهود من شهد قبل أن يستشهد ولكن يجب عليه أن يخبر صاحبها ثم ان المتبادر من كلامه من غير تأمل أن قوله أو رفع أى آخره مثال ثالث للحرص على القبول أى أو شهادة شاهد دفع شهادته وأداه قبل الطلب من الشهود في محض حق الآدمي والتي في شئ من الحاجب ان من الحرص على الاداء فكان عليه أن يقول ولا أن حرص على الاداء كان رفع الخ وعند التأمل الصحيح يقال في قوله رفع قبل الطلب أن الرفع يعنى التادية من أول وهله والحرص على القبول يحصل بعد أدائه فكيف يلتبس أحدهما بالآخر عند فهم المعنى من النوعين والمخلص من ذلك أن يقدر لفظ الاداء بعد لفظ القبول بصيغة هذا مثالا وبصيغة هذا هكذا ولا أن حرص على القبول أو الاداء فيصير قوله كخاصة في قوله وحلف مثالي للحرص على القبول وقوله أو رفع قبل الطلب مثالا للحرص على الاداء المقدر (ص) وفي محض حق الله تحب المبادرة بالامكان ان استخدم بحره كعتق وطلاق ووقف ورضاع (ش) يعنى أن الحق إذا تمعش لله تعالى وكان مما يستند بحره فله يجب على الشاهد المبادرة بالشهادة الى الحاكم بحسب الامكان كن على عتق عبده وسده يستخدمه ودى المالكه فيه وكذلك الامه أو مطلق امرأ أو موطأة بها عشره في الحرام أو عرقوب على معتق أو على غيره ممن حبسه أو غيره وأضع يده عليه يستغفره ويصرفه بعه في غيره وصارقه الشرعية وفي هذا انظر لظهور وجهه في الكبير أو علم رضاع رجل مع امرأ أو هو متزوج بها وما أشبه ذلك فان لم يادر رفع شهادته كان ذلك جرحه في حقه ترده شهادته ثم المراد بمحض حق الآدمي ماله اسقاطه والا فكل حق لا دى فيه حق لله وهو أمر مباين لذل الحق الى مستحقه كآله القراني والمراد بمحض حق الله مانس لكلف اسقاطه وهذا قد يوجد فيه حق الآدمي وقد لا يوجد كعوض الاسئلة التي ذكرها المؤلف فان المعنى حق في العتق بخصيص رقبته من الرق وكذلك المرأة الشهود بطلاقها الحق في تخلص عصمتها من الزوج وفي الوقف حق لا دى وهو طلب الموقوف عليه اسحقه فقه وقد تمتع هذه الامور الاسئلة عن حق الآدمي كما نذر في الحق بذل الحق أى باستخدام المعنى كاستخدام الرقيق أو رضيت المرأة بفساقها بختها والموقوف عليه ترك ما يستحقه في الوقف أو ما الرضاغ فظاهر فاه بعض المحسن (ص) ولا آخر كالزنا (ش) يعنى أن الحق إذا كان لله الا أنه لا يستخدم بحره بيان كانت المعصية تنقض الفرائض منها مثل الزنا وشرب الخمر ونحوهما فان الشاهد بالخيار ان شاء رفع أو شاء ترك لان

حده فلا يقضى به (قوله وفي هذا انظر الخ) وجه النظر أن المناسب ان يحل المصنف على غير معين وأعلى معين فلا تحب المبادرة لانه حق لا دى له اسقاطه حتى بعد قبوله ولا يقضى له به كإقدام المصنف ويحت فيه بأنه قد يقال هو من المستند بحره أيضا لان حقه تعالى في الوقف أن لا يرفع عن سنته بل يكون باقيا على حاله خصوصا بعد القبول (قوله فان لم يادر الخ) قال البدر انظر في مثله إذا رأى أحد الهلال لا يترك الخ ولا يخبره لغيره ترك كان جرحه فلا تقبل شهادته اه (قوله وأما الرضاغ فظاهر) أى ظاهره محض حق الله تعالى فقط (أقول) لا فرق بين الطلاق الثلاث والرضاغ فانه يقال في الطلاق يقال في الرضاغ (قوله والاخير كالزنا) محله إذا زنى بامرأ أو مطلقها وأما الرضاغ فهو حرمه دائمة فيجب الرفع

(قوله فكمالك وغيره الستر عليه) ظاهره أن الكراهة للتنزيه والظاهر أن الترحيب تنحصر أم لا يجب الرفع ويمكن أن يقبل الكراهة في كلامه بالمتنصير (قوله كالخني) أي المتوارى عن المشهود عليه ليسمى على إقراره (قوله أن أقعده) بفتح الهمزة من قدم وقوله محتجيا لبقوله لا يشهد عليه بفتح الهمزة وقوله فليفتح التناهي من فوق هكذا وردته ضبط البعض شيوخنا وفي بعض النسخ بالياء ويقر بالبناء القابل أي يكون في العبارة التناهي أي فليشهد بذلك الشاهد أو يقرأ بالياء بالبناء القابل أي فليشهد بذلك الشاهد وهناك ضبط آخر كـ قرن مع الأصحاب وهو أن يقرأ أقعده بضم الهمزة وقوله محتجيا لمفعول أي شخصاً محتجياً بقوله فليشهد بالياء المتناهي تحت المفتوحة أي فليشهد بذلك المحتج وقوله أن تحقق الإقرار يقرأ بالياء للمفعول على الأول والآخر كان البناء للفاعل لقول أن تحقق الإقرار وأما على الثاني فيصح أن يقرأ بالياء للفاعل أي أن تحقق المحتج ذلك الإقرار وقوله كما يجب أي على الوجه الواجب في صحة الإقرار بأن يكون ذلك المقر غير خائف ولا مخدوع فإن كان ذلك المقر خائفاً أو مخدوعاً لم يلزمه الإقرار وبخلافه أن الإقرار (قوله لحضري على حضري) أي وكذا لحضري على بدوي على ظاهر كلام ابن عرفة (قوله عبر عن الحضري) أي الشهود الخ مفاده أنه ليس في الحديث لا يشهد بدوي لحضري أصلاً بل ما فيه الاقتران أو صاحب قرينة ولا ينافيه الحديث المتقدم لا يشهد بدوي على حضري لأنه في المشهود عليه وذلك أي نكونه (١٨٨) لم يرد في الحديث لحضري قال القفا في قول القروي كان أحسن لأنه أعم تصوراً

وتبركا بالحدث انتهى أي أعم بدلالة الالتزام لأنه إذا كان لا يشهد للقروي فأولى بالحضري وقال عج الحضري شامل للقروي وللحضري ما يطابق ودلالة المطابقة أولى من دلالة الالتزام والحاصل أن الروايات أربع اثنتان في المشهود له وهما لا يشهد البدوي للقروي ولا يشهد بدوي لصاحب قرينة واثنتان في المشهود عليه وقد قدمهما الشارح في قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري ذلك من السهو وهذا في غير المشهور بالنسب الجاهل به أو لا يعدد كرماء وغيره الستر عليه ورتفع عليه الشهادة بما اعترف ليرتد عن نفسه (ص) بخلاف الحرص على العمل كالخني (ش) قال أشهب وعيسى بن دينار وعامة أصحاب مالك أن الحرص على تحمل الشهادة لا يقدح فيها وهذا هو المشهور وقيل لمالك في رجل يقرأ علينا أفيوزان أقعده محتجياً لا يشهد عليه قال أن تحقق الإقرار كما يجب فليشهد (ص) ولأن استبعد كبدوي لحضري بخلاف أن سمعه أو مر به (ش) يعني أن الاستبعاد يمنع من قبول الشهادة بخلافه العادة كشهادة البدوي لحضري على حضري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري وفي طريق آخر على صاحب قرينة أي فيما يستبعد كالأموال وأما الحرابة والقتل والقتل والجرح وشبهه فلا استبعاد والاستبعاد الاستبعاد بأن يستغفر بالعقل شهادة هذا وهذا وهو هنا عدوله عن أهل الحاضرة ويشهد أهل البادية قوله كبدوي أي وتحملها في الحضرة لأنه هو الذي يحصل به الاتهام ثم أن المؤلف عبر بالحضري عن القروي الواقع في بعض الروايات وفي أخرى صاحب قرينة والضمير في استبعاد الاستبعاد الاستبعاد في قوله الاستبعاد لا يطلب أي طلب الشهادة للحضري من البدوي فلهذه البدوي المشهود له في غير استبعاد مقبولة لأنه لا استبعاد فيها حيث كما يفيد قوله ولأن استبعد وكما أشار به بقوله بخلاف أن سمعه أي في الأقوال أي أو رأته في الأفعال وأمر البدوي عليهم ما وهما يتقاربان وكذلك استبعادهما في السفرو مثله الأمور التي تطلب فيها الخلو والبعده عن العدول (ص) ولا سائل في كثير بخلاف من لم يسأل أو يسأل الاعيان (ش) تقدم أنه قال ولأن استبعاد الخ وكذلك هذه

وتبركا بالحدث انتهى أي أعم بدلالة الالتزام لأنه إذا كان لا يشهد للقروي فأولى بالحضري وقال عج الحضري شامل للقروي وللحضري ما يطابق ودلالة المطابقة أولى من دلالة الالتزام والحاصل أن الروايات أربع اثنتان في المشهود له وهما لا يشهد البدوي للقروي ولا يشهد بدوي لصاحب قرينة واثنتان في المشهود عليه وقد قدمهما الشارح في قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري

وفي طريقه أخرى على صاحب قرينة قوله والسبب في قولنا الاستبعاد لطلب (و) أما السبب في استبعاد قلنا كبد (قوله أي في الأقوال) أي سمع البدوي الحضري وقوله أو رأته في الأفعال أي رأه في الأفعال بفتح الباء مثلاً لحضري ما لا يفيد إشارة إلى أن في كلامه حذفاً وهذا كاف في الحضري (قوله أو مر البدوي عليهم) ظاهره ما مبني للفاعل وقوله البدوي على حذف أي مر هو أي البدوي على الحضري ويحتمل أنه بالبناء للفاعل والفاعل الحضري وقوله وهما يتقاربان أي في الحضرة وهذا والتسار ثم لا يخفى أن هذا عين قوله بخلاف أن سمعه فعل نسخة هذا الشارح لم يكن لفظة به بعدم وفي شرح شب وعب زيادة به بعد قوله مر واظن عب أو مر بالبناء للمفعول به أي مر حضرياً في سفر يبدوي فيشهد في الأموال ولو استبعد كذا في الهماء والجراح (أقول) وهذا من ظاهر أقول وعلى هذا السبب لا داعي للزور بل ولو لم يحصل مرور بل كلوا في موضع واحد (قوله ولا سائل) هو مضطر في سلك الاستبعاد ومن أفرادها فالأولى المؤلفات غير يمدن إلا لا يفتقر إليها إلا ما لا مانع لأفرادها كالفعل في سائر المواضع وكأنه فعل ذلك الثلاثتهم عطفه على ما قبله وهذا ليس بعذر فلو كان بعد قوله حضري أو سائل في كثير الخ ثم يشترط بخلاف أن سمعه أو مر به ليعود للسنتين كما هو النقل لكان حسناً (قوله بخلاف من لم يسأل الخ) لا يخفى أن قوله أو يسأل الاعيان يعني عن قوله ما لم يسأل لأنه إذا كان من يسأل الاعيان تقبل شهادته فأولى من لم يسأل أحداً أصلاً

(قوله اذا كان كثيرا الخ) وهو ما تجر العادة باستشهاده في ترك الاغنية لان الشيء الكثير انما يقصد في توقيفه غالبه لا اقلية فالدول عنهم الى الفقر امرية لان الفقر قد يجعل على الرثوة وظاهر المصنف سواء سأل المسببة أم لا (قوله ولا ان جراح) ومن ذلك لوشهد السيد على عبده انه قد طلق زوجته لانه يتهم على ازالة ذلك العيب (١٨٩) الحاصل بالتزويج منه على زوال العيب بالطلاق

(قوله عطف على مفضل) الاول ان

يقول عطف على ليس عطف

باعتبار المعنى وكما قال لان كان

مفعولا ولا ان جو وفوه أي ولا يجبر

اشارة الى ان الماضي في المصنف

بمعنى المضارع (قوله الان يكون

الموروث فقيرا) لا فرق بين ان

يكون الشاهد ينفق على ذلك الفقير

أم لا على العقد (قوله هذا عطف

الخ) لا يبيح ان تقديره الذي ذكره

يؤكد على ذلك وذلك لانه يفيد ان

كل من المخطوف والمخطوف عليه

محذوف وهو لفظ شهادته الماضي

والماضي اليه (قوله كذا اذا شهد الخ)

أي جنس الوالد الصادق باثنين لصح

تنبيه الضمير في قوله لان شهدتهما

أي الولدين (قوله حيث كان الشهود

بعقبة مدامال) ليس بشرط بل مثل

المال ما اذا كان عالما أو صالحا أو

طويلا لان الناس رغبة في انتساب

من يكون كذلك لهم (قوله وأمان

لم يكن فيهم من ذكر) بان كانوا كلهم

ذكورا (قوله لان الضرر عليهم)

أي من حيث ان العبد لا يساعيل

صاروا لجاه الضرر على الاولاد

الذين هم الشهود (قوله بوما) أي على

تقدير ان يموت ابن المعتق (قوله

وهذا انسان) أي لا يخل ولوان

واحد أو ابس العبد (قوله والمراد

بالولادة المال) أي وليس المراد

المسئلة المانع فيها الاستبعاد ومخالفة العادة والمعنى أن السؤال لا يجوز شهادتهم في الحق المالي اذا كان كثيرا ويجوز في النافه اليسير لما تقدم وهذا مع قصد الشهادة وأمان جميعه. قول أو مرجهما وما بينهما عن فقر أحدهما إلا خبر بكذا انه قبل فقوله في كثير ليس متعلقا بسائل بل بقدر أي يشهد في كثير بخلاف من يقبل من غير سؤال أو يسأل أعبان الناس وأشرفهم فتجوز شهادته ولو في المال الكثير والمراد بالاعيان الاغنياء وانما تقع شهادة السائل في الكثير اذا كان يسأل لنفسه من غير ازاره ولا افلا كما قاله ابن تاجي في شرح المدونة (ص) ولان جزئها كمل مورثه الحصن بالزنا (ش) هذا عطف على مفضل باعتبار المعنى أي ولا يجبر بها انفا والمعنى أن الانسان اذا جرح بشهادته نهال فانها لا تقبل للثمة كذا انه شهد على مورثه الحصن بالزنا فان شهادته لا تجوز لانها مسموعة على قتله لثمة وسواء كان الشهود كلهم ورثته أو بعضهم عن لانهم الشهادة الابه وسواء كان المورث أباً أو أخاً أو ولده واحترز بالحصن عن المورث البكر فان شهادته عليه جائزة اذا لثمة حينئذ (ص) أو قتل العمد الا الفقير (ش) يعني انه اذا شهد على مورثه بأنه قتل شخصاً عداً فانها لا تقبل للثمة الا ان يكون المورث فقيراً فان شهادة الوارث حينئذ على مورثه بالزنا والقتل عداً جائزة والاستثناء منقطع اذا لثمة حينئذ واحترز بقتل العمد عن قتل الخطا فان شهادته تجوز عليه بذلك اذا لثمة غنياً كان المورث أو فقيراً (ص) أو بعق من يتهم في ولاته (ش) هذا عطف على مورثه بتقديره مضاف وكذا قوله بعده ودين وتقديره كشهادته على مورثه الحصن بالزنا وكشهادته بعق من يتهم على ولاته أو شهادته بدين فهو من أمثلة الجرح كذا انه شهد ان أباه أعنت فلانا من ملاحم كان المشهود بعقبة مدامال وأنه يكون في الورثة من لاحقه في الولاء كالبنات والزوجات كافي المدونة وذلك لان شهادته ما تؤدي الى حرمان الورثة المذكورين فلذلك لم تقبل وأما اذا لم يكن قيم من ذكر فرفضه مقبولة لان الضرر عليهم زاد في عقابا آخر وهو أن تكون الثمة حاصلة لان بان يكون لومات حينئذ ورثته وأمان كان فقير يرجع اليه بما أمانا كالو شهادته اخوان ان أحدهما أعنت هذا العبد وهذا انبان فان شهادته مما جائزة اه والمراد بالولاهنا المال أي من يتهم في ماله (ص) أو بدين لدينه (ش) هذا أيضاً من أمثلة الجرح والمعنى ان صاحب الدين لا يجوز شهادته لدينه به أو جراح خطأ أو نحو ذلك مما يؤهل الى المال لانه يتهم ان بأخذ ما حصل للدين من الدين الذي عليه ويجوز شهادته لدينه في غير المال كالقتل وقتل العمد ونحوه اذا لثمة حينئذ ولو لم يدين بمال لكان أشمل كالجرح بمال معين كزوب أو اضرار ونحوها ولا يدين بتقييده بما اذا كان المشهود له مسروراً وكان دمه حالاً أو قرب به الحلول وغيره هاتين وبعد عدان اشارة الى أنهم القاتن و بقتل لفة ثالثه وهي مديان ورابعة وهي مديون (ص) بخلاف المتنق للفقير عليه (ش) أي فان الشهادة جائزة كذا اذا كان جرحاً عده ليس في عماله أي لم تكن نفقته عليه واجبة بطريق الامالة وسواء كان قريبا أو أجنبياً أماناً يجب نفقته عليه بطريق الامالة فنفسهم انما بمنته لاجل القرابة وأما عكس كلام المؤلف وهو شهادته من

بالثمة (قوله اذا كان المشهود مسروراً) أي أو ملياً وكان ملداً (قوله عدان) بتخفيف الدال كافي التوضيح وفي غير مديان بالتشديد ابن تاجي المعنى أناده بعض شوخه خارجاته (قوله أي لم تكن نفقته) تفسير لقوله في عماله فالأجير الذي لم تكن نفقته واجبة بطريق الامالة يجوز شهادته للفقير عليه ولو كان يابا كل مع عماله

(قوله وشهادة كل الآخر) أي من غير ما هو على ذلك والاقتضاه الثاني (قوله وهو المشهور) (راجع السنتين الأولى قوله ولو كان ذلك في مجلس واحد الثانية قوله وسواء كان الحق الخ ومقابل ذلك ما لطرف وابن الماجشون من أنه ان شهد بعضهم لبعض في مجلس واحد على رجل واحد لم يجز وإن كان شيئاً بمعنى جاز وإن تقارب ما بين الشهادتين (قوله وهذا مع اتحاد الزمن) لاحتاجة هذا مع قوله ولو كان ذلك في مجلس واحد وقوله وهذا كالمع اتحاد الخ لاحتاجة مع قوله على واحد وعلى اثنين وعكس الجواب عن قوله وهذا مع اتحاد الزمن بأن يقال وأخرى مع اختلافه أي بأن طال المجلس فالزمن اختلف لكن المجلس واحد (قوله والقافة) هم الرفقة لا يقيد بوجوبهم من السفر بل مطلقاً كما يقوله أهل القافة ولا بد أن يكون الشاهد معاً دلالات الكلام في مقبول الشهادة فأما محض نت (قوله في حراية) أي واقعة في مثل النفس والمال والتسب وقوله (١٩٠) أو نسب أن في التسب أي شهدوا بأن الغير في التسب بأن قال البدوي

استأبنا القلان (قوله أوسب) كذا في نسخة شيخنا عبد الله بسبب وبه المقتضى للتميز وألا الحد وكذا في عب (قوله يدل من القافة) ويحتمل أن يدل مقطوع صرفه فوع خبره في حراية (قوله لا الجلوبين) معطوف على القافة على نسخة الجلبوعلى نسخة الرفع عطف عليها أيضاً باعتبار محالها قال ابن مالك وجر ما يتبع ما جرمين راعى في الاتباع أهل حسن ثم ظاهر قول المصنف أن المراد شهادتهم قطعي ما لو غيره ونكث المنقول أن ذلك في التسب أي يشهدونه بأنه آخاه أو ابن عمه (قوله لا تجوز شهادة بعضهم لبعض) أي على شخص من غيرهم وأما شهادتهم لبعضهم البعض على شخص منهم فيكفي اثنان والعشرون أيضاً بشرطون فيما إذا كان المشهوده منهم والمشهود عليه أجنبي ليس

هو في نسخة شخص له فأنم اغرم جازة لأنه ان ترك الشهادة قطع عنه الدفقة (ص) وشهادة كل الآخر وان المجلس (ش) بمعنى أن كل واحد من الشاهدين يجوز أن يشهد لصاحبه ولو كان ذلك في مجلس واحد وسواء كان الحق له على واحد أو على اثنين وهو المشهور وهذا مع اتحاد الزمن وأخرى مع اختلافه وهذا كالمع اتحاد الشهود عليه وأخرى مع اختلافه (ص) والقافة بعضهم لبعض في حراية (ش) يعني أن أهل القافة يجوزون شهادة بعضهم لبعض في حراية وسواء شهدوا لصاحبهم على أو نفس أو نسب أو نسب أوسب قوله بعضهم لبعض يدل من القافة وهذه وإن كان فيها شاذة كل الآخر كأنه أمانة إلا أن هذه تزعم أنها عدم الخوازم لا تبيهم وبين المحاربين من العداوة الغشوية فقه المناشدة هنا الضرورية (ص) لا الجلوبين إلا كعشرين (ش) يعني أن الجلوبين لا يجوزون شهادة بعضهم لبعض إلا بكثر أو يشهد منهم كالعشرين فأكثر كما يفيد العلم فتقبل ولا تجوز شهادة بعضهم لبعض وهـ تشتط العداوة في العشرين كما عند التوسني أم لا كما عند الفخمي وما قرأنا من أن المراد أن العشرين يشهدون بعضهم لاثنتان منهم صريحاً أو الحسن كما عند التوسني في كتاب الاختصاق وانظر لوشده عشرة منهم وحلف المشهوده هل يفعل بذلك أم لا وهو ظاهر كلامهم والجلوبون هم القوم الذين يرسلهم السلطان ليدقروا حياطة قرية أي حراسها أو ليقطعوا الأعداء أو قوم يأتون من الكفار ترافقهم إلى بلاد الإسلام فيسلمون وسواء جرى عليهم الاسترقاق أو لا وعلى ذلك بأنهم هم على حية البلدية وهذا يقتضي منع شهادة طوائف العسكر الذين قدموا مترافقين وهذا ما شاهدته في زمنه الآن قال أن التهمة تضعف مع عدم العرب وإن لم يكونوا مترافقين وهذا ما شاهدته في زمنه الآن قال أن التهمة تضعف مع عدم قدا مترافق وتقوم مع الترافيق فالإقتضاء الثاني غير مسلم (ص) ولا من شهده بكثر وغيره فوصية (ش) يعني أن من شهد نفسه في وصية بكثر وشهد لغيره بكثر أو قليل فإن شهادته غير مقبولة لثمة فلا تقصمه ولا لغيره وهو المشهور والشهادة إذا بطل بعضها لثمة بطل جميعها وإذا بطل بعضها لثمة حازمتها ما جازته السنة على المشهور أيضاً كشهادة رجل وأمرأتين فوصية بنتي وعمال فأنهم ترقى العتق ولا ترد في المال وكشهادة في بعض صورها (ص) والأقليل لها (ش) أي والأبواب شهدته نفسه في الوصية بشئ قليل وشهد لغيره بقليل أو كثيراً فإن الشهادة جائزة لهما

منهم بل من غيرهم (قوله ولا تجوز شهادة بعضهم لبعض) أي لا بد أن يكون العشرين ليس فيهم صاحب الحق المشهوده ولو كان صاحب الحق بعض العشرين فلا تجوز شهادتهم (قوله وهل تشتط العداوة الخ) وهو المعتقد فكلام الفخمي ضعيف فإن قلت إذا كانوا عدواً لا يشترط العشرون بل كان يكفي اثنان والجواب أن الجلوبين يندركهم حية البلدية (قوله ولنفطر من الاقطار) أي لآمر من الأمور المقتضية لذلك (قوله وسواء جرى عليهم الاسترقاق) أي نعم اعتقهم الأمام (قوله غير مسلم) أي لا يجوز شهادة غير المترافقين على أبناء العرب وهذا خارج عن قول المصنف الجلوبين وقوله فالإقتضاء الخ أي وأما الأول فهو مسلم (قوله فوصية) أي وكانت الشهادة تاذ كورقة وصية (قوله وهو المشهور) مقابلة رواية الخلاب بالجلوب لغيره فقط (قوله جاز منها ما جازته السنة على المشهور) ومقابلته يطل الجميع وقوله في بعض صورها ما أشار به بقوله فيما يأتي فإن كتب بخط الشاهد الخ (قوله فأنهم ترقى العتق) لانه لا يثبت الإثبات

(قوله لا يبرى في حكم التبعية) هذا التعليل غير مناسب لانه لا يناسب الا اذا كانه بقليل ولغيره بكثير ولما كان الصواب ان البطلان انما يشهد لنفسه بقليل ولغيره كذبت (قوله ووصية الخ) الآن الباع في بكثرة تعدية وفي وصية القترقة (قوله ولا من شهده) الاولى تجبر بدمه من الالاء من سلك شاقبه وتوهم عطية على ما قبله ليس بأسوغه ذلك ثم هي تمضي بفعل الفاعل المتمثل الى ضمير المتصل وذلك خاص بافعال القلوب الآن يجب ان يكون قوله لا يتعلق بشهده وانما يتعلق بعباده وهو كثير وقصه تكلف وفي الكلام ركز كرحمته نت (قوله فمهم المقابلة) أي مقابله لقوله ولغيره بكثير ويتأقش بان المقابلة تنه عنه مقصد بالسير كما هو ظاهر (قوله بان كانت بخط الميت) أي لا احتمال ان يكون رجوع منه اذا ضمن الانشهاد عليه (قوله فلا تقبل ولا لغيره) والفرق بين الوصية وغيره ان الموصى قد يمتحن بمعالجة الموت ولا يجد غير الموصى لا يختلف غيره (قوله ولو) (١٩١) كان هذا الشاهد فقيرا في عب

خلافه فانه لان يكون البعض فقيرا بحيث لا يجرم شيئا في الدية واستغنى عن تقبيله بذلك لقوله دفع الخ واليه ذهب ت وجهرام تعال توضيح والحاصل ان العقد التقيدي (قوله ضررا) أي وهو غرم الدية (قوله فهو في المعنى الخ) هذا بغيدانه لا بد من تأويل في المعطوف عليه لان التقدير حينئذ لا بالصفة ولا بالدفع عن نفسه وان كان ظاهر عبارته يقتضي خلاف ذلك وقد تقدم من تقديره فيما تقدم ما في ذلك (قوله المدان المعسر الخ) أي ان حل الدين أو قرب حوله (قوله أو بسبه) بين وباء كافي الشارح أي السب المعلوم (قوله خلافا لنقل ابن زريقون) أي فانه يقول بخبر شهادته فيما عند المال فانه أهل النظر (قوله وأما لو كان بائنا)

فان لم يوجد هذا الشاهد وحده فان الموصى له يحلف ويستخفى ما وصى به وأما الشاهد فانه يأخذ ما شهد لنفسه من غير عين لا يبرى في حكم التبعية فان نكل القهر ينبغي أن يبطل حق الشاهد لانه لا يتلصق ثمان كل من بكبر ووصية منه لم يشهد ولغيره معطوف على له ثمان الاولى لا تقبل لهما والثانية تقبل لهما لقوله ولا من شهده بقليل أو كثيرا فلهن المقابلة ومن حذف المتعلق فانه يدل على العموم فلذا لا يمتح على أن يقول ولغيره مطلقا والمراد بالكفر في نفسه بحيث يتم في ذلك لا بالنسبة الى ما شهد به الآخر ومحل البطلان في قوله ولا من شهد الخ اذا كتبت الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد بان كانت بخط الميت أو بخط غيره ما يرمي فان كتبت بخط الشاهد أو لم تكتب أصلا قبلت شهادته لغيره لانه نفسه ولو قل كان كتبت بكتابين أي كتبت الوصية بكتاب والوصية على شهادته بكتاب آخر فانه يصح فلا خيرا يصادقونه وأما الشهادة لنفسه ولغيره في غير الوصية فلا تقبل ولا لغيره للثمة (ص) ولا ان دفع كشهادة بعض العاقلة بنقض شهود القتل (ش) يعني ان من موانع الشهادة الدفع ما عن نفسه ضررا كشهادة بعض عاقلة القاتل خطأ بنقض الشهود الذين شهدوا بالقتل المذكور ولو كان هذا الشاهد فقيرا لا يبرمه من الدية شي فان شهادته لا تصح ونعم لم يقيد القتل بالخط المذكور العاقلة لانها لا تحمل عدا ولا ماردون الثلث وظاهره كانت شهادة بعض العاقلة بنقض شهود القتل وقعت بعد اذ شهدوا بالقتل وقبل الحكم أو بعد ما عاقبه وقوله ولا ان دفع أي ولا بالدفع عن نفسه ضررا فهو في المعنى معطوف على عيقل (ص) أو المدان المعسر ليه (ش) الضمير ليه راجع للدين المشهور من المدان والمعنى ان المدان وهو من عليه الدين اذا كان معسرا فلا يجوز زنه اذ عاقبه صاحب الدين سو مشهده بعباد لغيره قصاص أو بسبه لان غير المال قد يكون أهم خلافا لقل ابن زريقون فان كان موسرا لا يبرى بغير دفع ما عليه فان شهادته جائزة لصاحب الدين سواء شهد به عا أو بغيره قوله المعسر أي في نفس الامر وهو مولى في الظاهر وأما لو كان ناشئا عند الحاكم جازت شهادته لانه لا يخشى من رب المال الجس لانه لا يجوز حبسه (ص) ولا مفت على مستقبله ان كان عا ميا شوقه في الأرفع (ش) يعني وكذلك لا يجوز شهادة المفتي على مستقبله ان كان استخاف في شيء ينوي الخلف فيه كما اذا حلف بالطلاق أن لا يكلم زيد أو كلفه بعد أيامه وادعى نية الخلف عند الخلف فإذا طلبت الزوجة المفتي ليشهد له عند القاضي على زوجها بما سمعه منه فانه لا يجوز له أن يشهد عليه لان المفتي يعلم بباطن البين خلاف ما يقتضيه مظهرها وأما الشيء الذي لا ينوي فيه

لكن حرت العادة لا تبالس ولو كان معسرا فعلى هذا لا يجوز شهادة المدان مطعما (قوله ولا مفت) ولا حاضر عنده (قوله لا يجوز شهادة المفتي) ومنه المصنف بان الجماعة لا يجوز زنه أن يشهد بالصالح لانه يشهد لنفسه (قوله وادعى نية ذلك) أي وسئل المفتي عن ذلك فقال انه لا يقع عليك الطلاق حيث نويت ذلك ثم طلت بعد ذلك (قوله خلاف ما يقتضيه مظهرها) أي لان مظهرها يقع الطلاق ولو لم يوافق الباطن مع انه لا يقع عليه عند الله هكذا عند المفتي وأما القاضي فيحكم بالطلاق ولا ينظر تلك النسبة لانه ينظر في ذلك الظاهر فقط لا هذه مسائل قبل فيها عند المفتي دون القاضي وحاصله ان قول المصنف والاراف الخ راجع لمفهوم قوله ان كان عا ميا ينوي غيره يكون قوله كاذبا في المنة انه أقر عند القاضي بأنه طلق زوجته وأنه نفي ثم استغنى المفتي فانه لا تأثرت بقولي ذلك الطلاق أو نوبت الزنا فلا يقبل منه ذلك وهذا معنى قوله ثم أنكر الخ وقوله بعد ولا بان كان في غير ما استفتاه فيه الخ فيسعدان قول

المصنف والرافع راجع لقوله على مستفهم وقوله وان كان مما ينزى فيه وقوله أو كان مما لا ينزى أي أو كان مما استفتاه فيه ولكن لا ينزى فيه يعني أن قول الشارح أو مجمعا ما أو فر بموجب حد كلنا وتبين أيضا أن ترفع بقوله قوله على مستفهمه الخ على ما قبله لا ينظر وذلك لأن المرفع عليه حاصله أن قوله والرافع راجع لقوله ان كان مما ينزى فيه وحاصل الترفع ان قوله والرافع راجع لآخرين الأول قوله على مستفهمه وأما قوله ان كان مما ينزى فيه فقد بر وقوله كرادتمته الخ حاصله انه حلف بالطلاق الثلاث وأدعى انه قصد به زوجته الميتة واستغنى فلا يقبل منه ذلك اعند القاضي واعند المفتي (قوله وقيل لقولنا انا وبه الخ) رده محض تبت بأنه لا فرق بين وبه وبين وتصدق (١٩٣) وبعبارة ونحو ذلك (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) واستظهر الشيخ أحد خلافه

وهو انه آخر من الاقرار فان على المفتي أن يرفع ويشهد كما اذا اقر عند المفتي بطلاق زوجته أو بمجده ونحوه ثم أنكروا ما اقر به ولا يصح المفتي أن يتأخر عن أداء الشهادة فقول على مستفهمه أي فيما استفتاه فيه بالفعول وقوله والا بأن كان في غير ما استفتاه فيه كما لو اقر عنده بشئ من غير استفتائه وكان مما لا ينزى فيه كرادتمته رفع على التوصل السابق من كونه محض حق الأدعي أو محض حق الله ان استدعى ترفع به أولا (ص) ولا ان شهد باستحقاق وقال انا بعته (ش) أي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا أيضا وهو ما اذا شهد باستحقاق ثوب مثلا لتخصص وقال مع ذلك انا بعته لانه يتم ان لم يشهد برجع عليه بالثمن وقيل لو قالوا انا وبه أو تصدقت به عليه فلا يضر لا نقاء الرجوع عليه ان لم يشهد والضمير في رجع ان شبهه بالاستحقاق وأما لو لم يقل انا بعته لكن ثبت ان الشاهد كان باع له لشهوده فلا يضر لا حتمال كذب البينة لان الاقرار أقوى كالمستظهر البرموني وهو ظاهر كلام المؤلف والاقوال وتبينه انه ليكون شاملا للبينة لكن ان كان هذا من باب الحرص على القبول لان الشهادة تفيد عند القاضي صدق الشاهد بقوله انا بعته بر يصدق بقوله الطن عند القاضي بصدقه فهو قد حرص بذلك على قبول شهادته فكان ينبغي ذكرها فيما عدا عند ذكر الحرص على القبول أو يكتفي بما عدا لشهودها هذه وان كان من باب الدفع عن نفسه فلا يرجع عليه بالثمن ولم يقل شهادته فهو نوع آخر كان ينبغي ذكره عند قوله ولا يدفع الخ أو يستغنى بما عدا عن هذه لشهودها وقد قال انه كان متوردا بين النوعين عدا قسما آخر (ص) ولا ان حدث فسق بعد الاداء (ش) يعني ان الشاهد اذا شهد شهادة وبعد ادائها وقبل الحكم ما حدث فسق فان شهادته لا تجوز لان ذلك دليل على ان الشاهد عنده كين من ذلك الفسق والله كالمستطاب وقت اداء الشهادة فهي باطلة وأما لو حدث بعد الحكم فلا يكون مانعا من تنفيذ ما حكم به وأما لو ثبت بعد الحكم انه كاشر خبرا بعد الاداء وقبل الحكم فانه يفسخ كذا اذا ظهره قضى بفساقين (ص) بخلاف تهمته بر ودفع وعداوة (ش) يعني ان ظهور ما ذكر بعد اداء الشهادة وقبل الحكم بها لا يقدح فيها لحقة التهمة في ذلك قتال تهمته بر أن يشهد شاهد امرأة بحق على آخر ولم يحكم بالحكم بشهادته حتى تزوج الشاهد بذلك المرأة ومثال تهمته الدفع أن يشهد رجل بفسق آخر ثم بعد ذلك شهد المشهود بفسقه على رجل انه قتل رجلا خطأ والشاهد بالفسق من عاقلة اتاقل فان ذلك لا يبطل شهادته بالفسق فاه الشيخ داود تعالى الساطي قوله ثم بعد ذلك شهد المشهود بفسقه أي قبل أن يحكم بفسقه أو بعد ثبوت العداوة والنوبة بما عدا حبه ومثال تهمته العداوة كالأخ حاسم شاهد المشهود عليه بعد اداء الشهادة وقبل الحكم بصورة المسئلة انه علم ان

وهو انه آخر من الاقرار به هذا الحكم لانه عاين من شهد بنفسه بالمكبسة (أقول) وهو الظاهر وقول البرموني لاحتمال كذب البينة يقال الاصل علمه ثم بعد كسبه هذا وجدت عدى ان هذا هو العمد خذ الظاما اقر به الشارح وقوله لان الاقرار أقوى على لهذوف والتقدير بخلاف الاقرار فانه يضر لانه أقوى ولما حذف المراجع أبرز (قوله بقوله انا بعته) هكذا نسخة الشارح بقوله والبا، نظرية فقوله انا بعته مستأنف ليس مفعولا بقره وقوله بر يصدق الاولى حذف يريد ويقول يصدق وقوله وتبين ان قول الشارح بفسق عند القاضي صدق الشاهد على حذف مضاف أي ظن صدق الشاهد الخ (قوله فكان ينبغي الخ) أي بحث بجعله من اقراره وقوله أو يكتفي

الحج أي فكان لا بد كراهة لألا يلائم من جعله حريته وليس بالازم أن يذكر جمع حريات الشئ (قوله كمن العداوة من ذلك الفسق) أي استتار واستخفا من ذلك نسق والتعبير يحدث المفتي تحقيق الحدوث يقتضي انه لو اتهم بالحدوث فانه لا يضر وهو كذلك كالأفاد والظاهر أنهم أرادوا بالاثم الشك أو الظن الضعيف وأما الظن القوي فيعطى حكم التحقيق (قوله فانه يفسق) أي لكونه يفسق بفاسق (قوله ان يشهد الخ) أي قيمته انه انما تشهد لها لاجل أن يزوجهما (قوله أي قبل أن يحكم بفسقه) أي لا يلو شهود بعد الحكم بفسقه لكات شهادته غير ماضية ولا ينزويهم بطلان شهادة الشاهد بالفسق (قوله أو بعد ثبوت العداوة) أي عداوة الشهود بنفسه التي هو شاهد بالقتل أي لان قوله شاهد بعد العداوة يدل على انه كالأفاد فانه يفسق وزال فيكون شهادة بالفسق ضمنا (قوله ومروءة المسئلة انه لم الخ) لا يخفى ان هذا يقيدان المناسب للشارح أن يحذف تهمته المقتضى عطف عداوة على لفظ بر وان لفظ تهمته

مسلم عليه وذلك لان العداوة حقيقة فاذا علمت ذلك فيكون قوله وعداوة مسطوحا على قوة تهمة (قوله يحمل هذا الدين) أي هذا العلم (قوله من كل خلف) أي قرن وقوله عدوة فاعل يحمل والمعنى أن الحمل لهذا العلم انهم العدول فبطل على أن الأصل في العلم العدالة (قوله ولا عيب عن شنع عليهم) أي قائلاتهم كالتيوس في الزينة وليس هذا من الحديث (قلت) أو يحصل قول ذلك القائل على العلماء الذين ثبتت بينهم العداوة لا مطلق العلماء (قوله المضروب) هذا تفسير العمل أي كالتيوس له الملتزم لحياة الخراج وأما من الملتزم فهو كالنظيفة (قوله لا تنسج) خبر أن أي من المرة الواحدة لا تنسج كالمرن من صفات غير الخسنة أي ولا تنسج أن الأكل من قبل الصغار غير الخسنة فينشد فلا تنسج المرتبة كغيرهم صغار غير الخسنة (قوله كالخارج) فانه ناب عن عبد الملك بن مران (قوله بجوازهم بجواز الخلفاء) أي فقد أخذ ما لم يجز له التصور وأخذ بن شهاب (١٩٣) جازت عبد الملك بن مران والأخذ من العمال

أخذ بن عمر جازة من الخراج على مائفل ومحل جواز الأخذ من ذكرنا كل من المال حلالا كافي تت وأما من جمل ماله حرام مخنوع وقيل مكره وأما من جمل ماله حرام جميع ماله حرام فقال الشيخ سليمان في شرح الارشاد يحرم الأكل منه وقبوله وبه ومعدله أي أن علم أن ما أطعمه أو وهبه قد اشتراه أي بعين الحرام وأما أن اشتراه بغيره فدمته ثم دفعه فيه عين الحرام فانه لا يحرم كله وأما أن كان قد ورثه أو وهبه ذلك جزأ ما لم يكن عين الحرام وبغيره كما رآه ليشك على اشتراؤه أو وهبه لانه لا يحرم فائدة في قال الحسن لارذ عطاياهم أي السلاطين إلا حق أو مرأى ما لم يعلم الحرام (قوله بجوازهم) أي عطاياهم (قوله ولا أن تعصب كالرشوة) مثل الرأه وقوله وتلقين خصم بأن يقول للخصم يلزمك كذا على قولك كذا فيهم المفسود (قوله ويجوز تجلس لقاضي) أي لآلهامه أنه خصوما بالقاضي (قوله منها أخذ الرشوة)

العداوة انما حصلت بعد وأما أو حقل تقدمها على الأداء فنص كما مر في قوله كقوله تنهى الخ (ص) ولا على عمل منه (ش) يعني أن العلماء الذين ثبت بينهم التماسد والتباغض والعداوة إذا شهد أحدهم على صاحبه فأنه لا تقبل ولا يحمل كلام المؤلف الأعلى وهذا ما إذا لم يثبت ما ذكر بينهم فإن شهادة ذرى الفضل مقبولة على بعضهم ولا مانع من ذلك وقد قال عليه الصلاة والسلام يحمل هذا الدين من كل خلف عدوه ولا يعتمر من شنع عليهم رضي الله عنهم (ص) ولأن أخذ من العمال أو أكل عندهم بخلاف الخلفاء (ش) يعني أن الأخذ من العمال المضروب على أيهم أي الذين جعل لهم جباية الأموال فقط دون صرفها في وجوهها يقدح في العدالة وكذلك الأكل عندهم والمراد أنه تكرر منه الأخذ أو الأكل وإنما أطلق المؤلف أن كل ما لا يملكه من أن المرة الواحدة كصغار غير الخسنة لا تقدر وأما المال الذي فوض إليه جباية الأموال وصرفها في وجوهها كالخارج ونحوه من أمراء البلاد الذين فوض إليهم جميع أمور الأموال فجوازهم بجواز الخلفاء يجوز الأكل عندهم وأخذ جوازهم من غير كراهة (ص) ولأن تعصب كالرشوة وثلاثة من خصم ولعب نيروز ومطخ وحلف بعق وطلاق ويجوز مجلس القاضي فلا يبالعذر وتجارة لارض حرب وسكنى مفسوبة أو مع ولشرب ووطء من لا وطء بالثقاته في الصلاة وبافتراضه حرام من المسجد وعدا أحكام الوضوء والفصل والركعة كإنل زينة وسبع نرد ونيروز واستخلاف به (ش) هذه الأمور مما تقدر في العدالة منها أخذ الرشوة أي أخذ المال لا بطلان حق أو تحقيق باطل وأما دفع المال لا بطل الظلم فهو جاز له أن دفع حرام على الأخذ قوله ولأن تعصب أي أنهم على التعصب أي التحيل والحيث ومنها تلقين الخصم أي يلقيه من الحجة ما لا يعين به على خصمه بغير حق وأما ما ثبت بحقه من ذلك فليس يمنع من القبول (تنبيه) ولا يجوز شهادة مرتش أي أخذ الرشوة أي من كان شأنه ذلك ولو كان لا يأخذ من هذا الذي شهد له إلا أن ذلك لا يجوز شهادة مطلقا لخصم أي من كان شأنه ذلك وإن لم يلقن هذا الذي شهد له الآن ولا يباي لقاضي أن يلقن أحدهما حجة عن عنها ومنها اللعب نيروز وهو أول يوم في السنة القبطية لانها مظنة ترك المروة لاجتماع الأعيان مع الأوباش وهومن فصل الجاهلية والنصارى ثم أن الاضغطة على مصفى في أي لعب في يوم نيروز قال نت قبل أنه كان بصغر قديما يفعل في يوم النيروز ولا يعرف صفته لكن رأيت ببعض

(٣٥ - عرشي سابع) ما خوذ من الرشا لانه يتوصل به إلى مطلوبه كالبليل (قوله ورشوة أخذ المال) أي ودفعه لأن الحرمة في تلك الحالة متعلقة بهما معا بليل قوله بعد وأما دفع المال الخ (قوله أي التحيل والحيث) ههنا يعني لا يجزى أن تقسم الرشوة بينا التفسير بقصد أن قوله كالرشوة تنبئ لأن أخذ المال فذلك يتهم على التحيل والحيث وتكون الرشوة على حذف مضاف أي كذى الرشوة وقال ابن قرون من موانع الشهادة العصبية وهي أن يبغض الرجل الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا اه فعله يكون تشبهاً وهو على حذف مضاف أيضاً وإذا كان مجرد اتهام التعصب موحى بالسقوط الشهادة فأولى وجوده بالفعل (قوله لاها) أي تلك الحالة التي هي لعب نيروز (قوله إذ الله مع الأوباش) جمع ونش كفر ح والاراد بهم السفلة (أقول) لا يعني أنه بالتفسير الآتي لا يكون الأوباش فلا يظهر قوله لاجتماع (قوله الجاهلية) أي المشركين فقطف النصارى مغاير

(قوله ويتبعه رعا الناس) يفتح الراء المعنى أى سقى الناس (قوله الطلاق والعاقبة من أيمان الفساق) قال نت ولعله اذا تكررت ذلك لا يالمر الواحدة اه وغيره من ذلك غير ان السخاوى قال لم أقف على أحد يثبت ذلك في التوارد عن ابن حبيب وذكر الشيخ شهاب الدين في تاليفه انه مرفوع وظهر مما قلنا أن المراد بالتركيب التكرار ما زاد على مرة واحدة وأقول ولعله أعلم مراد به الفاسق من لم تقبل شهادته لمن ارتكب محرماً (قوله ثلاثة أيام الخ) ذكرنا الخطاب وهو المحدث كما أفاده بعض الشراح وانما لم يقبل شهادته لاتهامه أنه خصوصاً بالقاضي أو لأنه يطالع على الخصومة وغيره ما تفصيل في غير هذا المصنوع ونبه القاضي أن يتعنه من ذلك (قوله بلا عذر) وأما اذا كان لعذر كحاجة أو علم فلا يكون قادراً (قوله التجارة الى بلاد الحرب) اذا كانت تجرى عليه أحكام الحرب بينه وبينه أو أصحى بما اذا علم ذلك فظاهر المصنف الاطلاق اه ومثل الفادرة لارض الحرب تجارة من ليس بهما بأحكام التجارة (قوله أو الى بلاد السودان الخ) رأيت النقل عن ابن نونس عن ابن القاسم أن الهذلي في السفر للسودان خوف جرأ أحكام الشرك عليه وقيل ان سفر السودان غير جرحه وقيل بالتفصيل بين علم (١٩٤) جرياً أحكام الشرك والحاصل أن قوله أو الى بلاد السودان معطوف على

ما قبله مشارك له في الكفر
قري الصعيد بأقرب رجل من سخر به لكبير القربة فيجعل عليه قربة ومقلوبة أو حصيراً يخترقها في رقبته
وربكه فرسا ويتبعه رعا الناس وحوله جماعة يقبضون على من أمرهم بالقبض عليه على وجه اللعب
ولا يبطقونه الا بشئ يدفعه لهم أو يهدمه به اه ومنها المطل من الغي باعطاء الحق لانه أذى للسلف ماله
والطل تأخير الدفع عند استحقاق الحق مع قدرته على الدفع ولم يطلب به الدين الوفاء استحياء من طلبه
كما يفهم ذلك من بحث المؤلف في توضيحه وهذا اذا تكررت منه ذلك كما يفهمه كلام ابن رشد ومنها تكرار
الحلف بالعتق أو الاطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق والعاقبة من أيمان الفساق فسمى الحالف
بذلك فاسقاً وهو لا تقبل شهادته ومنها يجلسه مجلس القاضي ثلاث مرات في اليوم الواحدة بلا عذر
وهيارة ثلاثة أيام متوالية بلا عذر قال ابن فرحون ومن باب أولى ثلاث مرات في يوم ومنها التجارة الى
بلاد الحرب أو الى بلاد السودان لان دخولها لفائدة أسرهم المسلمين عندهم وأدخلته الرج غلبة
الانتفاع بما على غصبه ومنها من سكن مع والده الكفار ثم شر بالخير والحال انه قادر على منعه وأزالته
ولم يغيره وغيره الولد أو لا مفهوم للشرب بل غير من المعاصي كذلك ثم ان الكثرة المفهومة من مصيغة
المبالغة بالعرف أو تقصر عما فسر به ادامة الشر شيخ ترد في ذلك بعض ومنها وطء من لا وطء شرعاً كن
اشترى أمة فوثقها قبل استئثارها أو وطئ زوجته في حضيضها أو عاده كوطء من لا تطبيق الوطء ومنها اذا
كان يلتفت في صلاته لغرض حاجة وسواء كانت صلاته فرضاً أو نفلاً لان ذلك على عهده كراهتهم
وذلك يخل للزوجة ولعل هذا اذا كثر ذلك منه لغرض حاجة وكذا من أخر صلاته عن وقتها الاختياري
عدداً ومنها من اقترض تجارة من مجارة المسجد أو لبنا وهو عالم بالتصريم ولا مفهوم للمسجد بل الحدس
مطلقاً ولا مفهوم للعبادة ومنها من لم يحكم الموضوع أو الفصل من الجنابة وكذلك من لم يعرف أحكام
الزكاة تحريم زنته ففعل أحكام بكسر الهمزة اتفاقاً كذا في نقل الشارح عن ابن كنانة
لا تقبل شهادة من لم يحكم الموضوع والصلاة أى لم يشقها تمام لا مفهوم للوضوع بل كل ما يترتب فعله

ما قبله مشارك له في الكفر
فأراد ببلاد الحرب بأعين
الروم أى لأهلهم الذين شأنهم
الحرب والسودان ليس
شأنهم الحرب وان اشتركوا
في الكفر كانوا (قوله
الانتفاع بما على غصبه)
لا يخفى انه فصل حل قول
المصنف وسكن مصوبة
وأشار الى أن السقوط
لشهادة لا يقتيد بسكنى
الدار المصوبة بل المصدار
على الانتفاع بما على غصبه
كالعلم على دابة مصوبة
(قوله بكثر شر بالنسب)
تفسير لشر ب (قوله
والحال انه قادر على منعه)
أى منع ولده من شر بالخير
وقوله أو أزالته أى أزاله
ذلك المنكر هذا أعظم مما قبله

كان يخرج من الدار اذا لم يتجر وعبارة غيره وأضغ ونصه وهذا اذا علمه ولم ينكر عليه مع القدرة وأما لم
يعلم أو أنكر جهده ولم يتجر أو لم يقدر على التغيير ولا على الانتقال عنه لم تنقط شهادته اذا جهر بطاقته وغيره والدمية في ذلك (قوله أو
تفسر بما فسر به الاقامة في الشرخ) فسر أحد بن نصر الاقامة في الشرخ بأن يلعب به في السنة أكثر من مرة وبعض الاشياخ
عرفوا السنة والظاهر الاول (قوله ولعل هذا اذا كثر منه من غير حاجة) أى يعلم أن ذلك منهي عنه (قوله وكذلك من أخر صلاته عن
وقتها الاختياري) مقادته اذا اتبعت في الوقت الضروري وأخرها الى ان تخرج الوقت الضروري لا يكون الحكم كذلك والظاهر ان الحكم
كذلك (قوله واقتراض الخ) ظاهراً ولو اشتريت من غلة الوقف لاجل المسجد وهو ظاهر وأما اذا اقترض الناظر ما يحصل من غلته
لحكمه حكم اقتراض الوديعة واطروهل الافتراض ترديه لكونه كبيرة وليكونه يخل بالبرودة (قوله وهو عالم بالتصريم) سواء كان
المسجد عامراً أو خراباً سواء كان يحتاج لذلك الخ لانه لا يترى عمارته أم لا وأما ان جهل فلا ترشده كافي التوارد عن بعضون (قوله
بل الحبس مطلقاً) كان مسجداً أو غيره (قوله وكذلك من لم يعرف أحكام الزكاة الخ) يفتح الهمزة المناسب لما قبله ان يقول

وكذلك لم يفتن الزكاة ولم يحكم الزكاة (قوله أي التساهل الخ) لا يعني أن ذلك يقتضي قرأنا أحكام بكسر الهمزة (قوله أي وعدم معرفة نصاب الزكاة) لا يعني أن هذا لا يناسب ما قبله لأن ما قبله في بيان عدم الالتفات في عدم المعرفة (قوله من استخلف أباه) أطلق لشمل العالم بجمرة ذلك وغير العالم كزبد بعض والعهد أن استخلفه بأدحرام فانه محقوق ولا يقتضي به وإن اتفقهم وحلفه فسن وردت شهادته ولو عذبه جهالة خلا فالحق بقوله البراءة وأنه ليس بمحقوق فيقتضي به ذلك ولا تسقط شهادته اهـ والعقوب كبيرة فأما بعض الشيوخ (قوله الآن تكون الأيمان من قبله من الولد) أي أن ادعى الأب على ابنه بشئ وحقن الدوى فلا يلزم أن يرده عليه الأيمان ويقول له احلف ويثبت حقي (قوله ولكن المذهب أنه لا يمكن من ذلك) (١٩٥)

حق فالذهب الحلف **فتنة** قال ابن القاسم لا يجوز شهادة الشاعر النقي يد من أعطاه وبه يومن منعه وقال ابن القاسم أيضا قطع الدراهم والدينار برحمة وقال أيضا القرار من الزحف جرحة تقضي في ذلك (قوله بسدا وتقرية) لو زاد المؤلف بينهما كأعز ابن شاس وإن الحاسب وغير واحد كان أحسن والمراد ما عدا الاسقاط أي الفسق أذهو المختلف فيه وفيه فقط اعتبار الفسق كما أفاده معني تت (قوله بكل) أي أن المشهود عليه أطلب القدر في الشاهد المتوسط فانه يسمع القدر فيه ووقف الحكم إلى إثباته إذا طلب المدعي ذلك وأما أن لم يطلب ذلك فإن كان به ضعف عقل وجعل ماله الحاكم في نحر يجمع الشاهد عليه والأفلا ففقه السابق وأعدز إليه بأبقت صحة مقصد بما إذا كان به جهل أو ضعف عقل (قوله بغير العداوة والقرابة) بل يقتضي يريد أن يشته فسمع منه ذلك ثم أنته لم يحكم عليه بشهادة المرز والأدب قياسا على قوله في القصب كدعيه على صالح (قوله على ما

كذلك فيمثل التيمم واليمين ويعارضه عدم أحكام أي التساهل في فصل الرضوء والغسل والنساهل في إخراج الزكاة وهذا بناء على عطف الزكاة على الرضوء ويحتمل عطفها على أحكام وفي الكلام حذف مضاف أي وعدم معرفة نصاب الزكاة كافي الزواني **فرع** في الأغلف الذي لا عذره في الختان لا يجوز شهادته ومنه ما يتعاطى بيع آلات الملاهي كالترد والزمار والطبور وأمثامه ذلك ومنه ما استخلف أبا ما وأمه دسيسة من نسب في حقه عليهما أو على أحدهما أو أكثر فذلك أي وحلفه بالفضل ولا يفسد بجهل أن تكون الأيمان منقولة من الولد أو متعلقات بحاق لغير الولد لأن المتعلق بها حق ليس إلا في ما يطلب والمنقولة شأنها أن لا تطلب وهذا بناء على أن الولد تخليف أبيه كأمه ولكن المذهب أنه لا يمكن من ذلك (ص) وقدح في المتوسط بكل وفي المرز بسداوة وقرابة وبنونه (ش) يعني أن الشاهد المتوسط في العدالة إذا شهد على شخص وأعذر القاضي للشهود عليه في ذلك الشاهد فانه يجوز له أن يقدم فيه بكل فادح من نحر يجمع أو قرابة أو عداوة أو غير ذلك وتسمع دعواه ووقف الحكم إلى إثباته وبفهم منه أن مادون المتوسط يقدم فيه بكل الأولى وأن المرز سواء كان شاهدا أو من كافي العدالة يصفونه للشهود عليه ولو كلف بالعداوة الدنيوية وبالقرابة المأكدة فقط أي أهل بيته وبين الشهود عليه عداوة أو منه وبين المشهود قرابة وجمع منه إثبات ما ذكر ولو شاهد دون المرز في العدالة وأما إذا قدح بغير القرابة والعداوة فلا تسمع دعواه ولو أراد أن يشته بالبينة واختار النجس من اختلاف أن المرز كل متوسط فيسمع من المشهود عليه القدر فيه بكل وبالله الإشارة بقوله (كفره ما على المختار) أي كما سمع القدر في المرز بغير العداوة والقرابة على ما اختاره النجس من الخلاف وهو قول مصنفون لأن الجرح بما يكتفه الإنسان في نفسه فيقطع عليه بعض الناس وهي شهادة وعلم عنده يؤدبه مثل سائر الشهادات فقله وإن بدونه أي وإن ثبت القدر شاهد دون في التبريز ورد بالمسافة قول من شرط في شهادته النجس أن يكون مائلا أو أعلى منه في العدالة فقل من هذا أن يقول الشارع البلاء بغير من غير مصنفين زعموا أنها بمعنى من نجس الدين الغاربه فيمثل الفاسق والكافر وحينئذ فالجرح المشهود عليه أي وإن كان القدر من دون المرز كالفسق والكافر (ص) وزوال العداوة والفسق بما يغلب على الظن بلاحد (ش) يعني أن الشاهد إذا ردت شهادته لفسق أو لعداوة منه وبين المشهود عليه ثم شهد نائبه لغير الأول أو بغيره فإن زالت عداوته أو فقهه بما يغلب على الظن بلاحد برز من كنه أشهر أو سنة كإقبال بكل قبالت والارتد

اختاره النجس الخ) هو التهور والمعتد وقال القاني والمعتد الأول وما قاله النجس ضعيف (أقول) وظاهر المصنف أنه لما عذبه (قوله وهي) أي الإطلاح شهادة وأنت باعتبار خبر وقوله وعلم عطف تفسير أي أن الإطلاح شهادة وخبر يؤدبه ويحتمل أن قوله وهي الجرح أي أن الجرح أمر شاهد وعلمه يؤدبه أو أن شهادة بمعنى مشهود به وعلم بمعنى معلوم أي أن الجرح أمر مشهود به ومعلوم يؤدبه (قوله فالجرح الخ) أي وأما على النحر الأول فالجرح هو البينة فتخيلا ويحتمل أن يكون التصدير بأن كان شهادة ناشئة من دونه فسات من بقاء الباع على حالها (قوله والفسق) المراد به كل فادح لا الكبار فقط (قوله بما يغلب على الظن) أي قرأت يغلب على ظن الناس زوالها أو يرجع ذلك إلى قوة ظن الزوال في العداوة ترجوعهما لما كفا عليه وبسألهم القاضي عن ذلك فيجرونه حينئذ ينتفي

الحرس على ازالة نقص فيمارد فيه بسبب غلبة ظن الصداقة بلاحد وفي الثاني ما دل على صدقه في التوبة وانصافه بصفات العدالة بلا حداً اضافتي ذلك الحرس على ازالة نقص فيمارد فيه ايضاً والحاصل انه هنا صار على حالة ليس فيها حرس لانه صار صدقاً وما تقدم فمحمول على ما اذا كان محرراً لا تنافي وما تقدم صار عدلاً ولم يتقوا الظن وهنا تقوى الظن ولم يقل بالتحقق لان من الناس من يخاطب الدهر ولا يطاع على ما به (قوله ويبحث ابن عرفة) وذلك لانه قال في جعل ابن الحجاب ارتفاع العداوة كارتفاع الفسق لا يعرفه لغوه والظاهر يخبر بجهالة على عدل في شهادة ثم شهد

(١٩٦)

ويبحث ابن عرفة بخلاف التصريح بقوله عما يغلب على الظن أي ظن الناس ويسألهم القاضي عن ذلك فيجبرونه به (ص) ومن امتنعت لم يركض شاهده ويجرح شاهده عليه (ش) يعني ان من امتنعت شهادته لاجل القرابة المتأكدة كأيك ونحوه لا يجوز لك أن ترك من شهده بحق لانك تجر به ذلك فنعوا لا يجوز لك أن تجرح من شهده عليه بحق لانك تدفع عنه بذلك مضرة فقوله ويجرح معطوف على مدخول النسق أي ويجرح شاهده اشهد عليه وقوله ومن أي والشخص الغني والضمير في ترك عائدة على الشاهد الممتنع الشهادة المفهوم من السياق لا على من (ص) ومن امتنعت عليه فالعكس (ش) يعني ان من امتنعت شهادته لاجل عداوة تنويه خشية لا يجوز لك أن تجرح من شهده بحق ولان ترك من شهده عليه بحق لانك في الحالتين تجلب مضرة الى عدوك ولا قبل منك ذلك وهذا بناء على أن المراد بالعكس في التصريح ويحتمل أن العكس في مجموع الامرين السابقين الترتين على قوله ومن امتنعت وهما لم يركض شاهده ولم يجرح شاهده عليه فمعكس لم يركض شاهده من كى شاهده وعكس لم يجرح شاهده عليه انه يجرح شاهده اشهد عليه وهذا هو المتبادر من كلامه (ص) الا الصبيان لاننا في كمرس (ش) لما ذكر شروط شهادة البالغين وانقصاها وانها أخر من ذلك شهادة الصبيان بعضهم على بعض فانه لا يشترط فيها جميع الشروط ولا انتقال كل الموانع فتجوز شهادتهم بشروطها الآتية في الجرح والقتل لافي الاموال وهو مذهب مالك وجماعة من الصحابة منهم على أن أي طالب ومعاونة ومنعها الاثمة الثلاثة وابن عباس وجماعة واغما جازت للضرورة وانهم يندبون الى تعليم الرمي والصراع وغير ذلك مما يندرج على حمل السلاح والكر والفر والغالب ان الكبار لا يخضرونهم فاولم قبل شهادة بعضهم على بعض لبعضهم لا ادى الى اهدار دمائهم وأما شهادة النساء بعضهم على بعض في الجراح والقتل عند اجتماعهن في عرس أو حمام أو غير ذلك ففسر جازة لعدم الامر باجتماعهن وقوله (في جرح أو قتل) يرجع لمسئلة الصبيان والنساء لكن لمسئلة الصبيان على سبيل الاثبات والمسئلة للنساء على سبيل النسق والافسامة مع شهادة الصبيان لانها انما تكون في القتل والصبيان لا تصاص عليهم في نفس ولا جرح وانما عليهم الدية في الصدو والخطا والجرح بفتح الجيم وقوله بالقتل يدل على هذا ولما قل أن يقول شهادة النساء لا تقبل في القتل والجرح بأفرادهن سواء كان عدداً أو خطاً فلا فائدة في التصص على ذلك هنا ولا نظيره فائدة الا اذا امتنعت شهادتهن هنا فلا يجوز فيه في غير هذا الا ما كن كالولادة والاسم لا ل ونحوهما والجواب ان اجتماعهن لما كان

باستصحاب العدالة كني غلبة ظن زوال العداوة والافلا (قوله بالعكس في التصريح) أي لا الحكم فالحكم بعدم التزكية وعدم التبريح وعكسه ظاهر وهذا عكس في التصريح أي التصريح المتقدم أي فهي مسألة واحدة والعكس تصورها فغالب الاول لا آخر والاخر لا اول فقوله لم يركض شاهده في قوة شهادته فغالبه من الاول واجعله في الآخر وعليه من الآخر واجعله في الاول فهو عكس لغوي فالنسق باق وقوله في مجموع الامرين الاول ان يقول في كل واحد من الامرين على حدته أي الامرين الترتين وعليه فالعكس واقع في الحكم بحيث يبطل النسق بالاثبات وأما التصريح فهو باق على حاله بحيث يكون قوله شاهده والشاهد عليه باق لم يبدل (قوله لما ذكر الخ) قد يقال ان فيه اشارة الى أن قول المصنف الا الصبيان مستثنى مما قبله استثناء منقطعاً والتقدير يشترط في شهادة البالغ كذا وكذا ونسق كذا وكذا الا شهادة الصبيان فلا يشترط فيها ذلك فيغير الا الصبيان بالنسب مستثنى من البالغ ويجوز أن يكون استثناء متصلاً أي فشترط في شهادة الشاهد كذا وكذا

مختاراً

الا الصبيان ويجوز ذلك مما ذكره الشراح فلا نيل به (قوله لانها) أي القسامة في القتل أي التصاص في فقدان القسامة لا توجب دية أصلاً مع انما وجب الدية فالتناسب في التعديل أن يقول لان الصبيان ليسوا أهلاً للخطف (قوله بفتح الجيم) أي فهو مصدر لا بالضم يعني الآخر وقوله والقتل يدل على هذا أي انه بفتح الجيم لانه مصدر يدل على ان الجرح مصدر فيكون بفتح الجيم (قوله ولا تظهره الخ) حاشا ان الجرح والقتل لا يجوز شهادة النساء فيهما في غير العرس فأولى العرس أي لما تقدم من عدم الامر باجتماعهن فيه فلا فائدة لهن على عدم إدراك العرس لانه لا ينوهم وحاصل الجواب انه ينوهم من حيث ان الاجتماع في العرس يحتاج اليه وقوله

في غيره أي غير العرس أي أنه إنما كان يقصد الأنا كان قصد المصنفان شهادة التماس في الولادته وهو ما عدا اجتماعهم في العرس لا يجوز لأنه يتوهم من جواز شهادتين في الولادة في غيرهما جواز شهادتين في العرس فنص على عدم الجواز فقال هذا التوهم أي وهذا قصد وقوله لما كان محتاجا إليه هذا باقي قوله أولا لعدم الأمر باجتماعهم لأنه هنا يشهد الأمر به والمقول عليه ما تقدم (قوله مقبولة) أي في المراح والقتل (قوله وقد يقال الخ) حاصل الاعتراض أن كلام المصنف ظاهر في عدم الإلزام لاقتضائهما بشهادتين ولا يظهر في الخطأ أنه يؤخذ إلى المال فلا مانع من شهادتين فيه أي مع البين أو الشاهد فلا يظهر الإطلاق وحاصل الجواب أنها انما تقبل مطلقا لأن هذا الاجتماع غير مشروع ولا تقبل شهادتين إلا في الأحوال مع الشاهد أو البين إلا إذا كن في غير العرس لأن العرس غير مأمور بالاتتماع فيه بل ينهي عن الاجتماع فيه فالعدم مقفود فحين وبعد هذا فلا حاجة لذلك لأن الكلام في شهادتين وحدهن مجردة عن البين والشاهد (قوله واعتقرت فيما لا يظهر الخ) هذا الكلام (١٩٧) يفيدان شهادة التماس في الولادة مع القاذع وليس كذلك بل لا بد من العدالة كما هو معلوم ولا يصح عن هذا (قوله والشاهد الخ) ذكر الأوصاف للشاهد يدل على أنها لا تستلزم في الشهود عليه وصرح بت عدم اشتراط الحرية فيه والظاهر من كلامه أن التميز كذلك دون الاسلام والذكورة وظاهر ما ذكره المواق اعتبار الحرية والاسلام والذكورة وأول والظاهر أن التميز كذلك (قوله) (قوله وفرقة) بالنصب والرفع لا بالفتح لأن حرف العطف غير المقترن بلا يمنع منه (قوله لأن اشتراط الحرية الخ) أي لأن اشتراط الحرية أطمان من فيه

محتاجا إليه بما يتوهم أن شهادتين مقبولة كشهادة الصبيان وقد يقال أن عدم قبولها في العداو ضاع قوته وأما الخطأ فهو أي إلى المال فكان ينبغي أن تقبل شهادتين فيهم مع الشاهد أو البين ولكن قد يقال تقبل في حالة اجتماعهم في شيء لأن اجتماعهم غير مشروع فهو قاذع في عدالتهم بخلاف الصبيان واعتقرت فيما لا يظهر للرجال كالولادة للضرورة تأمل (ص) والشاهد مكرم مركز قد ليس بعدو ولا قريب ولا خلاف بينهم وقرءه الآن يشهد عليهم قبلها ولم يحضر كبير أو يشهده أعليه ولا يقدم رجوعهم ولا يخرج بهم (ش) يعني أن الصبي الشاهد يشترط فيه شروط منها أن يشهد في قتل أو جرح لا في مال ومنها أن يكون حرا واشتراط الحرية يستلزم الحكم بإسلامه لأن اشتراط الحرية للمالي قريب من شائبة الكفر فالمتحضر أولى ومنها أن يكون عاقلًا وان يبلغ عشرين أو ما قرب منها ولا بد من هذا وهذا لا يفهم من كلامه لأن غيره لا يضبط ما يقوله ولا يشتت على ما يفعله ومنها أن لا يكون ذكرا فلا يجوز شهادة الأنثى من الصبيان وأن تكون قالة في المدونة يدوون كان معهم ذكر وهذا يقتضي أن لفظ الصبيان يستعمل في الأنثى أيضا ومنها أن يكون متعددًا فلا يجوز شهادة واحد على آخره ومنها أن لا يكون الشاهد عدوا للأشود عليه سواء كانت العدوا من الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر أن يطلق العداء مضمرة أي دنوية أو دينية ومنها أن لا يكون الشاهد قريبا للأشود وله وظاهر أن مقتضى القرابة مضمرة وسيند في جمل الأمور والحد لا يشترط أن تكون أبدا كافي البين كإقراره الجبزي ومنها أن لا يكون بين الشهود خلاف بل يكونون متفقين على قول واحد كشهادة واحد أن فلان قاتله والآخر منته وأما قول الآخر أن غيره قتله فلا يضر وكذا الشاهدان أن هذين قتلاه وقال المشهود عليه ما بل أنتم قتلهما وقال عبد الله الشاهد صبيان أنه قتله وقال الآخر أنما أصابته دابة فانه يقتضي شهادة من شهد بالقتل لأن من أنبت حفا وأولى والصحيح سقوطهما وخلاف اسم مصدر أطلقه وأراد به المصدر وهو الاختلاف ولو غير باختلاف كان أحسن لأنه لا بد من اجتماعهم على الشهادة منه أنه لا يشترط بل لو شهدا ثلثان منهم كفي ومنها أن لا يحصل بينهم فرقة لا للفرق بينهم مظنة تعظيمهم ما لم تشهد العدول عليهم بما شهدوا به قبل تفرقهم والأفلا يضركم افتراقهم بعد ذلك في شهادتهم ومنها أن لا يحضر الصبيان كبير في معركتهم وأطلق في الكبير ليم الذكر والآخر العدل والفاسق الحرة والعبد المسلم والكافر لأن العلة

شائبة الكفر لا يجوز شهادته أي وأولى من كان خالص الكفر (قوله لأن غيره) أي من يبلغ عشرين ولا ما قرب كالنصف لا يضبط ما يقوله أي وأولى ما كان غير عاقل أصلا (قوله يريدون كنتم معهم ذكر) نسخة الشارح معهم والمناسب معهم وقوله وهذا أي قول المصنف ذكر بعد قوة الموضوع للصبيان بل على أن الصبيان يشمل الأنثى والا كان ذكر كرضا (قوله دينية أو دنوية) أي لأن الصبيان حالة غير مبالغة التكبار (قوله والصحيح سقوطهما) أي فكلام المصنف ضعيف ونسخة الشارح سقوطها أي شهادة الصبيان (قوله مع أنه لا يشترط الخ) حاصله أن التبادر من قوله لا خلاف بينهم أنهم كلهم انفقوا على الشهادة فيرض ما إذا كان الشاهد اثنين وسكت الباقي فنقتضي أن الشهادة لا تجوز مع أنها يجوز بخلاف قوة الاختلاف فتعدها معارضة بينهم فيصدق بما إذا سكت الباقي (قوله لأن التفرق بينهم مظنة تعظيمهم) أي ولكن لا بد من إمكان التعظيم فالنقض لقوا من اجتمعوا قبل أن يحصل زمن يمكن تعظيمهم فلا يضر ذلك في شهادتهم (قوله ما لم تشهد العدول الخ) أي ولو لم يقل أنه عدل على شهادته في محل ضرورة (قوله وأطلق في الكبير) اعلم أن حاصل ما في الخطاب أنه إذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وكان عدلا لا تقع شهادته على المشهور أي الاستغناء

به وهذا اذا كانت تعدد امطلا أو واحد أو الشهادة في حق أي فصطفه وأما اذا كانت الشهادة في قتل فلا يضر حضور ذلك الواحد في شهادتهم وإن كان غير عدل فنولان جواز شهادتهم وعدم جواز شهادتهم وهو العبد كان واحدا أو متعددا وأما اذا حضر بعد المعركة وقبل الافتراق فنصون شهادتهم اذا كان عدلا وأما اذا كان غير عدل فلا تنسب له أو ارتكبه خلافه **تنبيه** في حق الشروط كون الشاهد منهم لا ماعا على الراجح أي أن يكون الشاهد والمشهود عليه من جماعة واحدة أي مجتمعين وليس المراد أن يكونوا من قبيلة واحدة ويشترط كون القاتل حاضرا قاله البدر (قوله أو عدلان) الأولى الاتيان بالواحدة في مقام بيان الأريمة (قوله على فعل الزنا) الإضافة للبيان وكذا قوله على فعل القواط (قوله فإن لم يأت بأربعة شهداء) إشارة إلى أن الشاهد لا يكون لأربعة أي يقاس القواط على الزنا (قوله على أنه لا يحتاج إلى) أي ظلالا على استمرار الافتراق (قوله لا إنكاره) أي وهو

(١٩٨)

رجوعه وقوله ككذب نفسه أي كقوله كذبت على نفسي خاصا له ان رجوعه أي قوله ما زنت بعد اقراره إنكارا للزنا فهو كقوله كذبت على نفسي وهو اذا قال كذبت على نفسي يقبل فكذا اذا أنكر الزنا من أصله بعد اقراره به يقبل ثم يقال ان من جهة أفراد الرجوع أن يقول كذبت على نفسي وكلام الشارح ظاهر في خلافه (قوله قبل لفصد السراخ) لما كان هذا القول أحسن الأقوال قدمه على غيره (قوله وقيل لا نه الخ) قد يقال هذه العلة موجودة في الزنا وغيره كالقتل فابوابان كلا من الزنا والزنا يما يتعلق به الحكم يختلف القتل فان الحكم رجوعه وقوله ككذب نفسه فالتعليم ومنها ان لا يشهدوا على كبير ولا كبير بل يشهد بعضهم لبعض على بعضهم كأمهم ومنها أن لا يكون الشاهد منهم معروفا بالكذب وانما شهدوا وهم مستوفون بالشروط المذكورة ثم رجوعوا عن تلك الشهادة في حال صغرهم فانه لا يعتبر رجوعهم والعبرة بما شهدوا به أولا وسواء رجعوا قبل الحكم أو بعدهم وكذا لا يعتبر تجريح غيره لهم ولا تجريح بعضهم بعضا لعدم تكافؤهم الذي هو رأس وأوصاف العدالة وأما تأخر الحكم لرجوعهم وعدلو القبل رجوعهم وهذا يشهد من الضعيف رجوعهم لانه عائد على الصديقان وهم بعد بلوغهم ليسوا بصديقاتا وتجريحهم من إضافة المصدر لفعوله وقوله ولا تجرحهم أي الا في كثير كذب (ص) والزنا والقواط أربعة (ش) لما فرغ من الكلام على شروط الشهادة وأنه هاشم شرع في الكلام على بيان مراتبها وهي أربعة عدول أو عدلان أو عدل واحد أو ثلثان أو امرأتان ومنهنا بالاولى لانها أعلى البينات والمعنى ان الشهادة على فعل الزنا وعلى فعل القواط لا تثبت الا بأربعة عدول لقوله سبحانه وتعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ولقوله تعالى فيما دفع به صد الغف (٣) فان لم يأت بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقولنا على فعل الزنا الخ احتراز من الشهادة على الافتراق بذلك فكيف فجد كرائتنا على الراجح على أنه لا يحتاج الى الشهادة على الافتراق على القول الذي مشى عليه المؤلف ان المقر بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة وهو قول ابن القمام لان إنكاره ككذب نفسه فانه في التوضيح فان قلت لم تختص شهادة الزنا بأربعة قبل لفصد السر ودفع العار الزاني والزني بها وأهلها ولهذا المالم بلحقه ذلك في القتل اكتب بائنين وان كن اعظم من الزنا وقيل لانما كان الزنا لا يتصور الا من اثنين اشترط أربعة ليكون على كل واحد اثبات وقيل لما كان الشهود مأمورين بالسراخ لم يفعلوا غلط عليهم في ذلك استمران الله على عباده وفي كلام المؤلف نكتة حسنة وهي التذلل لانه بدأ بالمرتبة العليا وهي الاربعة ثم تنقح جليلها وهو قوله ولم يأت على ولا آبل اليه عدلان وقال في الثالثة والافصل واما أن الخ في الرابعة ولما لا يظهر لرجال امرأتان الخ فنقول الشارح مراتب الشهادة ثلاثة فية نظر على انه صرح عند قوله ولما لا يظهر لرجال امرأتان بأنها مراتب في الحقيقة ان مراتب الشهادة خمسة وهي شهادة واحد أو اثني وهي مسئلة اثبات الخلطة المشتبهة بين (ص) وبوت وروفا بعد (ش) يشير هذا الى شرط صحة شهادة الزنا وهو ان لا يدان بشهود واحد أو وقت واحد في موضع واحد فقوله وبوت متعلق بمقدرة صفة لأربعة أي يشهدون في وقت أي وقت منوط بالقائل فقط (قوله وهي شهادة الخلطة) أي المقيم للخمسة

الاداء

شهادة الخلطة أي انه لا يطلب من المدعي عليه عين حتى ثبت المدعي الخلطة بشاهد وهو ضعيف (قوله أن يشهدوا بربا واحد) هذا لم يشترط المصنف وكذا قوله في موضع واحد لم يشترط المصنف ومعنى كون الزنا واحدا أن يشهدوا كلهم انه زني بها طائفة فلو قال بعضهم زني بها طائفة وقال الآخر زني بها معكم لم يكن الزنا واحدا (قوله أي يشهدون في وقت) أي وقت الاداء هذا انفسر قول المصنف وقت وقوله وقت الزنا إشارة لقول المصنف ورأى وقت رؤا أو مكان المصنف يقول ويشهدون في وقت الاداء ويشهدون في وقت الرؤيا وقوله بأن يؤثروا في وقت واحد ارجع للأول الذي هو قوله أي يشهدون في وقت الاداء إشارة الى المراد من اللفظ وان كان خلاف ظاهره وقوله ويذكر الزنا وقت الرؤيا ارجع لقوله وقت الرؤيا الذي عندهم يشهدون في وقت الرؤيا أي ان قول الشارح والمحشي فان لم يأت بأربعة شهداء التلاوة لم يأت بأربعة شهداء كتب مصنفه

المسلمين قوله وبشهود في وقت الرؤيا أن ذكروا التحاد وقت الرؤيا بأن يقولوا أنا هنا عقب العصر مثلا وقوله وان أدوا في أوقات مختزرا الأولى وقوله أو اختلفوا في وقت الرؤيا راجع لقائي فلما اجتمعوا ونظر واحد بعدوا حذفا لكي ذلك احتمال تعدد الوط موالاتعمال لانهم بعضها البعض وقوله وكذلك اذا اختلفوا في أمان الرؤيا بأن قال بعضهم رأينا تاني في الجهة الشرقية والاخر بقول في الجهة الغربية وقوله أو في الطوع والاكرهما مختزرا وقوله في سابق رنا واحد (قوله فتقوله وروا معطوف على وقت والماء في الأول بمعنى في حقيقة) أي لان المعنى يشهدون في وقت واحد أي أن يكون وقت الاداء واحد فنقول الشارح أي يشهدون في وقت الاداء ظاهره غير مراد كما ينبغي عليه وقوله وفي الثاني معنى في مجاز ووجه المجازية أن الرؤيا ليست زمانا ولا مكانا أي لان المعنى يشهدون في وقت الرؤيا على ما تقدم أي يشهدون شهادة مطلقة برؤيا واحدة أو ادم التحمل أي يتحملون تحملا ملتبسا برؤيا واحدة من اطلاق اسم القيد على الماهي أي لان الظرفية التي هي مدلول في ملازمة مقيدة أطلقت وأريد به مطلق الملازمة والحاصل أن المعنى يؤدون في وقت واحد ويتحملون في وقت واحد فالشهادة في المعطوف عليه بمعنى التادية وفي (١٩٩) المعطوف بمعنى التحمل (قوله وقرروا) وجوبه عند

الاداء ووقت الرؤيا بأن يؤدوا في وقت واحد ويذكر والتحاد وقت الرؤيا لقاضي وان أدوا في أوقات أو اختلفوا في وقت الرؤيا بطلت شهادتهم وكذلك اذا اختلفوا في أمان الرؤيا بأن أو في الطوع والاكرهما أو في الزنا والشبهة أو في الزنا باهنة أو نائمة أو وهي على الجانب الايمن أو الايسر أو هو أعلاها أو أسفلها أو كانت في جانب البيت الغربي أو الشرقي أو غروب الشمس أو وقت الرؤيا هو وقت التحمل فتقوله وروا معطوف على وقت والماء في الأول بمعنى في حقيقة وفي الثاني معنى في مجاز فاستعمل اللفظ الواحد في حقيقته ومجاز وهو أول من كلام الزرقاني (ص) وقرروا فقط (ش) يعني ان شهود الزنا يقررون في شهادة الزنا وجوبا سواء وصلت رؤية أم لا بخلاف غير الزنا يقررون (ص) وأنه أدخل فرجه في فرجها (ش) يعني ان شهود الزنا لا بد أن يشهدوا في وقت واحد رنا واحد برؤية واحدة وأنه أدخل فرجه في فرج المرأة كالرود في المكحلة في البكر والتيب وانما اشترط ذلك لان مدار الشرع على الستر فسبق الاصر فيه حتى لا يوجب على هذا النمط الاتليل جدا ولا يفهم لا يدخل بل أو أويلج أو رأيا يفسر جسي في فرجها والمدار على التيقن (ص) ولكل النظر للوروة (ش) يعني أنه يجوز لكل واحد من شهود الزنا ان ينظر للوروة وهذا يعلم كيف يؤدي الشهادة ولم يجز زارؤية النساء لمعيب الفرج عند اختلاف الزوجين وهذا تناقض حيث جعلوا المرأة مصدقة ولا ينظرها النساء فانفرد بشكل وكذلك بشكل الفرق في اختلاف الزوجين في الاصابة وهي بكر حيث قالوا تصدق المرأة ولا ينظرها النساء ثم ينبغي أن يفيد قوله ولكل النظر الخ بما اذا كانوا أربعة أو ثلاثة فلا يجوز ذلك لافائدة الرؤيا وقد يتلخص ذلك القيد من قوله ولكل الخ بعد قوله ولزنا والواط أربعة (ص) ونسب سؤالهم كالمسرة عما هي وكيف أخذت (ش) يعني أنه يتوجب للحاكم أن يسأل شهود الزنا كبر رناهم ويقع عمل وهل كانت على ظهرها وعلى بطنها أو غير ذلك وهل كان ذكره في فرجها كالرود في المكحلة أم لا إلى غير ذلك كائين بقاضي سؤالهم في المسرة

يعني أنه يجوز الخ) لا يخفى ان ما تقدم من صفة الشهادة لا يمكن بدون نظره فكيف يتأق انه جاز فلنا أربعة وقوله ولكل النظر قصد النظر ويجوز لكل رنا قصد قوله الشهادة بالكلية (قوله وهذا تناقض) أي يخالف في الحكم (قوله فالفرق مشكل) وقد يقال لاشكال من جهة أن الاسترسال على الزنا محرم اجماعا بخلاف المكث مع التيب فانه لا حرمه مع وجوده فذلك لا يجوز لاحد منهم النظر للفرج الميب بخلاف النظر للفرج للتحمل فان قيل رفع مشكركه لا يضر قصد النظر بل يجوز قصد النظر ولوم القدرة على منعهم من الزنا ابتداء خلافا لانه عرفة ولعل وجه ذلك ان الزاني صار متجها رنا ذلك حيث يقدم على فعله مع وجوده الغير لا يبيانه (قوله وقد يتلخص) أي يؤخذ ذلك القيد أي فلا حاجة للقيد المشار به وقوله ثم ينبغي الخ (قوله ونسب الخ) استظهر الخطاب الوجوب وأصل النص ينبغي ففهم المصنف التنبؤ واستظهر الخطاب الوجوب (قوله كالمسرة) يندب سؤال الشاهد من كسفة توصلهما للشهادة وقوله ما هي زيادة على ما أتاه التشبيه أي من أي الأنواع هي وقوله وكيف أخذت في ليل أنورها وأرنا زناها هذا مقاد التمشيه قد ذكره غير ضروري (قوله وهل كان الخ) هذا يفيد أن زيادة كالرود في المكحلة مندوب وقد تقدم انه واجب وهما قولان (قوله أم لا)

يعني أنه يجوز الخ) لا يخفى ان ما تقدم من صفة الشهادة لا يمكن بدون نظره فكيف يتأق انه جاز فلنا أربعة وقوله ولكل النظر قصد النظر ويجوز لكل رنا قصد قوله الشهادة بالكلية (قوله وهذا تناقض) أي يخالف في الحكم (قوله فالفرق مشكل) وقد يقال لاشكال من جهة أن الاسترسال على الزنا محرم اجماعا بخلاف المكث مع التيب فانه لا حرمه مع وجوده فذلك لا يجوز لاحد منهم النظر للفرج الميب بخلاف النظر للفرج للتحمل فان قيل رفع مشكركه لا يضر قصد النظر بل يجوز قصد النظر ولوم القدرة على منعهم من الزنا ابتداء خلافا لانه عرفة ولعل وجه ذلك ان الزاني صار متجها رنا ذلك حيث يقدم على فعله مع وجوده الغير لا يبيانه (قوله وقد يتلخص) أي يؤخذ ذلك القيد أي فلا حاجة للقيد المشار به وقوله ثم ينبغي الخ (قوله ونسب الخ) استظهر الخطاب الوجوب وأصل النص ينبغي ففهم المصنف التنبؤ واستظهر الخطاب الوجوب (قوله كالمسرة) يندب سؤال الشاهد من كسفة توصلهما للشهادة وقوله ما هي زيادة على ما أتاه التشبيه أي من أي الأنواع هي وقوله وكيف أخذت في ليل أنورها وأرنا زناها هذا مقاد التمشيه قد ذكره غير ضروري (قوله وهل كان الخ) هذا يفيد أن زيادة كالرود في المكحلة مندوب وقد تقدم انه واجب وهما قولان (قوله أم لا)

أي بان أدخله من الشفرين ويكون الحلاق الأدخال عليه تسعيا والحاصل انه يجب السؤال عن ادخال فرجه في فرجها وهذا محتمل
للاذخال حقيقة أو مجازا فيستبعد ان يسألهم عن تعين ذلك (قوله كأي ندب سؤالهم) المتبادر من التعبير أن الكاف داخله على المشبه
به والذي يظهر أنها داخله على المشبه (قوله قصور) أي لا يملك بطلع على كلام ابن عرفة (قوله وفيه اخراج) أي اخراج الرقبة عن ملك
صاحبها (قوله ومثله الوقف) هذا ضعيف لان العدة منه ثبت بشاهد معين وفي الوقف اخراج المتفعة عن ملك صاحبها والمات باقية
على ملكه لقوله هو الملك الواقف (قوله والطلاق غير الخلع) أي فلا يتوقف على عاقلين وفيه اخراج المرأة عن العصمة أي وأما الخلع
فيتوقف على عاقلين (قوله والعقود القصاص) أي أدى الخاني على المجني عليه اعفائه وهو شكر ذلك فلا بد من عاقلين ولا
يتوقف على عاقلين وفيه اخراج من حيث انما استحق منه فكأنه ملكه فالعقود خرج له وقوله والوصية بغير المال كاذنا جعله
وصاعلي نكاح ناته ولا يتوقف على عاقلين فلا بد من شاهدين وفيه انه يتوقف على قبول الوصية فقد توقف على عاقلين ولا يخفى أن
الوصية بغير المال اخراج النظر عن نفسه الى غيره وأما المال فيكني فيما شاهدوا من الوقف الوصية اخراج لانه كان ولا يتصرف في
ذلك التي قبل الوصاية أخرجه عنه الا انك خبر بأنه لا بد من قبول الوصي تلك الوصاية فقد توقف على عاقلين (قوله ولحق به الولاد
والتيدير) أي أدى أن له ولا على فلان لكونه اعفاه وأبانه اعنته فلا بد من شاهدين أو أدى المرد أن سبده به فلا بد من شاهدين
واعتبار بلحق وفيما تقدم عبر بقوله ومثله لكونه لاعد فيه وأما التديبير فهو عقد يتوقف على عاقلين وفيه اخراج فلا يناسبه ان
يذكر مع الولاد بل يعطفه على ما تقدم (قوله ومن ٣٠٠) ذلك الرجعة ادعت زوجة على زوج منكر لرجعت أمرا بجمها فاقض

شاهدين وكذا ادعوا بعد العدة أنه
راجها والحاصل ان الرجعة لا تخلو
حالتها ما أن تكون في العدة فلا شاهد
مستحب ولا يحصل الاستصحاب الا
بشهاد عاقلين وان أدى بعدها أنه
كان راجعها فلا بد أن يقيم عدلين
(قوله وهي كالعتق) أي من حيث أنه
أمر لازم (قوله الان فيه) أي فيما
ذكر وهو الرجعة ومثله أي مثل ما
ذكر من الرجعة الاستلحاق بان
يدعى زيدا عن المهور والنسب
أنه فبنكر الاخ الثاني كونه

أشاه فلا بد من عدلين ولا شأن أن في الاستلحاق ادخالا وقوله والاسلام مثلا يزكاه وله ابان مسلم وكافر فادى
المسلم ان أبا مات على الاسلام فلا بد من عدلين وفي الاسلام ادخال ولا يتوقف على عاقلين وقوله والردة ماتت زيدا وله ابان فادى أحد
الاخوين أنه كان حين مات الابا رتاداً حرة فلا بد من عدلين ولا يقال ان الدعوى آلت الى المال غير محقق الا أنك خير بان الارتداد اخراج
وقوله ويناسبه أي الرجعة وذكر باعتبار ما ذكر الاحلال والمناسبة من حيث ان الاحلال ادخال الزوجة في حوزة الزوج عبر بذلك لانها
ليساعقدين وصورتهم يطلن امرأته فلا ما ادعت انها تزوجت ثلاث زوجا الاول فلا بد من عدلين وقوله والاحصان صورته زيد
زنى وادى عليه عمر وأنه محسن لرجعه وأتكرز بذلك فلا بد من عدلين وفيه ادخال أي في الاحصان ادخال من جهة الكمال (قوله وهي عقد
الح) أي فانما أدى العبدان سبده كانه فلا بد من عدلين وقوله ومثله النكاح أي فاذا ادعى ان زيدا زوج بنته فلا بد من شاهدين وقوله
والو كالة في غير المال أي بان وكاله على عقد نكاح ابنته أي وأما الو كالة في المال فتثبت بعدل وامرأتين ولا تثبت بأحدهما مع عين
على الشهور ويسأل ان الوصية بالنصر في المال يكتفي فيما عدل وامرأتان وقوله والخلع أي بان تدعى ان زوجها آخاها هو أي بانثمة
فلا بد من عدلين والخلع بغير الما قدن الزوج ومطعى العوض (قوله أي تاريخ الموت والطلاق) فإذا ادعت المرأة ان زوجها مات في أول
سؤال فعدتها من ذلك وخالفها غير فلا بد من عدلين وكذلك اذا كانت تعتد بالاشهر وادعت أنه طلقها في أول شهر كنفا وقدمضى الاجل
فلا بد من عدلين وقوله لافي نقضاء العدة المراد عدة مخصوصة وهي عدة القرو والوضع لكون المرأة تصدق في انقضاء عدها بذلك فانما
كانت تعتد بالاقراء في الموت لكون النكاح مجمعا على فساد وادعت انها حاض فقبيل قوله والاحلال أن يوم الوفاة معلوم وانما قال
ولحق به العدة لم يعطفه على ما تقدم لان العدة ليست عقدا

(قوله شاهد الموت) ظاهر عبارة المشهد على الموت وليس كذلك بل المراد ادعت امرأته لموت رجل تزوجها وأقامت على ذلك شاهد اختفص معه وزرت (قوله أو مئني على كون الوقف الخ) هذا هو المعتقدون من هذا التقرير بحكمة تعدد المنصف الامثلة (قوله فانه في بين معنى مع) لان المرأتين عزلة الواحدة لا تشهد تطلق أو عتق خلف المدي عليه ريش هاتهما فان نكل حدى وإن طلق دين فمأثرة حلقه عدم صحته فلا يبقى أن الطلاق والعق لا يشتان الا شاهدان (قوله كليل الخ) دخل تحت الكتاب ما اذا تنازع في البيع وأقام أحدهما شاهداً فالقول به بين مع الشاهد (قوله ويقول المشتري بل اشترتني الى أجل) أي فهو المدي فثبت دعواه بعدل وامرأتين أو أحدهما مع بين فالاصل النقد (قوله وسواء الخ) المناسب يأتي به في أسلوب آخر كأن يقول وكذا اذا اتفقا على التأجيل ثلاثة أشهر الا أن المشتري يقول ان مبدأها (٣٠٩) القعدة فلاجل باقي لم يتنص ويقول البائع ان مبدأها سؤال فالقول بقول من ادعى بقوله

الاجل فيقول دعوى خصمه المدي الانقضاء اذا أقام شاهداً وامرأتين أو أحدهما مع بين وقوله أو انقضائه المناسب الزاوي وذلك لان بعضهم يدعي الانقضاء والثاني يدعي البقاء (قوله بأن يقول البائع بعث على البت الخ) أي فالتنك بالاصل هو البائع فيقول المشتري اذا أقام شاهداً وامرأتين أو أحدهما مع بين (قوله أسقطت شفعتك الخ) لا يعني أن القول قول من ادعى عدم الاسقاط فاذن من ادعى الاسقاط هو المدي فلا بد له من بينة شاهد وامرأتان أو أحدهما مع بين (قوله من أخذ وترك) أي فاذا انقضت مدة التربص فادى الشفع بعدها أنه أخذ بالشفعة قبل غامها والمشتري ينكر ذلك فالقول قول المشتري فعل الشفع البينة اما شاهد وامرأتان أو أحدهما مع بين (قوله وغيبة الشفع) يعني أن الشفع اذا غاباً أكثر من سنة ثم

هنا تعار الامثلة الثلاثة التي مثل بها المؤلف وما في تنازع الزوجين من الخلاف مع شاهد الموت ويرث في دعوى النكاح فلا أن المحرم في حال وما يأتي من قول المؤلف وان تمسذر بين بعض كشاهد وقوف الخ اما أن يكون مستثنى للضرورة أو مئني على ككون الوقف ثبت بشاهد وعين (ض) والافضل وامرأتان أو أحدهما بين (ض) هذه هي المرتبة الثالثة أي والابان كان المشهود به المال أو ما يؤول اليه فانه يكتفي فيه بالعدل والمرأتان أو أحدهما مع بين فالباء في بين معنى مع ثم مثل ذلك بقوله (كليل وخيار وشفعة واجارة وبرج خطأ وأمال وأداة كيلة وأبصار تبصر فيه) منها الاجل بأن يقول البائع بعث على الشفع ويقول المشتري بل اشترتني الى أجل وسواء وقع الخلاف في ابتداءه ودوامه أو انقضائه وانصرامه ومنها الخيار بأن يقول البائع بعث على البت ويقول المشتري انما وقع البيع على الخيار لانه مما يؤول الى المال لان البت يقل ويكثر والبت والخيار ومنها الشفعة بأن يقول المشتري للشر بك أسقطت شفعتك ويقول الشفع لم أسقطها وكذا ما يتعلق بالشفعة من أخذ وترك وغيبة الشفع وغير ذلك ومنها الاجابة بأن يقول المستأجر اجرتني بكذا مدة وكذا يقول المالك لم يقع ذلك مني ومنها جرح الخطأ بأن يقول المهرجرح لخصص مكاف أنت جرحتني وشكر لا تحراو جرح العمد الذي فيه مال كالأموعة والمطافسة التي لا يتنص فيها كونه من المتالف وهو المراد بالمال لان العطف يقتضي المفارقة ومنها اذالة الكتابة بأن قال السيد ما وصل الى شيء من نجوم الكتابة وقال العبد المكاتب بل أدبت نجوم الكتابة اليك بنامها فان البينة على المدي حتى في التعم الاخير وان أدى الى العتق ومنها الايصال بالتصرف في المال سواء جعل له ذلك في حياته أو بعد وفاته لكن قبل وفاته ككون وكلة وبعده وصية واعترض بأنه لا يحلف أحد له - حتى غيره وأجيب بأن هذا اذا كان فيه نفع لوصي أو الوكيل كاذاً كانت الوكالة أو الوصاية بأجرة أو ومن مثلاً كان يدعي انه وكلة على قبض سلعة ليبيعها لارها عنده في الحر الذي لو كسل على الموكل لخاصه انه لا بد ان يعود عليه نفع فان حلف ثبت الوصاية أو الوكالة وان نكل خلف الموكل أو الموصي ان كان حياً وان نكل ميتاً بل يتكفل الوصي أو المامطلق وصي أي أن وصي فلا يثبت الا بشاهد بين مثل مطلق وكليل فاذا كان

(٣٦ - خرشي سابع) جلي يطلب الشفعة فقال له المشتري أنت علمت بالبيع وبعثت غيبة بعدة فلا شفعة لك وقال الشفع ما علمت بالبيع فالقول قوله بينته فعلى المشتري البينة اما شاهد وامرأتان أو أحدهما مع بين (قوله ويقول المالك الخ) فالتمسك بالاصل هو المالك فثبت دعوى غيره اذا أقام شاهداً وامرأتين أو أحدهما مع بين (قوله ويقول المالك الخ) لا يعني أن القول قوله فهو المتمسك بالاصل فخصمه لا يثبت دعواه الا بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع بين (قوله برج الخطأ) ومثله قتل الخطأ وقوله وشكر لا تحراو المذكور من لاصل فخصمه لا يثبت دعواه الا بما قلنا وقوله بل أدبت الخ لا يعني أن القول انما هو قول السيد كاذلاً (قوله لخاصه انه لا بد ان يعود عليه نفع) فان لم يكن نفع فلا بد من شاهد وامرأتين أو شاهدين ولا يكتفي شاهد واحد وعين (قوله وأما مطلق وصي) مقابل قوله الا ما لا تصرف في المال أي فالوصية تنقسم قسمين وصية مطلقة ووصية مقيدة فالقيدة ما تقدم وهذا التي شرع فيها مطلقة وقوله فاذا كان الخ راجع للمطلقة والحاصل انه اذا كان الشاهد نفع فيكتفي بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع بين لا فرق في

الرصة بين المطلقة والمقيدة وأما إذا اتفق النفع فلا بد من شاهدين في المطلقة وأما المقيدة فيكون شاهداً امرأتان فإن قلت ما الفرق بين المطلقة والمقيدة قلت المطلق شامل لا يكون له الذي لا يكون إلا لشاهدين عدلين في شيء آخر وهو أنه إذا كان المطلق شاملاً لا نكاح وغيره فبصدده مع النفع يكفي الشاهد والعين ولو كان الرصي المذكور شئاً عيّن نكاحاً سنات الموصي والظاهر أنه لا يصح إلا بشاهدين ولو كان له نفع في هذه الوصية المطلقة والذى في عجم مانصه وأما مطلق وصى أى وصى أو أوصى أو أوصى فلا يثبت إلا بشاهدين وأطلق بدون قيد بهذا القيد الذى ذكرنا شراسنا (قوله وكذا إذا دعى العتق بالفتح) تقدم الدين ليطول عتقه لكونه رغبة في الرق هذا هو الصواب خلافاً لعب وشب في قوله ما إن العبد ادعى العتق (قوله وكذا النكاح في جرح العمد) ادعى أنه قطع يده وادعاه فيه القصاص فهو غير قول المصنف فيما تقدم وما لا بد من تقدم في المرح عدداً لقصاص منه (قوله لأن المرتبة الثالثة الخ) المرتبة الأولى من المرتبتين الرجل والمرأتان وأحدهما (٣٠٣) مع العين والثانية المرأتان فلا مخالفة حينئذيين من يقول المرتبة الثالثة

لوكيل أو الوصى نفع في الوكالة أو الوصاية كفى الشاهد والمرأتان أو أحدهما عين والأفلاذ من شاهدين (ص) أو بأنه حكم به (ش) معطوف على العتق أى كالشهادة بأجل أو بأنه حكم له بأجل بالمال ومعنى ذلك أن من حكمه بشئ ثم أراد طلبه في غير محل الحكم وعنده شاهد وامرأتان أو أحدهما مع العين يشهدون على حكم الحاكم فإن ذلك يكفي (ص) كشراف زوجته وتقدم دين عتقا وقصاص في جرح (ش) هذا تشبيه ومعناه أن الزوج إذا ادعى أنه اشترى زوجته وأكرس بها ذلك فإنه يكفي الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع العين وكذلك ثبت تقدم الدين على العتق بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين صاحب الحق ورد العتق وبساق العبد في الدين وهذا إذا كان المدعى الغرما ما رباب الدين وأما المعنى بالكسر إذا أراد رد العتق وأقام شاهداً على تقدم الدين على العتق فإنه لا يكفي ذلك لا بد من شاهدين وكذلك إذا ادعى المعنى بالفتح ذلك فلا بد من شاهدين وكذلك القصاص في جرح العمد يثبت بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع العين وهذه إحدى مسائل الاختصاص الأربع لأنها ليست بمحل ولا أبى إليه (ص) ولما لا ينظر للرجل والمرأتان كولدته وعيب فوج واستبدال وحيش (ش) هذه هي المرتبة الرابعة كما قال الشارح من مراتب الشهادة وهي الأمور التي لا تنظر للرجال وإنما عدا الشارح المراتب الأولى ثلاثة لأن المرتبة الثالثة محتمل من ثبوتها بالولاية يكتفى فيها شهادة امرأتين مسلمتين عدلتين وسواهما شخص المولود أو أعلى المشهور وأما في شهادة الصبيان المتقدمة فلا بد من شهادة السيد منقولاً والفرق ظاهر وقوله كولدته في الحر والاماء وكلام المؤلف في ثبوت الولادة وأما ثبوت الامومة وعدمها ففي آخر وكلام ابن عسرة في ثبوت الامومة ومنها إذا اختلف البائع والمشتري في عيب فوج الامة فإن النساء ينظرن إليها بخلاف الحرة فهي مصدقة في عيب فوجها ولا ينظر النساء لها والمراد بالفتح ما بين السرة والركبة ومنها الاستلال بأن الولد لم يستل لاصولاً وغير صارخ وسواهما حر والاماء فيقبل في ذلك شهادة امرأتين عدلتين ومثله إذا قلنا أنه ذكرنا وأنتى ومنها الخيض في الاماء دون الحر

وبين من يقول المراتب أربعة والحاصل أن من يقول المراتب أربعة تعدد ادعاه يقول أربعة عدول عدلان عدل وامرأتان أو أحدهما مع عين امرأتين ومن يقول ثلاثة يقول المراتب ثلاثة أربعة عدول عدلان الثالثة ما عدل وامرأتان أو أحدهما مع عين وإما امرأتان (قوله وسواء حضر شخص المولود أو لم يحضر) بأن ادعوا أن الكلب أكله ومقابل قول محسنون فإنه يقول بأشترط حضوره (قوله والفرق ظاهر) وهو أن شهادة النساء يثبت على الأصل ولا كذلك شهادة الصبيان (قوله كولدته في الحر والاماء) فيحصل الولادة الحر والاماء من عدة الطلاق أو الموت ويحصل ولادة الامة بصورتها أم ولد (قوله وكلام ابن عسرة في ثبوت الامومة الخ) الحاصل أن الجارية إذا ماتت سيدها مثلاً وادعت أنها أم ولد للسيد فلا

تتابع فلا بد من أن تثبت ذلك بعدلين ولا يكفي بمعاذهما وكلام ابن عسرة في ذلك وأما كلام المدونة فيما اذا دعت لانهما ولدت لاهام أم ولد فيكتب فيها امرأتان وثبتت أمومة الولد تبعاً لما عارضه بين المصنف وابن عسرة لأن كلامهما في موضوع علم بتصد الموضوع لهما حتى يأتي التعارض (قوله ولا ينظر النساء لها) لكن ان مكنت النساء كفى في ذلك المرأتان كما إذا ادعى الرجل أن بفرجهما برسا (قوله والمراد بالفتح ما بين السرة والركبة) نهائى وذلك لأن عيب الحرة يفتصل فيه فإن كان قائماً بوجها أو يديمه فلا بد من رجلين عدلين وما كان بفرجهما صادق فيه وما كان بغير فوجها أو طرأهما من باقي جسدها فلا يثبت إلا بشهادة أقسام (قوله بأن الولد استل صار الخ) إذا الأصل استلهاه غير صارخ فذهب لا يحتاج لإثبات فالذى يحتاج لإثبات هو الذى يدعى أنه استل صارخاً وأثبت أنه استل صارخاً يكون بامراً تنع وتزعم على أنه استل صارخاً لا اوث وعلى عدمه عدم الارث (قوله صارخاً) تفسير لقوله مستل وظهر أن المناسب حذف قوله أو غير صارخ والحاصل أن من ادعى أنه استل هو الذى يحتاج لإثبات والذى يدعى عدمه لا يحتاج لإثبات (قوله ومنها الخيض في الاماء دون الحر) فيكتب في ذلك امرأتان فحضر من الاستبراء يفتل قال فيك ولا يصدق السيد في رؤية الخيض

لامته ولا يدين اعتماده على امر اثنين اذا اراد بهما قاتل وقوله دون التكاح أي فلا يطلب بعده وقوله عند ابن القاسم أي خلافا
 لاشبه القتال لايصح الميراث الا بعد ثبوت التكاح وهو لا يثبت بذلك (قوله بان أحد الزوجين مات الخ) أي ان وريثة الزوجة ادعت أو سبق
 موت الزوج وقد ورثته زوجته وورثة الزوج يقولون انهما ما تأسوا أو بالعكس فانقول قول من ادعى انهما ما تأسوا فالبينة المذكورة
 على من ادعى السابقة (قوله أو وثقت على موت رجل) صورته مادي الورثة ان موثرهم مات وقصد أخذ المال فلا يدين شاهد معين
 بالشرط المذكور (قوله بشرط أن لا يكون له زوجة) أي أو مالو كان له زوجة (٣٠٣) فلا يدين شاهدين لما يلزم عند مقتضىهما من

ثبوت عبدة الموت بدون شاهدين
 وقد تقدم أنه لا يدين شاهدان
 (قوله ولا أوصى بعقوبتي) وأما
 لو كان أوصى بعقوبتي فلا بد
 من عدلين وقوله ولا مدبر يخرج
 حرام الموت وأما لو كان هناك مدبر
 فلا يصح لان شرط ذلك شهادة
 العدلين وقوله ونحو ذلك أي كأم ولد
 والحاصل ان خروج المدبر من الثلث
 وأم الولد من رأس المال انما يكون
 بشهادة العدلين (قوله بلاعين)
 راجع لجميع مسائل ما لا يظهر
 للرجل أو لوقد مضى فقه امرأتان
 لكان أحسن وقوله يجب ان يوصل
 الخ أي فلا يرجع لقوله أو عيب خرج
 وما بعده وأما يرجع لقوله ولأنه
 فقط (قوله لا يرجع للتب) أقول
 بل يصح رجوعه وذلك في المولود
 الميت يقال ثبت النسبة وعليه
 ثبت الارث والتب فله والحاصل
 ان قوله وعليه راجع لكل من
 الارث والتب الا أنه يلزم من
 ثبوت النسبة وعليه ثبوت الارث
 ويحصل انما يجب لقوله التب
 ويخص قوله وثبت الارث بغير ذلك
 (قوله ضمان الغاصب) أي ملأ أو
 مدهما (قوله ضمان السارق) أي
 لا يضمن الا اذا أسرم يوم الاخذ
 يوم الحكم بالقرع (قوله وكقتل عبد

لاثنين يصدق كالمرا وأما قول المؤلف (ص) وتكاح بعد موت أو سبقته أو موت ولا زوجة
 ولا مدبر ونحوه (ش) فحقه أن يكون متفسدا على قوله ولما لا يظهر للرجل امرأتان متخفرا
 في سلك ما يقبل فيه عدل وامرأتان أو أحد هما بين والمعنى ان امرأتا ادعت بعد موت
 رجل انه تزوجها بعد ان علموا واقامت على ذلك شاهد أو امرأتان أو أحدهما وحلفت معه
 فانه يثبت ذلك المال دون التكاح عند ابن القاسم وهو المشهور وقوله بعد موت ظرف لما قد
 أي شهادته بعد موت وكذلك اذا وقعت الشهادة بان أحد الزوجين مات قبل صاحبه فيقبل فيه
 رجل وامرأتان أو أحد هما بين أو وقعت على موت رجل بشرط أن لا يكون له زوجة ولا
 أوصى به يبقى عبده ولا مدبر ولا نحوه وليس الا قسم المال فقه ولا زوجة الخ خاص بقوله وموت
 وليس راجعا للسبقية أيضا لان موته ثابت وأما المقصود من الشهادة المال والأوصى قوله
 ولا زوجة ولا مدبر يعني أو (ص) وثبت الارث والتب وعليه بلاعين (ش) يجب أن يوصل
 بقوله ولما لا يظهر للرجل امرأتان ككولان فان النسب والميراث يثبتان بشهادة امرأتين
 بالولادة والاستقلال للسؤال وعليه فان شهدتا أنه اسم على ومات به دأمه ورثها وورثه
 وارثه وبصارة ثبت الارث أي عن تقديم موته عليه وعليه أي على تأخر عنه وأما التب
 فظاهر فقوله وعليه راجع ان الارث لا للتب فان قوله وعليه لا يرجع له فلو قدمه على
 الارث لكان أولى (ص) والمال دون القطع في سرقة (ش) يعني اذا شهد عدل وامرأتان أو
 أحدهما مع البين بسرعة شخص رجع دناراً كثيراً ولأنه دراهم أو ما يساويها فانه يثبت المال
 ولا قطع على الشهود عليه وبضمن السارق المال ضمان الغاصب لان السرقة لم تثبت اذا
 شرطها شاهدان عند ابن القاسم وقال اشبه بضمن ضمان السارق لان السرقة ثبت بالنسبة
 للمال والخلف شرط القطع (ص) وكقتل عبد آخر (ش) تشبيهه في أنه يثبت المال دون القتل
 والمعنى انه اذا شهد رجل وامرأتان أو أحدهما مع بين السعد على عبداً به قتل عبد رجل فان
 المال وهو قيمة العبد المتي عليه أو قيمة العبد الخلفي ان لم يقدمه سبعة ثبت دون القتل اذا
 لا يقتل بعد دماثة الا بشهادة عدلين كما يأتي ولما ذكر حكم مراتب الشهادة الاربع اذا
 غتذ كما يرتب عليها قبل علمها وهو مخفوط في سلك ماوجب حكمها غير المشهود به وكان
 من جهة ذلك مسئلة الحسابية ويقال لها العقول ويقال لها الاثبات ذكرها بقوله (ص)
 وحصلت أربعة مطلقا كغيرها ان طلعت (ش) والمعنى ان من سبده أربعة فثارعه انسان
 فيها أو أقام بذلك شاهد عدل أو أقام اثنين يحتاجان الى من يرتكبه ما فانه محال فيه وبينها
 سواء كانت الامرة واحدة أو لا كان الذي يبيده مأمونا عليها أولا طلبت المحاولة أم لا

آخر أي وكقتل عبدا آخر (قوله على عبد) متعلق بقوله شهد (قوله انه قتل عبد رجل) المراد رجل سبده العبد الذي أقام الشاهد
 أو المرأتين (قوله ذكر حكم مراتب) أي ذكره في قوله وثبت الارث الخ أي ذكر حكم بعض المراتب وقوله ذكر كما يرتب عليها أي على
 الشهادة قبل علمها وعاملها تركه العدول (قوله وهو مخفوط) أي ان ما يرتب داخل في سلك ماوجب حكمه لان الحسابية حكما
 غير المشهود به لان المشهود به الملكية كان المال في قوله وكقتل عبداً غير المشهود به لان المشهود به القتل الموجب لقصاص
 والمال غير مفقود يرتب على الشهادة حكمها غير المشهود به وكذا يقال في السرقة فان لم يثبت القطع بشهادة غير العدلين والضمان
 الثابت ضمان الغصب عند ابن القاسم لأنه لا راعى العسر واليسر كما يأتي كان الثابت كغيره المشهود به (قوله ماوجب حكمها) أي الذي
 هو ايجابه (قوله أخيرا فان طلبت) أي يعيغال يتموين يتألفق كذا راعى منع المتكبر من حوث الارض (قوله طلبت المحاولة أم لا)

هذا معنى الإطلاق الذي يقصد المصنف خلافاً لتأثير الشارح (قوله ادعت الامة الحرة) أي على تقرير ابن عرفة لأن المحاسب وقوله أو ادعى شخص ملكها على تقرير ابن عبد السلام لكلام ابن المحاسب فإنه اختلف تقريرهم وقوله ابن عرفة في المسئلة والمصنف أطلق لأنه رأى أن لافريق بين الدعوتين (قوله وفي كلام ابن عرفة ما يقصد أنه الذهب) وكذلك أن ظاهر المذهب عدم حيولة المأمور ولو سافر بها (قوله لأن الفاعل الخ) (٣٠٤) المناسب لأن نائب الفاعل لأن الحيولة نائب الفاعل أي أن طلب المدي

الحيولة (قوله لكنه يقرأ بالبناء للفاعل) أي على أنه راجع للدي وأما على أنه راجع للفعول فهو نائباً للفعول (قوله أو اثنين) ومثلها بينة سمع من غير ثقات (قوله متعلق بمحلت الخ) وأما ما تقدمه على التشبيه الثلاث فهو قصر العدل وما بعده على ما قبل الكاف وإن كان الاصل في التشبيه التمثل لكن تأخيرها عنها يقتضي رجوعها إليها على قاعدة الأغلبية (قوله ووقف عنه معها) أقول ومثل ذلك إذا أقام شاهداً واحداً يحتاج لتزكية خلافاً لتأثير المصنف (قوله مما يسرع إليه الفساد) أي قبل تزكية الشاهدين المقامين (قوله عند القاضي) أي والقاضي أما أن يرضعه تحت يده أو تحت يده على يتقرر فلا يختلف العبارة الآتية (قوله يشهد في شيء) أي مما يسرع إليه التغير كما هو الموضوع (قوله ويضمنه للدي) أي ولو ذلك بما سوى (قوله والمذهب أنه يترك يده حوزاً) أقول كيف يعقل هذا والافرض أن ذلك يقصد بالتأخير وذلك أعقد مما ينبغي يسد مملكا لا حوزاً وقوله ويبي يد المدي عليه) كان الأولى الاشارة ويبي يسه الخ (قوله بكفيل بالمال) فكذلك الحال الشارح

ادعت الامة الحرة أو ادعى شخص ملكها لا محقق لله تعالى وفي ابن المحاسب والشامل أنه إذا كان من هي يسه مأموراً فلا حيولة وعليه قرر شمس الدين القفاني وفي كلام ابن عرفة ما يقصد أنه الذهب وأما لو كان المدي فيه شيئاً مبعوثاً بالمال أو أقام المدي على من هو يسد عدلاً أو أقام اثنين يركبان فانه يحال بينه وبينه أن طلبت الحيولة والا فلا فضاء طلبت بها التائب عائد على الحيولة المفهوم من جلبت وهو واضح لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل فالتائب واجب وفي بعض النسخ طلب يترك التائب يكون الضمير مذكراً عائداً على المتع المفعول من الحيولة أو أوجباً للدي لكنه يقرأ بالبناء للفاعل وقوله (يسد أو اثنين يركبان) متعلق بمحلت والباعية أي وحلت أمة الخ بسبب إقامة عدل بشهد المدي مذكراً أو اثنين يركبان يركبان يفتح الكاف أي يحتاجان لتزكية (ص) ويسع ما يفسد ووقف عنه معها (ش) ضمير التبيين يرجع للشاهدين المحولين الذين يحتاجان لتزكية والمعنى أن ما إذا شهد في شيء مما يسرع إليه الفساد كالقلم وربط الفراء فإنه يباع ووقف عنه عند القاضي فإن ضاع أو تلف كانت قيمته بمن فضاء له وبما يرتفع وقف بمحذوف وقوله معها متعلق بيسع وهو على حذف مضاف أي يسع مع شهادته ما ووقف عنه يسه عدل (ص) بخلاف العدل فيصاف ويبي يسه (ش) يعني لو أقام المدي عدلاً يشهد في شيء أو أن يحلف مع العدل لأجل إقامة الدين وإن لم يجد ترك الشئ المدي فيه فإن المدي عليه يحلف لرد شهادته الشاهد ويبي الشئ المدي فيه يسه فإن نكل فإن المدي يأخذ ذلك الشئ بالنكول والشاهد وظاهره أن الشئ المدي فيه يبي يد المدي عليه على وجه الملكية فينصرف فيه بالبيع وغيره يضمنه للدي إن أتى بالشاهد الثاني والمذهب أنه يترك يده حوزاً قيمته ولو ذلك بما سوى ويبي يد المدي عليه بكله بالمال تقرير وأما يسع ووقف عنه كما في الشاهدين الذين يحتاجان لتزكية بل جعل يد المدي عليه بحد حلفه لا مقسم العدل قادر على إثبات حقه بيمينه فلما ترك ذلك اختصاراً صار كما يمكنه منه بخلاف من أقام شاهدين يحتاجان لتزكية وما قرره من أن موضوع كلام المؤلف أن المدي امتنع من البين الخ هو ما قاله عاصم وأوحفص وقوله ابن عرفة وأما أن قال لأحلف إلا ثلاثاً أرجو شاهداً ثانياً وإن لم أجد حلف فإن المدي فيه يباع ووقف عنه يسه عدل كما في الأولى (ص) وإن سأل ذوالعدل أو بينة سمعت وإن لم تقطع وضع قيمة العبد المذهب به إلى بلدي يسه على عنه أجيب (ش) يعني أن من ادعى شيئاً يد غير سواء كان داه أو عبداً أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً أو بينة الملقب معه أو أقام بينة بذلك تشهد بالبيع والمحال أن المدي يقطع بأن الشئ المدي فيه حقه بل قال لم تزل تسع من ثقتان وغيرهم أنه ذهبه بعينه لامل هذا وسأل المدي وضع قيمة الشئ المدي فيه عند القاضي أو نائبه ليذهب بذلك الشئ إلى بلده

ولكن المنصوص أنه غير كمل بقوله وأما يسع الخ (هذا إشارة إلى إشكال وجوابه ونص الإشكال استشكل بأنه لما وقف مع الواحد ووقف مع الاثنين فما الفرق فرق عبد الحق بأن مقم العدل الواحد قادر على إثبات حقه بيمينه (قوله وإن سأل ذوالعدل) ومثله مقم مجهولين يحتاجان لتزكية (قوله أحسب) أي وجوباً أي وجب على القاضي اجابته ثلاثاً ببيع أموال الناس وظاهره كذا وتفاوت كل الذي عنه البينة قراً وأما بعد أقالة الشيخ أو الحسن (قوله أنه ذهب له عبد) أي ولم يقل أنه هذا التي قطعت هي التي تقول لم تزل تسع من ثقتان وغيرهم إن هذا عبده (قوله أو نائبه) أعيا ويسه عدل بلذن

القاضي (قوله فيكني) أي بالنسبة للشهادة على هينوان كمن لا يمن المين (قوله ولا يحتاج للشهادة على عينه) أي بعد ذلك لانها عنته (قوله ولو يكون ماقبلها) أي هذا اذا قطعت بأن قالت لم تزل نسجم من الثقل وغيرهم أن هذا عديل وان لم تقطع أي ويحمل ماقبلها على ما اذا قطعت من شروط السماع وهذا الخلف وأن لا يكون يدها (قوله حيث كان المتنازع فيه يدها) وهو الذي عليه أي ان البينة اذا قطعت بأن قالت عديز بدو الحال أن العدي في يدها الذي عليه فانه لا يأخذه أما لو كان العدي يده أو لم يكن يده أحد وقطعت منه السماع وحلف فان الذي يأخذه هذا حاصل فقرر الشارح ولكن الصواب أن المراد بالقطع الحزم المشهور به وعدم القطع وهو غلبة ظنهم بذلك وأما كونه عنته أو منه فلا تعلق لنا به بل الموضوع في المستثنى أنهم لم ينعنه لكن تأخر حزم يدها عبده وتارة لا وعنته قبلت في كلا القسمين على ما هو المعلوم من كلامهم فأدرك الحق بحسبى نت (قوله يدها) أي غير الذي وقوله أو يده أي يد الذي وهو الطالب بقوله ولم يحلف أي الطالب (قوله ولو يكن المتنازع فيه يدها) وانما شرط ذلك لأن بينة السماع لا تنزع عمن يدها من يدها (قوله الآن يدعى) استغنى عن قطع كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فانه لا يجب ان ذلك) أي ومن باب أولى لو طلب وضع قتمته ويذهب للبطلان هذه على عنته لا يجب لأنه انما كان يجب مع العدل أو بينة السماع (قوله ولو كانت على مسافة يومين ونحوهما) المراد ونحوهما كما هو القاعدة فصرح (٣٠٥) بعض الشراح بأن مثل ذلك الثلاثة الأيام أو قول

إذا كان الحال كذلك فلا حاجة للكاف لأنه اذا كان لا يجب على مسافة يومين فأولى الثلاثة (قوله بينة حاضر الخ) أي البلد كما في شرح عب (قوله) أو قال عندى بينة بالسماع) أي السماع الحاضر كما أفاده في صريحها وأقر عليه بعض الشيوخ من شيوخنا وغيرهم اذا علمت ذلك كما قاله ابن خلدون في ظاهر المصنف ولو كانت المسافة بعيدة وصله بالظاهر (قوله ولو كان الرسول يحفظه) أي يحفظ ذلك الموقوف فقد قال القاضي ووكله أي وهو موقوف وقوله بأي بالمدى فنه أي ووكله من يحفظه حتى يأتي المدعى بينة أقول حاصل

فإن بينة تشهد على عنته فانه يجب الى سؤاله وعكس من الذهاب الى البلد الذي طلبه والراوى في قوله وان لم تقطع واو الحال لانها اذا قطعت بأن قالت لم تزل نسجم من ثقل وغيرهم ان هذا عديل فيكني ولا يحتاج للشهادة على عينه ويمكن انشاء الواو على حالها باللغة ويكون ماقبلها حيث كان المتنازع فيه يدها أو يده ولم يحلف الطالب معها دليل قوله بعدا وسماعا يثبت به أي سماعا فاشيا بشرطه بأن يكون سماعا ظاهريا ولم يكن المتنازع فيه يدها (قوله وحلف معها (ص) لان اتفيا وطلب ان يثبت بينة أو بئ بكمين من الآن يدعى بينة حاضرة أو سماعا يثبت به فيوم ووكله في كيوم (ش) ضمير التثنية يرجع للعدل وبينة السماع أي فان لم يرق المدعى عدلا ولا شاهدا تسمع وطلب باقيا العددا وغيره فيجوز دعواه وطلب وضع قتمته لباني بينة تشهد بذلك فانه لا يجب الى ذلك ولو كانت على مسافة يومين ونحوها لانه يريد بذلك اضرار المالكا واطال منفعه التي التي المدعى في تلك المدة فلو قال في بينة حاضرة تشهد لي بما ادعيت به أو قال عندى بينة بالسماع القاضي التي يثبت به الحق فان القاضي يوقف الشيء المدعى فيه ووكله الرسول يحفظه في ذلك اليوم ونحوه فان جاء المدعى بما قال على عنتها هينوان بأن بما قال فانها انما يحلف المدعى عليه المين ويسلم اليه ذلك الشيء الذي فيه ويحكي سبيله من غير تكيل (ص) والقوله القضاء والنفقة على المقتضى له (ش) يعني أن الغلة تكون لدى عليه الى يوم القضاء لان الضمان كمنه وأما النفقة على المدعى فيه من يوم الدعوى الى يوم القضاء فانها تكون على المقتضى له بل ان الغيب كشف أنه على ملكه

ذلك أما اذا انتفى الاتان بالعدل والسماع الذي لا يثبت به وهو الذي لم يشهد على عنته وطلبا بقائه لباني بينه التي على عينه أو أكثر لا يجب ذلك وقضيت أنه لو كان على مسافة يوم يجب الى ذلك وأما ان الذي يثبت حاضرته بالدفعة يجب الى الايقاف ولا يخفى أنه لا ياتي فيه قوله ووكله في كيوم من ربط بقوله أو سماعا يثبت به وقوله أو سماعا حاضرا ومعنى يثبت به أي بان تشهد على عينه بأن تقول هذا عديل فلان فإذا كان المراد سماعا حاضرا فلا ياتي فيه قوله ووكله في كيوم كما ياتي في قوله بينة حاضرة والشج أحد خذ خلافة فقال وظاهره ولو كانت المسافة بعد قوله قائلا فان قيل قد سبق أنه اذا ادعى بينة على مسافة يومين أو ثلاثة لا يجب الخلق وجعلوا هنا يجب مع أنه أضعف من البينة فأى فرق بين المستثنى بالخواب أن يقال الفرق بينهما أن البينة قد تحتاج لثبوت كيد وديحرح فيها بخلاف السماع الذي يثبت به كآلة فانه لا يحتاج معه الى شيء آخر فذلك لا يجب بالسماع ولم يجب في البينة اه ثم أقول وقول الشيخ أحد ظاهره ولو كانت المسافة بعدة سكره عليه قوله في كيوم فان غاية ما تدخل الكاف وما قاله توما فلا بد والى نصر روز ول به التبع أن يقال قوة حاضرة توصلها ما كان على مسافة يوم دليل قوله وان يكومين وقوله أو سماعا أي وان لم يكن حاضر لكن على مسافة قرية كمين دليل قول المصنف ووكله في كيوم ويكون من تطا بولة أو سماعا يثبت به فقط ويسئل حينئذ الفرق بين البينة والسماع فقد قلتم ان السماع الذي يثبت به ولو كان على مسافة يومين يجلبه بخلاف البينة فلا يثبت الا ما كان على مسافة

وم فقط ويقال فيه ما قاله الشيخ أحسن الفرق الذي أبا على فهمه وظاهر أن السماع الذي ثبت به أن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيره سمعنا هذا عبده والسماع المتقدم المشار به قوله أو يمتنع معهما لا يثبت به أن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيره أنه هربه بعد مثل هذا والظاهر أن هذا التقرير لا يمحى عنه فاحفظه فان قلت لأجابه لوضع القيمة كون العبد باقيا عند القاضي ولم يأخذ به قلت إنما احتج بذلك خوفا من هرب العبد ولا يأتى بينة فيضيق العبد على الذي عليه فان قلت أن كان الرسول يركله بحفظه في اليوم وفروءه فأى حادثة في اشتراط كون البينة حاضرة بالبدل متى كان كذلك فالمدرار على البينة كانت حاضرة تام لا ظلت غيبة البينة منتظمة الطول فحصل للذي عليه الضرر (قوله فعلى الذاهبه) ومن المعلوم أنه لا يذهب إلا الذي ألقى الشقة على كل حال على الذي وقع القضاء وألدى عليه (٣٠٦) فيظهر بذلك مغايرة هذه العبارة لما بعدها والذي يقول عليه الآية كما

يقيد بعضهم وقوله أى في زمن الإيقاف وهو من يوم الدعوى إلى يوم القضاء فالقائمين بالعبارة من أفعالهم في فترة الذهاب فقط كما أقامه بعض تلامذة الشارح (قوله وهو المعتمد) اعلم أنه قال في المدونة ونفقة العبد في الإيقاف على من يقضى له أبى وأما قبل الإيقاف فأنفق للذي عليه بخلاف والاختلاف إنما هو فيما فيه محاولة ثم قال والنفقة أبى الذي هي فيه لأن ضمها منه حتى يقضى بها الطالب قال أو الحسن في المسئلة ثلاثة أموال النفقة والغلمان ذلك بيده وقيل لمن يقضى له به والتفصيل وهو ظاهر الكتاب قال ومذهب الكتاب مشكل لأن من له الغنم عليه الغرم وقال بعضهم جوابا عن الإشكال وجهه أنه لما ادعى العبد كونه أقرب بالنفقة عليه فبوأخذ بأقراره ولا يصدق في القضية لأنه مدعى فيها فهو قول الشارح كأنه الفقهين غير خلاف أى قبل الإيقاف (قوله وجازت على خط الخ) أى ولا بد

من يوم الإيقاف وأما النفقة في ذهابه إلى موضع البينة فعلى الذاهبه وبعبارة النفقة أى في زمن الإيقاف ومنه زمن الذهاب بالعبد ليدل به فدفعه إلى الذي كلفه أن يمرزوق وأما قبل الإيقاف فالنفقة على من هربه كأنه الفقهين غير بخلاف كذا كرمان بحر زرق نصبره وظاهر قوله والنفقة الخ سواء كان له غل أو لا وهو كذلك عندان القاسم وهو المعتمد (ص) ويزارت على خط مقرر بلايين (ش) الشهادة على الخط على ثلاثة أقسام تارة تكون على خط المقر وتارة تكون على خط الشاهد الملب أو القائب غيبة بعدد تارة تكون على خط نفسه وبدن بالآل والمعهنى أن الشهادة على خط المقر جائزة والمراد بالآل إقراره كتابته فإذا شهد عدلان على خط شخص في ورقة مكتوبة بالشروط الآتية فإنه يعمل بها ولا عين على الذي بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ ولو شهد عدل واحد حلف الطالب واستحق فالشخص في جازت للشهادة أى إذاؤها وقوله على خط مرق أى من كان مقرا وأما الآتية فهو منكر أو سمها مقرر باعتبار خطه أنفيه أقر فلان أن لفلان عنده كذا مثلا وقوله بلايين أى متممة بالنصاب مع الشاهدين وأما مع الشاهد فلان من يمتنع بالنصاب وأما عين النصاب فلا بد منها مطلقا وهي أن يحلف ماع ولا وهب ولا أى أو فقولك ولكنراجع أنه لا قبل في الشهادة على خط المقر إلا عدلان وإن كان الحق بما ثبت بالشاهد والعين أو المرأتين مع العين لأن الشهادة على خط الواحد كالنقل عنه ولا ينقل عنه إلا ما كان له المال كما صححه بعضهم وإذا كان هذا الأمر فإتاق الشهادة على خط المقر التي هي أقوى فأولى أن يجري ذلك في الشهادة على خط الشاهد الملب أو القائب التي هي ضعيفة بالنسبة إلى تلك لكن الشهادة على خط الشاهد لا بد أن يشهد على خط كل شاهد شاهدان كإتاق في شهادة النقل وعلى هذا أقول المؤلف بلايين أى لتكميل النصاب لأنه لا يكون إلا مع الشاهد الواحد فلا يتاق أى يحلف بين القضاء فإذا كان المقر بخط معينا أو غائبا في بعض صورده ولا يقبل الشهادة إلا من الفطن العارف بالخطوط ولا يشترط أن يكون الشاهد قد أدرك ذلك الخط (ص) وخط شاهدين أو غائب بعد (ش) يعنى أن الشهادة على خط الشاهد الملب جائزة بشرط وطها الآية وكذلك الشهادة على خط الشاهد القائب جائزة بشرط بعد الغيبة فلا يجوز في قرب الغيبة

من حضور الخط (قوله بناء الخ) اعلم أنه إذا حكم به الشهادة على الخط فهل ذلك يمين مع الشاهدين وهو روايتان أحدهما يحكمه بغير الشهادة على الخط والثانية لا يحكم بذلك حتى يحلف معها ومنشأ الخلاف هل ينزل الشاهدان على خطه منزلة الشاهدين على الإقرار أو منزلة الشاهد فقط لضعف الشهادة على الخط (قوله حلف الطالب واستحق) سأتى أن الراجع هذا وأنه لا يثبت إلا إذا شهد على الخط شاهدان (قوله مطاوعا) أى سواء كانت البينة شاهدين أو شاهدا مع يمين فبكر عليه اليمين في الأخيرة تنبيه الشهادة على خط المقر يتزعم به من يدعى تزعمه أقوى من شهادة السماع (قوله وإذا كان هذا الأمر) أى وهو اشتراط الشاهدين (قوله وألغائب) أى غيبة بعدد وقوله على هذا هو أنه لا بد من شاهدين مع بين القضاء (قوله في بعض الصور) وهو ما إذا غاب غيبة بعدد أو تربية كالحاضر (قوله فلا يجوز في قرب الغيبة الخ) فلما علمت ذلك فالغيبة قسمان فقط قريبة وهي ما لا يتل الشاهد فيه مشقة والبعيدة بخلافها وليس هناك غيبة متوسطة وجهل الموضع ينزل منزلة البعيدة كما استظهر

(قوله تجوز في المحرق المالية الخ) هذا خلاف الرابع والاربع أنه يشهد على خط المقرء ولا يمكن أن يكون له ما يؤيد له أو غير ذلك كطلاق ويجوز وما أخط الشاهد فيه يشهد عليه أن كانت شهادته في مال وما يؤيد له فإن كان في غيره فلا يشهد على خطه وهو الذي يجب به الفتوى (قوله أي على خط الشاهد) لا مفهوم للشاهد بل المقرئ ذلك (قوله اعترض ذلك أم لا على المذهب) مقابله يقول ينفذ بما إذا لم يكن معتد زاعنه فلا يضر (قوله ومنها أن تعرف البينة أن صاحب الخط كان يعرف من يشهد عليه) أي عرفت البينة أن صاحب هذا الخط كان لا يضر خطه على أحد الأبعد أن يعرفه بالعين أو بالنسب فإن لم تعرف ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف واعتراض ذلك بأن الشهادة على من لا يعرف لا تجوز إذ هي من شهادة الزور وهذا فيافي العدالة قال ابن رشد وهذا فيه تصديق ونظام كلام المتقدمين أنه لا يحتاج لذلك ويحمل العدل على أنه لا يضر شهادته إلا عن معرفة ولا كان شاهدًا زور والفرض أنه عدل وبه نأخذ في العمل عندنا بقصة وهو الصواب ٥١ (٣٠٧) وكلامه بقيدان هذا هو المعتبر (قوله)

وهو لا يتأهل الشاهد فيه مشقة وجعل المكان منزلة البعد والمرأة كل رجل فيشترط فيها بعد الغيبة وباست الشهادة على الخط كالنقل عن المرأة أن يشهد على الخط ولو لم تقبل لأن الشهادة على الخط ضعيفة فلا يضر الباع إمكان غيرها (ص) وأن يفهم مال فبهما (ش) ضعيف التنبه يرجع لمصلحة الشهادة على خط المقرء والشهادة على خط الغائب والميت والمعنى أن الشهادة على الخط تجوز في المحرق المالية وغيرها كالطلاق والعق ونحوهما (ص) أن عرفته كالعين وأنه كان يعرف مشدودًا على ما عدل (ش) هذا شرع في ذكر شروط صحة الشهادة على الخط أي على خط الشاهد الغائب بصدقه أو الميت منها أن لا يكون في المستندرية من محو أو كسب والافتحوا الشهادة عليه اعترض ذلك أم لا على المذهب ومنها أن تعرف الشهود أن الخط معرفة تامة لا شك فيها ولا ريب أي عرفته كالأشياء المعينة من ثياب وغيرها فلا يضر فيها من القطع ومنها أن تعرف البينة أن صاحب الخط كان يعرف من يشهد عليه أي يعرف نفسه أو عينه فإن لم تعرف ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف ومنها أن تعرف البينة على الخط أن الشهود على خطه يحمل الشهادة وضع خطه وهو عدل واستمر عدلًا لونه وأما أفراد الضعيف فوله أن عرفته باعتبار الخط وقوله كالعين أي معرفة لا شك فيها حتى يصير عندها كالتى العين الموجود الآن بأن يتبين أنه خط فلان وقوله وأما الخط فخط على الهام في عرفته (ص) لا على خط نفسه حتى يذكرها أو أدى بلا نفع (ش) هذه هي الصورة الثالثة وهي الشهادة على خط نفسه والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يشهد على خط نفسه وإن عرفه حتى يذكر القضية كلها أو حتى يذكر بعضها ما يدل على حقيقتها ونفي التهمة عنه فيها فإن لم يذكرها فإنه يؤيدها على ما عدل ولا ينفع الطالب بها بأن يقول للحاكم هذه شهادة بيدي ولا أدكرها فقوله لا على خط نفسه المعطوف بمحذوف أي لا الشهادة على خط نفسه أي لا تنفع الشهادة على خط نفسه حتى يذكرها دليل قوله وأدى بلا نفع ولما حذفت مرجع الضمير إلى مكان الضمير بظاهر وفائدة التادية احتمال كون القاضي يرى القول بأنها تنفع أو يكون محتجًا أن وجد (ص) ولا على من لا يعرف الأعلى عنه (ش) يعني أنه لا يجوز لشاهد أن يشهد على شخص

ووضع خطه) أي وتعرف أنه وضع خطه وهو عدل وقوله وأما أفراد الضمير كلام غير ظاهر فالأولى حذفه (قوله وهي الشهادة على خط نفسه) أي الشهادة بما تضمنه خط نفسه معتمداً على خط نفسه فالشهود به أعمامها تضمنه خطه لأنه يشهد على أن هذا خطه (قوله حتى يذكر القضية كلها أو بعضها) فيه نظر بل لا يمكن ذكرها بأكملها خلافاً للشرح فانه تبع التخييم ثم إنك خبرير بأن ما مضى عليه المصنف هو الذي رجح إليه مالك وكان ولا يقول إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شأمنها ولم يرفى الكتاب محو ولا ريب فليدبر به أخذ مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن أبي الدنيا وابن وهب ومحقون في فوائده مطرف وعليه جماعة الناس إذ لا دليل للناس من ذلك لكثرة نسيان الشاهد

النسب ولا أنه لم يشهد حتى يذكرها كما كان موضع شهادة فائدة ٥١ أقول وينبغي العمل به خصوصاً في تلك الأزمات التي كثر فيها شغل البال وكثرة البيان من كثرة الهموم والأصاغ المحقوق (قوله ولما حذفت مرجع الضمير) أي التي هي الشهادة (قوله أفي مكان الضمير بظاهر) لأن التقدير وأدى الشهادة أي والمقدر كالذكر وأرتكب ذلك التكليف لصحة العبارة (قوله يرى القول) أي بأن يكون مقلداً للإمام يرى النقص دائماً لا يكون القاضي مجتهداً أي فيجوز أن يكون أو لا لم يرفع ثم يؤيده اجتهداً إلى النقص وقضية ذلك أنه لو كان القاضي مقلداً لم يجز بما لا يرى النفع أنه لا يؤدي ولو اقتصر على الطرف الأول كني لأن هذا الرأي صادق بأن يكون باجتهاد أو مقلداً الغيرة (قوله الأعلى عنه) فربيع في الأحوال أي لا يعرف في حال من الأحوال إلا في حال تعينه بشخصه وحليته فليس استثناءه قطعاً إلا ما استثنى من ذات (قوله تنبيه) ومثل من لا يعرف نسبه من يعرف نسبه وتسلطد وأريد الشهادة على واحد من المتعدد ولم يترعن غيره من يعرف أن زيد يتبين أحدهما فاطمة والأخرى زينب وأراد الشهادة على أحدهما وكان

لا يعرف أي فاطمة أمز بن فاطمة لا تشهد الأعلى عنها الآن يحصل له العلم بأنها فاطمة قتلا وان بامر الله شهد على فاطمة بنزله
ولا يحتاج إلى الشهادة على غيرها ولذا كالمواق أملا كان المشهود على المتفرج لا يعرفه غير شاهد عليها لان الحصر فيها ظاهر
بالقرينة (قوله لاحتمال أن يضع الرجل اسم غيره على اسمه) بأن يقول المشهود عليه الحق أنأز يدو يكون في الواقع أنه عمر ولا زيد
وقوله أو بالعكس معناه أو يضع اسمه بدل اسم غيره لا يعني أن الكلام في المشهود عليه الحق فلا معنى لكونه يضع اسمه بدل اسم غيره
فالتناسب حذف تلك اللفظة ثم انك خبير بأن هذا الكلام يقيد المراد حين الحمل انأز دنا فامرض الكتب وان أردنا به ما يشمل
الفعل والكتب يكون كلام المصنف قريبا هو أعين من التحمل والاداء واليه ذهب بعضهم وقال عجم ظاهر نقل المواق أن هذا حين
الاداء يحصل حين التحمل بقرينة قوله بعده وليس حمل من زعمت ثم لا يعني أن عدم معرفتها حين الاداء يتضمن عدم معرفتها حين التحمل
فتكون الشهادة على غيرها أداه وتحملوا أو ما عدم معرفتها حين التحمل فلا يتضمن عدم معرفتها حين الاداء لجواز أن يحدث معرفة بعد
التحمل (قوله وليس حمل من زعمت) وفائدة التحصيل (٣٠٨) المذكور عدم ثبوت نسبها بغير دليل ولو فرض أنه لم يبرح زعم ولأمن
قال فذلك لا يتضمن

لا يعرف نسب الأعلى عنه المعينة بصفة متحصلة لاحتمال أن يضع الرجل اسم غيره على اسمه أو بالعكس
قال المراد بالعين الحلية بحيث متى المعزول عليه انما هو من وجدته في تلك الاوصاف (ص) وليس حمل من
زعمت أنها ابنة فلان (ش) أي اذا شهدت بنية على عين امرأ فامره معرفة نسبها بين وقالت انها ابنة فلان
فليس لقاضي أن يسجل أنها بنت فلان حتى ثبت عند البينة أنها بنت فلان وانما يسجل من زعمت أنها
بنت فلان ويبري مثله في الرجل والشهادة على الصفة في ذلك كالشهادة على العين ولا يفهم قوله زعمت
وكذلك من ذكرت من قالت أو من زعم من قال وانما يخص النساء لانهن اللاتي يظعن في ذلك (ص)
والاعلى متقبلة لتعني اللاداء (ش) يعني ان الشهادة على المرأة المتقبلة لا يجوز حتى يكشف عن وجهها
ويعرفها اليهود معرفة تامة لاجل أداء الشهادة عليها فلهذا لا على متقبلة فحملوا أو أداه قوله لتعني
اللا داء معني بانني لا يتجنبه أي لا يجوز الشهادة على المتقبلة لاجل أن تعين للاداء وبعبارة التعليل
لتنفي كقوله تعالى وما قلوه فينبال رفعه الله اليه أي اتقي جواز الشهادة على المتقبلة لاجل أنها تعين
للاداء وهذا فم لا يعرف نسبها من في حكمها كعرفه السب التي لها أخت فأكثر اذا تميز عند الشاهد
من مشاركتها (ص) وان قالوا أنها متقبلة وتاممت في ذلك نعرفه فقلدوا (ش) يعني ان اليهود اذا قالوا أنها
عليها في حال انتفاها ولا يعرفها الا كذلك وان كشفت وجهها لا يعرفها وانكرت المرأة الشهادة عليها
فانهم يقدرون في شهادتهم ان كانوا عدولا لانهم لا يهتمون في هذا فقلدوا أي وكلا الى دينهم في تعنيها
وهذا تفصيل للاداء في فعل المنع في الاولى اذا كانوا لا يعرفونها متقبلة والا جازت وهي هذه وظاهر قول
المؤلف (وعلمهم اخرجها ان قيل لهم عنوها) أنه من متعلقات ما قبلها وليس كذلك ان قد حكم فيما قبلها
بانهم يقدرون وانما هي اشارة الى مسألة أخرى وهي ماذا حملوا الشهادة على عين امرأ فلا يعرفون نسبها
وانكرت وكلفوا باخراجها من بين نسوة فعلمهم اخرجها بان يقولوا هذه هي التي أتتد تناو انظر نص المواق
مع تأويل عبارته في الشرح الكبير وعلمهم الضمان اذا لم يفرجوها لان على شعرها يوجب ولا فائدة

الا

متعلق بالثاني أي وهو لا لان حروف المعاني يجوز

تعلق الحار والحرور بها (قوله لاجل أن تعين للاداء) أي لاجل أنها تطلب أن تعين وتتميز للاداء لان ذلك انما يكون بزوال النقاب
(قوله ومن في حكمها كعرفه السب) الحاصل انهم معرفة السب أي انها تب عرو ولكن لا يدري هل هي زين أو فاطمة أو حال
اتها تقول أنأز تب لكن يحمل صدقها وكذلك فلا بد من الشهادة على غيرها (قوله وهذا تفصيل للاداء) أي اذا ثبت نقول هذا بعد الوقوع
والزول أمروا أولا لان لا تشهدوا على المتقبلة فان وقع وزل فقلدوا في ذات وقت قولهم (قوله وانظر نص المواق) عبارته في كوفي
شرح هـ مانصة ظاهرا بانهم من متعلقات ما قبلها وليس كذلك انحك فيما قبلها بانهم يقدرون وانما هي اشارة الى مسألة أخرى وهي
ماذا حملوا الشهادة على عين امرأة لا يعرفون نسبها وانكرت وكلفوا باخراجها من بين نسوة فعلمهم اخرجها بان يقولوا هذه هي التي
أشهد تناو فرضها الشارح والمواق فمن يشهدون عليها عن معرفتهم بعينها ونسبها وهو مشكل ان من شهد على امرأ عن معرفة نسبها
بأن يعرفوا أمها يحصل لهم العلم بانها بنته بخبر من يحصل لهم العلم بخبره لا تصور فاقوله وعلمهم اخرجها ان قيل لهم اخرجوها من
ان انضم إلى شهادتهم المذكورة الشهادة على عينها وان كان لا يحتاج إلى الشهادة على عينها لتصريحها ذلك ثم انما فلا يمكن للشهود على

انتهى عن معرفتها الا نبت واحدنا ومتعددة وعينت التصورة باسمها وليس من اخواتها من شاركها في اسمها وشهدوا ذلك
 على عيناها فلم يسم عليهم اخراجها ان قيل لهم عنونها أي لا يكفون بذلك وأما إذا كانت متعددة ولم تعين بالاسم فان عليهم
 اخراجها به يصح كلام الموافق (قوله خلافا لبعض شيوخ الرزقاني) تذكرت نص الرزقاني انظر لولي بحر جواهر علم ضمته لاتهم
 تسبوا في جميع الحق ولا واستظهر بعض شيوخنا عدم الضمان قال لاتهم بمثابة نقعة يعلنون ان شهادتهم لا تقبل شهيدوا بحق
 ولم يقبلهم لما كتم عند الاداء انتهى (قوله ليس كذلك) أي فيكون أي يقول الشهود الله ابعصفتها كذا وكذا ولا تخطئ بغيرها
 ويؤمر وياخرا جميعا قال بعض الشيوخ خرج الله تعالى ووصل الفرق مكان التصل المؤدى للتحقق في حق العاقل خلفه تاما بخلاف الهابة
 والفرق منهلها بالفي ذلك فيما تستكي الصفقة في الشهادة عليها (قوله كذا في المجموعة) الحاصل ان الذي في المجموعة والعينة
 والموازي بمن ادعى دابة أو رأسا من رقيق لا يجمع له دواب ورقيق ويدخلان بكلف الشهود اخراجها وحاصل كلام شارحنا ان من
 يقول بتكليف اخراج المرأة لا يقول بتكليف اخراج الهابة وليس كذلك كما عاهد محضتي نت بل من يقول بانه لا يكلف بذلك في الهابة
 يقول كذلك لا يكلف في المرأة والى يقول بانه يكلف في المرأة يقول كذلك بكلف في الدابة (قوله اذا حصل العلم) أي بشاهدين أو
 أكثر أو أقل أو صبي فلم يحصل العلم فلا يشهد ولو اجتمع (٣٠٩) عدلان ولم يحصل العلم باخبارهما فلا يعتمد على

اخبارهما حتى يعلم (قوله أولئك) أي جفت من التسليم يعلم عدالتهم (قوله وأما ان لا يحصل العلم فهو مأمور) فلا تكرر أو قول ولو حل قول المصنف وجزاء الاداء على من لا يعرفها حين الفصل لمع ولا يكون تكرار مع ما تقدم كما هو ظاهر (قوله وبعبارة وجزاء الاداء أي وكذا العمل) هذه العبارة أحسن والحاصل أن قول المصنف وجزاء الاداء هو على حقيقة ما يحمل على العمل ولا يتقدم في العبارة أو يبقى على حقيقة العبارة فبحاذف وهذه هي الأحسن (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لاحاجة لاراده وقوله وان كانت حين

الا لضمان خلافا لبعض شيوخ الرزقاني في مقابلة اشتر فرضها في المرأة ان الهابة والفرق ليس كذلك فلا تدخل الهابة والفرق في مثله وبكلف الشاهد اخراجه وهو خطأ من فعله ولكن ان كانوا عدلا قبلت شهادتهم كذا في المجموعة والعينة والموازية (ص) وجزاء الاداء ان حصل العلم وان بامرأة (ش) يعني ان الشاهد يجوز ان يؤدي الشهادة على المرأة اذا حصل له علم بانها اليهودي على ان يكون حين الفصل عرف نسبا ثم نسبه حين الاداء فيؤدي حيث حصل له العلم باخبار رجل أو امرأة عدلة أو ولف من النساء وأما قول يعرفها حين الفصل فهو مأمور في قوله ولا على متنته لتعني للاداء هو يحتمل أنها أطلق الاداء على الفصل وبعبارة وجزاء الاداء الخ وكذلك العمل فان قيل هذا يخالف قوله ولا على من لا يعرف الاعلى عنه فجزاها بان ذلك فمن لا يعرف نسبا وهذا حين يعرف نسبا ثم ان المراد يعرف نسبا حين الاداء وان كانت حين العمل غير معرفة النسب فمن شهد على غير امرأة لعدم معرفة نسبا ثم عرفه حين الاداء فانه يؤدي اذا حصل العلم به وان بامرأة (ص) لا بشاهدين الا نقل (ش) المخطوف بخلاف والمخطوف عليه ان حصل العلم أي لان لم يحصل العلم بشاهدين فلا يعتمد على قوله ما ولا يؤدي الشهادة الا نقل عنهم ما فغير حينئذ في شهادته ما يعتبر في شهادة النقل فلا بد من اضماع شاهد آخر اليه وان يقول لا تشهد على شهادة لا غير ذلك ولا فرق في ذلك بين تحمل الشهادة عليها أو ادائها وهذا حيث شارك في علم ما يشهده والا فلا تصور رتقه عنهما (ص)

(٢٧ - خرشي صالح) العمل غير معرفة النسب الخ لا يفتي ان هذا يناقض ما تقدمه في رواية هذا هو الصواب والحاصل انه متى حصل العلم بنسبها جازت الشهادة عليها أداءا وتحملا ولا يتوقف على رؤية وجهها هو امر ابقه صفتها (قوله وان المصاد الخ) والحاصل ان معرفة النسب يحصل بحمل الشهادة عليها ما بالاعتبار بغير حصول العلم بذلك أو على عينا وأما أداء الشهادة عليها فان كان حين العمل حصل بالاعتبار فيؤدي بحيث حصل العلم ولا يتصور أن يؤدي على عينا وان حصل الفصل على عينا فانه يؤدي على عينا ان لم يحصل علمها بالاعتبار وما مجموعه لا تسب فلا يكون الفصل الاعلى عينا وأما الاداء فيكون على عينا ان لم يحصل له علمها بالاعتبار (قوله أي لان لم يحصل العلم بشاهدين الخ) أي لا يجوز الاداء بتعريف شاهدين ان لم يحصل العلم الا اذا كان الاداء على ما على جهة النقل بتعريف هذين الشاهدين اذا عرفت ذلك فاعلم انه غير مسلم والحاصل ان الصواب في معنى قول المصنف ان حصل العلم أي الثقة بخبر الخبر أي على غيره وجه الشهادة بل على وجه الخبر من اثنين ذوي عدل أو واحدا أو واحدة واحترضا اذا كانت البينة أي على وجه الشهادة نقلت اليه اشتر بقره لا بشاهدين أي أي هما المشهود به يشهدان بتعريفهما ولو اذاعا بالشاهدين والاقتال لا يجران وهذا معنى ما ظاهرا بن رشد والحاصل ان المعلوم من كلام ابن رشد الفرق بين ان يبال هو عن ذلك فيحصل له الثقة بخبر الخبر فيؤدي الشهادة على جهة النقل وبين أن يشهد أي بان اتى المشهود به بالشاهدين يشهدان بتعريفهما وان لا يقبل ما كان على تلك الحالة وهي الشهادة فيكون في التعريف الاعلى وجه النقل

الآن يحصل به العلم بان بلغوا حد التواتر فلا يكون شهادة على وجه النقل (قوله وجازت بسماع فشا) سبأني ان طال الزمان وحلفت المشهود ولا دية وشهدا ثانيا فلا يكتفى الواحد ولا المرأتان (قوله معاصر الشاهد) أي صرح الشاهد لم يزل يسمع إلى آخر حاسباتي (قوله أي لا بد ان يجمع بين الامرين) أي لا بد ان تلفظ جميعا بان يقول لم أزل أسمع من الثقات وغيرهم هذا هو المتبادر الآن عجب صرف عن ظاهره وقال المراد ان يصعد على ذلك لأنه يصرح بقوله لانهم قالوا أي فلا يكتفى بالسماع من العدل بل لا بد من السماع من العدل وغيرهم فقوله السماع من غير العدل أي مضموما للسماع من العدل وقوله لان الكثرة الحاصلة بانضمام غير العدل للعدل وقوله ولكن الاشهر ارجح المتبادر من سبأني الاول ان المعنى أن يكتفى بأحدهما في اللفظ أي بان يقول لم أزل أسمع من الثقات أو لم أزل أسمع من غير الثقات وليس ذلك المتبادر مراده بل مراده على ما قلنا سابقا انه يكتفى بالاعتماد على أحدهما إما الثقات أو غيرهم وان يتلفظوا والحاصل أنه اختلف في الترجيح فذكر الخطاب ان الراجح الاكتفاء بالسماع من الثقات فقط أو من غيرهم فقط وذكره لولا أن الراجح أنه لا بد من الجمع بينهما ثم انه ليس المراده لا بد من ذلك في شهادتهم بل المراد انهم يعتمدون على ذلك كما يفيد كلام المدونة عن مالك حاصل ما في عجب وجعل الثاني القول بأنه لا بد من الجمع ضعيفا والحاصل انه ليس المراد الجمع بينهما في اللفظ ولذا ذكر أحدهما في اللفظ بل المراد الاعتماد (٣١٠)

وهو الذي جعله عجب واجماعي أحد قولين الثاني الرابع أنه لا بد منهما معا أو الثاني فضعف ذلك وجعل الراجح الاكتفاء بأحدهما فقط أي من حيث الاعتماد والذكر باللفظ ليس بشرط ثم بعد ان علمت ذلك تذكرت ما هو الراجح والراجح كما يفيد القول أنه لا بد من التصريح باللفظ بان يقولوا سمعنا معا عا فاشتم من العدل وغيرهم فقد صرح المتطعي بأنه اذا لم يجمع بين الامرين لم تصح وبه العمل كما اذا نذرت كانه يحسب نية (قوله ولا تنقل وجازت شهادة السماع بسماع لثلاث يكون في الكلام الخ) ظاهره ان المعنى صحيح أقول وهو كذلك يجعل الباعية أي وجازت شهادة السماع أي جازا اذا وها بيب سماع ولو جعلت الباء التعددية متصرفا لكان المعنى فاسدا لانه ركبت فقط فان قلت ماذا كره من جعل الباعية صحيحا لم يظهر وجه الركبة فيه قلت لعل وجه الركبة وان صح المعنى ما يباين من ظاهر المصنف ان الباء التعددية فتأمل وكنيت سبأني ان الركبة من جهة النقل الحاصل من تكرار اللفظ (قوله لم يجر حوازة مدة طويلة) لا يكتفى في هذا الصنيع برشدي أن قوله طويلا يرجع لقوله حوازة فيكون مسمى حوازا مدة الحوازة عشرة اه وقوله وليس المراد بال طول هنا الطول الا في الخ أي لان الطول لا في المفسر بل في زمن السماع وهذا طول الحوز فلا تكرر اصرح بذلك شب في شرحه تعالى في شرحه بقوله وقوله أي المصنف ان طال أي طال الزمن أي زمان السماع فلا يشكر مع قوله طويلا لان ذلك طول الحوز اه وبعبارة مبسطة بقوله جعل قوله طويلا راجعا لما نرى حازا حوزا طويلا وهو كاربعة عشرة سنة أو عشرين على ما يأتي والحال أنه فسر قول المصنف ان طال الزمان بقوله ان طال الزمان للسماع أربعين سنة كما هو ظاهر المدونة أو عشرين وهو لان القسم اذا علمت ذلك فنقول ما قلناه عجب وتبعه شب من أن المراد بال طول المفسر بعشرة أشهر طول الحوز وقوله بعد ان طال الزمان أي من السماع كلام لا يظهر كيف يتم ذلك نعم يفهم من كلام عجب فيما بعد ان العشرة أشهر ليست نكرة لعل فقط بل مجموع الحوز والنصف أي فيقول الامر الى أن العشرة الأشهر بطرف التصرف وأما السماع فلا بد ان يطول

وجازت بسماع فشا غيرهم (ش) لما انتهى الكلام على الشهادة على الخط شرع الآن في الكلام على الشهادة على السماع ويطرحها المؤلف وقد حدثها بان عرفة بانهم القيا بام صرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فتخرج شهادة البت والنقل فالتب بقوله باستناد شهادته لسماع والنقل بقوله من غير معين والمعنى ان الشهادة السماع جائزة وقد يجب ولا بد أن يقول الشاهد لم أزل أسمع من أهل العدل وغيرهم كذا أي لا بد ان يجمع فيما بين الامرين معالاتهم قالوا السماع من غير العدل سمعا فاشتما شرط في صحة شهادة السماع قاله أبو الحسن شارح المدونة وغيرها أي لان الكثرة مظنة الدفع قال المتطعي وبه العمل ونحوه لا تنحرف ولكن الاشهر أنه يكتفى بأحدهما وهو قول ابن القاسم قالوا بمعنى أو أو ولعن الخ لولا منع الجمع واعلم أن شهادة السماع انما جازت بالضرورة على خلاف الأصل لان الأصل أن الانسان انما يشهد بما تدركه وحاسه قاله أبو اسحق فقوله وجازت أي الشهادة بالباقي بسماع بمعنى عن أي وجازت الشهادة الناشئة عن سماع ولا تنقل وجازت شهادة السماع بسماع لثلاث يكون في الكلام ركبة (ص) علمت لما نرى متصرف طويلا (ش) أي يجوز بينة السماع بالمكلفين حوازة مدة طويلة لمع التصرف كعشرة أشهر وليس المراد بال طول هنا الطول الا في هو عشرة وبن سنة أو أربعين أو نحو ذلك فقد ذكر شروط المكلف الخاصة ثم انه ذكر الشروط العامة في شهادة السماع قوله

كل ربع أو عشر برز على الخلاف ويكون ساكنين بل بعد مدة الحوز كله لا يحتاج لبيانها وأنه متى طال زمن السماع كالاربعين سنة أو العشرين وطال زمن التصرف عشرة أشهر صح شهادة تلك البيئة ثم بعد ذلك اعترض على المصنف في اشتراط التصرف بأنه لو جرد نقله إليه لم يصدق التصرف أي يقول الامراء أن الموعول عليه في تلك الشهادة طول مدة السماع فقط مع بقية الشروط (قوله أي بالهدم والزرع الخ) الواو يعني أي أو أي بالهدم أو الزرع أو نحوهم (قوله الاسماع الخ) وهذا ما يمكن من شهادته بيئته الملك حائز التنازع عليه ولا قدمت بيئته على بيئته السماع النافذة لأنه لا يتزعم بهما من بدعائز (قوله أن البيئتين بالملك) أي لأن الواحد شهدته على البت والآخرى بالسماع وتقدم بيئته القطع (قوله كأنهم نت) أي لأنه قال وقد تمت بيئته الملك على بيئته الحوز انتهى وأجيب بأن المراد وقفت بيئته الملك على بيئته الحوز ونفى الحوز ومعنا ما من احدهما شهدت بالملك والآخرى التي هي بيئته السماع شهدت بأنه اشتراها ولا تنادي بمن يملكه بل قول المصنف الاسماع أي فله يشهدوا بأنها ملكه وانما شهدوا بأنه اشتراها من شخص بديل الاستثناء فكلام نت ظاهر (قوله ووقف) لا يعني أنه يعمل بشهادة السماع في مصرف الوقت (٢١١) وما يتعلق به فله في بصره ابن فرحون وكذا لا يلزم تسمية

الواقف في شهادة السماع (قوله وموت بعد) أي ببلدتي بعد (قوله وليست الذات المشهورة عليها بيد أحد) أي غير وجواب أن هذا يرد والتقدير أي فانه يجوز وبعملها (قوله وظاهر ابن عرفة الخ) وبه أنفي عجب أي فيكون الموعول عليه (قوله ما شهدت بوقفه لغير حائز) أي ويكون الزرع عهدهم من بدعائز مختصا بالوقف فلا يتنافى ما قالوه من أنه لا يتزعم بهما من بدعائز الماشية بقول المصنف فمسبق لحائز والوقف الاحتياط في الوقت (قوله فيما بعد من البلاد) أي كاربين يوما كبرقة من تونس وجهل موضع كعبه فيما يظهر (قوله فاعلم) تكون الشهادة على البت (أي فلا يعتبر إلا البيئة الشاهدة بالبت) وأما الشاهدة بالسماع فلا تعتبر وقوله ومنه لو طال زمن السماع أي

متصرف أي بالهدم والزرع ونحوه لغير ضرورة أي تصرفه لا يفعله إلا الملك (قوله حائز فلا يترفع بشهادة السماع من بدعائز سواء أشهدت على أو وقف (ص) وقدمت بيئته الملك (ش) يعني أن البيئة التي شهدت بالملك شاقتهم التي شهدت بالملك معاً لأن تشهد بيئته السماع أن التي التنازع فيها اشترا من جد أو أب وهذا الذي شهد به الملك تناقضه من حيث أنه على بيئته البت لا تناقضه وهي مقدمة على المستعينة وليست معارضة واليه الإشارة بقوله (الاسماع أنه اشتراها من كالي القائم) أي اشترى الذات التنازع فيها ولا مفهوم للشرائح الهبة ونحوها كذلك فعمل محارزنا أن البيئتين شهدتا بالملك لأن احدهما شهدت بالملك والآخرى شهدت بالحوز كأنهم نت ومن تبعه (ص) ووقف وموت بعد (ش) عطف على ملك يعني إذا شهدت بيئته السماع بأن هذا الشيء وقف على الحائز أو على فلان وليست الذات المشهورة عليها بيد أحد أي لأنه لا يتزعم شهادة السماع من بدعائز ونحوه في الشارح ونت والباطي ونحوه للخصي والتوضيح وظاهره لا يلزم عرقه كظاهر المؤلف أنه يتزعم شهادة السماع ما شهدت بوقفه لغير حائز من بدعائز وكذا كلام أي الحسن وابن بونى وكذلك شهادة السماع على الموت حائز فيما بعد من البلاد وقصر زمان السماع به وأما البلاد القريبة أو في بلد الموت فاعلم تكون الشهادة على البت ومنه لو طال زمان السماع به (ص) ان طال الزمان بلا رية وحلف وشهداثن (ش) هذه شروط لشهادة السماع منها طول الزمان وأقله عشرون سنة فأقل من ذلك لا تكون الشهادة إلا على البت لكن قد علم أن هذا في غير الموت وأما الشهادة فيه بالسماع فيشترط فيها قصر الزمان على العتيد ومنها انتفاء الرية فلو شهداثن فقط عوت رجل من بلد وفيها جهم غفير من ذوي اسماهم لم يعلموا ذلك لم تغفل شهادتهم بالثبوت إلا أن يكون علم ذلك فاشيانهم أو ليس في القليل آمن منهما ومنها أن يحلف المحكوم به بشهادة السماع لأن

فلا يصدق الشهادة على البت ولا تنكح الشهادة فمصدق السماع ثم أقول ما وجه تعين الشهادة على البت مع أنه لم يظهر له مستند إلا السماع وإذا كان مستند إلى السماع فاذن يقال لا فرق بين المستند والمستند عليه ما وجه تعين المستند فكان وجهه أن الطول مظنة القطع فإن لم يقدموا على القطع دل على تساهل في دعوى السماع (قوله ان طال الزمان الخ) فمستروط رافضة على ما سبق من كون المشهود حائزاً أو متصرفاً أو فاعلاً أو غيره أشهر (قوله لشهادة السماع) أي لشهادة البيئة المستندة في شهادتهم السماع لأن المشهود هو السماع (قوله وأقله عشرون سنة) هذا لأن القاسم ابن رشد وبه العمل بقرينة ومقابلة أربعين سنة وهو ظاهر المدونة (قوله تنبيه) ضرر الزو حين ثبت بيئته السماع ولو لم تطل المدة (قوله فيشترط قصر الزمان على العتيد) ومقابلة قول ابن الحاجب ويجوز شهادة السماع الفاشي في الملك والوقف والموت للضرورة بشرط طول الزمان بلا رية (قوله وفيها جهم غفير) أي جماعة كثيرة وقوله غفير من الغفر وهو السفرهم ولكنهم ساكنون الأرض بخلاف القليل فاشانهم إذا جلسوا في موضع أن يكونوا مقربين فلا يقع منهم ستر ولا رضى (قوله لأن يكون علم ذلك فاشياناً) استثناء منقطع لأن ما تقدم لا يشبهه (قوله أو ليس في القليل) القليل على وزن فاعيل لا لأنه لا جماعة يكونون من ثلاثة فصاعداً

(قوله عبد الملك الخ) هذا مقابل الشهور (قوله ولو شاهد سمع) أي جعل في هذا المستقيمة السماع من غير أن تعدد الشاهد (قوله قولين من غير ترجيح) أي فيكون ما تقدم في الخلق ما سماعي قول وما هنا على قول فلا إشكال (قوله ودعوى التغليب) بأن يكون غلب الذكرك على الأنثى بأن يكون رجل وامرأة (٢١٣) وعبر عنهما بـثان الموضوعه لذكر تغليب (قوله كقول وصرح الخ) وبما

يعمل فيه بينة السماع زيادة على المصنف البيع والمصنفه والارضاع والتسبب والاولاد والمشهور ثبوت التسبب والاولاد بذلك وقول الشارح فيما عدا ذلك المؤلف اشارت لذلك (قوله منها العزل) أي من مسائل السماع لا يشهد كونهما عشرين (قوله بتجريح فلان) أي بعين أم لا كما نزل سمع من الثقات وغيرهم أنه يشرب الخمر أو يجرح ولا يكونان فاذن (قوله) وبطلها القاضي عليه (لكن تقدم في الخلق ورد المال بشهادة سماع على الضرر وظاهره بغير بين وبصر ح ابن عرفة وظاهر المصنف هشاه بين لعله الخلف هان من شرطها (أقول) والظاهر العمل بما تقدم لا يعمله رجوع اليه فيه قوله أو القراءم) انظر كيف نتأني أن القراءم يشتون العدم مع أن غيرهم انما هو في أخذ حقههم ولا يكون مع دعوى العدم والجواب أن ذلك يظهر عما اذا ضمنه شخص (قوله لانه أنسب بما قبله) أي لان الذي قبله العزل والجرح والكفر والسفه وهي معدو كذا الطلاق بخلاف النكاح فلا يصح تعديل مدخل (قوله لاجل ما بعده من المبالغة) أي التي هي قوله وان يخلع فاتها في ضد النكاح الذي هو الطلاق والى عليه دفعا لما يشوه من عدم دخوله في الطلاق لكونه يشبه البيع والمصنف لم

شهادة السماع ضعيفة قطب في الخلف ومنها أن يشهد بالسماع اثنان ويكتفي بهما على المشهور عبد الملك لأدين أربعة قال ابن القاسم ان شهد شاهد واحد على السماع يقض له بالملا وان حلف لان السماع نقل الشهادة ولا يكتفي بنقل شهادة واحد على شهادة غيره اه ويشكل على ما ذكرنا من قول المؤلف وبينهم شاهد أي ولو شاهد سمع كما ذكرنا من عبد السلام ولكن في الشامل أن في رد المال بشهادة الواحد بالسماع مع العين قولين من غير ترجيح ولما كانت شهادة السماع لا تدخل الاثان فيها عبر المؤلف بما هو خاص ببنى الذكور وهو اثنان ودعوى التغليب لا يثبت ما عداها (ص) كقول وصرح وكفر وسفه ونكاح وضدها وان يخلع وضرر وزوج وجهه ووصية وولاة وشوا باق وعدم وأسر وعق ولوث (ش) يعني وكذلك يجوز شهادة السماع في هذا الاما كن وهي عشرين مسئلة فيما عدا المؤلف مع الثلاثة المتقدمة منها العزل بأن يشهدوا أنهم لم يزوجوا سمعون سماعا فاشيا من الثقات وغيرهم بعزل القاضي الثلاثي والوصي كليل الثلاثي ومنها التزويج بأن يشهدوا بالسماع القاضي بتجريح فلان ومنها الكفر بأن يشهدوا بالسماع القاضي بكفر فلان ومنها السفه بأن يشهدوا بالسماع القاضي بسفه فلان ومنها النكاح بأن يشهدوا بالسماع القاضي بالنكاح بين الزوجين اذا أكرهما أحدهما ومنها ضدها ما بأن يشهدوا بالسماع القاضي بتولية فلان أو بتعديله أو بإسلامه أو برسده أو بطلاق زوجته ومنها الخلع بأن يشهدوا أن فلانا خلع زوجته فثبت الطلاق لا دفع العوض وكذلك البيع والنكاح ثبت العطف لا دفع الثمن ولا تعد الصدق ومنها شر الزوجين بأن يشهدوا بالسماع القاضي أن فلانا تزوجته بالاسماع علمان من غير تنبيه وبطلها القاضي عليه ومنها الهبة بأن يشهدوا بالسماع القاضي أن فلانا وهب كذا فلان ومنها الوصية بأن يشهدوا أنهم لم يزوجوا سمعون أن فلانا أو فلانا وصيا أو أن فلانا كان في ولاية فلان ثبوت النظر والاتفاق عليه بأصداً بسبه اليه أو بتعديله فاض عليه وان لم يشهدوا أو بما لا يصح للقاضي القدر ولكن علم ذلك الاستفاضة (١) من أهل المدلول أو غيرهم وبصر بهذه الشهادة تسفيته كما هو نص الكافي ومنها الولاية والحرية والابقاء والعدم سواء كان المثلث للعدم المدين أو القرملة ومنها الاسر ومنها العتق ومنها اللوث بأن يقولوا معنى سماعا فاشيا أن فلانا قتل فلانا فاشهادة السماع لوث وهو ما يفيد كلام المواق وابن مرقوق لأنها يثبت بها اللوث كما هو ظاهر كلام المؤلف وحله الشيخ كريم الدين على ظاهره فقال اللوث الظلم المشار اليه بقوله في باب الجراح والقسمه ما يقتل الحر المسلم في محل اللوث وصورتها أن يقولوا لم نزل سمع من الثقات وغيرهم أن فلانا قاتل فلانا عند فلان اه ويحتاج لنقل يدل على ذلك ومنها التسبب والاولاد فقوله كقول الخ منسبه في افادة السماع لا يشهد الطول وانما في الكافر رجوع ما بعده من قوله وضدها لما بعده وانظر لم نقل وطلاق لانه أنسب بما قبله يدل قوله ونكاح ولعله لاجل ما بعده من المبالغة فلان في ضد هالان من جلته الطلاق (ص) والتحمل ان فقر اليه فرض كتابة (ش) يعني ان تحمل الشهادة اذا فقر اليه فرض كتابة لاجل حفظ المال وغيره ادلوا تركه لا يجس لصاعت الحقوق وقد

بصر ح بالبيع وان كان حكمه كذلك وهذا يكتفي في النكته (قوله ان افتقر اليه) هذا اذا تعينت الشهادة وانظر لم يطلب مع علمه باحسانه الى ذلك هل يخاطب بذلك أم لا لرويت أن مخاطب بذلك قال الزرقاني وقوله ان افتقر اليه كان المشهود فيه جائزاً أو واجباً أو مندوباً فان كان مكرها كان الفصل مكرها وان كان سراماً كان سراماً وظاهره ولو كانت

(١) من أهل المدلول هكذا في الأصول التي يدين لعل لفظ أهل من زيادة النسخ وغيره عبد الباقي من المدلول كيبه معصيه

حرمته في مذهبه دون مذهب غيره. وبعض يقول لا حرج بقوله ان افتقر اليه عن نحو جعل شهادة الرجعة (قوله) وتعين بما تعين به فرض العين) أي وتعين بشئ يتعين به فرض العين (أقول) فرض العين متعين من أصله فلا يجوز خلافه إلا أن يقولوا وتعين إذا لم يوجد (قوله) وفرض الكفاية يتعين بالشرع فيه (كما هو معلوم في صلاة الختان وتوكل الشرع في ذلك) بان يشرع المشهود في قوله أشهد وأعلى ضمن لكذا الأقبل أو بمجرد ادبائهم ذلك والحضورهم مجلس (٣١٣) ذلك (قوله) ويجوز لشاهدان ينتفع على العمل

أي إذا لم يكن فرض عين ولكن الأول تركه وقوله ولا يجوز أن ينتفع على الاداء أي إذا تعين فإذا علمت ذلك فلا تناسب تلك المقابلة لان الحال اتحد (قوله) كان يقول (الخ) أي إذا لم يترتب على ذلك حكم شرعي كتبوت شهر رمضان (قوله) مطلق بضم الميم ورفع الطاء وتثنية اللام (قوله) فانه لا يسمى تحملا أي وان وجب عليه الاداء إذا توقف عليه (قوله) وظاهر (الخ) قال بعض الشراح وهو خلاف ما يفعله كلام

الواقف (أقول) الظاهر قياسا على ما قبل في غير هذا المثل أن ما قرئ من البردين يعطى حكمهما وما عداهما يلحق بالبعد (قوله) بشهاده المراد بها الحق المشهود به وقوله على الياء للتصوير رأي مصورا ذلك باختيار يحصل له العلم بما يشبهه (قوله) لعدم عدد التماس أي انتفتت العدلة من كل منهما وقوله فانه يتعين على الثالث أي ويختلف معه وقوله وألفه ذلك كعادته على الشهود عليه أو قرأته للشهوده وبغير تغيير واختصه ونصه وهو واجب على من لم يدعى على ما يشبهه من المشهود وكفايته على من زاد عدده عليه حاضر أو واحد من ثلاثة في الأموال والحاصل

علمت ان فرض الكفاية يسقط بقيام البعض به وتعين بما يتعين به فرض العين كما إذا لم يوجد من يقوم به غيره وفرض الكفاية يتعين بالشرع فيه وتعين بما يتعين به شاهدان ينتفع على العمل ولا يجوز له ان ينتفع على أداء الشهادة فان انتفع كان ذلك جرحا في حقه قال مالك في قوله تعالى ولا يأب الشهادة إذا مدعوا أصحابهم يدعى إلى أداء الشهادة بعد ان شهد فاما قبل ان يشهد فأرجو ان يكون في سعة إذا كان ممن يشهد فلم يجده غيره أو خاف ان يسقط الحق ان لم يشهد فله ان يجب وظاهر قوله فرض كفاية ولو كان طائفاً لكان قد حسن حاله والعبرة بوقت الاداء واحتجز بقوله ان افتقر اليه إذا لم يقتصر اليه فانه لا يكون فرض كفاية بل ولا يوجب كآب يقول أشهد وأعلى أنى رأيت الهلال والعمل لغة يطلق على الالتزام لانه التزام أداء ما عليه وفي عرف الشرع ما قاله ابن عرفة علم ما يشبهه بسبب اختياري فيخرج بقوله اختياري ما عليه من غير اختيار كن فرع صحة صورت مطلق ويجوز فانه لا يسمى تحملا (ص) وتعين الاداء من كبريدين وعلى ثالث ان لم يتزجما (ش) تقدم ان العمل الشهادة فرض كفاية وان أداء فرض عين وهو انشاء لا خبر فتعين على من تعلمها ان يؤدبه اذا كان بين العمل العمل الشهادتيين أو ادبائهم بدين وظاهر كلام الواقف ان الكلف استقصائية وظاهر مقابلة المؤلف بقوله لا كسفة القصر أن مادونه يتعين الاداء منه وان زاد على بدين والأظهر ان يكفي في الاداء بالاشارة المفهومة وقدر عرف ابن عرفة الاداء بقوله الاداء عرفاء اعلام الشاهد الخ كما يشهده بما يحصل له العلم بما يشبهه قوله بشهاده يتعلق بالعلم والياء التعدية وقوله بما يحصل الخ بان لاقوله معناه اعلام الشاهد الخ كما يشهده بشئ يحصل للعالم كما يشهده بالضمير في له يتعين عوده على الحاكم فلو شهد بالحق المالى أكثر من اثنين شهد عند القاضي منهم اثنان ولم يجتزئ بما لقدم عد التماس وألفه ذلك فانه يتعين على ثالث من الشهود ان يشهد فان لم يجتزأ به يضافه يتعين على رابع وعلى خامس الى أن ينتت الحق (ص) وان انتفع بجرح الأركو بالعصر مشبه وعدم دابته (ش) يعنى ان الشاهد اذا كان على مسافة بريدين فمادون ذلك وتعين عليه الاداء فانه اذا انتفع بشئ من المشهوده على أداء شهادته يكون ذلك رشوة فاحسب في عدلته لانه أخذ بأجر على أداء واجب عليه فهو عترة من أخذ بأجر على الصلوة هو لا يجوز أما ان لم ينتفع ودفع له المشهوده شأ من غير طلب أو لم تكن له دابة وتصر عليه المشي الى محل أداء الشهادة فليس يجرح ويجوز في الثانية ان ينتفع من المشهوده بما دابة كمال الى محل أداء الشهادة لانه حينئذ قد سقط عنه أداءها ولا يكون ذلك فاحسب في شهادته وضافة الدابة له مخرج لدابة قريه فليس عليه استعانتها ووجود الكراه كالدابة وقوله الأركو بهذا أو أياها وتفرق بعضهم تقع في الفقه (ص) لا كسافة القصر وله ان ينتفع منه بدابة ونفقة (ش) يعنى أن الشاهد اذا كان بينه وبين أداء الشهادة

ان التعين منوط بالشاهد الواحد (قوله) اما ان لم ينتفع حاصله ان ما تقدم من المنع اذا امتنع وأما اذا لم ينتفع فلا بأس وقد تنوع في ذلك وهو معترض بان ظاهر القول الاطلاق وأما وقع الامتناع في صورة سؤال وقع على طريق الإنفاذ (قوله) ولم تكن له دابة وتصر عليه المشي) مفهمه ان قوته على المشي تنزل منزلة الدابة اعلم ان القول عليه ان القرب الذى يلزمه الاثنان لاداء الشهادة قيمته اقرب بعد ان تقل فيه الثقة ومؤنة اركوب وهذا لا يصير الشاهد اركوب أى كركوبه بدابة المشهوده وان كان له دابة أو كل طعمه وغيره اقرب جليا بكوفه النفقة ومؤنة الركوب هذا بطلان بشهادته ان ركوب دابة المشهوده وله دابة

أولاً كل عامه عند حضوره قبل لا تطل شهادته بذلك وهو ظاهر نقل ابن حبيب عن طرف وأمسغ وإن كان الشاهد لا يصدق على التفقة ولا على أكثر الأدب وهو مرقى بشق عليه الأتيان راجحاً لم يطل شهادته وإن اتفق في الشهادة أو أكرهه دابة وإن كان الشاهد من البعد بحيث لا يلزمه الأتيان لأدلة الشهادة وليس للقاضي من يشهد عنده بموضعه الذي هو به فلا يضره أولاً كل طعام المشهود له وإن كان له مال ولا ركوب دابة وإن كان له (٣١٤) دابة انتهى المراد منه به وقوله لا الركوب جذاها بأبائها بنفسه أو أجرته

ولم يركب بل يحمل المستقة فإن شق عليه وأخذ أجرة ومشي فيكون جرحة فيما يظهر وقوله وتفرق بعضهم بأن يقول المراسد ركوب الدابة في الذهاب فقط (قوله بل يؤيد عند القاضي) ليس يلزم قال حصون أن كان الشهود على ما تقصير فيه الصلاة أكثر لم يشبهه والمثل ذلك وشهود عندهم بأمرهم القاضي به في تلك البلاد يكتب عايشه واه عنده إلى القاضي اه (قوله وأيضاً لأنه لو أمر بالنكاح لا يلزمه) أي قد عهده مدع أمراً سبب عدم عقد النكاح بشوق على عقدين (قوله بخلاف الطلاق والعتق) وأيضاً الأصل عدم النكاح فن ادعاء مدعي خلاف الأصل بخلاف العتق والطلاق لأن ادعاءها ادعى الأصل لأن الأصل في الناس الحر بقوله عدم العصمة (قوله فإنه يحلف) فإن نكل السفيه حلف المدعي عليه رد شهادة الشاهد ويزا (قوله وهو المشهور) وقابله أن لا يابن يحلف بأخذه والحاصل أنه إذا قال محشي شاهد بحق ورثه من أمه أو غيرها فهل للابن يحلف وأخذه قولان والخلاف مشدحاً إذا كان الاتفاق واجباً كما قال الشارح بأن يكون

مسافة القصر فإنه لا يلزمه حينئذ أن يحل أداء الشهادة بل يؤيده عند القاضي الذي هو في بلدته ويكتب محشي ذلك القاضي الذي على مسافة القصر ويجوز للشاهد حينئذ أن يتنفع من الشهادة بعبارة تركها إلى محل أداء الشهادة وبفقهه ولا هل يشته مدتها بما يوابه من غير تحديد لأنه أخذ عن شي لا يجب عليه (ص) وحلف شاهد في طلاق وعق لانكاح فإن نكل حبس وإن طال الدين (ش) هذا راجع لمفهوم قوله في سابق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يجب بمجردها أي فإن لم تجرد فيه بعضا تنوجه فيما بين وبعضا لا تنوجه الوالد في شاهد السببية والمعنى أن المرأة إذا أقامت شاهداً على زوجها أنه ظفها أو أظمت امرأتين بذلك فإنه يقتضي على الزوج بمين أنه ما طلق فإن حلف ردت الشهادة وإن نكل فإنه يحبس فإن طال حبسه كسنة فإنه يدين أي يغني عنه بين زوجته وكذلك العبد إذا أقام شاهداً على سيده أنه أعفاه فإن السيد يلزمه عين رد الشهادة فإن نكل حبس وإن طال الدين ومثله إذا أقام شخص على آخر شاهداً أنه فقهه فإن المدعي عليه يلزمه عين رد الشهادة فإن نكل حبس وإن طال الدين بخلاف ما لو أقام أحد الزوجين شاهداً واحداً أنه زوج الآخر وهو منكر فإنه لا عين على المنكر منهما فإن أقام شاهداً آخر عهله وبالأفلالان النكاح لشهرته لا كاد يفتي على الأهل والجيران فالعجز عن إقامة شاهدين يفرسه على كذب مدعيه وأيضاً له أن يفر بالنكاح لا يثبت ولا يلزم بخلاف الطلاق والعتق وقوله لا نكاح أي في غير الطلاقين وأما هنا فتنتوجه على منكر النكاح منهما ما لا شاهد له بالدعوى (ص) وحلف عبد وسفيه مع شاهده (ش) يعني أن العبد ما أدون أنه في الفخار أم لا إذا أقام شاهداً يحق مالى فإنه يحلف مع شاهده ويستحق الممال ولا خلاف في ذلك فإن نكل العبد عن البين فإن كان ما أدون أنه حلف المدعي عليه ويرى وإن كان غير ما أدون أنه حلف سيده واستحق وكذلك السفيه إذا ادعى على شخص يحق مالى وأقام بذلك شاهداً فإنه يحلف إلا أن مع شاهده ويستحق الممال لكن يشبهه الناظر عليه ثم إن ظاهر قوله وحلف الخ أنهم ما يدعيان فعل هذا لا يشترط في الدعوى الحرمة ولا الرشد وهو كذلك بل ولا البلوغ (ص) لاسي وأبوه وإن اتفق (ش) يعني أن السبي إذا أقامه شاهد بحق مالى ورثه من وجه شرعى أو استحقه بوجه من الوجوه فإنه لا يحلف مع شاهده لأنه غير مكف وبالبين جزء نصاب لا يتم وكذلك لا يحلف أبوه عنه مع الشاهد لأن قاعدة المذهب أن الإنسان لا يحلف ليسبق غيره ولو كان الأب يتفق على الإن بحيث يكون لينة فائدة وهي سقوط التفقة عنه فإنه ابن رشد وهو المشهور بالمعروف من قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقيد الخلاف عما إذا لم يل الأب أو الوصي فيه المعاملة فأما ما عليه أحدهما فالبين عليه واجبة لأنه إن لم يحلف غرم والواو من قوله وأبوه يعني أو لا يعني مع وقوله وإن اتفق أي اتفاقاً واجباً وأما اتفاقاً فهو داخل في الأول (ص) وحلف مطاوب ليعتد بيده

الابن فقهاء وقوله من قول ابن القاسم أي المشهور من أقوال ابن القاسم ومن رواياته والمعروف من أقواله ورواياته (قوله وقيد الخلاف الخ) وكذا القيد يجري في السفيه فقال وحلف السفيه مع شاهده فيما يتناول به المبيعة عليه أي ما لو اتوا لأجله فإنه الذي يحلف مع إقامة الشاهد (قوله بمعنى أد) أي وأو إذا دخلت في حيز النكاح يكون التي منصبا على كل واحد من الأمرين (قوله هو داخل في الأول) أي ما قبل المبلغ (قوله ليتك بيده) وله غلته وإن كان الترتيب بعده حوز القول المصنف والفقه للقضاء وقرئ المستمع الشاهد وأما إقامة شاهدين بحق فإنه يأخذ ولا يترك سيد المطاوب ولكن تؤخر عين

واصل

القضاء بالوعد أي بما فيه معنى فضله كالوعد كلف دعوى على نائب أو ميت لا حاضر وفام الصبي شاهداً فباخذ إلا أن كان حلفاً
بعده ثم المحكمة به وإن نكل رد إلى من أضافه (قوله ليحلف إذا بلغ) وهل يحلف على التوبة وقوله في الموازنة أو على غلبة التلن
وهو قول مالك في كتاب ابن حنبل (قوله أو تفريقه عن العدالة) فيه أن الشاهد إذا طرأ القس بعد الأداء وقبل الحكم يكون
قادماً والجواب أن هذه مقصودة لذلك وألانه نزل فسقط بعد (٢١٥) التسجيل منزلة فسقط بعد الحكم (قوله)

والاحصاف) بالمر عطف على
الحلف وقوله يشعرا أي أعاننا
نسيبه في الاحصاف أي والحلف
لأنه يشعربه الكلام وهذا
كلام ما بكن الوارث بيت مال
أو مجنون أو معنى عليه غير
مرجوى الأمانة والاحصاف يحلف
وأنما يحلف المطلوب ويستحقه
مالم يكن حلفاً أولاً ولا اكتفى
بيمينه الأولى من غير إعادة لها ولا
حق لبيت المال وللجئون وأما
المعنى عليه والمجنون المرجو
كل الأمانة فإن كان منهما ينتظر
ولا يحلف المطلوب (قوله الآن)
يكون نكل أولاً فإن مات الكبير
التاكل أولاً في حصته عن ابن
ثم مات الصبي وورثه ابن أخيه
فإنه يحلف ويحق حصته عنه
فقط ولا يجزئ فيه القولان لأنه
لم يشك قبل ذلك ولا يتروهم
رجوع حصته إليه (قوله كان
ينبغي الخ) والجواب عن ذلك أنما
قال المصنف والتزدد أي إذا
عبرت بالتزدد فأنما هو لتزدد
التأخير بين في النقل وليس المراد
أنه كلما تردد في النقل أعبر عنه
تردد (قوله على المشهور) ومقابلته
ما في البيان يحلف ثانياً (قوله)
وحلف الذي عليه) أي نكل

وأجعل ليحلف إذا بلغ (ش) تقدم أن الصبي لا يحلف مع شاهده فحينئذ يحلف المطلوب أي
المدعي عليه وبقى التي المدعي به محموزاً إلى بلوغ الصبي إن كان معناه أن كان ديناً بين في
ذمته فإذا بلغ الصبي وحلف أخذته كان فاعلاً وأثبتته إن نكل أو عساه أن كان معناه أن نكل
المطوب عن البين أخذ الصبي ملكاً فاعلاً ابن رشد ولا يعين على الصبي إذا بلغ فقوله لنكل
بيده أي حوزاً فيضمه أن تلف ولو بأمر سحاوي لأنه معتد وإذا حلف المطوب فإن الحاك كيتب
شهادة الشاهد ويصطلح عند في محله ليحلف الصبي إذا بلغ موثلاً لفظ مال الصبي وخوفاً من
موت الشاهد أو تفريقه عن العدالة قبل بلوغ الصبي فلو نكل الصبي بعد بلوغه عن البين فلا شيء
له ولا يحلف المطوب ثانياً فقوله وأجعل أي أمر بأصله أي إبطال التنازع والدعوى وما عليه
الاتصال في الخصومة لأجل أن يحلف إذا بلغ (ص) كوارثه فيه (ش) يعني أن الصبي إذا مات
قبل بلوغه فإن وارثه يحلف الآن وبأخذ ذلك لأصله في التثنية في الحلف والاحصاف في شعر
به الكلام لأن قوله يحلف إذا بلغ معناه ويستحق لأنه إذا حلف استحق فالصغير في وارثه الصبي وفي
قبل يعود على البلوغ المعلوم من بلغ (ص) الآن يكون نكل أولاً في حلفه قولان (ش) أي ألا
أن يكون الوارث الذي مع الصغير نكل أولاً عن البين حيث توجهت في نسيبه وصورته أن يشهد
شاهد بصح صغير ولا أخيه الكبير فنكل الكبير واستوفى للصغير مات قبل بلوغه وورثه أخوه
الكبير في حلف الكبير عن نسيب أخيه الصغير الذي ورثه منه لأنه أعان نكل أولاً عن حصته ابن
يونس وهو الذي يظهر الأثر أن الحلف أولاً وأخذ حصته ثم ورث الصغير لم يأخذ حصته إلا
بين ثانياً وعدم حلفه لا قد نكل أولاً فلا يرجع عليه البين قولان قال المازري للتأخير ولا
فرض في المتقدمين وتكتب كان ينبغي أن يقول تردد على عادة اهـ نت (ص) وإن
نكل اكتفى بين المطوبين الأولى (ش) يعني أن الصبي إذا بلغ ونكل عن البين أو نكل وارث الصبي
إذا مات قبل بلوغه فإنه يكتفى بين المطوبين الأولى أي فلا تعاد عليه ثانياً على المشهور وقوله وإن
نكل أي من استحق عند التأخير وهو الصبي أو المطوب ووارثه إذا مات قبل بلوغه (ص) وإن حلف
المطوب ثم أتى بخلافه وفي حلفه معه ويحلف المطوب إن لم يحلف قولان (ش) يعني
أن من ادعى حقاً مالياً أو فام شاهداً ولم يحلف معه وحلف المدعي عليه ثم أتى المدعي بشاهد آخر
فإنه لا يضم إلى الأول لأن شهادة الأول بطلت فسكول المدعي وحلف المدعي عليه لأن الحق ثبت
بالشاهد والبين وإذا بطلت شهادة الأول فهل يحلف المدعي مع هذا الشاهد الثاني وهو قول غير
ابن القاسم لأنه وإن نكل أولاً فقد يظهره الآن ما تقدم به البين أو لا يحلف وهو قول ابن
القاسم في المسوط لأنه لما نكل أولاً فقد أسقط حقه على القول بأن المطالب يحلف مع الثاني
لو نكل عن البين هل يحلف المطوب لرؤية الشاهد الثاني لأنه لم يستند بيمينه الأولى سوى
رؤية الشاهد الأول فيحلف ثانياً لرؤية الشاهد الثاني وعلى هذا القول لو نكل المطالب
عن البين أخذ الطالب الحق بغير عين كافي التوضيح أو لا يحلف ثانياً بسقط الحق لأن يمينه قد

عن الحلف ورد إلى عن المدعي عليه (قوله لأنه وإن نكل الخ) ظاهر ولو كان حين حلف المطوب عالماً بذلك الآخر وقد تقدم أنه
إذا حلف الطالب المطلوب وله يمينه حاضر أو كالجمة بعلمها لم تسمع فهذا يحلفه فإن حل هذا على أنه لا يعلمه أو كان بعيداً زمن كالجمة
زال الاشكال لأنه بعد من عبارة الشارح (قوله أو لا يحلف وهو قول ابن القاسم) هذا ضعيف والمعتمد كلامه في الموازنة (قوله فقد
أسقط حقه) وعلى هذا القول ولو فام شاهدين

(قوله وهو قول ابن مسير) بفتح السين (قوله ولا مفهوم لقوله آخر) أي من حيث الأقارب ولو أتى أكثر من واحد الحكم كذلك من حيث أنه لازم (قوله على يمينه) أي الوافق أو يمين غيره (قوله وعقبهم) أي قال طبقة بعد طبقة فتقوله وعقبهم أي ثم عقبهم بدليل قوله فيما سبق فإن مات في تعيين مصحفة الخ أي وأوتخذف مع معطوفها كإسرح في المعنى (قوله وأما من الكل) هنا تعميلا ساقى من قوله أن في العبارة حذفاً والتقدير أو من كل ولكن يقال لا داعي لهذا التقدير وذلك لأن الفقراء التعذر إنما هم من الكل والبعض يسير فكأن التعذر حصل من كل البين وحصل التيسر من البعض يقال التعذر حصل من الجميع وحصل التيسر من البعض قطعاً وقوله بعد فالبين ضامته من جميع الفقراء أمقاده ومتيسر من بعضهم قطعاً من بقاؤه الخلف على البعض وإن أمكن لكن فيه الخلف يستحق الغرلة لم يتعين لادعيتهم استحقاق الأذلي ثم واحد الأوعين صرفه لغيره (قوله أن نكلوا كاهم) قال ابن عرفة لو نكل جميعهم ثم جاء بعدهم البطن الثاني قال أخذ البطن الثاني كالأول ثم من آبائهم لم يكنوا في الخلف لبطان عقهم شكول آبائهم وعلى الطريقة الأخرى وهي أن أخذهم (٢١٦) اتعاهو بعد الحبس يكون من البين ولم يضرهم نكل آبائهم

تقدمت فلا تعاد عليه وهو قول ابن مسير ولا مفهوم لقوله آخر على كلام ابن القاسم في المسوط ولا مفهوم على كلام في الموازنة وهو أنه أتى بشاهدين قضى لهما وقوله فلا ضم وهذا لا يعارض قوله أولاً ووجداً ثانياً لأن ذلك يخلف فيه المطلوب (ص) وإن تعذر بين بعض كشاهد يوقف على يمينه وعقبهم أو على الفقراء الخلف والاحسب (ش) يعني أن البين إذا ما نتعذر من البعض ولم يكن الكل فقال الأول أن يشهدوا واحد على يمينه وقفاً داره على أولاده وأولاد أولاده وذريته وعقبه فالبين متعذر من أولاد البين ومتيسر من البين الموجودين والحكم أن البعض الموجود يخلف مع الشاهد ويثبت الوقف وإن نكل بطل الوقف لكن إن نكلوا كاهم لم يثبت لواحد حق وإن نكل البعض ثبت نصيب من خلف ومثل الشاهد المرأى أن ومثل الثاني أن يشهدوا واحد على يمينه وقفاً داره على الفقراء فالبين هنا متعذر من جميع الفقراء والحكم أن المشهود عليه يخلف إرثه إذا الشاهد وبيرأى الوقف فإن نكل ثبت الوقف فقوله وإن تعذر بين بعض أي أوكل فهنا حذف أو وما عطف وقوله كشاهد الخ مثال للذكور وقوله أو على الفقراء مثال للتقدير فاعل خلف يرجع إلى يضارب البين وهو البعض الموجود من العقب والى على الفقراء الوقف ثم فرع على الأول قوله فإن مات الخ بعد أن فرع على الثاني والاحسب فسلك صنعة ألف والتشتر المشور وقربة امتناع رجوع والاحسب لا لزوم عدم صحة المعنى أو لزوم البعث في التفرع لا إذا لم يكن خلف بطل الحبس ولا مصحفة البطن الأول ولا الثاني وما قرأه كلام المؤلف نحوه للشارح وهو الصواب (ص) فإن مات في تعيين مصحفة من بقية الأولين أو البطن الثاني تردد (ش) يعني أن من أقام شاهداً على وقفاً داره مثلاً على جماعة وعقبهم بطناً بعد بطن وخلف معه ونكل الباقي من أهل طبقته ثم مات فهل يرجع نصيبه إلى أخوته من أهل طبقته لأن نكلوا هم عن الخلف على

وهو الأظهر اه (قوله لم يثبت لواحد حق) أي بطل الوقف أن خلف المدعى عليه (قوله عدم صحة المعنى) أي لأنه لا يرجع بعد النكل حساب بل يرجع ملكا للشهود عليه ولا يرجع حساباً وقوله أو لزوم البعث تظاهر العبارة أولاً يلزم عليه عدم صحة المعنى بل المعنى صحيح ولكن يلزم البعث في التفرع أي عقب الكلام بما لم يتابع صحة المعنى مع أن المعنى فاسد قطعاً فالأولى حذف ذلك (قوله وهو الصواب) لا يخفى أن يحصل ما قاله أنه متى وقع النكل في الأول من البعض الموجود بطل الوقف من غير رد البين على المدعى عليه والذي أراضاه عج خلافه وهو أنه إذا نكل البعض الموجود فلا بد من

رد البين على المدعى عليه فإن نكل بعض الوقف وإن خلف بطل الوقف والاحسب راجع إلى بعض الموجود في المسئلة الأولى ولقد عني عليه في المستتين لكن في الأولى بعد نكل البعض الموجود وفي الثانية ابتداء فلا يكون حينئذ من قبيل ألف والتشتر المشور وحاصل المصنف حينئذ قول المصنف فإن مات مفرع على الأول ولا كلام وقوله والاحسب مفرع على النكل في المستتين أي نكل المدعى عليه لكن في الأولى بعد رد البين عليه وفي الثانية بعد رجوعه ابتداء وإعلم أن خلاف الصواب ما قاله ابن غازي فإنه جعل فاعل خلف ضمير المشهود وعليه أي خلف المشهود عليه لتعذر البين من المشهود كلاً وبعضاً فإن نكل ثبت الحبس في الفرعين لكن يلزم على ما قاله أن يكون قول المصنف فإن مات مفرع مباح على غير ذلك وذلك إذا نكل المشهود عليه فإنه يكون حساباً على الكل ولا يختص به بعض دون بعض وأقول أيضاً يلزم على ما قاله ابن غازي أن لا يطالب البعض الموجود بالخلف لأن قول المصنف خلف جواب أن منع أن خلف المدعى عليه في الأول إنما يكون بعد نكل البعض الموجود (قوله ثم مات) ظاهر العبارة اتحد الخالف أو تعدد لم يبق إلا التاكد وسيأتي ما يحتاجه فالناسب لما يأتي أن يقول فإن مات الخالف أي بقية الصادق بوجوب بعض الخالفين وبقاء البعض الآخر وهذا أحد تقريرين وسيأتي بيان ذلك

(قوله لا يضر هنا) أي علامه يقتضي اعملى الاول لا يستحق كل الفسخ قبل بعض الفسخه وقضى انه على الثاني لا يستحق كل الطعن الثاني بل بعضهم وليس كذلك في الامر من معاهد اوجه الاعتراض واجابها بان الاعتراض بنوجه على المصنف بالنظر لتسائر من كلامهم منها تبعضه ويجعلها بيانية اندفع ذلك الاعتراض (قوله لا أصل الوقت شاهد واحد لا شاهدين) وقد تقدم ان المعتمدان الوقت ثبت شاهد معين (قوله فهذا مختلف) أما الاول فظاهر وأما الثاني فن حيث القطع بدونه كقولنا وأجيب عن ذلك بأن ما هنا الحق الذي يحلف عليه ثانيا غير الحق الذي ينكح عنه أو لا يخلاف ما في هذه الاماكن المذكورة الذي أراد أن يحلف عليه ثانيا غير الحق ينكح عنه أولا (قوله فظاهر في النكاح على ما فيه) أي من البت المذكور (قوله هل يحلف ثانيا ولا) فالحلف به على أن الأخذ من الحد يطرئ في الحس وعدمه بناء على انه كالورائه هكذا المناسب على ما قاله بعض شيوخنا خلافا لما في عب من العكس فتأمل ثم انك خير بأن ظاهر عبارة الشارع أن الناكح على الاول يستحقون مع بقية الحالفين الذين لم يتعلق بهم موت وهو أحد تقريرين والتقرير الثاني اتم ليقى بعض الحالفين أولا (٢١٧) فاتهم بخصونه به ولا شيء لمن نكل مع من حلف انما

تأخذنا كالتالي اذا مات كل الحالفين
أقول والاول هو التاخر (وتبسيطه)
ما ذكره المصنف هنا معارض
لما ذكره المصنف آخر الهبة ان
الصدقة على غير المعلن ومثلها
الحبس لا يقتضي به أدوجه المعلن
فسرع القضاء فاذكرهما موافق
لتاخر الروايات من عدم حلف
المدين عليه أي في مثله الفقهاء
لعدم تعين طالب (قوله وعلى القول
بأنه يستحقه أهل البطن الثاني) أي
وهذا القول هو المعتمد (قوله ولم
يشهد) شروع في نقل الشاهدين
بذكر الشهادة على حكم القاضي
لشبهه المكونة باقتلا حكمه فقال
ولم يشهد على حاكم الخ (قوله
اشهدوا على حكمي) أي لان قوله
ثبت عندى حكم (قوله في الطلاق)
أي مثلا وقوله فلا يشهد عليه الا
ما شهداى بأن يقول اشهدوا على
حكمي فلو حضر الشهود ولم يشهد

تصميم لا يمنع من استحقاق نصيب الحالف الميت كما مر في تأخير المصنف اننا نكل أخوه الكبير
ثم مات الصغر قبل بلوغه ألا يرجع الى البطن الثاني لبطان حق بقية البطن الاول
يشكولهم وأهل البطن الثاني انما يتلقونه عن جدهم المحبس فقوله مستحقه أي مستحق
نصيب الحالف الذي مات المفهوم من السابق وقوله مستحقه الاضافة جنسية ومن بيانية
لا تبعضه لانه يضر هنا أي جنس مستحقه الذي هو بقية الاولين والبطن الثاني فلا
اعتراض وقوله وأهل البطن الثاني معطوف على بقية وكل من استحق لأدمن عينه لان أصل
الوقت شاهد واحد وهناك من من البين بعد ما نكل عنها وسيأتي ولا يمكن منها ان
نكل وتقدم الآن ان يكون نكل أو لا في حلفه قولان فهذا مختلف وما ذكرنا من أن بقية
الاولين يستحقونه بعد الحلف فظاهر في التا كل على ما فيه وأما من حلف فيه قولان هل
يحلف ثانيا ولا وعلى القول بأنه يستحقه أهل البطن الثاني فيبعد الحلف وينبغي أن يحلف
غيره والميت لانه يأخذ بالورائه (ص) ولم يشهد على حاكم قال ثبت عندى الا يشهد
(ش) بمعنى أن الخا كما إذا قال ثبت عندى فلان على فلان كذا أو في أمر عام فإنه لا يشهد
على قوله حتى يقول اشهدوا على حكمي وينبغي أن يكون مثل ثبت عندى ما اذا سمعه
يقول حكمك بكذا في الطلاق فلا يشهد عليه الا يشهد وقوله الا يشهد أى ويكون حكما
وفائده أنه يكون تعدلا للشاهدين فلا يقبل نكحيهما (ص) كاشهد على شهادة رأيت
يؤذيها (ش) هذا شروع في الكلام على شهادة النقل وعرفه ان عرفه بقوله النقل عرفا
اخبار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه اياه لقاض قد دخل نقل النقل ويخرج
الاخبار بذلك لغرض قاض اه قوله الشاهد اخرج به من ليس بشاهد اذا أخبر بما سمع لاعلى
وجه الشهادة أو أطلق الشاهد على من يحمل الشهادة قوله عن سماعه شهادة غيره معناه
انه أخبر عن الذى سمعه بذلك وشهادة عنده وعن سماعه متعلق باخبار والضمير عائد على

(٢٨ - خرش صابع) فلا يتلوه هذا الذى حضر عنده كما في شب وذكر في لثامه ثم انما ذكر المؤلف موافق لما ذكر في
مصح الاذامن قوله وأما ان تشهداى ما فيه حكمه أمه انما لم يشهداى معاقوله ما فيه حكمي فاتهم بالاشهادان وهو كذلك عند
أشبه ولكن قول ابن القاسم وابن الماجشون خلافا منهم ما شهدان حيث سمعاه يقول ما فيه حكمي وان لم يشهداى انتهى وقوله
ويكون حكماى بجهة الشهادة وقوله فلا يقبل نكحيهما أى بل ذلك تعدل بظاهر مطلقا (قوله كاشهد الخ) هذا مثال الخوف
معطوف على حاكم أى أو شاهد يشهد بشهادة الا شاهد امو هو عزله فقوله كاشهد على شهادة مثل الشاهد وقوله أو رأيت
مثلا لما كان عزله (قوله لقاض) متعلق بقوله اخبار الشاهد ابدل عليه قوله بعد ويخرج الاخبار بذلك لغرض قاض والا بزيادة
لتقوية العامل ثم وجدت ما يقوى ذلك (قوله لاعلى وجه الشهادة الخ) أى احتراز عما اذا أخبر به القاضى بالسمع عزراذ كشهاده عنده
لكن اخبار زيد القاضى ليس على وجه الشهادة فلا يكون ذلك تفرقا لقوله لاعلى وجه الشهادة من ربط بقوله انما أخبراى هو المتناذر وقوله
أو أطلق الشاهد أى في قوله اخبار الشاهد على من يحمل أى لاعلى من أدى الآن هذا المعنى لا يتأب ما قبله كما بين فتأمل (قوله أخبر
عن الذى سمعه بذلك كشهاده عنده) أى لا عند القاضى أى تحملها وهو المتبادر أى بان سمع زيدا يقول اشهد على عمرو بكذا واشهد على

شهادتي فيرجع لقول المصنف كاشهد على شهادتي ويحتمل أن يصور بما إذا أدى الشهادة عند القاضي وكان ذلك بحضوره فيرجع لقول المصنف أو رأه يؤيدها ويكون معنى قوله شهادة عندما أدى أداه والاولى قصر على الاول فيرجع لقول المصنف كاشهد على شهادتي ويقول ولو تسلسل قيد بخل نقل النقل في هذا (قوله والضام المضاف اليه يعود على الشاهد) لا يخفى أن المصنف على هذا أو اخبار الشاهد عن سماعة الاخبار لا يخفى أن هذا يصور بما إذا سمع اخبار الشاهد للقاضي فيرجع لقول المصنف أو رأه يؤيدها فلا يكون ذلك نقل ونقل وهو الظاهر والتبادر ونقل النقل دخل في الاول ويصور بما إذا سمع الاخبار لغير قاض كما إذا سمع زيد عن ابي بكر بن خالد يقول أنا أشهد بكذا قالوا لا شهادتي على شهادتي وأنت يا زيد تشهد على شهادتي فهذا نقل نقل وهي من أفراد قول المصنف أشهد على شهادتي فيقول الشارح وذكر هذا في الاخبار عند غير القاضي لا يترتب منه نقل النقل بأن يقول أنا سمعت زيداً يخبر قائلاً أنا أشهد على فلان بكذا فلان لا يشهد على شهادتي فهذا نقل فقط لا نقل نقل وقوله يعود على الغير لا يخفى أن المصنف حينئذٍ وأخبار الشاهد عن سماعة الغير الشهادة أي أداه أي اخبار الشاهد أي زيد يخبر القاضي اخباراً ناشئاً عن سماعة عن والشهادة عند القاضي أي أداه أي بان يكون مع عمرو خالد أي يؤدي الشهادة عند القاضي (٣١٨) في خبر زيد الشاهد عند القاضي بذلك حاله كون عمرو يقول زيداً شهد

الشاهد وشهادة مفعول لسماعة وقوله أو سماعة أيام عطف على السماع والضام المضاف اليه يعود على الشاهد وأيام عائد على الاخبار وذكر هذا في الاخبار بأنه يدخل نقل النقل وفي نسخة أيها فضمير سماعة يعود على غيره في قوله شهادة غيره وضام أيها يعود على الشهادة وأدخل بها أيضاً نقل النقل وقوله كاشهد على شهادتي ولو تسلسل ولا يطلب بناج النقل وقوله أو رأه يؤيدها مثال لما هو بمنزلة الاشهاد لان سماعة لا دام الشهادة عند القاضي بتر من قوله أشهد على شهادتي (ص) ان غاب الاصل وهو رجل فكان لا يلزم الادامه (ش) بشرطه الى أن شرط حوازي النقل أن يشعر بحضور شاهد الاصل أو يتسرح كمن رجلا فلما حضر القادر على الاداء لا يجوز النقل عنه وأما ان كان الاصل امرأته لم يجوز النقل عنها مع حضورها للضرورة ولا يشترط غيابها كرجل والقبلة التي يسوغ النقل معها هي ما فوق اليردين فقوله فكان متعلق بغاب أي غاب في مكان لا يلزم الشاهد الادامه وهو ما فوق اليردين سواء كان الشيء المشهود فيه مالاً أو حسناً وقبل بشرط في صحة النقل في الحدود أن يكون الشاهد الاصل غائباً غيبة بعدة فوق الثلاثة الأيام وأما قوله (ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام أو مراتب مرض) معطوف على غاب أي وكذا في صحة النقل إذا كان الاصل قد مات أو كان مريضاً مرضاً شديداً يتعسر معه الحضور الى محل أداء الشهادة (ص) ولم يطرأ فسق أو عداوة بخلاف جن (ش) يعني أن شرط صحة النقل أيضاً لا يطرأ على الشاهد الاصل فسق أو عداوة بينه وبين المشهود عليه قبل أداء الشهادة فلما زال الفسق عن الاصل فهل ينقل عنه بالسماع

على شهادتي فزيد نقل عن عمرو وعمر ونقل عن خالد فكان خالد يقول لعمر وأشهد على شهادتي بالقوة وعمر يقول زيداً شهد على شهادتي بالفعل فقد نقل زيد للقاضي عن عمرو وعمر ونقل عن خالد ويحصل ما هو أعم من الاداء والتحمل أما الاداء فقد علمته وأما القبول فإن خبر زيد القاضي اخباراً ناشئاً عن سماعة وعمر وشهادة من خالد محتمل أي بان يخبر خالد عمرو بما شهد به فقلنا لا أشهد على شهادتي ويخبر عمرو زيد بذلك قالوا لا أشهد على شهادتي فظهر من ذلك انه نقل نقل والقي يظهر أن ابن عرفة أشار الى الأمرين الذين أشار اليهما المصنف بقوله كاشهد على شهادتي أو رأه يؤيدها

قوله أو سماعة الاخبار أي لقاض ورجع لقول المصنف أو رأه يؤيدها وقوله أو سماعة شهادة غيره راجع لقول المصنف كاشهد على شهادتي أي سمع زيد عن زيد كاشهد عند سماعة لا عند القاضي قالوا لا أشهد على شهادتي كان ذلك إذا كان شهادة عند مباشر أو واسطة فدخل نقل النقل في الطرف الاول كما هو المفهوم من المصنف أي لانه لا يفهم من المصنف نقل النقل الا في الطرف الاول الذي هو قوله كاشهد على شهادتي أي ولو تسلسل ثم انك خبير بأنه يمكن ترجيع نسخة أيها نسخة أيها واداء الشهادة أو ادائها ورجع الضمير للشاهد ورجع الضمير للغير خرج عن الظاهر (قوله هي ما فوق اليردين) هذا بعين الالتفات الى ذلك دون مفهوم قول المصنف لا كسافة القصر (قوله وقبل بشرط الخ) كلام هذا الشارح ككلامهم رام يفيد ضعف قول المصنف ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام ولكن كلام المواق بعد اعتماد ما مشى عليه المصنف (قوله ولم يطرأ فسق) معطوف من حيث معناه على غاب الاصل أي يوقي على حاله (قوله بخلاف جن) أي طرأ وجن فهو على حذف مضاف ولم يقل لا جن مع كونه أخضر لان لا لا تعطف بعد النقي (قوله أو عداوة بينه وبين المشهود عليه) وأما الأصل عدو بين الشاهد الاصل ومن نقل عنه فإنه لا يضر لانه ليس شاهد اعليه (قوله قبل أداء الشهادة) لا يخفى أن هذا في القامع ما ساقى به من أن قوله قبل الحكم راجع للسائل الثلاثة وهما تقرر ان وحاصل ما في ذلك أن الصور ثلاث وذلك لما أن يطرأ واحد من الثلاثة بعد الفصل أو بعد الاداء أو بعد الحكم

فان طرأ بعد الحكم فلا ضرر في السلا تلو ان طرأ واحد بعد التحمل وقبل الادامض وان طرأ واحد بعد الاداء وقبل الحكم فأحد القولين يقول بطلان الشهادة في ذلك وهو اثنان بقوله وقوله قبل الحكم راجع لسائل الثلاث والثاني وهو المعتد ان قوله قبل الحكم راجع للاخبر اعني التاكيد وبما في الفسق والعدا وفطر وهما بعد الاداء وقبل الحكم لا يضر وهو اشارة بقوله قبل اداء الشهادة (قوله مع انتم شبهه) أي مع ان الجنب مشبه للرض فيه من أشبهه بالبايع اعني الامم (قوله شك الاصل) وأولى الفتن أي في الشهود عليه أو في المشهود به وكذلك لو شك هل أودعه الشهادة ولا (قوله ونقل عن كل اثنان) أي ينقل عن كل واحد من شهود الاصل اثنان لا يفهم من قوله كل واحد اثنان انه لا بد من أربعة يتفقون عن الاثنين في غير الزنا بل اثنان يكفيان في النقل عن اثنين لكن بائنان لكل شخص من الاثنين ويصح أن يشهد على كل واحد اثنان كما اوضحه (٢١٩) بعض الشراح وقوله وفي الزنا ضرر ونقل الاربعة

في الزنا ان تتوجه الاربعة لكل واحد من الشهود الاصلية ويتفقون عنهم وصدق عليه انه نقل عن كل واحد اربعة ولو كانت الاربعة واحدة وفي الزنا ان نقل اثنان عن واحد ونقل عن الثاني واحد من الاثنين المسد كورين وآخرون غيرهما فان النقل صحيح وفي جهرام ما وافقه وفي المواز لا يجوز ولعله لان قول أحد الناقلين الشهادة مع من نقل عنه أو لأن الاخرية وقوله وفي الزنا معطوف على مقدر أي ونقل عن كل اثنان فيما عدا الزنا وفي الزنا اربعة فقد عطف معمولين على معمولين لعامل واحد (قوله اذ اربع لم يشهد على شهادته اثنان) فضبه انه لو شهد على ثلاثة اربعة وعلى واحد اثنان انه يكفي لكن قضية كونها مانعة خلو على كلامه أنه لا يكفي وقوله وأسرى عن كل واحد اثنان قضية كونها مانعة خلو ان ذلك لا يجوز الان يقال ما عطفه بالاولية (قوله معطوف على قوله عن كل) فيه تسامح بل قوله اثنان معطوف

الاول وحتى ياذن له بتأنيبه بخلاف خلاف ما لو طرأ اجنوب على شاهد الاصل فانه لا ينقل في النقل عنه ولا يكتف المؤلف بالمرض عن الجنب مع انه مشبه لاهلها كان ما نعمان فيقول الشاهد بخلاف المرض رعايتهم منع النقل عن حصوله (ص) ولم يكتبه أصله قبل الحكم (ش) يعني ومن شرط صحة النقل اتيان لا يكتذب الاصل فرعه قبل الحكم بهذه النقل لان تكذيبه قبل الحكم جوع عن الشهادة وشك الاصل مع جزم الفرع عتة الانكار فقوله قبل الحكم راجع لسائل الثلاث ومرا قبل الحكم بهذه النقل (ص) والامضى بلا غرم (ش) أي والابان كذب الاصل فرعه بعد الحكم فانه يعضى ولا غرامة على الشهود لانه لم يقطع بكنههم والحكم صدر عن اجتماع فلا يتضرر ومثله ما اذا طرأ فسق أو عدا وبعد الحكم (ص) ونقل عن كل اثنان ليس أحدهما أصلا وفي الزنا اربعة عن كل (ش) يعني ان شرط النقل في غير الزنا بدليل ما بعده ان ينقل عن كل واحد من شهود الاصل اثنان ليس أحدهما من شهود الاصل لانه اذا كان أحدهما من شهود الاصل صاوا الحق كأنه انما ثبت شاهد واحد وفي الزنا ان ينقل عن كل واحد من الاربعة أربعة شهود ولو شهد ثلاثة عن ثلاثة فهو واحد عن الاربعة لم يتم الحكم اذ الرابع لم يشهد على شهادته اثنان ولا بد أن يقول شهود الزنا ان ينقل عنهم شهود واعيانا طرأ بائنا لا يترى وهو كالمرء في المكحلة ولا يجب التفرقة في الناقل بخلاف الاصول وقوله (أو عن كل اثنين اثنان) معطوف على قوله عن كل اثنان أو اربعة عن كل اثنين اثنان منهم وأسرى عن كل واحد اثنان وأما اذا نقل اثنان عن ثلاثة واثنان عن واحد ففي التوضيح ان هذه الصورة لا تدخل على المشهور وتدخل على قول ابن الماجشون اه وتأمل وجهها قال وانما تدخل على المشهور لانه اشتراط أن يكون عن كل اثنين اثنان اه أي فعند المؤلف المشهور لا يشهد اثنان عن ثلاثة بخلاف قول ابن الماجشون فانه يكفي عنده ذلك وبعبارة أو مانعة خلو أي لا يخلو الحال عن هذا أو عن هذا فصير العناد بينهما حقيقيا فخرج صورة التوضيح لمانعة جمع لانه يصدق بها (ص) ولحق نقل بأصل وجاز تركية ناقل أصله (ش) بريدانه يجوز لتعني الناقل مع شهود الاصل فانه شهد اثنان الزنا في الزنا ونقل اثنان عن اثنين تحت الشهادة وكذلك لو شهد ثلاثة طرأ واثان نقل عن واحد تحت الشهادة على المشهور ويجوز ان يراد بكونه لا ينقل عنه شهادته بخلاف تركية أحد

على قوله اربعة والتقدير وفي الزنا ما اربعة عن كل واحد اثنان عن كل اثنين (قوله وتأمل وجهها) أي وجهه جوازها ولعله لان المدعى ان ينقل عن كل واحد اثنان أو وجهه منعها ولعل وجه المنع ان الاثنين الذين معهما الواحد ينزلان منزله وهو على تقدير لو أدى مع الاثنين الناقلين عن الثلاث لما تمت اعدام وجود الاربعة (قوله نصير العناد بينهما حقيقة) التفرع لياشاسب ما فيه لا يخلو الحال عن هذا أو هذا اما ان يشهد عن كل واحد اربعة أو يشهد عن كل اثنين اثنان ففي خلاص ذلك لا يصح النقل في شهادة الزنا (قوله بأصل) الباعني مع أي مع أصل وقوله الاضافة أي اضافة أصل وقوله بل أسرى غيره أي فيجوز أن يركب واحد من الشهود غير الذي نقل عنه بالاولي

(قوله ناقل عن رجل) أي ظاهراً أن الرجل ناقل عن الرجل وقوله وأما الخ فإذ شهد امرأتان في مال أي مع العين وأردنا النقل عنهما فينقل عن كل امرأتين مع رجل وأما أن ظاهراً والمرأتان ينقلان عن هذه المرأة فينتقل عن المرأة الأخرى (قوله ولو بعداً) يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً ومصدراً آخر المكان محذوفه ووجهان أدباو يصحان مدحطو به (قوله لا رجوعهم) أي وحيث يكون معطوفاً على معنى ما تقدم أي أو اعتبر التلقف لا رجوعهم أي بعد الحكم والاستيفاء كما هو مفاد شارحنا وكذلك قبل الاستيفاء وبعد الحكم في المال فلا ينقض اتفاقاً وكذا في (٢٣٠) الميم على أحد قولين ابن القاسم وهو المشهور فيستوفى (قوله والعين

ان الشاهدين) هذا محل المصنف على ما قاله ويكون قوله بعداً أما لوجهين تفسير القول المصنف لا رجوعهم (قوله لا اعتباراً لهما) أي هذا ظاهر في سقوط الأولى وأما الثانية فلا اعتبار لهما بعدم عدالتهما حيث شهدا على شيء (قوله وقال أنشب) هذا هو القول الضعيف الذي رد عليه المصنف بقوله ولو شهدا وقوله بقرينة الخ أي وذلك لا غرم للعدالة أن يكون بعد الاستيفاء (قوله وبعبارة ونقض الحكم الخ) هذه العبارة مقابلة للعبارة الأولى لأن قوله حيث الامكان أي بأن لم يحصل الاستيفاء والعبارة الأولى جملة كلام المصنف على ما بعد الاستيفاء والعبارة الثانية أحسن لأن الأولى عبرت بالنقض عن غمرته والحاصل أنه إذا كانت الشهادة بالنقض بعد اواقص من المشهود عليه وقدم المشهود بقلته حيا فلا بد في حال الشاهدتين ولا شيء على الأمام ولا عي من قتل وان كانت الشهادة بالقتل خطأ فإن أخذت العينة من طائفة القاتل رجعت العقوبة على من أخذها منهم وهم المستحقون للدية فإن كانوا معدمين رجوعاً على من شهد بالقتل لأنهم السبب في

الشاهدتين لصاحبه فإنه لا يجوز ولاضافاً لثبوت التفسير بدليل آخر غير ثم ظاهر أن التزكية وقعت بعد النقل وهو صحيح وكانهم لم يتصور التهمة في تزويج نكحها لأنه خفف فيها ما لا يخفى في الشهادة الأصلية وعكس كلام المؤلف لا يجوز لأن التهمة في هذه أقوى منها فيما قبلها (ص) ونقل امرأتين مع رجل في باب شهادتهن (ش) أي جازاً نقل امرأتين مع رجل ناقل عن رجل وأما في الأموال وأما نقل المال وكلا لاداة والاستيفاء لا يوجب الفرج أما نقل النساء لا مع رجل فإنه لا يجوز أصلاً ظاهراً وبسبب شهادتهن ما تقبل شهادتهن فيه استقلالاً أو مع عي أو مع رجل أما لا يجوز شهادتهن فيه كالأطراف والعقود ونحوهما فلا يجوز نقلهن فيه انفراداً أو كن مع رجل (ص) وإن قالوا وهما بل هو هذا أسقطنا لا رجوعهم وغرماً ما لا يدعي ولو تعدا (ش) هذا افتتاح باب رجوع الشهود عن الشهادة فكان عليه أن يذم عن قوله لا رجوعهم بأن يقول لا رجوعهم كفهم وهما بل هو هذا أو بترك قوله أسقطنا والمعنى أن الشاهدتين إذا شهدا بحق على شخص عند القاضي ثم ألبا بعد الشهادة وقبل الحكم بهما وهما بل الحق أنهما على هذا الشخص لا تخبر غير الأولى فإن الشهادة الأولى والناسبة تسقط لا اعتباراً لهما حيث شهدا على الوهم والشك وأما لوجهين شهادتهما بعد الحكم فإن الحكم لا ينقض سواء كان الحكم عمالاً أو بنفسه وسواء تعدا الزور أو لا قال ابن القاسم إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فأنهما يضمنان قيمة المعقوف في الطلاق إن دخل بالزوجة فلا شيء عليهما وإن دخل ضمناً نصف الصداق للزوج وضمنان الدين وضمنان العقل في القصاص في أموالهما اهـ وقال أنشب بقص من الشاهدتين في العمد واستقر به المؤلف كأنهم قتلوا نفساً بغير شبهة (ص) ونقض أن ثبت كذبهم كما يمن قتل أو جبه قبل الزنا (ش) يعني أن الشهود إذا ثبت كذبهم فإن الحكم ينقض كما إذا شهدوا أن فلاناً قتل فلاناً فاقص منه ثم قدم المشهود بقلته حياً أو شهدوا أن فلاناً زنى فحد ثم بين أنه محبوب من قبل ذلك الزنا أو قائدة فنقض الحكم بعد الاستيفاء الغرم بقرينة قوله وغرماً ما لا يدعي وبعبارة ونقض الحكم أي حيث الامكان كما قال ابن الحارث وبهذا يعلم أن قوله وغرماً متعلق بمسألة الرجوع مع أن الحكم كذلك بعد الاستيفاء لكن مع غرامة العينة بوجهان أدباو يصحان مدحطو به كافي المواق (ص) ولا يشاركون شاهد الأحصان كرجوع المزك (ش) يعني أنه إذا شهد عليه أربعة بالزنا وثان بالاحصان فرجهم ثم رجعوا كلهم بعد ذلك فإنه لا غرامة على شاهد أحصان لأنهما يضمنان عينا للزوج والغرامة كلها على شاهد الزنا كما أنه لا غرامة على المزك إذا رجع فقط أو رجع هو وشهود الأصل لأن الحق بفسره أخذ وأما الغرامة على الشاهدتين لأنهما قاتلا الحق (ص) وأدباني كقذف (ش) يعني أنهما إذا

أخذناه ولا رجوع للغادر من الزنى والشاهد على الآخر اهـ (قوله وبهذا يعلم الخ) يردان يقال إذا شهدا كان النقص حيث الامكان وهو عدم حصول الاستيفاء فلا يأتي غرم فإوجه قول المصنف وغرماً ما حصل الجواب أن قول المصنف وغرماً الخ ليس متعلقاً بهذه المسألة لأن هذه المسألة ليست من مسائل الرجوع بل متعلقة بمسألة الرجوع التي هو قوله لا رجوعهم إذا حصل حكم ثم حصل الرجوع ولو لم يحصل استيفاءه على ما تقدم تفصيله بقوله مع أن الحكم كذلك بعد الاستيفاء أي إذا ثبت الكذب بعد الاستيفاء فلا واجب إذا ذلك الأمر فقط وهي غير صورة المصنف على العبارة الثانية وصورة المصنف على العبارة الأولى

(قوله لخدخال) كذا التعل عن بعض من ظاهر ما هم لور جعله لأدب عليهم ما حصل الاستيفاء بعد ذلك أم لا ولم يغبر مراد
 لكون الاستيفاء مستندا إلى شهادتهم (قوله ومثل القذف الضرب) أي دخل تحت الكافي ما أوجب التعزير وذلك لأن القذف يوجب
 الحد والضرب والشتير ووجب التعزير والحاصل أن مدخول الكافي ما ليس فيه مال ولا دية وبقيت المصنف حينئذ أدبهم بما فيه
 غرم وقد تقدم وأن جعل مدخول الكافي ما لا مال فيه غرم كغصب وأسرقته لم يلزم جبا بعد الاستيفاء وغرم المال الدية البديهي لأن
 أيضا بقيد الأدب فيما سار في النفس بالأولى وحمل أدبهم ما في رجوعهما في كفاف حيث تبين كذبهما فقد افان تبين أنه شبه عليهما
 فلا أدب وإن أشكل فقولان (قوله وسوا مداخل) لا يخفى أنه يعني عن هذا قوله أو بعده وقيل الاستيفاء (قوله على المشهور لاعترافه
 الخ) مقابل المشهور يحدون كلهم (قوله تمت باجتماع القاضي) وانما تمت (٣٣١) الشهادة مع تبين فحق اليه دون تبين رقا وكفره

فانه يتضح لأن الفسق قد يتضح
 فالقاضي معذور وفي نقض حكمه
 مع تبين الفسق وأما الرق والكفر
 فالغالب ظهورهما فالقاضي قد
 حكم به قصر انقض حكمه ثم إذا
 علم ذلك فنقول هذا بخلاف ما
 تقدم من أن الحكم يتضح إذا
 ظهر أن أحد الشهود فاسق كإذا
 ناهر عنه عدا وصي والحاصل
 أن المطابق لا ينفقه أن الفاسق
 كالعدي في حد الجميع قبل الحكم
 وبه وقيل الاستيفاء وأن الفاسق
 يفارق العدي في عدم حد الجميع
 بعد الاستيفاء فهو يعمل بفارقهما
 ونص المذوق أن علم بعد الرجوع
 والجلد أن أحدهم عديد
 الشهود أجمع وإن كان مستوطا لم
 يحدوا أحدهم لأن الشهادة قد
 تمت باجتماع الإمام في عدم التمسك
 ولم تتم في الصداخ (قوله وولد الزنا
 كذلك) أي يلحق وولد الزنا بالعدي
 فيما لا يتصل فيها شهادته وقوله والولي
 عليه أي ملحق بالعدي أي في
 جميع الحدان لأني خصوص
 شي كان قبل في الفقيه وقوله
 انظرتم وتعبارة نت وكذا الحقوا

شهادتي شخص أنه قذف شخصا أخذ المشهود عليه ثم رجعا عن شهادتهما واعتزفا بالزور فانهما
 يؤيدان ذلك بما لا ينافي مع ما لا يتنافى عليه من مثل القذف والضرب والشتير ونحو ذلك
 (ص) وحديثه هو الزنا مطلقا (ش) يعني لو شهد أربع نساء على شخص بالزنا ثم رجعا عن شهادتهما
 فانهما يحدون حد القذف ومعنى الإطلاق سوا رجعا قبل الحكم أو بعده وقبل الاستيفاء
 أو بعده وسوا المدعوى عليه أم لا وقوله (ص) كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وكبعده
 حد الرابع فقط (ش) تشبيه في وجوب حد الأربعة يعني إذا شهد أربع نساء على شخص بالزنا
 ثم رجعا وأحد منهم قبل الحكم فان الشهود الأربعة يحدون حد القذف لأن الشهادة لم تكمل
 أما لو رجع أحد الشهود بعد الحكم فانما يحد الرابع فقط على المشهور لاعترافه على نفسه
 بالقذف دون غيره والحكم نافذ تام بشهادة الأربعة فيستوفى من المشهود عليه ما شهد به
 عليه بخلاف ما إذا ظهر بعد الحكم أن أحد الأربعة عدي فان الحد على الجميع فان تبين
 أحدهم فاسق بعد الحكم فلا حد على واحد منهم لأن الشهادة تمت باجتماع القاضي وأحقوا
 بالعدي الكافر والاعني أي بحملنا القذف شهادته فيه وولد الزنا كذلك والولي عليه انظر نت
 في شرح قوله وغرم ما فطر ربع الدية (ص) وإن رجع اثنتان من ستة فلا غرم ولا حد إلا لاثنتين
 تبين أن أحد الأربعة عديد بعد الرجوع واليحد (ش) يعني لو شهد ستة على شخص بالزنا فقيم
 عليه حد الزنا ثم رجعا اثنتان من تلك الستة فانه لا غرامة عليهم ولا حد على أحد منهم كذا تبين
 شهادتهما أربعة أن المذوق قد زنى ولكن على كل منهما الأدب الشديد باجتماع اثنين بعد
 الاستيفاء وبمذوق الاثنين أن أحد الأربعة الباقية عدي فانه يحد الرابع والعدي وحده
 نصف حد الحظر وعلى حد الثلاثة في كتاب محمد بن أحمد قد أقيم بشهادة أربعة بطل أحدهم
 لكونه عديا ولا حد على الثلاثة الباقين ولا غرامة فان قلت قد مر أنه إذا ثبت أن أحد الأربعة
 عديد يحد الجميع وهذا علمت الحد عليه وعلى الرابع فقط قلت لا في الأولى بل في أربعة
 غيره بخلاف ما قلناه من خمسة غيره لأن شهادة الرابعين معمول بها في الجلة الأربعين
 الحكم الملتزم عليها لا ينقض (ص) وغرم ما فطر ربع الدية (ش) يعني أن الرابعين يغرمان
 فقط ربع الدية لأن ما زاد على الثلاثة ولو كثره وفي حكم الشاهد الواحد تكمة التصاب وما
 المعد فانه لا غرامة عليه لأنه لم يرجع عن الشهادة وتقدم أنه يحد ولا غرامة ولا حد على الثلاثة
 الباقين انشدهم مع اثنتين ولا عبرة في حقهم يرجع عن رجوع (ص) ثم انرجع ثالث

بالعدي الاعني وولد الزنا والولي عليه والكافر فامل (قوله تبين أن أحد الأربعة عديد) أي وكافر لا فاسق (قوله بشهادة أربعة)
 أنت خير بأن العدد لا مفهومه فلا ينافي أن يقيم ما كثر ولكن لما كان أقل ما يتحقق به الحد الأربعة أقصر عليها وقوله بطل أحدهم
 لكونه عدي لا يخفى أن هذا إنما يقتضي حد العدي فقط وليس فيه ما يدرى على حد الرابعين (قوله لأنه لم يرجع عن الشهادة) الأولى
 ما علمه ابن مرزوق من أن ما ليس به دية أو ما تعلقه المذكور في شهادته لو رجع لغيره وليس الأمر كذلك ويجب أن العني لأنه لم يعتبر
 رجوع واحد رجع فلا يعتبه (قوله ثم انرجع ثالث) أي بعد رجوع اثنين من ستة لم يبق في المسئلة عدي وليس راجعا لما عليه وأما
 هو موقوف على قوله رجع اثنتان من ستة بطل عليه قوله حد هو والسابقان ولو كان راجعا لما عليه لقال هو السابقون بصيغة الجمع
 وأيضا إنما أتى بصيغة العدي على وجه الاستنباط من محض التبع والقصد بالثاني ما قبلها

(قوله وما على قول ابن القاسم الخ) هو المذهب (قوله ودية الأعضاء تدرج) أي فلا اعتراض على ابن الحاجب لأنه اعزاه لجمهور المصنف فلم يعرفه فهي معارضة لقي قبله السائفة على مذهب ابن القاسم فيعرض على المصنف والمحصل أن ما قاله المصنف ضعيف لأنه مبنى على ضعف هذا حاصل الشارح إلا أن حج قال في تقريره ينفي أن المذهب ما قاله المصنف أي لأنه لا غرامة في بناء مشهور على ضعيف (قوله) فإنه يجب الإذلال ويمكن منه) وقد تذكركم غرمة له وظاهره تمكينه من إقامتها ولو جرح القاضي عن إقامتها حيث نسبها وقت غرمة بشهادة الشاهدين وأقر على نفسه بالهجر وأما ابن عزه وهو يدعى حجة فلا نسجم بينه ولا يمكن كونه مخلف على السيبان (قوله) كما إذا التمس الخ) ظاهره ولو جرح القاضي المدي (قوله كان يشاع) أي وكافاهم على رجوعهما شاهدًا غصم عبدل أو امرأتين فيما ليس بجال ولا يبل إليه كطلاق وعق (قوله يعني أن الحاكم الخ) ومثل الحاكم المحكم أي ويكون عليه بإقراره بذلك وأما شهادة البينة بذلك فإلزامهم المدونة أنه ليس كذلك ويفتص منه بالاولى وحكم من غير استدليل بنية (قوله لا من الشهود) وسواء تعدوا أم لا فإنه لا قصاص عليهم لأنه اغلما بمحكم القاضي لاشهادتهم (قوله انقص منه) أي ولا شيء على من باشر القتل لأنه ما مور الشرع

حده هو السابقان وغرموا ربع الدية وربع نصفها (ش) يعني لو شهد ستة بالزاعلى رجل فرجم ثم رجع منهم اثنان فلا غرم ولا حد كما مره فان رجع ثالث فان حد القذف واجب على الثلاثة لان الباقي ثلاثة ولذا حد السابقان لان الحد انما كان انتفى عنه البقاء أربعة بعدهما وقد زال رجوع الثالث وعليهم غرامة ربع الدية فقط أثلاثا فان رجع رابع فإنه يحد بالقذف وعلى الاربعة نصف الدية ارباعا فان رجع خامس فثلاثة ارباع الدية بينهم اثنا عشر فان رجع سادس فجميعها بينهم أسداسا وسكت المؤلف عن هذا الوجه (ص) وان رجع سادس بعد دفق عينيه وخامس بعد موصخته وارباع بعد موهة فعلى الثاني خمس الموصخة مع سدس العين كالاول وعلى الثالث ربع دية النفس فقط (ش) يعني انه اذا شهد ستة على شخص بالزنا فأمر الحاكم برجعه فلما شرعوا في رجعه فقتل عينيه فرجع سادس بالنسبة الى الباقي ثم أمره بموصخة فرجع خامس بالنسبة الى الباقي ثم ذهبت روحه فرجع رابع بالنسبة الى الباقي فعلى الاول سدس دية العين لأنها ذهبت بشهادة ستة هو أحدهم وعلى الثاني وهو الخامس خمس دية الموصخة لأنها حصلت بشهادة خمسة هو أحدهم وعليه أيضا سدس دية العين لأنها ذهبت بشهادة ستة هو أحدهم وعلى الثالث وهو الرابع بالنسبة الى الباقي ربع دية النفس فقط لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم ولا يغرم شيئا من دية العين ولا من دية الموصخة لاندراجهما في النفس كما يأتي واندرج طرف * واعلم أن ما أوجب القرم على هذا السادس والخامس الاربعة هو هذا الرابع فلولم يرجع فإنه لا غرامة على واحد منهما بدليل قوله بعد ذلك وان رجع من يستقل الحكم بعدهم فلا غرم فإذا رجع غيره فجميع وهذا الفرع محمد بن المواز وعزاه ابن الحاجب ولم يشرحه في التوضيح قال هذا مبنى على مذهبه أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء عتد من الاستيفاء وما على قول ابن القاسم انه يستوفى فينبغي أن يكون على الثلاثة اربعين ربع دية النفس دون دية العين والموصخة لأنه حشد قتل بشهادة الستة ودية الأعضاء تدرج كما مر (ص) ويمكن مدح رجوع طين بسنة كعين ان أتى بطنخ (ش) يعني أن الشهود عليه اذا ادعى ان من شهد عليه قد رجع عن شهادته وطلب إقامة البينة على ذلك فإنه يجب الى ذلك ويمكن منه كاذ التمس المشهود عليه بين الشاهدين اتهم ما لم يرجع عن شهادتهما فان طفا برثمان القرامة والاحلف المدي انه ما رجعا وأغرمهما ما اتلفا فان نكل فلا شيء عليهما ومحل وجه البين على الشاهدين بدوى المشهود عليه رجوعهما عما شهدا به ان أتى المشهود عليه بطنخ أي شبهة في دعوى الرجوع كان يشاع بين الناس أن فلا ولا فلا نارجعاعن شهادتهما (ص) ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع (ش) يعني أن الشاهدين اذا شهدا بحق على شخص ثم رجعا عن شهادتهما ثم رجعا رجوعا ما ذك فإنه لا يقبل منهما لو يفرمان ما اتلفا شهادتهما كراجم المتلادى (ص) وان علم الحاكم بكذبهم وحكم بالقتل قصاص (ش) يعني أن الحاكم اذا علم أن الشهود الذين شهدوا عنده بالحد وحكم بشهادتهم فإنه يقتص منه لامن الشهود وسواء باشر القتل أم لا وكذا يقتص من ولي المم حيث علم بكذبهم وتممدهم وحدهم وان علم القاضي والولى بالكذب اقتص منهما ولا مفهوم لقوله بكذبهم بل وكذب بقية القوادح (ص) وان رجع عن طلاق فلا غرم وكفو القصاص (ش) لما فرغ من الكلام على الرجوع عن البعاضع إلا أن يتكلم على الرجوع عن الفروج والمعنى أن الشاهدين اذا شهدا على شخص بطلاق زوجته وحكم بذلك القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فإنه لا غرامة عليهم بالزوج لأنها لم يبقوا عليه الا الاستماع وهو لا قيمة له هذا ان كان الزوج قد دخل وزوجته واليه الاشارة بقوله (ان دخل) فان لم يكن دخل فأنهم يفرمان

(قوله فهو مشهور بمبنى على ضعف)
 أى إن كلام المصنف مشهور بمبنى
 على ضعف وهو أنما لا يخلط بالعقد
 شيئاً (قوله فأنما يعرفان الزوج
 نصف الصداق) أى فقط دون
 النصف لا يتحلان الزوج بمقرر
 بالطلاق (قوله بناء على أنها لا تخلط
 بالعقد شيئاً) وفى تت وحاولوا
 يعرفان نصف الصداق وهذا
 مبنى على أنها تخلط بالعقد النصف
 أو الجميع والطلاق بشرط وهذا هو
 المعتقد (قوله ويرجع الخ) هذا فى
 نكاح النجسة والأختان فى
 لا واجب بالعقد شيئاً ولو ماتت
 الزوجة (قوله بموت الزوجة)
 ومثل موت الزوجة موت الزوج
 (قوله واحد) كقر بذلك بما إذا أقر
 بالطلاق لا يثبت أن هذا ليس
 محتمراً استمرراً فاعترضه أنه لو رجع
 عن استمراره وقوله ثم رجأى
 وغرمأى وماتت الزوجة كما هو
 الموضوع (قوله مع تقدم المستلثين)
 مسألة إنكاره وهى المقدمة قريباً
 ومسئلة أخرى أنه لا يثبت له المشاركة بقوله
 كرجوعهما عن دخول مطلقاً ثم
 لا يثبت أن هذا مناف لقوله أى
 استمر أى أنه لا يثبت أن هذه المسئلة
 من تمامه التى قبلها التى هى مسئلة
 إنكاره بالطلاق (قوله وهذه المسئلة
 الخ) لا يثبت أن هذا يخالف ما تقدم
 لأن ما تقدمه يقتضى خصوصه
 بالثى قبلها

له نصف الصداق الذى غرمه للزوجة والباله الاشارة بقوله (والاقتصاف) هذا هو المشهور وهذا بناء
 على أنها لا تخلط بالعقد شيئاً والمذهب أنها تخلط بالعقد النصف وعليه فلا غرم لانها لم يقو تأجيله
 شيئاً للزوج وقد استحققت النصف بالعقد فهو مشهور بمبنى على ضعف كالغرم على من شهد بأن
 وفى الدم قد عفا عن القاتل ثم يرجع عن تلك الشهادة بعد حكم الحاكم باله قولاً لهم بالمبنى على
 الولى الا استحقاق الدم وهو لا يقو بمجدد القاتل ما توجب سنة ويؤدى بالشاهدان فقوله
 كعفو القصاص مشبه بقوله فلا غرم وإنما يؤخر عن قوله فنصف الثلاث بقصد التشبيه قوله ان
 دخل شرط فى قوله فلا غرم ولا يقال القاعدة الاغلبية ان الشرط راجع لما بعد الكاف وهنا
 راجع لما قبلها ولا يصح رجوعه لما بعدها لا تأتول محل القاعدة فى الكاف التثنية لا التشبيه
 كما هنا (ص) كرجوعهما عن دخول مطلقاً (ش) التشبيه فى غرامة نصف الصداق للزوج والمعنى
 ان الشاهدين اذا شهدا على رجل ان تدخل بزوجته واخلى انه مقر بالطلاق قبل الدخول بها حكم
 القاضي عليه بالطلاق وكالصداق ثم يرجعان شهادتهما بالدخول بها فأنما يعرفان الزوج
 نصف الصداق ولو رجع أحدهما غرم ربع الصداق وكلام المؤلف فى نكاح النجس والاغرم
 جميع الصداق لان نكاح التقوى يرضى انما يستحق فيه الصداق بالوطء لا بالطلاق ولا بالموت (ص)
 واخصص الراجح ان يدخل عن الطلاق (ش) صورتها امرأتى عصمة رجل نكاحها ثابت شهد
 اثنان بطلاقها وشهد اثنان آخران بأن زوجها قد دخل بها حكم القاضي على الزوج بالطلاق
 وجميع الصداق ثم يرجع الاربعه فان الغرم لجميع الصداق مختص بشاهدى الدخول فقط لان
 الصداق اعتماداً على شهادتهما ولا غرامة على شاهدى الطلاق لانه بمنزلة رجوعهما عن طلاق
 مدخول بها وقد مر عدم الغرم فى ذلك أو اخص الراجح ان عن شهادة الدخول بغير جميع
 الصداق بناء على أنها لا تخلط بالعقد شيئاً عن شاهدى الطلاق الراجح ان عن شهادتهما حباً بالطلاق
 (ص) ورجع شاهدا الدخول على الزوج بموت الزوجة ان أنكر الطلاق (ش) الموضوع
 بماله الا ان الزوجة ماتت وهو منكر اطلاقها فأنه يقرم شاهدى الدخول ما غرمه له وهو جميع
 الصداق لان أنكاره طلاقها والبناء به واجب ان موته فى عصمته قبل البناء وذلك يوجب عليه
 كل الصداق وقوله ورجع شاهدا الدخول من اقامة الظاهر مقام المضر ولو قال ورجعا على
 الزوج لكان أخصر وقوله ان أنكر الطلاق أى استمر على إنكاره هو شرط فى رجوع الشاهدين
 واحتجز بذلك ما إذا أقر بالطلاق وشهدا عليه بالدخول ثم رجعا فأنما لا يرجعان عليه بشئ
 لان نقاشا له لعل له الموجودة عند إنكاره الطلاق به بما يعارض ان الشرط الذى ذكر لا يمتنع ان يثبت به
 لا دى الكلام الى ان شاهدى الدخول يرجعان على الزوج سواء أقر بالطلاق أم لا لا طلاق مع
 تقدم المستلثين كذا فهمه بعض أصحابنا (ص) ورجع الزوج عليهم بما عاينوا من ارث دون
 ما غرم (ش) تنبيه التنبية فى قوله عليهم ما رجع لشاهدى الطلاق والمعنى ان الزوج يرجع على
 شاهدى الطلاق عند موت الزوجة عاينوا من ارث الا ان يثبتوا بطلاقها قبل النكاح لكان
 ينهم والاربع عليهم ما شئى ما غرمه من نصف صداقها لعلها لا تعتره بكال الصداق عليه بما وثق
 هو منكر لطلاق قبل الدخول والقرينة على ان النفي ان راجع لشاهدى الطلاق كالمقرر ناقوله
 بما عاينوا من ارث لان شاهدى الدخول لا يثبتون عليه ان لكن لو صرح به لكان أظهر وهو هذه
 المسئلة ليست خاصة بما قبلها بل هى عامة فى غيره وهوان كل شاهدين شهدا بطلاق امرأتهم
 رجعا عن شهادتهما وماتت الزوجة فان الزوج يرجع عليهم بما عاينوا من ارث ولا فرق بين ان

(قوله شاعدي الخ) تنازع في صحة وقوعه في حق الزوجين (قوله) وبغير ما بين (٣٣٤) القيتين (أي ولا يرش البكر لا لندراجها في الصداق ثم غرمهما ما قصته مني قوله) بان فالغلطنا (أي لا سمعنا منك) انك قلنا غلطنا وهذا اذا كان الشاهدان حاضرين ومثل الحاضر من مالنا كانا اثنين (قوله) وبغير ما بين (٣٣٤) القيتين (أي ولا يرش البكر لا لندراجها في الصداق ثم غرمهما ما قصته مني

على ان عيب الزوج يرفع بالطلاق على ما في ذلك من الخلاف وكذا على انه لا يقع لانه مقول بالتشكيك فوجوده مع بقاء في العصة أشد منه مع خروجهما منه (قوله) فالقيمة حينئذ مبتدأ وخبر أي معتبرة وقوله فتعزم بالنصب معطوف على تأخير (قوله) بل تأخير للحصول المتني قول محمد فان محمدا يقول يؤخر التعزم للحصول فيغرم الشهود القيمة حين الحصول (قوله) حين الشهادة الخ (أي ان القيمة مقدرة حين الشهادة أي وان كان الرجوع متأخرا عن الشهادة بل العتدنان القيمة تعتبر حين الخلع (قوله) القفص) نسبة انقصه بطله بالقرب وهو ليس الاحتراز لانه ليس عندنا الا ان رashed القفص (قوله) حين الاتفاق) متعلق بالقيمة لانه ما بين راحة الفعل والاحسن جعله حالا والتقدير حال كون القيمة معتبرة حين الاتفاق (قوله) فتعزم القيمة حينئذ لفظ حينئذ متعلق بالقيمة (قوله) على محل واحد (أي وهو حين الشهادة وقوله) ولا حكم واحد أي ولم يتوارد على حكم واحد بل على حكمين لا يحق ان الحكم في المقام حين الشهادة وهذا لا يقال فيه حكم فقد سمع رجعه انه تعالى (قوله) فلا تكرار في كلامه ولا جمل ماذ كرنا قلنا ان تعزم بالنصب أي وأما لو قرئ بالرفع لكان قوة تعزم القيمة معطوف على قوله فالقيمة

يكون ذلك قبل الدخول أو بعده كان هناك شاهد ادخل أم لا (ص) ورجعت عليها ما عداها من ارث وصداق (ش) يعني ان الزوجة ترجع على شاعدي الطلاق عند موت الزوج باقوتها من ارثهم ومن نصف صداقها اذ لو اشهادت بها بالطلاق لكانت ثمة ولكل من صدقها فعل بما قررنا ان الموضوع حيث يمكن الاشهاد بطلاق فقط قبل الدخول وكلام المؤلف يدل على المراد اذ لو كان هناك شهود دخول أيضا كما هو موضوع المسئلة قبلها لم يكن لها رجوع على شاعدي الطلاق بنصف الصداق اذ لم يفتوا عليها صاها وهذا كله في المسمى لها كأمير (ص) وان كان عن تجريح أو غلط شاعدي طلاق أم غراما للسيد ما قصت زوجيتها (ش) يعني انها انشدها بطلاق أمه من عصة زوجها قبل الدخول بها وبعده والحال ان سيدها لمصدق على الطلاق حكم القاضي بالفراق بينهما ان شاهد من شهدا بتجريح شاعدي الطلاق بوجه من وجوه التجريح على ما مر أو شهدا بتفطها ما بان فالغلطنا في شهادتها وانما التي شهدا بطلانها غير هذه حكم القاضي بطلانها في عصة زوجها ان شاعدي الغلط أو التجريح يرجع عن شهادتها بما عدا ذلك فانها بغير ما للسيد ما قصته الامة بسبب زوجيتها أي بسبب بقائها وعودها للعصة زوجها فان عودها ما عيب فتقوم الامة بلا زوج وتقوم متزوجة وبغير ما بين القيتين وقولنا والحال ان سيدها لمصدق على الطلاق احتراز عما لو كان منكرا فلا يفرمانه شيئا لانهم لم يدخلوا على أمته عيبا وفهمه انه لو كان عن تجريح أو غلط شاعدي طلاق فلا يفرمان شيئا لان الحرة لا قيمة لها والظاهر ان العبد كالامة (ص) ولو كان يتجمل بقرعة قطب أو بآتي فالقيمة حينئذ كالانلاف بل تأخير للحصول فتعزم القيمة حينئذ على الاحسن (ش) أي ولو كان الرجوع عن شهادته واقعة يتجمل بقرعة الخ والمعنى انها اذا شهدا على امرأتها انها طاعت زوجها بقرعة لم يبد صلاحها أو بعد آتي وبحول حكم القاضي بصحة الخلع ولزومه تجرعا فانها بغير ما للرجوع اذ قيمة العبد ومعه حين الشهادة على الرجاء والخوف وهو قول عبد الملك واختار ما ن راشد القفص وبالله الاشارة والاحسن كن أناف غرة تطب فانه تعزم قيمتها حين الاتفاق على الرجاء والخوف ولا يستأني بعاذ كالى حصول الطب والآن تعزم القيمة حينئذ فالقيمة الاولى حين الشهادة وهي مبنية والسانية حين الحصول وهي منقبة فلم يتوارد على محل واحد ولا حكم واحد فلا تكرار في كلامه وقوله على الاحسن متعلق بالثبوت وانما في المؤلف في البعض من وفي البعض باليه للفتن وللفسدان البلاء يعني عن وقوله بقرعة تطب المراد بما فيه غرر لا بالاباء يعني ان يتجمل به لان ماذ كر يصح الخلع به (ص) وان كان تعزم غراما قيمته ولا وقوله (ش) يعني لو شهدا على رجل انه اعتق عبدا اعتقا ناجزا الحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانها بغير ما للسيد ما قصته يوم الحكم بعقته ويكون ولا وليد لاعتقها هذا بذلك والسيد يستحق ماله على مقتضى انكراه للعق فادامات العبد ولا ورثه فان سيدا أخذ منه فانه المازرى والباقى يعق بعضه عن (ص) وهل ان كان لاجل بغير ما القيمة والمنفعة اليه لهما أو تسقط منها المنفعة أو يحجر فيهما أقوال (ش) يعني لو شهد شخصان على آخره اعتق عبدا الى أجل حكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما في المسئلة ثلاثة أقوال الاول وهو قول محمد بنهما بغير ما قيمة العبد

حينئذ (قوله) يوم الحكم بعقته (قوله) حال من القيمة أي حال كون القيمة معتبرة يوم الحكم بعقته وليس متعلقا بقرع لان العزم يوم الرجوع (قوله) ويكون ولا وليد (بده) فإذا كان الشهود بعقته أمه فانه يجوز للسيد ان يطاها حيث علم ان الشهود وشهدوا عليه بالباطل ولو قبض منهم القيمة أو ما هي فلا يجوز لها ان تبيع فرجها الا لزوج حيث علمت ان شهادتهما باعتراف زور ولا جاز لها ذلك

(قوله الآن السيد) نلطف لهم وهذا لا يتناقض مع القيمة بتقدير يوم الحكم (قوله فان زادت المنفعة على القيمة) أي بان بقي من الاجل بقية ولا يخفى انه لا يلزم من كون المنفعة لهما أن يسلم العبد لهما بل يخضع لهما أو يأخذ أجرته عليه ويستعبد له القول الاول هو المعتقد (قوله وبأخذتهما قيمته الآن) أي يوم الرجوع فلا تنلطف (٣٣٥) الاخذ فلا يتناقض مع القيمة بتقدير يوم الحكم كما قدمنا (قوله والمرجع هذا الرجوع) أي مرجع الضمير (قوله وأما بعد الخدمة) أي مع نفسها عن مالهما ولا يخفى انه يفيد انهما لو بقي حيا ولو كان معهما حال لصاعت عليهما المنفعة على تقدير عدم استيفاء القيمة (قوله فلا شيء للسيد) أي لان المنافع استوفيت عليها وقيمة ذات العبد أخذها فلم يبق فروع عليه شيئا (قوله لهما أخذنا قيمتها على غررها) ليس المراد انهما أخذتا قيمة المنفعة حقيقة على هذا القول الثاني وانما المراد ان المنفعة قومت على غررها وأسقطت لئلا القيمة المقابلة للثمن من جهة قيمة العبد وأخذ السيد باقي القيمة وأخذنا المنافع أيضا (قوله وكلام الشارح خلاف النقل) أي لانه قال أو غير فهمنا في إسقاط المنفعة وعدم إسقاطها أي يقرر الشارح المصنف بإبدل على ان الشئ الاول هو القول الثاني لا القول الاول مع انه يمكن ان يؤخذ كلامهم بما يرجع لما حصل به شارحا

الا فتعبدوا ويستوفيان خدمته الى ذلك الاجل فان زادت المنفعة على القيمة فانهما لا يأخذان من الزيادة شيئا القول الثاني وهو قول ابن عبد الحكم ان منفعة العبد الى الاجل تقوم على غررها وتسقط من القيمة وباقي القيمة يأخذها السيد لا يتوصل بمنافع العبد الى الاجل فتقوم منفاعه على غررها ويجوز أن يموت العبد قبل الاجل أو يعيش اليه فخرج حرا فحقت القيمة على هذه الصفة من جهة القيمة التي يفرمها وتبقى منافع العبد للسيد على حسب ما كان قبل أن يرجعا عن شهادتهما القول الثالث وهو قول ابن الماحوش ان السيد مختار بين أن يسلم خدمة العبد الى الشاهدين الى الاجل وبأخذ من ماله قيمته الآن وهذا هو القول الاول بعينه وبين أن يأخذ قيمته الآن منهما ويتسلم بالمنافع الى الاجل ويدفع قيمتها لهما وقتها بعد وفاته فقولهم وهل كان لاجل أي وهل كان الرجوع ههنا عن عتق لاجل أي عن شهادتهما بعين لاجل أو وهل ان كان العتق الرجوع عنه لاجل وهذا أسهل لانه لا يجوز الى تقدير والاؤل أمر على القاعدة من جر بان مرجع الضمير على وتبرؤوا واحدة وعدم تشبهه والمرجع هذا الرجوع قوله والمنفعة اليه لهما ما لم ترتد على ما غرما والافاق يرجع للسيد فان قلنا السيد جعلا عليه بقية قيمة المنفعة أو بقيتها لهما ان زادت قيمة باقي المنفعة على ذلك فان مات فصال تمت فان مات في بدل السيد لاجل وترك مالا أو قتل فأخذت قيمة أو مات بعد الخدمة وترك مالا فانهما بأخذان ما بقي لهما من ذلك اه قوله وأما سقطت الخ فان مات في هذه الحالة فلا شيء للسيد عليهما لانهما أخذتا قيمتها على غررها فقولهم تسقط منها المنفعة معطوف على يفرمان القيمة وهذا يفيد الخلاف في القيمة أي اولا يفرمان جميع القيمة بل تسقط منها المنفعة فالحلاف فيها باعتبار غير مجيها وعدم غرم جميعها قوله أو بخير فيها ضمير الافراد وفي بعض النسخ بضمير التثنية أما النسخة الاولى فالضمير فيها يأتد على المنفعة أي أو بخير في المنفعة بين أن يسلمها الى آخر ما مر وأما النسخة الثانية فالضمير فيها عائد على الاسقاط وعدمه أي بين أن يسقط حقه من المنفعة ويسلمها للشاهدين وفي عدم الاسقاط بان يأخذها ويدفع شيئا شيئا وكلام الشارح خلاف النقل (ص) وان كان يعتق بتدبير القيمة واستوفيان خدمته فان عتق بموت سيد فاعلها وهما أولى ان يرد دين أو بعضه (ش) أي وان كان الرجوع عن شهادتهما وقعت بعين تدبير كما اذا شهدا على السيدانه دبر عبده فحكم القاضي بذلك ثم رجعا فانهما يفرمان السيد قيمته الآن ويستوفيان من خدمته اذ لم يبق للسيد فيه مقتضى شهادتهما غير الخدمة ثم اذا مات سيد وموتت بان جهة الثلث فان كانا استوفيا ما غرما فلا كلام وان كان بقي لهما منه شيء فقد ضاع عليهما فان لم يحمله الثلث أو حل بعضه فانما أولى من غير ههنا من اصحاب الهدون بما رقبته الى ان يستوفيا ما بقي لهما من الذي غرما والتشبيه في قوله (كك الحناية) في الاولوية أي كان المبنى عليه أولى برقية العبد الحاني من أن ياب الدين لا يقيد كونه مبدرا أو قد مر ذلك في قوله والسيد الحاني على مستحقته ما فوقه فعليه ما أي فاقضى في ضاع عليهما (ص) وان كان بكتابة القيمة واستوفيان بنحوه وان رقب في رقبته (ش) يعني وان كان الرجوع عن شهادة وقعت بكتابة عبد الخ يعني أنه اذا شهدا على رجل أنه كاتب عبده فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يفرمان قيمته السيد عاجلا ثم يستوفيان من بنحوه ثم نادى السيد ما بقي فان اذاها كاهما عتق ولو جرح ولو عن البعض ورق فانهما يأخذان ما بقي لهما من رقبته فان لم يوف فلا

(٣٩ - غرضي سابع) (قوله بعين تدبير) الاضافة للبيان ولوحذف لفظ عتق لكان أولى وقوله واستوفيان خدمته أي شأنا لا يمكن جميعها المراد ان شأنا سيده وان شأنا سيده ما ودفع لهما قيمتها أي شأنا بعين فيجب ما يستوفيان أو افاذته واستوفيا أهلو كان لخدمة فلا شيء لهما والظاهر انه يجوز عتقه لعدم تعيين انما هو لاجل أن يستوفيان خدمته والاني كاذر (قوله أي كان المبنى عليه أولى برقية العبد) فيه اشارت الى أن الكافي ذاته على التشبيه (قوله فانما يفرمان قيمته) أي فاقوا قوله عاجلا

أي غرم القيمة بكون حلالا ولكن تعتبر القيمة يوم الحكم. شهدتهما (قوله فأنهما يقرمان للسيد قيمتها الآن حلالا) أي وتعتبر القيمة يوم الحكم بأنهما أم ولد له (قوله فهل يأخذان الخ) الراجح الثاني وهو أنهما لا يأخذان شيئا مما لو استغفرتيه وأما استفادتهما فلا تنافي لهما منه قول واحد (قوله لأنهما لم يشترعا عليه الاستمتاع) وليس أن يظاهروا له بالزواج حتى يثبت عتقه فان قلت هذا معارض لما تقدم من أنه يجوز له أن يشترع الأمة (٢٣٦) بعد رجوع الشاهدين حيث علم بذلكهما وأوجب بقوة المالك في القصة المحضه وضعفها

في أم الولد دليل جبر الأول على النكاح وجواز بيعها وإجارتها وغير ذلك بخلاف أم الولد في الجميع (قوله وهو لا يتقوم) لا يخفى أن هذا يخالف الحكم فمن قبلها فانه يفسر قيمته أنه فوت على السيد الأرض بتقدير الجناية عليها وقدره قال من شهد بعتها فوت الأرض الخ والجواب أن القائل بغيره على نفس معصومة فوجب عليه الغرم بخلاف الشاهد بتعيين العتق الشارع منسوق للتسوية في الجلبه فكأنه لم ينعذ (قوله انظر الكبير) حاصله أنها إذا شهد بالتصريح عتق المذبر فيرجع عليها بقيمتها أي على التمدد لأنما أنفقها عليه ولأنها كانت أمة كأنه وطؤها وبقي بهاد شه بعد موته ولو رجعا عن شهادتهما بتخصيص عتق المعنى إلى أجل والحكم أنهما يقرمان قيمة رقبته أي على أنه عتق لأجل لا خدمته ولو كان في الموت قلان غرما قيمته إلى أقصى العمرين عر العبد وعمر الذي يعتق إلى موته (قوله

شئ لهما فمابق لهما فالباقي بكتابة بمعنى عن أي وإن كان رجوعهما عن كتابة (ص) وإن كان باستيفاد القيمة وأخذها من أرض حنابلة عليها أو بما استفادته قولان (ش) أي وإن كان الرجوع عن شهادتهما وقعت باستيفاد الخ فإذا شهدا على رجل استوفاه منه حكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما يقرمان للسيد قيمتها الآن حلالا ثم يأخذانها من أرض حنابلة عليها من طرف أو نفس وما نضل للسيدها وأما الاستفادته شيئا منه أو وصية أو نحوه فما قبل يأخذان منه وهو قول حضرة لانه في معنى الأرض أو وهو قول محمد لأن ما ذكره من فضل عنها قولان فالباقي باستيفاد معنى عن (ص) وإن كان بعتقه فلا غرم (ش) يعني أنهما إذا شهدا على السيد أنه يخر عتق أم ولد فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما لا يقرمان شيئا للسيد إلا أنهما يقرمان على الاستمتاع بها وهولا يتقوم كافي الرجوع عن الطلاق بعد البناء والباقي بعتقه بمعنى عن أي وإن كان رجوعهما عن عتقها أي عن شهادتهما بعتقها (ص) أو يفتق مكاتب فالكاتب (ش) يعني أنهما إذا شهدا على السيد أنه يخر عتق مكاتبه فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما يقرمان للسيد أنفقها عليه بما كان على المكاتب عينا أو عرضا أو يؤديه على الجور ولا يقرمان قيمة الكتابة كما هو مذهب قول ابن الحاجب غرما قيمة كتابته ولذا عدل المؤلف عنه والباقي بعتق مكاتب بمعنى عن وسكت المؤلف عما إذا رجعا عن شهادتهما بعتق مذبذب أو بتخصيص عتق المعنى لأجل نظر الكبير (ص) وإن كان بينونة فلا غرم إلا بعد أخذ المال بآث (ش) أي وإن كان رجوعهما عن شهادتهما ببنون الخ والمعنى أن من ادعى أنهما من فلان وفلان يشكر ذلك ففسده لأن شهادتهما على إقراره فلان أنه قال هو ولد على حكم القاضي بذلك ثم رجعا فانه لا غرامة عليهم إلا أنهما يقرمان على الأب ما لا يماز الأب فأخذ هذا الولد المال فأنهما يقرمان له مائة أن كذا أو أوليت المال أن لم يكن مائة قدر ما أخذ الولد من الأثر والباقي ببنوته بمعنى عن والمستثنى منه محذوف أي فلا غرم في كل وقت واحترز بقوله بآث ثم عاذا أخذ المال بغيره كدين ونحوه فانه لا غرم على من شهد (ص) إلا أن يكون عتقه قيمته أولا (ش) أي الآن يكون المشهود ببنوته عبد الشخص فحكم القاضي بغيره وثبوت نسبه ثم نهم رجعا واعتز فلان الزور فأنهما يقرمان للسيد قيمة العبد أولا ثم يقرمان بعد الموت ما نواته من الميراث فقوله أولا أي في أول الأمر قبل أن يحصل موت فيؤخذ المال بالأثر ولو حصل الموت بآث الرجوع ببدئي بالقيمة ثم عتق الباقي (ص) ثم إن مات وترك أخا فقيمة فلا تخروغها نصف الباقي (ش) هذا تفريع على ما يترتب على موت المشهود عليه بعد الحكم الأول وهو غرم القيمة أي ثم إن مات الأب المشهود عليه بالبنوة وترك ولما آخر ثابت النسب فإن القيمة التي أغرمها لا تخروغ الأب الولد الثابت النسب ولا يأخذ الولد المشهود له منه شيئا إلا بعد عتق أي نسبه ثابت وإن أباه قد تلم اليهود في أخذهم لمتهم وأنه لا ميراث منها ثم يفتسمان ما بيني من الترهكة نصفين فأخص الولد المشهود له بقرمان مثله الولد الثابت النسب لأنهما أنفقاه عليه بشهادتهما (ص)

عبد الشخص المراد به اليهود عليه بأنه ابنه (قوله بعد الموت) أي موت السيد (قوله ما نواته) أي ما نواته ورثته وإن (قوله قبل أن يحصل موت) أي السيد وقوله فيؤخذ المال بالأثر متصرف معطوف على قوله موت (قوله ولو حصل الموت) أي موت السيد هكذا الصواب لا موت الشاهدين كافي بعض التقارير وحاصل المعنى أن الأب قبض من الشاهدين القيمة وخطها بما له مشا لا ثم توفي ثم إن ثابت النسب ومن حكمه ببنوته النسب أراد أقسم المال فإن ثابت النسب يبدأ بأخذ القيمة يخص بها الباقي بعد أخذ القيمة بقسم بينهما لا يخفى أن هذا المسئلة أخص من قول المصنف بعد ثبوت مات الخ فاذن لا حاجة لهما مع كلام المصنف

(قوله وكل بالقيمة) انما كانت متأخرة لان كونها لم يوافقها الحق اذ المستحق بالقيمة قد مضى اليه البتة لا به (قوله على الاول) أي الثالث
التسبب ولو تأخر وجوده عن شهادتيه وقوله كما هو فرض المسئلة أي لان المصنف قال المستغرق ثم بعد ان علمت هذا كل من ان القيمة يبدأ
بها الى آخر ما تقدم محمول على ما اذا كانت القيمة المأخوذة باقية وحدها لانها (٣٢٧) تلفت كما هو ظاهر فتدبر (قوله فلا غرم الخ)

وان ظهر دين مستغرق أخذ من كل نصفه وكل بالقيمة ورجع على الاول بما غرمه العبد للقرم (ش)
المسئلة بها حاله الا ان ظهر دين على البتة يتقرر التركة كلها وقد علمت ان الدين مقدم على الارث فيؤخذ
من كل واحد من الورثين النصف الذي أخذ من التركة تد ثمة لئلا يلتحق عليه وبكامل القيمة التي
اختص بها ثابت النسب ثم يرجع الشاهدان على الولد ثابت النسب بقدر ما غرمه لانه لا يسامع غرامه
له بسبب ان لافه عليه بشهادتهما فلما ثبتت التركة لدين فقد ثبت انهما لم يتلفا شيئا بشهادتهما والى
انقضاء عليه هو النصف الذي أخذ المستغرق وهو الراد بالعقد وقوله بما غرمه العبد للقرم أي يعمل
ما غرمه من كان عبد الرب الدين فاذا كان ما غرمه جميع ما يسهده كما هو فرض المستغرق جماعلي
الثابت النسب على ذلك لانه ثبت انهما لم يضيعا عليه شيئا وان كان أقل من ذلك رجعا عليه بثلثه (ص)
وان كان برق فلا غرم الا لكل ما استعمل وما لا يتزوج ولا يأخذ المشهوده وورث عنه وعطيته لا تزوج
(ش) يعني فان كان الرجوع عن شهادة وقعت برق الخ فلذا شهد على شخص أنه عبد لفلان وهو
يدعي الحرية بنحكم القاضي برقة لفلان ثم رجعا طاه لا غرامة عليه ما في الرقة لا يدي الحرية والحر
لأقيمة فان استعمل السيد ذلك العبد في شئ ما ضاها أو مستقبلا فانه ما يغرمه لانه نظير ذلك لان العبد ذلك
وان كان السيد اتزج عنه ما لا فانه ما يغرمه لانه نظير ذلك ولا يجوز للسيد ان يأخذ منه ذلك المال الذي
أخذ من الشاهدان لان العبد انما أخذ من الشاهدان عوضا عما أخذه السيد منه وبعبارة وانما لم
يأخذ المشهوده المال من العبد لانه يعتقد رومته لانه يعتقد ان الذي أخذه السيد بحسب شهادتهما
الرجوع عنها نظرا لذهو معتقد رقيته فلا يباح أخذا ما ظلهما به واذا مات العبد وترك هذا المال أو غيره
فانه يرث عنه من يسقطه بالحرية ولا يرث سيده هذا لان الميت انما أخذا المال على تقدير الحرية فان لم
يكن له وارث فرثت المال وللعبد ان يعطيه لمن شاء بجهة أو وصية في ثلث أو عتق وما أشبه ذلك
وليس للعبد ان يتزوج بذلك المال لانه عيب بنقص رقيته واللام في الحر يعني على ويمكن أن يكون الحر
صفة لرق أي برق كائن لحر أي باعتبار ما كان وبعبارة الباء بمعنى عن أي وان كان الرجوع عما غرم
أي عن شهادة تبارق وقوله لمر اللام يعني على وليس المراد انهما شهدا برق أنه لمر فقوله الشارح وفلان
يدعي الحرية فيه نظر وبعبارة المواق وهو أي الشهود عليه يدعي الحرية (ص) وان كان عاتمة
أز يدعرو ثم قال لا يزعم ما حين لمر فقط (ش) أي وان كان الرجوع عن شهادة وقعت عاتمة لا يز
وعرو أي واذا شهدا عاتمة لا يزعمو بالسوية بينهم ما على بكر حكم الخاص بذلك ثم رجعا عن
شهادتهما فالأصل الماتة كذا لا يزعمه فانه لا يقبل منه ما ذلك ويغرم لبيكر الحسين أي أخذها
عسروا من المائة ولا شئ لا يزعم المائة سوى حين فقط فاللام في لمر والعلة أي يغرمه حين
ليكر لا لجل رجوعهما عن شهادتهما لمر وفيه تكلف وهو خير من دعوى الخطا ويوجد في بعض
النسخ للقرم وهو المقضي عليه أي غراما حين للفضي عليه لاجل عمرو (ص) وان رجع
أحدهما غرم نصف الحق (ش) يعني اذا شهدا على شخص بحق قضى القاضي عليه به
لصاحبه ثم رجع أحدهما فانه يفرم للقضي عليه نصف ذلك الحق وهو قول ابن القاسم وهو
عام في جميع مسائل الرجوع وليس مختصا بثلثه يزعمو ولعله انما يسه على ذلك لثلاثتهم
أنه يفرم الكل لكون الرجوع عن كل جزء من المشهود به لکل واحد منهما مشهد بكل جزء من

حاصلة انه حكم عليه بالرقعة
وان كان يدعي الحرية وثبتت
دعواه الحرية لا غرم عليها
لا يدعي الحرية والحر لقيمة
له وكما يحكم عليه بالرقعة بحكم
بالرقعة على اولاد من أمته
وان يجري فهم قول المصنف
الا لكل ما استعمل الخ قوله
الا لكل ما استعمل الخ
ويستثنى ايضا اذا كان له
أولاد صفارا حرا فيرجع
على الشاهدان بالنفقة التي
قوتها عليهم قوله وترك هذا
المال أو غيره في زيادة أو
غيره نظرا لانه لا يقضي
وقد استقطب بعض الشراح
وهو حسن وحيث قلتم
ليس للشهود له أخذه الخ
يعاينها فيقال عبد ليس
للسيد اتزج ماله ولم يتعلق
به كتابة ولا تدبير ولا عتق
لاجل وله أن يهب ويتصدق
(قوله لانه عيب بنقص رقيته)
هذا يشهد ان التزج باذن
سيده وانظر التسمية به
على أنه كل من أو كالمالك
والظاهر ان يسه نظرا
للكيفية وطوفا ما كانت
أمانة علم صدق شهادة
الشاهدان بالرقعة لان
علم عدمها لمر مفوكذا
مع الشك احتياطا (قوله)
وقول الشارح الخ) أي

لانه قال بر يدان الشاهدان اذا شهدا على رجل أنه عبد لفلان وفلان يدعي الحرية (قوله ويغرمه لبيكر) أي ويستمر الحال على حاله
وهو ان يبدأ في سيده حسون وعدا كذا شئ سيدها حسون الاخرى ولا يراد ان يشا بسبب الرجوع (قوله سوى حين فقط) أي
لان شهادتهما له لا غير مقبولة لتبريحهما رجوعهما

الحق واختلف اذا ثبت الحق بشاهدتين ثم يرجع الشاهد هل يفرم الجميع وهو مذهب ابن القاسم أو يفرم النصف والأول مسمى على أن الجميع للاستظهار والثاني مسمى على أنها كالشاهد (ص) كرجل مع نساء (ش) يعني لو شهد رجل ونسائه في حق مالي فقتضى عليه القاضي ثم يرجع الجميع فإن الفرامة على الرجل شرطها على النساء وإن كثر نصفها لاثنتين كرجل واحد فهو تشبيه في أن الرجل فقط عليه نصف الحق سواء رجع وحده أو مع بعض النساء حيث بقي منهن اثنتان على شهادتهما فإن بقي منهن واحدة فعلى الرجل نصف الحق وعلى من رجع معه من التسامع الحق وإن كثر (ص) وهو معهن في الرضاع كاثنتين (ش) يعني اذا شهد رجل مع نساء برضاع رجل مع امرأة والكناح يحكم القاضي بالفراق بينهما ثم يرجع الجميع فإن على الرجل مثل غرامة امرأتين من التسامع وهذا خلاف المرتضى والمذهب أن الرجل مع النساء كل امرأة واحدة في الرضاع وما شابهه مما يقبل فيه امرأة إن كان بخلاف الأموال فإنه معهن فيها كامرأتين والحاصل أن الرجل في شهادة المال مع النساء كامرأتين فإذا شهد رجل ومائة امرأة عمال ورجع الرجل وحده أو رجع معه بعض النساء بحيث بقي منهن امرأة فإن فعله النصف ولا شيء على النساء الرابعتان إذا انضم التسامع للرجل في شهادة الأموال فإذا رجعت المرأة أن الباقيتين بكون ربع الفرامة عليها وعلى بقية النساء على النساء كلهن وإذا رجعت امرأة من الباقيتين بكون ربع الفرامة عليها وعلى بقية النساء وعلى الرجل نصفها هكذا ينبغي وأما شهادة الرضاع ونحوه فهل هو كامرأة واحدة وهو المذهب وهو المرافق لقول المؤلف في الرضاع وبثت برجل وامرأة أو امرأتين وهو ما عليه المؤلف هنا جالان شمس وابن الحجاب فإذا شهد رجل وعشرة نساء برضاع ورجع الرجل وحده أو مع ثمان نساء فلا غرم عليهن لأن من يستقل بالحكم وهو امرأة إن كانت حيث كان هناك فتؤجل العقد فإن رجعت امرأة من الباقيتين كان نصف الفرامة على الرجل وعلى التسعة التسع وهي يجعل الرجل كامرأة أو كامرأتين فله مامر فإن رجعت الباقية كان الغرم على الرجل وعليهن وهي يجعل الرجل كامرأة أو كامرأتين فيه مامر أيضا فقد كان محمدا كرنا أن النساء تضم للرجل في الفرامة في شهادة الرضاع في الحالتين بخلاف شهادة الأموال فلا تضم النساء للرجل في الحالتين فإن قلت كيف يصور الغرم في الرضاع على شاهدي الزوج مع عدموث لانهم ما شهدا بالرضاع قبل الدخول انضج الكناح بلامه وإن شهادته بعد الدخول فالمرحلو طوعا وقهرا شاهدتهما العصة وهي لا قيمة لها فالجواب أنه يتصور ذلك بعدموث الزوج وألا زوجة فغرم الشاهدان الباقي من الزوجين ما فواتهما من الارث ويغرمان للزوجة بعدموث الزوج ما فواتها من الصدقات إن شهدا بالرضاع قبل الدخول (ص) وعن بعض غرم نصف البعض (ش) يعني إن الشاهد اذ رجع عن بعض ما شهد به فله يفرم نصف ذلك البعض فإن رجع عن نصف ما شهد به فله يفرم ربع الحق وإن رجع عن ثلثه فله يفرم سدس الحق وإن رجع عن ربعه فله يفرم من الحق (ص) أو إن رجع من يستقل بالحكم بعدمه فلا غرم فإذا رجع غيره فالجميع (ش) يعني لو شهد جماعة على شخص بحق فحكم القاضي بغيرهم جميع بعضهم فإن كان الذي يستقل بالحكم به فله لا غرامة على الراجع فإذا رجع غيره وكان الباقي لا يستقل بالحكم به فإن الراجعين يدخلون في الفرامة على سواء فقولاه جميع الراجعين يفرمون ما رجعوا عنه من يستقل بالحكم بعدمه وغيره وأما ما ينعقد قوله أولا كاثنتين لأنه قولها على من يستقل بالحكم بعدمه والحكم في الرضاع يستقل برجل وامرأة فلو قلنا أن الرجل معهن كاثنتين ما كان الحكم يستقل بالرجل وامرأتين وليس كذلك (ص)

(قوله وهو مذهب ابن القاسم) أي وهو المذهب وإن كان ينبغي على ضعف وهو أن العين للاستظهار (قوله فهو تشبيه) لا يتفرع على ما قبله (قوله فأن بقي الخ) ومفاده أن التشبيه جاري في كل الصور (قوله وعلى من رجع الخ) أي فإن رجعت الباقية قال عطف عليها يرجع الحق والصواب أن يثبت غرم النصف الباقي على الجميع (قوله تضم في الحالتين) أي حالتهما إذا بقي منهما واحد وماذا لم يبق شيء (قوله فلا تضم في الحالتين) الأولى في جميع الأحوال الأولى ما إذا رجع الرجل ورجع التسعة كلهن الثانية ما إذا رجع الرجل وبقي منهن اثنتان فقط ولم يرجعها الثالثة ما إذا رجع المرأتان بعد ذلك الرابعة ما إذا رجعت واحدة من البقيتين الخامسة ما إذا رجعت الأخيرة بعد ذلك (قوله ويفرمان الخ) فيه شيء وذلك أنه يقال بل وإن لم يحصل موت أحدهما فغرمان له نصف الصدقات حيث فسخ قبله لأن من صحتهما أن يقول قولا على شهادة تكا ثم يرجع عك قبل البناء نصف الصدقات لو طلق قبله فلها النصف (قوله والحكم في الرضاع الخ) الأولى أن يقول والحكم في الرضاع أنه يثبت بامرأتين كايثت برجل وامرأة فلو جعل الرجل كامرأتين فكانه لا يستقل بامرأتين بل لابد من ضم ثالثة لهما وما قاله الشاوي لا يظهر

(قوله والقضية) أظهر في موضع الاختصار وقوله ذلك أي طلب النفع أي الحق في العبارة مجرد وقوله ان تعذر ظاهره الطلب مع ان الطلب لا يتعذر في جميع الصغرى لاخذ كما هو المفهوم من المعنى (قوله غير التزم غيري) في العبارة حذف أي التزم في التزم الاول مصدوقه الشهود والقرين الثاني مصدوقه القضية عليه والقرين الذي قد رآه مصدوقه رب الحق (قوله والقضية) قد نظرت في هذه المسئلة لظاهر الامر لا بما في نفس الامر اذ لو نظر له لورأنا القضية ان علم صدق اليقين في رجوعها الى مجردة أخذت من قبلها ولا من القضية عليه وان علم كذبها لم يجره أخذت من قبلها من القضية عليه فقط (قوله وهو خلاف) أقول يمكن انما انما غير بالتعذر من حيث ان الشأن ان التوجه انما هو لمن عليه الحق فلا ينافي ان يصح التوجه للشهود الرابعين (قوله ومن ذلك الخ) لا ينافي بل على هذا انه دخل في ملكه ما لم يدع ولم يكن من ارت ولا به وهو غير موجود والجواب ان هذا (٣٣٩) أمر به الى الحال فكأنه من جعله ما اعتادوا وانما

كان شهادة كل من البيتين معولا بها فكان كل واحد ادعى ما أنكره (قوله وكلام الزرقاني لاجابة اليه) أقول ان عبارة الزرقاني جمع أي الممكن جمعه فالصغير عائد على ما يفهم من أمكن اه فاذا علمت ذلك فهو حل للعبارة بقايد يصح جعلها عليه كأنه حل للعبارة بحسب ما يصح جعلها عليه وذلك لان ظاهر العبارة تركيبك حيث قال جمع الجمع وليس في ذلك النغات الى ان الشرط والجزاء مصداق اولافلا اعتراض على ز وهذا الاعتراض الذي ورد على ز اعتراض الشيخ ابراهيم القفاني في تقريره (قوله فانه يصار الى التبرج) ظاهره ان ذلك

اشاره الى ان ضمير رجع راجع للترجيح أي رجع الترجيح أي عمل به وصير اليه وهذا ليس بلازم بل هو ازان يكون الضمير في رجع عائد على احدى البيتين والتدكير باعتبار احدى المتقابلين أو على معنى الدليل (قوله) فان من زادت ذكرا السبب حاصله أن ذكر السبب تقدم على من

ولقضى عليه مطالبتهما بالدفع للقضية ولقضى له ذلك اذا تعذر من القضية عليه (ش) وهذا المسئلة تعرف بمسئلة غير التزم غيري والمعنى أنهما اذا شهدا على شخص عمال الحكم القاضي بمسئقته ثم رجعا قبل أن يدفع القضية عليه المال للقضية له فلهما قضى عليه أن يطالبهما بالمال ليدفعاه عنه للقضية له ولقضى له أن يطالبهما بالمال اذا تعذر طلبه على القضية عليه بان مات أو فليس أو هرب أو لهما غير ما غريه قال في التوضيح وهو مقتضى الفقه وقضية قوله اذا تعذر عليه أن غير التزم غيري انما يكون غير بما اذا تعذر من التزم وهو خلاف ما عرف في باب الصداق من قوله والافلا أو ان قبض اتبعته والزوج فان ظاهره وظاهر كلام الشارح أن لها التغيير ولو كان الزوج موجودا لميل التعدي عليها (ص) وان أمكن جمع بين البيتين جمع (ش) لما فرغ من الكلام على رجوع الشهود شرعى الكلام على تعارض البيتين وعرفوا ذلك بأنه اشتمال كل منهما على ما ينافي الاخرى والمعنى انما يجب أن الجمع بين البيتين فانه يجمع بمعنى انه يجب العمل بمقتضى كل من الشهادتين ومن ذلك لو شهدت للسلمية انه أسلمه هذا التوب في مائة أرب وشهدت أخرى لاخرته أسلمه تو بين غيري في مائة تربة الاقواب الثلاثة في المسائلين ويحصلان على انهما لم ينن قوله وان أمكن جمع بين البيتين عقل لا جمع بينهما بالفعل وقوله يجمع أي الجمع أي عمل به وصير اليه وكلام الزرقاني لاجابة اليه الا اذا اتحد الشرط والجزاء نحو ان قام زيد وقام يد ففرض المسئلة هنا اختلافهما لان الشرط أمكن والجزاء يجمع فكلام المؤلف في غاية الحسن (ص) ولا يرجع بسبب ملك (ش) أي وان لم يكن الجمع بين البيتين فانه يصار الى الترجيح بينهما بسبب ملك أي بد كرمب ملك وصوره المسئلة ان كل واحدة شهدت بالملك لكن احدهما زادت ذكرا السبب فان من زادت ذكرا السبب تقدم على من شهدت بالملك المطلق وبه يعلم ما في حل الشارح لكلام المؤلف لانه وان كان خصماني نفسه لكنه ليس حلا لمورد المسئلة (ص) كسبح ونجاح (ش) هذان مثالان لسبب الملك والمعنى ان لو شهدت بيته انه ملك زيد وشهدت أخرى انه ملك لعمرو نسجه أو نتج عنه أو نسجه أو واسطاده أو بقوله فان هذه تقدم لانها كانت سبب الملك ثم استثنى من قوله بسبب ملك قوله (الاعجاب من المقاسم) أي الا ان يكون سبب الملك أنه اشتراها

شهدت بالملك المطلق ولو كانت أعدل بينهما والتاها انها اذا أرخت أو كانت أقدم تاريخا كذلك كما قاله الزرقاني (قوله وبه يعلم ما في حل الشارح) أي فان الشارح قال بان شهدت بالملك فقدم على الشهادة بالسبب فقط لا بالملك مذهب أشهب وبهذا بن القاسم أن الشهادة بالسبب فقط تقدم وانما عدم غير واحد فيحصل المصنف على قول شارحنا وكلاهما شهد بالملك ليس بلازم أن يحصل كلام المصنف عليه بل يصح عمله على هذه الصورة ويكون المصنف ما سأل على مذهب ابن القاسم الذي هو المتمد (قوله لانها كانت سبب الملك) لا يثنى انه على هذا الجدل من ان كل واحد شهد بالملك ونسج أو نسج عندا أحدهما فان بيته تقدم وسواء كان ناصبا نفسه لنسج أم لا بخلاف ما اذا شهدت بالنسج فقط والآخرى بالملك فقط فالاولى تقدم بقيد اذا لم يكن ناصبا نفسه والا قلتم الشهادة بالملك ويلزمه فيه النسج صدحك الآخر انما على باطلا (قوله فما استحق الخ) لا يظهر هذا الاستقبال القاطع انه مستثنى من مجرد وكأنه قال كسبح

أي ان الشاهد بالمسمع ذكر التسع تقدم على غيره في كل صورة الا في صورة ما اذا شهد ثلاثا بانه ملوك اشتراها من القاسم (قوله انهم ملوك ولدت عنده) أي ولو كانت بيده او رخت بيته او تقدمت تاريخها في خصمه يقدم عليه (قوله أحق) أي وذلك لان دار الحرب تغلب ما غنوه (قوله أي من كل سبب يجتمع الخ) كما اذا شهدت سبعة اشترأها من المدعي الخ الا انك خير بان هذا يكون من افراد ائمة على مستحبة على ان الشترى من القاسم من ذلك القبل وقوله لان الشاهد بالملك أي التصريح بالملك (قوله لامن السوق) أي بان شهدت بيته انهم ملوك اشتراها من السوق كما يفيد بعض الشراح (قوله او تصدق بها عليه) أي شهدت بيته بان هي يابوها او تصدق بها عليه في بلادهم لبقائه على ملك صاحب اقواله صنف فمما تقدم وه اخذ ما هو مبدارهم بمجانا واما لو هو بعد ما قدموا به بامان فانه يمكن ان يكون (قوله او تقدمه) أي التاريخ أي او تقدم الملك والمال لو احدث قال عجم وظاهره ولو كانت البيعة التي لم تؤرخ او التي تأخر تاريخها شاهدت من حوزا للتنازع قيمه وهو المستفاد من قول المصنف الا قد ويدان لم ترجع بيته مقابل والظاهر ان ذاك السبب تقدم مطلقا الاعلى الشاهد بالملك من القاسم وبيها المؤرخة ومقدمة التاريخ وبلى ذلك زيادة العدالة ولا يخفى تقدم كل من مرجح على الدليل قوله يبدوه ومخالفنا (٣٣٠) فله القاطن عند قوله ان لم ترجع بيته مقابل فانه ذكر ان أقوى المرجحات العدالة (قوله

ويعاير الخ) هذا العبارة او وقعت في سهمه من القاسم فاذا أقام أحد هما بيعة أنهما ملكه ولدت عنده أو ثبت أو نحو ذلك وأعلم الآخر بيعة أنهما ملكه اشتراها أو وقعت في سهمه من القاسم فان صاحب القاسم أحق ولو قال من كل قاسم كان أولى أي من كل سبب يجتمع السبب الاول ثم كان ينبغي أن يقول الا بانه اشتراها من كل قاسم لان الشهادة بالملك من القاسم لا تشترط قوله من القاسم أي لامن السوق أو وبيت أو تصدق بها عليه لان البائع والراغب والمصدق قد يكون غير مالك (ص) أو تاريخ أو تقدمه (ض) يعني أن البيعة التي ورخت تقدم على من لم تؤرخ وكذلك اذا كانت سابقة في التاريخ فانه تقدم على المتأخرة تاريخا ولو كانت الاخرى اعلم منها وبعبارة القضي في باب اختلاف الشاهدين وان ورختا قضى بالاقدم وان كانت الاخرى اعدل وسواء كنت تحت يد أحدهما أو تحت يديهما أو تحت يد ثالث أو لا يدعيه اه ونقله ولان عاصم في شرح العاصمية في المورخة ولعل تقدم التاريخ كذلك اه (ص) أو عز يد عدد الاعداد (ض) يعني ومن المرجحات من يد العدالة في البيعة وأما من يد العدالة في المزر كن البيعة فانه غير معتبر عند ابن القاسم والمشهور فاذا أقام بيعة أنهما ملكه وأعلم الآخر بيعة أنهما ملكه وزادت أحدهما في العدالة على الاخرى فانه تقدم على غيرها ويحلف صاحب البيعة بانه على من يد العدالة كشاهد واحد وفي الموازنة لا يحتاج لبيعتين على من يد العدالة كشاهدين وأما من يد العدد لا يعتبر قال فيها لو كانت احدهما رجلين أو رجلا واهرين فبما يجوز فيه شهادة النساء والاخرى مائة لا ترجح وقرئ القرافي المشهور بان المقصود من القضاء قطع النزاع ومن يد العدالة أقوى في التعذر من زيادة العدد اذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة العدد في الشهود بخلاف العدالة ثم ان زيادة العدالة انما تنفع في الاموال لا دليل قول المؤلف في باب النكاح واعلية مسائله فيمنع من اعادة الرأه ونص عليه القرافي وينبغي أن تكون بقية المرجحات كذلك (ص) وشاهدين على شاهدين أو امرأتين (ض) يعني لو كن من جانب شاهدين ومن الاخر شاهدين أو شاهدا واهرين أو أن فانه يرجح بالشاهدين

وهذا العبارة أصله الشيخ أحمد الزرقاني وقوله آخر اه أي انتهى كلام الشيخ أحمد وليس في الشيخ أحمد لفظ المورخة بعد قوله في شرح العاصمية بل الواقع ان ولدان عاصم انما نقل كلام القضي هذا بالرف لا زيادة تقول الشيخ أحمد واصل الخ لا يظهر لان كلام القضي الذي نقله الشيخ أحمد في المتقدمة تاريخا كما هو الواقع فلا تناسب هذا الترجي فدل الشيخ أحمد سبقه قلبه وان الصواب أن يقول ولعل المورخة كذلك أي المقابلة بغير المورخة (قوله وأما من يد العدالة) أي بان

كانت بيعة زك وبينة جرح والمزكون أكثر عدالة فلا يرجح بهما وقوله بناء الخ أي وهو الراجح وكذا بقية المرجحات لا يبعد ههنا البين (قوله والاخرى مائة) أي ما يقيم بها وصف يجعلها من الموزاة فتقدم (قوله للمشهور) مقابل ما لم يرف وعبد الملك انه يرجح زيادة العدد (قوله أقوى في التعذر) أي غفل من زيادة العدد والزيادة في العدالة تمتعذ والآن زيادة العدالة أقوى (قوله ان الخ) اعترضه ابن عبد السلام بان من يرجح زيادة العدد يقل به كيمصا تنفق وانما اعتبره مع قيد العدالة ولائس أن زيادة العدد بهذا القيد سهل الوجود وقد تقرر ان الوصف مهما كان أدخل تحت الانضباط وأبعد عن النقص والعكس كان أرحم وزيادة العدد وصف منضبط محسوس لا يختلف فيه العقلاء بخلاف العدالة فانها مركبة من فيود فقد يكون أحد الشاهدين أشد حافظا على توثيق المسامير والاخر أشد حافظا على أدائها لامانة وان اشتركا كما في المحافظة العترة في الشهادة وهذا فيضبط زيادة العدد تمتعذ أو متعسر فلا ينبغي أن يعتبر في الترجيح فضلا عن أن يكون راجعا لزيادة العدد اه (قوله وينبغي الخ) أي أن بقية المرجحات لا تنفع الا في الاموال ومن المال ما يؤلى اليه كخصاص في جرح وقوله وشاهدين الخ وكذا يقدم شاهدا واهرا فان

على شاهد معين لان الشاهد والمرأتين معوليهما اتفاقا بخلاف الشاهد والبعين (قوله اعدل) واولى اذا كانت المرأتان اعدل وأما لو كانت المرأتان اعدل فقط فلا يحصل به تقديم (قوله احتراز اعم اذا عرف اصله) أي وهو تعامل موروث عن الميت الفلاني (قوله وبالمالك على الحوز) أي مع اعتقاد على حوز سابق لقول المصنف فيما يأتي وجهه المالك بالتصرف وعدم منازع وحوز طال كمشرة اه وقوله على الحوز أي لان أي والفرض ان ذلك الحازر يدعي الملكية أي ما لم تحصل الحياة المعتبرة وهي عشرين سنة فيموت بعدها الآية ثم كون هذا ما اعتبر به الترجيح فهو اذا ترجح انما يكون عند التعارض ولا تعارض بين قاطع وتلفي ولكن ما يشبه القاطع كالقاطع (قوله وشهدت بيته ان عمر اشتراها) أي ولو برجل وامرأتين أو رجل (٢٣١) وبين (قوله لانها علمت الخ) ولا يخفى

ان الظاهر عدم التعارض بين هاتين البيئتين لان قول احدهما لا يعلونها خرجت عن ملكه لا يقتضي عدم الخروج لانه يفتدي العبد بالخروج لانني انسروج نسج لوف شهدت المستحصنة انها باقية في ملكه الى الان فالعارضه بينهما وبين الناقلة ظاهرة ولا يكون الترجيح الا برجلين لا برجل وامرأتين فيقدم عنهما الرجلان الشاهدان بالاستصحاب الاعتراف آخر كتريد عدله واقرار الترجيح بالتاريخ ثم الناقلة تقدم على المستحصنة ولو كانت الناقلة جماعا (قوله ان يعتمد الخ) أي فالمراد بالحصنة في كلام المصنف الاعتماد والباله بمعنى على أي تعدد البيئته الشاهدة بالمالك على تلك الاشبه وقوله ان تذكر البيئته أي فلا يمين الذكر

على الشاهد والبعين ولو كان الشاهد اعدل أهل زمانه ضمن أهل العلم من لا يرى الحكم باليمين مع الشاهد وعلى الشاهد والمرأتين لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعمل مرتين عند عدم الشاهد من مال يكن الشاهد اعم مع المرأتين اعدل فيقدم هو المرأتان على الشاهدين (ص) وبدان لم ترجح بيئته مقابل بفعل (ش) يعني ان البعدين المرتجحات فيما لم يعرف أصله عند تساوى البيئتين في الشهادة بالمالك ويبقى الذي المتنازع فيه سيد حازر وبخلف سينتدوا سواء كان الذي بالبدار أو عرسا أو نقدا أو غيره ذلك هذا ان لم ترجح بيئته مقابل البعدان رجحت بأي مرجح كان كافي التوضيح فانه يقضى به لمقابل اليد وبخلف ويبقى اعتبار البعد فاعل بخلف هو صاحب اليد عند التساوي ومن رجحت بيئته في العدة لقوله ويبدأ بسبب موضع بدأ كون الشيء في حوزة مع تساوى البيئتين في الشهادة بالمالك بدليل لقوله وبالمالك على الحوز وقولنا فيما لم يعرف أصله احتراز اعم اذا عرف أصله فانه يقسم بين ذي اليد ومقابلها اذا كانت شخص وأخذهما من يدعي أنه وارثه ومولاه أو قام غيره بيئته انه مولاه أو وارثه وأقام من يده المال بيئته أيضا تنهد بذلك وتعادلتا فانه يقسم بينهما كافي المدونة (ص) وبالمالك على الحوز (ش) يعني ان الترجيح يكون بالبيئته الشاهدة بالمالك على البيئته الشاهدة بالحوز ولو كان تاريخ الحوز سابقا لان الحوز قد يكون عن مالك وعن غيره فهو أعم والمالك أخص والأعم لا بدل على الاخص (ص) وينقل على مستحصنة (ش) فانه قد يقدروا وينقل عن أصل على مستحصنة أي على ذلك الأصل فاذا شهدت بيئته ان هذه الدار متلازمتان اهما من ماله لا يعاون انها خرجت عن ملكه بناقل شرعي ان تاريخه وشهدت بيئته ان عمر اشتراها من زيد بعد ذلك فانه يعمل بالبيئته الناقلة لانها علمت ما نقله الاخرى ومن علم يقدم على غيره (ص) وجهه المالك بالتصرف وعدم منازع وحوز طال كمشرة أشهر وأنه لم يخرج عن ملكه في علوم (ش) يعني ان شرط صحة شهادة البيئته اذا شهدت على شخص سواء كان حيا وميتا ان يعتمدوا في شهادتهم على هذه الامور الا الامر الاخير فلا بد من التصريح به على ما سألنا الامر الاول التصرف التام للشهود الثاني عدم المنازع في ذلك الامر الثالث الحياة على تلك الحالة حيا طويلا كمشرة أشهر الامر الرابع ان تذكر البيئته ان لم يعلموا أنه خرج عن ملكه بناقل شرعي يبيع أو وهبه أو وجهه من الوجوه الى الآن فان قالوا انها لم يخرج عن ملكه قطعا بطلت شهادتهم فان أطلقوا ففيه خلاف فان أو ان يقولوا علموا به ولا وهبه فشهداتهم باطلة هذا بناء على ان قولهم ذلك شرطه وقبل شرط كمال كافي عاربه المدونة وان لم يقولوا لا علم له باع ولا وهبه فانه بخلف ما باع ولا وهبه وغت شهادتهم واليه أشار بقوله (وتوالت على الكمال في الاخير) والمذهب الاول وفي نسخة في الاخير ما على الجملة الاخير

بخلاف ما تقدم (قوله فان أطلقوا) أي لم يقولوا قطعا لم يقولوا في علمنا أي بل قالوا لم يخرج عن ملكه وسكتوا فان قالوا لم يخرج عن ملكه فلنا أي تعتقد ذلك ولا تقطع فلا يضر والحاصل انها تارة تصرح بقولها لم يخرج عن ملكه وفيه تفصيل بين ان تقول قطعا أو تقول في علمنا ومثلها اذا قالت في ظننا وأمان سكتت عن ذلك فقد علمت حكم ذلك وتارة تصرح بقولها وان لم يخرج عن ملكه وفيه الخلاف المستفاد من قوله وتوالت على الكمال في الاخير (قوله فان أو ان يقولوا الخ) المراد أو ان يقولوا لم يخرج عن ملكه أي أو اوعن التصريح به والحاصل ان كلام الشارح المتقدم انهم صرحوا بقولهم انه لم يخرج عن ملكه الا ان فيه تفصيلا بين ان يقطعوا أو يقولوا في علمنا أو يسكتوا وأما قوله فان أو اوعن ما عارضا عن التصريح بقولهم انه لم يخرج عن ملكه بأوجهه الثلاثة فلكل واحد مختلف (قوله وان لم يقولوا) المناسب الاتيان بالوجهات فاعلى ذلك القول

(قوله اذا شهدوا على البت) احتراز بذلك عن بيعة السماع فلم يفتقر الى قول من نزل لنفع من التفات وغيره وليس المراد بالبت الشهادة على القطع لما تقدم انتم بالاطلة وهذا هو الشك في بقوله وشهادة السماع تقدمت وتقدم ان بيعة السماع لا دهن طول الحياة كعشرين سنة فمضى مغايرة لتلك البت (قوله والا فبالعبارة مشكلة) أى والاحتجمل على ما ذكر من أن المراد بالبيعة الاعتماد فلا يصح ظاهر المصنف لان العبارة مشكلة لان الملك يصح ويثبت وان لم يوجد تصرف لان الشخص متى اشترى شيئاً أو وهبه أو وصق به عليه وقبل ذلك ملكه وان لم يتصرف فتدبر (قوله عطف على قوله بالتصرف) حاصل المعنى ان البيعة الشاهدة للملك تعتمد على ما ذكرى ولا تعتمد على مجرد الشراء أى ولو كانت تعرف المشتري عنه فليس هناك تصرف بمرءه انما ذلك مجرد اعتماد وقوله وبعبارة الخ لا يخفى ان المعنى على هذه العبارة ان بيعة شهود لا بد ان يشترطها من السوق ولم تعين المشتري منه وشهدت أخرى لعمرو وأتمت نصيبه فتقدم الثانية فهذا تصور على هذا الخ لا يصح أن يكون قوله لا بالاستشراء معطفاً على التصرف بل معطوف على ما تقدم من قوله بسبب ملك أى ولا يرجع بسبب ملك (٢٣٢) لا بمجرد الاستشراء المطلق أى ان الترجيح لا يكون بمجرد دعوى الشراء المطلق

الا أنك تشير بأن تعيين المشتري منه صادق بان يكون شخصاً آخر غير الشخص المتنازع له فلا يكون ذلك ترجيحاً ومفاده انه ترجيح (قوله وهذا كالمستثنى من قوله وانما الخ) أى ان الشهادة بالملك لا بد ان تصرح بقولها وانما يخرج عن ملكه ما لم تشهد بالافراد المذكورة فلا يحتاج الى التصريح بقوله وانما لم يخرج الخ حاصله ان يدعى زيد بان هذا الشيء ملكه ويتنازعه عمرو ثم اقر زيد بيعة شهدت بان عمراً أقر بأنه له فانه يعمل بها ولا يحتاج ان تقول وانما لم يخرج عن ملك زيد في

وبعبارة وجهه الملك أى يشترط في صحة شهادة الملك اذا شهدوا على البت ان يعتمدوا على بيعة على مشاهدة التصرف وعدم تنازع الخ ويذكر واذك القاضي ان سألهم عنه والا كفى اعتمادهم عليها في نفس الامر والا فبالعبارة مشكلة لان الملك يصح بدون التصرف وشهادة السماع تقدمت وقوله (لا بالاستشراء) عطف على قوله بالتصرف أى وجهه الملك بالتصرف وعدم تنازع وحوز طلال لا بمجرد الاستشراء وبعبارة لا بالاستشراء أى المطلق من غير تعيين المشتري عنه وأما قوله وينقل على منصفه فقد عرفت المشتري منه فلا تكرر (ص) وان شهد بأقرار واستحب (ش) أى تخرج لانكار وهذا كالاستثنى من قوله وانما لم يخرج عن ملكه والمعنى انه اذا شهدت البيعة لاحد المتنازعين في شيء بان الآخر اقر بملء ينازعه فيه قبل هذا الوقت فانه يستحب هذا الاقرار ولا يحتاج البيعة ان تزيد في هذه الصورة وانما لم يخرج عن ملكه في علمنا لان الخصم لما أقر نفسه بنبذ ذلك فلا يصح للزعمى الملك فيه الا باثبات انتقل اليه ثانية (ص) وان تعذر ترجيح مقتضى ما يقر به حارزه (ش) صورة المسئلة ان الشيء المتنازع فيه يبدى شخص بدينه كدار مثلاً فادعاه حارزاً واثبات كل واحد بدينه اتم له وتكافأ بينهما ما لم يثبت في يد أى من يدينه وانما قلنا ان الشيء المتنازع فيه يبدى شخص أى غير المتنازعين لانه لو كان بيد أحدهما لم يثبت قوله تعذر الترجيح لحصوله بالدين في تعذر الترجيح اشارة الى ما ذكرنا وأما على ما فهمه الشارحان من أن الحارز هو أحدهما فيستكرمع قول المؤلف قبل ويسدان لم ترجع بيعة نقضه وقول الباطنى ذكره لم يرد عليه ما بعده به بعد لعدم تعذر الترجيح حينئذ لحصوله بالدين كما مر (ص) أولي يقر له (ش) معطوف على بيعة حارزه أى يقر بى بقر الحارز وبقر هنا جعنى صار فقد استعمل في معنيين أى صار الشئ المتنازع فيه لمن يقر الحارز من المتنازعين وأما ان أقر لصيه فما لم يعمل بأقراره وقد علمت ان كلام المؤلف هذا فيما اذا أقاموا البيعة وتعذر الترجيح وأما ان تجرد دعوى كل من البيعة فانه يعمل بأقراره ولو لصيه فما لم يقر به لاحد وادعاه لنفسه فانه يحلف وأخذ حيث تجرد دعواه عن البيعة فان يدعاه فانه يدخل في قوله وقسم على الدعوى ان لم يكن بيد أحدهما واذا أقر

علمنا (قوله يبدى شخص بدينه) أى لم يقرم بيعة لانه لو أقام لكان هو المراد على غير (قوله فان الفار يتق في يد * لاحد التى هي في يده) أى ملكاً (قوله الشارحان) بهرام والبساطى (قوله تكرر الخ) المناسب ينافى وقوله وقول الباطنى أى زائدة على ما تقدم له مع جملة ذكره واما عن التكرار أى قد سبق التكرار وأجاب بأنه ذكره لرب عليه خبر قوله وقوله لعدم مظهره انه علمه بالدين مع انه ليس عليه بل انما يفيد عدم التكرار من أصله لانه انما يفيد المناقاة فلا يعقل تكرار (قوله بقر هنا الخ) حاصله ان بقر بالنظر لقوله يبدى حارزه الذى هو المظروف عليه على أصلها بالنظر للمظروف معنى صار على معنى التقل أى انه كان أو لا يبدى المقترض من راق لقوله (قوله استنازعين) أى الذى أقام كل واحد بيعة وقوله وأما ان أقر لصيه فما لم يقر به لآخره دعواه عن البيعة (قوله ولو لصيه) أى المتجرد دعواه عن البيعة (قوله حيث تجردت دعواه عن البيعة) أى وتجردت دعواه عن البيعة فالباصل ان كل من الحارز والمتنازعين تجردت دعواه عن البيعة ولكن ادعاء نفسه وأما لو قامت بيعة لكل منهما أى وادعاه لنفسه فيبقى بيده ملكان غير معين لسقوط بينهما في تلك الحالة فان قلت ما وجه الحلف عند تجرد دعوى كل من البيعة وعنده عند اقامة كل البيعة قلت * وجهه

انهما ادعى التقوية بالبيئة ولم يعمل بها الخفض فقلت قلت دعوى الحائز بدون البيئة بخلاف حالة التبريد فادعى ارباعا بشي فلم يخفف فقلت ذلك احتج الى العين منه ووجه تقديم العين دون غيره كونه واضع اليد (قوله فان كان لكل بيئة ونسبا واخذ المقره بين) قد يقال انهما لم تعادلتا اسفلت انصارا فاجتزاة العدم فقصته انه ياخذ المقره بدون عين قلت يمكن ان وجود البيئة لكل قوى في حد ذاته جانب المدعى فقلت لا ياخذ الاميين (تبيه) الاقرار المذكور ليس من باب الشهادة بل تقدم من ان العدد الزائد غير معتبر في كونه من مجال من باب الاخبار (قوله فهو داخل الخ) غير ظاهر بالنسبة لقوله او ادعاء لنفسه وكذا اذا اخرجهما عنهما بالنظر لمطلة (قوله قال ابن القاسم الخ) الحاصل ان الاقوال ثلاثة قيل بقسم نصفين وقيل على الدعوى وعلى الثاني اختلف هل هو على التنازع والتسليم أو على العول فرد المصنف بقوله وقسم على (٣٣٣)

القول الثاني (قوله الا ان يطول الزمان الخ) أي بحيث يظن انه لم يقع من غيرهما ادعاء (قوله على التنازع والتسليم) أي فاذا ادعى شخص الكل وآخر النصف فخصص مدعى الكل النصف اذ لا تنازع له فعد والنصف الآخر يدعيه كل منهما فخصص بينهما نصفين والحاصل انه اذا ادعى أحدهما كل الدار والآخر النصف ومن المعلوم ان مدعى النصف سلم لمدى الكل نصف الدار ويكون التنازع انما هو في نصف الدار الثاني فخصص النصف بينهما فاما أخذ مدى الكل ثلاثة أرباع الدار وبأخذ مدى النصف ربع الدار فقوله على التنازع أي من النصف وقوله والتسليم أي تسليم النصف الذي سلمه مدى النصف لمدى الكل (قوله قسم على حكم الثلث والثلثين وذلك لان مخرج النصف من اثنين فالثان هما المثلثة فيراد عليهما يشل نصفهما فيحصل ثلاثة فالمثلثة يعوها من ثلاثة اثنين لمدى الكل وواحد مدى النصف (قوله يشل على هذه

لاحد المتنازعين فان لم يتم لواحد منهما مائة فانه ياخذ به بلا عين فان كان لكل بيئة ونسبا وباخذ المقره بين (ص) وقسم على الدعوى ان لم يكن يبدأ أحدهما (ش) يعني ان الشيء المتنازع فيه يسمي بينهما على قدر الدعوى ان لم يكن يبدأ أحدهما بان كان يبدأ به معا ولم يكن يبدأ أحدا كانا تنازعا في مقام من الارض أو يبدأ ثالث غيرهما ولا يخرج منهما ولا يثبت لهما ولا يدعيه لنفسه وأما لو اخرجتهما أو أثبت لهما أو ادعاء لنفسه فهو داخل تحت قوله أولي بقوله وانما قسم بينهما على قدر الدعوى فان كان حيوانا أو طعاما فانه يستأني به قليلا لعل أحدهما ان يأتي بأثبت مما في به صاحبه فان لم يثبت بشي وخيف عليه فانه يقسم وأما العقار فلا يقسم الا ان يترك حتى يأتي أحدهما بأعدل مما في به صاحبه قال ابن القاسم الا ان يطول الزمان ولم يأت بشي غير ما في به أو لاقاه يقسم بينهما ولا يستغنى عن قوله (كالعول) بقوله وقسم على الدعوى لان القسم على الدعوى يصدق على ما اذا قسم على التنازع والتسليم لانه قد قسم بالنظر الى دعواه حيث أخذ مدى الكل ما سلمه مدى النصف كما هو قول فكان قاله قال لا ما كيفية قسمه على الدعوى فقال كالعول أي على صفته في الفرائض أي كثر بزيادة سهمها على أصلها فاذا ادعى أحدهما الكل والآخر النصف قسم على حكم الثلثين والثلث وكيفية العمل ان يرد على الكل النصف ونسبة النصف للكل ثلث فالمثلثة من ثلاثة يعطى لمدى الكل اثنان ولبدعى النصف واحد واذا ادعى أحدهم الكل وآخر النصف وآخر الثلث يحصل أقل عدد يشل على هذه الخارج وهو ستة فتجعل لمدى الكل ويراد عليهما وتلثها فيعطى لمدى الكل ستة ولبدعى النصف ثلاثة ولبدعى الثلث اثنان واذا ادعى أحدهما الكل والآخر الثلثين فانه يعال لمدى الثلثين ثلثي ثلاثة وذلك اثنان فيقسم المدي فيه بينهما على خمسة لمدى الكل ثلاثة ولبدعى الثلثين اثنان وعلى هذا فخصص (ص) ولم يأخذ به كان يسيره (ش) يعني ان الشاهد ان اذ شهدا بأنه كان يبدأ فلان من غير شهادته بالمثلث فانه لا يخرج من يد المثلثة بسبب هذه الشهادة لان كونه يبدأ المشهود له لا يدل على انه مالك ولا انه مستحق له لان وضع الداعمين ذلك والاعم لا يشعر بالاختصاص فلم يبق الا المطلق الحوز وهو محذور يبدأ غير ما لم ترد البيئة انه انتزعه منه غلبة (ص) وان ادعى أخ سلم ان آباء سلم فاقول لتصرفي (ش) موضوع المسئلة انهما انشقا على ان الاب أسلمه نصرا في

(٣٠ - خرى سابع) الخارج الضابط في ذلك انتمى ادعى أحدهما الكل وادعى آخرون كسورا مائة كصف وثلاث وأوصف وربع وأغفر ذلك فانه يحصل أقل عدله ثلث الكسور ويشل على ثلث الخارج ويجعل لمدى الكل وربع ادعاء مثل ثلث الكسور فان كانت تصافور بمار اتمثل نصف وربع ذلك العدد الحاصل (قوله وهو ستة) أي من شرب يخرج النصف فيخرج الثلث فالمراد بالخارج النصف والثلث (قوله ويراد عليهما نصفها الخ) أي فهي من أحد عشر (قوله فعطى لمدى الكل الخ) فالجمله أحد عشر فتكون المسئلة من ستة عالت لأحد عشر وهذا يجب ما هنا والافاض في باب العول ان المسئلة تكون من ستة قول لأحد عشر (قوله وذلك اثنان) أي فالمثلثة من خمسة (قوله ولم يأخذ الخ) يجوز ان يصر بأن كلا منهما ادعى ملكية السلعة فأقام كل بيئة بذلك والحال ان السلعة بيد أحدهما ثم حدثت فلا خرافة لم يكن واضعا بدانها كانت في يد قائم الا ترجع على الحائز (قوله موضوع المسئلة انهما انشقا الخ)

أى وعكسه كذلك وهو ما إذا اتفقا

على أن الأب مسلم بحسب الأصل ثم تنازع بعد موته فقال المسلم أنه مات على الإسلام وقال النصراني أنه مات نصرانيا فقال القول للمسلم لأنه أدى الأصل (قوله كان أحسن) أى ليناسب قوله أن أباه فان الذى يناسب الأب هو الولد لا الأخ وقوله ولكنه الخ جواب عن ذلك (قوله وهو مفهوم الشرط) واسم الإشارة عائدة على التعليل وقوله وهو مفهوم الشرط مقدم من تأخير وكأنه قال ومقتضى هذا أنه لو الخ وهو مفهوم الشرط وقوله وموضوع الشهادة محله وهو أن المسلم شهدته البيعة أن أباهما مسلما والنصراني شهدته البيعة بأن أباه مات نصرانيا (قوله وإن كان معروفا بأحد البيعتين) أى عند الناس أى لو لم يكن معروفا ولكن أقر الولدان بذلك وقوله فني كون ذلك تكذا بأى كل واحدة كذبت الأخرى فلا يقول عليه ما أى ويرجع لقول المصنف وإن أدى الخ أسلم الخ (قوله أو القضاء بالبيعة) أى وهو المعتد (قوله وفى العكس ليبت مال المسلمين) أى لأنه مرتد (قوله وقسم على الجهات الخ) قال الشيخ والجهات أربع أسلام ويهودية ونصرانية وسواهما جهة واحدة (قوله أو على حكم الميراث الخ) الصواب الطرف الثانى وهو أنه على حكم الميراث (قوله فهل يحلف الخ) وينبئ التمسك بالقرعة (قوله فإذا بلغ الصبي الخ) فإن لم يوافق واحدا منهما بان تدن بجهة فالثلة أخذ الموقوف كله فان مات أحدهما قبل بلوغ الطفل وله

الأخ الذى أسلم ادعى أن أباه مسلم ومات مسلما قال الأخ النصراني بل مات على نصرانيته ولا بيعة لأحدهما فالقول قول النصراني استحسانا بالأصل الذى انشق عليه ولو قال فالقول للكافر كان أحضر ولكنه تبع غيره فى التعبير ولو أيدل الأخ بالولد كان أحسن ولكنه سبأه أنظار النزاع الآخر (ص) وقدمت بيعة المسلم (ش) يعنى لو شهدت بيعة المسلم أنه نطق بالإسلام ومات مسلما شهدت بيعة النصراني أنه مات نصرانيا على أصل دينه وأنه نطق بالنصرانية ومات فكان بيعة المسلم تقدم وظاهره ولو كانت بيعة النصراني أعدل وهو واضح لأنها نافذة وهي مقدمة على المستحبة إذ لا تعارض حينئذ فقوله وقدمت الخ فى معلوم النصرانية (س) الأبهة نصر ومات إن جهل أصله فيقسم (ش) الاستثناء منقطع لأن ما قبله معلوم النصرانية وهذا مجهول الأصل والمعنى أن المسلم إذا أقام بيعة أن أباه نطق بالشهادتين ومات مسلما أقام النصراني بيعة أن أباه نطق بالنصرانية ومات نصرانيا فانهم ما حينئذ متعارضان ويصار إلى الترجيح فلان يمكن ترجيح قسم المال بينهما أو الترجيح لأحدى البيعتين على الأخرى وهو ظاهر قول ابن القاسم فى المسدونة وقال غيره فيها إذا تكاثرت البيعتان ففى المال للمسلم بعد أن يحلف على دعوى النصراني لأن بيعة مزادت ابن بونس قال بعض الفقهاء وقول ابن القاسم أصوب لأن معناه أن الرجل جهل أصله وأجاهل فاسم فمز يذهب ولا أمر وبالله فوجب قسمة المال بينهما اه ومقتضى هذا وهو مفهوم الشرط فى كلام المؤلف أنه لو علم بالنصرانية أو بالإسلام وموضوع الشهادة محله أنه لا يقسم المال بينهما قال الخنسي وإن كان معروفا بأحد البيعتين أو أقر الولدان بذلك ففى كون ذلك تكذا أو القضاء بالبيعة التى قلته عن الحالة الأولى لأنها زادت حكما قولنا وعلى الثانى أن كانت الحالة الأولى كفر فالأثر للمسلم وفى العكس ليبت مال المسلمين (ص) يجهول الدين وقسم على الجهات (ش) مشبه بما قبله فى حكمه من القسم ولم يفرض المسئلة السابقة فيما إذا أقام بيعة كرهذه المسئلة لأنها لا بيعة فيها وغير هنالك بالأصل وهما بالدين ففتنا المعنى أن الأب إذا لم يعلم هل هو مسلم أو نصراني ومات وتعاونه فقال المسلم هو مسلم وقال النصراني هو نصراني فان ماله يقسم بينهما لا تعارض تنازع اثنا وهل يعدل بينهما أم لا وهذا لا تكرار بين هذه وما قبلها ولا تشبيه الشئ بنفسه وإذا قسم مال الأب المجهول الدين فإنه يقسم على الجهات (بالسوية) ولو زاد عدد الجهات على الأخرى فإذا ادعى المسلم أن أباهما مسلما وادعى النصراني أن أباهما نصرانيا وادعى اليهودي أن أباهما يهودي ولا ترجيح فانه يقسم المال أثلاثا وسواء كان المال بأيديهم أو بيد أحدهم وألا يدعيه أسلا لا مال على أصله فلا أثر للحوfter فلو كان مسلم ونصراني أو مسلم ويهودي فالأصل بينهما نصفين (ش) تنبيه وإذا قسم على الجهات بالسوية فهل يقسم ما يوجب كل جهة على أفرادها بالسوية أو على حكم الميراث بها ويراعى كل جهة ما فى شرعهم (ص) وإن كان معهما طفل فهل يحلفان ويوقف الثلثان واقفة أخذ حصته ورد على الآخر وإن مات أحدهما وقسم أو لضعف النصف ويجوز على الإسلام قولان (ش) يعنى فإن كان مع المتداعيين على اختلاف دين أيهما طفل فهل يحلف كل منهما على طبق دعواه ويوقف للضعف ثلث التركة أى يوقف ثلث ما يبدل واحد منهما وهو السدس فإذا بلغ الصبي من واقفته منهما أى ادعى دعواه وأخذ حصته وهى سدس التركة ورد على الآخر ما وقف من نصبه فالأصل أن الطفل ينوبه سدس التركة ونوب الذى واقفته الطفل ثلثها ونوب الذى لم يوافقها نصفها وانما يوقف للطفل ثلث التركة أو لا لا احتمال أن يدعى إذا بلغ جهة غير الجهتين اللتين ادعاهما أخواه فان مات قبل بلوغه حلف كل منهما على طبق دعواه وقسم نصيب الطفل بينهما

ورثة يعرفون فهم أحق بعرائه وإن لم يكن له ورثة وقف فلما كبر الصغير وادعاه كأنه وقوله أو الصغير النصف أي من غير حلف لأن كلامه مقرر بأنه أخوه وقوله ويجبر الطفل على الإسلام أي لا تملك أن تسلك حال الأب حكمه بسلامة ترغيباً في الإسلام لأنه يصلو ولا يعلى عليه (قوله التعليل) هو الإشارة بقوله لاحتمال أنه إذا بلغ يدعي جهة أخرى فذلك صادق بكون الطفل ذكراً أو أنثى (قوله أن يكن غير عقوقه) لأن العقوبة لا يترتب على الرفع للحاكم وشمل قوله شبهة دينه على متعنت من أداته فله أخذ قدره ولومن غير جنسه وإن كان غريمه بذناً أخذ قدر حصته في المخاصم فقط وإذا كان شخصاً (٢٣٥) لكل منهما حق على الآخر فجد أحدهما حق صاحبه

أحدهما حق صاحبه فلا يخرجهما بعدله (قوله على المشهور والخ) حاصل ما في ذلك أنهما وجدعين شبهة يأخذ به باختلاف وأذا وجد غيره فأقول ثلاثة نالها إذا كان جنسه جاز (قوله وسواء علم غريمه) لا يخفى أن قوله غريمه فاعل لقوله علم أي سواه علم غريمه أي في حال الأخذ أولم يعلم بذلك في حال الأخذ لكن إذا علم بكون الأخذ غصباً (قوله فالمراد بشبهه) هذا يدل على التصوز فيخالف قوله سابقاً وكذلك غير شبهه كمن من جنسه أملاً (قوله وسواء عرفت) أي كالثلاثة الأيام وقوله أو بعدت كالهشمة وما قرب كلابعنى حكمه كإفالة أو الحسن (قوله وانظر اعتراض ابن عرفة) أي فقد اعترض ابن عرفة على ابن الحاجب في عزوه لأن القاسم القول بالانظار مطلقاً سواء عرفت بشبهه أو بعدت أي لم انما ينظر

بينهما والصغير نصف التركة من إلا أن كل واحد منهما مقرر بأنه أخوه ويجبر الطفل على الإسلام وتحموه في النوادر عن أصبح قولاً أي ويقسم النصف الباقي بينهما نصفين وانما حلفاً ما إذا مات بعد ما حلفاً ولا على أن أباهم مات على الذين القى ذكره لاجل أن يتحقق ما وقف وانما لم يشارك من واقعه مع أنه مساو له في الدرجة لأنه حين الموت قد مضى كل من أصحاب الجنتين الثلث فلا يخص عنه وهذا هو الذي اتفق فيه مساواة أصحاب الجبهة فمن واقعه على أحد الوالدين وخبره واقعه بالارتضاء على من والمستتر راسع إلى الطفل وصغيراً أخذت عليه والضمير المضاف إليه عائداً على من أبناؤا التقدير فأي ولواقفه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته أي التي وقفت له منه وانما حكم الطفل بما ذكره لأن أباه لم يعلم دينه بخلاف ما يأتي في الرزمة من قوله وحكمه بسلامة من يميز بسلامة أبيه كان مثلاً هناك لمحقق إسلام الأب والطفل يشمل الذكرا والأنثى ويدل عليه التعليل (ص) وان قدر على شبهة فله أخذته إن يكن غير عقوقه أو من قسمة ورثته (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الظفر والمعنى أن الإنسان إذا كان له حق عند غيره وقدر على أخذه أو أخذ ما يساوي قدره من مال ذلك الغير فله يجوز له أخذه ذلك منه وسواء كان ذلك من جنس شبهة أو من غير جنسه على المشهور وسواء علم غريمه أو لم يعلم ولا يترتب الرفع إلى الحاكم وجواز الأخذ مشروط بشرطين الأول أن لا يكون حقه عقوقه ولا فلا بد من رفعه إلى الحاكم وكذلك الحدود ولا يتولاها إلا الحاكم والثاني أن يأمن القسمة بسبب أخذه كقتال أو أراق دم وان يأمن الرذيلة أي أن ينسب إليها كالتغيب ونحوه فأن يأمن ذلك فلا يجوز له أخذه وقوله وان قدر رأى من له حق على غيره وقوله شبهة وكذا غير شبهة كل من جنسه أملاً على ظاهر المذهب كذا قال ابن عرفة ويدل عليه قوله أن يكن غير عقوقه لأن العقوبة لا تكون أخذه وانما يمكن أخذه مثلاً فالمراد المؤلف بشبهه عينه لا يمتنع إلى قوله أن يكن غير عقوقه به لعدم شموله عن شبهة له فمراد بشبهه حقه الشامل لعين شبهة وعوضه فاحتاج إلى إخراج الحق به منه وسبب ذلك كلام المؤلف بشأن المراد بشبهه حقه وظاهره ولومن بدعيه وهو العتد وما هو لأولف باب الودية من قوله وليس له الأخذ منها إلى ظله بغير خلاف المعتد (ص) وان قال أياً من موكل الغائب أنظر (ش) يعني أن الوكيل عن رجل غائب إذا ادعى على شخص حاضر أن موكله يستحق في ذمة هذا الحاضر كذا وكذا فاجاب المدي عليه بالاعتراف وادعى أن الموكل المذكور أبرأ من ذلك أو أنه قضاء فله ينظر إلى أن يأتي الموكل بكفيل بالمال وسواء قر بتغيته أو بعدت وهو قول ابن القاسم على نقل ابن الحاجب وقبول ابن عبد السلام ولا يخلف الوكيل على نفي العلم بما يدعيه الغريم إلا منفعة في البين وانظر اعتراض ابن عرفة على ابن الحاجب وعلى قبول ابن عبد السلام فهما كنهانه على تت (ص) ومن استعمل لأدعية أمهل بالاجتهاد كسابق وشبهه (ش) يعني أن من أقيمت عليه شبهة بحق الشخص فطلب المهلة دفع تلك البيئة

بكفيل بالمال أن قرب بتغيته الموكل فان بعدت قضى عليه بالدفع من غير عيب الوكيل أنه ما يعلم موكله أبرأ أو انتفى وهو المنصوص فيها لأن القاسم وإن عبد الحاكم أو المرازمة قدم الموكل من البعثة حلف وتم الأخذ فلن نكل حلف الغريم ترجع إلى الوكيل بما دفعه (قوله فطلب المهلة الخ) حاصله أن المدعي أقام بينة على دعواه فطلب المدي عليه أن يدفع تلك البينة بأن يثبت أنه دفع الحق وأنه أبرأ مثلاً وليس المراد أنه طلب دفعه العداوة ونحو ذلك لأن هذا قد تقدم في قوله وانظر ما بالاجتهاد ومحل ذلك أن قربت بينته كالبعض أو قضى عليه موقوف على عجنه إذا حضرها ثم لا يخفى أن ما ذكر في بينة المدي وبأن يضاف بينة المدي عليه كما لو أقام المدي عليه بينة بالدفع وقوله أو لا طلبه ما سطوف على قوله دفع بينة أي طلب المهلة دفع بينة أو لا طلبها (أقول) لا يخفى

انه اذا طلب الملهة لدفع فقد طلب الملهة لأقامة السنة التي دفع بها فهو تنوع في العبارة والمال الواحد (قوله ولا تحدد في ذلك عند ما تملك) وقوله يقول جمعة (قوله كسبوا بغيرهم) أي فهو غير منكر بل أي عاين يحصل الاقرار ولا يعارض هذا ما تقدم في قوله ولم يجب وكسر للتصوم ولا كسب بالوجه بغير الدعوى الا شاهد دلي ما تقدم على المنكر (قوله أولئى مكتوب) قسم للكاف في قوله كسب (قوله كسب بالمال) أي بكفى المدعى عليه حتى يحضر المدعى بينة (قوله قيد في المستلثين) المتبادر منه انه أراد بالبسنتين أو لاهما قوله ومن استعمل ثابتهما قوله كسب الخ الآن في عب أن هذا راجع لما قيل الكاف فقط وأولى لقوله أنظر وأما ما بعد هذا فكيف بالوجه على المعتد الآن يحمل على ما اذا وقع طلب حجاب وشبهه بعد شهادة بينة عليه بالحق وبفوت المصنف حينئذ ما كان ذلك عليه للحساب وشبهه قبل إقامتها ولهذا قال بمعنى نت ما حاصله ان المنقول بكفى بالوجه في مسئلة الحساب وان قول المصنف بكفى بالمال (٣٣٦) عائد على ما قيل الكاف وانما أتم المصنف يشبهه بقوله فانه يجب

الى ذلك أي بكفى بالمال يأخذه من المدعى عليه (قوله معطوف على قوله كان أراد الخ) أي ويكون في العبارة حذف والتقدير أي أو كان أدى بحق متبنا بأداة فامة بينة في حجاب بحمل بالوجه لا بالمال أي أو معطوف على فامة فان والباء زائدة الاث العطف فيه قلتي من حيث ان المعطوف عليه الجبل فيه بالمال والمعطوف الجبل فيه بالوجه فلا حسن عطفه على قوله لدفع بينة أي وإذا اطلب المدعى امهال المدعى عليه لأقامة بينة عليه فلهذا لكن مع كونه يأخذ منه جبلا بالوجه لا بالمال وفي بعض النسخ أو لأقامة بينة وعليها يكون عطفها على قوله لدفع بينة (تنبيهان) الاول ان هذا مختص بالمسائل التي تتوقف الخلف فيها على الخلطة حيث كانت هناك خلطة وأما اذا تزوجت

أولا فقامتها فانه عمل لاجل انقطاع حجه والمهلة باحتداد الخاكم ولا تحدد في ذلك عند ما تملك ولكن بكفى بالمال وكذلك اذا اطلب المدعى عليه المهلة كسب يظهره أو لئى مكتوب عند بلعده لكونه في جوابه باقرار أو انكار في ذلك على بصيرة فلهذا يجب ان يكفى بالمال فقوله (بكفى بالمال) قيد في المستلثين قبله وفي قوله (كان أراد اقامة نان) فيكون التشبيه تاما والمعنى ان المدعى اذا أقام شاهدا بالحق وطلب المهلة حتى يقسم الشاهد الثاني فلهذا يجب الى ذلك بكفى بالمال لان المدعى ان يحلف مع شاهد موثقت الحق (ص) أو بأقامة بينة فيصير بوجه (ش) معطوف على قوله كان أراد اقامة نان يعني ان المدعى اذا اطلب من المدعى عليه كفى بالمال بغير الدعوى فلهذا يلزمه ذلك بالاختلاف لانه لم يثبت له عليه شيء وأما كفى بالوجه ففيه خلاف فقيل يلزمه كما هنا وقيل لا يلزمه ذلك كما في باب الضمان حيث قال ولا كفى بالوجه بالدعوى وهو معنى قوله هنا (ص) وفيها أيضا فيه وهل خلاف المراد وكيل يلزمه أو ان لم تعرف عنه أو بلاث (ش) يعني ان المدعى اذا اطلب جبلا بالوجه من المدعى عليه بغير الدعوى فلهذا يجب الى ذلك حيث قال أو لأقامة بينة فيصير بوجه وهو الذي في كتاب الشهادات وفي كتاب الجماعات المدونة لا يلزمه ذلك فقيل مافي الكاين خلاف وقيل لا بل وفاق وهو بأحد وجهين أحدهما لا يجران قال المراد ان الكفى الذي في الشهادات الواكيل الذي يلزمه ويجرسه خوف من هرويه لا كفى بالوجه فوافق مافي كتاب الجماعات وقال ابن بونس في الجماعات معنى قول غير ابن القاسم انه يجب عليه اذا لم يكن المدعى عليه معروفا مشهورا فلا اطلب عليه كفى بل وجهه تشهد البينة على عبه ولو كان معروفا مشهورا لم يكن عليه كفى لان سمع البينة عليه في غيبته وهذا معنى قول ابن القاسم فليس بين الخمين خلاف (ص) ويجب عن القصاص العدو عن الارض السيد (ش) يعني ان الدعوى على العدان كانت بقصاص أو بحد فذلك أو بأدب فان الذي يجب عن ذلك هو السيد وان كانت الدعوى بما يوجب الارض فان الذي يجب عن ذلك هو السيد لان الجواب

اتما خطلة فلا يطلب بحمل بالوجه ولا بكفى بل يلزمه سواء عرف نفسه أم لا وأما المسائل التي تنوع فيها العيين لغير خطلة كدعوى القصاص والسرقة فاما حلف أو أخذ منه جبلا (الثاني) ان يحمل ذلك الما يدعيه بينة بكالسوق والاوقفه القاضي عنه (قوله وفي كتاب الجماعات الخ) هو العمد (قوله يلزمه ويحرمه الخ) أي بحيث لو فرض انه لم يأت به فلا غرم عليه بخلاف الكفى بالوجه فانه اذا لم يأت بالمضمون يضمن (قوله لا تسمع البينة عليه) حاصله انه اذا كان معروفا مشهورا قالشان ان الشاهد بين يشهد ان عليه وان لم يكن حائرا وأما ان كان غيبه ذلك فيمكن أن الشاهد بين اعتمد ادعاه في ذاته وحليته لاعلى اسمه فلا تكون شهادتهم عند القاضي الا بمضوره (قوله فان الذي يجب عن ذلك هو السيد) لانه الذي تروجه عليه الحق وقع عليه الحكم فيدعي عليه بذلك فيلزمه الجواب ولا يقبل قول سيد في ذلك لانه أقر ارعى غيره وكذا يدعي بحال فيجب عنه فان أقره أخذ بانزاده ان كان ما دونوا والاوقف الامر على سيد فانه عن قبل العلم انمه واذا أقر العبد بمرقة لم يقطع بلا غرم وانرا السيد عليه بالعكس

(قوله فانه يبطل حق الولي الخ) أي ويرد العبد بسببه كما هو مقتضى قوله ويجب عن القصص العبد حيث لم يتم وقوله والاله أي وان كان مثله مجهول ذلك فانه أن يرجع قصصه بصدان أنه مجهول (قوله لا وجهها الا كما الخ) أي لا يقضي بها الا كما ولا ان لا أطاع وحلف عند غيره لصح شيئا (قوله لا يات بالله الخ) في العبارة حذف والتقدير لا يحتاج زيادة الذي لا اله الا هو في قوله فانه الذي لا اله الا هو (قوله أي وكيفية اليمين الخ) أي واليه في قوله فانه الخ (٣٣٧) تصور أي وكيفية اليمين بصورة الخ (قوله الهام

المدة من الهمة) أي التي شأنها أن تبدل من الهمة أي بحيث يقول هاته مدون همة (قوله وغفلت) أي غفلت (قوله في ربع دينار) والمراد بالدينار هناك دينار الدم وهو اثنا عشر درهما الان الدين ملحق بالحد وهو ملحق بالسرقه لا ديناراً كله وهو عشرة دراهم (قوله بجامع) بالمال لا بالعارضة خسراناً لما أعاده شارحنا بقوله ويكون التعليل في الجامع اذ ليس المراد بتعليل زيادة على التكون في الجامع (قوله فأنل من ذلك الخ) أي ولا بد أن يكون ذلك لتخص واحد ولو على اثنين متضامين فيه لان كلا وكيل عن الآخر لاخصين ولو متماضين لانه لا يكون في أقل منه ولو وجد دفعه وكان ناقها واديه وتوجه اليمين فيه بدون تعلق (قوله فانه يحلف عند الخراب) أي لا عند التبر لا المنزاد كان وسط المسجد كان لاسمعة فيه فيرجع لما يعتقدان حرمة وهو الخراب (قوله لانه يعمل بتقديده) كذا في صح يقتدي به من الاقتداء أي يقتدي بالخلافه وهو الامام أي فسار له حرمة بذلك وفي نسخة بعض الشيوخ يشكك في أي يعتقدان حرمة لم لا يحتج أن تلك العلة عاممة أم خصص منبر مسجد عليه السلام (قوله الامير

انما يعتبر فيما يؤخذ به الجس ولو أقر به ما بقي في باب الكتابة ما بعد ان المكاتب وواخذوا أقر به في ذمته ولا يؤخذ بأقراره في حابة الخطا فيجب عما يتعلق بالذمة دون غيره وقوله ويجب عن القصص العبد حيث لم يتم فان اتهم كاذباً أقر العبد يقتل من يقتل به ثم ان ولي المقتول استصاه فانه يبطل حق الولي ان لم يكن مثله مجهول ذلك والافقه أن يرجع قصصه بعد ان يحلف أنه مجهول قوله عن الارض السيد الآن تقوم سنة توجب قبول أقرار العبد فيها المال في كمال الديات في عبد على بر دون حش على اصبح صغير فقطعها فاعتقل به الصغير وهي بدى ويقول فعلت في هذا وسدقه العبد ان الارض يتعلق برقية العبد (ص) واليمين في كل حق باقه الذي لا اله الا هو (ش) فدل على ان اليمين الشرعية في كل حق لا وجهها الا كما كما وبحكم والاقلعين على المطلوب أي ليس لخصه ان يحلفه وإذا حلف فانه يقول في عينه بالله الذي لا اله الا هو وهذا ما عدا العان والقائمة فانه لا يحتاج فيهما زيادة بالله الذي لا اله الا هو بل يقول في العان اسم بالله لم أتيتها في فقط كما مر و يقول في القائمة أقسم بالله لمن ضر به مات فقط كما في قوله واليمين أي وكيفية اليمين الفاطمة للزاعين الخصر مبالغاً في تلابدان ما في الاسم والوصف ولا يكتفي أحدهما وان كان كافياً في كونه عينا كقولنا الفروض هناء زيادة الضر وهو يحصل بما ذكر وقد ذكرنا الحسن ان الواو مثل الباء قال ح ولم أقص على نص في التاء المتناس من فوق وانظر الهام المدة من الهمة (ص) ولو كذا يوتو قلت على ان النصراني يقول بالله فقط (ش) المنصوران الكائي يقول في عينه هذا اقفد كالمس ولا يكون ذلك اعاناً منه ولا زاعلي اليهودي الذي أنزل التوراة على موسى ولا على النصراني الذي أنزل الانجيل على عيسى وأما الجوسي فانه يحلف في كل حق بالله فقط وتوالت المدونة على أن النصراني يقول في حلفه في العان وغيره فانه لا يات به تمام التوحيد لانهم لا يعتدون بتمامه وأما اليهودي فانه يذ في حلفه الذي لا اله الا هو لانه يقول بالتوحيد وفي بعض النسخ وتوالت أيضاً زيادة أيضاً وعلى اسقاطها لا يعلم ان الاول تأويل وان كانوا يطلقون التأويل على حلفه على ظاهرها حيث يحلفه تأويل آخر وترن المؤلف تأويلنا وهو ان كلام اليهودي والنصراني يحلف بالله فقط (ص) وغفلت في ربع دينار بجامع كالكنيسة وبيت التبر بالقيام بالاستقبال وبغيره عليه الصلوات والسلام (ش) يعني ان اليمين تتوجه في كل شيء جليل أو حقير لكن لا تعلق على الخائب الا في الحق الذي لا قدر وبال وأظهر ربع دينار أو ما يقوم مقامه من عرض أو ثلثة دراهم فأقل من ذلك لا تعلق عليه فيه والتعليل واجب فمن امتنع منه عدنا كلاً وهو من حق الخصم ويكون التعليل في الجامع في حق السلم ويكون عند المنبر فلو اتفق ان المنبر وسط المسجد فانه يحلف عند الخراب لا عند المنبر يقتدي به وهو اعظم حرمة من غيره من بقية المسجد قال في المدونة ولا يعرف مال اليمين عند المنبر الامير النبي عليه الصلوات والسلام في ربع ديناراً كثر وفي الكنيسة في حق النصراني

النبي الخ) أي فقوله فيما تقدم ويكون عند المنبر أي منبر النبي صلى الله عليه وسلم لا مطلق منبر (قوله وفي الكنيسة في حق النصراني) أي فلم يسلم الذهاب لخطبهم تلك المواضع وان كانت حقيرة في نظر الشرع لان القصد صرفه عن الاقدام على الباطل فيؤخذ من ذلك طريق الاذني جواز تحليف المسلم على برائة أو الحصف أو أضرحة المشايخ أو بالطلاق الثلاث ونحو ذلك حيث لا يتكف عن الباطل الا بذلك فإذا حلف خصمه بطلاق ثم أراد الرجوع الى تحليفه اليمين الشرعي فله ذلك بالقرب لا بالبعد فلو حلفه بأيمان المسلمين فله تحليفه اليمين الشرعي مطلقاً لا لا بد من افراد اليمين الشرعي عن ابن سهل وفي عب ان الكنيسة لليهودي والبيعة

لتصريف (١) والصواب ما في شارحنا كانه بعض شيوخنا عن ابنه (قوله فيصنف عند من يرويه عليه السلام أو على من يرويه الخ) أو لحكاية
 الخلاف والقول الأول ظاهر المذهب (قوله ولا تفتلظ بالزمان) أي في الأموال بخلاف العنان والدماء فتفظل بالزمان والمكان وقوله ككونه
 بعد العصر أي لكونه الملائكة الذين يكتبون الأعمال يترون في ذلك الوقت إلا أنك خبر بأنهم يترون عند الصبح فقلل تخصيص وقت
 العصر بذلك لأن وقت الصبح وقت نوم وانتقال (قوله وخرجت المخرجة) يخرج المال (قوله وان مستوفى) أعلم أن من يخرج غير مشتهرة
 حكمها حكم من لا يخرج (قوله يخرج للعين الخ) أي ويختلف في بيانها تفسيره المقصود من ذلك وذلك لا ينافي أن معنى اللفظ الموضوع عهده أي التي خذرها
 أهلها أي سترها أهلها (قوله يخرج للعين الخ) أي ويختلف في بيانها تفسيره المقصود من ذلك وذلك لا ينافي أن معنى اللفظ الموضوع عهده أي التي خذرها
 ابن عبد السلام بأنه يصدقها أقصى ما يسمع لفظ عنها فان ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل انبأت من يعرفها علمها أو عليها قولان
 فان أريد التفظل فادعت حضما حلفت على ما دعت وأخرت (قوله بان ردت عليها العين) لا يخفى أن تصو بذلك بأن يكون
 ادعى عليها إنسان يعني فتسكن ذلك إلا أنك خبر بأن هذا العين أصلية عليها وعبارة الشارح توهم خلاف ذلك (قوله ولا تصنف بيتها)
 أي أو يرسل إليها القاضي من يحلفها (٢٣٨) والواحد يجز والأشأن أولى وقيل لا بد من اثنين فتستثنى هذه الصورة من

قوله لا بد من حضور الطالب للعين
 والأعيدت بحضوره وأما من
 تحلف بغير بيتها فلا بد من حضوره
 كاتقدم (قوله قضيت لمورثكم)
 المراد به إسقاط من جانب الميت
 كان يدعي عليه إسقاطا أو إبراء
 أو شبهة أو صدقة أو نحو ذلك (قوله)
 أن يحلف من الورثة أي من الورثة
 الذين يرون بالفعل يوم الموت
 كترتيب القرابة لا بعدهما وقد يكون
 العبد من الورثة فيحاط بالمت
 والقراب بصددها فينظر إلحاقه في
 ذلك ولا يحلف غير الوارث استحق
 الوارث (قوله من يظن به علم ذلك)
 أي ودعوى الدين عليه أنه يعلم
 فلا بد من الأمرين هذا ما في شب

وفي البيعة في حق اليهود وفي بيت التارفي حق الجوسى ويظن أيضا بالقيام بالأستقذار
 لائقه وان كان بالبدنة المشرفة فيصنف عند من يرويه عليه الصلاة والسلام أو على من يرويه ولا تفتلظ
 بالزمان ككونه بعد العصر (ص) وخرجت المخرجة فيما ادعت أو ادعى على الثاني لا يخرج
 نهرا وان مستوفى فلا ولا تحلف في أقل بيتها (ش) والمعنى أن المخرجة وهي المستوفى في بيتها
 يخرج للعين فيما ادعت هو أظلم شاهد فيصنف معه وهو ربع وشار وما يساويه وكذلك
 يخرج إذا ادعى عليها بذلك وتوجهت العين عليها بأن يردت عليها العين إلا التي لأعادتها
 بانطرح وجمها فانها يخرج لئلا تصلف كسماط الخلف ولتلفا ونحوها وأم الولاد كالخمر وهذا
 إذا كانت يخرج لئلا ولا لا تصلف بيتها كإذا ادعى على المخرجة بأقل من ربع دينار فلها تحلف
 بيتها بأن يرسل القاضي لها من يحلفها ولا يخرج للسجد وكذلك غير المخرجة (ص) وان
 ادعت قضاء على ميت لم يحلف إلا من يظن به العلم من ورثته (ش) يعني أن من عليه دين
 شرعي ثابت في ذمته مات صاحبه وطلب الورثة دين أيهم فقال الذي عليه الدين قضيت لمورثكم
 ولم تصدقه الورثة على ذلك فلدى عليه الدين أن يحلف من الورثة من يظن به علم ذلك مثل
 أخيه ونحوه ممن يحلفون على نفي العلم أي أنهم لم يعلموا أن مورثهم أخذ شيئا من
 ذلك ولا أحال وما أشبه ذلك وأما من لا يظن به علم ذلك من الورثة فإنه لا يحلف وقوله من ورثته
 أي من البالغين حين الموت فان حلف البالغ ثبت الحق لجميعهم وان نكل بطل
 حقه فقط وترد العين على من عليه الحق فيصنف أنه قضى ويسقط حق البالغ فقط (ص)

والذي في عب ان المستفتات قولان ظاهر المصنف الإطلاق ومفاد مع ترجمته لانه قال وقوله الشيخ عن
 مالك وأصحابه وانصر عليه في واختلف الشيوخ في الزوجة فقيل إنها بمن يظن به العلم وقيل لا ولا الحسن أن يقال ان الخلاف بينهما
 خلاف في حال (قوله أي من البالغين حين الموت) فلا عين على من بلغ بعد الموت وقيل الدعوى (قوله فان حلف البالغ) أراد جنس البالغ
 الصادق بالعدد والخاص بالعين أي أنما تطالب بمن يظن به العلم من البالغين وأما من كان حين الموت صبيا أو كان لا يظن به العلم فان حقه
 ثابت ولا عين عليه والخاص بالبالغ لا يطالب به لاقبال البلوغ ولا بعده وكذا البالغ الذي لا يظن به العلم لا يطالب به من أي حالة
 كانت وأما الذي يظن به العلم إذا كان واحدا أو متعددا فان المطلوب يحلفه فالويل يطلب منه الحلف فالمر ظاهر من أنه يقره وان طلب
 منه الحلف وكان واحدا وحلف استحق والارد على المطلوب فان حلف برى وان نكل غرم وأما ان كان متعددا وطلب الحلف من واحد
 فقط دون الباقي استحق الباقي بدون عين وأما ذلك المطلوب فيجزي فيه ما جرى في الذي قبله وأما المطلب من الكل وحظوا فدفعوا استحقوا
 وان نكلوا كذلك وردوا العين على المطلوب فان حلف برى والاغرم وان يادر أحدهم بالحلف واكتفى به ولم ينظر الباقي فاستحق الكل
 فان لم يكف به وطالب من الذي ياله وحلف فكذلك وكذا إذا كان الذي ياله حلف وحكذا وأما ان نكل الذي يلب الحالف فترد العين
 على المطلوب فان حلف برى من حصته وينظر الثالث فان حلف استحق والاردت العين على المطلوب فان حلف برى وكذا فلان

التي يمكن مع حلها في الأول دونت المعنى على المطلوبين كل فقه يصرحه ، وكذا يصرح بالاقبال الحلف فان نكل فهل يصرم قتل النكوة قبل أو لا يصرم قتل النكوة ذلك السابق وهو الظاهر وليس لذلك السابق بخلف ذلك المطلوب لنكوة أولا (قوله يعني أن من صارف) لا مضمون (صارف) أي وأقرض أو قبض قرضا وقضى ، وما قاله قول الدافع في الجميع بمنزلة عليه قوله آخراف الضرع في حلف الدافع صرنا وغيره (قوله فانه بخلف في حال النقص) أي نقص العدد أو ما نقص الوزن فانه بخلف عنه في نفي العلم كالقسط وهذا واضح فيما تعامل بعدد أو عدد أو وزنا كذا تعامل مصر وأما ما تعامل موزنا (٣٣٩) فقط فصل في نقصه على البت كنقص العدد

أن يقال انه ليست على نية الحاكم والحاصل أن ابن الحالج قال واليمين على نية الحاكم مع أنه تقدم في اليمين أنها على نية الحلفت
و يمكن الجعم بأن الاول اذا كان الحلف هو الحالك كذو البدر وأجل الساطي بأنه يحلف ماله عندى عشر من ماله ولا من غيره
ولا ضرورة تلجئه الى أن يقول ما أسلفى اه (٣٤٠) لكن الذى فى النص ما لأصنف الذى هو معنى أسلفى ومثل ما ذكرنا لأصنف

المعسر فى نفس الامر إذا خاف أن
يجس فله يحلف كذا وأعاد
ينزل منزلة من ليس عليه شئ فى
عدم الوفاء فى تلك الحالة (قوله فان
المدعى يحلف) أى أن المقر كاذب
فى اقراره واتمحق (قوله ملك) أى
لقرة أو أودعه عنده أى أو
رهنه أو أعاره أو نحو ذلك (قوله
والذى يفيد كلام ح) والذى قرره
بعض شيوخ عجم أنه يبين فى الاولين
أيضاً لأن اقراره له وعينه أنه
كناهد حيث كان عدلا والبيئة
اتق اقامه فى عينه حيث لم تشهد
بالملكية بل بالاعارة أو الودعة
أو الرهن كذا فان شهدت بالملكية
أخذ المقر بيمينين وينبغى
التعويل على هذا كما قالوا قوله كما
قبل فيما أخذ السالبة) قدح فى
القياس على السالبة أن احتمال
كونه لغريم بدعيه فى مسئلة
السالبة أقوى من احتمال كونه
لغير المدعى من مسئلة اناظر
هل تجرى تلك الاقوال فى مسئلة
الحاضر أيضاً حيث نكل المقر
والمدعى أم لا قال بعض شيوخنا
ويقدر فى القياس القدح
المذكور وأراد أن يقدح أخذنى
هذه المسئلة بالاستيهاد قياساً على
مسئلة السالبة فحينئذ قدح فيه
الخزانة أريد القياس فى مجرد أخذ
بغير استنباط القيس فلا قدح
(قوله أو كالجعة) أجمع الامن
والظاهر أن كالجعة متعسر

الامر ثم كان على المؤلف أن يرد لان والا فهو حاش لا تماستاف منه سلفا كان يجب
عليه رده بحسب الاصل (ص) وان قال وقف أو لودى يجمع مدع من بينه (ش) يعنى
أن من ادعى شياً معناه بدعيه وسواء كان عقاراً أو غيره فقال المدعى عليه هو وقف
أو هو لودى فقد سقطت منازعة هذا المطالب وتفسير بين الطالب وانظر الوقت أو بينه
وبين الولد الكبير أو بينه وبين ولدى الصغير فيقسم بنسبة بذلك ويعمل بعضها (ص)
وان قال فلان فان حضر ادعى عليه فان حلف فله مدعى تحلف المقر وان نكل حلف وغرم
ما توفى (ش) يعنى أن من ادعى ما يدعيه من داراً وغيرها فقال المدعى عليه هو فلان
ولا حق فى نفسه فان الخصومة حينئذ تنوجه بين المدعى والمقرره وهو أمان أن يكون حاضراً
أو غائباً رسا فى الكلام على عينه والكلام الآن على حضوره ونسبته وإذا توجهت
الخصومة بين المدعى والمقرره فان اليمين يجب على المقرره فان حلف وأخذ الشئ المقرره به
فله مدعى تحلف المقر أن ما أقره حق للمقرره وهي عين ثمة فان حلف برئ وان نكل حلف
المدعى وغرم المقر ما توفى عليه باقراره من قبلة المقوم ومثل المثلى فان نكل المقرره عن
اليمين أو لودى وهو مفهوم الشرط فان المدعى يحلف وينت حقه بالتكول والحلف فان نكل
المدعى عن اليمين فلا شئ على المقرره وليس له حينئذ تحلف المقرره قال ابن عبد السلام (ص)
أو غاب لزمه عين أو بينه وانتقلت الحكومة له فان نكل أخذه بيمينين (ش) هذا قسم قوله
سابقاً فحاضر والمعنى أن المقرره ان كان غائبا بغير بعد لا يلزم الاعذار اليه فيما ان المقر
يلزمه عين أن اقراره حق لا تها منه أنه أو ادا ابطال الخصومة عن نفسه أو بينه تشهدان المقرره
ملك للمقرره وحينئذ تنتقل الحكومة للمقرره اذا حضر فان لم يقم ينسحب نكل عن اليمين فان
المدعى يأخذ الشئ المدعى فيه من غير عين ويصير تحت يده حازماً الى حضور المقرره ولو قال
وان غاب الخ ظهرت المقابلة لقوله حضر وقوله وانتقلت الخ مفرع على لزمه عين أو بينه وقوله
فان نكل معطوف على مقدر بقوله لزمه عين وكأنه قال لزمه عين فان حلف بغير يد فان نكل
الخ وقوله (ص) فان جاء المقرره فصدق المقر أخذ (ش) مفرع على قوله لزمه عين أو بينه وعلى
قوله فان نكل أخذه بيمينين وعلى هذا الظاهر حيث صدق المقرره بالخذ من المقر حيث
حلف أو أقام بينه عاقر به أو لم يقم بينه ونكل وأخذ المدعى وهل يأخذه فى الصور الثلاث
بين أو بغيره والذي يفيد كلام ح أنه اذا حلف المقر أو أقام بينه أنه لقرة فان المقرره
أخذه بيمينين وأمان نكل المقرره وأخذ المدعى فانما يأخذ المقرره بينه على ما يظهر ومفهوم
صدق المقرره أنه كنه سقط حقه واختلف هل يكون ثبت المال له كالأمانة المازرى
وهو ظاهر الروايات عندنا أو يسلم لادعيه اذا تنازع فيه وبين المال لم يحز حتى يدفع الامام
عنه المدعى كقيل فيما أخذ السالبة فخذ منهم فله يقضى به لادعيه بعد الاستبنا والامس
عن طلبه أو بغير يد حازمه أقوال انتهى وت وأمله للشارح والظاهر القول الثانى لأن
ملكه دائرى بين المقر والمقرره والى فيما يظهر فاذا انتفى ملك المقر والمقرره بقى للمدعى (ص)
وان استصلف له بينه حاضراً وكالجعة بعلمها تسع (ش) يعنى أن المدعى اذا كانت بينه
حاضراً وغائبة كالتمسية بأبام ونحوها بابا وبابا وهو ما يجب وحلف المدعى عليه فانه لا تقبل

محذوف مع طوله دل على حذفه لقوله حاضرة تقدير أو ثابته غيبة مثل الجمعه ولو كانت غائبة بعد سمعت
عليه الم قال عجم ومتنشى كلام المصنف أن ما زاد على كالجعة يقوم بها ولو سلمه عائياً وانظر الذى وافق هذا من كلامهم
وقبلى الحسن شارح المدونة التلخيص ذلك (قوله بابا وبابا) المناسب بها باقطة وقوله تفصيلاً أى التفتيش أشار لها بقوله حاضرة أو

قائمة أغنية قريبة أو بعدة (قوله وحقه) المراد بحقه ما يؤهل إلى المال والشرقية في التكرول (قوله بين ان حقق) ففرع على توجه بين التهمة وقوله في الضامعيدي يعلم بحق الخ يقتضي عدم جماع دعوى التهمة فضلا عن توجه اليقين فيها وفي المسئلة خلاف يؤخذ من كلام المؤلف القولان بالتوجه وعلمه وساق بحثي نت النقل الدال على ذلك ثم قال آخر اذا علمت هذا اظهر ان قول الاجهوري وقضية قوله ان حق جماع دعوى التهمة وهو واضح وما تقدم في القضاء من قوله فيدي يعلم بحق والا لم نسمع فهو في غير دعوى الاتهام واما فيها فتسمع فيه نظرا لامعنه اذ كل ما تالف التحقيق فهو تهمة فكيف يصح كلامه وكانه فهم ان المراد بالاتهام كون المدعي عليه من اهل الاتهام وليس كذلك لما علمت من كلام الاثمة ان يمين التهمة أعني المقابلة للتحقة توجه على القول بها وان كان المدعي عليه ليس من اهل التهم ثم في بعض المسائل بشرطون (٣٤١) ذلك ما وجب وهي قليلة اه (قوله وليين الحاكم

حكمه) سواء كانت دعوى تحقيق أو دعوى اتهام بان بقوله ان نكلت حلف غريك واستحق ما ادعاه وان نكلت غرمت بمجرد التكرول تقبول شارحنا حلف المدعي واستحق هذا في دعوى التحقيق وسكت عن دعوى الاتهام وقد عرفنا (قوله وهذا شرط في صحة الحكم) لا يعني أن هذا ظاهر عبارة الامام والذي في كلام ابن الحاجب نظاره الاستصحاب وهذا فبين لا يعرفه القاضي أو يعرفه ويعرف منه الجهل وخلاصته أن التزام المدعي عليه اليمين مصاحب لازام اثمة اليمين وليس المراد أنه التزام غير ان يلزمه اليمين (قوله كان مدعيا أو مدعى عليه) مثال الثاني ظاهر ومثال الاول ما أشاره في المدونة فقال فيها فبين قام له شاهد بحق فرد اليمين على المدعي عليه أنه لا رجوع في ذلك أو غير ان هو مشتق عليه (قوله أو تهادى على الامتناع) أي بان يطلب منه ويستمر ما كا (قوله

ينته بعد ذلك اذا حضرت لانه ما استخلف خصمه الا على اسقاطها فلذا سقطت بمجرد الحلف وان لم يصح بالاسقاط كما هو ظاهر كلام المؤلف وهو محل الاكثر لكونه قرا ما ان لم يصح بها فله القيام بها والقول قوله في نفي العلم مع عينه فله حصول قوله وان استخلف أي وحلف بالفعل وليس المراد ان مجرد الطلب سقط لقيام اليمنة فان قيل هذا مكررم قوله فيما مر وان نفاها واستخلف فلا يثبت له الا لعدركسبان قلت لانه هنا اذ تفضلنا لم يفده هناك (ص) وان نكل في مال وحقه استحق به بين ان حقق (ش) فاعل نكل هو من توجهت عليه اليمين والمعنى أن من توجهت عليه اليمين في مال أو حق مالي كاجل وشيرون نكل عنها استحق الطالب الحق بالتكرول مع اليمين فالضهير لا يرجو ريبه بالرجوع للتكرول والبايع معني مع أي استحق الحالف المال بالتكرول مع اليمين فان نكل عن اليمين ولم يحلف مع التكرول سقط حقه ومحل توجه اليمين على الطالب بعد تكرول المطلوب حيث حقق الطالب الدعوى امان كان موجب اليمين التهمة فانه لا يحتاج اليمين الطالب بل يفرض المطلوب بمجرد تكموله لان المشهور توجهها وعدم انقلابها (ص) وليين الحاكم حكمه (ش) الضهير المضاف اليه حكم رجوع للتكرول والمعنى أن الحاكم يجب عليه ان يبين حكم التكرول للمدعي عليه بان بقوله ان نكلت حلف المدعي واستحق وهذا شرط في صحة الحكم كالا عا دق في محله للمدعي عليه (ص) ولا يمكن منها ان نكل (ش) يعني أن من توجهت عليه يمين كان مدعيا أو مدعى عليه فنكل عنها ثم أراد بعد ذلك ان يحلفها فانه لا يجب الي ذلك لان تكموله دليل على صدق خصمه وبتم تكموله بقوله لأحلف أو بقوله لخصمه أحلف أنت أو يتبادى على الامتناع من الحلف قوله ان نكل عند السلطان وأغيره (ص) بخلاف مدع التزمها ثم رجع (ش) أي فان له ذلك ويمكن منها قبل الصواب مدعى عليه وذلك لانه التزمها ثم رجع بما قال انه لما التزمها تعلق الذي حق فيرجوعه بفرض بخلاف المدعي اذا أقام شاهدا وأراد أن يحلف ثم رجع فانه لا يترحم عدم قبول رجوعه وقد يقال ان نصفه مدع صواب وذلك لانه قد تبوه من المدعي لما أراد الحلف ثم رجع كان ذلك قرينة على ان الحق غير ثابت وليس له يمين على المدعي عليه وأيضاً لا يلزم من كونه غير متوهمه حيث سلم ذلك أن تكون خطأ وعلى الشارع عدم لزوم اليمين بالتزامها للمدعي عليه بقوله فان التزمه

(٣٤١ - نرشي سابق) بخلاف مدع) ومنه للمدعي عليه التزمها أي اليمين ثم رجع عنها فله ذلك ولو قال بخلاف من التزمها ثم رجع لكان أخسروا مثل (قوله فانه ذلك) أي الرجوع عن اليمين التي التزمها وقوله ويمكن منها المناسب منه أي الرجوع وحاصله أن المدعي أقام شاهدا أو التزم أن يحلفه ثم رجع لعدم الحلف وأراد أن المدعي عليه يحلفه فله ذلك (قوله قبل الصواب مدعى عليه) أي أن المدعي عليه اذا ادعى عليه المدعي ولم يقيم بينة والتزم ذلك المدعي عليه اليمين فله ان يرجع عنها ويدعاه على المدعي (قوله فانه لا يتوهم عدم قبول رجوعه) أي بل يجوز قبول الرجوع أي بحيث يرد اليمين على المدعي عليه ولو قال لا يقبل رجوعه فلم يكن له أن يحلف المدعي عليه بل يسقط حقه عند امتناعه من الحلف مع شاهده (قوله فان ذلك قرينة على ان الحق غير ثابت) أي فليس لتخلف المدعي عليه أي مع أنه أن يحلف المدعي عليه (قوله وليس له يمين على المدعي عليه) أي فان اذ ان رد اليمين على المدعي عليه (قوله حيث سلم ذلك) أي لم يثبت عليه التزمها

(قوله فاذا كانه أن يرد العين على المدعي مع الزام الله العين) أي فاذا كان الله تعالى أزمه العين ورجع عنها إلى تحليف المدعي وقضائه ذلك الرجوع بحيث يحلف المدعي فأولى إذا كان ألتزم فيه الرجوع عنها إلى تحليف المدعي والحاصل أنه معلوم أن المدعي عليه المنكر تنو حه عليه العين عند دعوى المدعي بالزام هذا كالعين وقد جوزناه رد العين على المدعي فأولى إذا التزمها برهان قال أحلف ثم بعد أن قال أحلف قال أنت بامدعي تحلف (قوله للدي والدي عليه) متعلق بالعين والتفسير وعلل الشارع عدم لزوم العين للدي عليه بالتزامها أي أن المدعي عليه إذا التزم العين فلا يزمه ذلك فله أن يرد دعاها على المدعي أي أن العين لا تمكن على المدعي عليه بالأصله لكن اتفق أنه التزمها فيه الرجوع عن ذلك الألتزام (قوله حاضر) مفهومة أنه لو كان غائباً فله التقيمه متى قدم إن بسدت عينه كالسبعة الأيام اتفاقاً وقربت كالاربعة (٢٤٣) أيام وثبت عذره عن القدوم لعجز ونحوه ويجوز عن التوكيل فكذلك وإن

أشكى أمره فظاهر المذهب على قولين أحدهما قول ابن القاسم أنه كذلك والثاني قول ابن حبيب أنه حقه الآن ثبت عذره انتهى ونحوه في الشارع وغيره فقبلت محل الخلاف بين ابن القاسم وابن حبيب فيما قرب كالاربعة الأيام مع العذرية نظر فلزمين أنه لا عذر له سقط حقه وظاهره أن غيبته إذا كانت على أقل من ذلك فحكمه حكم الحاضر من غير تفصيل وقال بعض أشياخ عب في قوله حاضر ومثله الغائب على بوبن في حق الرجال دون النساء قال ابن حاصم وأهم قوله ما كنت أنه عالم وأحضره عن الفاضل بين يدي ما حكمه والخصام عند غيره لأعقبه بكافة الشيخ سالم ولو ادعى عدم العلم بالحيازة لم تقبل منه لأنه لا تصرف لا يكتسبني ولو ادعى عدم العلم بالتصرف فاقول قوله وهذه الحيازة لا على نقل الملك لا فائدة (قوله تجمع)

لا يكون أشد من الزام الله تعالى له أي فاذا كانه أن يرد العين ابتداء على المدعي مع الزام الله له العين فأرى أن يرد عليه بالتزامه هو (ص) وأنودت على مدع وسكت زماناً له الحلف (ش) ولو قال وإن سككت من توجهت عليه زماناً له الحلف لكان أحسن لشبهة للدي والمدعي عليه والعين المردودة وغيرها (ص) وإن حاز أجنبي غير شرك وتصرف ثم ادعى حاضر ما سكت بلامانع عشرين لم تسع ولا يئس (ش) هذا المستحق تعرف بعسلة الحياة وإنما الخوفها بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما تسع فيه البينة وفي بعضها ما لا تسع فيه وربما يذكرون ما مع الاضحة لأن بعضها يقع فيه القضاء وهو ما فعل المؤلف يعني أن الأجنبي غير الشريك إذا حاز شيئاً على صاحبه وتصرف فيه ولو بغيره مدم وبنا كالأسكان والأجرة مدة عشرين وصاحبه حاضر ما سكت طول المدة للامانع من القيام فان ذلك ينقل الملك عنه فاذا قام صاحبه الأجنبي بعد ذلك يطلب متاعه فان دعواه الملك ذلك لا تسع وكذلك إذا قام بينة تشهد له بذلك لم تسع واستحقه الحاز لقوله عليه الصلاة والسلام من احتاز شيئاً عشرين سنين فهو له نقوه وتصرف أي بأي نوع من أنواع التصرفات يهدم أو بناء أو اغتسال إلا أن الهدم مقصود إذا كان لغرض ضرورة أي بأي نوع من أنواع التصرفات غير البيع والهبة والوطء والكتابة ونحو ذلك فان هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان إذا علم المدعي ذلك ولم يذكره وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها المؤلف والتي لم يذكرها كالاصور والموالي ولا يلتفت للكلام الشارع وغيره وليس في كلام المؤلف حذف من الأول دلالة الثاني لأن التصرف بالهدم والبناء فقط مخصوص بعسلة الشريك الأجنبي قوله عشرين ظرف للحاضر ما سكت بلامانع وهذا يتضمن كون الحيازة عشرين سنين وليس ظرفاً للتصرف إذا اعتبر في التصرف أن يكون مستمر في العشرين بل يكفي حصوله في جزء منها كذا قرر وفي ابن مرزوق ما خالف ذلك فله قال قوله عشرين يعني أن يعمل فيه حاز وتصرف أو حاضر أو سكت فيجب فيه أحداهما وبأنها في ضميره أن جاز تنازع مثل هذا العدد ولا ينقدرمول لما زاد

أي دعواه عدم سماع دعوى المدعي أو سبته بعدم مدة الحيازة في غير واثق الحقوق والألفه القيام بما فيها ولو طال الزمان ومثل ذلك الحسم لا تسع فيه الحيازة بل المدعي على دعواه ولو طال الزمان ومثل ذلك الطرق والمساجد لا حيازة فيها بل تسع فيها الدعوى والبينة ولو طال الزمان (قوله لأن بعضها يقع فيه القضاء) أي وهو ما تسع فيه البينة والبعض الثاني ما يقع فيه القضاء وهو ما لا تسع فيه البينة (قوله وهو ما فعل المؤلف) الأولي قد عده على قوله وربما ذكرنا (قوله كالأسكان) أي للغير أي وكالسكرى والازدراع في الأصول (قوله عما إذا كان لغرض ضرورة) ظاهره ولو بغيره أو أولى إذا كان كسراً أو أماناً كان لضرورة فلا يحصل به حيازة مطلقاً وهذه طريقة أخرى وهي ظاهر أي الحسن والتوضيح أن الهدم والبناء لا صلاح مطلقاً ونفوه إذا كان يسراً لا يحصل به الحيازة بين الأجانب فليس كالسكرى (قوله فان هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان) ظاهره أنه متى أخبر برهان سلعت ما عفا فلان وسكت ولم وذلك وادعى البائع ملكيتها فاتها تكون ملكاً للبائع (قوله ولا يلتفت للكلام الشارع وغيره) مرتبط بقوله غير البيع والهبة أي وأما الشارع وغيره فعموماً في التصرف فخصاً وما ملأ أذنكم من رزوق ما خالف ذلك اعلم أن الاعتماد أنه لا يشترط أن يكون التصرف عشرين سنة إلا أن ابن مرزوق (قوله إن جاز الخ) أي أن أحياناً طال لا يقع التنازع

الامين ثلاثة (قوله وانظر الى الاربعه يعتبر زائدا) الظاهر كما في شرح عبد الله الخمي يعتبر زائدا ما زاد على الثلاثة الاول (قوله وما لا يحصل الامن المائت) أي كان رابعهم أو سبعة أو مائة غيره (قوله أن يدعى الحائز ملكته) أي ولا يطالب الحائز بيمين وحده ملكه وقيل يطالب وقال ابن عتاب وابن الطرار كن معروفا بالنفس والاستطالة والقدره وطول الاذلال وظاهر شارحنا اعتماد الاول (قوله وأمان لم يكن بجته الا بعد الحوز) معناه أن الحجة في (٣٤٣) دعواه الملكية ان كانت الشرع منه ملاصقة

الحجزة وان كانت حجة في دعواه الملكية مجرد دعواه فلا يكتفى به (قوله من حيازة الوارث الخ) فإذا حازها المورث خمس سنين ثم مات وحازها وارثه خمس سنين أيضا فقد تمت مدة الحيازة (قوله فان الحائز عليه بذلك) أي بشرطه السابق وهو أن يكون الحائز يدعى الملكية كما فاده بعض الشيوخ (قوله وهو يتصرف فيه بالهدم الخ) أي وأما تصرفه بغير الهدم والبناء لا يقتل والأردع فلا أثر لها بالنسبة للشر كما (قوله كالاربعين الخ) في ح أن المحدثان القريب الشريك وغيره سواء وأنه لا بد من زيادة مدة حيازته على أربعين عاما مع الهدم والبناء والحاصل أن الحيازة بين الأقراب سواء الشر كلو غيرهم لا تكون بالسكنى والأردع وأما تكون البناء والهدم والمد الطويل الزائد على أربعين سنة على الراجح وهذا في الأقراب ليس بينهم تشاير والافكا لأجانب (قوله وأما على الاول بالاول) وأما على الثاني والثالث فلم يسل الحال وأقول والتا ههنا أنه على الثالث فكالوالم والاصهار غير الشر كما فيكون كالأقراب سواء في تنبيهه قال في ك المراد بالمواي أعلى أو أسفل انتهى ثم يثبت بها

على العوامل الثلاثة ولا يجوز أن يصل في شهر التنازع فيه انتهى وانظر أي الاربعه أو أكثر يعتبر زائدا (ص) الا ما كان ونحوه (ش) أي الآن تسم مدينة ساكن من طهارت أو اعلا وارفاق أو مسافة أو مزارعة وما أشبه ذلك لا يقو على صاحبه وتسمع دعواه وينته وهذا مقيد بما إذا لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى ما لا يحصل للامن المائت في ملكه ولم ينعزه في ذلك كما يفيد كلام التيسرة وأما الحسن ويقي من شروط الحيازة أن يدعى الحائز ملكية الموضع المحاذ أي ولو مرة وأما أن لا تكون بحجة المجرى الحوز فلا تنفعه كما قاله ابن مريزوق ثم أمدة العشرين تنفق من حيازة الوارث ومورثه وكذا مورث مورثه (ص) كشريك أجنبي حاز فيها الهدم وي (ش) يعني أن الشريك الأجنبي إذا حاز ثلثا عن صاحبه عشرين يتصرف فيه بالهدم والبناء وصاحبه حاضرا كانت طول المسدة المذكورة ولا مانع فمن القيام بحقه فإن الحائز عليه بذلك ولا تسمع دعوى صاحبه ولا ينته بعد ذلك لأنه قد ثبت هو أن الشريك ينفذ شريكه قسم دعواه بعد ذلك فنفذ ذلك التوهم وهذا مقيد بما إذا هدم وي بالاعتصاف سقوطه وأما إذا هدم وي بالاعتصاف سقوطه فان ذلك لا ينقل المائت ثم الهدم وحده يكفي كآل البناء كذلك (ص) وفي الشريك القريب معهم قولان (ش) يعني أن الشريك القريب إذا حاز ثلثا في شريكه عشرة أعوام وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء واليهما بعد دهمه التمسعة قبل ذلك حيازة أو لا يكون حيازة قال أن يطول أمدها كالاربعين أي مع الهدم والبناء ثم ان ظاهر كلامه أن المولى والاصهار أي الذين ليس بينهم قرابة كالأجانب وهو أحد أقوال ثلاثة أي فكسفي العشرة وان لم يكن هدم وبنائه والثاني أنهم لا تكون حيازة الامع الهدم والبناء والثالث أنهم لا تكون حيازة الامع الطول حد أي مع الهدم والبناء والطول حد يحصل بالزائد على أربعين عاما أي ولم يكونوا شر كآل المولى والاصهار الشر كما في كالأجانب الشر كما على الاول بالاول وهذا في المولى والاصهار الذين لا قرابة بينهم والافصري بينهم ما جرى في الأقراب الذين ليسوا بمولى ولا اصهار (ص) لاين أب وابنه الابن كية لأن يطول معهم ما تملك فيه البنات ويقطع العلم (ش) معطوف على المعنى والحيازة من مذكر لاين أبوان علا وابنه فلا يصح حوز أحدهما على الآخر بالهدم والبناء والسكنى والأردع ونحو ذلك ولا خلاف في الفوت بالبيع وماعه كما هو الآن يجوز أحدهما على الآخر مدة تملك فيه البنات ويقطع فيها العلم وهو هدم ويبنى والاخر حاضرا كانت طول المسدة لا مانع فليس للأب وللأولان القيام بحقه وإذا قام بعد ذلك لا تسمع دعواه المائت ولا ينته واستظهر بعض أن المدة التي تملك فيها البنات ويقطع فيها العلم تختلف باختلاف سن الشهود وضمه التمسعة في قوله معها مرجع للهدم والبناء ثم ان قوله الآن يطول الخ مستثنى من مقدراي لأفغيره (ص) وإنما اتفق

أفاد أن الاصهار والمولى الشر كاهم قولان أحدهما أنهم مع الهدم والبناء كالأجانب أي فيكفي العشرين والثاني لا تكون حيازة الآن يطول اه والتا ههنا المدعى أربعين عاما (قوله بالبيع وماعه) كلفتى والهبة أي كانهم أحدهما مع علم من هبة أي والحاصل أن الواهب حاز ثلثا فانه إذا قام بعد الهبة أو البيع فانه لا تسمع بيمينه حيث علم بذلك ويمكن من القيام وسكت (قوله التي تملك فيها البنات) أي البنات الشاهدة بأصل الحوز وقوله ويقطع العلم أي بأصل الحوز (قوله تختلف باختلاف سن الشهود) لا يخفى أنه هذا لا يأتى الا إذا كان هناك شهود بأعينهم ولم يكن كذلك

(قوله في العادة) اذا كانت تركب والظاهر ان استعمالها في غير الركوب كاستعمالها فيه وقوله وأمة الخليفة اذا كانت تستخدم وأما ان لم تتركب الدابة وتستخدم الأمة فالظاهر ان حكمها حكم الركوب كذا في بعض الشروح (قوله ويزاد في عهده) لا فرق بين ان يستقدم أم لا كما ذكرنا (قوله بل الاصول الخ) أي من حيث ان مدة الحياة لا بد ان تكون مدة طويلة زائدة على أربعين سنة سواء الشركه وغيرهم وهذا في الاقارب غير الاب وابناء وامهات فلا حياة الا بنحو الهبة والبيع أو الزمان الطويل الذي تملك فيه الميتة هكذا قال عجم واعترض بأن الصواب ما جازى في النقل عن أصبغ ومطرف من أن حياة الشريك لا توارث عن ورثته في العروش والعبيد بالاستخدام والبس والامتهان منفردا به على وجه الملك فالتصافيه أن الحياة في ذلك فوق العشرة الأعوام على قدر اجتهاد الخاكم عند نزول ذلك انتهى (٢٤٤) وهذا في غير الدور والارضين وأما في السكنى والازدراع فأزيد من أربعين سنة فظهر الفرق حتى في الاقارب

الدار من غيرها في الاجنبي في العادة وأمة الخليفة السنتان ويزاد في عهده وعرض (ش) بشرى بهذا الى أن أمدا الحياة بالنسبة الى الاقارب لا يختلف فيه العقار من غيرهم بل الاصول والحجوان والعروش على حد سواء وانما يفتقر الامر في ذلك بالنسبة الى حياة الاجانب فاذا ركب اجنبي دابة لاجنبي مدة سنتين فقد غدت هذه الحياة ومثل العادة أمة الخليفة اذا استخدموا دابة لاجنبي على اجنبي عيدا أو عرضا مدة ثلاث سنين غافوا عنها فقد غدت الحياة فلا تسمع دعواه ولا يثبت وهذا كله اذا كان مدعيه حاضرا كما طول المدعى لامتاع من القيام بمقتضى لكن نظرا الهدم والبناء في الدار والازدراع في الارض في حق الاجنبي الاجازة في العبد والادب والنياب في القريب فيازتها عشرين على أحد القولين ونظرا للسكنى في الدار والازدراع في الارض في حق الاجنبي استخدام العبدور كواب الدواب ولباس النياب في حق القريب فلا يكتفي الا أن يطول الزمان طولاته لثبته الميتة وينقطع فيه العلم بقوله في الاجنبي أي غير الشريك وكان ينبغي أن يقول العقار وقوله ويزاد ان يادة باجتهاد الخاكم ويستثنى من العروش وبالبس فان السنة فيه فوت

سنة فظهر الفرق حتى في الاقارب وحاشا لمن رشده من أن قضية كلام أصبغ التسوية بين الرباع والاصول والنياب وما معها في الشريك بالمرث لا يعمل عليه كما تبين من النقل (قوله لكن نظير الخ) هذه العبارة تقر بالشخص سالم كما ذكر في لثمة لا يضمن أن قضية ذلك أن الحياة في الاجانب غير الشريك كلفي الاصول لا بد من هدم أو بناء مع أنه لا يشترط ذلك اذ يكفي في ذلك الاعمار والسكنى والازدراع كائن عليه ابن رشدة وقد تقدم ذلك (قوله الاجارة في العبد) أي اجارة الخاظم وقوله والدواب والنياب معطوف على العبيد وقوله على أحد القولين لم أطلع على القول الثاني في خصوص الاجارة ولكن الذي تقدم على غير المتمدن أنه لا بد من الزيادة على أربعين عاما فيكون هو القول الثاني الا أنك خبر بان هذا لا يأتي الا في العقار والناس لا في الحيوان

ثم الجزء السابع ويليها الجزء الثامن وأوله باب الدماء والحدود

فهو ستة أجزاء السابعة من شرح العلامة الخري على مختصر سيدي خليل

صفحة	باب الاحارة	صفحة
٧٨	باب الوقف وما يتعلق به	٢
١٠١	باب الهبة والصدقة والعري	٢٤
١٢١	باب القطة وأحكامها	٤٢
١٣٧	باب القضاء وشروطه وما يتعلق به	٥٩
١٧٥	باب الشهادة وأحكامها	٦٦

فتم

والنياب فلا تصروفه الحياة بطول المدته والمتمدن المدته فوق عشرين كاستخدام (قوله ونظرا للسكنى في الدور) تقدم ان المتمدن الحياة في الدور والارض في حق الاجنبي بالسكنى في الدور والازدراع في الارض عشرين فقط وقوله فلا يكتفي الخ فيه نظر بل المتمدن أنه يكتفي ما فوق العشرة أعوام (قوله أي غير الشريك) أي قول وسكت عن الشريك بل يكتفي بحكمه وهو تابع في ذلك لتفسير بل الثاني والذي في عجم شريكا أولا وفي بعض التفار المقتضى ما يقتضيه قوله (قوله ويزاد ان يادة باجتهاد الخاكم) هذا تقرير آخر للثاني في تفسير الاول الذي هو قوله ثلاث سنين كذا في بعض الشرايح كذا في النقل أنه لا بد من الزيادة على ثلاثين

Bibliotheca Alexandrina



0501867